المركز القومى للترجمة

2350

فرجينيا تيلي

حل الدولة الواحدة

انفراجة للسلام في المسار الإسرائيلى الفلسطينى المغلق

ترجمة وتقديم: ربيع وهبة





بعد عقود من مبادرات سلام فاشلة، يصبح مستقبل التوافق بين الطرفين سابحًا في الهواء من جديد؛ حيث يسعى الفاعلون الرئيسيون إلى إنهاء الصراع - كما يأمل العالم- وتحقيق السلام في المنطقة. وعلى خلفية هذه التعقيدات الماثلة والآمال المعقودة؛ يصبح حل الدولة الواحدة طريقًا نحو تحقيق ذلك السلام؛ مما يضعه فى بؤرة الاهتمام مجددا.

يوضح كتاب حل الدولة الواحدة كيف زحفت المستوطنات الإسرائيلية على الأرض المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حتى بلغت حدا لا يمكن معه أن يُكتب النجاح لأية دولة فلسطينية في تلك المناطق. كما يكشف الكتاب أيضًا عن ذلك الأثر الذى لا يمكن محوه لشبكة المستوطنات الإسرائيلية؛ عبر تقديم تلخيص وافٍ لأبعاده المكانية، والديمغرافية، والمالية، والسياسية.

وتوضح فرجينيا تيلي، هنا، لماذا ينبغي علينا افتراض أن هذه الشبكة لن يتم سحبها، أو حتى تقليص امتدادها، وذلك من خلال مراجعتها لدور الفاعلين السياسيين الرئيسيين: الحكومة الإسرائيلية، والولايات المتحدة، والدول العربية، والاتحاد الأوروبي.

حل الدولة الواحدة

انفراجة للسلام فى المسار

الإسرائيلى الفلسطينى المغلق

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2350
- حل الدولة الواحدة: انفراجة للسلام فى المسار الإسرائيلى الفلسطينى المغلق
- فرجينيا تيلى
- ربيع وهبه
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2016

هذه ترجمة كتاب:
THE ONE-STATE SOLUTION:
A Breakthrough for Peace in the Israeli-Palestinian Deadlock
By: Virginia Tilley

First published by the University of Michigan Press

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

حـل الـدولـة الـواحـدة

انفراجة للسلام فى المسار
الإسرائيلى الفلسطينى المغلق

تـــــأليف: فرجينيــــا تيلــــي

ترجمة وتقـديم: ربيــــع وهبـــــه



2016

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

حل الدولة الواحدة: انفراجة للسلام فى المسار الإسرائيلى الفلسطينى المغلق / تأليف: فرجينيا تيلى، ترجمة وتقديم: ربيع وهبه.
ط ١ – القاهرة : المركز القومي للترجمة ، ٢٠١٦
٥٠٤ ص، ٢٤ سم
١ – النزاع العربى الإسرائيلى
٢- القضية الفلسطينية
(أ) وهبه، ربيع (مترجم ومقدم)
(ب) العنوان ٣٤١,٥

رقم الإيداع ٢٦٢٥٩ / ٢٠١٤
الترقيم الدولي: I.S.B.N - 978 - 977- 92 – 0038 - 5
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

فهرس الصور

الخرائط

أشكال

تقديم

فلسطين قضية أجيال. كانت لعقود طويلة- ولا تزال- رمزَ الصراعات المعقدة المستعصية على الحل. وبهذا المعنى، فقد مثّلت فلسطين، في أحيان كثيرة، بوابة النضال لكثير من الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية، في عديد من بلدان المنطقة العربية والعالم. فهي قضية ظلت رمزًا لصراعات مصالح، تغيرت خطط أطرافها واستراتيجياتها، وتطورت تشابكاتها وتعقيداتها بفعل متغيرات الصراع عبر زمن طويل شهدت فيه المنطقة عديدًا من الحروب، وتعرضت خلاله قضية فلسطين لأنواع معقدة من التشويه، والكذب، وإخفاء الحقائق؛ نظرًا لتاريخية الصراع. ولا عجب هنا من أن نجد كل هذه الصراعات على المصالح الاقتصادية و"الوجود"، تعود في علاقتها بالشعوب المقيمة على هذه الأرض تحديدًا، إلى جذور قديمة ربما تصل إلى آلاف السنين، ولنقرأ مثالاً لذلك في "سفر التكوين"، في العهد القديم:

> **"وزرع إسحق في تلك الأرض فأصاب في تلك السنة مئة ضعف وباركه الرب فتعاظم الرجل، وكان يتزايد في التعاظم حتى صار عظيما جدا، فكان له مواشٍ من الغنم ومواشٍ من البقر، وعبيد كثيرون؛ فحسده الفلسطينيون. وجميع الآبار التي حفرها عبيد أبيه في أيام إبراهيم أبيه طمسها الفلسطينيون، وملأوها ترابًا. وقال أبيمالك لإسحق اذهب من عندنا لأنك صرت أقوى منّا جدًا[1]".**

---

(١) سفر التكوين: الإصحاح السادس والعشرون (١٢ :١٦).

إننا في معظم المراجع التاريخية، دينية كانت أو سياسية أو أدبية؛ التي تتناول هذه البقعة المقدسة، لا بد وأن يطالعنا اسم "فلسطين" و"شعب فلسطين". فماذا حدث إذن لأرض فلسطين، وشعب فلسطين؟ سؤال تناولته دراسات كثيرة، عبر سرد الحقائق التاريخية، وسرد الجرائم التي تمت في فلسطين ولشعبها، وارتبطت بواحدة من أحدث الموجات الاستعمارية الاحتلالية العسكرية التي تبلورت مؤخرًا في صورة دولة إسرائيل منذ نهايات النصف الأول للقرن العشرين، إذا تعاملنا مع النتيجة الكلية، بالطبع دون إغفال سنوات عديدة سابقة من المحاولات الاستعمارية التمهيدية، منذ "وعد بلفور" في الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني عام ١٩١٧.

وانطلاقًا من هذه الجرائم والانتهاكات التي تورطت فيها قوى دولية وإقليمية عديدة، يأخذنا كتاب "حل الدولة الواحدة" في جولة تأريخية وتحليلية لطبيعة مصالح وغايات كلٍّ من هذه القوى والأطراف الداخلية والخارجية، وأدوارها في تمرير تلك الجرائم أو ارتكابها. فضلاً عن إلقاء الضوء على طبيعة النضال الفلسطيني من التحرير إلى السلام، والتغيرات الحركية والأيديولوجية التي مرت بها أطيافه وحركاته وفصائله، على خلفية مدعومة بتحليل معمق لتغيرات قوى وموازين الصراع على مدى تلك العقود.

لذلك يمكن القول: إن الجديد في هذا الكتاب، أنه لا يركز على قضية فلسطين في جانبها العاطفي والحقوقي والإنساني، وهو الجانب الغالب على معظم الكتابات المؤيدة للقضية الفلسطينية، وعلى ضرورة الحل العادل لها وأهميته. ومن ذلك، أن الكاتبة أفردت المساحة الأكبر من رصدها وتحليلها

لمقومات حل المعضلة المتمثلة في **المعرفـــة، والمواجهـــة، والحكمـــة**. أي المعرفة بأهم الحقائق التاريخية المرتبطة بحقيقة الصراع، وجوهره، مع الفهم الصحيح لمصطلحات محورية، كثيرًا ما يُساء فهمها ويختل إدراك معناها، أو التلاعب بها، مثل: "الدولة القومية"، "الدولة اليهوديـــة"، "دولـــة إســـرائيل"، "الشعب اليهودي"، حتى مصطلح "الدولة الفلسطينية" نفسه، بل مصطلح مثـــل "الأرض"،.. إلخ. أما المواجهة، فتتمثل في وضع كل دور من الأدوار فـــي مكانه، والكشف عن فعالية هذا الدور إيجابًا أو سلبًا، ضمن مشروع صهيوني استعماري استيطاني. وأخيرًا؛ الحكمة فـــي إدراك الأدوات المختلفـــة لحـــل الصراع، والدفع في سبيل تعزيز الحل المتبقي الوحيد، والذي يمكن ترجمته إلى الحل السهل الممتنع.

هذا الكتاب يعتمد على المواجهة الموضوعية، والاستقامة، في التعامل مع حقوق كل طرف من أطراف القضية وواجباتـــه: الـــشعب الفلـــسطيني، واليهود، والقوى الإقليمية والدولية، وهذا على خلفية محورية من المطـــامع الاستعمارية متمثلة طبعًا في الحركة الصهيونية السياسية، وذلك بـــدعم مـــن الولايات المتحدة، وتواطؤ أوروبا وتقاعسها المعتاد. وتستند المؤلفة في هـــذه المواجهة إلى أحداث تاريخية وقرارات محورية في أفق الـــصراع، للتـــدليل على حقيقة أدوار اللاعبين ودوافعهم.

ومع التحليل يكشف الكتاب للقارئ التنوع الذي يميز جذور القـــضية؛ فهي تمتد في التاريخ لتتجاوز حتى زمن تشكُّل الأديان الـــسماوية الثلاثـــة. والسمة الأبرز هنا، هي أن وجود اليهود والإصرار على التمسك بهذا الكيان

الممتد على مر التاريخ، والإعلاء من مسألتي الوعد "أرض الميعاد"، والاختيار "الشعب المختار"، والحديث عن روح الشعب اليهودي الفريدة، وما إلى غير ذلك من مصطلحات التفرد والتميز على مر العصور، لا شك أنها أوغرت الصدور بضغائن كثيرة، ظهر أثرها الفكري بدرجات متفاوتة، لدى نُخب وتيارات سياسية وفلسفية على مستوى العالم، وكان من الحتمي أن يئول هذا الحقد على الروح اليهودية إلى النتائج الكارثية على اليهود في أوروبا، وقد بلغت أوجها في عصر النازي. وهنا تذكر المؤلفة عددًا من العوامل بعضها قديم وبعضها حديث، أدت إلى هذا التقاعس الأوروبي الدائم تجاه الشعب الفلسطيني، يأتي على رأسها عامل الشعور بالذنب المترتب على تلك النتائج.

وفي الأداء الصهيوني تجاه قضية فلسطين، نلاحظ أنه لم يتبدل الحال لديهم كثيرًا، فيما يتعلق بالرعونة اليهودية عمومًا، وبمسألة التفرد والاختيار من قبل الرب الإله خصوصًا. فهم حتى الآن يتعاملون بهذه الروح المشتطة، ويسوقون كل الحجج الملتوية لإثباتها، إلى درجة أنهم لا يتورعون عن تشويه التاريخ لكي يقنعوا العالم أجمع بأنهم أصحاب الأرض الفعليون، ربما حتى من قبل أن يخلق الله الأرض ومن عليها! ربما الفارق الطفيف في أن القوى التقليدية التي كانت تعارض وتحارب هذه الأقوال من قبل، ومن ثم تثير الضغينة والميل إلى العنصرية، ومحاولة التخلص من اليهود، تغيرت الآن بحكم ما حدث من انتهاكات لليهود؛ ومن ثم أصبحت هذه القوى وكأن لسان حالها- كما سبق وأوضحنا- أنهم يشعرون بالذنب، فضلاً عن الخوف من

تهمة معاداة السامية التي أصبحت فزّاعة تجعل الكثيرين يحجمون عن إعلان ما يعتور التاريخ الصهيوني من تزييف، وليّ لأعناق الحقائق. وهو ما ينطبق على إحجام البعض في كثير من الأحيان عن إدانة الممارسات الإسرائيلية اليومية على أرض الواقع بحق الشعب الفلسطيني، مدعومة بالفيتو الأمريكي الجاهز، وبأموال الدعاية الصهيونية وأبواقها في شتى أنحاء العالم الناطق بغير العربية. من ناحية أخرى يمكن القول: إن هذه القوى أصبحت راضية- بشكل أو بآخر-عن الوضع الحالي، بوجود الشعب اليهودي في إسرائيل، على الأقل تحقيقًا لمصالح إقليمية واقتصادية تناسبها.

إذن الرعونة اليهودية أصبحت الآن مغذاة، وقوية، وأصبح لها تطبيقات سياسية وعرة في الواقع، تستجمع فيها إسرائيل وتستقطب يوميًّا كل الإمكانات التكنولوجية والسياسية الاستراتيجية والعسكرية الممكنة. هذا تحديدًا ما أصبح عليه كيان دولة إسرائيل، أو "**الدولة اليهودية**" كما يحلو لهم تسميتها على خلفية عقائدية دينية، لا تخلو من العنصرية والتطرف بحال من الأحوال. وهو التناقض الرئيس الذي تلتقط منه المؤلفة خيطًا مهمًا وذكيًّا؛ لدحض المزاعم الممجوجة التي تذهب إلى القول بديمقراطية النموذج في إسرائيل. وخلال بلوغ هذه الغاية سوف يتعرف القارئ لهذا الكتاب، على حقيقة معنى "الدولة اليهودية" وخلفياتها الأيديولوجية لدى مطلقيها والمتمسكين بها، مع إظهار ما تمثله فكرة "الدولة اليهودية" من إشكاليات تاريخية وسياسية واستعمارية عديدة، أخطر ما فيها أنها تقف حجر عثرة في وجه حل الدولة الواحدة، التي تجمع بين شعبين وقوميتين، تضع في حسبانها الضوابط

القانونية والتشريعية والإجرائية؛ لضمان المساواة والعدل بما يكفل الاحترام المتبادل للخصوصيات الدينية والهويات. وتضرب المؤلفة أمثلة مختلفة لمثل هذا التعايش الممكن بين القوميات، بالرهان على أكثر نماذجه تشابهًا في جنوب أفريقيا، مع ذكر الفوارق.

وتستفيض المؤلفة في الفصل الرابع- تحت عنوان "افتقار كامل للاقتناع" الأطراف الخارجية الرئيسية الفاعلة- في تحليل هذه الجولة المعاصرة من الصراع القائم بين أبناء هذه الأرض؛ أرض فلسطين، من يهود وفلسطينيين وغيرهم؛ وكيف أصبحت رمزًا للتواطؤ، وانعدام العدالة، والاستقواء على الضعيف. وتشير إلى معادلاتها المختلة؛ كدلالة واضحة على مدى عقم المؤسسات والتشريعات الدولية المعنية، خاصة المؤسسات التقليدية منها، مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وغيرهما من الهيئات نراها تارة تلعب أدوارًا نشطة وقوية وفعالة، وتتخذ مواقف حاسمة في قضايا وصراعات أخرى، تصب في صالح القوى المتحكمة في هذا النظام الدولي الأعرج، ونراها تارة أخرى مستسلمة للصمت والتواطؤ، إذا كان حسم القضية محل النزاع يصب في غير صالح هذه القوى الجائرة.

هذه هي الخلفية الموضوعية والطرح اللذان أردت على أساسهما ترجمة هذا الكتاب إلى اللغة العربية، فهو كتاب يستحق القراءة، إذا أردنا الوقوف على الحل الجدي لقضية متشابكة معقدة وتاريخية بهذا الحجم وهذا العمر، يعاني الجميع من تداعياتها، ويعني تأجيل حلها استمرار الخطر المنذر

باشتعال مزيد من بؤر الصراع، والنزاع، في الشرق الأوسط على وجه خاص. وللوهلة الأولى، قد توحي هذه المقدمة بأن الكتاب يتحدث في معظم الوقت عن قضية فلسطين كأولوية للحل، وعن الشعب الفلسطيني صاحب الحق الأصلي، وهذا انطباع صحيح، ولكنه يترافق بجدية مع الوجه الآخر للقضية، وهو ما تتناول فيه المؤلفة بالتحليل لأصول هذا التعقيد البالغ الذي يلقي بظلاله على سبل حل القضية ويحكم طبيعة وجهات النظر المختلفة حولها، بالتركيز على المزاعم اليهودية، وهالات التقديس في صورها وفعاليتها السياسية والاقتصادية والاستعمارية؛ متمثلة في المقام الأول في الحركة الصهيونية.

وفي هذا السياق قدمت الكاتبة، بموضوعية عملية، حقائق تاريخية مهمة تفسر أبعاد الصراع، والسبب في أزمة السلام المفقود بين دولة إسرائيل المزعومة، وبين الشعب الفلسطيني الأصلي صاحب كامل أرض فلسطين بكامل مواطنيها من يهود ومسيحيين ومسلمين. ولا تني المؤلفة تكرر أن قيام هذه الدولة يكتنفه أبعاد دولية متحولة، أفضت بهذه المنطقة إلى ساحة للحرب، تتخذها القوى العظمى منطلقًا لصيانة مصالحها، وهو ما يتعارض كليًا مع النية الحقيقية للحل. ومن ثم فإن حل هذه القضية، يظل مرهونًا بأمرين؛ أولهما فك هذه التركيبة المعقدة، داخليا وخارجيا، من صراع المصالح، وثانيهما؛ اقتناع كل الأطراف بعدم تغليب هذه المصالح على قيم العدالة والحقوق والحريات.

حتى لا ننسى:

الجرائم الإسرائيلية كثيرة، ومصدق عليها من قبل الجهات الدولية، المعنية بتطبيق القانون الدولي الإنساني، ومراصد حقوق الإنسان، واللجان المعنية بتطبيق مواثيق حقوق الإنسان والقانون الدولي. ومن ثم، فإن التحدي الأساسي في التعامل العادل مع هذه القضية، يتمثل في التعامل الجدي والمتسق مع كل ما هو صحيح وقانوني وحقوقي! هذا هو المطلب الأساسي والضروري من جميع الأطراف، حيث أنتج التشدد في وجهات النظر المتصارعة- كل في معسكره- وما زال ينتج حتى اليوم مزيدًا من الصراعات، والحروب، ومزيدًا من ضياع الحقوق. ولا شك في أن الاستقطابات الدينية اليهودية قد أفرزت استنفارًا دينيا متشددًا في المقابل ليس لدى الطرف الفلسطيني فحسب، بل أيضًا في كثير من بلدان الشرق الأوسط، لم تسلم منه أمريكا نفسها، وفي الأخير أساءت إلى القضية أكثر من أي عامل آخر، كما أنها لم تحقق فائدة حقيقية على الأرض حتى الآن.

كما تركز الكاتبة على أهم الحقائق المرتبطة بنشأة دولة إسرائيل، وهنا لا بد لنا من الإشارة إلى أهم ملامح هذه الدولة والتي تناولتها حركات اجتماعية ومنظمات مجتمع مدني كثيرة على مستوى العالم، وأكدتها المؤلفة في كثير من الفقرات المحورية، من بين أهم هذه الملامح:

مأسسة التمييز:

بعد إعلان قيام دولتها، أرست إسرائيل نظامًا قانونيا، تم استخدامه من قبل هيئاتها القومية، في ترسيخ التميز الممنهج ضد الفلسطينيين داخل إسرائيل والأراضي المحتلة، منذ عام ١٩٦٧:

- **قانون المواطنة:** (١٩٤٨) يؤسس لشرعية وضع المواطنة، إلا أن المواطنة بدون "الجنسية اليهودية"- حسب هذا القانون- لا توفر لمن يحوزها أي أساس لكثير من الحقوق الأساسية.
- **قانون العودة** (١٩٥٠) يمنح "حق الجنسية" الحصرية لكل يهود العالم الذين يأتون إلى إسرائيل- كقوميين- أو لمَن يأتون إلى الأراضي التي تحتلها إسرائيل، واعتبار وجودهم شرعيا وقانونيا، ولهم كل الحقوق التي يُحرم منها الشعب الأصلي الفلسطيني الذي أصبح يعامل معاملة الأقلية.

ويشكل القانونان المذكوران امتدادًا لمحاباة مطلقة لليهود، في الحصول على الجنسية الإسرائيلية، ومن ثم التمتع بحقوق السكن الملائم، والأرض، والمياه، وغيرها من الموارد القومية. وهما من جانب آخر يمثلان وجه التشريعات الإسرائيلية الدالة على إصرار صنّاعها على "يهوديتها".

كما تنكر إسرائيل حقوق **جبر الضرر reparation**، بما فيها حق العودة للفلسطينيين المهجرين واللاجئين منذ عام ١٩٤٧. في الوقت نفسه، نجد حالات كثيرة من التمييز الممنهج والمؤسسي، ونزع ملكية الفلسطينيين من قبل المنظمة الصهيونية العالمية، والوكالة اليهودية، والصندوق القومي اليهودي، نجدها مقننة في التشريعات الإسرائيلية، وفي السياسيات الواقعية ذات التأثير المادي اليومي على الفلسطينيين(١).

---

(١) انظر: شبكة التضامن مع الشعوب الأصلية، "الشعب الفلسطيني"، "شبكة حقوق الأرض والسكن: التحالف الدولي للموئل"؛ عبر هذه الوصلة:

http://hlrn.org/publication.php.

الإخلاء القسري:

الآن يعد أكثر من نصف تعداد الفلسطينيين لاجئين (٥ ملايين ونصف المليون نسمة) ومهجرين داخليًا (٢٠٠ ألف نسمة). ففى أثناء الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، هربت أعداد كثيرة منهم فرارًا من المذابح التي ارتكبتها العصابات الصهيونية المسلحة. وكان يعتقد البعض منهم- عن سذاجة- أن أنظمة الحكم العربية الجديدة سوف تؤمن لهم عودتهم، فيما تم فعليًا منع أغلبهم من العودة، حيث إما احتل الإسرائيليون بيوتهم وقراهم، وإما دمروها.

مصادرة الأراضي:

منذ إعلان دولة إسرائيل في ١٤ آيار/ مايو ١٩٤٨، انتهجت العديد من الطرق لإنهاء الوجود الفلسطيني، كان أكثرها شيوعًا مصادرة أراضيهم، وتدمير منازلهم وحرق مزارعهم. والأسباب الرسمية التي كانت تبرر بها إسرائيل تلك الانتهاكات، ثلاثة أسباب، هى: (١) عدم شرعية المباني، (٢) الأمن، (٣) التنمية. بينما كان الهدف الحقيقي وراء اتباع هذه السياسة، هو الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من أرض فلسطين. على سبيل المثال، كان مبرر "عدم الشرعية" يتم استخدامه بشكل رئيسي داخل الخط الأخضر؛ لتدمير القرى التاريخية التي لم يتم الاعتراف بوجودها مطلقًا على أي خريطة إسرائيلية حتى اليوم. هذه القرى التي نجت من الدمار في حرب ١٩٤٨، تتعرض الآن لمخططات إسرائيلية لا تزال مستمرة، في مسلسل استكمال نزع ملكية الفلسطينيين الباقين. حتى على الرغم من كون بعضهم

مواطنين إسرائيليين. وهناك- على سبيل المثال- ١٤٠ ألف بدوى يعيشون في النقب جنوبي إسرائيل. وفي نيسان/ إبريل ٢٠٠٣ أجاز مجلس الوزراء الإسرائيلي خطة شارون الخمسية التي تتكلف ٢٥٠ مليون دولار أمريكي، لتهجير ٧٠ ألف فلسطيني من "قراهم غير المعترف بها"، كمعسكرات تركيز (rekuzim) ينعدم فيها النمو.

ولا تزال إسرائيل تطبق هذه القوانين والمعايير نفسها، في الوقت الذي أضافت فيه الأوامر العسكرية إلى نظام "نزع الملكية" المتبع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وبشكل منتظم تقوم الشرطة والجيش الإسرائيليان، بإخلاء المناطق الفلسطينية القريبة من المستوطنات بحجة "تأمين المناطق". وظلت اللغة التسلطية التي تم تطويرها لتتناسب مع "الحرب ضد الإرهاب" لفترات طويلة، هي تبرير إسرائيل الرئيسي لقيامها بزيادة جرعة القمع، واستكمال الدائرة الجهنمية للانتهاكات والقتل والإفقار. ويعد جدار الفصل العنصري الحالي، تجسيدًا لهذا النهج القديم. ومما يزيد من حدة الإفقار بين الفلسطينيين، وجود مستعمرات المستوطنين اليهود في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وخاصة طُرُقها وبنيتها التحتية المنتشرة على مساحات كبيرة، وزرع المنازل اليهودية والقوات العسكرية الإسرائيلية في كل مكان، على حساب الأراضي الفلسطينية، ومصادر المياه.

وكما ذكرنا، سنجد هذه الحقائق الاستيطانية وغيرها في صفحات وفقرات الكتاب، وبصور مختلفة، على سبيل المثال، ما تقدمه الكاتبة من تصارع بين الحجج المؤيدة للسياسات الصهيونية الحالية، وما يقابلها من حجج مناهضة وفاضحة لها، من داخل مؤسسات الاحتلال الإسرائيلي نفسها،

تلك الحجج التي تتسم بالحكمة والأمانة والنزاهة، وإن ضعف تأثيرها على أرض الواقع، فها هو عضو الكنيست السابق "إلياكيم هايتسني" Elyakim Haetzni، متحدثًا عن هذه الجرائم في مستوطنة "كريات عربة" Kiryat Arba، في عام ٢٠٠٣، قائلاً:

"إن المرء لا يمكنه أن يقرر تنفيذ مذبحة مدبَّرة. وهذه بلا شك مذبحة: فنحن نأخذ جنودنا ورجال الشرطة لتنفيذ مذبحة، لتدمير بيوت، وجر الناس إلى خارج بيوتهم، وإزالة رفات الموتى من المقابر. الديمقراطية لا يمكنها أن تفعل مثل هذه الأشياء؛ وفق قواعد الديمقراطية نفسها. لقد أتى أحد الصحفيين، وسألني: ماذا لو أن هناك أغلبية؟ أجبته: نحن خمسة في مركب، ولا يوجد طعام. وسنموت من الجوع، ونقرر بالاقتراع، أربعة ضد واحد، أن نأكلك. فهل هذا ملزم لك؟ هل ستواظب على قول مفردة 'ديمقراطية'؟"[1].

القوى الدولية والإقليمية ودورها في تعميق الأزمة:

"ولكن الأمل الذي ساور الجميع في احتمال وجود إدارة جديدة كان مضللاً". هكذا تقول الكاتبة في الفصل الرابع من هذا الكتاب، في سياق تناولها للعلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وهي تثبت- كما هو ثابت على مدار الزمان- أن السياسة الخارجية الأمريكية آفة المشكلات في المنطقة العربية، وفي مناطق أخرى كثيرة من العالم، أنها لا يمكن أن تتغير لأنها تقوم على ثوابت ومصالح متجذرة في عقيدة وعمليات إمبريالية قح.

---

(1) Nadav Shragai, "Split Right Down the Middle," Ha`aretz, 18 March 2004.

هذا الكتاب إذن، يقدم لنا رؤية دقيقة لأمور كثيرة مهمة تتعلق بالقضية ومنظور حلها الناجع، ولا تتوقف أهمية هذه الرؤية وأثرها على المواقف السياسية المتخذة، في حالة إعلان الدولة الفلسطينية من طرف واحد، من عدمه، ولا بالنجاح في تحقيق دولة واحدة على أسس علمية واضحة. فقرب الانتهاء من ترجمة هذا الكتاب، منذ أسابيع قليلة مضت، كان المسئولون الفلسطينيون يخوضون في الأمم المتحدة- بأجهزتها المختلفة ومنها مجلس الأمن- معركة إعلان الدولة الفلسطينية من طرف واحد. وسوف نجد في هذا الكتاب كيف أن السلطة الفلسطينية ما زالت تنحرف- وبطرق مختلفة في كل مرة- عن سبيل الوصول إلى الهدف الحقيقي المتمثل في دولة فلسطينية على كامل أرض فلسطين. كيف؟ هذا ما تقدمه الكاتبة تفصيلاً، وخصوصًا في الفصل السادس، وتدعمه بملاحق مشروع الدولة الواحدة في نهاية الكتاب.

الفساد مرة أخرى:

لقد عانت المنطقة العربية، على مدار العقود الخمسة الأخيرة، من آثار مدمرة لفساد السلطات الرسمية الحاكمة، تتساوى في المعاناة منها شعوبها المحلية التي ترزح تحت أنظمة من الاستبداد والطغيان الأهلي (مصر، وبقية البلدان في صورة ممالك أو جمهوريات/ ملكية) مع معاناة الشعوب تحت الاحتلال، مثل (فلسطين):

في فلسطين– كما ترى الكاتبة– كان الفساد والضعف السياسي، وتحول القادة والزعامات إلى ألعوبة في يد أصحاب المشروع الصهيوني، في الداخل والخارج، هو الطامة الكبرى التي أودت بكثير من حقوق ومستقبل شعب فلسطين المأمول. وتؤكد "لقد جاءت عملية أوسلو انعكاسًا لهذه السياسة التي دامت طويلاً". فعبر الاعتراف بدور عرفات التاريخي، وإعادة التأكيد على قيادة الحاشية كرأس لـ"منظمة التحرير"، "الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني"، ساعدت إسرائيل والولايات المتحدة عرفات على استعادة القيادة من القادة المحليين المؤثرين تأثيرًا حقيقيا، ممن كانوا وقتئذ يقومون بالمقاومة السلمية في معظمها، والتي استطاعت أن تهز أركان السياسية الإسرائيلية المتعنتة، ونالت قدرًا معقولاً من التعاطف الدولي.

ونحن نعرف وخاصة بعد الثورة في كل من "تونس" و"مصر"، وغيرهما من بلدان المنطقة، أن فساد الحكومات العربية قد امتد استراتيجيا إلى قلب فلسطين. ويجب ألا ننسى في هذا الإطار، قضية تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل، وتصنيع مواد البناء التي ارتضت الحكومة المصرية أن تتم على أرض مصر؛ كي يتم تصدير جزء كبير منها لبناء الجدار العنصري، على الرغم مما تسببه من أضرار صحية بالغة، وانتهاكات للحقوق البيئية، فضلاً عن فضح ذلك لزيف الخطاب الرسمي المتضامن مع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. لقد ظلت الشعوب العربية إذن في ناحية، والحكومات المحلية والقوة الاستعمارية بمصالحهما المشتركة في ناحية أخرى، ولكن النكسات المُدَبرة التي شهدتها محاولات التغيير الثورية

حتى الآن على الأقل، توحي بأنها سوف تجلب حكومات أسوأ ربما من سلفها؛ كونها- الأخيرة- تتاجر بالدين هذه المرة، وتتصرف برعونة كاملة في قضايا أصبحت حساسة للغاية، وتحتاج- على العكس من ذلك- إلى التعامل بحكمة، وتكاتف، ومعرفة واعية بطبيعة أرضية الصراع الحقيقية، بعيدًا عن الشعارات الدوجمائية ومبادلة العنصرية بالعنصرية.

والدين لا صلة له في حقيقة الأمر بهذه القضية، فمنذ أول عملية شراء يهودية رئيسية للأرض، وبدء التقدم السياسي للمشروع الصهيوني، واجهت المجتمعات العربية والشعب الفلسطيني "اليهودَ" كهوية قومية منافسة، لا كهوية عرقية. وتمثلت هذه المواجهة في رفض مشاريع الساسة الصهاينة والتصدي لقوتهم العسكرية، وفضح نيتهم في الاستيلاء بالقوة على الأرض العربية من أجل بناء دولتهم. وعلى الرغم من أن العرب ليسوا معصومين، بلا شك، من معاداة السامية، فإن اللغة العربية العدائية ضد "اليهود" ليست سوى رد فعل بالأساس على محاولات الترويج الصهيوني الصريح الدائمة، ومحاباة "اليهود" بالمزايا، وطرد الفلسطينيين ونزع ملكيتهم من أجل "اليهود". (وهو ما يوجب علينا، وعلى نحو متواتر، أن نتذكر دائمًا أن سمة أو علامة "المستوطنات اليهودية" ليست ببساطة سمة وصفية، بل هي بالفعل صيغة قانونية: فليس من المسموح لمن هم غير اليهود بأن يعيشوا في هذه المستوطنات).

وللأسف لا يزال الفساد السياسي والمالي مسيطرًا داخل وخارج الساحة الفلسطينية، بما يؤثر بالسلب على مستقبل الشعب الفلسطيني وحقوقه. فالسلطة الفلسطينية حاليا، وفي واقع الأمر، يهيمن عليها الفلسطينيون

أصحاب المصالح التجارية، ممن يتعطشون دائمًا لإقامة أي علاقات مفيدة، ويأملون في الربح، في بلد يحتاج إلى قادة وطنيين متجردين من المصالح الخاصة لا إلى سماسرة أو عملاء. كذلك يظل النفاق السياسي هو العامل المشترك دائمًا، والمساعد في إتمام كل ما شهدته المنطقة من صفقات الخراب الحقيقي، فيما اقتصرت الجهود الفعلية على رفع شعارات طنانة، وإلقاء خطابات حماسية مليئة بالنفاق والكذب، استمرارًا في لعب الدور نفسه للتغطية على الأهداف الذاتية الخاصة للزعماء والحاشية، ولا مانع من القيام بقليل من العمل النزيه الدعائي في مواقف غير مؤثرة ومن وقت لآخر ذرًا للرماد في العيون.

إن هذا الكتاب لا يضع القارئ في السياق الحقيقي لتاريخ الصراع ومستجداته وأبعاده الداخلية والخارجية فحسب، بل يكشف أيضًا زيف شعاريّ "مكافحة الإرهاب" و"نشر الديمقراطية" اللذين تبنتهما القوى الاستعمارية مؤخرًا، لتحقق المزيد من استفحالها الاستعماري من جانب، ولتعضيد عروش الحكم المحلية التابعة وكراسيها، وإيجاد مبرر لممارستها مزيدًا من الاستقواء على شعوبها، من جانب آخر. ومن ذلك أيضًا "الانتحاريون" وغيرها من التوصيفات الشبيهة التي ظهرت كمحاولة لوصم المقاومة الفلسطينية بالعار، تمهيدًا لوأدها، وقتل أي مستقبل مشروع لها. أما مسألة قتل المدنيين من جانب المقاومة الفلسطينية، أو من بعض فصائلها الجهادية، إنما ترد هنا في سياق تحليل متماسك وموضوعي بوصفها نتيجة طبيعية لمقدار التشوش الضخم، والبطش الذي يمثله يوميًا وجه الاستيطان، وآلة الغزو العسكري

اليهودي في أراضي فلسطين؛ حيث ترى تيلي (أن المستوطنات في أذهــان الفلسطينيين، ما هي إلا استمرار لسياسات "التطهير" الإسرائيلية). ومن ثــم، فكل إضافة لوحدة سكنية واحدة إلى المستوطنات اليهودية، يراها الفلسطينيون بمثابة الاستيلاء المتزايد، بالقوة، على جزء آخر من الأساس المادي الأخير لثقافة فلسطينية، وحياة قومية، ووجود. والأفظع من ذلك أن هذه المــصادرة والاستيلاء الزاحف بشراسة، يحوّل بدوره أيضًا الأسر اليهودية البريئة، التي لولا هذه السياسات لظلت بريئة، بمن فيهم مَن يتطلعون إلــى عــيش حيــاة كريمة، ويأملون ربما في نوع من التحقق الروحاني، يحولهم هذا الاســتيلاء الشرس إلى أدوات غزو جيوسياسية؛ أي إلى قــذائف وصــواريخ بــشرية، لتدمير القومية الفلسطينية. ومن هنا، فــإن الفلــسطينيين الــذين يهــاجمون المستوطنين المدنيين، يفعلون ذلك على خلفية فهمهم أن المدنيين الإسرائيليين ليسوا "مدنيين"؛ تحديدًا في مثل هذه الحالة: فالاستيطان اليهودي المتنــامي، يُنظر إليه هنا كفعل عدواني استراتيجي. وهو الإدراك الطبيعي الذي تؤكــده يوميًا أسلحة المستوطنين، وإنفاذ الجيش للقوانين التــي تنــزع الأرض مــن الفلسطينيين، وتدعيم الحكومة للمزاعم القومية الدينية حول الحقوق "اليهودية السامية" في الأرض. وما التفجيرات الانتحارية الفلسطينية المريعة، وغيــر المبررة في تدميرها للأبرياء، إلا انعكاس هذا الخلط والتشوش: فزرع الحياة اليهودية اليومية العادية في الأرض، يصبح- في ظل هــذا الــصراع- أداة سياسية في يد الدولة؛ لتأسيس وتطبيع الهيمنة اليهودية على الأرض فعليًا.

ومن ثم، فإن الدرس الأول والأهم المستفاد من هكذا كتاب، هو أهمية التحري الدقيق عن المعلومة الحقيقية كلما أمكن، والتحليل الدقيق المبني على جهود البحث العلمي، خاصة حين يتعلق الأمر بقضية كقضية فلسطين. لـذا، فإنه لا يمكن التعويل على بعض الجهود الجماعية الجديدة، المبذولة في إطار السلام، في أن تأتي بنتائج مرجوة، مادامت الصفة الأساسية لطبيعة الصراع وحله، لا يتم فهمهما على الوجه الصحيح.

التحرر من الأوهام

الأوهام بمستوياتها السطحية والمعقدة ظلت لعقود بل لقـرون طويلـة مؤثرة تأثيرًا شديدًا على فكر ومصير من يعيشون في هذه المنطقة، بل كانت أيضًا ولا تزال تستغل جيدًا في تسيير مصالح السلطات المستبدة ومن يريـد أن يربح أو يحرز سلطانًا على الجموع الهادئة المستكينة. وقد أثبت مهندسو الصهيونية بسعة اطلاعهم وتنوعهم الداخلي مـدى حنكـتهم فـي اسـتخدام الأوهام، واللعب على أوتار الوهم الفكري والديني فيما يتعلق بـصنع كيـان وصفوه لعبًا على عواطف المتعصبين والمغيبين بأنه "الملاذ الأخير،" فقدموا لليهود دولة إسرائيل كملاذ أخير ودائم "للشعب اليهودي" في كل أنحاء العالم ليلوذوا به في أي مصيبة تلم بهم، سواء طبيعية، أو مصطنعة، وإن لم تـأت المصيبة فلا تستبعد أنهم على استعداد لتجهيزها وتنفيذها، والتضحية بنفر من المواطنين اليهود من أجل إعلاء مصلحة الشعب اليهودي والملاذ. وما أشبه الليلة بالبارحة فلنقرأ هذا الخبر الحديث الصادر تحديدًا اليوم السبت الموافق

٢٤ مارس/آذار ٢٠١٢ ثم نتوجه سريعًا إلى تحليل رائع من الكاتبة لأصول المفردات الخطيرة الواردة في الخبر وما يرتبط به من أبعاد تاريخية واستراتيجية سياسية واقتصادية واستعمارية:

قال رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، خلال زيارة قام بها لتقديم العزاء لعائلات القتلى الأربعة اليهود في تولوز بفرنسا، إن إسرائيل وجِدَت لتكون ملاذًا لليهود المهددين بالخطر ولتشكل درعا للشعب اليهودي".

وقال نتنياهو: "بسبب قتل اليهود أقيمت دولة إسرائيل،" ...![١]

ولا يسعنى فى النهاية إلا أن أشكر جميع المناضلين الثابتين على الدفاع عن قضية الشعوب الواقعة تحت الاحتلال والاستعمار بكل أشكاله وأنواعه، كما أود أن أشكر المركز القومى للترجمة على تنبيه نشر وترجمة هذا العمل الفريد فى تأثيره على مجريات مشاريع حل قضية الشعب الفلسطينى، وأشكر الصديق الرقيق باهر شوقى على قراءته الصحفية والجدلية التى زادتنى ثقة وفخرا بتقديم هذا الكتاب إلى القارئ المناضل.

ربيع وهبه

القاهرة، مارس/آذار ٢٠١٢

١

(١) جريدة الشروق، السبت ٢٤ مارس/آذار ٢٠١٢.

إهـــداء

إلى الشعبين؛ الفلسطيني واليهودي

"صهيون تُفدى بالحق، وتائبوها بالبر"

"أشعيا، ١: ٢٧"

شكر وتقدير

فى هذا السياق يجدر بى الإشارة إلى الثراء الفكرى الذى أمدتنى بـه محتويات هذا الكتاب الذى كتبته بعد مضي تسعة عشر عامًا على أول زيارة لي إلى القدس، قمت بها عام ١٩٨٥ (حينذاك كنت ساذجة تمامًـا)، وذلـك ضمن برنامج للدراسة بالخارج أعدتـه كليـة أنتيـوك **Antioch College**. وخلال ما يقرب من عامين عشتهما في مدينة القدس القديمة: البيـره، ورام الله، وبير زيت، حيث كنـت أعمـل مـع جماعـات الـسلام الإسـرائيلية والفلسطينية، وخصوصًا في القدس الشرقية والغربية، تمتعت بميزة العمل مع أكثر الناس شجاعة بين من عرفتهم في حياتي على الإطلاق. فقدرات وجهود الإسرائيليين اليهود، والإسرائيليين العرب، والفلسطينيين، ومعهم كوكبة مـن الأجانب؛ للحفاظ على وجود بوصلة أخلاقية، في غمـرة الـصراع وعبـر الظروف الأكثر إعاقة، كان لي بمثابة إلهام متواصل، وهو ما رسّـخ لـديّ شعورًا من الالتزام الأخلاقي تجاه الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ومن ثـم آمل أن يشير هذا الكتاب ولو جزئيًا إلى هؤلاء الناس حتى ولو كان يحيد عن وجهة نظرهم.

وما من شك في أن مقدرتي على البناء والمراكمة على تلـك الخبـرة الأولية بطرق أكثر نظرية، تعود في المقام الأول إلى البروفيسور حسن نجاد في كلية أنتيوك، ثم لاحقًا، إلى دراسة التخرج مع كوكبة بارزة فـي مركـز

الدراسات العربية المعاصـــرة Center for Contemporary Arab Studies في جامعة جورج تاون Georgetown University. أما العمل لنيل درجـــة الدكتوراه حول الصراع العرقي، مع "كراوفورد يونج" Crowford Young، وغيره من فريق العمل فـــي جامعـــة ويسكنـــسن- ماديـــسون Wisconsin University، فهي تمتزج أيضًا في هذا العمل بطرق ستتبين لهم بالمتابعـــة، وآمل أن تلقى استحسانهم. وفي كتابتي لكثير من محتويـــات هـــذا الكتـــاب، لطالما تذكرت أيضًا عملي في واشنطن مع الناشط البارز جوزيـــف شـــكلا Joseph Shechla الذي لا تزال بصيرته وملاحظاته الثاقبة تحلّق بين كثيـــر من هذه السطور؛ فاتصالاتي من خلاله بكـــل مـــن "تـــوم" Tom و"ســـالي ماليسون" Sally Mallison، و"إلمـــر برجـــر" Elmer Berger، و"روزيلـــي تيكنر" Roselle Tekiner، وغيرهم من "المنظمة الدولية لإلغاء جميع أشكال التمييز العنصري" International Organization for the Elimination of All Forms of Racial Discrmination كانت ميزة نادرة تمتعت بها، وظلت معضدة لعملي في الميدان.

وبعودتي في ربيع ٢٠٠٤ إلى موضوع إســـرائيل- فلـــسطين، بعـــد سنوات من العمل المقارن في أمريكا اللاتينية، اعتمدت بشكل كبيـــر علـــى التوثيق الرئيسي الممتاز، والمتوفر حاليا على شبكات المعلومات/ الإنترنـــت من تلك المشاريع، مثل مؤسسة السلام في الشرق الأوسط Foundation for Middle East Peace، والمكتبـــة الافتراضـــية اليهوديـــة Jewish Virtual Library. وكان تحليلي قد اكتمل على أرضية من المعلومات المحدَّثة دائمًا؛

من خلال المحادثات والحوارات والمراسلات مع "آفي شــلايم" Avi Shlaim في جامعة أكسفورد (الذي أتذكر دائمًا كرمه بامتنـــان)، والحاخـــام "ديفيــد جولدبرج" David Goldberg في لندن، و"عزمي بشارة" في إحدى الأمسيات المهمة. وكان "ستيفين فريدمان" Steven Freidman، في مركــز دراســات السياسات – جوهانسبرج Center for Policy Studies in Johannesburg، قد أمدني باستبصارات مبكرة رئيسية، واستجابة مستمرة؛ مما ساعدني كثيرًا في تحليلي.

وقد أمدني كلٌّ من "طوني جودت" Tony Judt، ومراجِع مجهول فـــي جامعة ميتشيجن للنشر University of Michigan Press، بمــردود حيــوي ومهم للغاية، ومساعدة لا حدود لها، في تحديد مواضع الهنّات ونقاط الضعف في حجتي. هؤلاء جميعًا، وكل منهم يعمل في عالمه الخاص، قد انخرطــوا دائمًا، وباتساقٍ، في مسائل صعبة حول إســرائيل– فلــسطين، وأنجزوهـــا باعتدال نموذجي، واحترافية، ونزاهة شخصية شجَّعتني على التفاؤل بإمكانية إجراء مناقشات أوسع وسط الشبكات الدولية التي يساورها القلق نفسه علـــى المسار الحالي للأحداث. ومع ذلك، فلا ينبغي لهؤلاء النـــاس أن يفترضــوا الاتفاق معي في جميع النقاط المطروحة هنا. وبالتأكيد فإن ما قد يجدونه من أخطاء هنا، لا تعود بالضرورة إليهم. وهناك، آخرون ساعدوني فـــي هـــذا الكتاب، ولكنهم في وضع سياسي جعلهم يصرون على عدم ذكر أســمائهم، لذلك فإنني أعلن عن تقديري وامتناني لهم، وآمل أن يأتي اليوم الذي يعرف فيه القارئ دورهم.

وأخيرًا، أعلن عن امتناني وتقديري لـصديقتيَّ العزيـزتين "باتريـشا بيلنجز" Patricia Billings، و"ميرديث مودي" Meredith Moodie، وكذلك لمحرري الاستثنائي "جيم رايش" Jim Reische، الذي يعمـل فـي جامعـة ميتشيجن، ذلك لما أبدوه من صبر في قراءة المسودات، وما أضـافوه مـن تعليقات قيمة كان لها دور عظيم في تقوية أطروحتي في هذا الكتـاب. لقـد لمست في استعدادهم جميعا للمساعدة انعكاسا لحرصـهم الجمـاعي علـى المشروع الذي تبنيته. لذا آمل أن يحقق هذا الكتاب توقعاتهم المرجـوة، وأن يكون ردا لبعض ما قدموه لي من إرشاد وتشجيع.

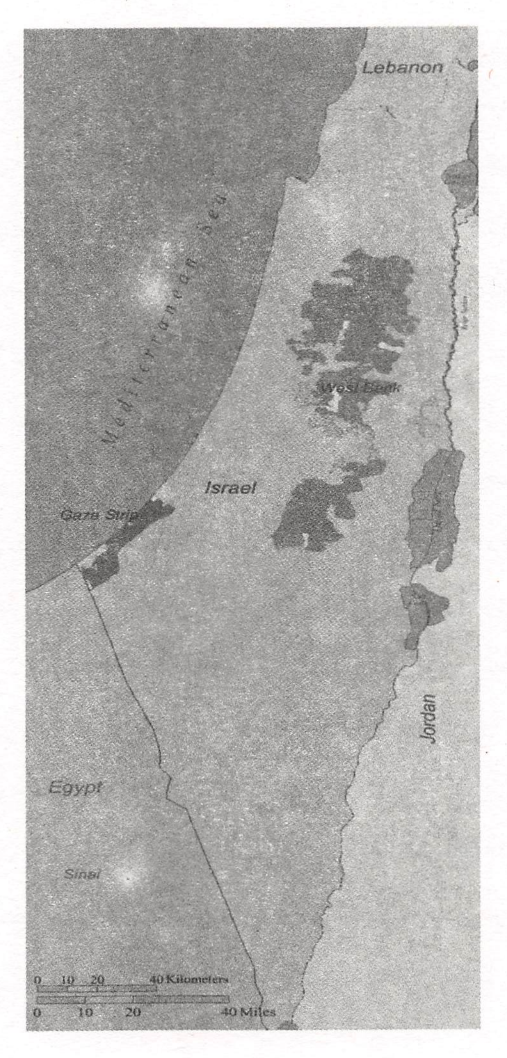
الفصل الأول

مواجهة الحقائق

في ستينيات القرن العشرين، اعتاد المفكر الأمريكي "إيـزي سـتون" **Izzy Stone** الإشارة إلى أن مجرد قراءة صحيفة *نيويـورك تـايمز* كفيلـة بتوضيح الحقائق وراء الغموض المحير الذي فرضه نيكسون حول قـضية فيتنام. كان "إيزي" وقتئذ يشق صفحات الجريدة العريضة إلى نصفين لتسهيل قراءتها، مخرجًا إياها في المقاهي والمطاعم، وهو يتحدث بما يصدم مستمعيه بالصورة السياسية التي يكشفها أمامهم على امتداد بصرهم. واليوم أيضًا، لا تزال الحقائق تقبع في المجرى العام للأخبار التي تشير إلى أنه في الوقـت الذي تتعكر فيه أجواء مسرح الصراع في الشرق الأوسط، فإن شروط السلام الأساسية في هذه المنطقة قد تغيرت لا محالة. فالمستوطنات اليهودية التـي دائمًا ما يقر المجتمع الدولي بأنها "عقبة أمام السلام"، قد حققت الغرض منها، ألا وهو: أن الأساس الإقليمي لدولة فلسطينية حقيقية قادرة على الاستمرار لم يعد موجودًا. ومن ثم، فإن المقدمات المنطقية التي انبنت عليها جميع الجهود الدبلوماسية الحالية- أي حل الدولتين- أصبحت مستحيلة. وصار الواقع نفسه

الذي يواجه الآن جميع الأطراف المنخرطة: فقط دولة واحدة، يمكنها أن تكون موجودة على نحو متحقق في أرض فلسطين التاريخية، ما بين البحر المتوسط ونهر الأردن. والجميع- بما فى ذلك إسرائيل وأصدقاؤها، والفلسطينيون وأصدقاؤهم، وأيضًا المجتمع الدولي عامة- يجب أن يحددوا بجدية الخطوة التالية.

والحقيقة أن استبعاد خيار الدولتين كحل عملي إنما يقوم على اعتبارين؛ **الأول**، وهو الأكثر ارتباطًا بالصورة الماثلة الآن هو: أن المستوطنات اليهودية قد غيرت معالم الأرض الفلسطينية، محولة إياها إلى أثر بعد عين، بلغ من الصغر حجمًا لا يمكن معه وجود مجتمع وطني وجودًا حقيقيًا (انظر الخريطتين ١ و٢). فقبل عقد (مثل عشر سنوات) كانت المستوطنات أصغر حجما وأكثر تشرذما مما هى عليه الآن، كما كانت شبكة الطرق التى تربطها ببعضها هزيلة وكثافة السكان الذين يقطنوها ضئيلة.



الخريطة رقم ١

الدولة الفلسطينية المستقبلية كما هو مقترح وفق مسار "السور الأمني" الإسرائيلي وشبكة الاستيطان. (حقوق الطبع محفوظة لـ **Pal Map**).

آنذاك كان ولا يزال ممكنًا تخيل انسحاب إسـرائيلي ذي معنـى بمـا يترتب عليه قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة. فمع نهايـة تـسعينيات القـرن المنصرم، تحولت المستوطنات لتجمعات حضرية رئيسية محفورة وبعمق في قلب الأرض الفلسطينية، تقطع بطرقها السريعة الرئيسية الأراضي الفلسطينية إلى أجزاء، حيث تم زرع ٢٣٠ ألفًا من المستوطنين بوظائفهم، وأطفـالهم، وشبكاتهم الاجتماعية، وكامل حياتهم الثقافيـة. وحتـى لـو زعـم معظـم المستوطنين أنهم سيرحلون مقابل تعويضات مالية (مثلمـا أشـارت بعـض الاستطلاعات التي تـم إجراؤهـا)، فـإن الثقـل الاقتـصادي والـسياسي والديموغرافي لهذه الشبكة الهائلة، جعل منها كيانًا راسخًا لا يمكن تحريكـه سياسيًا. وفي أبريل/ نيسان ٢٠٠٤، عندما أكد الرئيس "جورج دابليو بـوش" علانية على وجود مثل هذه "الحقائق على الأرض،" كان ذلك صدمة للمجتمع الدولي، صدمة من كون الرئيس الأمريكي قد أطاح بأربعة عقود من الجهود الدبلوماسية الدولية التي طالما اعتبرت المستوطنات غير شـرعية. ولكـن الاحتجاجات ظلت أسيرة الضبابية المهيمنة على المسرح الدبلوماسي، حيـث أثارت الفضائح حول البروتوكول أكثر من اهتمامها بجوهر المسألة- فمن ذا الذي قد يعترض الآن وعن قناعة على تلك الحقيقة عندما يمعن النظر فـي الضفة الغربية؟

إن أي دولة فلسطينية تأسست في الشظايا الجغرافية الملتوية المتبقيـة في قطاع محدود من الأرض، لا بد لها أن تخفق، لا محالـة، فـي تحقيـق الآمال والحاجات الوطنية الفلسطينية. هذه هي الحقيقة الماثلة التي لا يختلف حولها سوى قليل من المراقبين للوضع عن كثب، فضلا عـن أن الـسجال

الدولي، لا يزال متمسكًا بأن إزالة المستوطنات يعد شرطًا أوليا لتحقيق دولة فلسطينية قابلة للحياة واتفاقِ سلامٍ مستقر. ولكن، وكما يوضح هذا الكتاب، فإنه لا توجد قوة- سواء داخلية أو خارجية- لديها القدرة السياسية للتأثير لتحقيق أي انسحاب حقيقي ذي معنى لهذه المجتمعات الحضرية، وبنْيتِها التحتية، كما أنه من غير المحتمل ظهور أي نوع في ضوء ضوابط ومحددات الفعل السياسي في الولايات المتحدة. وباستثناء بعض المستوطنات في غزة، وبضع البؤر الاستيطانية **outposts** الرمزية في الضفة الغربية، فإن شبكة المستوطنات تبدو حاليًا جزءًا دائمًا من المشهد الطبيعي، بما يفيد أن معظم الضفة الغربية سيتم دمجها رسميًا بوصفها "إسرائيل"، خلال عقد آخر أو أقل من ذلك. والنتيجة أنه لا يمكن لدولة فلسطينية حقيقية أن تتشكل على ما تبقى من الأراضي؛ خاصة ونحن لا نملك سوى خطاب مشوشٍ بصددها.

الاعتبار الثاني الذي يفيد أن حل الدولتين قد مات، أنه حتى لو تم إعلان "دولة" فلسطينية في هذه المنطقة المقطعة الأوصال والمطوقة جغرافيًا، فلن ينجم عنها سوى حالة مستمرة من عدم الاستقرار. فتلك الدويلة الفلسطينية الناتجة، وفق التصور السابق، ستكون معزولة ماديًا عن الاقتصاد الإسرائيلي، ومدنها الرئيسية مقطوعة السبل عن بعضها بعضًا، ومن شأن حكومتها أن تكون عاجزة عن السيطرة على مواردها المائية، وعن تطوير أراضيها الزراعية، أو إدارة تجارتها مع الدول المجاورة. ومن ثم فلن تكون أكثر من مجرد وعاء مغلق من الفقر المتنامي والروح المعنوية المتداعية. ونذير البؤس الفلسطيني هذا ليس مجرد حادث عرضي؛ بل استراتيجية إسرائيلية محسوبة، يأمل لها أرييل شارون أن تؤدي إلى "ترحيل ناعم"- هجرة جماعية- للفلسطينيين إلى أي مكان في العالم؛ يمكنهم أن يجدوا فيه قريبًا أو عملاً.



الخريطة رقم ٢

الدولة الفلسطينية المستقبلية في الضفة الغربية، كما هو مقترح وفق سياسة الانفصال أحادي الجانب لأرييل شارون، مسار
(Courtesy the Health Development Information and Policy Institute)

وفي ظل هذه الظروف المعوقة، لا يمكن لأي حكومة فلسطينية أن تعمل بفاعلية لاحتواء التشظي السياسي، والتطرف الذي سينجم لا محالة، وسيأتي بمخاطر أمنية جديدة على إسرائيل. إلا أن تفكيك السلطة الفلسطينية، قد يخدم رؤية معينة للمصالح الإسرائيلية، فمن شأنه أن يعيد توجيه الأحزان والمآسي الفلسطينية بعيدًا عن إسرائيل؛ لتصبح موجهة إلى الحكومة الفلسطينية الفاشلة، هذا في الوقت الذي تتم فيه إعادة تعريف المجتمع الدولي للمشكلة الفلسطينية بوصفها سوء إدارة داخلية. ومن منظور أعم، فإن هذا الكيان الفلسطيني المحاط بإسرائيل من كل جوانبه، كيان متصارع ومتناكف في أرض تنطوي على رُهاب الأماكن المغلقة **claustrophobic**، وتحت حكومة عاجزة عن تلبية حاجات سكانها، يمكنها وفقًا لهذا التصور أن تحدّ من الروح القومية الفلسطينية؛ حتى تصل إلى مستوى مؤسف خلال عقدين أو ثلاثة من الزمن. لقد ظل تدمير الحركة الوطنية الفلسطينية هو الهدف الرئيس لأرييل شارون. وكل أبعاد "حل" الدولتين تتلاقى الآن لتحقيقه. وفي هذا السياق تظل قدرة إسرائيل على احتواء الاضطرابات والإرهاب المتطرف الناتج عن مثل هذا الوضع، بمثابة الرهان الأكبر لشارون.

إن بناء الجدار الإسرائيلي العظيم (أو "السور الأمني")، يمضي الآن، وقت تحرير هذا الكتاب، على قدم وساق، وهو ما يعكس هذه الاستراتيجية التي يسعى شارون إلى تحقيقها. فالجدار مصمم خصيصى ليعزل إسرائيل عن كلٍ من الضغوط الأمنية، وضغوط العمالة التي يخلفها الدمار الذي يلحق -على نحو متزايد- بالمجتمع الفلسطيني المتهالك، وأيضًا لإجبار

الهجرة الفلسطينية- والطموحات السياسية- على التوجه شرقًا، نحو الأردن وبقية العالم العربي. وعلى الرغم من ذلك لن يوفر الجدار الأمن لإسرائيل من الاضطرابات المرتقبة، فمن غير المحتمل أن تذوي الأمة الفلسطينية بسلامٍ ودِعَةٍ. وحتى في أفضل سيناريوهات شارون (هجرة فلسطينية جماعية تدفعها الظروف المتردية)، فإن مئات الآلاف من الفلسطينيين، سوف يظلون في أرض أجدادهم. ومن ثم، فإن بؤسهم وغضبهم في الغيتو الوطني المفقر الذي يعيشون فيه؛ سيظل معزّزًا لعوامل الاضطراب الذي سيتفشى، وستنتقل عدواه إلى السياسات الإسرائيلية، بل الأمن والمجتمع برمته. فضلاً عن أن الجدار بوصفه رمزًا صادمًا للدفاع العنصري، سيغدو تجسيدًا للضيم والمظالم الفلسطينية، بل العربية عمومًا. وهو ما سيجعل من إسرائيل الهدف الأيديولوجي والمادي للحركات العربية والإسلامية الحانقة، مما يهدد بشحن مشاعر كراهية الغرب في أوساط الجماعات الإسلامية الراديكالية والمسلحة التي ترى في المحنة الفلسطينية جريمة من الدرجة الأولى. وحتى لو حظي البانتوستان(*) **Bantustan** الفلسطيني بدعم دبلوماسي من الأنظمة العربية

(*) "البانتوستان" كانت مقاطعة معزولة، خُصصت للمواطنين السود في جنوبيّ غرب أفريقيا (ناميبيا حاليًا)؛ كجزء من سياسة الفصل العنصري/ الأبارتيد. وكان المصطلح قد استخدم للمرة الأولى أواخر أربعينيات القرن الماضي، وقد تمت صياغته من كلمتي "بانتو" **Bantu** وتعني "الناس" أو "الشعب"، وفق بعض لغات البانتو **Bantu**، وبالطبع كلمة ستان **stan** لاحقة تعني "الأرض" باللغة الفارسية. وكلمة بانتوستان اليوم غالبًا ما تُستخدم بمعنى انتقاصيّ عند وصف منطقة تفتقد أي شرعية حقيقية، ومكونة من أراضٍ معزولة ومحاطة، وغير متصلة ببعضها بعضًا، أو تنتج عن عملية تقطيع وتوصيل لفائدة قوة سياسية، سواء وطنية أو دولية **gerrymandering**. (المترجم)

المجاورة الملتهفة على أي بادرة للسلام، فإن هـذه الحركـات تنـذر بـشر مستطير على إسرائيل، والمنطقة، بل في الواقع، والعالم كلـه. فالهجمـات الإرهابية المدمرة على العواصم الغربيـة، تحـوم فـي سـماء سـيناريو حل الدولتين.

ولكن، لو أن حل الدولتين لا يعد- في الوقت الحالي- سوى بمخـاطر دائمة على إسرائيل، ومجازفات خطرة على المجتمع الدولي، فما البدائل إذن؟ ثمة ثلاثة بدائل تظهر في الحال. **البديل الأول**، والمعادل للكابوس: يتمثل في قيام إسرائيل بالطرد القسري للشعب الفلسطيني خارج البلاد. الأمر المخيف هنا، هو أن هذا النوع من الطرد أو "الترحيل القسري **hard transfer**" قـد مثل على الدوام خطًا متصلاً في الفكر الإسرائيلي- الصهيوني اليميني، الذي طالما صدق على مفهوم أن الأردن هي "الدولة الفلسطينية الحقيقية،"[١] إلا أن المنطق العام الكامن في مبدأ الترحيل / التهجير، يتغلغل بصورة أوسع نطاقًا في الفكر اليهودي الإسرائيلي. والحقيقة، أن هذه الفكرة نالـت دعمًـا عبـر الحركة الصهيونية منذ بداية تشكُلها؛ حتى إن مؤسـس الحركـة "تيـودور هرتزل" كتب في يومياته عن الحاجة إلى "دفـع الـسكان المعـدمين عبـر الحدود". وجاء "ديفيد بن جوريون"؛ ليتبنى المنطق تبنيًا كاملاً، آمرًا بتنفيـذ

---

(١) انظر، على سبيل المثال:

Don Atapattu, "Interview with Middle East Scholar Avi Shlaim: America, Israel, and the Middle East," The Nation, 15 June 2004.

طرد جماعي للفلسطينيين من مدنهم وقراهم في حروب ١٩٤٨ منفذًا بذلك تطهيرًا عرقيًا، أمّن وجود أغلبية يهودية في إسرائيل في المقام الأول[1].

ولكن الزمن الذي كان يمكن فيه لمثل هذه الأفعال المتطرفة، أن تتم بمعزل عن الأعين الدولية المتفحصة، قد انقضى. حتى المتشددون من أمثال "إيهود أولمرت" **Ehud Olmert** رفضوا الطرد الجماعي بوصفه أمرًا غير إنساني، ولا يمكن الدفاع عنه (بعيدًا عن الصعوبة اللوجيستية الصرف التي ينطوي عليها نقل ما يزيد عن مليون نسمة في أرض لا تحتوي على قطارات). وربما في ظل أزمات مريعة بعينها، يمكن لهذا الإجراء أن ينفّذ فعليًا، من جانب قصيري النظر، وبوحشية، كحل سريع، وقذر، للمأزق الديمغرافي والأمني الإسرائيلي. ولكن مثل هذا الفعل سوف يكون له مردود عكسي، فمشهد الطرد الجماعي للفلسطينيين قسرًا من أرض أجدادهم؛ سيبدو دوليًا كانتهاك صارخ لحقوق الإنسان، مسببًا فضيحة وتطرفًا واضطرابًا يعم المنطقة برمتها؛ وهو ما سيتسبب من ثم في تدهور هائل لأمن إسرائيل. وستتمثل توابع هذا السيناريو: في انهيار الأنظمة العربية والإسلامية

---

(1) **The Complete Diaries of Theodor Herzl (translated by Harry Zohn, 1960) vol I, 88.**

وحول طرد الفلسطينيين عام ١٩٨٤، يمكن الرجوع خصوصًا إلى:

Benny Morris's The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revised (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).

انظر أيضًا: مقابلة "أري شافيت" **Ari Shavit** لموريس **Morris** بعنوان:"بقاء الأصلح".

Survival of the Fittest," in Ha'aretz, 19 February 2004.

"المعتدلة"، وانفجار في التسلح الإسلامي والتنظيمات الجهادية وغيرها، مما يعد بمثابة خطرا شديدا لا يمكن تخيل مداه على المجتمع الدولي بأسره. ومن ثم، فإن هذا السيناريو الأشبه بيوم القيامة، ليس واردًا في أفق هذا الكتاب لا بالكشف ولا بالتحليل، إلا باستثناء ملاحظة توجيهية تتمثل في أنه من الضروري والملح على المستوى الدولي، ومن باب المصلحة الذاتية لإسرائيل المتنورة، أن يتم الاحتواء الحازم لمؤيدي "الترحيل القسري".

البديل الثاني، أو ما يسمى بالخيار الأردني (ويشار إليه أحيانًا تحت زعم بأن "الأردن هي فلسطين"). وفي سياق هذا البديل، من شأن الفلسطينيين أن يجدوا حياة مستقرة، وتحققًا سياسيا عبر المواطَنة في دولة الأردن المجاورة. وهذه الرؤية طالما روّج لها شارون، وأيدها من باب التمني إسرائيليون في كثير من المعسكرات السياسية، منطلقين من افتراض وردي - وإن كان مشوشًا وعويصًا- مؤداه أن الفلسطينيين، سواء كانوا محرومين من حقوقهم السياسية في أراضٍ إسرائيلية ملحقة، أو يواجهون حياة قاسية في دولة فلسطينية غير حقيقية- يمكن إغواؤهم بالسعي للحقوق السياسية عبر نهر الأردن، ومن ثم يمكن أن يتوقفوا عن أن يكونوا مصدرًا لقلق إسرائيل. وبالتالي فإن هذه الخطة، أيضًا، تهدف إلى تحقيق ما يسمى "بالترحيل الناعم".

وهنالك رؤى جغرافية مختلفة تصاحب هذا الحلم، مؤداها أنه إذا ظلت الضفة الغربية أرضًا فلسطينية، فإنها يمكن أن تشكل دولة بمفردها فوق

ضفتيّ نهر الأردن، على غـرار إمـارة شـرق الأردن[*] Transjordan الانتقالية بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧. ولكن بما أن مساحة الأرض المتروكة للفلسطينيين في الضفة الغربية، أصبحت أقل بكثير مما كانت عليه، فإنه من غير الواضح أي كتلة من الأرض يمكن أن تتضمّنها مثل هذه الوحدة. وعلى سبيل المثال، فإن استراتيجية الضم التي تبناها شارون، وألحقـت بإسـرائيل منطقة واسعة "المنطقة العازلة" بطـول وادي الأردن، تـضع كامـل أرض الضفة الغربية الفلسطينية داخل إسرائيل. وثمة "خيار أردني" روّج له الوزير الإسرائيلي واليميني المتغطرس "بنيامين إلون" Benyamin Elon، تصر على ضم الضفة الغربية بأكملها إلى إسرائيل، وعلى أن تتشكل "الدولة الفلسطينية" وحدها على الضفة الشرقية لنهر الأردن، أي الأردن حاليا[١].

(*) إمارة شرق الأردن هي كيان سياسي ذو حكم ذاتي كان موجودًا ضمن منطقة فلسطين الانتدابية رسميا منذ ١٩٢٣ ولغاية تاريخ إعلان استقلال المملكة الأردنية الهاشمية في ١٩٤٦. وشملت معظم الأراضي الواقعة شرقي نهر الأردن، ومنه أخذت هذه التسمية. سرعان ما ترك الأمير عبد الله مدينة معان متوجهًا إلى عمان لمناقشة الأمور مع سكان المنطقة والبريطانيين، وفي عام ١٩٢١ تم الإعلان عن تأسيس الإمارة الفتية التي سرعان ما دخلت بوتقة الانتداب البريطاني، ولم يشملها "وعد بلفور". (المترجم)

(١) وقت كتابة هذا الكتاب، كانت خطة السلام التي وضعها "إلون" متوافرة على شبكة المعلومات (الإنترنت)، عبر هذه الوصلة: www.therightroadtopeace.com. والخطة تحتوي على مقترحات مطروحة على إسرائيل؛ من أجل "تفكيك" معسكرات اللاجئين بالقوة (واصفا إياها بـ"بوتقة للإرهاب") وترحيل سكانها، (وهي حركة أيضًا مقترحة من أجل "تخفيف الفقر والكثافة في البلدات الفلسطينية العربية"). كما تقترح الخطة أيضًا أن يقوم المجتمع الدولي بتنسيق وتنظيم علمية نقل جميع السكان الفلسطينيين إلى "بلدان مختلفة"؛ ومن ثم المساعدة في "إتمام تبادل السكان الذي بدأ عام ١٩٤٨".

وأيًا كانت الأرض، فإن كل هذه الرؤى تؤكد على وجود وحدة طبيعية سياسية بين الفلسطينيين والأردنيين، تأسيسًا على التاريخ (خبرة إمارة شرق الأردن، وخطاب بعض الأردنيين والفلسطينيين)، وأيضًا على الديموغرافيـة الحالية (يشكل الفلسطينيون اليوم حوالي ٦٠% من سكان الأردن). والفكـرة الكامنة وراء تلك الرؤى، هي أن الطموحات السياسية الفلسطينية، يمكـن إشباعها في الأردن وفي أي أماكن أخرى. ويرى كـل المخططـين أن أي فلسطينيين يظلون في الضفة الغربية وقطاع غزة سوف يتمكنون بطريقة أو بأخرى من إدارة شئونهم المحلية بشكل مُرضٍ؛ عبر المشاركة عن بعد فـي النظام السياسي للأردن.

وفي حقيقة الأمر، فقد أكد خطاب بعض العرب والفلسطينيين علـى وحدة الأردن وفلسطين على مدى السنين. ولكن أي تصور عـن أن الأردن يمكنها بشكل أو بآخر أن تستوعب وترضي المجتمع الفلسطيني والطموحات السياسية الوطنية، هي تصورات مضللة على نحو مفضوح، نظرًا لاستنادها على مفاهيم أساسية مغلوطة. أولاً، لأن مؤيديها يفترضـون أن "العـرب"، وبحكم كونهم أمة واحدة، فإنهم يهاجرون، ويمتزجون، مع بعـضهم بعـضًا سريعًا، وبدون أي تمييز. وهو اعتقاد يتطلب قبولـه عمـاءً إراديًّـا عـن الانقسامات الثقافية الفعلية والعميقة في العالم العربي. **ثانيًـا**، بـافتراض أن فلسطين والأردن يشكلان طبيعيًا وحدة سوسيولوجية وسياسية متطابقة، حيث يعتمد مؤيدو اندماجهما على كوكبة من الخيالات الصهيونية، ومنهـا علـى سبيل المثال: أن فلسطين كانت أرضًا صحراوية مثل الأردن، قبل وصـول

الصهاينة، وأنها لم تكن منطقة زراعية غنية، أو ذات ثقافة متميزة، وأن المجتمع الوطني الفلسطيني ليست لديه خصائص مميّزة (تستند على تاريخ موغل في القدم في أرض الأجداد)، بل تم اختراعها على يد مهندسي قوميات مثل "عرفات"، وتم تعزيزها بشكل مصطنع من قبل الدول العربية الرافضة.

ولا تحفل أيٌّ من هذه الاعتقادات بأي درجة من توخي الدقة. ومثلما سنناقش في الفصل الثالث من هذا الكتاب، بمزيد من التعمق، فإن المجتمع الفلسطيني المعتمد أساسًا على الزراعة، وعلى طبقاته من التجار في القرن العشرين، لم يكن لديه سوى قدر ضئيل للغاية من التوحد الثقافي مع المجتمع الذي تغلب عليه البداوة، والموجود في المناطق التي أصبحت تشكل "الأردن" فيما بعد، لقد كانت تلك المناطق في غالبيتها صحراوية قبل أن يتم اختراعها دولة حديثة على يد بريطانيا في عام ١٩٢٣. وبالفعل فإن الأردن تضم حاليًا عددًا كبيرًا من السكان الفلسطينيين، وهو ما يرجع لاعتبارين أساسيين، اللاجئين (من حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧)، والسيادة الأردنية على الضفة الغربية بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ (التي وسعت بشكل كبير من الصلات الاجتماعية والتجارية بين شرقي الأردن وعمان). وعلى الرغم من ذلك يظل السكان الفلسطينيون قليلين جدًا قياسًا بحجم السكان في الأرض المحتلة، وهو ما لم يحول الأردن بأي حال من الأحوال إلى فلسطين؛ لا من الناحية الاجتماعية، ولا حتى في المخيلة الوطنية الفلسطينية. فضلاً عن ذلك، فإن مملكة الأردن - التي أسستها بريطانيا مكافأة لأحد حلفائها في الحرب العالمية الأولى، وهي المملكة الهاشمية التي كانت قائمة في مكة- لا تتمتع بالشرعية في نظر

الفلسطينيين. ومن هنا، فإنه لا المرجعيات الثقافية للفلسطينيين، ولا خبرتهم القومية، ولا اقتصادهم، ولا ثقافتهم السياسية الحالية (الديمقراطية بدرجة كبيرة) تلقى أي صدى في الأردن. ومن ثم، فإن الفلسطينيين دائمًا ما يرفضون تلك الخطة رفضًا كاملاً من الأساس. كما أن المملكة الأردنية، التي تعرف أن مثل هذا السيناريو يعني هلاكها لا محالة قد رفضت أيضًا الخطة رفضًا تامًا(١).

على الرغم مما سبق تظل المسألة الأكثر استعصاءً على التخيل، هي الكيفية التي يمكن بها لهذا النموذج بشكل عام أن يسهم في حل إشكالية المليون ومائتي ألف فلسطيني الموجودين في قطاع غزة. فأي أطروحة حول أن باستطاعة الفلسطينيين تدبر مشكلاتهم المحلية الحيوية كإدارة المياه والسياسة مثلاً، على نحو مُرضٍ بشكل أو بآخر؛ عبر مشاركتهم السياسية عن بعد في الأردن، لا تعدو سوى فكرة شديدة السخف. كما أن الاعتقاد بأن التدمير الاقتصادي التدريجي في ظل هذه الظروف الفوضوية لن تكون له تداعياته السياسية، هو أيضًا اعتقاد غير منطقي. (وفيما يتعلق بالإقرار بالعنف الحتمي الناجم عن تنفيذها؛ فإن خطة "إلون" المذكورة آنفًا، التي تدعو إلى حل هذه المشكلات عبر التطهير العرقي، تعد بالفعل أكثر اتساقًا وأمانة من الرؤى الأخرى للخيار الأردني). ومن ثم فإن بعض مؤيدي الخيار

---

(١) للاطلاع على نقد معمق لهذه المجادلات التاريخية والسياسية التي تدور حول "الأردن هي فلسطين،" انظر:

Daniel Pipes and Adam Garfinkle, "Is Jordan Palestine?" Commentary, October 1988, available online at www.danielpipes.org/article/298.

الأردني يقترحون "خيارًا مصريًا" تابعًا أو لاحقًا له (أو تحديدًا "خيار سيناء") بالنسبة لقطاع غزة. غير أن هذه الفكرة توحي بأن القومية الفلسطينية سوف تتبخر بشكل أو بآخر- أي إن الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة، سوف ينسون ببساطة، ويهجرون أسر شهدائهم وروابطهم السياسية- وهو ما يعدو دونما لبس مجرد ضرب من الخيال.

وعلى ذلك، فإنه، وفي المخيلة الصهيونية وحدها، يمكن أن يتم إضفاء العقلانية على خيار فلسطيني، ارتكازًا على حياتهم المدمَّرة في الضفة الغربية، يسهم- بشكل أو بآخر- في حل أواصر الارتباطات الوجدانية والثقافية لحوالي ثلاثة ملايين نسمة مسيسين بدرجة عالية، ومرتبطين بديارٍ وأراضي ومجتمعاتِ أجدادهم، فضلاً عن انسجامهم الوطني، ونلقي بهم - بسلامٍ- إلى مناخ وبلد مختلف، ليسعوا إلى إشباع رغبتهم في التحقق السياسي تحت حكم مملكة غريبة عليهم. ولا تقتصر المفارقة على ما سبق، فثمة فنتازيا أخرى متضمنة في هذا التصور، وهي أن المملكة الأردنية لن يصيبها الهلع من الآفاق المستقبلية لهذا الخيار. وكنتيجة لذلك، فإن الخيار الأردني، ينبغي له أن يُفرض بالقوة من جانب إسرائيل، وحينها سيسفر عن صدمة جماعية، وتداعيات مروعة، تؤثر على الأمن الإقليمي الناجم عن هذا "الترحيل القسري". ولا شك في أن هذه كلها عوائق أمام الخيار الأردني، الذي لن يكون محل نقاشٍ أكثر من ذلك في هذا الكتاب، إلا في حدود الإشارة إلى كونه خيارًا يغيّم على أفق النقاش، ويشتت التفكير، دون هدف واضح.

أما الحل الثالث البديل: للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، هو حل الدولة الواحدة، والذي من شأنه حل الصراع بأكمله في لمحة سحرية واحدة.

وهو بالفعل يمثل واقعًا يلوح في الأفق. فهذا البديل من شأنه استيعاب جميع السكان المحصورين ما بين البحر المتوسط ونهر الأردن، ودمجهم في دولة واحدة موحَّدة. وبالنظر إلى أن هذا الحل يعني أغلبية عربية، فسيعني في الوقت ذاته توقف إسرائيل عن أن تكون "دولة يهودية"، بالمعنى الشائع لدى معظم الناس اليوم. ولأسباب معقدة، سنعرض لها في هذا الكتاب، فإن هذا الحل يخيف، بل يثير حنق وغضب الكثيرين ممن يفهمون أن الدولة اليهودية أمر أساسي وجوهري، بل حتى رسالة قومية يهودية مقدسة. وذلك النموذج المطروح ليس غريبًا أو جديدًا على أفق الصراع، مثلما قد يعتقد البعض أو يُجادل. فقد طافت فكرة الدولة المشتركة قريبًا أو بعيدًا على سطح الفكر الصهيوني والسياسات الفلسطينية على مدى قرن كامل، وتعرضت لخسوف؛ وإن كانت لم تستبعد كلية، بفعل الهولوكوست وما لحقه من تدفق مميت من الحروب والإرهاب. واليوم، عادت فكرة الدولة الواحدة إلى الحياة مجددًا، في عدد من المنتديات، وفي كتابات، وحجج، مطروحة من جانب الليبراليين الفلسطينيين والإسرائيليين (داخل وخارج إسرائيل)، وعلى الرغم من الإدانات الصهيونية الحاقدة تشهد الفكرة تناميًا حتميًا في قوتها. ويجد التأثير المتنامي للفكرة تفسيره في جعبة من الأسباب المعقدة تعكس التغيرات داخل المجتمع الإسرائيلي، كما تعكس "الحقائق على أرض الواقع" في الوقت نفسه. فبالنسبة لبعض مناصري هذه الفكرة، فإن حالة الإعياء الناجمة عن الصراع، والاستهجان الليبرالي للشوفينية العرقية؛ باتا أمريْن لهما تأثيرهما القوي في الواقع. إلا أن كل المناصرين يستمدون طاقتهم من الإقرار بالواقع المعاند الذي تولده شبكة الاستيطان: فلا يوجد حل آخر، في هذه النقطة، يمكن أن يُكتَب له النجاح.

إن حل الدولة الواحدة يضع أمامنـــا، وبوضـــوح، كمًّـــا هـــائلاً مـــن الصعوبات السياسية، وتحديات معقدة تتعلق تحديدًا بالكيفية التي يمكـــن بهـــا تطبيق هذا الحل. والأمر الأكثر وضوحًا هنا، هو أن حل الدولة الواحدة من شأنه إجبار الجميع على اتخاذ قرار فوري حول مصير إســـرائيل بوصـــفها "دولة يهودية". فهل ينبغي، أو يمكن، لشكل الدولة الجديد أن يظـــل يهوديـــا؛ بمعنى تعزيز هيمنة القومية اليهودية على الصعيد السياسي ودوامهـــا؟ أم أن القومية اليهودية- كما يحاج البعض- قد عاشت زمنها وحان وقت التخلـــي عنها؟ أم أنه يمكن إقرار حالة توافقية ما، يمكن من خلالها المحافظة علـــى الوطن القومي اليهودي بطريقة أو بأخرى، في إطار نظام ديمقراطي مـــدني حقيقي، أشبه بتلك الأنظمة الموجود في دول أوروبا الغربية، التي لا تميـــز، على الأقل رسميًا، بين مواطنيها بناء على العرق أو الدين؟

فالخيار الأول المتعلق بمصير الدولة اليهودية، يتم الدفاع عنـــه وفـــق المفاهيم التي ظل التفكير الصهيوني السائد يحتفي بها على مدى قرن كامل، ولكن هذا التفكير نفسه ينذر بمتاعب معوقة تلوح في الطريق. فـــإذا ظلـــت إسرائيل ديمقراطية، سيصبح السكان العرب أغلبية يمكن لنفوذها الانتخـــابي أن يكون كافيًا لتغيير القوانين المؤسسة لإسرائيل، والتي تضمن في الوقـــت الحالي منزلة متميزة لليهود والأمة اليهودية. وهنا ينظر كثير من الـــصهاينة إلى مستقبل كهذا برعب حقيقي، ويطلقون تنبؤات سوداوية تصل في أذهـــان البعض منهم لحدود المعاناة اليهودية، وربما حتى طرد اليهـــود. ولكـــن إذا قامت إسرائيل- في ظل هذا التوجس- بحرمان الفلسطينيين من حقهـــم فـــي

التصويت، مستبعدة بذلك ما يزيد عن نصف سكان الدولة من حقوقهم السياسية؛ فإنها ستصبح وقتئذ نموذجًا مصغرًا من جنوب أفريقيا. وهذا المنظور- حتى لو ظل مستقرًا (وهو أمر محل شك كبير)- لا يمكن الدفاع عنه أخلاقيا من وجهة نظر العديد من الصهاينة الليبراليين. إن الصيغة المتناقضة التي تشدد جماعات الضغط الموالية لإسرائيل والتي تلح على حل الدولتين- أي إن إسرائيل يجب أن تظل "يهودية وديمقراطية"، تعكس تقديرًا مخلصًا عن ضرورة تجنب الخطرين التوأمين المتمثلين في الهيمنة العربية والأبارتيد، للحفاظ على إسرائيل كما يعرفونها، وذلك بأي آلية من شأنها التمهيد لاستيعاب الفلسطينيين داخل الأرض الإسرائيلية. والحقيقة أن الفلسطينيين أنفسهم يرفضون أيضًا خيار العيش داخل دولة يهودية، متنبئين بخضوعهم في ظلها، وكذلك بالصراع المدني والمواجهات القبيحة التي يمكن لها أن تتولد حتميًا في وضع كهذا.

في المقابل فإن الخيار الثاني الذي يتمثل في تحويل إسرائيل إلى دولة ديمقراطية علمانية ومحايدة عرقيًا، يبدو مسارًا واضحًا بالنسبة لعدد قليل من المفكرين الليبراليين، ولكنه لا يستهوي معظم الناس، إذ لا يرونه حلاً واعدًا أكثر من غيره. فكثير من اليهود، إن لم يكن أغلبهم، سيعترضون على فقدان الرسالة الروحانية والقومية التي مثلتها إسرائيل، على الرغم من تزايد المشاعر المختلطة حول إيجابية وسلبية أثر إسرائيل على يهود العالم. حتى بالنسبة لكثير من اليهود العلمانيين الذين يعيشون حاليًا بارتياح في الشتات، فإن فكرة فقدان القاعدة السيكولوجية لقدسية يهودية، ضد هجوم معاد محتمل

للسامية، تضرب على وتر عميق من الخوف بداخلهم. ومن ثم، فإن التخلي عن الحلم الصهيوني المتمثل في تأمين وطن قومي يهودي في الأرض المقدسة، سيسبب صدمة وإحباطًا لمؤيدي إسرائيل على مستوى العالم، حتى ولو بأسباب مختلفة.

وعلى الرغم من أن حوالي ربع الفلسطينيين يشيرون إلى أنهم يفضلون حل الدولة الواحدة (انظر: الملحق ب)، فإنهم يخافون أيضًا من مغبة مثل هذا التحول. فبعض عناصر السلطة الفلسطينية الحالية (خصوصًا من يواصلون تركة عرفات) من شأنهم بالتأكيد مقاومة مثل هذا الحل، باعتباره سيلغي وبشكل كامل أدوارهم التي هي أساسًا أدوار هزيلة (وربحية). وآخرون سيقاومون فيها التخلي عن حلم الدولة الفلسطينية الذي زُرع في الأذهان منذ بداية القرن العشرين. فبعد ما شهده العقد الماضي(*) من بؤس نتيجة للممارسات القمعية المتصاعدة من قبل سلطة الاحتلال أصبح الفلسطينيون عمومًا مجهدين، ولكن أيضًا أكثر غضبًا وتشككًا مقارنة بما سبق. كما أن الحياة في دولة لا تزال تحت الهيمنة السياسية لمجتمع يهودي طالما شيطنهم يمثل مستقبلاً مخيفًا. كذلك فإن أي توزيع متكافئ للموارد، سيتطلب بطبيعة الحال سنوات طويلة، إن لم تكن عقودًا، من العمل؛ تمامًا كما يبين لنا نموذج

(*) صدر الكتاب عام ٢٠٠٨ ومن ثم فالعقد المقصود هو من أواخر التسعينيات حتى أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهي الفترة التي شهدت تطورات سريعة على مستوى الانتهاكات المرتبطة ببناء المستوطنات والاغتيالات، وهدم البيوت ومصادرة الأراضي، وغيرها مما نشاهده ونسمعه يوميًا من انتهاكات إسرائيلية. (المترجم)

جنوب أفريقيا. ومن ثم، فإن المخاوف الصهيونية والفلسطينية، تتبادل فيما بينها ردود الأفعال، وما من شك في أن هذه المشاعر قد أعاقت، وجمدت، الجدل حول حل الدولة الواحدة.

غير أن حل الدولة الواحدة لا يمكن له أن يتبدد، على الرغم من هذه العقبات السائدة والقوية التي تعترض طريقه، حيث لا يتبقى أي خيار آخر؛ ذلك أن مسألة قيام دولة فلسطينية حقيقية على أرض الواقع، أصبحت في عداد المستحيل. فالقاعدة الأرضية لوجودها لم تعد كافية، والمستوطنات اليهودية والقرى الفلسطينية أصبحت متجاورة ومتلاصقة، واقتصاد الاثنين أصبح بالفعل منصهرًا في اقتصاد واحد، ومرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالتجارة، والعمالة، والموارد الطبيعية. لذلك يجب وضع الخيار الثالث المتمثل في الدولة الواحدة على المنضدة: يجب إيجاد طريقة ما للاستفادة من الاعتماد المتبادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وذلك بدمج الأرض في دولة ديمقراطية واحدة، من شأنها أن تخدم جميع المواطنين بشكل متساو. ويمكن فيها للوطن القومي اليهودي أن يجد له نموذجًا جديدًا، وأكثر أمنًا، دون أن يتطلب تحقيق أغلبية يهودية، أو هيمنة عرقية يهودية على الدولة.

إن هذا الكتاب يستكشف هذا الخيار، بروح المحافظة على مستقبل جميع الأطراف. والحقيقة أن مناقشة خيار دولة واحدة مدنية ديمقراطية كحل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، باتت تمثل همًا عالميًا ملحًا، وتتطلب نظرة جديدة من قبل الجميع. فقد تطور حل الدولتين من وعد بسلام متبادل مستقر، إلى مجرد وعد بمزيد من المخاطر، وليس على إسرائيل وحدها. فإذا وضعنا

في الاعتبار المشكلة الفلسطينية وتحولها المتزايد باتجاه التشدد الإسلامي والتي تمتد حاليًا لشبكات الإرهاب العالمية، فإن المجتمع الدولي برمته يصبح متورطًا مباشرة في مستقبل هذا الصراع. وكنتيجة لذلك فإن شروط السجال المتعلقة به لابد وأن تتغير وبسرعة نظرًا لأن "البدائل أكثر سوءا بكثير"[١]، على حد قول "طوني جودت" **Tony Judt**.

هذا الكتاب يعتمد بدرجة كبيرة على مصادر أكاديمية، ويدين لها بالكثير، إلا أنه لا يهدف لأن يكون دراسة أكاديمية. فهو لا يقدم مراجعة شاملة للأدبيات، على سبيل المثال، (للاطلاع على المراجعات الأدبية والجدل، يمكن للقراء الرجوع إلى مصادر أخرى، مثل مقالات المراجعة للكاتب "جاري سوزمان" **Gary Sussman**)[٢]. عوضًا عن ذلك، فإن النقاش الوارد في هذا الكتاب، يمثل مقالة مطولة تحاجّ من أجل دولة ديمقراطية علمانية، مستكشفًا بعضًا من تطبيقاتها بالنسبة للصهيونية والوطن القومي اليهودي. والفصل الثاني منه، يفتتح هذه الحجة بتقديم "الحقائق على الأرض": حجم شبكة المستوطنات وطبيعتها؛ كثوابت دائمة لطبيعة الضفة الغربية. ويتناول الفصل الثالث كيف تطيح هذه السياسة الاستيطانية بالمقترحات، والمشاريع المختلفة التي أصبحت الآن عائمة، ومعلقة بما يسمى "سحب"

---

(1) **Tony Judt, "Israel: The Aletrnative," New York Review of Books 50, no. 16 (October 23, 2003).**

(2) **See, e.g., Sussman, "Is the Two-State Solution Dead?" Current History 103, no. 669 (January 2004), 37; "The Challenge to the Two-State Solution," Middle East Report, summer 2004.**

withdrawal المستوطنات ، (وهو مصطلح إشكالي في حد ذاته). كما يراجع الفصل الثالث أيضًا الخطط المختلفة الساعية إلى فرض سيادة إسرائيلية أو فلسطينية، ويلقي الضوء على سبب عدم إمكان الخروج من هذه المقترحات بحل عادل. أما الفصل الرابع؛ فيستعرض أسباب عدم وجود فاعل خارجي مرجّح لتغيير هذه المعادلة؛ ومن ثم يتناول الفصل الرابع دور الولايات المتحدة، ولماذا لن يتحسن هذا الدور، كما يتناول ضعف الدول العربية والفلسطينيين، والدور الأكثر غموضًا لأوروبا. هذه الفصول الثلاثة (من الثاني وحتى الرابع) تصوّر الواقع الإمبريقي الذي لابد لأي نقاش جديد أن يضعه في الاعتبار.

إن ضرورة أن ينطلق الاتجاه الدبلوماسي الجديد من العقبة السياسية التي خلقتها شبكة المستوطنات، هي المسألة المطروحة حاليًا. وهنا تراني أسلّم بأن حل الدولة الواحدة، هو الحل الوحيد الممكن، وأن العقبات التي تعترض طريق تحقيقه؛ تتطلب تفكيرًا جديدًا ونقاشًا صريحًا. وهو النقاش الذي يفتتحه الفصلان الخامس والسادس، وذلك بسبرهما أغوار عقيدتين صهيونيتين أساسيتين، تعرقلان معًا حل الدولة الواحدة؛ **الأولى**: أن الدولة اليهودية عنصر جوهري وأساسي بالنسبة للبقاء القومي اليهودي. **والثانية**: أن المحافظة على أغلبية يهودية أمر جوهري لاستمرار وطن قومي يهودي على أرض الدولة. هاتان العقيدتان هما اللتان وجّهتا المشروع الصهيوني لتأسيس دولة يهودية في الأرض، منذ أوائل القرن العشرين. ومنهما استنّ مؤسسو الدولة اليهودية فكرة نقل السكان الفلسطينيين، وطردهم في المقام

الأول، والآن يقفان حجر عثرة في سبيل الديمقراطية المدنية متعددة الأعراق التي يمكنها في نهاية الأمر- لو حققت- أن توفر حلاً مستقرًا للصراع. غير أن هاتين العقيدتين الصهيونيتين، تعدان أقل ضخامة وجمودًا مما تبدوان عليه دائمًا. ومن ثم، فإن تحديد ما يكتنف هاتين العقيدتين من نقاط خلاف، سوف تميط اللثام عن قدرتهما الفعلية على التحلي بالمرونة. والفصل الخامس يلقي الضوء أولاً على مدى الحاجة إلى عمل ذلك الاستكشاف، وسبر الأغوار، عبر عقد المقارنة مع حالات جنوب أفريقيا، وأيرلندا الشمالية. ثم يستكشف ما هو خفيّ من بعض التناقضات، وانعدام الاتساق في طبيعة الدولة اليهودية، في إطار خطوط النقاش والحجة المحددة. في المقابل يرسم الفصل السادس طيفًا من الجدل الدائر حاليًا حول حل الدولة الواحدة، ويقدم استكشافًا أوليًا "لمبادئ" الصهيونية وتطبيقاتها للمحافظة على وطن قومي يهودي، في دولة واحدة متعددة الأعراق.

ومثل هذا التحليل لا يشير إلى خطايا بعينها في الدولة اليهودية. حيث إن الدولة العرقية ليست مقبولة في أي مكان، لأنها تولّد وعلى نحو شموليّ نوعًا من التمييز، وانعدام التكافؤ، وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترسم حاليًا ملامح الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني. ولهذا السبب، تم التخلي عن فكرة الدولة العرقية، على الأقل رسميًا، في كل مكان من العالم. (وكما يوضح هذا الكتاب، فإن الزعم الصهيوني بأن الصفة اليهودية لإسرائيل، هي مجرد تكرار لأنواع أخرى من صورة الدولة القومية، مثل ما هو موجود في فرنسا، يعد زعمًا يفتقد الدقة في هذا الصدد). ولكن يهودية إسرائيل لا يمكن

نبذها بسهولة بوصفها مجرد حالة أخرى بسيطة من القومية العرقية قد ولّى زمنها[1]. إذ إن كل شيء في تاريخ هذا الصراع يشير إلى أن المشروع الصهيوني لإعادة بناء وطن قومي يهودي، في أرض تحمل الآن مثل هذا الصدى والطابع الخاص بتقاليد دينية واجتماعية يهودية، يمثل صفة قسرية سيكولوجيًا وسياسيًا، لابد أن تظل أساسية بالنسبة لأي سلام دائم.

وعلى ذلك يصبح السؤال الصعب هنا، كيف يمكن المحافظة على الوطن القومي اليهودي، بدون فخاخ الدولة اليهودية المُرة التي تبدو جوهرية بالنسبة لها؟ وفي هذا السياق، فقد أشارت نقاشات حديثة- حول حل الدولة الواحدة- إلى عدد من الصيغ؛ فيدرالية، كونفدرالية، قومية اجتماعية، قوميتين، أو ديمقراطية مدنية متعددة الأعراق، بفئات تصنيفية فرعية، وتباينات مختلفة[2]. وجميع هذه الصيغ جديرة بالاستكشاف، سواء كنماذج نهائية أو مراحل مؤقتة، ولكنها جميعها تحمل بين طيّاتها صعوبات. على سبيل المثال، فإن أي محاولة لوضع سلطات قانونية متعلقة بالأرض (مثل دولتين إسرائيلية وفلسطينية مشتركتين في فيدرالية)، سوف تواجه المشكلة المعوّقة الموجودة بالفعل، وهي الحدود المتقطعة. وقد ثبت أن الدولة الاجتماعية المشتركة هي نموذج متفاوت النجاح، (على سبيل المثال، لقد نجحت على نحو متواصل في كل من هولندا وبلجيكا، لكنها كانت كارثة في لبنان). ومن ثم يجب على مؤيدي هذا النموذج، الشروع في إجراء تحليل

([1]) See, e.g., Tony Judt's argument in "Israel: The Alternative."

([2]) See e.g., "Is the Two-State Solution Dead?"

مقارنٍ حذِر. كما أن الصيغة الثنائية، وهي المقترح الأكثر شيوعًا، ويعود إلى عشرينيات القرن العشرين، تبدو الأكثر وعدًا بالنسبة لكثيرين، ولكنها ترسخ لهويتين قوميتين في قانون دستوري قد لا يفعل سوى تجسيد القطبية الإثنية/ العرقية القديمة. وهو ما يمثل مرة أخرى، مخاطرة تتطلب دراسة مقارنة موسعة. أما الديمقراطية المدنية الموحدة، مثل تلك الموجودة في ديمقراطيات أوروبا الغربية، وأخيرًا في جنوب أفريقيا، فربما تكون واعدة بالحل الأفضل، والذي يتم فيه تصنيف المصالح العرقية عبر السياسات الحزبية المعتادة. (مواطنو جنوب أفريقيا أنفسهم قد يقدمون نصيحة ثمينة حول هذا المسار، وأيضًا المشورة حول كيفية التصرف مع متاهات الجدل التي سوف تظهر بالضرورة).

وقد تبدو مناقشة هذه الصيغ مناقشة جدية، والوصول بها إلى رسم "نموذج" واقعي، أمرًا حاضرًا هنا. ولكن لمزيد من التأكيد، فإن المخاوف اليهودية من أن حل الدولة اليهودية من شأنه أن يهدد يهود إسرائيل بمخاطر غير مقبولة، بل يهدد حتى اليهود في كل مكان، أمور تحتاج إلى حجة مقنعة بأن دولة ديمقراطية علمانية موحدة؛ ستواصل حماية اليهود، والحياة الثقافية اليهودية. فضلاً عن ذلك، فإن ثمة مقترحًا متماسكًا، قد يبدو ضروريًا لمواجهة الاعتراض الأول الشائع على حل الدولة الواحدة، ألا وهو أن هذا الحل "غير قابل للتحقق". لذلك، ومرة أخرى، نعيد القول إن حل الدولة الواحدة لا يمكن رفضه على أساس إمكان تحققه. فحل الدولتين أصبح مثل البئر الذي جف، حلاً عقيمًا باليًا. ومن ثم؛ فلا فائدة تُرجى من وراء رفض

ما تبقّى من واقع دولة واحدة؛ بحجة أنه "غير قابل للتحقق". ولكنني بالدعوة إلى بدء جدل جاد لحلٍ يتضمن دولة ديمقراطية علمانية واحدة، قد يكون من المنتظر مني تقديم بعض الحجج المقنعة بأن دولة من هذا النوع لا تتجاوز عالم الممكن.

إلا أن مثل هذا النقاش الحيوي ليس مطروحًا هنا بأي تفاصيل؛ لأن تصميم الدولة الموحَّدة، لن يظهر من جانب كُتّاب معزولين مثلي؛ بل يجب فتح النقاش والجدل حوله من قبل المناصرين- اليهود الإسرائيليون، وعرب إسرائيل، والفلسطينيون- الذين ستتأثر حياتهم على الفور بأي صيغة ناتجة عن مثل هذا النقاش والجدل. وعلى ذلك فإني أقترح في الفصل السادس، بعض الإصلاحات التي تبدو أساسية لإرساء قواعد مجتمع مستقر، متعدد الأعراق في أي صيغة. ومن أجل المرجعية التاريخية التي قد تهم القارئ، فإن الملحق (أ) يوفر ثلاثة حلول متصورة في الأربعينيات. ولكن هذا الكتاب مكرس لمهمة ذات أولوية: وهي تحديد القيم الفعالة، والمعتقدات، والمخاوف، والمظالم التي تعوق حاليًا هذه النقاشات المحددة، وتعوق التفكير الإبداعي وسط أطراف الصراع، ذلك التفكير الساعي إلى التغلب على الصعوبات الواضحة.

وثمة ثلاثة أبعاد لهذا الجهد، تتطلب منّا إشارة مختصرة إليها مقدمًا. **البعد الأول،** أنه على الرغم من الاعتماد بشكل كبير على المواد الأكاديمية المنشورة، والتحليلات، والتعليقات الصحفية، فإن الإطار الذي حكمني في هذا الكتاب، يعكس في الأساس خبرتي التي دامت ١٩ عامًا في دراسة علم

السجال لإرغام الخصم **polemics**، وكذلك الروايـــات النزاعيـــة المتعلقـــة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، في المنتديات المحلية والوطنية والدوليـــة. وثمة أفكار وحجج صهيونية وفلسطينية بعينها، موضحة هنا للإشـــارة إلـــى المكان الذي يمكن للقارئ أن يجد فيه الأمثلة والسياق الخاص بهـــا. ولكـــن بالنسبة لمعظم الناس من ذوي الخبرة في هذه الحجج، فمن المفترض فيهم أن يجدوا ملخصاتهم هنا. وعما إذا كان تحليلي يتناول هذه المواضـــيع المعقـــدة على نحو صحيح أم لا، فهذا شأن آخر، ولكن هذا الكتاب مقصود بـــه فـــتح النقاش البنّاء وتشجيعه حول هذه المواضيع، ولا يـــدعي بـــالطبع أنـــه قـــد حَصَرَها.

البعد الثـــاني، يتعلق بمسألة المرور السريع على المشكلات والتحديات المتعلقة بالسياسة الفلسطينية، في علاقتها بنقاشـــها أو تناولهـــا للـــصهيونية. وهناك عدة أسباب لمثل هذا التجاهل، ولكنني في الوقت نفسه لا يفوتني تقدير الحقوق الوطنية الفلسطينية والأمنيات الجماعية، من ناحية، وســـوء القيـــادة الفلسطينية وأثر الهجمات الإرهابية المريعة فى المدنيين الإسرائيليين، مـــن ناحية أخرى. حيث سيوضح هذا الكتاب، وجهات نظر سياســـية فلـــسطينية هائلة، تعد محورية بالنسبة لأي سلام مستقر، وحيوية لأي تحليل عميق لحل الدولة الواحدة. وفـــي الوقـــت نفـــسه، فـــإن الـــسياسة الفلـــسطينية حافلـــة بالاضطرابات، وكما أوضّح في الفصول؛ الثالث والرابع والـــسادس، فـــإن المسار الحالي للدولتين، لا يعِدُ إلا بمزيد مـــن الاضـــطراب. والحقيقـــة، أن صعوبات القيادة والانقسام الداخلي، تمثل أسبابًا رئيسية لتصديق أعداد كبيرة

ومتزايدة من الفلسطينيين وموافقتها على حل الدولة الواحدة، لأن أي "دولة" فلسطينية مشكّلة في صيغة مكبلة ومعاقة تتبلور الآن، لا تَعِد إلا بتكرار مظاهر الضعف وتجسيدها، وخلق حياة سياسية غير جديرة بالتحقق.

ولكن، وفيما عدا الاستشهاد ببعض الانطباعات المختصرة عن الرؤى الفلسطينية، أتت من جانب مراقبين أعتبرهم مُقنِعين بناء على خبرتي، فإنني أترك لآخرين البدء في نقاش أكثر اكتمالاً للسياسة الفلسطينية؛ على الأقل لأن المشروع يعد تحديًا خاصًا. فاستطلاعات الرأي الشاملة والصحافة الحرة أمور تكاد تكون مستحيلة، تحت ظروف الاحتلال، كما أنه ليس من السهل أيضًا توثيق تيارات الرؤى السياسية. كذلك فإن السياسة الفلسطينية تتسم أيضًا بحالة من التدفق السريع، حيث تحولت مرتين منذ الانتفاضة الأولى (١٩٨٧)، وخلال فترة اتفاقية أوسلو (بدأت في تسعينيات القرن المنصرم)، بطرق انطوت على نقاشات داخلية شديدة التعقيد، والتوتر، وسط الميول المنقسمة. وعلى المراقبين عن كثب، ممن هم على ألفة حميمة مع القطاعات المتعددة داخل الأراضي المحتلة، أن يفسروا كيف سيشتبك حل الدولة الواحدة مع الديناميات الداخلية المعقدة للرؤى السياسية الفلسطينية المتطورة[١].

غير أن التحديات التي ذكرناها حتى الآن، لا تمثل السبب الرئيسي الذي جعلني أقلل في هذه الدراسة من مساحة الموضوع الحيوي الخاص

(١) لحظة الانتهاء من وضع هذا الكتاب، تم تنبيهي لوجود كتابات لعدة مواضيع مفردة في حالة تقدم، منها، كتاب غادة كريم:

Ghada Karim Married to Another Man (London: Pluto Press, in press)

بالسياسة الفلسطينية لحل الدولة الواحدة. بل إنني أرى أن الشكل الحالي للسياسة الفلسطينية، منبثقٌ عن الحالة التوليدية للمشروع الصهيوني الخاص بخلق دولة يهودية، والذي فرض على الفلسطينيين التأثيرات المشوشة والمبلبلة على مدى نصف قرن من إعادة التوطين القسري، وأربعة عقود من الاحتلال، وحاليًا حالة الإجبار على الدويلة المقتطَعة المعزولة **Buntastanization**. ومرة أخرى، نقول إن هذا الفهم، لا يعني ضمنًا أن الرؤى الفلسطينية ليست محورية بالنسبة لأي مستقبل سلام، أو أن السياسة الوطنية المعذَّبة للفلسطينيين، لم تسهم في الورطة الحالية. بل، من المفترض أن شروط الاستجابات الفلسطينية سوف تتغير تغيرًا دراماتيكيًا، لو تحولت دولة إسرائيل العرقية إلى نموذج الديمقراطية المدنية. فالاشتباك الدولي مع سياسة الفصل العنصري/ الأبارتيد في جنوب أفريقيا، تم في ظل افتراضات مشابهة، مع فاعلين، قدموا أحيانًا انتقادات حذرة للمؤتمر الوطني الأفريقي **ANC**، لكن مع تجنب طرح الموضوع عمومًا؛ لا لأن المؤتمر الوطني الأفريقي افتقد للصعوبات الحرجة، بل لأن مشكلته- كما أقر معظم الناس- كانت انعكاسًا واضحًا للظروف المشوشة والمشوهة التي ولّدتها سياسة الفصل العنصري، والتي لم يكن الشروع في إصلاحها على نحو حقيقي ممكنًا، حتى تم تفكيك الأبارتيد. كما أن الحركة الفلسطينية لم تعد في حلٍ من مواجهة مشكلاتها الداخلية الحادة تمامًا، مثلما كان المؤتمر الوطني الأفريقي. لكن ولأسباب أشرت إليها باختصار في الفصل الرابع، فإن أي جهد في هذا السياق ببساطة لا يمكن أن يحقق تقدمًا ذا معنى في ظل الظروف الحالية. فتطوير إطار جديد لكل ما بُذل من هذه الجهود، هو من صميم تركيزي هنا.

وأخيرًا، فإن هذا الكتاب، يقوم بالتحقيق في المعتقدات الصهيونية التي تشتبك مع كل الانفعالات والعواطف القوية. وإني لا أضمر أي استهانة نحو هذه العواطف، حتى ولو أن بعض الإساءة كان مسلمًا بهـا أو حتميـة. ولا أعني أيضًا عدم الاعتناء- بأي طريقة ما- بالخبرة القومية اليهودية، حيـث أحاول الاشتباك مع الهموم والقضايا اليهودية المركزية؛ مـن أجـل البقـاء المقدس والثقافي. هذه الهموم والقضايا يجب احترامها والإجابة عليها في أي مناقشة للدولة اليهودية؛ فتاريخ اليهود الأوربيين يفرض نفسه على نحو إجباري وقسري في أي كتاب. ولا أستطيع تناول الكيان الكامل للمـشاعر والمخـاوف اليهودية التي ترتبط بالدولة اليهودية؛ فهذه الحساسيات يجب تتبعها بواسطة أناس في مواقع أفضل، داخل المجتمع اليهودي، عبر نقاش قاسٍ جزئيًا لما قـد تبـدو عليه فعليًا دولة ديمقراطية واحدة. لكنني في مقابل ذلك، أعرض هنا دليلاً علـى أن مثل هذا النقاش تحديدًا؛ أصبح فرضًا علينا الآن.

ولكن، عند تحديد مثل هذه الحساسيات، أراني أرسم حدًا عندما تتمادى المشاعر اليهودية؛ لترى معاداة السامية في كثير من النقـد الموجّـه إلـى إسرائيل، أو في التحدث عن دولة إسرائيلية- فلسطينية ديمقراطية علمانيـة. وسيتحتم على المجتمع الدولي أيضًا، حشد مزيد من القوة لمواجهة مثل هـذه الهجمات. فمعاداة السامية شرٌّ حاربتُه على مدار حياتي الناضجة، ولكـن لا يمكن السماح لتهمة "معادة السامية" بعد ذلك، بتهديد وتخريب البحث- القـائم على المبادئ- في مستقبل مختلف للحلم الصهيوني؛ خصوصًا أن هذا الحلـم نفسه أصبح في حاجة ماسة إلى هذا المستقبل المختلف.

فثمة تحدٍ جديد يواجه إسرائيل والعالم، بعد العقد الذي شهد اتفاقية أوسلو. فالصراع الآن يلتقي، ويتجمع في أرضٍ، لم يعد فيها قيام دولتين قوميتين بالمعنى الحقيقي والواقعي أمرًا ممكنًا. فـ "الدولة" الفلسطينية في الضفة الغربية، بعدد سكانها البالغ ١,٣ مليون نسمة، لم تعد مصطفة إلى جانب إسرائيل، بل محصورة داخل جسد الدولة اليهودية، ومحكوم عليها بالفشل القومي. ولا يمكن أن تصبح حقيقة واقعة بمجرد خلق جدار للدفاع العرقي بروح الأبارتيد/ سياسة الفصل العنصري، جدارٍ لا يوجد هناك ما يوازيه اليوم في العالم أجمع. وقد أصبحت توابع ذلك خطيرة لدرجة لا تُحتمَل. ومن ثم، فإن رؤية جديدة للحلم الصهيوني، تأتي أخيرًا في ظل مناقشة مفتوحة وسريعة.

الفصل الثانى

كيان لا يمكن تحريكه

شبكة الاستيطان

ثمة مفهوم مغلوط، يسود الجدل الدائر حول المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية، مفاده أن الحكومة الإسرائيلية، لو حاولت تفكيك هــذه المستوطنات، فلن يتبع ذلك الإجراء سوى مجموعة ضئيلة مــن النــضالات الصغيرة فحسب، مثل تلك التي حدثت في لحظات نــادرة، عنــدما فكّكــتْ السلطات الإسرائيلية بالقوة المقطورات الخاصة بمستوطنة "حدوديــة"، وتــم جرجرة المستوطنين المتعصبين في حالة مواجهة مسرحية. بيد أن المــشكلة في المستوطنات اليهودية لم تعد تتمثل في تجمعات ضئيلة من المقطــورات على قمم تلال تعصف بها الرياح. فلو أدرنا عدسة الكاميرا قليلاً في الــضفة الغربية، لتصبح أيٌّ من المستوطنات اليهودية الحقيقية داخل نطاق الرؤيــة: سوف نرى بلدة من مئات الآلاف من البيوت الحجرية المكونة من طــابقين، ممتدة عبر حافة التلال **hillcrest** المتجاورة، وبنيتها الخارجية تشكل قلعــة حجرية دفاعية متواصلة، مع تفرعات أخرى من البناء الجديد؛ تمتــد نحــو

المستوطنة المجاورة. صحيح أن بعض من هذه المستوطنات عبارة عن مدن صغيرة، مثل مستوطنة "أرييل" Ariel، في وسط الضفة الغربيـة، وتـضم حوالي عشرين ألف مستوطن؛ و" معاليه أدوميم" التي تمتد شرقًا من القدس، وتضم أكثر من خمسة وعشرين ألف مستوطن، لكـن هنـاك المـستوطنات الأكبر، والتي تحتوي على مراكز تسوق كبرى، ودور سـينما، ومنظومـة متكاملة للمدارس، ومراكز للترفيه، وحـدائق، ومعابـد، ومراكـز ثقافيـة، ومناطق صناعية متاخمة، بمصانع تتجاوز قيمها الاستثمارية مئات الملايين من الدولارات. ومن ثم، فإن أي زائر يرى هذه المجتمعات الهائلة المخططة (وشبكة طرقها الضخمة)، يفقد على الفور أي فكرة قد تساوره عن أي نيـة لدى الحكومة الإسرائيلية لإزالة هذه المستوطنات، أو حتى امتلاكها للقدرة أو الإمكانية لفعل ذلك. فقد أصبحت تلك الشبكة راسخة، متجذرة فـي الأرض، والبنى التحتية اليهودية والفلسطينية، مغزولة معا، فيما الموارد الطبيعيـة ، مثل المياه، مرتبطة ارتباطًا لا ينفصم، وظاهرًا إلى درجة أنـه يكفـي لأي جولة سريعة أن توحي لك باستحالة فك هذه الشبكة.

ولكن "الحقائق على أرض الواقع" التي تضعف من فرصة أي تفكيك، ليست مجرد حقائق مكانية ومالية. فلكي نـدرك المـدى الفعلـي لرسـوخ المستوطنات اليهودية، وعدم إمكان نقلها، لا نحتاج إلى تقدير الثقل المـادي لشبكة المستوطنات وحسب؛ أي حجمها وبنيتها التحتية، وأثرها على الأرض وعلى المجتمع الفلسطيني، بل علينا أيضًا تقدير مدى ثقلها السياسي. وهـذا

النقل لا يقتصر فقط على أهميتها غير الظاهرة لـبعض تيـارات المخيلـة الصهيونية، بل يشمل أيضًا تقدير الروابط غير المعروفة كثيـرًا بـين تلـك المستوطنات وهيئات الدولة الرئيسية، وكذلك روابطها بالاستثمار التجـاري والصناعي الخاص.

إن الجوانب السياسية والاقتصادية للمستوطنات، تتـداخل، كمـا هـو واضح، في تأثيرها وتفاعلها: فإخلاء مثل هذه البنيـة التحتيـة الاجتماعيـة الضخمة، بما في ذلك مئات الآلاف من الأشخاص الذين يعيشون في مـدن كاملة، سوف تستتبعه تكاليف هائلة، ومن ثم يتطلب إرادة سياسية قوية مـن جانب أي حكومة إسرائيلية. بيد أن مثل هذه الإرادة ليست مفتقدة ببساطة، في هذه الحالة: فالسياسة الغامة الإسرائيلية كانت، وعلى مدى عقود، موجَّهة نحو توسيع المستوطنات، من خلال اتباعها قنوات أكثر اتساعًا وتعقيدًا بما يفـوق ما يدركه معظم الناس. وبينما كانت الحكومة الإسرائيلية تبادر من وقت لآخـر بالانسحاب – من بعض البؤر الاستيطانية (بكثير من الاستعراض)، فقد كانـت فعليًا تمول بناء المستوطنات، وتعمل بجد على جذب المستوطنين إليها (مضاعفة بذلك عدد سكان المستوطنات في تسعينيات القرن المنصرم)، وقد فعلـت ذلـك على مدار ثلاثة عقود من محادثات السلام (المفترض)، وبمعدل متـسارع منـذ بدأت مفاوضات "أوسلو" في أوائل تسعينيات القرن الماضي. وبالتـالي، فـإن الافتراضات القائلة بإمكان عكس سياسة الدولة تلك، وأن المستوطنين يمكـن أن ينسحبوا، هي افتراضات تبخس كثيرًا من شأن الأبعاد السابقة.

لأن ثمة تحليلات مفصلة للمستوطنات في مراجع أخرى كثيرة؛ فسنكتفي هنا بتلخيص الحجم المادي للمستوطنات. فالمستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة، يتم تحليلها على نحو روتيني؛ كونها تقع في أربع مناطق احتلتها إسرائيل في حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، وهي: مرتفعات الجولان، والقدس الشرقية، والضفة الغربية، وقطاع غزة. وفى أثناء تحرير هذا الكتاب، كانت هذه الأراضي تحتوي على ٢٣٠ مستوطنة، وحوالي أربعمائة ألف مستوطن يهودي (حوالي ١٠% من سكان إسرائيل). وقد قامت إسرائيل بضم كلٍّ من القدس الشرقية ومرتفعات الجولان، واعتبرتهما جزءًا من أرض إسرائيل **Eretz Israel**، أو منطقة سيادة إسرائيلية. ولأن إسرائيل استولت علي هذه الأراضي بالقوة في حرب ١٩٦٧، فإن الدبلوماسية الدولية، تصنف المناطق الأربعة ضمن نطاق "الأرض المحتلة" التي لا يزال وضعها النهائي قيد التحديد. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن كلا من المناطق الأربعة لها وضع سياسي مختلف، وتمثل بالتالي تحديات مختلفة أمام أي انسحاب.

عادة ما يتم التعامل مع مرتفعات الجولان على نحو منفصل. فعلى الرغم من ضم إسرائيل لها، فإنها لاتزال أرضًا متنازعًا عليها من قبل الدولة صاحبة السيادة السابقة، سوريا. ومن ثم، يظل وضعها النهائي جوهريًا وأساسيًا بالنسبة لأي سلام إقليمي شامل. ومرتفعات الجولان تعد من الناحية البصرية منطقة آسرة للانتباه، حيث أُنشئت ثلاث وثلاثون مستوطنة يهودية متناثرة متفرقة، عبر مشهد طبيعي صخري مترابط تميزه أطلال ١٣١ قرية

عربية متهدمة، تم قصف بعضها و/أو محو بعضها بالجرافات من قبل إسرائيل، بعد فرار ما يقرب من مائة ألف مواطن عربي عام ١٩٦٧. وأتصور أن أي انسحاب إسرائيلي من الجولان، سيقترن على الفور بالأسئلة الحرجة ذاتها المرتبطة بالمناطق الأخرى؛ كالأيديولوجيا، والأمن، والموارد وخاصة المياه (فالطبقة الجوفية الموجودة تحت أرض الجولان غاية في الأهمية بالنسبة لإسرائيل).

ولسببين أساسيين، فإن الجولان تقع خارج معظم مباحثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية. السبب الأول: أن إسرائيل قد ضمت الجولان (أي لم تقتصر فقط على احتلالها)، وصنفتها بالتالي في فئة دبلوماسية مختلفة. بينما يتمثل السبب الثاني في أن سكانها من العرب الدروز الذين يصل عددهم إلى ١٧ ألف نسمة (متجمعون في أربع قرى شمالية)، تُحدَّد هويتُهم سياسيًا على أنهم سوريون؛ ومن ثم لا يعتبرون جزءًا من "المشكلة الفلسطينية"، أو مشاركين في أي مفاوضات تسعى نحو دولة فلسطينية مستقبلية. ومن ثم، فإن الجولان من هنا فصاعدًا لن تكون في إطار اهتمامنا في إطار هذا الكتاب، بيد أن هنالك احتمال مستقبلي يمكن افتراضه هنا، وهو أن حل الدولة الواحدة سوف يؤدي في النهاية لتطبيع العلاقات مع سوريا، ما يسمح بدوره بحدود أكثر انفتاحًا، ومن ثم يضع أساسًا للمفاوضات حول عودة عرب الجولان إلى قراهم المهجورة. وعلى الرغم من الخطاب المتشدد من قبل الجانبين، فإن الغمغمة الدبلوماسية الهادئة، تشير إلى أن التقاسم المكاني لأراضي المنطقة، قد يظل أمرًا موضع تفاوض في أي اتفاقية سلام شاملة.

القدس الشرقية أيضًا غالبًا ما ينظر إليها على نحو منفصل، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أنها قد ضُمّت هي الأخرى، بالإضافة طبعًا إلى أسباب أخرى. فالنصف الشرقي من القدس لم تستولِ عليه القوات الصهيونية في حرب ١٩٤٨، ولكنه فضلاً عن الضفة الغربية كان في حوزة الأردن. وما بين حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧ مر الخط الأخضر (أو خط الهدنة) عبر مركز المدينة، مع وجود المدينة القديمة والمواقع المقدسة على الجانب الأردني الشرقي. وقد استولت إسرائيل على نصف المدينة الشرقي، وضمته كاملاً، بعد حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، وبهذا استولت القوات الإسرائيلية على المدينة القديمة، والمواقع الأكثر قدسية في القدس، والحائط الغربي **Western Wall** بفرح غامر. ولكن، ووفقًا للدبلوماسية الدولية، فإن القدس الشرقية لا تزال أرضًا محتلة.

ونظرا لكثافة الدلالات الدينية للقدس بالنسبة للديانات التوحيدية الثلاث، فإن وضعها القانوني الدائم يعد واحدًا من الخلافات الرئيسية التي تعوق إبرام اتفاقية سلام دائم. فهي تظل المركز الإداري، والسياسي، والاقتصادي، والثقافي والديني للفلسطينيين؛ ولا تزال حتى الآن المركز الحضري الفلسطيني الأكبر، بعدد سكان بلغ حوالي ٢٨٨ ألف نسمة (مسيحيون ومسلمون) في عام ٢٠٠٤، أي حوالي ٤٠% من إجمالي سكان القدس[1]. ومن ثم، فإن طبيعة المدينة تمثل نقطة غاية في السخونة بالنسبة للدبلوماسية

---

(١) عدد السكان اليهود في القدس سنة ٢٠٠٤ كان ٤٦٤ ألف نسمة. والرقمان الواردان مأخوذان من الهيئة المركزية الإسرائيلية للإحصاء، انظر: **Haaretz, 25 April 2004**.

الفلسطينية. حيث لا يمكن لاتفاق سلام ما أن يكـون مقبـولاً لـدى القيـادة الفلسطينية بدون ضمان الحقوق السياسية الفلسطينية الدائمـة فـي القـدس الشرقية. ولكن ضم إسرائيل للقدس، كان قد أُعلن بوصفه ضمًا دائمًا من قبل سلسلة من الحكومات الإسرائيلية المتوالية، وفي الغالب تم إعلانه تحت نغمة دينية- قومية، هي أن "القدس لن تُقسم بعد ذلك أبدًا".

وهذا الزعم يتمركز وجدانيًا وروحانيًا على الحائط الغربي أو حـائط المبكى الشهير، والذي يعد فعليًا قسمًا من أحد جوانب جبل الهيكل الكبير، أو الحرم القدسي الشريف. وفي حقيقة الأمر فإن الحائط الغربي مكون جزئيًـا من البناء الحجري الضخم الذي بناه الملك هيرودس **King Herod**، وعندما كانت قمة الجبل التي تبلغ مساحتها خمسة هكتارات علـى مـستوى أكثـر انخفاضًا، كان ذلك الحائط داعما للهيكل اليهودي الثاني (بني عام ٣٥٣ قبل الميلاد، ودمره الرومان عام ٦٨ ميلادي). وللأسف، فإنه من بين تعقيـدات الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فإن جبل الهيكل، في مستواه الحالي (الأكثر ارتفاعًا)، أصبح يضم المسجد الأقصى المقدس إسـلاميًّا، وقبـة الـصخرة الرائعة التي يبلغ عمرها ثمانية قرون، وهي تعلو قمة جبل المروة (الـذي، وفقًا للأسطورة، صعد منها محمد إلى السماء). وفي إطار إلقاء الأحجار على بعضها بعضًا بالمعنى الحرفي للكلمة، فإن الحائط الغربي والبِنَى الإسلامية، يشكلان معًا واحدة من أكثر البقاع الدينية المتجاورة سخونة في العالم. بل إن الأسوأ من ذلك بالنسبة للسلام، أنه على مسافة قريبة (وفي المدينـة القديمـة أيضًا) تنتصب بشموخ كنسية القيامة **Holy Sepulcher** وهي المكان الـذي

يفترض أن المسيح قد صُلب فيه. (على عكس الأنماط الشائعة من الخلط والجمع بين الفلسطينيين والمسلمين، فإن حوالي ٧% من الفلسطينيين مسيحيون، وعلى الرغم من أن نسبتهم في المناطق قد انخفضت تحت الاحتلال، إلى ما يقارب ٢%. فإن نسبتهم في القدس كانت تقارب تاريخيا ٥٠%؛ ففي المدينة القديمة حي كبير وقديم، سكانه من العرب المسيحيين.)(١)

ويثير إصرار إسرائيل على عدم تقسيم مدينة القدس، في الذهن عددًا من المراجع التوراتية المتمركزة على الذاكرة اليهودية الجماعية التاريخية-الأسطورية. بيد أن مطلب عدم التقسيم، موجَّه أيضا كرسالة استراتيجية نحو مسيحيي الغرب، وبخاصة نحو مسيحيي الولايات المتحدة الأصوليين اليمينيين، الذين يعتمد دعمهم السياسي الحيوي لإسرائيل، على رؤى توراتية أقل تعقيدًا، تتعلق بـ "الأرض المقدسة"، بل يعتمد حتى على أفكار ألفية؛ مؤداها أن نشوء إسرائيل هو العلامة على عودة المسيح الوشيكة. ولكن مع استمرار السياسة الإسرائيلية في توسيع حدود القدس على نحو هائل، فإن

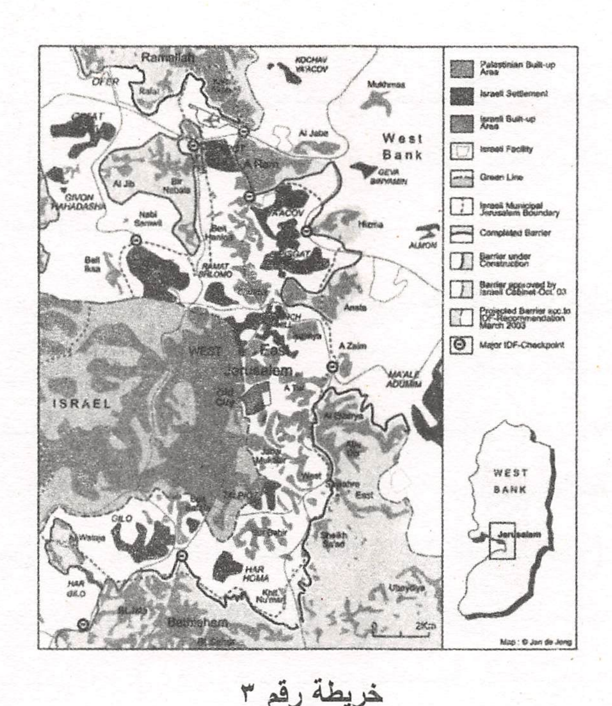
---

(١) النسب الإحصائية القديمة لعدد المسيحيين كانت أعلى من ذلك؛ فقد أفاد التعداد البريطاني الذي أجري عام ١٩٣١ بأن السكان العرب المسيحيين بلغوا حينئذ ٩٠٧,٨٨، أو حوالي ٠,٩٥ % من إجمالي السكان العرب، ويشكلون حوالي ٥٠% من سكان القدس؛ وفي عام ١٩٤٤ انخفضت نسبتهم الكلية إلى ٨%. وتم دمج كثير من العرب المسيحيين في إسرائيل، حيث شكلوا عام ٢٠٠٠ حوالي ١٤٦,٠٠٠ نسمة. وللاطلاع على أحد مقترحات المجتمع الفلسطيني المسيحي في القدس، انظر:

The Jerusalem Sabeel Document: Principles for a Just Peace in Palestine-Israel," Cornerstone 19 (summer 2000), available online at: www.sabeel.org/old/news/newslt19/princs.htm.

نغمة "القدس لن تقسم أبدًا بعد الآن"، تصبح رسالة الغرض منها الآن تكثيف المطالب الإسرائيلية على منطقة جيواستراتيجية أكبر حجمًا بكثير من المدينة التاريخية القديمة (انظر: الخريطة ٣).

لقد تم تعزيز الضم أحادي الجانب للقدس من قبل إسرائيل بحلقة من المستوطنات اليهودية الحضرية التي تم تشييدها حول حدود المدينة المتوسعة، حصن سكانيّ يوفر حاجزًا دفاعيًّا، ويصادر علي إمكان التفاوض حول عودة السيطرة العربية. لقد باتت تلك الحلقة هائلة، فالكتلة المادية لمستوطنات من قبيل جيلو **Gilo** (بعدد سكان ٢٧ ألف نسمة) تعد كتلة ضخمة؛ إلى درجة أنها تضم الآن مدينة كبيرة الحجم متصلة، ومترابطة ببعضها بعضًا عبر طرق رئيسية سريعة، ومندمجة عضويًا في القدس الكبرى، مع وجود ما يقرب من مائتي ألف مستوطن يهودي تقريبًا مستقرين بها استقرارًا تامًا. لذلك، فإن معظم التحليلات السياسية البراجماتية، تسلّم بدوام هذه المستوطنات حتى إن المفاوضات الحديثة الساعية إلى تأسيس عاصمة فلسطينية في القدس الشرقية، لم تدعُ إلى سحبها. وعلى الجانب الآخر فإن المزاوجة الإسرائيلية الماهرة بين الخطاب الأيديولوجي والهندسة الديموغرافية والمدنية، وبين الاستراتيجية العسكرية، مستمرة، وتكللت بالنجاح في إطار مثل هذه العملية من التكثيف الحضري.



خريطة رقم ٣

القدس بعد التوسعات. (Courtesy Foundation for Middle East Peace)

وتعد مستوطنات القدس الشرقية أيضًا مناطق جيواستراتيجية؛ كونها تندمج تمامًا في قطاع متصل من البناء اليهودي الخالص، يمتد شرقًا عبر الضفة الغربية على طول الطريق حتى وادي الأردن. ذلك أن مستوطنة "معاليه أدوميم"، مدينة متكاملة الأركان والمواصفات، بها مرافق تجارية كاملة، ومنطقة صناعية، ولها حياتها الثقافية الخاصة، وسكانها يزيدون عن خمسة وعشرين ألفًا، وهي تمتد متلوية عبر أطراف جبل الخليل **Judean hill**، وفي طريقها تتصل بمستوطنات أخرى (وبمناطق الصد الخاصة بها)؛ حتى تقطع الضفة الغربية من أضيق نقطة فيها. وهذه "الأحياء اليهودية" ليست مطروحة على جدول المفاوضات من طرف إسرائيل؛ بل على العكس،

فجميع طاقات الدولة موجهة لدعم توسعها. (في عام ٢٠٠٤، كان هناك موقع معلومات رسمي على الإنترنت، يروّج بكثافة للاستيطان في "معاليه أدوميم"، مادحًا سوقها التجارية الجديدة ذات الموقع المركزي، ومسارحها السينمائية الأربعة، ومطاعم الوجبات السريعة، والسوبر ماركت العملاق، "وأكثر من ٥٠ محلاً تجاريًا آخرين"، ومكتبة جديدة ومتحفًا جديدً أيضًا للفنون، وحمام سباحة جديد مثل إضافة لبركة السباحة العلوية القابلة للفك والتركيب.)[1].

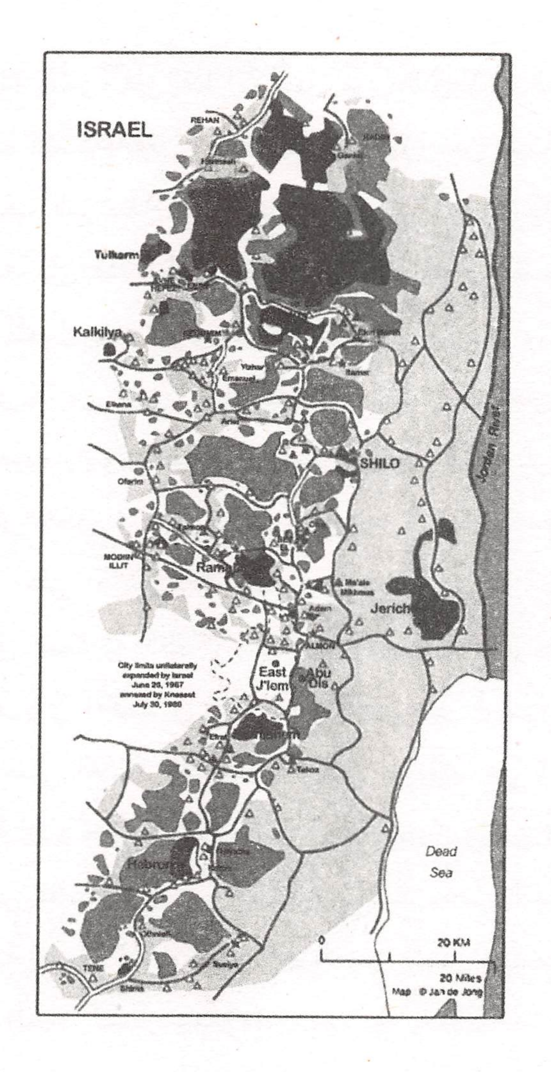
أما الضفة الغربية، فتمثل صورة سياسية مختلفة تمامًا. فهي لم تُضَمّ رسميًا إلى إسرائيل، وما زالت تُسمى في الخطاب الإسرائيلي "أرضا مُدارة"، ولدى الآخرين "أرضا محتلة"؟ وعلى بالرغم من أن بعض أصحاب العواطف اليهودية/ الصهيونية، يدمجون الضفة الغربية في غالبية الخرائط كجزء أصيل من إسرائيل، فإن هنالك تيارات أخرى من الفكر اليهودي الإسرائيلي تعتبر الضفة الغربية أرضا يمكن التضحية بها مقابل السلام. ولكن سياسة الدولة الإسرائيلية- في الممارسة العملية- تزرع المستوطنات عبر الضفة الغربية؛ لتقف عقبة أمام أي إخلاءات في المستقبل. وبحكم وقوعها خارج القدس الشرقية، فإن الضفة الغربية تحتوي، وفقا للأرقام الرسمية الإسرائيلية وحتى الانتهاء من هذا الكتاب، على ما يقرب من ١٤١ مستوطنة، يعيش فيها حوالي ٢٣٠ ألف مستوطِن يهودي. فيما حددت بعض المسوح المستقلة ١٥٧ "منطقة مشيدة"، فضلا عن عشرات البؤر الاستيطانية الأخري.

---

(1) **Bayit Ne'eman B'Yisrael, "Maale Adumim," Tehila: A New Dimension of Aliyah,**
http://www.tehilla.com/haut/bayit/List%20of%20Communities/maaleadu.html.

وعند تقسيم هذه المستوطنات إلى مثلثات (انظر: الخريطة رقـم ٤)، يتبادر إلي الذهن إمكان تفكيك هذا الشعاع المتناثر من التجمعات الاستيطانية وترحيل قاطنيها من اليهود في اتفاق ما للسلام. ولكن مثل هذه الخرائط تعجز عن تجسيد الدلالة المادية لهذه المستوطنات. فكما هـو الحـال فـي حلقـة المستوطنات بالقدس الشرقية، فإن معظم مستوطنات الضفة الغربية وقد بُنيت في كتل استراتيجية: عدة مستوطنات متجمعة معًا جزئيًا لتعزيز الأمن، وفي الوقت نفسه لتيسير اتصالها التدريجي ودمجها ببعضها بعضًا، ثم ضمها في النهاية إلى إسرائيل، بوصفها كتلة متماسكة من الأرض. (على سبيل المثال، فإن كتلة "أرييل" تعشش بعمق في شمالي الضفة الغربية. انظـر: الخريطـة ٥). فضلاً عن ذلك، فإن هـذه الكتـل الاسـتيطانية تـتحكم فـي الأرض والمواصلات على مسافة محيطة بها، عبر تركيبة من المناطق العـسكرية، والمناطق الأخرى المغلقة والمتجاورة.

وأخيرًا، وكما أشرنا سابقًا، فإن معظم هذه المستوطنات تعـد بالأسـاس تجمعات سكنية لليهود من أبناء الطبقة الوسطى، فهي مخططة ومبنية جيـدا، وتجاوز قيمتها الاستثمارية بلايين الدولارات. ويتكوّن بعض هذه المستوطنات من عدة عشرات من المنازل، ولكن كثيرًا منها يمثـل مجتمعـات أساسـية، وثمانية مستوطنات منها تمثل مدنًا صغيرة، مزودة بجميع المرافق التجاريـة (مراكز التسوق وغيرها). وعلي الرغم من أنها سـكنية بالأسـاس، فإنهـا محاطة بالمناطق الصناعية المبنية هي خصيصى لتوفير فرص العمـل علـى المستوى المحلي؛ وجميعها تحتوي على نوع ما من الدفاعات والمـستودعات العسكرية. ومن ثم، فإن التفكيك المادي لهذه البلدات وبنيتها التحتيـة، بمعنـى فصلها ونقلها بعيدًا، يعد أمرًا من قبيل المستحيل. وفي حالة إذا ما تم نسفها أو تجريفها، فإن المشهد الأخاذ للأرض المرتفعة، سيستحيل خرابًا.



خريطة رقم ٤

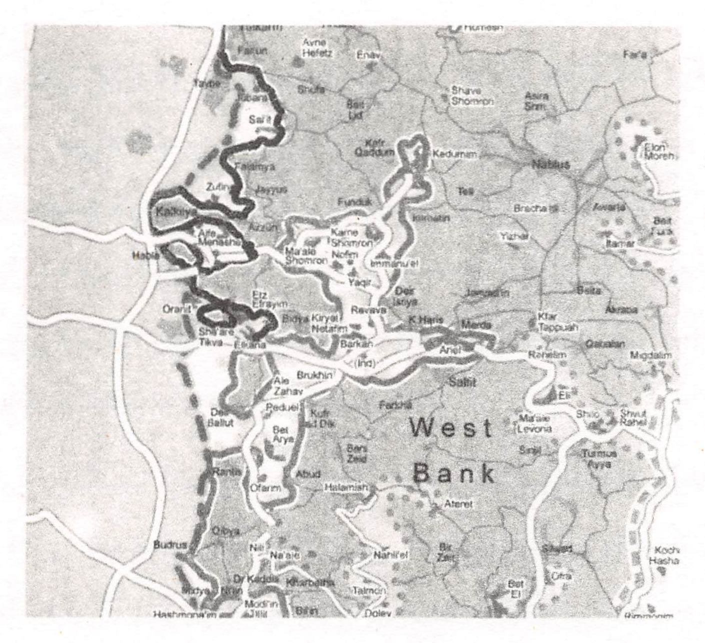
المستوطنات والمواقع الاستيطانية الأمامية الإسرائيلية في الضفة الغربيــة، ١٩٩٩. (Courtesy Foundation for Middle East Peace).

وفي حقيقة الأمر، فإن هذا الأرخبيل من مستوطنات الضفة الغربية، متكاثف ومترابط كشبكة؛ بفعل ما تحتويه هذه الجزر من شبكة طرق رئيسية، تصل المستوطنات المرتبطة استراتيجيًا بالمدن (والأعمال) داخل إسرائيل. وفي الوقت نفسه، فإن هذه الطرق المحظورة على القرى الفلسطينية عن سبق إصرار وتعمد، تفصل هذه القرى عن بلداتها الرئيسية، وتدمر السوق الفلسطينية، وغيرها من الصلات الاجتماعية. كما أن بعض طرق هذه المستوطنات محمية بأسوار متطورة؛ لصد قاذفي الحجارة، والهجمات الفلسطينية الأكثر خطورة. فجميع الطرق لها حَرَمٌ كمنطقة مفتوحة على كلا الجانبين، يحظر على الفلسطينيين استخدامها. وثمة أحزمة أخرى إضافية، من قبيل "مناطق عسكرية مغلقة"، و"محميات طبيعية"، و"أراضي دولة"؛ تعزّز الأثر الحصري الإقصائي لتلك الطرق على نحو أوسع، زاحفة بثقلها بالطبع على أراضي القرية الفلسطينية، وعلى طريقتها في العيش. ومن السمات المخزية لبناء طرق المستوطنات، وما يرتبط بها من إجراءات أمنية؛ إطلاق النار على الفلسطينيين ممن يحاولون حصد بعض الثمار من البساتين العائلية، المتاخمة لطرق المستوطنات، فضلاً عن تدمير مئات الآلاف من أشجار الزيتون (أحيانًا أشجار معمرة).

ومن المنظور الفلسطيني، فإن الطرق السريعة، والمناطق المغلقة التي تربط بين المستوطنات وتحدُها، هي الأكثر تأثيرًا مقارنة بالمستوطنات ذاتها في حياتهم اليومية. فهي تقطّع الضفة الغربية إلى شرائح. وفي واقع الأمر تشكل الطرق اليهودية والفلسطينية شبكتين منفصلتين كلية عن بعضهما

بعضًا، يتنقل عليها المسافرون عبر مشاهد وأراضٍ مختلفة عرقيًا تمام الاختلاف، سواء التجمع العضوي القديم للقرية العربية، أو التسلسل الجيوستراتيجي للمستوطنات اليهودية. ومع التمدد الهائل لشبكة الاستيطان اليهودية، وشقها لطريقها عبر الطرق الفلسطينية، دونما ترك روابط تصل بينها وبين القرى، بحيث بات من المستحيل التنقل بينها، فإن شبكة الطرق الفلسطينية أصبحت معطلة على نحو متزايد.

ولقد أحكمت شبكة المستوطنات السيطرة على مياه الضفة الغربية أيضًا. فالمياه شحيحة في المنطقة، وهي هم أمني رئيسي بالنسبة لإسرائيل. فمحطات المياه الإسرائيلية في الضفة الغربية محاطة بمتاريس وحواجز من الأسلاك الشائكة، وتحت الحماية العسكرية. ولا يمكن لأي مراقب من الخارج أن يعرف بدقة مقدار ما تضخه هذه المحطات، كما أن البيانات المتصلة بذلك محفوظة على نحو سري كمسألة أمن دولة. ومن المعروف على نطاق واسع، أن المستوطنين اليهود يستهلكون مياهًا أكثر بكثير مما يستهلكه الفلسطينيون، خاصة للحفاظ على برك السباحة والأراضي المفتوحة الخضراء، مما يمثل بذخا صادما في منطقة قاحلة. فمعظم المياه الجوفية في الضفة الغربية مخصصة للاستخدام داخل إسرائيل (انظر: الفصل الثالث)، وفي حقيقة الأمر فإن الآبار الفلسطينية آخذة في الجفاف، حيث يستنزف اليهود المصاطب المائية، بينما لا يُسمح للفلسطينيين بحفر آبار أعمق لتعويض الكمية المتناقصة.



خريطة رقم ٥

كتلة أرييل الاستيطانية مع "حائط الفصل" (Courtesy Foundation for Middle East Peace).

ومن المفترض أن الخطة أ–ب–ج التي تم تطويرها كجزء من اتفاقية أوسلو الثانية (١٩٩٥)، قد تضمنت ترتيبات متعلقة بالأرض، تمهيدا لانسحاب مرحلي من المستوطنات، إلا أنها، في حقيقة الأمر لم تفعل أكثر من مجرد تحديد المناطق الفلسطينية التي تركتها المستوطنات في حالة من التماسك علي نحو جلي (انظر: الخريطة رقم ٦). أما فعليا فقد تسارعت وتيرة بناء المستوطنات خلال حقبة أوسلو، وذلك غالبا عبر ما تسميه إسرائيل "بالنمو الطبيعي" (أي بناء وحدات سكنية إضافية داخل المستوطنات

الموجودة فعلاً) بدلاً من بناء مستوطنات جديدة. وهذا "النمو الطبيعي" لـــيس نموًا اعتباطيًا؛ بل يتبع خطة استيطان رئيسية، حيــث تمتــد المــستوطنات وتتوسع استراتيجيًا؛ عبر خطوط جغرافية تصل بعضها بعضًا بطرق تعظـــم من تقاربها وتلاصقها ومن أثرها المادي على أرض القرية الفلسطينية. ففي ظل حكومة شارون، تكاثرت واستشرت "نطفة" مـــن البـــؤر الاســـتيطانية الجديدة، وفي هذه الفترة غاب حتى التملق والرياء المرتبط بالانسحاب (فيما عدا الحديث عن التعديلات، وتكيفات الحد الأدنى؛ لترشيد كتل الأرض التي يحدها "السور العازل"، أو الجدار "الأمني").



خريطة رقم ٦

الأرض الفلسطينية المتروكة فى حالة تماسك بفعل اتفاقية أسـلو الثانية عام ١٩٩٥. (Courtesy Palestinain Academic Society for the study of International Affairs)

ومع خضوع وادي الأردن بكامله للسيادة الإسرائيلية، والمنافذ **fjords** العظيمة للسيادة الإسرائيلية التي تخترق عمق أراضـــي الـضفة الغربيـــة؛ (حيث تشق مستوطنة "معالي أدوميم" الضفة الغربية بأكملها من المنتصف)، فإن المساحات الباقية من "الدولة" الفلسطينية صغيرة في الواقع. وهو ما يعني أنه بمجرد إحاطة الدولة الفلسطينية المستقبلية بالجدار الإســـرائيلي المتلـــوي (انظر: الخريطة ٩)، لن يكون مقدرًا لها سوى أن تـصبح أرخبـيلاً مـــن المقاطعات المحاصرة الملعونـــة، والمتـــدهورة اقتـــصاديًا. ولعـــل عجـــز الفلسطينيين عن التغلب على هذا التشظي، وعدم قـــدرتهم علـــى تـــوفير أي أساس لمجتمع صحي؛ قد عزز من مقارنتهم المتكررة بمحميـــات الـــشعوب الأصلية في الولايات المتحدة، والبانتوستان في جنوب أفريقيا. في هذا السياق يبدو الجدار ضرورة حتمية للحكومة الإسرائيلية؛ للاحتواء الجزئي للبـــؤس الاقتصادي، وإخماد الاضطرابات المؤكد انـــدلاعها مـــن هـــذه "الدولـــة"(١) المتقطعة الأوصال.

في المقابل تتجلى أهمية المستوطنات اليهودية في قطاع غـــزة؛ علـــى نحو مختلف كلية بالنسبة للسياسات، الإسرائيلية، نظرًا لـــصغر مـــساحتها، وغلبة البوار عليها، فضلاً عن تربتها الرمليـــة. فـــذلك الإقلـــيم الـــساحلي

---

(١) للاطلاع على تحليل مفصل للجدار وأثره اللوجستي، انظر:

Peter Lagerquist, "Fencing the Last Sky: Excavating Palestine after Israel's 'Separation Wall,'" Journal of Palestine Studies 130 (winter 2004).

مستقطَب، على نحو غريب لا يخلو من البشاعة، ما بين السكان الفلسطينيين المفقَرين بشدة في مدن غزة، وخان يونس، ورفح، وبين السكان اليهود محدودي العدد، العالقين في حزام واسع من المستوطنات إلى الجنوب، (انظر: الخريطة رقم ٧). وفلسطينيو القطاع يتجاوز عددهم مليون نسمة، في مساحة تعد من أكثر مناطق العالم كثافة سكانيا (وأسرعها نموًا)، وكثيرون منهم يعيشون في فقر مدقع(١). وفي المقابل، فإن المستوطنين اليهود، البالغ عددهم ٧,٥٠٠ مستوطنًا، يعيشون في حزام واسع قوامه عشرون مستوطنة، مقامة أساسًا، ودونما مصادفة بالطبع، فوق مصادر المياه العذبة النادرة في مثل هذا القطاع القاحل. وقد باتت هذه المستوطنات، المنيعة بحصونها العسكرية، والمحمية بمئات من القوات الإسرائيلية، والمعرضة موسميًا لهجمات منفصلة، غير فعالة وباهظة التكاليف للحفاظ عليها من قبل إسرائيل.

ولا شك في أن المستوطنين الذين يعيشون هناك، يعتبرون مستوطنات قطاع غزة هذه، جزءًا لا يتجزأ من أرض إسرائيل Eretz Israel؛ وقد لاقى إعلان "شارون" التخلي عنها- في خريف ٢٠٠٣- استنكارًا متزايدًا من

---

(١) ثمة مسح ميداني أجراه المكتب الفلسطيني المركزي للإحصاء في عام ١٩٩٥، وقدّر معدل المواليد وسط سكان قطاع غزة، بمعدل ٧,٨ بنسبة خصوبة أمومية تبلغ ١٠. وقد قدر المشروع نفسه أن السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سيبلغ عددهم من ٤,٢ إلى ٤,٣ مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٠. انظر:

Jon Pedersen, Sara Randall, and Marwan Khawaja, eds., Growing Fast: The Palestinian Population in the West Bank and Gaza Strip, Fafo Report 353, Fafo Institute for Applied Social Science, 2001, available online at www.fafo.no/pub/rapp/353/353.pdf.

جانب هؤلاء المستوطنين. غير أن القيمة الأيديولوجية والسياسية للقطاع بالنسبة لإسرائيل، تعد في الواقع أكثر غموضًا وتشوشًا لأسباب عدة، أولها: أن القطاع يفتقر للدلالة التوراتية للضفة الغربيه، حيث يقع خارج الممالك اليهودية الرئيسية، أو الأراضي القديمة(١). السبب الثاني: أن القطاع يحتوي على مصادر مائية نادرة للغاية؛ والإفراط في استخدام موردها المائي المحمل بأعباء زائدة، يسبب حالة من التصحر الفعلي، وملوحة شديدة، ومشكلات مريعة مع معالجة الصرف(٢). والسبب الأكثر خطورة، من هذا وذاك، في ظل تدهور الظروف والأحوال: أن سكان القطاع الذين يضربهم الفقر، ويزدادون يأسًا يومًا بعدَ يوم؛ يأخذون في التحول الراديكالي، ويتقدمون بخُطَى ثابتة نحو التطرف الإسلامي. لذا، فإن القطاع، يمثل بالنسبة لبراجماتيين سياسيين مثل شارون، عبئًا متزايدًا، بدلاً من أن يكون جزءًا ثمينًا وجوهريًّا في أرض إسرائيل. (ومن الجدير بالإشارة في هذا السياق أن مصر التي احتفظت بالقطاع ما بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، لا تبدي هي أيضًا أي تحمس لإعادة استيعاب القطاع بسكانه الفلسطينيين المسيَّسين).

من هنا، فإن الانسحاب من القطاع يعد أمرًا مرغوبًا سياسيًا وممكنًا بالنسبة لإسرائيل. والواقع أن شارون واحد من بين الإسرائيليين الذين

---

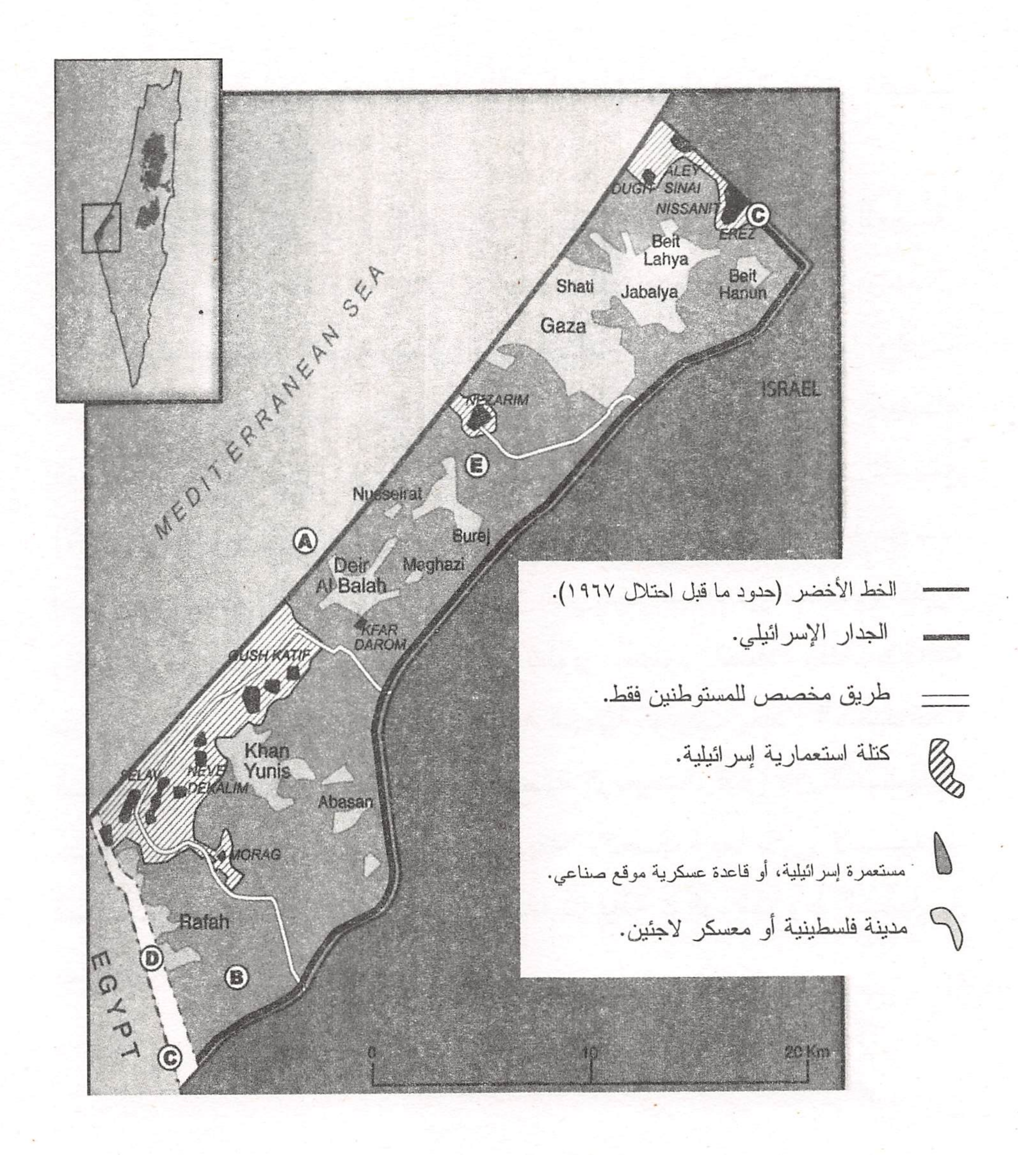
(١) هذه المنطقة وقعت لفترة وجيزة تحت حكم الماكابيين Maccabee مدة عشرين سنة فقط (١٦٧-١٤٢ ق.م).

(٢) ثمة مشروع حديث للصندوق القومي اليهودي لبناء مستودع إضافي، يخدم الزراعة الاستيطانية، يسحب من المجرى المائي النادر، وسوف يزيد من نقص المياه الذي يعاني منه السكان الفلسطينيون.

يدركون جيدًا أن الانسحاب من غزة سوف يسهل، وبطرق مختلفة، من إحكام القبضة الإسرائيلية على الضفة الغربية. فبداية، وبعيدًا عن رأس المالي السياسي المكتسب من الانسحاب، فإن المشهد العام المجرد- مقاومة المستوطنين، والاتهامات بخيانة الدولة، والأطفال المصدومين- سيوفر مسرحًا سياسيًا ثمينًا لحكومة شارون (أو غيرها)، لتجسيد الصدمة الأعظم التي ستترتب على نقل عدد من السكان يزيد ثلاثين مرة عمّن نزحوا من غزة، من قلب الأرض الصهيونية في الضفة الغربية. وثانيًا، فإن نقل وتسليم القطاع المفقر (بأرضه المملحة) إلى السيادة الفلسطينية؛ سيتيح لإسرائيل التخلص من السكان الفلسطينيين سريعي التكاثر والأكثر فقرًا، والمتطرفين سياسيًا. وحقيقة أن هذا السيناريو سيخلق مشكلات أمنية- حيث يسعى الفلسطينيون اليائسون والمفقرون للعمل في إسرائيل، أو الانتقام منها- أصبح متنبأ به ومراقبًا عبر السور الأمني الذي أصبح واقعًا فعليًا يحيط بقطاع غزة، والذي صُمِّم خصيصى لدرء مثل هذا الخطر عن إسرائيل. ولكن حتى هذا البؤس الفلسطيني المتزايد، قد يخدم المصالح الإسرائيلية؛ فالسكان الفلسطينيون المتروكون للغرق والتدهور في القطاع المكدس بالسكان، والذين يرزحون تحت الحطام السياسي الاجتماعي الذي خلفته سياسة احتلال قاربت الأربعين عامًا، يمكنهم سريعًا، وبردود أفعالهم، أن يقدموا وقودًا رائعًا للدعاية والمصداقية الإسرائيلية في تبرير الانغلاق بعيدًا عن القطاع، ورفض استيعاب سكانه داخل إسرائيل. ومن المنافع الفرعية المنبثقة عن هذا الوضع، أن الحكومة الفلسطينية سوف تتحمل كامل اللوم على الفشل في إنجاز مهمتها

المستحيلة، في تخفيف حدة الفقر (والاضطراب) في المنطقة الأكثر تكدسا وفقرا على وجه البسيطة.

في المقابل فإن الرؤى الفلسطينية لمستقبل غزة، غير متشائمة للغاية. فعقب اتفاقية أوسلو الثانية (١٩٩٥)، اجتذب القطاع طبقة جديدة من رجال الأعمال الفلسطينيين أعمال وتجارة واستثمارات جديدة، يمكنها إذا ما توافرت الشروط الملائمة أن تدشن صحوة اقتصادية كبرى، فمع مرافق الميناء المستقلة المتسعة، يمكن لغزة أن تجد لنفسها دورا كمركز تجاري للسلع الأوروبية القادمة إلى الشرق الأوسط، كما يمكن أن تمثل أيضا منفذا حيويا لصادرات الضفة الغربية. وهو التصور الذي نجد صداه في محادثات كثيرة ركزت- مع بعض الجهود أيضًا- على تطوير أسطول الصيد، وبناء صناعة سياحية عبر شواطئ غزة الرملية الذهبية الجميلة، وجذب بعض الصناعات التجميعية. ومع مخزونها الهائل من العمالة الرخيصة، ليس من المستحيل على القطاع أن يتمكن من استئناف حيويته الاقتصادية بما يكفي لاستيعاب قطاعات واسعة من إجمالي القوة العاملة؛ شريطة توافر الشروط السياسية الصحيحة.



خريطة رقم ٧

قطاع غـزة. (Courtesy Palestinian Liberation Organization, Negotiation Affairs Department).

ولكن حتى بافتراض انسحاب إسرائيلي كامل، واستقلال تام لغزة، فإن القومية الفلسطينية لا يمكن زرعها، أو إشباعها في قطاع غزة، حسب ما تقترح بعض الأصوات الفلسطينية. والأمر الأكثر وضوحًا هنا، أن مجتمعًا فلسطينيًا أكبر بكثير (حوالي مليوني شخص) مستقر في القدس الشرقية والضفة الغربية، ولا يمكن تخيل نقل التجارة والصناعات والشبكات الاجتماعية، والحياة القروية والسياسة، من هذه المناطق إلى غزة المكدسة المعزولة. وتاريخيًا، دائما ما تركزت النخب العربية السياسية والاقتصادية، وعلى نحو حاسم النخب القومية وطبقة المثقفين في الشمال. فقبل عام ١٩٤٨، كانوا يتركزون بالأساس في القدس والمدن الساحلية الشمالية في يافا وحيفا. وعقب عام ١٩٤٨ تمثلت مناطق تمركزهم الأساسية في القدس الشرقية ومدن الممر المرتفع للضفة الغربية: الخليل، وبيت لحم، ورام الله/ البيرة، ونابلس، وجنين. ومنذ سبعينيات القرن المنصرم، تركزت الجامعات الفلسطينية الرئيسية أيضًا في ذلك الممر. ولا يزال الأرخبيل، أو مجموعة القرى الفلسطينية العتيقة والمغرقة في تاريخيتها في بعض الأحيان، بأشجار الزيتون والفاكهة الشهيرة، والصناعات اليدوية، كما هي بكاملها في أراضي الضفة المرتفعة (على الرغم من كونها تحت الهجوم). وفي الحقيقة فقد اضطلعت ثقافة القرية في الضفة الغربية على الدوام بمركزية أيقونية في القومية الفلسطينية، التي تحتفي رمزيا بممارساتها الثقافية المتميزة (موسيقا، وملابس، وتطريز، وقيم حقيقية أو مفترَضة). ومن ثم، فإن تأثير القوميين الفلسطينيين وطموحاتهم، وكذلك اللوجستيات المادية، والتخطيط الأساسي الساعي نحو إيجاد حياة قومية متماسكة، يركز بقوة على أهمية اكتساب السيادة في القدس الشرقية والضفة.

لكل هذه الأسباب، فإن الضفة الغربية هي المكان الذي يسعى القوميون الفلسطينيون- وبقلق- للمحافظة على تكامله الإقليمي، اللازم للحفاظ على بنية فلسطينية متماسكة اجتماعيا وسياسيا. ومن ثم، فإن المستوطنات اليهودية في الضفة هي التي تشكل التهديد الأكثر خطورة ومعاندة، أمام دولة فلسطينية حقيقية، حيث لا تزال المستوطنات تنمو، وتقتطع مزيدًا من الأرض في طريقها، وتحطم وتلتهم ما تبقى من المجتمع والحياة الوطنية الفلسطينية. وبما أن مستوطني القدس الشرقية، لن ينسحبوا، في حين أن مستوطني القطاع سوف ينسحبون بالتأكيد، فإن بقية هذا الكتاب سيركز على سياسة الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية.

الشبكة السياسية

وحده عالم خيالي وعالق يمكن أن يتم فيه سحب المستوطنات من الضفة الغربية؛ وربما يبدو أنه من السهل نقل يهود الضفة إلى إسرائيل بشكل لائق، وإعادة هيكلة المرافق لخدمة الفلسطينيين (إذ بالضرورة سوف تتطلب عودة اللاجئين وجود مثل هذه المساكن)، ومن ثم دمج شبكة طرق مستوطنات الضفة في الشبكة الفلسطينية. لكن الواقع يؤكد أن الانسحاب من هذه المستوطنات، سوف يشعل بلا شك بعض المواجهات القاسية والعنيفة، ومن شأنه أيضًا أن يكون باهظ التكاليف (تكاليف تعويض المستوطنين وحدهم يمكن أن تتراوح ما بين ٢,٥ و٥ بلايين دولار). وعلى أي حال، فإن الفاتورة السياسية لنقل المستوطنات، قد تستحق كل هذه الاضطرابات

والتكاليف. فمن شأن الانسحاب من الضفة الغربية، أن يريح إسرائيل من عبء الاحتلال العسكري الثقيل والمنهك اقتصاديا من جانب، ويعيد للاقتصاد والمجتمع الفلسطينيين تماسكهما من جانب آخر. وسوف يمكّن الانسحاب أيضًا من وجود حكومة ودولة فلسطينية حقيقية على أرض الواقع، ومن ثم، نزع فتيل الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني المحتدم، والسماح بتطبيع الوجود الإسرائيلي في المنطقة برمتها. ارتكازا على الأسباب السابقة دعت كل مقترحات السلام على مدار العقدين الماضيين، ودونما فعالية إلى إزالة المستوطنين. وسوف نتناول في الفصل الثالث من هذا الكتاب صيغًا مختلفة في هذا الصدد، وبالتفاصيل.

ولكن وفيما يتعلق بالضفة الغربية، فإن مثل هذه الخطط لا تظهر على السطح، ولو حتى في الخطاب الإسرائيلي، ناهيك عن ظهورها في الممارسة. والآن، وكما كان الحال في الماضي (في "معاهدة كامب ديفيد" في السبعينيات، واتفاقيات "أوسلو" في التسعينيات، وجهود كامب ديفيد من قبل الرئيس كلينتون عام ٢٠٠٠، والرئيس جورج دبليو بوش "خارطة الطريق للسلام" عام ٢٠٠٠)، فإن النقاش الجاد حول نقل المستوطنات، دائمًا ما يؤجل إلى "المرحلة النهائية"، أو إلى "الوضع الدائم" الذي لا تصل إليه تلك المحادثات أبدًا. كما أن دوافع هذا التأجيل الذي لا ينتهي لا يُعترف بها كما ينبغي. فالحقيقة أن تأجيل هذه المسألة عن الطرح ما هو إلا تأجيل متعمد.

إن السياسات الفعلية الدافعة لبناء شبكة الاستيطان، غالبا ما يتم إخفاؤها تحت غطاء كثيف من بعض الأساطير الشائعة. إحدى هذه الأساطير تتمثل في أن المستوطنات تعكس نوازع التشدد لدى بعض الساسة، مثل أرئيل شارون،

أو بنيامين نتنياهو. ولكن نمو المستوطنات يتسارع بالفعل إلى مستوى غير مسبوق في ظل الحكومات الليبرالية لإيهود باراك وإسحق رابين. ومن ثم، فإن المستوطنات، كما هو واضح، تعكس شيئًا ما أعمق وأكثر استمرارية وتجذرًا في السياسة الإسرائيلية نفسها، شيئًا يتجاوز مجرد تشدد بعض الشخصيات القيادية. والأسطورة أو الخرافة الأكثر شيوعًا في مسألة الاستيطان، تتمثل في أن المستوطنات صنيعة ومعقل المتطرفين الدينيين الصهاينة والذين يستخدمون رافعة الأصوات الانتخابية المتأرجحة وتهديدات المقاومة العنيفة للاحتفاظ بالحكومات الإسرائيلية على حساب التوصل لسلام عام؛ وبعيدًا عما سبق يعد هذا الاعتقاد بالطبع دقيقًا جزئيا؛ فالضفة الغربية في حقيقة الأمر منطقة مشحونة بدلالة قومية خاصة و/أو دينية أسطورية، ليس في ذهن المتدينين اليهود وحدهم، بل أيضا عند كثيرين من الصهيونيين العلمانيين. فالممالك اليهودية القديمة؛ ممالك داوود وسليمان الأسطورية، تلك المناطق التي عرفت ذات يوم بيهودا والسامرة، كانت تقع أساسًا في هذه الأراضي المرتفعة. ويتم الترويج لمستوطنات الضفة الغربية لجذب المهاجرين اليهود المستقبليين، على أساس "الاسترداد" أو "العودة إلى" الوطن اليهودي الذي طال فقده. ومن ثم؛ فإن مركزية مستوطنات الضفة الغربية بالنسبة لكامل المشروع القومي اليهودي، تمثل رؤية تتبناها وتروّج لها، بكثافة عاطفية، الحركاتُ الاستيطانية، مثل "جوش إمونيم" **Gush Emunim**.

وعلى الرغم مما سبق، فإن المتشددين الدينيين لا يعدون– في حقيقة الأمر– أقلية متميزة، وسط المجتمع الاستيطاني (وهم فعليا مكروهون من قبل أغلبية المستوطنين). وهو ما يفسر أن معظم مستوطنات الضفة الغربية،

تمثل مجتمعات غرف النوم العلمانية، ينجذب إليها أغلبية اليهود بفعل حوافز براجماتية: مساكن يمكن تحمل تكاليفها (مدعومة دعمًا كبيرًا) في إطار عملهم داخل إسرائيل، وبحكم كونها أيضًا مجتمعات مبهجة منظمة تحتوي على مدارس جيدة (أيضًا مدعومة)، يمكنهم تربية أولادهم فيها. ومن المؤكد في هذا السياق، أن ذلك الحنين القومي، أو حتى الرؤى الروحانية، لمسألة "العودة" إلى الوطن اليهودي، تمثل جزءًا من عوامل جذب اليهود إلى تلك المناطق العلمانية (لاحظ أن التفاعل بين الدوافع الدينية والعرقية والقومية في الفكر الصهيوني "العلماني" معقد ومركب؛ انظر: الفصل الخامس من هذا الكتاب). ولكنّ كثيرين من هؤلاء المستوطنين سيكونون على أتم الاستعداد للتخلي عن هذه المستوطنات، إذا آمنوا فعلاً بأن تخليهم عنها من شأنه أن يمنح إسرائيل سلامًا حقيقيًا- على الرغم من أن معظمهم سيقاومون ترك منازلهم التي اعتنوا بها كما أن جميعهم سيطلبون تعويضًا ماليًا(١). وبالتالي، فإن المئتيّ ألف مستوطن "علماني" يشكلون ثقلاً ديموغرافيًا أكثر منه دعمًا مباشرًا للمستوطنين المتدينين المتشددين ممن وعدوا بالحرب حتى الموت دون التخلي عن "يهودا وسامرا".

---

(١) المرجع السابق. وقد وجد مسحٌ أجرته حركة "السلام الآن" Peace Now مفاده أن ٩٠% من المستوطنين سيتركون الضفة الغربية وقطاع غزة (نظير تعويضات مالية)؛ إذا أمرتهم الحكومة بذلك. وحول الانصهار القوي للفكر اليهودي العلماني مع أفكار "العودة"؛ انظر الخطابات المتبادلة في:

London Review of Books (6 May, 20 May, and 3 June 2004 [vol. 26, nos. 9-11]).

والحقيقة، أنه حال إبرام اتفاق سلام، فإن هؤلاء المتشددين المتطرفين القلة، يمكن إزالتهم بالقوة. فتقلهم السياسي الحقيقي لا يكمن تحديدًا في تشددهم وتسلحهم، بل في الضرر الذي يمكن لمثل هذه المواجهة أن تسببه للوحدة القومية اليهودية (انظر: الفصل الثالث)[1]. ووقت وضع هذا الكتاب، كانت ثمة نقاشات محتدمة متداولة في إسرائيل، حول سلطة قوات الدفاع الأخلاقية، غير المؤكدة، في إزالة اليهود من الأرض اليهودية "المفتداة"، وما يترتب على ذلك من تداعيات مشئومة للصراع المدني المفتوح من أجل الوصول إلى اتفاق يهودي داخلي حول شرعية إسرائيل كدولة يهودية.

غير أن تسلح اليهود المتشددين عالي المستوى؛ أصبح بالفعل مفتاحًا لاستمرارية شبكة الاستيطان ودعمها، وبمعنى مختلف تمامًا، وأكثر أهمية، ألا وهو: أنهم صرفوا الانتباه على المستويين المحلي والدولي عن تورط الدولة في بناء الشبكة؛ في الوقت الذي يمدون فيه الحكومة بإمكان التنصل المقنع ظاهريا. والحقيقة الماثلة هي أن هذه الشبكة الاستيطانية بأكملها، قد صُممت ودعمت من قبل الدولة، بالتعاون مع الحركات الاستيطانية. وقد

---

(١) أجرت جماعة "السلام الآن" مسحًا لعدد ٦٤٤ أسرة من المستوطنين، فوجدوا أن ٥٧% منهم رأوا أن "شباب التلال **hilltop youth**" هم "متطرفون وخطر"، و٦٦% منهم رأوا أن المواقع الاستيطانية غير القانونية للتلال ينبغي إزالتها، و٤٤% منهم أيدوا تشكيل دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. انظر:

Americans for Peace Now, "Israeli Peace Now Survey of Settlers: Most Reject Extremists, Would Accept Compensation to Leave," press release, 23 July 2003, available online at: www.peacenow.org/nia/pr/07232003.html.

عمل رؤساء الوزراء من أمثال شامير ورابين وباراك وشـارون- وغالبًـا بحماسٍ- كميسرين لسياسة الاستيطان. ولكنهم لم يكونوا هم تحديدًا واضعيها. وتظل مسئولية الفكر الاستيطاني ووضع سياساته متوارية خلف مجموعة من المؤسسات القومية اليهوديـة؛ مثـل "الوكالـة اليهوديـة **Jewish Agency**، والمنظمة الصهيونية العالمية **World Zionist Organization**، والـصندوق القومي اليهودي **Jewish National Fund**، وهيئة الأراضـي الإسـرائيلية **Israel Lands Authority**".

وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن وصف أيٍّ من هذه المؤسسات بأنهـا أسيرة المتشددين الدينيين، أو واقعة تحت زمام قبضتهم؛ فسلطتهم ومقدراتهم فيما يتعلق بمسألة المستوطنات، متجذرة في القانون التأسيسي لدولة إسرائيل، ومتواصلة في العقود الأولى من تخطيط وتنفيذ المشروع الصهيوني الـسابق على تأسيس الدولة. فقد تأسست "المنظمة الصهيونية العالميـة" فـي عـام ١٨٩٧م، ولاتزال تزاول أنشطتها الصهيونية العالمية؛ فهي قد اشتهرت على سبيل المثال في الولايات المتحدة بعملها التضامني الدولي العام (خـصوصًا من خلال هيئـات مثـل "**United Jewish Appeal**")، وتوفيرهـا المـوارد المعلوماتية والتربوية والثقافية للمجتمعات اليهودية، وتشجيع الهجرة اليهودية إلى إسرائيل **aliyah** . أما "الوكالة اليهودية"، وهي المؤسسة الأخت للمنظمة الصهيونية العالمية، فقد كانت في منزلة الحكومـة الفاعلـة لـــ "يـشوف" **Yishuv** أي المستوطنات، وذلك في فترة ما قبل ١٩٤٨م، وقد سيطر عليها آنذاك صهاينة علمانيون، مثال "بن جوريون". وبعد عـام ١٩٤٨م تحولـت

"الوكالة اليهودية" إلى هيئة تابعة للدولة مسئولة عن المصالح القومية اليهودية (كالأرض) في إسرائيل.

هذه المؤسسات، وخصوصًا أقسامها المرتبطة بالاستيطان التي تعمل بتنسيق وثيق الصلة مع وزارة الإسكان الإسرائيلية، تعد مسئولة عن تخطيط التمويل اللازم لشبكة الاستيطان وإدارته وتنسيقه. وبالنسبة للخطط الرئيسية لهذه المؤسسات، وبحكم وضعها على يد محترفين مختصين ويعملون خارج مجال التعامل المباشر للسياسة الحكومية، فقد استطاعت خططهم الرئيسية المتعددة أن تقود وتوجّه سلسلة متتالية من الحكومات الإسرائيلية في سبيل دعم المستوطنات، وفي الوقت نفسه تكفل حماية هذا الدعم خلف مجموعة من السحب الدخانية القانونية والسياسية. وسنناقش لاحقًا صيغة ارتباط هذه المؤسسات بالدولة، وكذلك ما تقوم به من دور فيما يتعلق برعاية المصالح اليهودية القومية. أما هنا فإن ملاحظتنا لكيفية عمل هذه المؤسسات في الواقع والممارسة، ستبين لنا مدى أهميتها.

ولنتأمل، مثلاً، دور كلٍّ من "الوكالة اليهودية"، و"المنظمة الصهيونية العالمية" في بناء كتلة ريحان **Rehan** الاستيطانية، التي تمتد اليوم عبر الخط الأخضر على امتداد الكتف الشمالي الغربي للضفة الغربية (انظر: الخريطة ٨). "فالجدار الأمني" الإسرائيلي يتلوى الآن، وبعمق، في الضفة الغربية؛ ليضم هذه الكتلة على الجانب الإسرائيلي. غير أن هذه المناورة لا تمثل تطورًا حديثًا، فقد وضعت "المنظمة الصهيونية العالمية" في واحدة من خططها الرئيسية استراتيجية لبناء هذه الكتلة الاستيطانية وتوسيعها؛ كجزء

من استراتيجية أكبر لضم "يهودا والسامرا" التي كانت تعتبر "مهمــة قوميــة رفيعة الشأن"؛ نظرا لأسطورية المكان في الفكر اليهودي، كما أشرنا سابقًا. فالمستوطنات في كل أرض إسرائيل هي "من أجل الأمن وبالحق"، هكذا أكد واضع الخطة ماتيتياهو دروبلز **Matityahu Drobles**، في مقدمــة الخطــة نفسها، لقد تمت صياغة الهدف الجيوستراتيجي من المستوطنات بوضوح تام:

"إن قطاعًا من المستوطنات في المواقع الاستراتيجية، إنما يعزز الأمن الداخلي والخارجي سواء بسواء، وهو في الوقت نفسه ما يجعل حقنــا فــي أرض إسرائيل **Eretz-Israel** أمرًا ملموسًا ومحققًا.

فطبيعة المستوطنة المقترحة، سيتم تنفيذها وفقًا لخطة استيطان تتــألف من كتل استيطانية في مناطق استيطانية متجانسة، ترتبط ببعضها بعضًا على نحو متبادل– وهو ما يمكّن، في الوقت نفسه، من عمليــة تطــوير خــدمات ووسائل إنتاج مشتركة.... ويجب أن نضع في أذهاننا أن غــدًا قــد يكــون متأخرًا جدًا لعمل ما لم يتم عمله اليوم.... فاليوم لدينا ثمة أشخاص شباب، أو شباب في الروح، ممن يريدون تحمُّل التحدي من أجــل تحقيــق الأهــداف القومية، وممن يريدون الاستقرار في يهودا والسامرا [وردت فــي الأصــل **J&S**]. وينبغي لنا أن نمكّنهم من ذلك، ومن الأفضل أن يتم ذلك في أقــرب وقت.... وبمجرد التصديق على الخطة المقترحة ها هنا، فإن قسم الاستيطان على الأراضي سيكرس نفسه لرســم خطــة مفــصلة مــن أجــل تطــوير المستوطنات في يهودا والسامرا– بمــا يتــضمن جــدولاً زمنيًــا لتأســيس

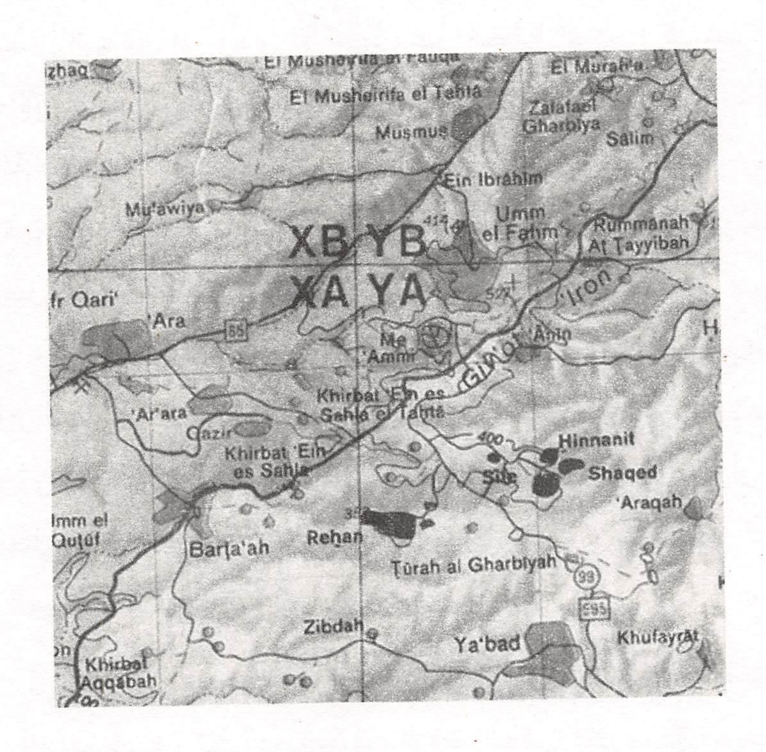
المستوطنات المستهدفة- والشيء نفسه ينطبق علـى تكثيـف المـستوطنات الموجودة وتطويرها وكذلك ما تحت الإنشاء منها"[١].

ولكن الثقل الديموغرافي لكتلة ريحان الاستيطانية آنذاك، كان لايـزال صغيرًا، وظل هكذا حتى بعد مضي عقد كامل على وضع تلك الخطة، عندما اقترح قسم المستوطنات في الوكالة اليهودية خطـة مـن خمـس سـنوات لتوسيعها. وهذه الخطة التي اشترك في إصدارها كلٌّ من الوكالـة اليهوديـة والمنظمة الصهيونية العالمية في عام ١٩٨٨م، تسهب في توضيح الوظيفـة الديموغرافية العلنية للكتلة الاستيطانية عبر الهندسة العرقية[٢]. كما أنها تلقي الضوء على التكامل الاستراتيجي المتحقق بين هاتين المؤسستين: فبمـا أن المشروع يتجاوز، ويتخطى عمدًا، الخط الأخضر. فالوكالة اليهودية يتحـتم عليها الشروع في التوسع داخل إسرائيل، فيما تتولى المنظمـة الـصهيونية العالمية التطوير في الضفة الغربية.

---

(1) World Zionist Organization Department for Rural Settlement, "Master Plan for the Development of Settlement in Judea and Samaria, 1979-1983," UN Doc. S./13582 Annex (22 October 1979), reproduced in Tom Mallison and Sally Mallison, The Palestinian Problem in International Law and World Order (Essex, England: Longman, 1986), 446-49 (app. II).

(2) Jewish Agecy for Israel, Settlement Department, Central District, and World Zionist Organization, Settlement Division, Central District, Nahal-Eron Project: Five-Year Plan for the Development of the Eron-Reihan Region (1988).



خريطة رقم ٨

كتلة ريحان Rehan الاستيطانية. (مستخلصة من خريطـة هيئـة المخابرات المركزية CIA) "West bank and Vicinity" [يوليـو/ تمـوز ١٩٩٢م]، Courtesy Perry-Castaneda Library Map Collection, University of Texas.

ويشير الملخص الافتتاحي لخطة بناء كتلة "ريحان" إلى "خطة آلون" **Allon Plan**، التي تطورت في ستينيات القرن الماضي، ودعت إلى الاستيطان اليهودي في وادي الأردن، وعبر الخط الأخضر؛ كتدبير أمنيّ يهدف إلى تكثيف سيطرة الدولة الإسرائيلية. ولكن في عام ١٩٨٨م، أفادت "الوكالة اليهودية" أن المنطقة المعروفة للعرب باسم "وادي عارة"، ومعروفة على الخرائط الصهيونية باسم "نحال أرون" **Nahal Eron** " تظل مأهولة بعدد قليل جدا من السكان اليهود"؛ مفيدة في إحدى ملاحظاتها أن "منطقة من حوالي ١٨٠ كم مربعًا، يسكنها أقل من ١٠٠٠ يهودي وسط مجمع سكاني من العرب قوامه ١٦٠ ألف نسمة". وبعيدًا عن التأكيد على أن هؤلاء العرب مهاجرون من القرن العشرين (وهو زعم صهيوني شائع)، إلا أن قسم الاستيطان داخل المنظمة الصهيونية، يلهو بالضلالات لم يتخبط في أي أوهام حول الجوانب الديموغرافية للعرب وتاريخهم:

> "إن القسم من منطقة المشروع الموجود داخل الخط الأخضر [أي داخل إسرائيل] يحتوي في الوقت الحالي على سكان عرب يقاربون ٨٥ ألفًا، ينتشرون وسط ١٥ قرية. وقد بدأ الاستيطان العربي في المنطقة من حوالي ٤٠٠ سنة خلت، مع تشكل ثلاث قرى رئيسية: أم الفحم، وعراره، وكفر قرع، والتي في نهاية الأمر كونت معظم قرى نحال إرون (وادي عارة)... أما بقية منطقة المشروع- أي ما وراء الخط الأخضر [في الضفة الغربية]- فهي تحتوي على ٨٥ ألفًا من السكان العرب يعيشون

في ٤٥ قرية. وقد بدأ الاستيطان العربي في هذا المكان بالمثل، منذ أربعة قرون خلت، بداية من قرية القباطيا متشعبًا ومتناميًـــا مع الوقت إلى المجتمعات الموجودة حاليًا.

والقرى الرئيسية سواء على جانب الخط الأخضر- أم الفحـــم، وكفر قرع وعراره- تظل البؤر الرئيـــسية للـــسكان العـــرب، ونموهم في المنطقة.... فسكان المنطقة من العرب لهم نمط نمو معدله ٣,٢-٣,٥% سنويًا. ووفقا لهذا المعدل يصبح من الممكن أن نتوقع أن يصل عدد السكان العرب إلي حوالي ٢٠٠ ألـــف نسمة في عام ١٩٩٨، و ٢٨٠ ألفًا في عام ٢٠٠٨".

وقد عرضت "الوكالة اليهودية" خطة خمـــسية مـــصممة خصيـــصًا لمواجهة نمو السكان العرب "فالاستغلال الحالي للمستوطنات الريفيـــة فـــي المنطقة، حقق بالفعل الأهداف الرئيسية للاستحواذ علـــى الأرض المملوكـــة للدولة. وما يجب فعله الآن هو زيادة عدد السكان اليهود". وأشارت الوكالـــة في السياق ذاته إلى أن التطوير في الكتلة الاســـتيطانية "للأســـف تعـــرض للإبطاء":

> مستوطنة تعاونية واحدة فقط، هـــي "مـــاي آمـــي" **May Ami**، تأسست في تلك المنطقة، خلال السنوات العشرين الأولى منـــذ تأسيس الدولة. وحتى فيما بعد، ومع تأسيس أربع مـــستوطنات أخرى، فإن النمو السكاني اليهودي وتطـــوير المنطقـــة، ســـارا

بخطوات بطيئة؛ مقارنة بالنمو السريع والتوسع الأرضي للسكان العرب المحليين على الجانب الآخر من الخط الأخضر.

وكان الحل الذي رأته تلك الخطة، هو تطوير الكتلة الاستيطانية باضطراد، لتكون أكثر جاذبية للمستوطنين اليهود المحتملين:

"... تأسيس مجموعة من المستوطنات الريفية حول مركز حضري، يصل عدد سكانه إلى حوالي ١٢ ألف نسمة، بحيث يشكّل النقطة المركزية للمجموعة. وسوف يمد المركز الحضري المستوطنات المحيطة بالدعم المطلوب، فيما يتعلق بفرص العمل، والخدمات، ومن ثم إتاحة الظروف المناسبة للتوظيف السليم والفعال لنظام المستوطنات بشكل عام.

لقد حددت الخطة حاجات المشروع بالتفاصيل. فقد كانت فرص التشغيل والمرافق في مستوطنة "ناحال إرون" **Nahal Eron**، غير ملائمة لدعم النمو السكاني اليهودي بالحجم المطلوب؛ ومن ثم يفترض أن يتم تأسيس جهاز اجتماعي كامل لمجتمع حقيقي. فكل من هذه المستوطنات الأربع الجديدة داخل الخط الأخضر، سوف يتم مدها بخدمات أساسية، تشمل "رعاية يومية، وحضانة، ومحل خضراوان، وناديًا، وسكرتارية، وعيادة طبية"، فضلاً عن مد الطرق الجديدة للوصول إلى كل مستوطنة (وقد حددت الخطة طول هذه الطرق وعرضها بدقة). كما سوف يتم توسيع شبكة الطرق الحالية؛ لتوفر "إمكان الوصول إلى كل من السهل الساحلي والأودية". وتأمين

الأراضي المطلوبة لبناء تلك المستوطنات، سيستلزم إجراء "معاملات/ صفقات"، ستقوم بتنظيمها إدارة الأراضي الإسرائيلية، و"من ثم ينبغي للموارد المحلية من أراضٍ ومياه [كانت وقتها تخدم البلدات والمدن العربية]، أن توضع تحت السيطرة؛ بغية إتمام تخصيص الأرض الزراعية للمستوطنات". أما خطط خلق فرص العمل، بحيث تخدم على الأقل ٥٠% من السكان اليهود الجدد، فسوف تركز على الصناعة، والخدمات، والسياحة، "وبدرجة أقل على الزراعة". وسوف يكون من بينها بناء "منطقة صناعية محلية جديدة للصناعات الخفيفة والأعمال التجارية الصغيرة" وكذلك "نُزل/ فندق صغير على جانب الطريق" لخدمة السياحة في الغابة المجاورة؛ تلك التي تطورت بالتعاون مع وزارة السياحة.

وهكذا تم التنبؤ بكل هذا التطوير، ليسمح بزيادة عدد أسر اليهود من ١٧٨ أسرة حاليًا؛ إلي ٢٨٤٠ أسرة على الأقل ، ومثاليا إلى ٧٣٩٠ أسرة الذي يمثل العدد المأمول تحقيقه. وقد أقر ماتيتياهو دروبلز **Matityahu Drobles** واضع الخطة، بأنه حتى في حالة نجاح هذه الخطة في تحقيق الحد الأقصى من النمو المستهدف، فإن سُحب المشكلات الديموغرافية ستظل عالقة في الأفق، أما الهدف الرئيسي فسوف يتحقق:

"حتى لو تحقق الهدف من الزيادة السكانية، فإن الفجوة العددية الموجودة بين السكان العرب المحليين وبين اليهود، لن تزداد لأي مدى محمود، وذلك في ظل حقيقة أنه خلال ٢٠ سنة من الآن ستحتوي المنطقة على حوالي ١٨٠ ألفًا من السكان العرب.

ولكن هذا الهدف المرتبط بالسكان؛ سيمكّن السكان اليهود في هذه المنطقة الإشكالية؛ لينالوا السيطرة على الأرض، ويعملوا بطريقة سليمة. (التشديد من عندنا).

وعلى الرغم من أن خطة "تاحال إرون" الخمسية قد أخفقت في تحقيق أهدافها المرتبطة بنمو السكان اليهود، فإنها قد نجحت بالتأكيد في كسب "السيطرة على الأرض". ففي السنوات العشر الأخيرة من اتفاقيات السلام (فيما عدا "اتفاقية طابا" في عام ٢٠٠١م)، أسهمت جميع التقسيمات الأرضية المقترحة في تشكيل كتلة ريحان الاستيطانية خارج السيادة الفلسطينية (انظر: خريطة ٣). وقد حقق "الجدار الأمني" الإسرائيلي هذا الضم بالفعل، عبر تأمين كتلة ريحان الاستيطانية على الجانب الإسرائيلي.

وما يعد وثيق الصلة هنا بمدى فهم النفوذ والتأثير السياسي الذي تمارسه الخطط الرئيسية للمنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية، هو شبكة تمويلهما. فالتكلفة الإجمالية المقترحة لكتلة ريحان الاستيطانية كانت ٧ ملايين و٩٨٢ ألف دولار أمريكي، كان على المنظمة الصهيونية العالمية وحدها، ضمن مسئوليتها عن بناء المستوطنة على جانب الضفة الغربية، توفير مليونين و٩٧٥ ألف دولار من هذا المبلغ. ولكن بسبب أن المشروع قد تخطى الخط الأخضر، فإن كل عنصر من عناصر المشروع أصبح تنسيقه حتميًا من خلال تعاون استراتيجي (انظر: الجدول ١). فقد حدد النظام القانوني للوكالة اليهودية سلطتها، بحيث تقتصر على الجانب الإسرائيلي من الخط الأخضر؛ وأن تشرف المنظمة الصهيونية العالمية على المستوطنات

الموجودة على جانب الضفة. ولكن ثمة هيئات يهودية أخرى يمكنها العمل على الجانبين. وقد قام تقرير صادر في عام ١٩٨٨م عن قسم المستوطنات، بتلخيص التفاعل في الأدوار بين منظمات وهيئات دعم الاستيطان اليهودية.

"إن التعاون بين الهيئات أمر جوهري وضروري، تمامًا كما الحاجة إلى تحديد أولويات مشتركة في تخصيص الموارد والتطوير الإقليمي بين المنظمات المشاركة المختلفة: الوكالة اليهودية، والمنظمة الصهيونية العالمية، ووزارة الإسكان، ووزارة الدفاع، والمالية، ووزارة الصناعة والتجارة، ووزارة النقل، والتعليم، والصندوق القومي اليهودي، وهيئة الأراضي الإسرائيلية، والمجالس الإقليمية، وهيئة المحميات الطبيعية.. إلخ".

ولقد كان مثل هذا النوع من التعاون الوزاري مع الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية- ولا يزال- ملمحًا محوريًا من ملامح بناء المستوطنات. ففي عام ٢٠٠١ م، على سبيل المثال، كان الإنفاق على المستوطنات من قبل وزارات الدولة، قد تم أغلبه من خلال وزارة الإسكان (٥٥٠ مليون دولار)، ولكن في ظل تعاون إجرائي واسع بين جميع الوزارات. وبعد مرور حقبة كاملة، استمر النموذج كما هو؛ وقد أفادت منظمة "بتسيلم" **B'Trselem** في تقرير عن الاستيطان في عام ٢٠٠٣م أنه كان مدعومًا من قبل وزارة البناء والإسكان (قروض سخية لشراء الشقق، جزء منها يحول إلى منحة)؛ إدارة الأراضي الإسرائيلية (تخفيضات كبيرة في أسعار تأجير الأراضي)؛ وزارة التعليم (حوافز للمدرسين، وإعفاء من

رسوم التعليم في رياض الأطفال، والنقل المجاني إلى المدارس)؛ ووزارة الصناعة والتجارة (منح للمستثمرين، والبنية التحتية للمنطقة الصناعية... إلخ)؛ وزارة العمل والشئون الاجتماعية (حوافز للاختصاصيين الاجتماعيين)؛ ووزارة المالية (تخفيضات على ضريبة الدخل للأفراد والشركات)[١].

جدول ١. الهيئات المموّلة لكتلة "تاحال ريحان" الاستيطانية:

ريحان ج	"إجمالاً، سيتكلف المشروع ١,٩٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي. وأغلب هذا المبلغ ١,٥٥٠,٠٠٠ دولار ستمنحه دولة إسرائيل عبر [الوكالة اليهودية] قسم الاستيطان، والباقي تسدده وزارة الإسكان، قسم الأعمال العامة، ووزارة الصناعة والتجارة، والصندوق القومي اليهودي، والمجلس الإقليمي [الاستيطاني]، حسب البند المحدد".
هنانيت Hinanit	"الاستيلاء على الأرض من أجل بناء حوالي ٨٠ وحدة سكنية سيتكلف حوالي ٢,٥٠٠,٠٠٠ دولار. ومن

(1) B'Tselem, Land Grab: Israel's Settlement Policy in the West Bank; Comprehensive Report, Jerusalem, May 2002.

	المقترح أن يغطي قسم الاستيطان ١٠٠,٠٠٠ دولار من هذا المبلغ، والباقي يتم الحصول عليه من وزارة الإسكان، والصندوق القومي اليهودي، إلخ".
المنطقة الصناعية المحلية	"من المقترح أن يمنح قسم الاستيطان نصف تكاليف إعداد الأرض، أي ٣٠٠,٠٠٠ دولار؛ والباقي سيتم الحصول عليه من شركة المنشآت الصناعية **Industrial Buildings Company**. أما توصيل المرافق؛ فسيتم تمويله من قبل وزارة الصناعة والتجارة ووزارة الإسكان. ومن التدابير الأخرى الضرورية بناء طرق داخلية بطول واحد كم بتكلفة ١٢٥,٠٠٠ دولار، سيتم تمويلها من قبل قسم الاستيطان. وسوف يتكلف المشروع عمومًا ٨٢٥,٠٠٠ دولار. ومن المقترح أن تغطي الحكومة ما قيمته ٤٢٥,٠٠٠ من هذا المبلغ عبر قسم الاستيطان، وأن يتم تغطية الباقي من خلال وزارة الإسكان، ووزارة

	الصناعة والتجارة، وشركة المنشآت الصناعية".
توسيع المدرسة الإقليمية	"المشروع ككل سيتكلف ٤٢٥,٠٠٠ دولار. ومن المقترح أن تساهم الحكومة بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ دولار في الاستثمار المذكور عبر قسم الاستيطان، أما المتبقي من المبلغ؛ فيتم التحصل عليه من المجلس الإقليمي للاستيطان، ووزارتي الإسكان، والتربية".
تطوير محمية أم ريحان الطبيعية	[إجمالي التكلفة ٢٠٧,٥٠٠] "التمويل المقترح على النحو التالي: ٥٠,٠٠٠ من قسم الاستيطان؛ والباقي من هيئة المحميات الطبيعية، والصندوق القومي اليهودي، ووزارة السياحة. وبمجرد الشروع في عملية التطوير، يمكن النظر في تمويل القطاع الخاص كخيار مطروح".
توسيع طريق الخدمات	"التوسيع... سيتكلف حوالي ٦٠٠,٠٠٠ دولار، ٢٠٠,٠٠٠ منها يتم التحصل عليها من الحكومة عبر

	قسم الاستيطان، والباقي من وزارة الإسكان، قسم الأعمال العامة، ووزارة الدفاع، والمجلس الإقليمي [الاستيطاني]".
تمهيد طريق جديد	"الرصف... سيتكلف حوالي ١,٥٠٠,٠٠٠ دولار، منها ٥٠٠,٠٠٠ سيتم توفيرها من قسم الاستيطان، والباقي من وزارة الدفاع، و[وزارة الإسكان] قسم الأعمال العامة، والمجلس الإقليمي [الاستيطاني]".

المصدر: المشاريع المقترحة بمشاركة الوكالة اليهودية قسم الاستيطان (١٩٨٨). (التشديد في النص مضاف من المؤلفة).

وبشكل عام يظل الإنفاق الفعلي على المستوطنات، موضوعًا صعبا من زاوية البحث العلمي. فالخطة الرئيسية للمنظمة الصهيونية العالمية لبناء المستوطنات في الضفة الغربية في عام ١٩٧٨م، أدركت أن التكاليف أمر رئيسي للغاية، متنبئة بتكلفة مقدارها ٣٢ بليون ليرة إسرائيلية على مدى خمس سنوات، بزيادة إضافية مقدارها ٢٢ بليون ليرة إسرائيلية لـ "تكثيف" المستوطنات الموجودة فعليًا. وقد جرت لاحقًا تقديرات مستقلة للإنفاق الفعلي، أكدت أن الاستثمار في هذا الشأن كان هائلاً. ففي عام ٢٠٠١ بلغ الإنفاق الإجمالي على المستوطنات، من قبل ثماني وزارات إسرائيلية، ٥٥٣,٦

مليون دولار أمريكي، من دون حساب النفقات الدفاعية، والنقل، والأموال المحولة إلى قسم الاستيطان. وهذه العناصر الناقصة تعني مبالغ كبيرة جدًا. على سبيل المثال، من إجمالي ١,٩ بليون ليرة إسرائيلية (أي حوالي ٤١٧ مليون دولار)، تم تخصيصها للمستوطنات في موازنة ٢٠٠٣، أنفقت وزارة الشئون الدينية ٥٠ مليون ليرة إسرائيلية على المعابد اليهودية والحمامات الطقوسية mikves. كما أن وزارة التعليم (التي وفّرت ٣٥ مليون دولار لمدارس المستوطنات في عام ٢٠٠١م) منحت ٩٠% من الخصم لتعليم أطفال المستوطنين ممن هم في سن الرابعة فأكبر؛ كي ينضموا إلى مستوى رياض الأطفال والمدارس المجانية. وقد علقت "هآرتس" في هذا الشأن قائلة:" كما لو كانوا جميعًا من الحالات الأولى بالرعاية"(١). وفي موازنة ٢٠٠١، وفرت وزارة الزراعة ٢٠ مليون دولار للمستوطنات؛ وفي موازنة ٢٠٠٤ تم تخصيص موازنة وزارة الزراعة بأكملها للمستوطنات.

وفي حقيقة الأمر، فقد صنّف مخططون تابعون للحكومة الإسرائيلية كثيرًا من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة في الفئة "أ" المتعلقة بالمناطق الوطنية الأولى بالتطوير. وتلك منزلة تسمح بخصومات ضريبية خاصة، وغير ذلك من الحوافز، للمستوطنين ومجالات الصناعة. وفي هذا الإطار، وفرت وزارة الإسكان دعمًا ومنحًا، وقروضًا منخفضة الفائدة، ومنافع شخصية، وغيرها من الحوافز للمستوطنين، وذلك تحديدًا لمساعدتهم على

---

(1) Nehemia Strasler, "The Dear High-Maintenance Sons," Ha`artez, 31 October 2002.

شراء مساكن في الضفة والقطاع أو بنائها. فالمستوطنون الساعون إلى السكن في مستوطنة أريبل **Ariel**، على سبيل المثال، يمكنهم التعويل على التمويل الممنوح لهم من وزارة الإسكان وإدارة الأراضي الإسرائيلية، بحد يصل إلى ٩٥% من قيمة الشراء، مع منحة عينية قيمتها ٥,٧٠٠ دولار أمريكي، تستكمل بمنحة أخرى قيمتها ٣٠٠ دولار شهريًا على مدى السنة الأولى من الرهن العقاري الخاص منخفض الفائدة، مقدَّمة من المطورين التابعين للقطاع الخاص. وفيما يتعلق بالراغبين في الاستيطان بوادي الأردن، فقد كانت الحكومة الإسرائيلية تعرض ٢٢,٨٠٠ دولار لكل زوجين من أول مائتين من الأزواج ممن تقدموا بطلب بناء جديد هناك، مع توفير فرصة التعليم الجامعي بالمجان لأحد الزوجين، ومنحة عينية قدرها ٢,٧٠٠ دولار، إذا وجد الزوجان فرصة عمل داخل المستوطنة نفسها. كما كان العرض في بعض المناطق الأخرى، يتمثل في توفير الأرض بالمجان، مع تغطية ٥٠% من تكاليف البناء. ومع مثل هذه الحوافز، فإن شراء أو بناء مسكن في أيٍّ من المستوطنات، يعد- على نحو دالّ- أرخص لأي أسرة يهودية شابة، من شراء منزل أو البناء في إسرائيل نفسها.

ويمثل الدعم الحكومي للصناعة الخاصة في المناطق مسألة جوهرية، على الرغم من أن تحديده كميًا يعد، من حيث الرصد، أكثر صعوبة مما رأيناه في حالة المستوطنات. فالدعم الصناعي يقدم في صورة دعم على السلع، ومنَح مباشرة، وقروض منخفضة التكلفة، وتخفيضات ضريبية. وقد شهد هذا الدعم طفرة هائلة في ثمانينيات القرن المنصرم لجذب الصناعة والشكل رقم (١) يبين إعلانا ترويجيا ورد في العدد رقم ١٩٨٣ من مجلة

الاستيطان القدوم إلى الوطن Homecoming[١] التابعة للمنظمة الـصـهيونية العالمية والنشرة الصادرة في عام ١٩٨٤م؛ تمدح "يهودا والسامرا" بوصـفها المنطقة الصناعية عالية التكنولوجية، الجديدة والواعدة في إسرائيل:

"تجب الإشارة على نحو خاص إلى الجهود الجارية لجعل يهودا والسامرا المستودع العلمي والتكنولوجي للأمة بأكملها. فوزارة العلوم التي تشكلت حديثًا، تتابع دورة مقررة من التطوير العلمي في قلب الأمة. كما يوجد مساحة ميدانية كبيـرة للعلـوم فـي مستوطنة أرييل، وكذلك مصنعٌ للطب النووي في معاليه إفرايم Ma`ale Efraim، وهما ليستا سوى عينة مـن خطـط كثيـرة سواهما... كذلك تصنيع البرامج الإلكترونية، وإنتـاج الفيـديو، والأعمال المعدنية، لا تمثل سوى عينة من المشاريع الجديـدة. فيهودا والسامرا وغزة قد تبرز في ظرف عقد واحد من الزمن بوصفها النسخة الإسـرائيلية مـن وادي الـسيليكون Silicon Valley في كاليفورنيا، وهي قاعدة مستمرة للبحـوث المهمـة، والتصميم، والتجريب، وتدشين وابتكارات الإنتاج"[٢].

---

(١) نشر كتاب القدوم إلى الوطن Homecoming في الأساس ترويجًا لـ عليا aliyah (أي الهجرة اليهودية لأراض إسرائيل، أو فلسطين- م)، وذلك "باستعراض نوعية الحياة في يهودا والسامرا، وقطاع غزة ومرتفعات الجولان". وتحمل صفحة المحتويات في النسخة التي أملكها ملصقًا للأخطاء الطباعية، تلفت انتباه القارئ إلى أن اسم "الوكالة اليهودية" على صفحات معينة "ينبغي تصحيحها إلى 'المنظمة الصهيونية العالمية.'".

(2) World Zionist Organization, New Dimension: Aliyah to Judea, Samara, and Gaza (1984), 6.

ولا يعدو التمويل الوزاري مجرد مصدر واحد من مصادر إنفاق الدولة الإسرائيلية على المناطق. فالدعم المالي يتم ضخه أيضًا عبر الأحزاب السياسية. ففي موازنة ٢٠٠٤، على سبيل المثال، حصل الحزب الديني القومي National Religious Party على ١٢٥ مليون ليرة إسرائيلية (حوالي ٢٣ مليون دولار) من أموال الدولة المخصصة للاستيطان، في حين تلقى حزب الاتحاد القومي National Union Party ٦ ملايين ليرة إسرائيلية (١,٣ مليون دولار) للغرض نفسه[1]. وقد تم تحويل الملايين أيضًا إلى المنظمات الثقافية والدينية اليهودية الخاصة، والتي بدورها تحوّل هذه الأموال إلى مجالس المستوطنات للمساعدة في بناء المرافق وصيانتها، والحدائق، والمدارس، والخدمات، والحياة الثقافية.

وبطبيعة الحال، فإن الإسرائيليين من القطاع الخاص، لديهم مصالح اقتصادية رئيسية في المناطق، مصالح تمتلك الدولة جميع المبررات لحراستها. فالضفة الغربية تمثل سوقا مقيدة "Captive Market": ففي عام ١٩٩٩م، على سبيل المثال، بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى الضفة الغربية الفلسطينية قرابة ١,٨٥٤ بليون دولار، شكلت بدورها ٧١% من إجمالي واردات الضفة (حوالي ثلث هذا الرقم يمثل تعاملات تجارية مع أطراف ثالثة، ورسوم العبور التي تحصلها السلطات الإسرائيلية[2] وكنتيجة لدور القيود الإسرائيلية في مصادرة إمكانية النفاذ للأسواق الأجنبية (زيت

---

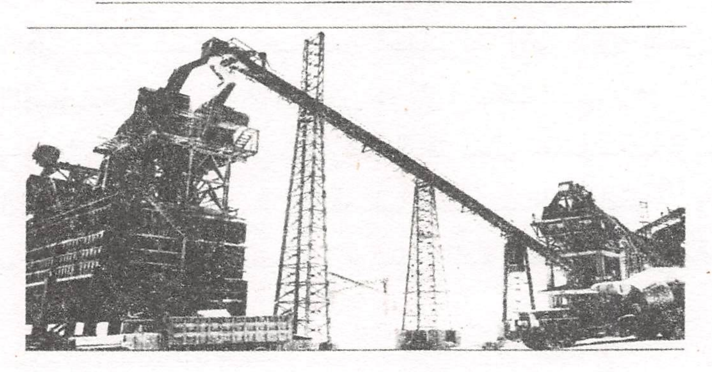
(1) Jerusalem Post, 1 January 2004, cited in Middle East Peace Report 5, no. 23 (5 January 2004).

(2) United Nations Conference on Trade and Development, "Transit Trade and Maritime Transport Facilitation for the Rehabilitation and Development of the Palestinian Economy, "UNCTAD/GDS/APP/2003/I, 22 March 2004.

الزيتون مثلاً) فإن الضفة توفر أيـضًا منتجـات وعمالــة رخيـصة الــثمن لإسرائيل: ففي عام ١٩٩٩م، ذهبت ٩٧% من صادرات الضفة إلى إسرائيل. وهذه الإحصاءات لا تشمل استثمارات القطـاع الخـاص الإسـرائيلي فـي المستوطنات اليهودية، والتي من بينها محال وأماكن التسوق، ودور الـسينما، والصناعة. وخسارة كل هذه الاستثمارات مقابل انسحاب شامل سيوجه ضربة عنيفة للاقتصاد الإسرائيلي المهتز فعليًا. فإن تشبُّع إسرائيل، واعتمادها علـى اقتصاد الضفة، يعد في حقيقة الأمر واحدًا من أهـم "الحقـائق علـى أرض الواقع"، لا يمكن إنكارها، أو إنكار أنها تتحكم في حل الدولة الواحدة.

LOOKING
TO THE
FUTURE:
INDUSTRY IN
JUDEA&SAMARIA

With central Israel full beyond capacity, it is becoming more and more economically feasible for investors to search for alternative areas for investment. With the highly skilled population and the aid granted by the government, the region of Judea and Samaria is attracting many new industries to set up shop there.



الشكل ١

إعلان نشر في عام ١٩٨٣م؛ يروج للصناعة في الضفة الغربية، ظهر في كتاب القدوم إلى الوطن Homecoming، وهـي مجلـة ترويجية للاستيطان اليهودي والتنمية في يهودا والسامرا".

وإذا ما وضعنا في الاعتبار حجم التواطؤ الحكومي في تطوير شـبكة المستوطنات، فإن السؤال الحقيقي الذي يفرض نفسه هنا: لماذا يكـون مـن شأن أحد أن يثق بصدق في الحكومة الإسرائيلية فـي التفـاوض علـى أي انسحاب رئيسي من الضفة الغربية؟ لقد كفَّ الفلسطينيون بالتأكيد عن هـذه العادة، في نوع من تبدد للأوهام يوضح من ناحية جزئية التخبط الـسياسي الفلسطيني خلال نهاية التسعينيات، وإلى حد ما، ارتفاع معدل الانتحـاريين. فالفلسطينيون في الضفة الغربية يواجهون توسع المـستوطنات، لا كمتاهـة معتِمة قوامها المصالح وهموم التمويل، بل كعملية يومية خطيرة، ومهينـة، ومدمرة اقتصاديًا، يفقدون خلالها أرضهم، وتهدّم بيـوتهم، وترتفـع فيهـا الأسوار والجدران التي لا يمكنهم عبورها، وتسد فيهـا الطـرق أمـامهم، وتجرف فيها أيضًا أشجار وبساتين الزيتون. وعلى مدار العقد الأخير، كـان للعجز الفلسطيني المتنامي في العثور على فرص عمـل أو مـصدر رزق- حيث أصبحت حياتهم اليومية مضطردة الصعوبة، وتحفها من كـل جانـب المواجهات المخيفة مع الجنود الإسرائيليين والمستوطنين المتحفزين- أن يعيد صياغة الدبلوماسية الدولية؛ بوصـفها مجـرد غطـاء للـضم الإسـرائيلي المتواصل للأراضي الفلـسطينية الوطنيـة، وتقطيـع أوصـالها. فالجـدار الإسرائيلي الذي سيحبس الفلسطينيين على نحو دائم داخـل هـذا الوجـود الوطني مبتور الأوصال، يُنظَر إليه كالمتمم النهائي لسياسة إسرائيلية أوسـع من مجرد مصادرة الممتلكات والاستبعاد، أكثر من كونه كيانًا في حد ذاتـه (انظر: الخريطة رقم ٩). وأثر ذلك على الفلسطينيين يزيد من حالة اليـأس

والقنوط، ويوقظ بل ويضفي الشرعية مجددا على الكفاح المسلح- حتى ولو بالنسبة للقلة المتطرفة منهم، ومن ثم يعزز القدرة على رؤية الإرهاب الانتحاري كفعل مشروع، وحق للمقاومة.

الطبقات السياسية التحتانية: المؤسسات القومية اليهودية

الواضح إذن، أن مدى تورط الحكومة الإسرائيلية وانخراطها في بناء المستوطنات، يمثل عقبة سياسية هائلة أمام انسحابهم منها، بل إن ثمة روابط أعمق، تثبت وتشد التزام الدولة بشبكة المستوطنات. هذه الروابط تتجاوز الاستثمارات، والأمن، ودور أي حكومة عابرة، أو رئيس وزراء. أرئيل شارون، على سبيل المثال، كان ولفترة طويلة، فاعلاً رئيسيًا للمستوطنات، لا كرئيس وزراء فحسب، بل أيضًا في دوره السابق كوزير للإسكان. ولكن، من غير الواضح إن كان شارون نفسه، وحتى مع بعض التغير غير الملموس في الشخصية، يمكنه أن يجري تغييرًا دالاً في السياسات إن أراد ذلك، لأن سياسات الاستيطان في جميع أرض إسرائيل لا تجري بعمق عبر نسيج السياسات الإسرائيلية فحسب، بل هي متجذرة في نشأة الدولة ذاتها وصياغتها. ويتضح بعض من هذا التصميم في كل من الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية المتلاحمتين واللتين تشكلان معًا كتلة "ريحان" المنظمة والمخططة (والتي ناقشناها في الجزئية السابقة من هذا الفصل). هذه المؤسسات لا يقتصر دورها إذن على مجرد التخطيط والإدارة لشبكة المستوطنات. فهي بوصفها مؤسسات محمية استراتيجيًا بعيدًا عن دوامة

السياسة الانتخابية الإسرائيلية، تتمثل مهمتها الخاصة في حماية الطبيعية اليهودية للدولة اليهودية وتغذيتها، كهيئات حكومية. وهي، أي تلك المؤسسات، في حقيقة الأمر تجسد التعبيرات المؤسسية المتواصلة والمستمرة للفلسفة التأسيسية لإسرائيل، والمتمثلة في أن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي- وهو الدور الذي يمنح النفوذ السياسي لتلك المؤسسات حصانة خاصة. لذا فهي في حاجة إلى إعادة النظر.

أولاً، وكما ذكرنا آنفًا، فإن الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية مصممتان لاستكمال بعضهما بعضًا في الاستيطان اليهودي المنظم والمخطط داخل الأراضي المحتلة. ووجودهما منفصلتان، من الناحية القضائية أو التشريعية، وجزئيًا من الناحية الإدارية، يعد من الناحية القانونية انفصالاً خياليًا إلى حد كبير. فالمنظمتان تشتركان في أعضاء مجلس الإدارة، والهيئة العاملة، والتخطيط، والسلطة؛ ومن ثم فبمجرد حصدهما للتمويلات من الشبكات اليهودية الداعمة في الخارج، تصبح هذه الأموال متماثلة تمامًا أي في الغالب متكافئة في النوعية والكمية. وكلا المنظمتان تحتويان على قسم للمستوطنات، ولكن هذا يعد أكثر تمييزًا على المستوى القانوني (منه على مستوى البرامج): فقسمًا الاستيطان في هاتين المؤسستين كانا في الأصل هيئة أو وكالة واحدة (انقسمت في عام ١٩٧١م) ومازالتا تنسقان العمل تنسيقًا وثيقًا على أساس سياسة الاستيطان، إلى درجة (وكما استعرضنا في بداية هذا الفصل) أن الخطط الرئيسية، يتم التوقيع عليها بشكل مشترك فيما بينهما. فقط التشريع وحده هو الشأن المختلف بينهما: فالمنظمة

الصهيونية العالمية تعمل في الأراضي المحتلة، في حين تعمل الوكالة اليهودية داخل إسرائيل. وهذا التقسيم يعد مريحًا جدًا من الناحية القانونية والسياسية، عند تنظيم الاستيطان وترتيبه عبر الخط الأخضر، حيث يمكن للمهمات الخاصة بكل مؤسسة منهما، ومصادر تمويلها، أن تكون محصنة من العقبات السياسية للاستيطان في الأرض المحتلة.

الأهم من ذلك، أن الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية، ليستا في واقع الأمر، وكما يطلق عليهما أحيانًا، مؤسسات "خارج الدولة **parastatal**" (ولكنها تعمل بالتوافق معها)؛ فهما فعليًا هيئتا دولة. فقبل إعلان استقلال إسرائيل في عام ١٩٤٨م، كانت الوكالة اليهودية تعمل مثل الحكومة من أجل مشروع الاستيطان الصهيوني في فلسطين، وتقوم بتنسيق أمور الهجرة اليهودية، والاستيطان، والتنمية، والدبلوماسية، والسياسة. وبعد إعلان الدولة، أعيد تشكيل كلٌّ من الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية قانونيًا، بوصفهما "هيئات مفوضة" للدولة من أجل الهجرة اليهودية، والاستيعاب، والاستيطان في إسرائيل، ومن أجل جميع الأمور المتعلقة بالمصالح القومية اليهودية[1]. وبما أن "اليهودية" هي الهوية الوطنية الوحيدة المعترف بها من القانون الإسرائيلي لتحصيل مزايا عديدة، وبما أن كثيرًا من موارد الدولة مقتصَر على الاستخدام القومي اليهودي، فإن الدور الذي تقوم به الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمبة، يجعلهما فعليًا مديرتَي الأقسام الرئيسية من الأصول الإسرائيلية، مثل الأرض.

---

(1) World Zionist Organization-Jewish Agency for Israel (Status) Law, 5713-1952, app.13.

إن الوضع الخاص للهوية اليهودية في ظل القانون الإسرائيلي، لـــيس مفهومًا جيدًا لدى معظم الناس، ولكنه أساسي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ومن ثم يتطلب منّا تفسيرًا مختصرًا. فثمة مجموعة مـــن القـــوانين تعـــرّف إسرائيل بوصفها "الدولة اليهودية"، وترسخ نظام مواطنة لإسرائيل بطبقتين؛ يحابي الجنسية "اليهودية" بالمزايا [1]. و"قـــانون العـــودة" **Law of Return** (١٩٥٠م) يمنح أي يهودي/ يهودية الحق في الهجرة إلى إسرائيل (مـــا لـــم يُحسب الشخص، من قبل وزير الهجرة، على أنه غير مناسب، سواء لأسباب أمنية أو لأسباب أخرى). و"قانون الجنسية" **Citizenship** (١٩٥٢م) غالبًا ما يُترجَم خطأً بـــ"قانون المواطنة" **Nationality Law**؛ يمنح أي شخص يصل إلى إسرائيل (أي اليهود) وفق قانون العودة، الجنسيةَ اليهودية مـــن دون أي إجراءات إضافية، ومباشرةً فور دخوله البلد. ثم يأتي قانون "سجل الـــسكان" **Population Registry Law** (١٩٥٦م)، الذي يمنحهم "المواطنة اليهوديـــة" **"Jewish nationality"** (وليس "المواطنة الإسرائيلية". وهـــذا هـــو الـــشيء المحرم فـــي ظـــل القـــانون الإســـرائيلي). ويفـــوض قـــانون "الأحـــوال الشخصية"**Status law** للمنظمة الـــصهيونية العالميـــة والوكالـــة اليهوديـــة (١٩٥٢م) وأذرعهما المختلفة إدارة معظم أراضـــي الدولـــة، وممتلكاتهـــا، وفائض مواردها، لصالح المواطَنة اليهودية. وتمتد السلطة الإدارية للوكالـــة اليهودية على مستوى المجتمع الإسرائيلي، بما في ذلك:

---

(١) إعلان الدولة الإسرائيلية، يؤسس لإسرائيل بوصفها "دولة يهودية". القانون الأساسي: الكرامة الإنسانية والحرية (١٩٩٢م) تكرر هذا المبدأ في القسم Ia:" الغرض من هذا القانون الأساسي هو حماية الكرامة الإنسانية والحرية، بهدف التأسيس في هذا القانون الأساسي لقيم دولة إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية".

تنظيم الهجرة في الخارج، ونقل المهاجرين وممتلكاتهم إلى إسرائيل؛ والتعاون في استيعاب المهاجرين في إسرائيل؛ وهجرة الشباب؛ والاستيطان الزراعي في إسرائيل؛ والاستحواذ على الأرض، واستصلاحها بوساطة مؤسسات المنظمة الصهيونية [المنظمة الصهيونية العالمية لاحقًا]، و[الصندوق القومي اليهودي]، و[مناشدة إسرائيل المتحدة]؛ والمشاركة في تأسيس وتوسيع مشاريع التنمية في إسرائيل؛ وتشجيع استثمارات الرأسمال الخاص في إسرائيل؛ والمساعدة في المشاريع الثقافية ومؤسسات التعليم العالي: وتعبئة الموارد من أجل تمويل هذه الأنشطة؛ والتنسيق داخل إسرائيل لأنشطة المؤسسات والمنظمات اليهودية العاملة في حدود هذه الوظائف بواسطة الأموال العالمة"(١).

ويعد التفاعل بين المنظمات القومية اليهودية وبين مؤسسات الدولة المدنية، فيما يتعلق بالأرض عملاً شاقًا استراتيجيًا للطرفين. فالوكالة اليهودية، على سبيل المثال تتمتع بسلطة على الصندوق القومي اليهودي **Jewish National Fund**، والذي يحوز الأراضي القومية اليهودية (حوالي ١٣% من أرض إسرائيل) كأمانة لديه "للشعب اليهودي". فيما تُدار أراضي

---

(١) "ميثاق بين حكومة إسرائيل والهيئة التنفيذية الصهيونية، وتسمى أيضًا "الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية" (١٩٥٤م)، وتم الاستشهاد بهذا المقطع في كتاب: المشكلة الفلسطينية:
Mallison and Mallison, The Palestinian Problem

الصندوق القومي اليهودي بواسطة الهيئة الإسرائيلية للأراضي ILA، وهي مؤسسة دولة تدير أيضًا "أراضي الدولة التي تبلغ ٨٠% من مساحة البلد"(١). مع ملاحظة أن أراضي الصندوق القومي اليهودي التي تديرها الهيئة الإسرائيلية للأراضي، يجب أن تدار لصالح الشعب اليهودي. ولكن بما أن الأمة nation التي تمثلها الدولة، هي فعليًا أمة يهودية، فإن قانونها الأساسي يوضح أيضًا أن أراضي الدولة state غير قابلة للتصرف خارج "الشعب اليهودي"، وليس خارج "الشعب الإسرائيلي" (مرة أخرى، لا يوجد "شعب إسرائيلي" ـ أو "أمة إسرائيلية"؛ وفق القانون الإسرائيلي). لذا، عندما تكرس الهيئة الإسرائيلية للأراضي ILA نفسها- كهيئة تابعة للدولة- تمنح موارد للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، فإنها تعمل كفاعل أو وكيل للدولة، وهو ما يتم تنفيذه رسميًا لا بوصفه مصالح عامة إسرائيلية، بل كمصالح قومية يهودية.

وبالتالي، فإن هذا يعني أن الفلسطينيين، بوصفهم غير يهود، قد لا يكون لديهم وضع قانوني يمكّنهم من تحدي نزع ملكية أراضيهم. حيث يمكن الاستيلاء على أراضي القرية الفلسطينية مبدئيًا لأغراض عسكرية، وتغيير طبيعة أنشطتها الزراعية (وهو ما يتم عن طريق تجريف الأرض وقلع الأشجار أو منع الفلسطينيين من الوصول إليها)، حيث تُعلَن كأرض "فضاء"،

---

(١) قانون إدارة أراضي إسرائيل Israel Lands Administration Law، ٥٧٢٠-١٩٦٠. القانون الأساسي: أراضي إسرائيل (١٩٦٠م)، قسم ١:" تحريم نقل الملكية: ملكية الأراضي الإسرائيلية، تكون أراضي الدولة في إسرائيل، هيئة التنمية، لا ينبغي نقلها سواء بالبيع أو بأي طريقة أخرى".

ومن ثم تكون "أرض دولة"، وتُدار بعدئذ بواسطة الهيئة الإسرائيلية للأراضي لتخدم الشعب اليهودي؛ أي المستوطنات. ولا يمكن لالتماس فلسطينيّ أن يجدي نفعا في مثل هذه الحالة؛ لأن الالتماسات يجب أن توجَّه إلى هذه الجهات، أو الهيئات الاستيطانية نفسها. وبهذه الطريقة، فإن حوالي ٦٠% من الضفة الغربية تم بالفعل فصله بعيدًا عن الاستخدام الفلسطيني.

ومن هنا، فإن أيًا من الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية والصندوق القومي اليهودي، لم تقم بضم الضفة الغربية وقطاع غزة بوصفها مؤسسات خاصة، أو محتالة، بل كـ هيئات دولة مركزية، في رؤيتها وسياستها. وموارد كل هذه المنظمات (على سبيل المثال شبكات الريع الربحي للمنظمة الصهيونية العالمية في الولايات المتحدة)، تُضَخ في تنفيذ رؤيتها لإسرائيل موحدة بين المتوسط ونهر الأردن، كما أوضحت جليًّا المنظمة الصهيونية العالمية في عام ١٩٧٨م "الخطة الرئيسية لتنمية الاستيطان في يهودا والسامرا" (والتي ذكرناها آنفًا في هذا الفصل). وفي الحقيقة، حتى توقيع اتفاقية أوسلو، لم تصدر خريطة عامة واحدة من قبل هيئة الحكومة الإسرائيلية، بما في ذلك قوات الدفاع الإسرائيلية، تبيّن الضفة والقطاع بوصفهما أراض متميزة؛ حتى إننا على خريطة حديثة لقوات الدفاع الإسرائيلية لـ "الحاجز الأمني"، نجد أن أرض إسرائيل تمتد دون مانع ما حتى نهر الأردن. (هذه الممارسة تلقي بظلال الاحتيال والغش على النقد والشجب الصهيوني، عالي الصوت، لبعض الخرائط العربية والفلسطينية لـ "فلسطين" التي تلغي الخط الأخضر أيضًا). فقط العقبات السياسية

والأمنية- الاحتجاج الفلسطيني والدولي، وعدم استعداد اليهود للانتقال إلى الأراضي المحتلة- هو ما أبطأ تنفيذ تلك الرؤية، وفرض رعاية سياسية دعوب، وتأسيس شبكات تمويل مبهمة، وتوسع متزايد متنكر تحت صيغ من ورقة التوت، مثل "النمو الطبيعي". فإتمام شبكة الاستيطان أخذ وقتًا.

وقد عملت الإدارات الحكومية الإسرائيلية المتعاقبة بجد، على توفير هذا الوقت. وعلى الصعيد الدولي، كأحد أذرع الدولة، عرض رؤساء الوزراء قادة السياسة البرلمانية الإسرائيلية، في بعض الأحيان بيانات هائلة حول التوافق الإقليمي، بهدف استيعاب الاهتمام الدولي لعدة شهور أو سنوات. ولكنهم دائمًا ما أصروا على تأجيل النقاش الجاد، أو اتخاذ القرار، بصدد المستوطنات، طارحين كل مرة عذرًا أو آخر. على سبيل المثال، الانتظار حتى إجراء الانتخابات؛ أو عقب عقد قمة دولية جديدة؛ أو توقيع اتفاق؛ أو ظروف ما، مثل تبخُّر "عرفات"، أو وقف العنف الفلسطيني (والذي تسببت فيه جزئيًا المستوطنات نفسها). كل تأخير بدا وكأنه قصير الأجل، ولكنه وضع كذلك بقصد. وتحديدًا من خلال الكتل الزمنية المتعاقبة- ستة أشهر هنا، وسنتان هناك- كانت وضعية المستوطنات دائمًا مودَعة في محادثات "الوضع الدائم" التي لا تأتي أبدًا. وفي الوقت نفسه، وبعيدًا عن الاهتمام الدولي وتحت حماية فعلية من تشتت الدبلوماسية الدولية، الذراع الآخر للدولة، عملت المؤسسات القومية اليهودية بثبات مع حركات المستوطنين؛ لضم الأرض التي اعتبروها فعليًا جزءًا لا يتجزأ من إسرائيل. والآن قد فات الأوان.

الفصل الثالث

سورات عاطفية

أو لماذا لن تفلح خطة أخرى؟

إن كل الجهود الدبلوماسية، والجدل الدائر حول المستوطنات اليهودية في الضفة والقطاع، تتحدث عن نقلها، أو "تفكيكها" كتدبير ضروري لإحلال السلام. إلا أن "تفكيك" المستوطنات في الضفة الغربية، مسألة أكثر مشقة وصعوبة مما يدركه معظم الناس. فشبكة المستوطنات، كما وصّفناها في الفصل الثاني، ليست حزمة من أماكن السكن المؤقت، يمكن فكها، وحملها بعيدًا على مقطورات؛ بل شبكة ضخمة وممتدة عن قصد، ومؤلفة من مدن جديدة وأحياء؛ مبنية من الأحجار والحديد المسلح. كما أن ثقلها الاقتصادي هائل؛ فمجرد إخلاء المستوطنين منها، وتركها كما هي دون مساس، يعني خسارة بلايين الدولارات من الاستثمارات الخاصة والتجارية، فضلا عن تكاليف إعادة التوطين، والتعويضات المالية. أما الثقل السياسي لشبكة المستوطنات؛ فهو أكثر رسوخًا وثباتًا، فالشبكة متجذرة وثابتة في البرامج الحكومية، بل وفي تصميم مؤسسات الدولة، بما في ذلك الوزارات، وبعض الأحزاب، والهيئات القومية اليهودية التابعة للدولة (الوكالة اليهودية، والمنظمة الصهيونية العالمية، وهيئة الأراضي الإسرائيلية، والصندوق القومي اليهودي).

وبالتالي فلتحقيق أي انسحاب ذي معنى، لا بد من اتخاذ قرارات سياسية عسيرة للغاية، فضلا عن تكريس موارد ضخمة. ومن ثم فإن الإرادة السياسية الحديدية لبعض رؤساء الوزراء، ممن يتمتعون بقاعدة سياسية قادرة على الصمود أمام محاولات الإطاحة، وقادرة في الوقت نفسه على تجميع الموارد اللازمة، والملاحة وسط أمواج الخلاف العاصفة؛ هي فقط التي يمكنها أن تقلب وجهة مسار الضم السائد حاليًا. إلا أن هذه الإرادة، وكما هو واضح لا تزال مفقودة، وذلك لسبب وجيه جدًا: أنه لا يوجد ضغط سياسي كاف، سواء داخليًا أو خارجيًا، لخلق مثل هذه الإرادة.

وبالنسبة لبعض المراقبين المتفائلين، فقد تجسدت الإرادة السياسية اللازمة على نحو موجز في إسحق رابين، الذي تفاوض في عام ١٩٩٣ على اتفاقية أوسلو. وكانت اتفاقية أوسلو الثانية عام ١٩٩٥ قد أرست حجر الأساس لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني المؤقت (السلطة الفلسطينية)، وبدت كإشارة لانسحاب مرحلي للقوات العسكرية الإسرائيلية، وسحب المستوطنات، ودولة فلسطينية قابلة للحياة، وأن سلامًا مستقرًا ربما يكون قد انطلق بالفعل. ولكن هذا الانطباع لم يكن سوى وهم. فلا شيء في "أوسلو الثانية" دعا إلى سحب أي مستوطنات؛ والمسألة برمتها تم تأجيلها (كما جرت العادة دائمًا) إلى محادثات "الوضع الدائم" التي لا تأتي أبدًا. ووراء الكواليس، كانت شبكة الاستيطان تنمو سريعًا أثناء فترة تولي رابين، وقد استمرت في التوسع تحت رئاسة وزراء حزب العمل شيمون بيريز، وإيهود باراك، وكذلك حزب الليكود بنيامين نتنياهو. حيث نما عدد سكان المستوطنات الإسرائيلية لأكثر

من الضعف في تسعينيات القرن المنصرم وحدها. وواقع الأمر، أنه ولأسباب سياسية سنستعرضها معًا في هذا الفصل، لم يكن ثمة انسحاب ذو معنى للمستوطنات واردًا في رؤى رابين السياسية. فبينما كان يومئ بيدٍ (دوليًا) بالانسحاب، كان يأذن بالأخرى (داخليًا) بنموها.

وعلى الرغم من مناورته الدبلوماسية الماهرة، فإن مواقف رابين حيال انسحاب ذي معنى من الأراضي المحتلة؛ قد علقت بحقل ألغام السياسة الإسرائيلية، مما أدى إلى اغتياله في عام ١٩٩٥. وبالطبع فإن الشاب القومي المتدين الذي قتله يمثل بالكاد الرأي العام الإسرائيلي. فالمجتمع اليهودي الإسرائيلي منقسم، وبعمق، حيال مسألة الاستيطان؛ فالنقاد الأكثر حنكة لشبكة الاستيطان يشملون اليساريين الإسرائيليين، وجماعات حقوق الإنسان الإسرائيلية اليهودية. كما يشجب آخرون وجود المستوطنات؛ لتداعياتها المدمرة على المجتمع الفلسطيني، والتي تشكل انتهاكا صارخًا لما تزعمه إسرائيل من تحليها بقيم الديمقراطية الليبرالية. وهناك آخرون يشجبون المستوطنات ببساطة؛ لدورها الواضح في تدمير أي خطط لإحلال السلام. أما الأصوات الوسطية المركزية، بل وحتى بعض اليمينيين، فيدعون حاليا إلى سحب المستوطنات بسبب تبعاتها المشئومة على الدولة ثنائية القومية (كما سنوضح لاحقًا في هذا الفصل). ومع ذلك، فكل هؤلاء المعارضين للمستوطنات، يفتقدون للتماسك السياسي اللازم فيما بينهم للتأثير على سياسات الدولة تأثيرًا جادًا، خاصة في ظل السياق المخيف لهجمات الإرهاب الفلسطينية، ومناخ الطوارئ الأمنية السائد. في المقابل تخضع

توجهات السياسة الإسرائيلية لتيارات الفكر الصهيوني الذي يرى أن الانسحاب من الضفة الغربية، لن يكون له معنى سياسيًا أو أخلاقيًا، بل ومن شأنه أن يكون تحديًا لإرادة الله. وهذا القطاع ليس مجرد أقلية ضئيلة من المتشددين. فقد أضحى خلال العقد الأخير، ائتلافا متناميا ومنظما جيدا من المتدينين اليمينيين والجماعات القومية المتطرفة، ممن اكتسبت نفوذ الدولة المركزية، وتمثل المستوطنات بالنسبة لهم قيمة رمزية، تتجاوز الحسابات المادية. وأية محاولة جادة لسحب نوعي للمستوطنات، يتم احتواؤها من قبل هذا المعسكر، ولا يتم هذا الاحتواء بالأساس عبر الكتلة الانتخابية ونفوذها، بل بفعل قدرتها على تهديد النسيج الأولي للوحدة الإسرائيلية. ومن ثم، فلو أجرت إحدى الحكومات الإسرائيلية المتوالية، تحت ضغط ظروف جبرية ما، محاولة للانسحاب، فسوف تنفصل الأنسجة الضامة للسياسة الإسرائيلية ممزقة "الاتفاق القومي" للصهيونية (سنناقش هذه النقطة لاحقًا في هذا الفصل)، المتعلق بدور وشرعية الدولة اليهودية ولكن وقبل ذلك بوقت طويل، سيتناثر الرصاص محمومًا في الهواء.

وفي نهاية الأمر يعضد الوزن الأيديولوجي الرمزي للمستوطنات اليهودية، وزن هذه المستوطنات المادي والاقتصادي والمؤسسي، ويهدم أي مستقبل لأى مشاريع لإخلاء المستوطنات، يتم الترويج لها على الملأ، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي. ومثل تلك المشاريع يمكن تصنيفها بشكل عام تحت ثلاث فئات:(١) سيادة فلسطينية كاملة في الضفة الغربية، مع إخلاء جميع المستوطنين، وتحويل المستوطنات للاستخدام الفلسطيني؛ (٢) سيادة

إسرائيلية كاملة، مع بقاء المدن والقرى الفلسطينية تحت شكل ما من أشكال الحكم الذاتي الفلسطيني المحلي؛ (٣) سيادة مقتسمة، مع احتفاظ فلسطين وإسرائيل بكتل تقريبية من الأرض، ويكون ذلك مصحوبًا إما (أ) بفصل عرقي كامل (حيث يتم إخلاء المستوطِنين من الأرض الفلسطينية) أو (ب) فصل عرقي جزئي (حيث يحصل المستوطِنون اليهود في الأراضي الفلسطينية على المواطنة الإسرائيلية، وشكل من أشكال الحكم الذاتي خارج الحدود، أو يقبلون المواطنة في "دولة فلسطين"). وقد تبدو أيٌّ من هذه الصيغ معقولة وممكنة التحقق بالنسبة لمناصريها، إلا أن تقاطع الأيديولوجيات والوقائع المادية على الأرض، تصادر مسبقا علي إمكانية نجاح أيٍّ من هذه الصيغ.

في نظرية خيالية تتضمن ظروفًا غير متوافرة يمكن حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بسرعة وعلى نحو جيد؛ عبر فرض السيادة الفلسطينية الكاملة على الضفة الغربية، وقد حظيت تلك النظرية علي الدوام بتأييد غالبية المجتمع الدولي. ويتوق الفلسطينيون بالتأكيد لهذا الحل. فقد تخلت منظمة التحرير الفلسطينية رسميًا في عام ١٩٨٨ عن كافة مزاعمها الإقليمية داخل إسرائيل، وقد واظبت السلطة الفلسطينية على اتخاذ هذا الموقف، وفيما عدا بعض الفصائل المتطرفة فقد اتفق الجميع عليه. وفي الوقت نفسه، واستنادًا لواقع معاناة السلطة الفلسطينية، عبر جولات تقسيم متنوعة، وغير مجدية أثناء مفاوضات أوسلو الفاشلة (التي بدأت في التسعينيات)، فإنها أيضًا قد رفضت أي خيار آخر غير السيادة الكاملة في الضفة والقطاع. وعلى الصعيد السياسي، تم إرساء القاعدة المؤسسية للدولة الفلسطينية؛ حيث أكدت عملية

أوسلو الانتخابات الحرة والنظام البرلماني كخيار مبدئي طالما شددت عليه غالبية السكان الفلسطينيين. وفي الواقع فقد شهدت أواخر تسعينيات القرن الماضي، وأثناء السنوات القليلة والوردية نسبيًا؛ التي شهدت انسحابًا إسرائيليًا جزئيًا، وتبرعات دولية كبيرة للسلطة الفلسطينية، شهدت عملا شاقا من قبل تكنوقراط فلسطينيين أعيد تنشيطهم لبناء أنظمة الصحة والتعليم، وتدابير السجل المدني، وجميع الخدمات الأساسية اللازمة لدولة معاصرة. (غالبية هذه البنية التحتية دمرتها قوات الدفاع الإسرائيلي أثناء غارات ٢٠٠٢).

وحتى في أوجاع مخاضها، فإن دولة فلسطينية على هذه الكيفية، لا يمكن أن تشكل تهديدًا مقنعًا لإسرائيل. بل ستكون، في حقيقة الأمر صيغة أكثر أمانًا بالنسبة لإسرائيل. فمن شأن الدولة الفلسطينية أو مشروع الدولة أن ينزع فتيل العنف الذي يشعله الاحتلال حاليا؛ فحتى "حماس" وعلى الرغم من كل خطاباتها الشمولية، فإنها قد وافقت على قيام دولة في الضفة والقطاع[1]. وسوف يتركز حرص الحكومة الفلسطينية على احتواء أي اضطرابات من شأنها تخريب العلاقات الجديدة مع المحتل السابق ذي القوة الهائلة والشريك التجاري الرئيسي. (السلطة الفلسطينية حاليًا، وفي واقع الأمر، يهيمن عليها الفلسطينيون من أصحاب المصالح التجارية ممن يتعطشون دائمًا لأي علاقات، ويأملون في الربح). وفي الحقيقة فلطالما كانت السيادة الفلسطينية في كافة أنحاء الضفة ضرورية ولازمة لتعزيز قدرة الدولة على هذا

---

(1) Robert Plotkin, "Hamas Would Accept Saudi Peace Plan," San Francisco Chronicle, 28 April 2002.

الصعيد، فبالدمج الوطني الكامل فحسب يمكن للحكومة الفلسطينية أن تدير مؤسسات دولة وخدمات (في الصحة، والتعليم، والزراعة، والعمل، والعدالة، والتخطيط، والصناعة، إلخ، وأيضًا الأمن) بالفاعلية اللازمة للاستقرار، وإعادة البناء، وأداء مهام الشرطة في المجتمع الوطني الفلسطيني.

وبالطبع فإن تحقيق الاستقرار لدولة كهذه، من شأنه أن يكون مشروعًا وعرًا. فستظل المرارة القديمة والانقسامات تطل برأسها، كما ستتواصل الاضطرابات السياسية لبضع سنوات. (ولعل خبرة الصراع في جنوب أفريقيا من الاضطرابات والانقسامات الداخلية، التي سنناقشها في الفصل الخامس من هذا الكتاب، خير مثال هنا)، كذلك فمن الضروري النضال مبكرا للفظ أو تهميش الحاشية المتكلسة من السلطة الفلسطينية وتقويض المكتسبات الحالية للقوي غير الديمقراطية، مثل "حماس". ومبدئيًا سوف يكون احتواء العنف الشرس من جانب المسلحين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود، أمرًا صعبًا، بل ومن شأنه تثبيط عزيمة الطرفين. ولكن الأغلبية العظمى من المجتمع الفلسطيني قد أصابهم الإجهاد والإعياء جراء الاحتلال، ومن ثم يتشاركون في رغبة جماعية متحرقة للسلام؛ والذي إن تم تحقيقه من خلال حكومة مؤثرة وفاعلة، سيكون كافيًا لتهدئة أو احتواء المتطرفين الفلسطينيين؛ بحيث يمكن البدء في عملية استعادة الاقتصاد والمداواة الاجتماعية.

وثمة صعوبة واحدة فقط تكتنف هذا السيناريو، وهي أنه لن يتم، فالحكومة الإسرائيلية لن، وفي حقيقة الأمر لا تستطيع السماح بحدوثه. وهنالك عقبتان أساسيتان (دون استبعاد عقبات أخرى) كفيلتان بعرقلة تنفيذ

هذا السيناريو. العقبة الأولى والأكثر وضوحًا، تكمن في هؤلاء الصهاينة ممن يعتبرون الانسحاب من "يهودا والسامرا" شيئًا لا يمكن التفكير فيه، ومن ثم سينقلبون على أي حكومة إسرائيلية تسعى إلى تنفيذه. وهنا تواجهنا التكاليف الخاصة بنقلهم، وأيضًا عواطفهم، والثقل السياسي القاتل؛ وكلها أمور من شأنها أن تقيد جميع الحلول الممكنة للصراع. وعلى الرغم من اختلاف المسألة هنا عما اعتدنا التفكير به- وهو ما يمكننا شرحه- فإن نقل شبكة المستوطنات يمثل مأزقًا بارزًا، سوف يظهر على نحو خاص في هذا السيناريو.

ونتيجة لأن المستوطنات لا يمكن "تفكيكها"، أو بمعنى آخر لا يمكن حملها بعيدًا، فقد يبدو من الواضح أن هذه المستوطنات يجب أن تكون تحت السيادة الفلسطينية في حالة تحقق الحكم الفلسطيني الكامل في جميع أراضي الضفة الغربية. وبافتراض أن معظم أو كل المستوطنين اليهود سيعاد توطينهم في إسرائيل؛ فإن هذه المرافق الخالية ستتحول وقتئذ للاستخدام الفلسطيني. وستوفر تلك الشبكة حينذاك مرافق سكنية ومجتمعية جديدة وقيّمة للمجتمع الفلسطيني المتزايد، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون. ومع بعض النشاط الاستثماري في إعادة دمج شبكة الطرق العربية، يمكن للدولة الفلسطينية أيضًا أن تكتسب- وبشكل سريع- شبكة طرق سريعة جيدة طالما كانت مطلوبة. (وقد كانت مبادرة السلام المتميزة ذائعة الصيت، المسماة "معاهدة جنيف"، التي صدرت عام ٢٠٠٣ من قبل يساريين إسرائيليين وبعض المهنيين الفلسطينيين، قد حددت بدقة هذه الافتراضات). ولكن هذه الرؤية- التي تعد إجابة سهلة وواضحة على المفكرين الليبراليين العلمانيين-

تبدد بخفة شديدة ما تمثله مستوطنات الضفة من قيمة رمزية لدى القوميين الإسرائيليين والجناح اليميني الديني. ومن ثم فإنها أيضًا رؤية لا تولي اهتمامًا لخطورة هذه الخطة، أو ذلك السيناريو، على الوحدة اليهودية الصهيونية، التي لا يمكن لحكومة إسرائيلية أن تمتلك الدافع للمخاطرة بها.

وفي الواقع فإن القيمة الرمزية للمستوطنات اليهودية تتباين إلى حد بعيد وفقا لمدارس الفكر الصهيوني المختلفة، وعلى الرغم من ذلك يمكن تحديد الآليات المحددة لفعاليتها. فكما أوضحنا في الفصل الثاني، فإن الدعم المالي للمستوطنات لا يتم ترتيبه من قبل الدولة فحسب، بل أيضًا بواسطة أحزاب سياسية دينية، وحركات مستوطنين، وجماعات يهودية ثقافية ودينية، جميعهم لا يرون الشبكة الاستيطانية مجرد بلدات وأحياء، بل تعبيرا ماديا على "فداء/خلاص **redemption**" و"عودة" اليهود. وبالنسبة للداعمين والمهندسين، فإن إعادة توطين اليهود في الأرض المقدسة التي طال فقدانها؛ يمثل مسألة قومية وروحانية معًا. وهو ما يعكس علاقة الشعب اليهودي الخاصة مع الله، ومع الأرض، تلك العلاقة التي تكرس الأسطورة التوراتية أنها عطية الرب للعبريين. فالخروج من هذه الأرض على يد حكام أجانب شنيعون (البابليون في ٥٨٧ ق.م، والرومان في ٧٠ و١٣٢ ميلاديًا) كانت الموتيفة الرئيسية السائدة لألفيّ سنة من تقاليد التيه اليهودي. لذا، فبالنسبة لحركات المستوطنين فإن المستوطنات في "يهودا والسامرا"، ليست مجرد

بيوت ومبانٍ، بل "تحقيق لحلم قديم"[١]. فمعظم المستوطنات علمانية في أخلاقها وفلسفتها، ولا تمثل القوانين الداخلية للسلوك عائقًا أمام هذه الرؤية، حيث إن المستوطنات تحتضن الجميع، بوصفها نورًا هاديًا مبكرًا. وقد اقترح الحاخام أبراهام إسحق كوك Abraham Isaac Kook: "أن روح إسرائيل مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بروح الله، إلى درجة أن القومي اليهودي، وبغض النظر عن مدى علمانيته، يكون، ورغمًا عن نفسه، متشبعًا بالروح القُدُس حتى ولو ضد إرادته"[٢]. والحقيقة أنه على الرغم مما قد يكون موجودًا من ريبة متبادلة؛ فإن خيالات المستوطن الإسرائيلي المتدين والقومي العلماني، تلتقي عند مسألة أنه بالنسبة لهما، هما الاثنان، ليس من المتخيل أن هذه التعبيرات الدينية و/أو القومية الثمينة للخلاص والعودة إلى أرض الممالك القديمة، يمكن أن تسلم إلى العرب الفلسطينيين الذين- ووفق تمادي خيالاتهما- لن يستخدموها سوى في التخطيط والتدبير لتدمير اليهود.

وهذا المعنى الحاوي لجوهر القومي أو الروحاني اليهودي سواء بسواء، والذي يظهر جليًا وعلى نحو متساوٍ في مستوطنات الضفة، لا يقتصر على ذهنية الأرثونكس المتطرفين أو القوميين من الجناح اليميني. ففي أشكال وصيغ أكثر دقة وحدّة، نجد هذا المعنى والحس يسري أيضا عبر تيارات صهيونية أكثر علمانية، مثلما تجسده النزعات اليمينية في الصهيونية العمالية

---

(1) "A General Picture: Gaza, Golan, Judea, and Samaria," Homecoming, November 1983 (Jerusalem: Ahva Press), 8.

(2) David J. Goldberg, To the Promised Land: A History of Zionist Thought (London: Penguin Books, 1996), 155.

(التي مجدت العمل اليهودي اليدوي على الأرض)، فالمستوطنات بالنسبة لهم هي أوعية حاملة للعاطفة والرسالة العرقية القومية. ومن ثم؛ فإن امتلاكها من قبل غير اليهود سوف يمثل ألمًا شديدًا وعميقًا، وانتهاكًا صارخًا. وهنا يمكن لبعض من التاريخ أن يساعد في التفسير: فعندما انسحبت إسرائيل من سيناء إلى حدودها الحالية، في عام ١٩٨٢، في إطار تنفيذها لاتفاقية السلام مع مصر، لم يتم التخلي عن مستوطنة "ياميت" **Yamit** (على الجانب المصري)، بمجرد تركها وإخلائها، بل بتدميرها بالديناميت، على يد أرئيل شارون والذي كان يشغل حينها منصب وزير الدفاع. وقد تم ذلك تحديدًا لمنع النقل الإجرامي لنتاج العمل اليهودي إلى أيدي العرب. وقد اقترح شارون علنًا المصير نفسه لمستوطنات غزة. بيد أن تدمير كامل شبكة المستوطنات في الضفة الغربية (والتي على أي حال، ستترك الأراضي المرتفعة الجميلة مخربة تخريبًا مريعًا) من شأنه أن يسفر عن أكوام هائلة من المدن اليهودية المدمرة، في الأرض المقدسة. ومن ثم لن تكون هذه الأرض أفضل حالاً من الناحية السيكولوجية. (قد لا يساوي شيئًا لدى إسرائيل أن يبدو نسف شبكة المستوطنات كجريمة عنصرية مريعة أمام المجتمع الدولي. ولكن المؤكد أن تداعيات ذلك الفعل المشين لن تتجاوز، على المستوى العالمي، عدة حركات وإيماءات من نوع دبلوماسية فرك الأيادي والتلويح بالأصابع. فأي أثر مستقل يعد أمرًا غير محتمل الحدوث بالمرة.) وبالنسبة لليمين، وخصوصًا مؤيدي المستوطنات من الصهاينة المتدينين، فإن أي سيناريو من شأنه أن يمس التقاليد اليهودية الأعمق، والمتعلقة بنزع الملكية، والاستبعاد، والخروج،

والمعاناة، والتيه؛ سوف يكون بمثابة جريمة غير مقبولة، تنزع الشرعية عن أي حكومة إسرائيلية تحاول القيام بهذا السيناريو، أيًّا كان الدعم الديمقراطي لتلك الحكومة. تمامًا مثلما حذر عضو الكنيست السابق "إليـاكيم هايتـسني" Elyakim Haetzni، حول مستوطنة "كريات عربـة" Kiryat Arba، عـام ٢٠٠٣، قائلاً:

> إن المرء لا يمكنه أن يقرر تنفيذ مذبحة مدبَّرة. وهذه بلا شـك مذبحة: فنحن نأخذ جنودنا ورجال الشرطة لتنفيذ مذبحة، لتدمير بيوت، وجر الناس خارج بيوتهم، وإزالة رفات المـوتى مـن المقابر. الديمقراطية لا يمكنها أن تفعل مثل هذه الأشياء وفـق قواعد الديمقراطية نفسها. لقد أتى أحد الـصحافيين، وسـألني:" ماذا لو أن هناك أغلبية؟". أجبته:" نحن خمسة في مركـب، ولا يوجد طعام. وسنموت من الجوع، ونقرر بالاقتراع، أربعة ضد واحد، أن نأكلك. فهل هذا ملزم لك؟ هل ستواظب علـى قـول 'ديمقراطية'؟"[1].

هذه المشكلة الأيديولوجية تضع سياسات الشتات اليهودي وبقـوة فـي قلب المعادلة السياسية. وكما أشرنا فـي الفـصل الثـاني، فـإن المنظمـة الصهيونية العالمية، تقوم بتنمية الموارد من أجل المستوطنات، عبر أعـداد هائلة من المؤسسات اليهودية، والجماعات الثقافية التي ينخرط فيهـا عامـة اليهود، والتجمعات اليهودية في بلدان أخرى، وخصوصًا في أوروبا الغربية

---

[1] Nadav Shragai, "Split Right Down the Middle," Ha`aretz, 18 March 2004.

والولايات المتحدة. وبالتالي، فإن عشرات الملايين من الدولارات في تبرعات الشتات اليهودي يتم امتصاصها في أحجار، وفي ممرات النخيل، ومراكز الرعاية الرياضية واليومية، وروضات الأطفال، وعيادات صحية، ومراكز فنية، وصوبات زراعية، ورشاشات المياه في المستوطنات[١]. ومن خلال هذه التبرعات، يشارك اليهود الغربيون بالإنابة في الحلم الصهيوني؛ وذلك بالإنجاز اليهودي الثقافي والروحاني والقومي. ومن شأن هؤلاء المتبرعين أن يستاءوا ويرفضوا، وبالحمية نفسها مشهد لمشهد استيلاء العرب المحتمل على المنازل اليهودية التي بُنيت بطريقة جميلة، وبتبرعات بذلوا فيها مشاعرهم القلبية من بعيد[٢]. والحقيقة أن المنظمة الصهيونية العالمية قد جمعت هذه الأموال جزئيًا لتزرع هذا المعنى، وهذا الحس بالارتباط، وأيضًا لتنشيط اللوبي الصهيوني في الحكومة الأمريكية (انظر: الفصل الرابع).

---

(١) لقد قام الصندوق القومي اليهودي بجمع هذه الأموال من يهود الشتات لهذا الغرض السياسي منذ سنوات نشأته الأولى، انظر:

Yoram Bar-Gal, Propaganda and Zionist Education (Rochester: University of Rochester Press, 2004); also Baruch Kimmerling (1983), 76.

(٢) في الرؤية العالمية الفريدة للمنظمة الصهيونية العالمية وشبكات دعمها العالمية، تم الترخيص لمستوطنات الضفة الغربية من قبل الحكومة الإسرائيلية، بوصفها "شرعية"، وإنفاق تبرعات يهود الشتات عليها هو صحيح تمامًا. وقد تبين عام ٢٠٠٤ أن المنظمة الصهيونية العالمية تدعم أيضًا مستوطنات "غير شرعية" وغير مصرح بها (بؤر استيطان على الجبال outposts) متسببة في فضيحة وسط الأعضاء من اليهود الأمريكان في المنظمة، انظر:

"New Report on Illegal Outposts Prompts Calls for Probe of WZO," Forward, 2 January 2004, available online at:

www.forward.com/issues/2004/04.01.02/news4.html

إن الاضطرابات السياسية التي ينبئ بها نقل المستوطنات اليهودية للملكية الفلسطينية، لا تتمثل تحديدًا في اشتعال غضب يهودي عالمي. فكما أشرنا، فإن الرأي اليهودي حول المستوطنات، سواء كان في إسرائيل أو الولايات المتحدة، هو رأي منقسم فعليًا وبعمق؛ فالأغلبية تفضل "بعض" الانسحاب، بينما تفضل نسبة لا بأس بها قوامها ٢٠% انسحابًا كاملاً، غير مشروط. ويعد هذا الانقسام مشكلة في حد ذاته. فوفقا لاستطلاع للرأي قامت به الوكالة اليهودية عام ٢٠٠٣، وافق حوالي ٣٢% من يهود الولايات المتحدة، على أن المستوطنات تشكل عقبة أمام السلام، فيما رفض ٢٧% منهم ذلك؛ وبينما وافق ٣٤% ممن شاركوا في الاستطلاع على أن المستوطنات تمثل أصولاً استراتيجية حيوية، رفض ٢٤% ذلك. في المقابل كانت هناك أقليات لا تتبنى رأيًا، أو غير متأكدة، وفي حين تشير تلك الأرقام إلى وجود مركز معتدل (أو مشوش)، ومعسكر متماسك وتقدمي. فإنها أي الأرقام نفسها تدل أيضًا على استقطاب متنام بين قطبين: الأول معسكر متبلور حديثا ذي طابع ليبرالي وعلماني ديمقراطي، يمثل كلاً من الصهيونيين و"ما بعد الصهيونيين **post-Zionists**" الذين يرون المركزية العرقية، والحماسة الدينية للمستوطنين ممقوتة على المستوى الأخلاقي؛ وعلى القطب الثاني الائتلاف المتنامي من اليهود القوميين، ممن يطلق عليهم أحيانًا "الصهيونيون الجدد **neo-Zionists**"، ممن يحثون على توسع المستوطنات نحو أقصى حدود ثيوقراطية (لاهوتية) إقليمية لها، فضلا عن تبنيهم لرؤية حصرية علي الصعيد الإثني فيما يتعلق بإسرائيل المستقبل

(وثمة انشقاق سنناقشه في الفصل الخامس)[1]. فإذا مــا أعلنــت الحكومــة الإسرائيلية نيتها عن سحب المستوطنات من الأراضي اليهودية التوراتيــة؛ فإن معسكر الصهيونيين الجدد سيعبّئون بلا شك كل قــواهم؛ لــشجب تلــك الحكومة وتغييرها، وسيضغطون أيضا على حكومة الولايات المتحدة للتخلي عنها[2]. ومن ثم، فإن الاستقطاب السياسي اليهودي سوف يشتد علـــى نحـــو هائل، سواء في إسرائيل أو لدى شتات الغرب، مهددًا بإحداث تــصدع فـــي الوحدة اليهودية، ويمزق الستار المهذب الذي طالما حجب وراءه الانشقاقات

---

(١) حول ما بعد الصهيونية والصهيونية الجديدة، انظر على نحو خاص:

Uri Ram, From Nation-State to Nation – State: Nation, History, and Identity Struggles in Jewish Israel," and Ilan Pappe`, "The Square Credit,' both in The Challenge of Post Zionism: Alternatives to Israeli Fundamentalist Politics, ed. Ephraim Nimni (London: Zed Books, 2003).

(٢) تم إجراء استطلاع عام ٢٠٠٣ لرأي اليهود في الولايات المتحدة أجرته اللجنة اليهودية الأمريكية، ووجدت أن ٥٤% أيدوا وجود دولة فلسطينية. فقط ١٢% أيدوا "تفكيك" كامل لجميع المستوطنات، و٣٤% وافقوا على بيان "أن المجتمع اليهودي المنظم ينبغي أن يضغط على الولايات المتحدة لترك إسرائيل تحتفظ بمستوطناتها" (٢٣% رفضوا ذلك). انظر:

"2003 Annual Survey of American Jewish Opinion," http://www.us-israel.org/jsource/US-Israel/ajcsurvey2003.html.

وقد كانت أغلبية واضحة في استطلاعات مختلفة عام ٢٠٠٣ قد أيدت سحب "معظم" المستوطنات، فيما عدا "الكتل" أو المستوطنات "الكبيرة" (لم تحدد). و"كبيرة" هنا قد تعني فقط تلك المستوطنات التي لا تتألف من خيام أو كارفانات – أي، الكل، ماعدا المواقع التي يبنيها الشباب على حواف الجبال أو الحدود. ولا أتمكن من العثور على استطلاع واحد يطرح سؤلاً حول ما ينبغي فعله مع المستوطنات الباقية؟ أو ما إذا كان ينبغي نقل ملكيتها إلى المنفعة الفلسطينية. فالتحليل هنا قائم على مقابلات.

العميقة في أوساط اليهود الأوروبيين والأمـريكيين حيـال دعـم إسـرائيل وسياساتها تجاه الفلسطينيين.

ومنع حدوث مثل هذا الصدع العلني وسط يهود العالم، يعد أمرًا أكثر أهمية بالنسبة لأية حكومة إسرائيلية من تهدئة الفلسطينيين الغاضبين، أو من أي مجتمع دولي قلق. فلا يمكن لمصلحة سياسية ضيقة- على سبيل المثال، مكسب انتخابي لحزب سياسي معين يطالب بالانسحاب- أن تتـساوى مـع الاضطراب المدني الداخلي الذي سيتحدى شرعية الحكومـة. ونظـرا لأن الضغط الخارجي من قبل المجتمع الدولي يعد ضـغطًا لينًـا للغايـة علـى إسرائيل، فليس لدى الحكومة الإسرائيلية الدافع أو المحرك لتحفيز مثل هـذه الأزمات، أو إشعالها؛ بنقلها ملكية الأرض والمشاريع التي يعتبرها الـبعض رموزًا قومية جوهرية، إلى الفلسطينيين. لقد ظلت الوحدة القومية اليهوديـة قائمة تحديدًا بفضل تجنب مثل هذه النوعية من تصفية الحسابات. وإجمـالاً، فإن السيادة الفلسطينية الكاملة في الضفة أمر لا يمكن تحقيقه سياسيًا سـوى في عالم خيالي ما، لا تحمل فيه القيمة الرمزية للمستوطنات مثل هذه القـوة الانشقاقية على المستوى الداخلي لإسرائيل.

وإذا كانت هذه المستوطنات لا يمكن تدميرها، ولا التخلي عنها لصالح الفلسطينيين، فلا يظل هناك سوى بديل واحد؛ ألا وهو تركها كما هي، وترك المستوطنين فيها. وتتمثل المعضلة هنـا فـي طبيعـة الوضـع الـسياسي للمستوطنين. ومن هذا الجانب، ذهبت بعض الاقتراحات الهزيلـة إلـي أن المستوطنين غير المستعدين للرحيل، يمكنهم ببساطة العيش تحـت الـسيادة

الفلسطينية، وقليلون منهم- شديدو التدين أو غير السياسيين ممن يُعلون من قيمة الحياة على الأرض على كل شيء عداها- قد يكونون مستعدين للعيش مع هذا الوضع. ولكن إذا ما نظرنا لهذا الاقتراح كاستراتيجية كبرى، نجده لا يعدو ضربًا من الخيال. فبالنسبة للغالبية العظمى من الصهيونيين الجدد على نحو خاص، يعد التخلي عن السيادة الإسرائيلية على الأرض المقدسة خيانة مباشرة للصهيونية نفسها. وهو ما سوف يشعل حماس التعبئة السياسية التي وصفناها آنفًا. فمجرد الوجود اليهودي على الأرض، لم يكن هو أبدًا هدف الصهيونية، حيث عاش اليهود في المنطقة قبل وصول الصهيونية[1]. وكيان الدولة **statehood** اليهودية الحق التي تُمكّن اليهود من الازدهار القومي و"الخلاص"، صارت بمثابة الأمر المطلق المحوري. ومن هذه الرؤية، فإن وجود يهود يعيشون في أرض التوراة تحت حكم فلسطيني (أجنبي)، من شأنه أن يعيد المستوطنين فحسب إلى حالة الحياة اليهودية تحت الحكم الروماني، أو البابلي، أو أي حكم أجنبي قمعي غير موثوق فيه، وأحيانًا خطير ومميت،

---

(١) ظل عدد قليل من السكان اليهود في فلسطين بعد الهجوم الروماني عام ١٣٢، خاصة في القدس، ويافا، وبعض المجتمعات حول بحر الجليل. وكان مجموع السكان اليهود في أواسط القرن التاسع عشر يتراوح من ٥ إلى ٧%. وفي عام ١٩٢٢، أفاد استطلاع عثماني عن وجود ٢٢ ألفا من اليهود في فلسطين، أو حوالي ١١%. وللحصول على دراسة إحصائية جيدة للتغيرات السكانية المنبثقة عن الهجرة الصهيونية في القرن العشرين، والتي رفعت السكان اليهود إلى ٤٣% (ستمائة ألف نسمة) بحلول عام ١٩٤٨، انظر:

Janet Abu-Lughod, "The Demographic Transformation of Palestine," in The Transformation of Palestine, ed. Ibrahim Abu Lughod (Evanston: Northwestern University Press, 1971).

في الذاكرة الجماعية اليهودية عبر ألفي سنة. وبالطبع فإن مثل هذا الاحتمال دائمًا ما يُرى بخوف وبُغْض.

وبطبيعة الحال، فلن يكون الخوف من هؤلاء الحكام تحديدا، مجرد خوف رمزي. فالمستقبل القريب سيكون مفعما بالتوترات. فدولة فلسطينية مع مجتمعات من المستوطنين اليهود في عقر دارها؛ ستتطلب دستورًا حذرًا، وفترة انتقالية، وربما لجنة لإظهار الحقيقة، كما أنها ستشمل حتما إعادة توزيع للأرض والمياه، والكثير من الجهد لتحقيق التعايش. ولا شك في أن الحكومة الفلسطينية الجديدة سوف تعمل جاهدة لبناء نظام فعال ونافذ، لمواجهة الرهانات المطروحة (أقلها استمرارها في الوجود)؛ إلا أن قدرتها الاستباقية على احتواء الانشقاقات المعارضة ستكون هشة. فالمخاوف اليهودية من الاضطرابات الخارجة على سلطة القانون في المستقبل القريب – التحرش من قبل الشباب المسلحين ممن لا يزال الانتقام يملأهم، والمجتمع العربي المحلي العصبي والقاسي، السرقات المستهدفة لليهود، وغيرها من الجرائم، التباطؤ في توفير الحماية من قبل الشرطة والسلطات المحلية، كل هذه المخاوف يكاد يكون من المستحيل تبديدها.

أما المخاوف الأسوأ والمتعلقة، علي سبيل المثال بالطرد الجماعي للسكان اليهود، فهي مبالغ فيها إلي حد بعيد. فحتى من الزاوية البراجماتية البحتة لا يمكن تصور قيام السلطات الفلسطينية باتخاذ إجراء رسمي يؤدي لذلك. فطرد المستوطنين اليهود ممن يخضع تأمين وجودهم لمعاهدة ما، سيكون نذيرًا بأفول سريع للدولة الفلسطينية الهشة، أو خنقها اقتصاديا

بواسطة إسرائيل. وفي الوقت نفسه، سيؤدي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لتبخر الحافز الحقيقي للعنف ضد اليهود، والذي تعادل الصهيونية دوما بينه وبين معاداة السامية. وبالتالي، فسيصبح الرعب العرقي من العرب الحاقدين والساعين لمحو اليهود، نوعًا من البارانويا الكلاسيكية لمحتل استيطاني، أكثر منه نتيجة محتملة من دولة فلسطينية ديمقراطية (وهي مسألة سنناقشها في الفصل الخامس). وفي الحقيقة فإن الخطاب اليهودي حول الانتقام العربي الدموي، لا يعدو رجع صدى عال لنذر الشؤم التي أطلقها نظرائهم من الأفريكان/الجنوب أفريقيين البيض **Afrikaners**، مخاوف التطهير العرقي والقتل الجماعي على يد السود، حال انتهاء سياسة الفصل العنصري. وبناء على السوابق نفسها، فإن استمرار العنف من جانب المستوطنين اليهود يظل أمرا وارد الحدوث.

وحتى في حالة اقتصار الأمر على بعض الحوادث السيئة، فمن شأن ذلك أن يكون له تداعيات هائلة على الصعيد الرمزي في تعزيز المخاوف المتأصلة في أذهان المستوطنين حول الاستضعاف اليهودي والتضحية بهم. والحقيقة أن مائتي ألف مستوطن يهودي يعيشون الآن في الوضع الاستثنائي والممول جيدًا، الذي توفره إسرائيل لهم في الضفة الغربية، سيكون لديهم ألف سبب وسبب لرفض العيش تحت حكم سلطة فلسطينية مرتعشة، والتي بكل ما لديها من حوافز ديمقراطية سوف تصارع حتما لسنوات قادمة للتغلب على الأحقاد القبيحة المهلكة للطرفين، والقضاء على الفساد، وإيجاد الحلول لنقص التمويل، وأزمة الأمن. (وجزئيًا والسبب نفسه، أشار العرب في إسرائيل إلى

عدم استعدادهم للعيش في الدولة الجديدة). ومن المتوقع أن غالبية كبيرة من المستوطنين، سيفضلون العودة إلى إسرائيل بدلاً من القبول بالعيش في مثـــل هذه الظروف. إلا أن نسبة منهم تتراوح بين ٢٠% - ٤٠ %، ســـيقاومون وبشدة خسارة منازلهم. وقد أشار قرابة ٣٧% من المستوطنين إلـــي أنهـــم سيعتمدون على السلطة الدينية في الانتقال، بينما تعهد ١٠% منهم بالمقاومة وبعنف[1]. وهذا التهديد بالعنف من قبل الأقلية المتعصبة (والـــذين تختلـــف أعدادهم حسب الظروف)؛ هو سبب ميل الإسرائيليين الليبراليين إلى الاعتقاد بأن مشكلة المستوطنات تسير وفق هوى أقلية متعصبة تضع البلد بأسره أسير رؤاها المتطرفة.

ولكن الأهم بكثير من دق ناقوس خطر المتعصبين المسلحين المدافعين عن متاريس الاستيطان، هو ما تعنيه تطبيقات هذا المشهد بالنسبة لإســـرائيل نفسها. فالمتدينون المتعصبون يعدون في حقيقة الأمر مؤشرا، أكثر من كونه تجسيدا حصريا للنفوذ الضمني لموقفهم السياسي. لهذا السبب، فإن الحـــزبين الكبيرين في السياسة الإسرائيلية، الليكـــود والعمـــل، يـــساندان ويـــدعمان المتعصبين في كل شيء دون الإشارة إلى ذلك علناً وقد رأينا حجـــم الـــدعم المؤسسي العميق الذي تـــوفره الدولـــة للمـــستوطنين. فـــالنفوذ الاســـتثنائي للمستوطنين ينبثق فعليًا من خط معياري غائم فـــي الطبقـــات الأيديولوجيـــة المؤسَّسة لإسرائيل. فلطالما اعتمدت الوحدة الصهيونية في دعمها لإسرائيل،

---

(1) **Americans for Peace Now, "Israeli Peace Now Survey of Settlers."**

على هذا التوافق الصعب بين العلمانيين، والليبراليين، والمحافظين، والأرثوذكس، والتيارات ما بعد الأرثوذكسية، والتي تختلف جميعها كلية في فهم ما يجب أن تكون عليه الدولة اليهودية، ديمقراطية أو لاهوتية؛ قومية عرقية، أو قومية مدنية. فقد تطلب التأسيس المبدئي للدولة اليهودية نوعًا من التوافق الوطني فيما بين المعسكرات الصهيونية التي تبغض بعضها بعضا. وبوجودها في خلفية الجسد السياسي لإسرائيل، فقد تمكنت هذه الصيغة التوافقية من العمل بنجاح كبير؛ لأن الجميع اتفقوا على تجنب تصفية الحسابات الجادة. إلا أن التعايش البارد، عبر التشارك في السلطة، قد حل محل المصالحة الحقيقية، فلم يتم التوصل أبدًا إلى اتفاق على مسائل خطيرة، من قبيل ما إذا كانت الأرض في الممالك التوراتية أساسية للدولة اليهودية أم لا. ولذلك فإن الخرق العلني لمسألة مثل هذه، من جانب فصيل أو آخر، يمكن أن يودي بشرعية الدولة اليهودية. ولا توجد حكومة إسرائيلية تتمنى إثارة مثل هذا الانشقاق عبر التورط في مبارزة مسلحة مع اليمين الديني. وفي الحقيقة، وإذا ما وضعنا في الاعتبار طبيعة النظام البرلماني لإسرائيل، فلا توجد حكومة تستطيع تحمل تلك المخاطرة.

ونظرًا لأن الرؤية المتعلقة بجعل المستوطنين اليهود يقبلون بالحكم الفلسطيني، تعتبر مخيبة سياسيًا على أصعدة عدة، فقد طرح المخططون الاستراتيجيون بديلا آخر فحواه إمكانية أن يحتفظ المستوطنون بسلطة مستقلة أو حكم ذاتي على شئونهم الخاصة، وربما أيضًا الاحتفاظ بالمواطنة

الإسرائيلية. ومن شأن هذا النهج أن يمتد بالسيادة الإسرائيلية لتعبر الحدود إلى المستوطنات[1]. وبما أن المستوطنات قد شُيدت على هيئة كتل، فضلا عن البؤر الاستيطانية الأخرى والتي تؤسس ما يشبه خلايا نحل علي أراض متجاورة فإن هذا الحل يُترجم عمليا إلى نوعٍ ما من خطة التقسيم (سنناقشها في هذا الفصل)، ومن ثمّ فهي لا تساوي سيادة فلسطينية كاملة.

وتعد المياه المشكلة الثانية التي تعرقل انسحابًا إسرائيليًا كاملاً. بل إن المياه تمثل عاملاً أكثر وعورة ومعاندة مقارنة بغيره من العوامل الأخرى، ونتيجة لذلك يعتبرها بعض المحللين العامل الذي يُخسر الصفقة. والمياه عمومًا نادرة على مستوى الشرق الأوسط؛ والتنافس من أجل السيطرة على الأنهار والمساقط المائية تتطلب مفاوضات دولية منتظمة، وتتسبب في صراعات من آن لآخر. وتستهلك إسرائيل كميات من المياه للفرد تفوق كثيرًا أي من جيرانها. وذلك للحفاظ على نمط الحياة الغربي الذي يطالب به سكانها (عدد غير محدود من مرات الاستحمام، وحمامات السباحة، والمساحات الخضراء)، فضلاً عما تحتاجه زراعتها المشهورة ("تخضير الصحراء"). هذه الحاجة الملحة للمياه ليست مجرد حاجة مادية. فالمنطق المنشئ لإسرائيل تحديدًا هو "تجميع المنفيين؛" حيث من المفترض أن تشكل إسرائيل الوطن الحقيقي للشعب اليهودي. وقد استندت شرعيتها على الدوام في لعب هذا

---

(١) انظر على سبيل المثال، كتاب:

Yair Sheleg, "The Settlers and a Bainational State," Ha'aretz, 31 August 2003; Aharon Megged, "And First of All, the Justice of Our Path," Ha'aretz, 26 March 2002.

الدور، علي قدرتها على جذب المواطنين اليهود والاحتفاظ بهم، (وهـو مـا أسفر عن وجود آليات رفيعة المستوى وممولة جيدًا من قبل الدولة، والمنظمة الصهيونية العالمية لتنظيم وترتيب أمور هجرة عاليـا **aliyah** أو "صـعود **ascension**" يهود العالم إلى إسرائيل). ومن منظور أكثر نفعية/براجماتيـة، ونظرا لطبيعة النظام الديمقراطي في إسرائيل، فإن تأمين السيطرة اليهوديـة على الدولة، يتطلب الحفاظ على أغلبية يهودية فيها. ولكن المواطنين اليهـود ذوي التوجهات الغربية سيكونون أقل استعدادًا للقدوم إلى إسرائيل أو البقاء بها، إذا ما افتقدت لوسائل الراحة الأساسية الموجودة في الغرب، أو كان ما تعدهم به هو التراجع للظروف المغبرة لزراعة موسمية أكثر استدامة. ولا يقتصر الأمر عند حد أن أي نقصان حاد في كمية المياه- وهي غير كافية من الأصـل- قـد يتسبب في حدوث اضطرابات خطيرة للزراعة وإدارة المدن في إسرائيل، بـل يتجاوزه إلى حد حفز تيار معاكس من الهجرة اليهودية، هدفه العودة إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة مرة أخرى.

لكل هذه الأسباب، فإنه لا يمكن لإسرائيل الاستغناء عن طبقات المياه الجوفية الموجودة تحت أراضي الضفة الغربية. فالكثير من المياه العذبة التي تعيش عليها إسرائيل اليوم، إنما تأتي من "بحر الجليل: (وتُدعى أيضًا بحيرة طبرية أو بحيرة كينيرت **Lake Kinnert**)، والتي تتغذى إلى حد كبير مـن مساقط المياه القادمة من جنوب لبنان، ومرتفعات الجولان، وهنـاك طبقـة جوفية ساحلية مهمة أيضًا. ويأتي حوالي ثلث إمدادات المياه في إسرائيل، من الطبقات الجوفية التي تغذيها الأمطار في الضفة الغربية (انظـر: الخريطـة

١٠)؛ فالطبقة الجوفية ياركون تانينيم **Yarkon-Tanninim** تـوفر حـوالي ٣٤٠ مليون متر مكعب سنويًا لتغذية مقاطعات تل أبيب، والقدس، وبير سبع. أما الطبقة الجوفية نابلس–جيلبوا **Nablus- Gilboa** الواقعة في شمال الضفة؛ فتمد الزراعة الإسرائيلية في الجليل بحوالي ١١٥ مليون متر مكعب سنويًا. وتعد الطبقات الجوفية في الأراضي العليا للضفة الغربية أكثر حيوية بالنسبة لإسرائيل، لأن الإفراط في الاستخدام قد تسبب في انخفـاض خطيـر فـي مصاطب المياه في أماكن أخرى. حيث تم استنزاف الطبقة الجوفية الساحلية لمستويات خطيرة، مما أدى لسحب مياه البحر لداخل الطبقات الجوفية. أمـا في غزة، حيث يتم ضخ الآبار بمعدل يبلغ ضعف معدل الإحلال فقد بلغـت الملوحة مستويات باتت معها المياه هناك غير صالحة للشرب تمامًـا. وقـد انخفض منسوب المياه في بحيرة طبرية إلى أدنى مـستوياته فـي التـاريخ المسجل، كما أن الملوحة تتهددها. أما نهر الأردن الذي يتغذى منهـا، فقـد تقلص إلى مجرد مجري هزيل، مساهمًا بحالته تلك فـي الجفـاف المحـدق بالبحر الميت الشهير، والذي انخفض منسوبه حوالي ٢٦٠ قدمًا على مـدار السنوات الأربعين الماضية، والذي يعد رسميًا الآن في حالة "احتضار".

لقد وسعت إسرائيل عمليًا من مواردها المائية؛ بتطويرها نظما رئيسية لإعادة التدوير، ونظما دقيقة لتجميع المياه. ولكن نظرًا لاستمرار الاسـتخدام المفرط للمياه، يجب على إسرائيل أيضًا أن تعتمد على تكنيـك الحـد مـن الاستخدام الفلسطيني. فبالمقارنة مع الفلسطينيين، يستهلك الإسرائيليون كميات مياه للفرد الواحد تفوق بحوالي ثلاث مرات ما يستخدمه الفلسطيني، وتعلـو هذه النسبة في الزراعة حتى تصل إلى عشرة أضعاف. وللحفاظ على هـذا

المستوى من الاستهلاك، تستخدم إسرائيل حوالي ٩٣% من المياه المجمعة من مساقط الأنهار السنوية في الطبقات الجوفية الموجودة في الضفة الغربية (ويستخدم الفلسطينيون ما يتبقى منها). وقد تسبب الإفراط في استخدام المياه في استنزاف مصاطب المياه. وهو ما تسبب بدوره في تجفيف عدد من آبار القرى الفلسطينية. كما كان للأنواع الأخرى من هذا السفه الإسرائيلي في استخدام المياه وفرض الحظر على أي آبار فلسطينية جديدة أعمق، أضرارا مدمرة على الزراعة الفلسطينية؛ فهنالك قرى بأكملها فقدت بساتينها مع انقطاع مصادر المياه التقليدية. وأي حكومة فلسطينية ذات سيادة في الضفة الغربية يجب عليها أن تسعى جاهدة إلى استعادة هذه المصادر، وإصلاح الأضرار التي لحقت بالزراعة. ولكي تفعل ذلك، سيتحتم عليها أن تقتطع جزءًا كبيرًا من الحصة الإسرائيلية غير الكافية من الأساس [١].

لذا، فبالنسبة لإسرائيل فإن ندرة المياه هي المانع الموضوعي الأساسي الذي يحول دون فرض السيادة الفلسطينية الكاملة على الضفة. وواقع الأمر، فإن مسألة المياه، أكثر من أي عامل آخر، هي ما تبين لنا مدى عدم قابلية هذه الأرض للتجزئة، لما تمثله من توازن دقيق وحساسية بيئية. ولا يستطيع أي من الطرفين الاعتماد على الآخر في التضحية بحاجاته الأساسية من المياه (بغض النظر عن مدى اختلاف إدراك كل طرف لمفهوم الحاجات الأساسية للطرف الآخر). ولم تحقق أي مفاوضات للسلام تقدمًا يذكر في هذا الشأن. ولا يمكن "لجدار أمني" أن يوفر الأمن المائي لإسرائيل. فأي فصل مهما بلغت درجة وحشيته لا يمكن أن يحقق الأمن المائي. ومن ثم، فإن

(1) **Woodrow Wilson Task Force WWS 401C, "Water Rights in the Jordan Valley: Geography of Water Resources," http://www.wws.princeton.edu/~wws401C/geography.html.**

المياه هي أيضًا العامل الصامت الذي يدفع إسرائيل نحو تبنّي استراتيجية الضم الكامل (سنناقشها في الجزئية القادمة)، وهو التوجه المؤدي في نهاية الأمر إلى حل الدولة الواحدة.

سيادة إسرائيلية كاملة

الضم الكامل لكل الضفة الغربية، هو المسار الحالي الذي تسلكه سياسات الحكومة الإسرائيلية، على الرغم من تملّق حكومة شارون وكذبها حول دولة فلسطينية مزعومة. لقد صار الضم الكامل للضفة، الخطة السائدة منذ سبعينيات القرن المنصرم، وإذا دققنا النظر، سوف نجدها منعكسة في بيانات ثابتة العزم، ومتعجرفة، تصدر من أفواه رؤساء الوزراء المتواليين؛ بدءًا من بيجين وحتى شارون. وفي كل مشاريع السلام الإسرائيلية (بما فيها اتفاقات أوسلو)، حيث سنجد الحكومة الإسرائيلية ترسم خرائط لإسرائيل "كاملة"، تبيّن بلدًا واحدًا يقع بين البحر المتوسط ونهر الأردن (بدون خط أخضر، أو أي حدود للضفة الغربية). كما أن العقائد والبرامج الخاصة بالهيئات القومية اليهودية التابعة للدولة، تقوم بتنظيم وترتيب شبكة المستوطنات، ومد مظلة القانون المدني الإسرائيلي على المستوطنات، وعلى سياسات الإدارة المدنية الإسرائيلية التي تشرف على الاحتلال العسكري نفسه. كما أن ذلك راسخ في التفكير اليهودي، لا تفكير الصهيونيين الجدد، كما ذكرنا آنفًا وحسب، بل أيضًا وفي تفكير طيف واسع من الصهيونيين اليهود في إسرائيل ومؤيديهم من الصهيونيين المسيحيين، والذين تمثل إسرائيل بالنسبة لهم تركيبة كاملة من الهموم الأمنية، والتاريخ الأسطوري، والرسالة الثقافية- العرقية- الدينية. وقد نجحت الألفية المسيحية كمخيلة جغرافية في أن تطبع الضفة

الغربية بوصفها جزءًا أساسيًا ومحوريًا من أرض إسرائيل، وأن تضفي على "استعادتها" السلطة الأخلاقية للقومية الأصولية؛ أو حتى الأمر المطلق السماوي.

غير أن الضم الإسرائيلي للضفة الغربية، دائمًا ما واجه مشكلة كتلة السكان الفلسطينيين الأصليين **indigenous Palestinian population**(*). وقد زادت هذه العقبة من تعقيد خطاب إسرائيل العام ومنطقها الداخلي. فبالنسبة لمؤيدي المتشددين، فإن الحل الأبسط (ظاهريًا فقط)، هو نقل السكان العرب خارج الدولة؛ ففي استطلاع أُجري عام ٢٠٠٤، فضل ٤٣% من الإسرائيليين هذا الحل(١). ولكن القطاعات ذات التوجهات الديمقراطية والإنسانية، رفضت في المقابل مثل تلك التدابير بوصفها لا إنسانية، أو ببساطة بوصفها ترويجًا مريعًا لسمعة إسرائيل. وبدلاً من ذلك اقترح المخططون العموميون أرخبيلاً مكونًا من مجتمعات مستقلة، تحيط بتجمعات البلدات والقرى الفلسطينية. وهذا النموذج يتطابق إلى حد كبير مع حل الدولتين الذي صادقت عليه حكومة شارون، على نحو غامض: فمن وجهة نظر شارون، لا يهم كثيرًا ما إذا كان قطاع فلسطيني معطلاً سياسيًا في

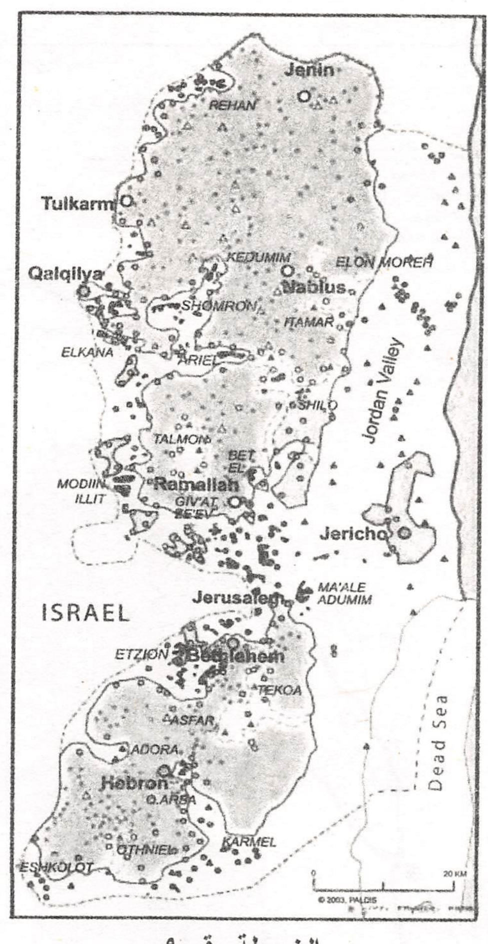
(*) استخدمت المؤلفة أكثر من مرة حتى الآن، تعبير **Palestinian population**، وخصوصًا هنا؛ عندما قالت **indigenous Palestinian population**، وهو خطأ فادح من ناحية القانون الدولي؛ لأنه يضع الفلسطينيين موضع السكان الأصليين الذين لا يحق لهم ما يحق للشعب الأصلي أصحاب الأرض وما عليها. لذا وجب التنبيه لهذا الفخ، حيث كان لا بد من تجنب الوقوع فيه. فلا نقول: "السكان الأصليون"، وإنما نقول: "الشعب الأصلي"؛ لما يمنحه هذا المفهوم من حقوق سيادية وتاريخية وغيرها، خصوصًا في سياق القانون الدولي، والأعراف الدولية الإنسانية. (المترجم)

(١) ٣١% فضلوا أيضًا النقل الجبري للإسرائيليين العرب خارج البلد. انظر:

Asher Arian, Israeli Public Opinion on National Security, 2003, Memorandum 26, Jaffee Center for Strategic Studies, Tel Aviv University, October 2003, available online at www.tau.ac.il/jcss/memoranda/memo67.pdf.

أرض غير متاخمة، تسمى "دولة" من عدمه. إن الدولة الفلسطينية اسمٌ في وسط هذا الأرخبيل؛ من شأنها أن تعمل على حل بعض الاضطرابات السياسية الخطيرة طويلة الأمد، والتي ينذر بحدوثها ضم إسرائيل لكامل الضفة الغربية (سيتم نقاش هذه النقطة لاحقًا).

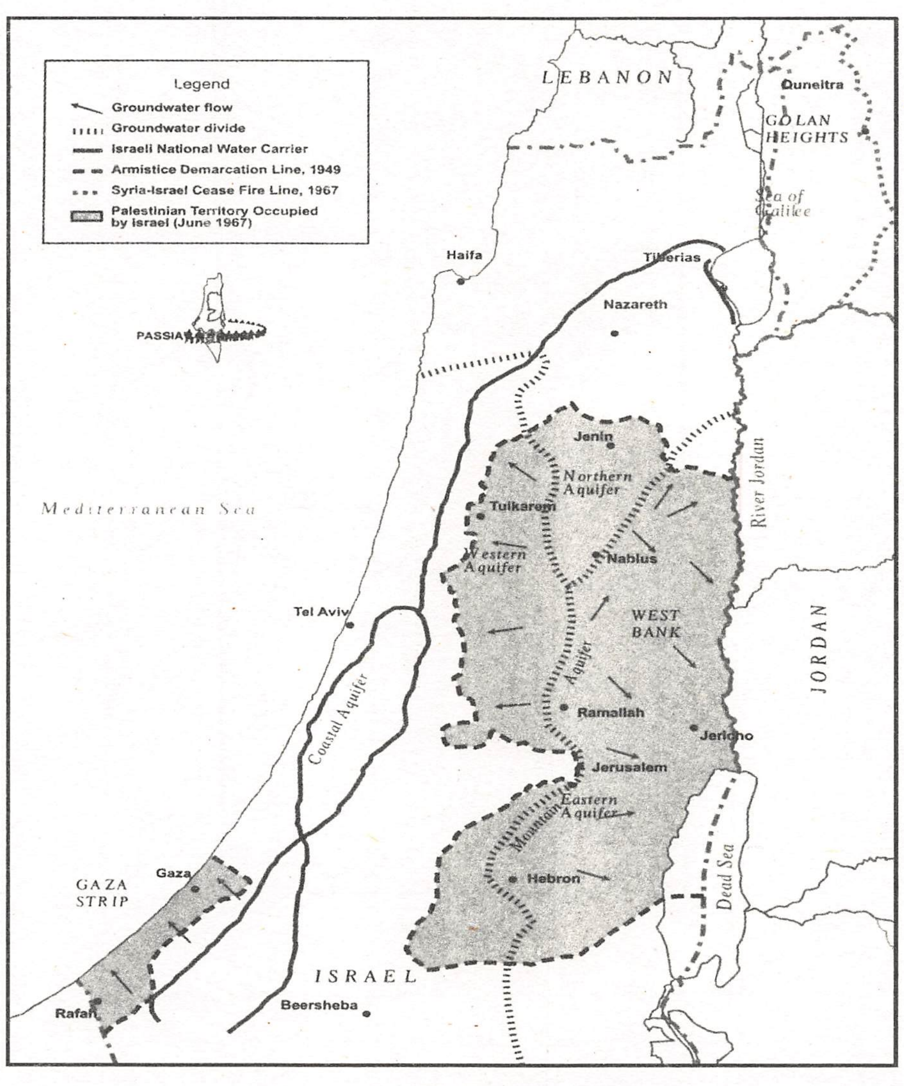
أما بالنسبة للفلسطينيين، فإن العلامات والنُذر المريعة لهذه الخطة، تبدو واضحة وجلية. فالسكان الفلسطينيون والذين يبلغ عددهم حوالي ١,٣ مليون نسمة في الضفة، وثمانمائة ألف في القدس الشرقية، لا يمكنهم تأسيس أي اقتصاد أو سياسات قابلة للحياة، في هذه الرقع الجغرافية المتناثرة التي حددتها إسرائيل بالفعل على الخرائط الصادرة عن مفاوضات أوسلو التي بدأت في التسعينيات (انظر الخريطة ٦). ففي مثل هذا الأرخبيل، لن ترقى "الاستقلالية" الفلسطينية إلا إلى شيء يزيد بالكاد عن الخدمات البلدية الأساسية (تجميع القمامة، والسجل المدني، وإدارة محدودة)، بالإضافة إلى قانون مدني محدود أيضًا. وحتى لو تم ترشيدها في كتل أكبر إلى حد ما، مثلما تم الاقتراح عبر خريطة طريق "الجدار الأمني" لإسرائيل، وخريطة شارون الخاصة (الخريطة رقم ١٢ المقترحة عام ٢٠٠١)، فإن المناطق غير المترابطة جغرافيا تظل غير قادرة على العيش، أو صياغة أي استراتيجية موحدة لشبكة نقل فعالة، أو كهرباء، أو شبكات اتصال، أو أسواق متكاملة، أو نقل العمالة، أو الإنتاج بغرض التصدير. خاصة وأن الفلسطينيين لا يتمتعون بإمكانية الوصول إلى موارد المياه الضرورية لاستعادة عافية الزراعة الفلسطينية (كما سبق أن ناقشنا)، أو إدارة توزيع المياه وسط القرى المقطوعة عن بعضها بعضًا بسبب الأرض الإسرائيلية. ومن ثم ستكون مسألة مثل الدفاع أمرًا في عداد المستحيل، ومن ثم سيعتمد الفلسطينيون في الدفاع عن أنفسهم كلية على إسرائيل- العدو التاريخي.



الخريطة رقم ٩

الطريق الفعلي والمستهدف لجدار "الأمن" الإسرائيلي في الضفة الغربية. (تم إعادة إنتاجها من "الدفعـــة الإســـرائيلية الأخيـــرة: خريطة الجدار هي خريطة الطريـــق Israel's Final Push: The Fence Map is the Road Map، والتي وردت في:

The Wall in Palestine: Facts, Testimonies, Analysis, and Call to Action. © 2003 Palestine Land Development Information System).



الخريطة رقم ١٠

الطبقات الجوفية للمياه في الضفة الغربية. (Courtesy Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs).

في هذه الصيغة أيضًا، سوف نجد أن التماسك الوطني المطلوب توافره لقطاع فلسطيني "مستقل بحكم ذاتي" مسألة في عداد المستحيل؛ وهذا هو بالطبع الهدف منها. فغلق الطرق، ونقاط التفتيش العسكرية، و"جدار الأمن"، وغيرها من معوقات السفر والتنقل التي وضعها الاحتلال العسكري الإسرائيلي، دمرت بالفعل القدرة الإدارية للسلطة الفلسطينية، كما أنها تعزز الانشقاقات التحزبية الخطيرة. وتجسد هذا الانشقاق والتشظي على أرض الواقع؛ عبر تأسيس مجتمعات عرقية منعزلة دائمة، من شأنه أن يحافظ على استمرار التفكك الوطني الفلسطيني. ومع تنامي الفقر وفرص الحياة المتهالكة، التي تفرض الهجرة على الطبقات الأكثر تعليمًا وتخصصا كحل نهائي، سيتعرض المجتمع الفلسطيني للاستنزاف التدريجي لفئاته الماهرة من رجال الأعمال والقيادات السياسية. والتي تعد من المقوّمات الأساسية اللازمة للأمة وبناء الدولة. وقريبا ستكرر المجتمعات المغلقة والمعزولة في الضفة الغربية النموذج الذي وصفناه آنفا. أما فيما يتعلق بقطاع غزة؛ فسيترك الشعب الفلسطيني للتقلص إلى طبقة فرعية عرقية خاضعة، يمكن أن تنحى باللائمة في فقرها وبؤسها على السلطات العربية المحلية، التي تعاني انعدام الكفاءة وتفشي المحسوبية، والتي تستفيد دونما شك من أوضاع كهذه.

وفي الحقيقة فإن هذه النتائج مرغوبة بشدة من قبل مهندسين من نوعية شارون، الذين يتمثل كل هدفهم في تدمير الحياة الوطنية الفلسطينية. ولهذا السبب، فإن مساعدات التنمية التي تهدف للتخفيف من حدة هذه النتائج، والتي يقترحها البعض ويتوقعها، لا يمكن أن تأتي من قبل إسرائيل. فقد سبق أن

قارن شارون نفسه بين "دولة" الفلسطينيين المستقبلية، وبين المحميات الهندية في أمريكا الشمالية والبانتوستان في جنوب أفريقيا، واعيًا كل الوعي بالأثر المهلك لمثل هذه النماذج على الشعوب بأكملها: فمساعدة الفلسطينيين على الازدهار في دولتهم العرقية المغلقة/البانتوستان، لا تندرج على أجندته. وبدلاً من ذلك، نجد أن عملية تحويل الشعب الفلسطيني إلى بانتوستان مصممة بحيث تحكم على الفلسطينيين بلعنة الفقر المتزايد، والتفكك الاجتماعي. وهو المصير المؤكد والمضمون لهذه العملية؛ خصوصًا حين نضع في الاعتبار التوقعات المتعلقة بتضاعف عدد سكان ذلك المجتمع المقيد بحلول عام ٢٠١٠.

ونظرا لأن هذه الظروف والأحوال تمثل كوارث محققة، كما هو واضح بالنسبة للشعب الفلسطيني؛ فإن الأمر يتطلب انحرافًا من نوع خاص، كي نتمكن من تخيل أن الفلسطينيين هم من يصنعون هذا بأنفسهم. ولكن، أحد الردود الصهيونية الشائعة هو أن الأمة اليهودية التي ظلت في الشتات زمنًا طويلاً، تحتاج- الآن وبوضوح- إلى الأرض، وأن لديها الحق تمامًا فيها، وأن "العرب" غير منطقيين على الإطلاق، ويركبهم العناد، وعقولهم دموية في التشبث بالأرض التوراتية المقدسة؛ خاصة عندما يكون "لديهم أماكن كثيرة يذهبون إليها". ووفقًا لهذه الرؤية، فإن الفلسطينيين قد وضعوا أنفسهم في ذلك المأزق الخاص؛ برفضهم أي تقسيم عادل للأرض، وأن إصرارهم على استعادة الأرض ينبثق فقط عن كراهيتهم لليهود والدولة اليهودية. إلا أن اختزال الفكر السياسي الفلسطيني حول الأرض لمجرد معاداة السامية، هو

النهج ذاته الذي يختزل القومية الفلسطينية في القيادة السياسية لنخبة منظمة التحرير الفلسطينية. وسوف نعرض في الفصلين الرابع والخامس لنقاشات مختصرة للأيديولوجية القومية الفلسطينية وسياساتها. ولكن، ومرة أخرى، ثمة خط عريض يمكن أن يوضح لنا القيود المباشرة هنا. فعلى الرغم من الوهن السياسي، والانقسام، والأخطاء، فإن تعلق الفلسطينيين تعلقًا عاطفيًا بالأرض، هو ما يعوق بشدة وبشراسة خيار دولة يهودية واحدة.

ولإضفاء مغزى ما علي الديناميات المؤثرة، يجب إدراك أن أي مناقشة للسياسة الفلسطينية اليوم، تكون مثقلة بالأساس بأعباء النبذ المبدئي للتاريخ الإقليمي. فالتسطيح، بل ومحو ارتباط الفلسطينيين بالأرض أصبح إنجازًا صهيونيًا محققًا، بمساعدة مهمة من الانحيازات المسيحية. فكما هو الحال في الرواية المسيحية فإن الرواية الصهيونية تتعامل مع تلك الأرض من منظور فوق تاريخي (من أبراهام وعبر الألفيات الأربع) يصور الوجود العبري/اليهودي باعتباره الخط الوحيد المتسق والمتواصل تاريخيا، على الرغم من أن اليهود ولفترة طويلة من الزمن، كانوا أقلية صغيرة أو حتى متناهية الصغر في منطقة تهيمن عليها أحداث جسام، وحضارات مرتكزة على كيانات عرقية أو ثقافية أخرى. وقد أدى إمعان الصهيونيين في التضليل، والذي تراوح ما بين الإدعاء بأن الفلسطينيين لم يكونوا "موجودين"، وأنهم وصلوا كمهاجرين، وتخيلوا أنفسهم كأمة، فقط لمهاجمة اليهود، إلى زيادة التعقيدات أمام قدرة الغرب على إدراك المزاعم الأساسية للفلسطينيين

كسكان أصليين، يكافحون لإبعاد المستوطِن الأوروبي الغازي، الأكثر علمًا ومعرفة وتمويلاً[١].

وكمجتمع سكاني وثقافة، فإن الفلسطينيين اليوم يجسدون تاريخًا شديد التعقيد. فهم يجلسون على مفترق الطرق من أوروبا وآسيا وأفريقيا؛ حيث تدفقت جيوش، وإمبراطوريات، وهجرات، وطرق تجارة عبر أرضهم لآلاف السنين. كما جعلتها أهميتها للعقائد الإبراهيمية و(لسوء حظ سكانها) مقصدًا لحجاج وصليبيين لا يحصى عددهم. وهناك إمبراطوريات وممالك، منها الممالك اليهودية، جاءت وذهبت، كل منها تشترك في نبع ما، ومقتطفات لغوية، وموجات من العمارة الجديدة. وهنالك أيضًا ثلاثة عشر قرنًا من الحكم الإسلامي، بعيدًا عن تأسيس الإسلام واللغة العربية، تكثف من حضور فلسطين في الحضارة الإسلامية العربية، ارتبطت خلالها عبر شبكات التجارة الإسلامية بغرب ووسط وجنوب آسيا، في ظل حكام متعاقبين. وفلسطين اليوم تعكس هذا الأمد الطويل **longue durée** من طيفهم الظاهري (الذي يمتد كسلسلة متناغمة من الأحمر الأيرلندي إلى الأسود الأفريقي جنوب

---

(١) من بين التركيبات الشعبية الحديثة من الأساطير الصهيونية كتاب "آلان ديرشوفيتس" **Alan Dershowitz**:

The Case of Israel (Hoboken, NJ: John Wiley and Sons, 2003) and Joan Peter's From Time Immemorial: The Origins of the Arab-Jewish Conflict over Palestine (New York: Harper and Row).

وثمة مصدر قديم ومعروف جيدًا، كتب كمرجع للنشطاء، هو:

Arab-Israel Conflict (Washington, DC: Near East Report, 1989).

الصحراء)، داخل تراث وتاريخ يؤطران المراجع التاريخية لتلك الأطيــاف، كما في وفرة الأسماء العربية المحلية للأماكن، للصخور، والممرات، ومواقع الأشجار، وممرات الجبال، والمأخوذة من أساطير قديمة، وتقاليد، وحكايات، وتاريخ شفهي توليفي من مصادر مختلفة تجمعت عبر آلاف السنين(١).

وتعكس أسماء المكان العربية أيضًا، ارتباطًا حميمًا للغاية بين السكان المحليين والأرض؛ ارتباطًا تأسس عبر قرون طويلة، في تلك الكوكبة الرائعة والمتنوعة من القرى التي تتحلى بعُمر ومذاقٍ أصليين، وبتضاريس صخرية تجعل من المشهد الفلسطيني مشهدًا جميلاً ومحببًا للزائرين. ومثــل معظــم الثقافات الزراعية المستقرة والرعوية، فإن الحياة القروية الفلسطينية تــرتبط ثقافيًا وروحيًا مع هذا المشهد إلى حد الامتزاج. الأرض هي الأم، ومــصدر الحياة؛ والحقل المحلي، أو البستان، أو النبع، أو التل، كلها متعينات تــستقر في وعي الأسرة التي تعمل وتعيش بــالقرب منهــا بوصــفها أطفــالهم أو أصدقاءهم. هذه الرؤية الشاملة المتكاملة غالبًا ما لا تلقى تقديرًا مــن قبــل الغربيين الذين تمثل الأرض بالنسبة لهم مجرد سلعة؛ خصوصًا وأن أســماء المكان العربية التي أشارت إلى الأرض، تم محوها على يد واضعي الخرائط الصهيونيين في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي. وهي بــالطبع محــل تقدير (على الأقل في الذاكرة) أفضل بكثير من جانب العرب، وكذلك غيرهم

---

(١) للاطلاع على مناقشة مثيرة، خاصة حول أسماء الأماكن بالعربية، انظر:
Meron Benvenisti, Sacred Landscape: The Buried History of the Holy Land since 1948 (Berkeley: University of California Press, 2000), II-54.

من المجتمعات الأقرب إلى الطابع الثقافي الرعوي. هذه الثقافة الإسلامية العربية الرعوية المتنوعة، كانت متأصلة وراسخة بعمق في فلسطين، عندما بدأت المستوطنات الصهيونية في شراء الأرض، في ثمانينيات القرن التاسع عشر.

وبالطبع فإن الحياة الرعوية والزراعية الفلاحية، لا تحدد طبيعة المجتمع الفلسطيني، ففي القرن التاسع عشر، كانت القدس مركزًا إداريًا عثمانيًا رئيسيًا، وكان توسع الصادرات الزراعية يُثري طبقة تجار ناشئة، تمركزت أيضًا في مدن الموانئ مثل يافا وحيفا. وقد كان المجتمع الفلسطيني- في حقيقة الأمر- مجتمعًا تتجذر فيه الطبقية بعمق، وكان مقسّمًا بين القطاعات الحضرية والفلاحية، مع تقاطع هذه الانقسامات مع العلاقات العشائرية، وسياسات الرعاية المرتكزة علي السلالات العائلية البارزة. (في مثال شهير، باع بعض أصحاب الأراضي الغائبين- في بداية القرن العشرين- مساحات كبيرة من الأرض للصهيونيين، وعلى أثر ذلك أخلوا آلافًا من الفلاحين). وفي بدايات القرن العشرين، كانت الحركة القومية الفلسطينية الجديدة، يقودها التجمع المعتاد من تجار الحضر، والمعلمين، والصحفيين، والمهنيين، ممن سعوا لتشتيت الطموحات الاستعمارية الأوروبية، وبناء دولة قومية برجوازية ومستقلة (وهو ما يشبه إلى حد كبير ما فعله القوميون في أمريكا اللاتينية قبل ذلك بقرن كامل). إلا أن هذه الحركة، القومية الطابع، كانت تمثل أيضًا ظاهرة جماعية. وقد تم في إطارها تعبئة الفلاحين لمقاومة المصادرات الصهيونية للأراضي. وعندما التقت الجهود الوطنية الفلسطينية، في منتصف القرن الماضي، في مقاومة حادة مع

الحركة الصهيونية الأفضل تنظيمًا بكثير، كان على مؤيدي تلك الحركة في القرى والبلدات تجسير الفجوات الاجتماعية فيما بينهم كي يتمكنوا من تحقيق الوحدة الوطنية الحيوية. كما كان للفرار الفلسطيني الجماعي في ١٩٤٨ خاصة دور جوهري في صهر خبرات النفي والخسارة الحضرية والفلاحية. ومن هنا، فقد كان لسحر الأرض وغموضها الرعوي الطابع، الذي رشح في الفكر القومي البرجوازي الفلسطيني، أن يساعد وبقوة استثنائية، على صياغة إطار إقليمي متماسك، وحنين للهوية القومية الفلسطينية الحديثة. وفي هذا المسار، تعد القومية الفلسطينية صورة طبق الأصل من الصهيونية: فقد استخدمت الصهيونية أيديولوجية بناء أمة للبقاء في الأرض؛ وبقاء الفلسطينيين في الأرض ولد أيديولوجية بناء أمة[١].

ومن ثم؛ فإن دمج الفن الأيقوني القومي في فلسطين للفن الشعبي (التطريز، والملابس، والرقص، والموسيقا) المأخوذ من مفردات حياة القرية الفلسطينية، ليس أمرًا رمزيًا، أو صوريا، فالزراعة هي الأساس الاقتصادي للمجتمع وأصل الحنين. وهي تمد جذور المشروع والمخيلة القومية إلى بساتين البرتقال والزيتون والشرفات، والمصاطب القديمة، والآبار التي

---

(١) للحصول على عرض تاريخي مختصر، انظر:

Baruch Kimmerling and Joel S. Migdal, The Palestinian People: A History (Cambridge: Harvard University Press, 2003).

وحول القومية الفلسطينية، انظر أيضًا:

Rashid Khalidi, PalestinianIdentity: the Construction of Modern National Consciousness (New York: Columbia University Press, 1997).

يعيشون عليها. والمسألة أيضا ليست مجرد تثبيت ديني إسلامي، يركز بقصدية شديدة على القدس التي كانت تمثل تاريخيًا المركز الإداري، والاقتصادي، والسياسي، وأيضًا الروحاني، للمنطقة. فنسيج المعاني التي تُشكّل اليوم كلا من الثقافة الفلسطينية العربية والفكر القومي، تنبثقان من مصفوفة ثقافية وسياسية من القرى والمدن التي تلف القدس. ومن هنا، فإن المجتمع الفلسطيني (والزراعة) التي لا تزال موجودة في أعالي الضفة ثبتت وعلى نحو جماعي في خبرة الفلسطينيين، وحتى في مفاهيمهم؛ بوصفها المتنفس الأخير للوجود الفلسطيني القومي والاجتماعي الحقيقي. والحفاظ على بقاء هذه الأرض موحدة، وارتباطها الوثيق بالقدس، هما أمران مفهومان بوصفهما أهم الشروط الأساسية للبقاء القومي والثقافي الفلسطيني (المعرض للخطر). هذا التوحد مع الأرض، لا يمكن أن يعاد تشكيله على نحو أحادي، من قبل أي سلطة فلسطينية أو نخبة، أيًا كانت الضغوط التي يمارسها وسيط أو محاور أمريكي لا يستوعب المسألة. وفي هذا السياق يمكن فهم استجابة أحد المفاوضين التابعين لعرفات في قمة "كامب ديفيد" عام ٢٠٠٠، والتي اشتهرت بكونها غير مفيدة (وعربية تقليدية)، وذلك حين طلب الرئيس بيل كلينتون منه أن يقدم مقترحًا مقابل تقسيم الأرض، فرد عليه قائلاً: "كيف لي أن أقطع يدي؟".

وكما هو الحال بالنسبة لشبكة المستوطنات اليهودية، فإن المجتمع الفلسطيني مجتمع راسخ في الأرض بفعل الثقل الاقتصادي والديموغرافي والاجتماعي والأيديولوجي. والعداوة الفلسطينية (والعربية) تجاه الصهيونية،

ألهمها جهد الصهيونية نفسها في تمزيق هذه العلاقة الحميمة بـــالأرض؛ أولاً عن طريق شراء مساحات كبيرة من الأرض من أصحابها الغائبين، وطـــرد آلاف المزارعين العرب تحت اسم "العمالة اليهودية"، ثم لاحقًا عـــن طريـــق الغزو والطرد الجماعي (في عاميّ ١٩٤٨ و١٩٦٧). ومن خلال خبـــرتهم الأسرية؛ عرف الفلسطينيون دائمًا ما أكده حديثًا "المؤرخون الجدد"، ألا وهو: أن عمليات الطرد هذه- حوالي ٧٥٠ ألف نسمة فـــي ١٩٤٨ (مـــع محـــو خمسمائة قرية عربية داخل إسرائيل لمنع عودتهم)، و٤٠٠ ألف آخرين فـــي عام ١٩٦٧ــ كانت حملات مخططة من جانب القيادات الإسرائيلية؛ "لتطهير" الأرض (مصطلح "بن جوريون") من الوجود العربي[1].

ولذلك فإن المستوطنات في أذهان الفلسطينيين، ما هـــي إلا اســـتمرار لسياسات "التطهير" الإسرائيلية. ومن ثم فكل إضافة لوحدة سكنية جديدة إلى المستوطنات اليهودية، يراها الفلسطينيون بمثابة استيلاء متزايد وبالقوة، على جزء آخر من الأساس المادي الأخير لثقافة فلسطينية، وحياة قومية. والأفظع من ذلك أن تلك المصادرة والاستيلاء الزاحف، يحيل أيضًا الأسر اليهوديـــة

---

(١) انظر على نحو خاص:

Morris, Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited; Benny Morris, Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conflict, 1881-2001 (New York: Vintage, 2001); Shavit, :Survival of the Fittest."

وللاطلاع على مجموعة قيّمة حول أزمة ١٩٤٨، انظر:

Eugen L. Rogan and Avi Shlaim, eds., The War for Palestine: Rewriting the History of 1948 (Cambridge: Cambridge University Press, 2001).

البريئة، لولا هذه السياسات، بمن فيهم من يتطلعون إلى عيش حياة كريمة، ويأملون ربما في نوع من التحقق الروحاني، إلى أدوات غزو جيوسياسية؛ أي قذائف وصواريخ بشرية، لتدمير القومية الفلسطينية. ومن هنا، فإن الفلسطينيين الذين يهاجمون المستوطنين المدنيين، يفعلون ذلك على خلفية فهمهم أن المدنيين الإسرائيليين ليسوا "مدنيين" تحديدًا في مثل هذه الحالة: فالاستيطان اليهودي المتنامي، يُنظر إليه هنا كفعل عدواني استراتيجي، وهو الإدراك الذي أكدته أسلحة المستوطنين، وإنفاذ الجيش للقوانين التي تنزع الأرض من الفلسطينيين، وتدعيم الحكومة للمزاعم القومية الدينية للحقوق اليهودية السامية في الأرض. والتفجيرات الانتحارية الفلسطينية المريعة، وغير المبررة في تدميرها للأبرياء، تعكس هذا الخلط والتشوش: فزرع الحياة اليهودية اليومية العادية في الأرض، يصبح في ظل هذا الصراع أداة سياسية للدولة لتأسيس وتطبيع الهيمنة اليهودية على الأرض.

وفي ضوء ارتباط الفلسطينيين الحميم بالأرض، فإن المخاطر التي تكتنف ضم إسرائيل للضفة الغربية، مع وجود بعض المجتمعات الفلسطينية المنعزلة والمغلقة مزروعة في وسطها، هي مخاطر واضحة وضوح الشمس. فالتدمير المستمر والمتواصل للمشهد الطبيعي الفلسطيني، وفقدان الفلسطينيين لسبل عيشهم الاقتصادية، والظروف المتدهورة عمومًا للبقاء الوطني الفلسطيني، لن يسفر عن استسلام وإذعان فلسطيني سلبي لأفول وضياع القومية، ولا عن خروجهم كلهم واجمين من الأرض. إن اليأس، والقنوط، والكراهية المنصبّة على كل هذه القوة التي تهدم مجتمعهم بلا

رحمة، سوف تشعل بدلاً من هذا وذاك، مزيدًا من التفجيـرات الانتحاريـة، وأفعالاً أخرى يائسة. ومن الناحية الرسمية، نجد أن الجدار العازل الشهير، مقصود به وبدقة احتواء مثل هذا الخطر الذي يلوح في الأفق، وذلك بـدرء وإبعاد ما تبقى من المجتمع الفلسطيني داخل بانتوستان/دويلة عرقية، مغلقة، أو محمية مسورة بالجدران والموانع. وقد تبدو هذه الخطة غير مدروسة أو خائبه، فقدرة الجدران على المدى الطويل، على صد كل الجهود الإبداعيـة للإرهابيين الفلسطينيين للالتفاف حوله، أو فوقه، أو حتى من تحت، تعد أمرًا مشكوكًا فيه. فمن المؤكد، أن هذه الخطة سوف تتطلب من إسرائيل وضـع جنود وقوات، بصورة دائمة، في أبراج حراسة مبنية على بعد بضع المئات من الأمتار بين بعضها بعضًا، وعلى طول الكتلة الهائلة للجدار.

والجدار لا محالة سيحتوي على "خطر" أكثر حدة، ينبثق تحديدًا عـن خطة المجتمع المغلق. فحتى في ظل الظروف الخانقة، لن يتبخر المجتمـع الفلسطيني داخل محميتهم المعزولة؛ بل سيظل متجذرًا فـي أرضـه غيـر المتحققة. والغالبية العظمى من الفلسطينيين، هم في حقيقـة الأمـر ليـسوا عسكريين أو مسلحين، بل هم ببساطة أناس يحاولون إطعام أسرهم، والحفاظ على بيوتهم، ظلت مقاومتهم الاستراتيجية دائمًا وببساطة متمثلة في التحمل، والعيش على أقل الإمكانات، والاحتفاظ بما يستطيعون. فضلاً عن ذلك، فإن الاحتلال الإسرائيلي بتدميره الزراعة الفلسطينية، والصناعة، والخدمات، قد أسس منذ زمن طويل لأنماط من الاعتماد العرقي المتبادل، وذلك بإجبـاره

مئات الآلاف من الفلسطينيين، من الضفة والقطاع، على السعي إلى العمل اليومي في القطاع الاقتصادي الإسرائيلي (بما في ذلك بناء المستوطنات). وفي السنوات الأخيرة تهاوت هذه العمالة بفعل الإجراءات الأمنية الإسرائيلية، والحواجز التجارية (استوردت إسرائيل في الحقيقة عمالة أجنبية لتحل محل العمالة الفلسطينية)[1]. ولكن ومع الضم الإسرائيلي الكامل لأراضي الضفة، وبدون حواجز مكانية تفصل بينهما، فإن المستوطنات الإسرائيلية والمجتمعات الفلسطينية المغلقة؛ ستتلاصق في مثل هذه الأحياء المغلقة، ومن شأن أنماط العمالة التي ظلت موجودة لفترة طويلة أن تُدخل مئات آلاف من العمال الفلسطينيين، وعلى نحو منتظم، إلى المستوطنات اليهودية وإلى إسرائيل نفسها. وبالتالي فسيزداد الاختلاط العزقي إلي حد بعيد في غضون عقد أو عقدين، وسيصبح الفصل القضائي غير ذي معنى اجتماعيًا، وسوف يكون لدي إسرائيل حوالي مليونين و٥٠٠ ألف فلسطيني يتسربون إلى جسدها السياسي، وتكوينها الوراثي.

---

(١) قدر تقرير لمنظمة العمل الدولية البطالة في صفوف الفلسطينيين في يونيه/حزيران ٢٠٠٤ بنسبة ٣٥%، ومعظمها يرجع إلى الحظر الإسرائيلي على التنقل وقيود المرور. وقد وجد تقرير آخر للجنة البريطانية لانتقاء العموميات **British Commons Select Committee** حول التنمية الدولية معدلات أعلى بكثير: "معدل سوء التغذية في غزة وأجزاء من الضفة، وصلت من السوء إلى المستوى الذي قد يجده المرء في أفريقيا جنوب الصحراء. وقد انهار الاقتصاد الفلسطيني بالكامل. أما معدلات البطالة، فهي تتراوح ما بين ٦٠-٧٠%. وكثير من هؤلاء الذين يعملون معتمدون على منظمات غير حكومية، أو منظمات الإغاثة الدولية للتشغيل" (التقرير الخاص الثالث، **Third Special Report, 2003-4 [March 2004]**).

وفي هذه الحالة، سوف تواجه إسرائيل أزمة سياسية. فمليـونين مـن الفلسطينيين محرومين من حقوقهم السياسية، (وغالبيتهم من الفقراء) داخـل المجتمع الإسرائيلي، من شأنهم أن يدمروا أي ادعاء باقٍ لإسـرائيل حـول كونها ديمقراطية حقيقية. ومن شأن الفلسطينيين المحرومين من الحـق فـي الانتخاب ألا يتسامحوا مع استبعادهم للأبد. ومع تفكك قاعـدتهم الوطنيـة؛ سوف يعملون ويتحركون من أجل تمثيلهم السياسي، متحـدين الديمقراطيـة الإسرائيلية وفق مبادئها الخاصة. وإذا حدث أن نجح الفلسطينيون في نهايـة الأمر في الحصول علي حق التصويت، فإنهم سيتجمعون مـع ١,٥ مليـون عربي إسرائيلي لفرض أغلبية عرقية؛ موهنين بذلك يهودية الدولة اليهودية. وسواء فرضوا وفتئذ نظامًا سلطويًا، وانتقموا من اليهود (كابوس شاع التنبؤ به من قبل الصهاينة) أو لم يفعلوا، فإن هذه الأغلبية لن تدعم بالتأكيد الهيمنة القومية اليهودية على موارد الدولة، مثل الأرض، والقروض، وغيرها مـن المزايا الموجهة اليوم- وعلى نحو انتقائي- إلى المـواطنين اليهـود فقـط. فـ الدولة اليهودية، على الأقل في صيغتها الحالية ستتوقف عـن الوجـود (وهو مستقبل سنناقشة في الفصل السادس). ولتحاشي هذا المستقبل تحديـدا، تدعم أعداد متزايدة من الإسرائيليين اليهود الانسحاب من المستوطنات، ومنح الفلسطينيين دولتهم الخاصة بهم(١).

(1) See Ephraim Yaar and Tamar Hermann, "The Peace Index: Israeli Jews Fret over the Possibility of a Binational State," Ha'aretz, 5 November 2003; "Peace Index: Demographic Fears Favor Unilateral Separation," Ha`aretz, 7 January 2004.

ومن هنا، فإن الجدار الإسرائيلي المقصود به ظاهريًا احتواء الهجـــوم الفلسطيني، يمثل وسيلة حماية في الأساس ضد أي منظور مــستقبلي لدولـــة ثنائية القوميات، يسري الخوف منها علنًا في أوردة الجدل الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال، ذكر الحاخامات المحافظون في مسودة بيان لاجتماع لهم فـــي القدس، في فبراير/شباط ٢٠٠٤ وبصراحة، أن الجدار "أداة شرعية للـــدفاع عن النفس"، وهو أيضًا ضـــروري وأساســـي "لحمايـــة اليهـــود والـــصفة الديمقراطية لدولة إسرائيل"[١]. لذا، فإن شارون حـــين ينعـــت المجتمعـــات الفلسطينية المغلقة بكلمة "دولة"، فهو يحمي استراتيجية الضم الكامـــل: ففـــي داخل الغيتو الخاص بهم، والمسور بالجدران- أي بـــ "دولـــتهم"؛ ســـيتعفن الفلسطينيون ويذبلون، ولكن لن يكون بمقدورهم المطالبة بحقـــوق سياســـية من إسرائيل.

غير أن نصب وتشييد حاجز، يشبه سور الصين العظيم؛ بغرض صد "القطعان البربرية" (أي منع هجرة الفلسطينيين الجماعية والاختلاط الجينـــي

---

(١) Haaretz, 23 February 2004.

وهذا المنطق في الاستبعاد العرقي لحماية الديمقراطية، ليس بفريد على إسرائيل. فبعيدًا عن المقارنة مع جنوب أفريقيا، وهي المقارنة التي يشيع عقدها بين الحالتين، ثمة استراتيجية زاولتها استراليا في بداية القرن العشرين، عبر مشروع "أستراليا البيضاء"، الذي استبعد كلاً من الشعب الأصلي الأبروجين Aborigines والهجرة الآسيوية، مع وجود أجندة من المحافظة على الحياة الديمقراطية البيضاء. انظر: النقاشات المتضمنة في كتاب:

Geoffrey Stokes, ed., The Politics of Identity in Australia (Cambridge: Cambridge University Press, 1997).

بين الجنسين)، إنما ينذر بحدوث اضطرابات جديرة بأن تحكم بالهلاك على مثل هذه الخطة. فالغيتو الفلسطيني المبعَد خارج الجدار، والذي يتكون حاليًا، إنما يولد ظروفًا مدمرة للشعب الفلسطيني، لا يمكن أن تنتج سلامًا مستقرًا. وفي مواجهة البؤس الشخصي والانقراض القومي، سيواصل الفلسطينيون المقاومة، والتعلق بمؤسساتهم القومية الفاشلة، وإذاعة محنتهم وورطتهم، ومعاناتهم من العقوبات والقيود الإسرائيلية، ومن ثم نشدان المساعدة. وسوف تواصل شعوب العالم العربي، على أقل تقدير، مشاهدة معاناة الفلسطينيين على وسائل الإعلام الخاصة بهم، ويدركون الأبعاد المقيتة لوضعهم الإنساني. ومن ثم، فإن هذا "الحل" لمأزق إسرائيل الأمني- الديموغرافي، لابد من أن يكون مرفوضًا من قبل المجتمع الدولي الذي يسعى جاهدا لنزع فتيل الأفعال الإرهابية الإسلامية، -والتي لا تتصف جميعها باللاعقلانية- والذي يرى الوضع الفلسطيني المزري علامة على وحشية امبريالية الغرب الجديدة، والانحياز ضد العرب والمسلمين. وبدورها قد لا تتحمل السياسة الإسرائيلية هذا الضرر، فبعيدًا عن أي همّ إنساني تجاه الفلسطينيين أنفسهم، فإن الغيتو المغلق خلف الجدران، سيكون كما هو واضح قلعةً للدفاع العنصري الذي ارتاعت منه الجماعات الليبرالية اليسارية الإسرائيلية؛ نظرًا لما يمثله بالنسبة للقومية اليهودية؛ ومن ثم بدعوا في التعبئة ضده. ومع تدهور الظروف الفلسطينية، فإن المشهد قد يودي بالسياسة الإسرائيلية ويهدمها في نهاية المطاف.

وعلى المدى الطويل، فإن مثل هذا النظام من الفصل العنصري البشع، لابد له من أن يفشل حتى في ضمان تحقيق أهدافه. فالأقلية العربية في إسرائيل، تشكل حاليا ٢٠% من جملة السكان. ومع ارتفاع نسبة المواليد بين هذه الأقلية، فإن الدولة اليهودية لن تظل مكونة من أغلبية يهودية في غضون أربعين أو خمسين سنة. وباستبعاد الطرد القسري للمواطنين العرب، فإن التغير الديموغرافي المنظور، سوف يتطلب تحولات في السياسة العامة الإسرائيلية؛ بحيث يتم تعديلها إلى نظام قانوني مختلط الأعراق، أكثر مساواة وقيما ديمقراطية. وعند هذه المرحلة، فإن وجود غيتو عربي خلف الجدار، في قلب الدولة، سيفقده فحواه السياسي. بينما ستكون الإهانة التي يشكلها وضع كهذا للديمقراطية الإسرائيلية مرفوضة أكثر من قبل الإسرائيليين الليبراليين أنفسهم. وعلى الرغم من وجود التيارات العرقية والاستبعادية التي تحتويها الصهيونية، و تبدو أنها تكسب أرضًا حاليا، فإن منظومة القيم الديمقراطية موجودة أيضا بعمق وبقوة. وفي مرحلة ما في المستقبل، بعد كثير من المعاناة غير الواجبة من قبل الشعب الفلسطيني، ومخاطر أمنية لإسرائيل والعالم، فإن بوابات الجدار سوف تُترك مفتوحة، وسوف تنضم إسرائيل إلى صفوف الديمقراطيات الغربية التي تكافح مع الحزمة المعتادة من المآزق العرقية ــ الطبقية، إمكانية الوصول السياسي، شراء التحيزات، التمييز العكسي، والكثير من هذا القبيل.

وباختصار، فإن السيادة الإسرائيلية الكاملة لن تنجح بمعنيين؛ فهي بداية لن تحقق سلامًا مستقرًا لا لإسرائيل ولا لأي أحد، ومن المحتمل أن تزيد الطين بِلة فيما يتعلق بالمشكلات الأمنية في المستقبل القريب. أما على المدى الأطول فلا يمكن لإسرائيل أن تحافظ على هويتها كدولة يهودية للأبد.

ولأن السيادة الفلسطينية الكاملة في الضفة معاقة بشبكة الاستيطان اليهودية، وبحاجات إسرائيل المائية، ولأن السيادة الإسرائيلية الكاملة تجور وبوحشية على الطموحات السياسية الفلسطينية، وتواجه متاعبها الخاصة على طول الطريق (دولة ثنائية القومية)، كان البحث عن طريقة ما لتقاسم السيادة في إطار تقسيم الضفة؛ هو الجهد السيزيفي (نسبة إلى "سيزيف" في الأسطورة اليونانية، الذي يحمل الصخرة إلى أعلى الجبل وتتحدر منه ساقطة؛ فينزل ويحملها مرة أخرى، ويتكرر هذا الفعل العبثي إلى ما لا نهاية، وبلا جدوى — م) لعملية أوسلو التي بدأت في التسعينيات. فقد كان الهدف المتبادل بين الطرفين، هو إيجاد تدبير ما مستقرٍ، من شأنه السماح بانسحاب إسرائيلي إقليمي جزئي، وكافٍ لتوفير الفرصة لدولة فلسطينية حقيقية. (الهدف نفسه كان قد ذُكر في "خارطة الطريق التي لا هدف لها، والتي قدمها "جورج بوش الابن" عام ٢٠٠٢). وعلى مدار عملية أوسلو، تفاوض الطرفان؛ الإسرائيلي والفلسطيني، على افتراض أن حل الدولتين، مع نوع من التقسيم يقوم على قَطع الأرض ووصلها **gerrymandered division** في الضفة، هو الأساس الوحيد للسلام.

غير أن الأجندة الفعلية لإسرائيل، لم تعكس روح الاعتراف المتبادل الذي أوحي به "رابين" عام ١٩٩٣ (على نحو واه يخلو من الدلالة)، وهو الاعتراف الذي كان وقتذاك محل ترحيب، وكأنه زلزال لدى السُذج من الإسرائيليين والمجتمع الدولي. والواقع أن القبول الدبلوماسي لحل الدولتين

لدي "رابين"، لم يمثل سوى تغير تكتيكي في الاستراتيجية طويلة المدى لتكثيف أرض إسرائيل داخل كل أرض فلسطين، كما حددها الوعد البريطاني (وعد بلفور– م). وقد تم الانخراط في عملية أوسلو لهذا الغرض. وأبدًا لم يقتض هذا الأمر أي تجميد لبناء المستوطنات. وهو ما كان ينبغي أن يتم؛ ليكون بمثابة أول إيماءة ودليل على صدق النية. كما لم تقارب السؤال الحرج المتعلق بتعقد الدولة الإسرائيلية من خلال الدور المقنع لمؤسسات الدولة القومية اليهودية في تخطيط وتمويل الشبكة. وبدلاً من ذلك، كانت الحكومة الإسرائيلية مطلقة اليدين في توسيع الشبكة بحيوية متجددة على مدار عقد التسعينيات، بينما خدمت اتفاقيات أوسلو المختلفة أساسًا في تطويع المساعدة الفلسطينية للحفاظ علي الأمن اللازم لتحقيق ذلك. وفي هذا السياق، عندما صدم رئيس الوزراء شارون مؤيديه اليمينيين بالتصديق على "دولة" فلسطينية، فلم يكن ذلك دلالة على الإذعان للطموحات القومية الفلسطينية، مثلما ظن البعض. فما الذي دل عليه ذلك إذن؟

إن الغرض الفعلي لعملية أوسلو، وطبيعة "حل الدولتين" الحالي– كما تقدمه إسرائيل– يمكن استجلاؤه بمراجعة التقلبات الدبلوماسية لإسرائيل حول هذه المسألة. قبل إعلان الدولة الإسرائيلية، كانت الحركة الصهيونية قد مارست ضغوطًا شديدة على بريطانيا والأمم المتحدة من أجل حل الدولتين، وذلك تأسيسًا على نموذج "الشعبين في أرض واحدة" (مع إدغام صفة المحتل المستوطِن في عملية الصراع التي مر بها الفلسطينيون، والتي من شأنها نزع الشرعية عن التقسيم). وقد كانت بريطانيا وأوروبا مجبرتين: ففي

الأربعينيات من القرن العشرين، تم تجريب لجان مختلفة عبر القطع والوصل الإقليمي، لحل النزاع المتسارع بين الأمة اليهودية المشكَّلة في معظمها من المهاجرين الأوروبيين، من ناحية، وبين الأمة الأصلية للشعب الفلسطيني، الأكثر عددا من الناحية الأخرى. وكانت الحركة الصهيونية قد تبنت خطة الأمم المتحدة للتقسيم عام ١٩٤٧ (انظر: الخريطة رقم ١١)، وهي الخطة الأكثر شهرة من نوعها، إلا أن العرب قد رفضوها آنذاك.

وغالبًا ما يستشهد الصهيونيون، والمتعاطفون معهم، بالرفض العربي لخطة الأمم المتحدة كدليل على العداوة العربية المتعنتة، وغير المنطقية، للحل العادل. ولكن الاختلاف في وجهات النظر ليس مفاجأة: فقد منحت خطة الأمم المتحدة ستمائة ألف مستوطن يهودي (كانوا يشكلون آنذاك ٤٣% من جملة السكان) السيطرة على ٥٧% من فلسطين الحالية- وقد تضمن ذلك ٩٥% من أفضل الأراضي الزراعية؛ نصف "الجليل"، و"بحيرة طبرية"؛ وكامل المنطقة الساحلية المركزية، بما فيها المدينتان الميناءان الرئيسيتان لفلسطين "يافا"/تل أبيب و"حيفا" (كان العرب يشكلون آنذاك ٦١% و٦٥% من إجمالي سكان المدينتين علي التوالي). وإجمالاً، فقد كان العرب يشكلون قرابة ٤٠% من قوام الدولة اليهودية المقترحة آنذاك، كما كانت تضم مئات من القرى العربية. في المقابل أعلن العرب الحرب. ولكن بعد ستة أشهر من الحرب، فشل التحالف العربي الذي كان يعاني سوء الإمداد، وسوء القيادة، أمام القوات الصهيونية الأفضل تنظيمًا. كما قوضت الصفقة السرية بين الحركة الصهيونية وملك الأردن عبد الله، من فعالية الجهود العسكرية

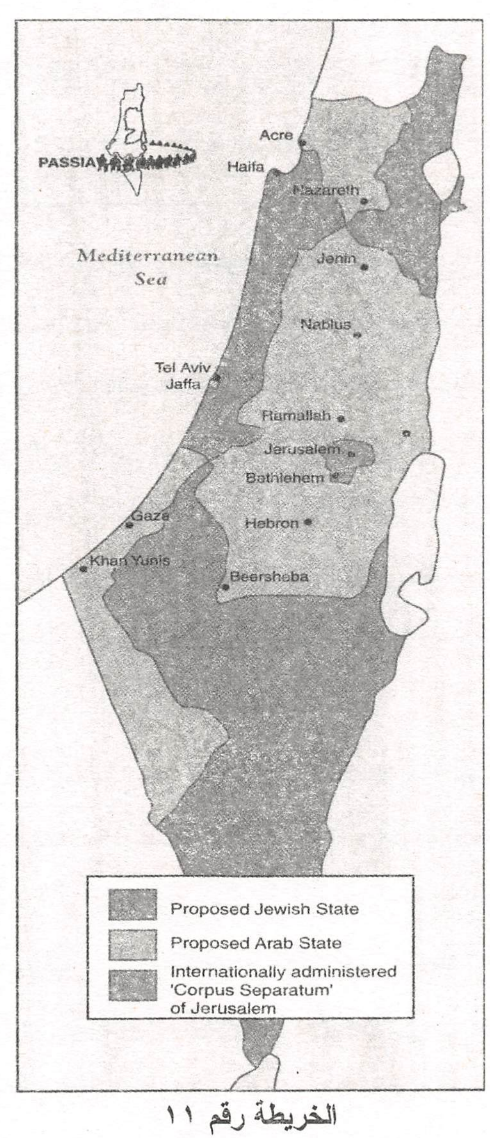
العربية[١]. وبعد عام من قرار الأمم المتحدة بالتقسيم، ابتلعت القوى الصهيونية نصف مساحة الدولة العربية المقترحة في التقسيم، وأعلنت إسرائيل دولتها المستقلة على ٧٨% من فلسطين تحت الانتداب البريطاني.

والشيء الذي لا يرِد على الذاكرة جيدًا هذه الأيام، هو الاستراتيجية الصهيونية التي كانت وراء روح التوافق التي بدت في البداية. ففي ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين، اهتمت النقاشات الصهيونية وكذلك المؤتمرات الرئيسية للحركة، ووضعت في الاعتبار حكمة التصديق على مقترحيّ بريطانيا والأمم المتحدة بالتقسيم. وقد رفض البعض الفكرة بحدة مصرين على الاستحواذ على المنطقة بكاملها، إلا أن الأب المؤسس لإسرائيل، ديفيد بن جوريون، قائد ومهندس دفعة إعلان دولة إسرائيل، كان بين من جادلوا، وبنجاح، لقبول المقترحات كمناورة دبلوماسية لدعم نفوذه مع كل من مع بريطانيا والأمم المتحدة تمهيدا للمساعي اللاحقة للهدف الحقيقي لإسرائيل، "إنشاء دولة يهودية في الحال، حتى ولو لم تكن على الأرض كلها". هكذا كتب بن جوريون عام ١٩٣٧. وختم قوله:" الباقي سوف يأتي مع الوقت. لا بد أن يأتي"[٢].

---

(1) See Avi Shalim, Collusion across the Jordan: King Abdulah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine (New York: Columbia University Press, 1999).

(2) Cited in Avi Shlaim, The Iron Wall: Israel and the Arab World (New York: W. W. Norton, 2001), 21.



الخريطة رقم ١١

خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين، ١٩٤٧.

(Courtesy Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs.

وبطبيعة الحال، فقد جاء الباقي، في عـــام ١٩٦٧، عنـــدما اســـتولت إسرائيل على باقي أرض مساحة فلسطين تحت الانتداب البريطاني. وعلـــى الفور ألقت إسرائيل بمبدأ التقسيم في مزبلة التاريخ. وعلى مـــدار عقـــديّ السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم، كانت البرامج السياسية لكلٍّ من إسرائيل والسلطة الفلسطينية، تتمسك بحزمٍ بحلول الدولة الواحدة إما دولـــة يهودية، أو دولة عربية أو فلسطينية (دولـــة علمانيـــة ديمقراطيـــة)، وكـــلا الطرفين ادّعى الحق في كامل فلسطين بمساحتها؛ وقـــت أن كانـــت تحـــت الانتداب البريطاني. ولكن السلطة الفلسطينية في عام ١٩٨٨، ومع مواجهـــة الواقع (وّخسارة دورها القيادي في الانتفاضة الأولى في الأراضي المحتلة)، قبلت حل الدولتين، معترفة بإسرائيل ومصدقة على دولـــة فلـــسطينية فـــي الضفة والقطاع[١].

إلا أن الاستجابة الأولى من جانب إسرائيل كانت الـــرفض المطلـــق. فعلى مدار عقد الثمانينيات، تمسكت القيادات الإسرائيلية بوجهة نظرها في أن قيام دولة فلسطينية لن يشكل سوى منصة لمهاجمة إسرائيل؛ وعلى أي حال فقد زعموا أن الفلسطينيين في معظمهم مهاجرون وليسوا أمة حقيقية، وأنهم يفتقدون أي شرعية في المطالبة بالحق في الأرض؛ ومن ثم فهُم لا يستحقون دولة. لقد كان ثمة تأريخ أســـطوري غيـــر طبيعـــي، ادعـــاه الأكـــاديميون

---

(١) إعلان منظمة التحرير الفلسطينية في الجزائر عام ١٩٨٨، اعترف ضمنًا بإسرائيل، وذلك بالتصديق على قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم ١٨١، الذي أرسى مبدأ الدولتين. أما الاعتراف الصريح بإسرائيل؛ فقد ظل مفقودًا. وصرح الدبلوماسيون الإسرائيليون وقتئذ بأن الإعلان لم يكن ملائمًا.

الصهيونيون تحديدًا لتأييد هذا الزعم الـذي ظـل متأصـلاً فـي الـضمير الصهيوني اليهودي الشعبي منذ زمن طويل، وأصبح الآن مهيمنًا على الجدل العام (انظر: الفصل الخامس). فقيام دولة فلسطينية بالنسبة لمؤيدي إسرائيل كان مسألة غير شرعية، وأمرًا غير مقبول التفكير فيه؛ وبالنسبة للفلسطينيين ومؤيديهم، كان الحل العادل الوحيد ثم أصبح حل الدولتين هدفًا معلنًا وبارزًا.

ولكن بحلول عام ١٩٩٠، انقلب الموقف الدبلوماسي الإسرائيلي مـرة أخرى، حيث توسعت المستوطنات إلى حد أصبح معه إيجاد حـل للوجـود الفلسطيني مسألة ضرورية. وقد كان الأمن ببساطة أحد الأسباب الدافعة لذلك فمع تقلص مساحة الأرض ونقص الموارد الفلسطينية، أصبح الفلـسطينيون محشورين أكثر فأكثر بين طرق المستوطنات وكُتلها السكنية، وبالتالي فقـد كان اليأس الشعبي الفلسطيني يبلغ أوجَـه، ويفلـت مـن زمـام الـسيطرة الإسرائيلية. فقد خلفت الانتفاضة الأولى، التي انطلقت في ديـسمبر/كـانون الأول من عام ١٩٨٧، وراءها مئات من القتلى الفلـسطينيين، وآلافًـا مـن الجرحى، فضلاً عن توقيف عشرات الآلاف منهم، كما أدت لتدهور مزرٍ في الأمن والانطباع الدولي عن إسرائيل، إضافة إلى انقـسام داخلـي مريـر. ولاحتواء الوضع الأمني الذي تفاقم بدرجة لم يكن تصورها فـي الحـسبان، احتاجت إسرائيل إلى قيادة فلسطينية مؤثرة شعبيًا. ومن هنا بـدأت اتفاقـات أوسلو، وعملية رأب الصدع مع عرفات الذي أعيد إلى أرض فلسطين، تحت شرط استعادة ماكينته السياسية للسيطرة على الموقف. ولكن السبب الآخـر (والأكثر أهمية الأهم) كان سببًا ديموغرافيًا. فمع زحف بناء المـستوطنات

عبر الأرض والمشهد الفلسطيني، وتقسيم المجتمع الفلسطيني إلى رقع متفرقة، لاح في الأفق ما تخشاه إسرائيل وهو شبح الدولة ثنائية القومية. وفجأة، أصبح حل الدولتين هو الحاجة التي تسعى إليها إسرائيل. هنا يمكن "لدولة" فلسطينية أن تتشكل وفق المفاهيم الإسرائيلية، في ظروف مهلكة، وفي أرض مقطّعة الأوصال. ففي عام ١٩٩٥، أوضح إسحق رابين، قائلاً: "كان علينا الاختيار بين الأرض الكبرى لإسرائيل، تلك التي تعني دولة ثنائية القومية، سيكون قوام سكانها- كما هو اليوم- ٤ ملايين و٥٠٠ ألف يهودي وأكثر من ٣ ملايين فلسطيني... وبين دولة أصغر في المساحة، ولكنها دولة يهودية. وقد اخترنا أن نكون دولة يهودية"(١).

لم يكن هذا التحول الدبلوماسي الإسرائيلي بالأمر السهل؛ فقطاعات كبيرة من الإسرائيليين ويهود الشتات منغمسون بشدة في تبنّي حل الدولة الواحدة، إلى حد أنه كان من المحتم على القادة إقناعهم بإعادة النظر في أن دولة فلسطينية قد تحل الصعوبات الإسرائيلية أكثر من كونها ببساطة ستأتي بـ "دولة إرهابية" على أعتاب إسرائيل. ولكن، بنهايات التسعينيات، كان عدد من المراقبين يشككون في أن شبكة المستوطنات قد امتدت إلى أبعد مما ينبغي، وبدءُوا في الدعوة إلى النقاش حول حل لدولة واحدة مختلف تمامًا؛ دولة موحدة علمانية ديمقراطية، ونهاية السيطرة اليهودية الدائمة على حكمها. وفي رد فعليّ قلِق، جاء مع أواخر عام ٢٠٠٣، كان المتحدثون باسم إسرائيل يزدادون عندًا تصلبا بأن حل الدولتين هو أساس السلام. وبإدراكهم

---

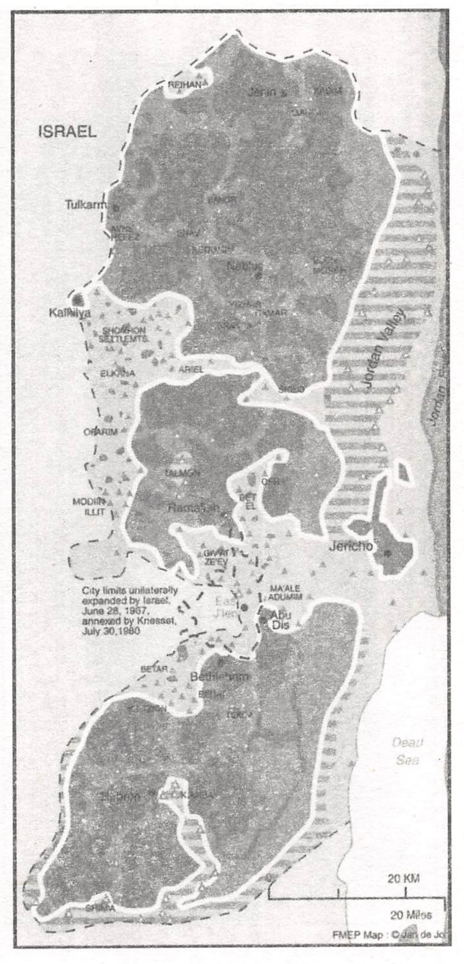
(1) Jerusalem Post, international ed., 14 October 1995.

ما تشكله الدولة ثنائية القوميات من تهديد لهم، فإن كثيـرين مـن مؤيـدي إسرائيل الآن؛ قاموا بهذه القفزة المفاهيمية: أن تقسيمًا إقليميًا، مصدقًا عليـه، ومصرحًا له، من قبل المجتمع الدولي منذ أوائل القرن العشرين، بات مجددًا الحل الأخلاقي والمستنير. فهذه المرة لم يكن ممكنًا رفضه، كما زعموا، فقط لخدمة العرب الأشرار الذين سعوا إلى تدمير الدولة اليهودية مـن الـداخل. ومن ثم، فإن أي سلام عادل، يجب أن يقوم حقًا على التقسيم؛ ولكنه اقتـصر الآن على الضفة والقطاع.

إن حل الدولتين، دائمًا ما استدعى في الأذهان وفي الواقع قدرًا كبيـرًا من المتاعب. فقرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧، الذي قـدم خطـة التقسيم والخريطة التي عرضنا لها، كان عبارة عن قائمة مفصلة من الشروط لإدارة لا الأمن فحسب، بل والوصول إلى الأماكن المقدسة، والحقوق الدينية وحقوق الأقلية، والجمارك والتعريفات، والوصول المشترك إلـى القـدس، والوحدة الاقتصادية بين الدولتين، وحرية التنقل، وغيـر ذلـك. وبالمثـل، تضمنت اتفاقية أوسلو (١٩٩٥) خططًا للاتصال، ومعابر الحدود، والتجـارة والمال، والوصول المتبادل للمواقع المقدسة، وحل النزاع. ومن الأمور التي طالما تأجلت في كل هذه الصيغ، كانت مشكلات الميـاه، والوصـول إلـى القدس، وحق الفلسطينيين في العودة. والقضية الأخيرة، أي حق العودة، تعد ذات حساسية خاصة؛ لأنها قضية أساسية للسياسة الفلسطينية والقانون الدولي على حد سواء؛ حيث إنها تهدد مباشرة "يهودية" إسـرائيل (وتُظهـر شـبح تعويضات الفلسطينيين على الممتلكات التي فقدوها في إسرائيل نفسها، والتي

تقدر الآن ببلايين الدولارات). ولكن كل هذه القضايا تتطلب- من جانب آخر- اتفاقًا حول الحدود الإقليمية. ومن هنا، فإن المفاوضات في عملية أوسلو والتي استغرقت عدة سنوات تم استهلاكها في نزاعات مصغرة حول المكان المحدد الذي ينبغي عليه الاضطلاع برسم هذه الحدود. وفيما بدأ رئيس الولايات المتحدة يدفع في سبيل إتمام اتفاق في "كامب ديفيد" عام ٢٠٠٠، أسفرت المفاوضات عن خرائط عديدة.

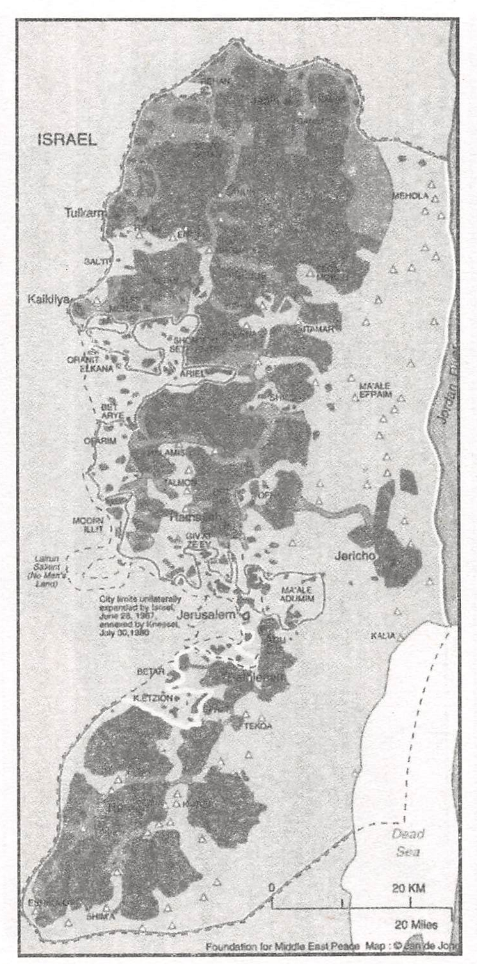
ولم تكن المسألة في محادثات أوسلو، تتعلق بما إذا كان سيتم إخلاء، أم "تفكيك"، جميع المستوطنات، بناء على حجم بعضها، والسياسة المتّبعة، فكل ذلك كان خارج الحسبة. ولكن ثمة مرونة ما بدت في التفاوض حول ما إذا كانت المستوطنات الصغرى أو الأماكن غير المخصصة هي التي قد يتم إخلاؤها، وبالتالي مدى إمكانية تقليص المناطق التي ضمتها إسرائيل. وجاء أول مقترح "للوضع النهائي من جانب إسرائيل، وقدمته في مايو/أيار من عام ٢٠٠٠، لتحتفظ فيه بمعظم شبكة المستوطنات، كما جاء المقترح مقسمًا الأرض الفلسطينية إلى أربعة كتل معزولة عن بعضها بعضًا، وتضمّن نقل ٢٥% من الضفة إلى سيادة إسرائيل الدائمة (انظر: الخريطة رقم ١٣). وقد قوبلت هذه الخطة بالرفض؛ بوصفها غير مقبولة بكليتها من جانب فريق عرفات أثناء لقاءات "كامب ديفيد" في يوليو/تموز من عام ٢٠٠٠، بيد أن النقاشات استمرت.



الخريطة رقم ١٣

إسقاط اتفاقية الوضع النهائي الذي اقترحته إسرائيل، في كامب ديفيد، مايو/أيار ٢٠٠٠.

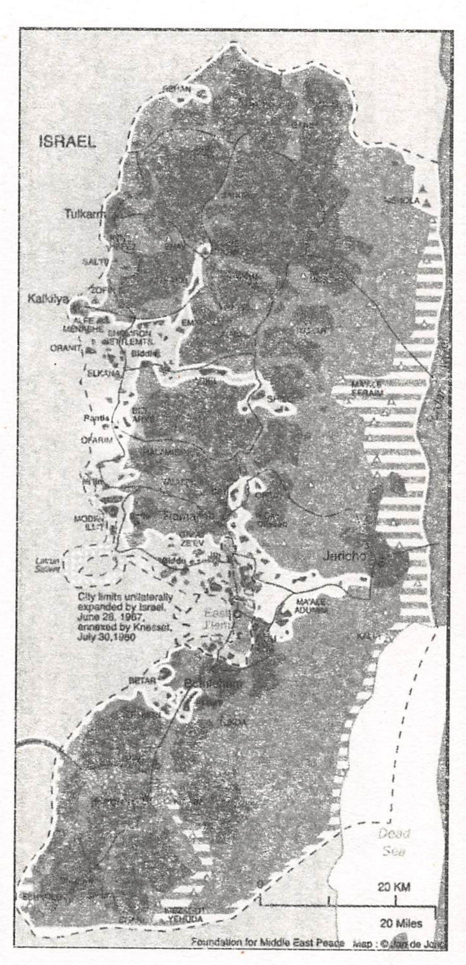
(Courtesy Foundation for Middle East Peace.)



الخريطة رقم ١٢

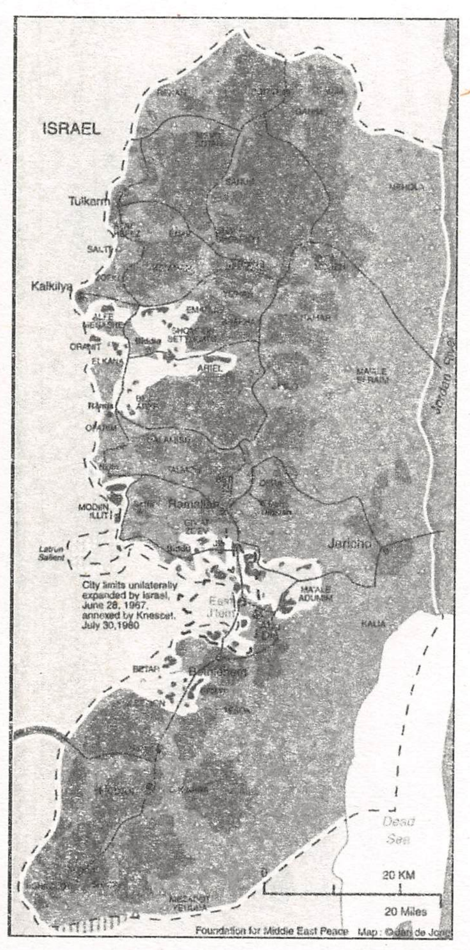
مناطق السيادة الفلسطينية وفقًا لمقترحات باراك/شارون، ٢٠٠١.

(Courtesy Foundation for Middle East Peace.)



الخريطة رقم ١٤

خريطة المقترح الإسرائيلي للوضع النهائي، ديسمبر/ كـــانون الأول ٢٠٠٠. (Courtesy Foundation for Middle East Peace.)



الخريطة رقم ١٥

اتفاقية طابا، يناير/ كانون الثـــاني ٢٠٠١. (Courtesy Foundation for Middle East Peace.)

وفي ديسمبر/ كانون الأول من عام ٢٠٠٠، قدمت إسرائيل مقترحًا آخر، يحتوي تقريبًا على الخطة السابقة نفسها، ولكن مع تقليل مساحة الأرض الإسرائيلية، خصوصًا في المنطقة المركزية (انظر: الخريطة ١٤). ولكن هذا المقترح قسّم أرض فلسطين إلى مجتمعات منعزلة ومغلقة، كما أن إصرار إسرائيل المستمر على السيطرة على نهر الأردن، كان يعني أن الدولة الفلسطينية ستكون محاطة بالكامل بالأرض الإسرائيلية، ومن ثم ستخضع هذه الدولة لتحكُّم إسرائيل في رفض أو قبول تواصلها مع العالم الخارجي. وكانت الخريطة الأخيرة التي ارتبطت بعملية أوسلو، قد رُسمت بعد محادثات سرية تمت بين المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين، الذين تفاوضوا بكثافة على مدى ثلاثة أشهر في مدينة طابا بسيناء. وقد قلصت الخطة التي صدرت في أواخر يناير/ كانون الثاني من عام ٢٠٠١، من مساحة الأراضي الملحقة بإسرائيل إلى ٦ %، مؤكدة على السيادة الفلسطينية في المستقبل على معظم الأراضي على طول الخط الأخضر، وقد ضمنت الخطة وللمرة الأولى فيما تم اقتراحه، حزامًا ضيقًا ولكنه متماسك بفضل ما يتسم به من تجاور إقليمي بين الكتل الشمالية والمركزية للدولة الفلسطينية، معيدة بذلك الاتصال بممر النقل الحيوي الشمالي-الجنوبي بين المدن الفلسطينية المرتفعة (انظر: الخريطة رقم ١٥).

وقد بدا هذا التوافق الذي طُرح في طابا انفراجًا استثنائيًا، وسَرت الموجة الأخيرة من التفاؤل عبر دوائر اليساريين الإسرائيليين والدوائر الفلسطينية عامة. إلا أن هذا التفاؤل لم يكن مبنيًا على أساس صحيح.

فالتعديل الذي اقترحته إسرائيل في طابا، تجاوز كـل المقترحـات الـسابقة بمسافة هائلة؛ فسطحيًا، يمكن تصوُّر أن مجرد "تحويـل" ٦ % مـن أرض الضفة إلى إسرائيل، يبدو أقرب إلى انسحاب إسرائيلي كامل، بما لا يعطي الأمر وزنًا. ولكن واقع أن نسبة الـ ٦% كانت لا تزال تحفر وبعمق شقوقًا وقنوات عبر الأراضي الفلسطينية، مؤكدة على تقسيمها إلى ثلاثة مجتمعـات مغلقة، كانت هي الحقيقة المظلمة التي أخفيت وراء هذا الرقم الـذي يبـدو- سطحيًا- صغيرًا. وبالطبع، فإن المشكلات المعوقة لعودة اللاجئين، ومـسألة القدس، وخصوصًا المياه، بقيت دون حل. كما ظل خارج النقاش كل من دور الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية والصندوق القومي اليهـودي، في ترتيب وتنظيم شبكة المستوطنات المستمرة في التوسع، كما ظلت السلطة التوجيهية لهذه المؤسسات غير مختبرة، أو خارج التحقيق. وبالتالي فالأخطاء القاتلة نفسها التي اكتنفت المقترحات السابقة، وأفسدتها، كانت لا تزال قابعـة في مكانها[1].

وعلى أي حال، فعند توليها السلطة في فبراير/ شباط من عام ٢٠٠١، رفضت حكومة شارون على الفور اتفاقية طابا، بل ومحتها بـأثر رجعـي. والحقيقة أن حكومة شارون ادعت- وغالبًا حالفها التوفيق- أن الستة أشـهر

---

(١) للاطلاع على تحليل نقدي لانهيار اتفاقات أوسلو، انظر:

Nicholas Guyatt, The Absence of Peace: Understanding the Israeli-Palestinian Conflict (London: Zed Press, 1998); Kimmerling and Migdal, The Palestinian People; Naseer Aruri, Dishonest Broker: The U.S. Role in Israel and Palestine (Cambridge, MA: South End Press, 2003).

اللاحقة من المحادثات لم تتم أبدًا، وذلك لكي تنحى باللائمة في الانهيار الكامل لعملية أوسلو، على عرفات (رفض عرفات مقترح إسرائيل الأول في محادثات "كامب ديفيد" يوليو/ تموز ٢٠٠٠). وقد نقّب بعض النقاد وراء قصة رفض عرفات، ونحوا باللائمة على حكومة باراك؛ لفرضها شروطًا تعجيزية في كامب ديفيد، وعلى حكومة شارون أيضًا لرغبتها في التخلص من عملية بدت في الواقع وكأنها كانت تجري في مكان آخر[1]. ولكن إلقاء شارون اتفاقيات طابا وراء ظهره، كما هو واضح، إنما يدل على واقع مختلف: فالعملية العرجاء والمتدهورة، التي يزاولها ليبراليون وبراجماتيون إسرائيليون ومهنيون فلسطينيون جدد متحمسون، يعملون في عزلة نادرة في طابا، وضعوا خطة لا يمكن أن تنجح مع السياسة الإسرائيلية الواقعية، ولم تُجرّب من قبل أبدًا. بمعنى آخر أنها فشلت وذهبت طي النسيان؛ لأنها لم تكن ممكنة سياسيًا في المقام الأول.

في النهاية، فإن عشر سنوات كاملة، هي عمر أوسلو، لم تُضِف سوى مزيد من "الحقائق على أرض الواقع": فقد تضاعف عدد المستوطنين اليهود إلى ٢٣٠ ألف نسمة. وبحلول عام ٢٠٠٣، لم تكن عملية أوسلو تتألف سوى من تحقيقات ما بعد الوفاة. ومع تأييد نظام بوش لإسرائيل، وبصورة أكثر

---

(1) See, e.g., Hussein Agha and Robert Malley, "Camp David: The Tragedy of Errors," New York Review of Books 48, no. 13 (9 August 2001), and the response in Benny Morris and Ehud Barak, "Camp David and Araft – Continued," New York Review Books 49, no. II (27 June 2002).

أحادية من المعتاد، كان ميزان القوة يرجح في صالح الجانب الإسرائيلي، إلى درجة أن شارون أعلن ببساطة في خريف عام ٢٠٠٣، أن سياسة "فك الاشتباك من طرف واحد"ـ "وضع دائم" بالتعبير الإسرائيلي. وكان الانسحاب من غزة جزءًا من ذلك الوضع الدائم. ولكن ومع زحف الجدار الإسرائيلي المذهل، وسط المستوطنات والقرى في ريف الضفة، سرعان ما دل مساره على أن "فك الاشتباك من طرف واحد" في الضفة؛ يعني سيادة إسرائيلية كاملة، مع عزل الأهالي الأصليين الغاضبين في مجتمع مغلق مسوَّر بالجدار. وهذا ما سوف يتم التنازل له عن حالة "الدولة" كضمان ضد اختلاط الفلسطينيين العرقي المحتمل، داخل الدولة اليهودية. وهو أيضًا المجتمع الذي لا يمكن أبدًا تصور أن يعود إليه ملايين الفلسطينيون في الشتات. وفي الحقيقة فإن المسار الذي يشقه الجدار يعكس خططًا رعاها شارون منذ السبعينيات. فمساره الدقيق لم يُحدد مسبقًا، وقد تغير عدة مرات، مع تمادي المستوطنات وتوغلها، واستمرارها في الاحتواء، ومع الاعتراض الدولي النادر– كل حين وحين– على التدمير الأكثر سفورًا للأراضي والممتلكات الفلسطينية؛ كمجرد تعديل تكتيكي[1]. ولكن الجدار بالفعل بناء لا مثيل له. فلم يشهد العالم منذ الحرب الباردة مثل هذا الحاجز الهائل، ولم يشهد العالم المعاصر قط مثل هذا الأثر اللافت للدفاع العنصري العرقي.

---

(١) حول خطط شارون طويلة الأمد للجدار، والمفاوضات الحديثة حول مساره، انظر:
Meron Rappapor, "A Wall in Their Heart," Yedioh Aharonoth, 23 May 2003.

مواجهة مستقبل مختلف

إن حل الدولتين عند شارون- مدعومًا بالجدار و"بالحقائق على أرض الواقع"، والذي جهد هو نفسه طوال حياته للمساعدة في بنائه- كان يعني إزالة المشكلة الفلسطينية إلى الأبد، من أرض إسرائيل ومن الروح القومية. وهنا، وكما هو الحال في كل مكان من العالم، كان لبرنامج نقل السكان المدنيين المحسوب بدقة، أثره السياسي الفريد والقوي: فها هو الوجود الفعلي، وقد تحول حتمًا إلى امتلاك قانوني لكل الأرض. ومن ثم، فإن حدود السيادة الإسرائيلية الجديدة، لا تنتظر سوى الاعتراف بها من مجتمع دولي، يفتقد كل سبل الإقناع.

ولكن صيغة الدولتين تظل غير قابلة للتطبيق. فلو كانت الحكومة الإسرائيلية قد أفلحت، منذ عشرين سنة خلت، في خلق دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، لكانت الدولة اليهودية حققت استقرارًا- لبضعة عقود قادمة. ولكن السكان الفلسطينيين الآن أضخم عددًا وأكثر تسييسًا، والأرض المتبقية للثقافة القومية الفلسطينية أكثر تفتتًا، وتشكل بضيقها حالة من رُهاب الأماكن المغلقة. وذلك كله يفوق إمكانية تعزيز حل الدولتين حسبما أطرته السياسات الإسرائيلية. فـ "الدولة" الفلسطينية المقيَّدة، وعلى هذا النمط المخيف والبشع، لن تؤدي سوى لتقوية وتعزيز مقاومة فلسطينية أمرّ وأشرس، بما يشكل خطورة لا على إسرائيل وحدها فحسب، بل أيضًا- وحال امتداد الغضب العربي والإسلامي إلى شبكات إرهاب عالمية- على المجتمع الدولي برمته. ولو كانت الدولة الفلسطينية دون هذا القدر من الانغلاق والانعزال، فإن

الاختلاط العرقي (بكل أنواعه) في أرض متقطعة كليًّا، وموصولة جزئيًا، من شأنه أن يضمن دولة ثنائية القومية في غضون عدة عقود. والسخرية هنا تكمن في أن رسالة شارون التي حملها طوال حياته لتكثيف وجود "إسرائيل الكبرى"، لم تفعل شيئًا سوى الإسراع من خطى حل الدولة الواحدة الذي يرفضه كلية، وذلك بالاستحواذ على الأرض الفلسطينية، إلى درجة أصبح معها كلٌّ من تعليب الفلسطينيين، وخطته الأصلية غير قابليْن للتحقق، بالدرجة نفسها.

غير أن الصورة السابقة، تمنح كثيرًا من النفوذ لشارون، ومَن هم على شاكلته. ففي نهاية الأمر، كانت إسرائيل- فلسطين، دوما أصغر حجمًا بكثير، وأكثر حساسية من أن تستوعب دولتين. وبالتالي فالدولة اليهودية الآن، تواجه الفصل الأخير في تراجيدياتها اليونانية؛ المشروع الصهيوني لإعادة تشكيل دولة قومية يهودية في أرض قديمة، تحتوي بالفعل على مجتمع قومي أصلي. فهي أكثر ديمقراطية من أن تتسامح مع طرد الفلسطينيين جماعيًا للمرة الثالثة، وأكثر عرقية من أن تستوعبهم، فإسرائيل تتأرجح على حد السكين الخاص بهويتها الذاتية، كديمقراطية مدنية مفترَضة رسميًا، على أساس من الهيراركية العرقية، "لتكون نورًا للأمم"(*)، اعتمدت في تشكلها- ولاتزال تعتمد في الحفاظ على نفسها على التطهير العرقي. ولأن الدولة

(*) "لتكون نورًا للأمم" عبارة وردت في سفر إشعيا، "قليل أن تكون لي عبد لتثير همة أسباط يعقوب وترد الباقين من بني إسرائيل، ولتكون نورًا للأمم، وخلاصًا إلى أقاصي الأرض". إشعيا ٤٩: ٦. (المترجم)

اليهودية غير مستقرة أصلاً؛ وطالما عاش بـداخلها غيـر اليهـود، فإنـه وبالتطهير العرقي وحده في كل جيل متعاقب، يمكن أن تضمن اسـتمرارية السيطرة اليهودية. فلا الجدار، ولا الدولـة الفلسطينية العـاجزة المقيـدة، سيسمحان لهذه الصيغ بأن تدوم. وستظل إسرائيل دونما ضرورة، لا سياسيًا ولا ومكانيًا، تعاني من صيغة الفصل العنصري التي اخترعتها هي من أجل مصلحتها الذاتية الضالة غير المستنيرة، إلى أن يأتي يوم ما ولا مناص مـن ذلك، يتوقف فيه اليهود على أن يكونوا أغلبية.

ومن هنا، فإن حل الدولة الواحدة لا يصبح خيارًا يمكن المجادلة عليه، بل هو مصير لا مناص من مواجهته.

الفصل الرابع

افتقار كامل للاقناع

الأطراف الخارجية الرئيسية الفاعلة

تمتلك مسألة ضم إسرائيل للضفة الغربية سطوة لا تلين على سياسات وممارسات المؤسسات القومية اليهودية، وقد قامت إسرائيل بالفعل بضم كلّ من القدس الشرقية والضفة الغربية، ممسكة بأرض التوراة (وبمياهها) في قبضة حديدية. ولكن، وكما أشرنا مرارًا في الفصل الثالث، فقد كان هنالك دائمًا ظرف حيوي مكّن إسرائيل من المضي قُدمًا على هذا المسار، وهو غياب أي ضغوط خارجية. ومثل هذا الظرف أو الشرط، يحتاج في رأينا إلى توضيح، نظرا لأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لم يفتقر أبدا للجهود الدولية المتلهفة لحله.

في الواقع لم يحظَ أي صراع دولي آخر؛ بذلك القدر من الاهتمام الدولي. حيث أصدر مجلس الأمن ما يزيد عن مئتي قرار حول قضايا ذات صلة بذلك الصراع فيما بين عاميّ ١٩٤٨ و٢٠٠٣ (وهو ما يتجاوز أي قرارات صدرت بشأن أي مسألة أخرى). وعلى مدار العقود الأربعة الأخيرة

لم يخلُ عام واحد من نسخة ما من "عملية السلام في الشرق الأوســط."[1].
ويرجع هذا الاهتمام لأسباب لا تعد ولا تحصى. فعلى المستوى البراجمــاتي الصرف، يقوض الصراع وعلى نحو كبير مسار التنمية الاقتــصادية فـــي المنطقة، إذ يقلص فرص التعاون على جميع الأصعدة الإقليميـــة،: تجـــارة، نفط، أنابيب النفط، إدارة المياه، هجرة العمالة، وأخيرًا وليس آخرًا، المنـــاخ العام للاستثمار. كذلك فلا يخفي على أحد، في كـــل مـــن أوروبـــا والعـــالم العربي، أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو القضية الرئيسية التي "تسمم" العلاقات ما بين الشرق والغرب، فقد فاقم الصراع من المـــشاعر المعاديـــة للغرب، مغذيا فكرة القومية العربية ومؤججا استقطابات الحرب الباردة، وهو ما أدى بالتالي لتجذر المعارضة الشعبية ونمو حركات المقاومة الشعبية التي صارت الآن تشكل شبكات إرهابية ذات قدرات مخيفة[2]. وقد تُرجم هذا إلى سلسلة من الحروب المفتوحة، وأزمات أخرى (على ســـبيل المثـــال، غـــزو

---

(١) بالإضافة إلى هذا العدد من القرارات، ثمة ٣٩ قرارًا استخدمت فيه الولايات المتحدة حق الفيتو؛ بوصفها قرارات تحمل نقدًا لاذعًا لإسرائيل (القضية التي استخدم فيها الفيتو أكثر من أي قضية أخرى). وللاطلاع على قائمة من القرارات ذات الصلة، انظر:

http://www.us-israel.org/jsource/UN/sctoc.html;

وللاطلاع على قرارات مجلس الأمن التي أفشلتها الولايات المتحدة بالفيتو؛ انظر:

http://www.us-israel.org/jsource/UN/usvetoes.html.

(٢) حول هذا التفسير، انظر الخطاب العاجل الذي أرسله كبار الدبلوماسيين في أبريل/ نيسان ٢٠٠٤، يحثون فيه رئيس الوزراء البريطاني توني بلير للعمل على حل الصراع، الذي يفوق أي صراع آخر، كونه وعلى مر عقود طويلة سمم العلاقات بين الغرب والعالمين الإسلامي والعربي (صحيفة **The Independent, 27 April 2004**).

إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢) دوّى أثرها على مستوى العالم؛ لتلهم الراديكالية الإسلامية، وغيرها من الأيديولوجيات الإقليمية المتشددة، وبالتالي فإن كل الأطراف في حاجة ماسة لوأد تلك الظواهر المخيفة.

ولكن عقودًا من محادثات السلام، والتصريحات، والبعثات، والوسطاء، والخطط، والقمم، فشلت جميعها في حل الصراع. فلماذا ظلت المشاركة الدولية على هذا القدر من العقم؟

من المفترض أن تلعب الأمم المتحدة، وتحديدا مجلس الأمن دورا أساسيا في ضمان الأمن والسلم الدوليين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ولكن وعلى أرض الواقع، نجد النظام الدولي لا يزال يعتمد على سياسات القوى العظمى، وهو ما يوحي به تصميم مجلس الأمن ذاته (حيث تمتلك خمس قوى مقعدًا دائمًا وحق النقض/الفيتو). ونتيجة لذلك ظل أي تغيير جوهري في المعادلة السياسية في الشرق الأوسط؛ في حاجة دائمة إلى فاعل حازم من بين القوى العظمى؛ ليقود ويزيد من فعالية العمل الجماعي الجاد. ووفقا للإجماع الدولي كان هذا الفاعل دائمًا الولايات المتحدة الأميركية، باعتبارها القوة الغربية الرئيسية في الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية. وبناء علي ذلك فقد اعتمدت الدبلوماسية الدولية على قيادة الولايات المتحدة في توجيه "عملية السلام في الشرق الأوسط". وقد "انخرط" كافة رؤساء الولايات المتحدة منذ أيزنهاور في الصراع، وأرسل بعثات، وأطلق جولة جديدة من المفاوضات متعددة الأطراف، تحت شعار أو آخر.

ومع اعتماد إسرائيل على المعونة والرعاية الأمريكيتين، بدا الأمر وكأن جهود الولايات المتحدة لابد وأن تثمر. وعلى الرغم من أن إسرائيل أبعد ما تكون عن وضع الدولة التابعة (أحياناً توحي مبادراتها بتناظر مع نموذج الذيل الذي يهز الكلب)، فإن الحقيقة أن السياسة الإسرائيلية كانت تتغير سريعا في المناسبات النادرة، التي مارست الولايات المتحدة ضغطا حقيقيا وجادا. ومن ذلك على سبيل المثال، رفض أيزنهاور الاحتلال الإسرائيلي لسيناء عام ١٩٥٦، وإصرار إدارة الرئيس بوش الأب على تجميد إسرائيل لبناء المستوطنات. وبناء على ما سبق يصبح اللغز، لماذا اتسمت الولايات المتحدة بهذا العجز، وهذا العقم، في حل صراع يؤثر بشكل جدي على مصالحها؟

ولكن هذا اللغز نفسه يفترض أسطورة مفادها أن حكومات الولايات المتحدة تمتلك الإرادة السياسية، أو حتى القدرة على التحكيم العادل (خيال مبهر من حيث قدرته علي الصمود في مواجهة الدلائل الدامغة المتناقضة مع ذلك واقعيًا). فالإدراك الكلي لحتمية حل الدولة الواحدة، يتطلب فهم الأسباب الكامنة، في ظل الظروف الراهنة، وراء عجز الرئيس الأمريكي (سواء ديمقراطي أو جمهوري)، أو إحجامه حتى عن محاولة الضغط لسحب المستوطنات كشرط ضروري لحل دولتين مستقر. كما تتطلب إدراك أنه في ظل غياب حالة دولية طارئة لا يمكن لأي طرف آخر أن يجبر الولايات المتحدة على ممارسة هذا الدور. وبالتأكيد فإن أيًا من الدول العربية، سواء فرديًا أو جماعيًا، لا يستطيع أن يؤثر بشكل جدي على المحاباة الأمريكية

للسياسة الإسرائيلية. ولا يمكن أن يمتلك الفلسطينيون أنفسهم مثل هذا التأثير، لو تغيرت القيادة في المدي المنظور. في هذا السياق تظل أوروبا الورقة البديلة الوحيدة التي يتم التغاضي عنها في تلك اللعبة الدولية. بيد أن قدرة الاتحاد الأوروبي علي التنسيق مع كوكبة جديدة من الفاعلين الدوليين لمواجهة الأزمة القادمة بسياسة أكثر تأثيرًا حيال إسرائيل، تتمكن من تغيير المناخ السياسي الدولي بما يكفي لتغيير الدور الأمريكي المهم؛ تظل الأسئلة الملحة لزمننا.

"العلاقة" الجيوستراتيجية "الخاصة"

يمثل دعم الولايات المتحدة لإسرائيل تقليدًا راسخا، ترجع قوته الدافعة المبكرة إلى إدارة ترومان **Truman**، التي تعاونت مع جماعات الضغط الصهيونية لحل معضلة ما بعد الحرب، المتمثلة في توطين اللاجئين اليهود، واعترفت باسرائيل بعد دقائق من إعلانها كدولة. وقد ازداد التحالف الأمريكي مع إسرائيل قوة على مدار الإدارات الأمريكية المتعاقبة، خاصة على يد هنري كيسنجر (وزير خارجيتها في عهد نيكسون)، الذي تبنّى أمن إسرائيل داخل حدود ما بعد ١٩٦٧؛ كركيزة أساسية لصنع السلام الإقليمي الأمريكي؛ وقد اتضح ذلك في إطار رحلاته الدبلوماسية المكوكية التي قام بها إلى حد كبير بمبادرة ذاتية منه.. وحتى في سبعينيات القرن الماضي، وصف بعض السياسيين الأمريكيين صلة الولايات المتحدة بإسرائيل، بأنها "علاقة خاصة". وفي الثمانينيات، وفي عهد الرئيس ريجان، ازدهرت هذه العلاقة؛ لتبلغ مستوى التحالف الاستراتيجي الكامل، الذي يستهدف كلاً من الشيوعية،

و"إمبراطورية الشر" السوفيتية. وفي التسعينيات، كانت العلاقة بينهما مقدسة سياسيًا. وباتت الشرط الأساسي الذي يجب بناء جميع السياسات الأخرى وفقه. وبعد الألفية، وفي عهد إدارة بوش الابن، بلغت "العلاقة الخاصة" ذروتها بين الطرفين، حيث تم "توطين" السياسة الخارجية الإسرائيلية باعتبارها سياسة الولايات المتحدة ذاتها، وبطرق تمثل في بعض الأحيان تهديدا خطيرا لمصالح الولايات المتحدة (مثلما سنتناول لاحقًا ضمن هذا الفصل).

على مدار هذه العقود، دافعت الحكومات الأمريكية المتعاقبة عن الصداقة مع إسرائيل بصيغ أخلاقية من قبيل: إنجاز الالتزام التاريخي بحماية الشعب اليهودي، الوقوف إلى جانب شريك "غربي"، يكافح من أجل البقاء وسط "شرق" إسلامي عدواني، وتدعيم "الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط". وعلى الرغم من التوظيف الساخر لهذه الحجج أحيانًا، فإنها حملت أهمية حقيقية للكثير من صناع السياسات في حكومة الولايات المتحدة- فالبعض (مثل كيسنجر) اعتبروها كذلك؛ لأنهم كانوا في قرارة أنفسهم صهيونيين نشطاء، فيما كانت أسباب آخرين منهم أخلاقية عامة. وهو ما يعكس تبنيهم للحجة الصهيونية القائلة بأن إسرائيل كانت بمثابة الوطن القومي اليهودي، والقلعة الأخيرة للدفاع عن اليهود ضد معاداة السامية. وبمرور الوقت، أصبحت هذه الأفكار نافذة على نحو خاص داخل الكونجرس الأمريكي، الذي ارتكز إدراكه للصراع الإسرائيلي الفلسطيني في الثمانينيات، وعلى نحو حصري في الغالب- علي توجيهات اللوبي الصهيوني القوي، داخل لجنة التحرك السياسي الأمريكي الإسرائيلي "أيباك **AIPAC**"، والتي سنناقشها لاحقًا في هذا الفصل).

بيد أن "العلاقة الخاصة" الأمريكية الإسرائيلية لم تكن معزّزة، لا في عقودها الأولى، أو حتى في أغلب الأحيان بالأخلاق أو بالمثالية وحدهما؛ فدائمًا ما استمدت قونها البراجماتية من منطق جيوستراتيجي بارد. فقد لعبت روايات المأساة اليهودية، والبقاء دورًا محوريًا في تعميق الدعم الأمريكي وتسويغه عبر السنين، ولكن وحتى يتم ضمان الالتزام الأمريكي الكامل، كان يجب أن تتقاطع هذه الحجج بالضرورة مع المصالح الأمنية الأمريكية، مثلما فسّرها مهندسو السياسة الخارجية الأكثر عنادًا، مثل "جورج شولتس" George Shultz، و"زبغنيو بريجينسكي Zbigniew Brzezinski، و"جيمس بيكر" James Baker[1]. وقد واجه هذا التفسير تحديات جدية في بعض الأحيان، حيث عاني الأمن الأمريكي وبشكل واضح؛ بسبب موقفه المتمثل في التأييد أحادي الجانب لإسرائيل. ومع ذلك، وبالنسبة لمن يرون الشئون الدولية من خلال عدسات واقعية (أو كنوع من لعبة القوة وسط حكومات الدول)[2]، فإن التحالف الأمريكي الوثيق مع إسرائيل مفهوم تمامًا.

---

(١) فضلاً عن مناصب أخرى تولاها "جورج شولتز"، عبر ثلاثة عقود في الحكومة الأمريكية، فقد خدم كوزير خارجية في عهد رونالد ريجان، أما بريجينسكي فقد عمل كمستشار للأمن القومي في عهد الرئيس كارتر، في حين عمل جيمس بيكر كوزير خارجية في عهد بوش الأب، ومدير للبيت الأبيض مع الرئيس ريجان وبوش الأب.

(٢) استخدمت هنا تعبير *"واقعي"* بالمعنى المقصود ضمن نظرية العلاقات الدولية، ويشير إلى السياسة الخارجية القائمة على الحساب العقلاني لمصالح الدولة، التي تفهم على نحو ضيق بوصفها تعظيمًا للقوة العسكرية، وربما الاقتصادية أيضًا. وفي ظل صنع السياسات وفق المذهب الواقعي، غالبًا ما يتم اعتبار القضايا الأخلاقية، قضايا ثانوية بالنسبة لأمن الدولة، والمصالح الاستراتيجية؛ وفي تحليل السياسات وفق المذهب الواقعي، فإن الخطاب الأخلاقي أو المثالي، لا يشير إلى دوافع الدولة الحقيقية، بل ترى فقط بوصفها تغطية أيديولوجية.

وعلى الرغم من وضوح الأسباب الداعمة للتحالف، فإن الأكثر وضوحًا، هو أن إسرائيل موالية للغرب، دولة من "العالم الأول"، في موقع جيوستراتيجي مثالي لرصد السياسات في حقول النفط الرئيسية على مستوى العالم. ومن بين أبعاد هذا الدور القوة العسكرية المطلقة (مثلما استخدمت عام ١٩٨١ عندما قصفت إسرائيل المفاعل النووي العراقي الجديد)، ولكن هناك درجة من التأثير أو النفوذ تعد أكثر أهمية؛ فمع خدمات المخابرات التي قد تكون الأفضل في العالم، يمكن لإسرائيل تتبع مسار السياسات العربية والإسلامية ببصيرة دائما ما افتقدتها الخدمة الخارجية الأمريكية U.S. Foreign Service، ووكالة المخابرات المركزية (CIA). وبتمتعها بهذه الميزة الرئيسية فمن المؤكد أن إسرائيل سعت لتحقيق مصالحها في الشرق الأوسط، بطرق تتسبب أحيانًا في أضرار للمصالح الأمريكية، ولكن توجهها الأعم في السياسية الخارجية، دائمًا ما كان محسومًا داخل المعسكر الأمريكي. وأثناء الحرب الباردة، على سبيل المثال، كان تبجح إسرائيل المغالى فيه بأنها "الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط" اعتبار جيوستراتيجي أكثر منه قيمة معيارية أرسل إلى إدارة ريجان عبر سياسيّ "أيباك" الذين حاجوا بأن إسرائيل كدولة ديمقراطية، كانت الحليف الوحيد الموثوق به، المناهض للطموحات السوفيتية في المنطقة.

ومن دواعي السخرية أنه ومنذ انتهاء الحرب الباردة، أعيدت صياغة القيمة الاستراتيجية لإسرائيل في السياسات الأمريكية، كحليف ملتزم في "الحرب على الإرهاب". إلا أن ما يتستر عليه هذا الزعم العائلي، هي حقيقة

أن السياسة الإسرائيلية نفسها قد عززت الإرهاب الإسلامي إلى حد بعيد. فعلى سبيل المثال، فإن حزب الله، في الجنوب اللبناني (الذي يرد ذكره في التحليلات الإسرائيلية والموالية للصهيونية داخل الولايات المتحدة بوصفه الجماعة الإرهابية الأخطر في العالم)، قد نبع مباشرة من تحت ركام الاحتلال الإسرائيلي المدمر لجنوب لبنان من ١٩٨٢ إلى ٢٠٠٠[١]. وبالمثل، فإن إحدى الذرائع الرئيسية، التي يسوقها تنظيم "القاعدة" لتبرير هجومه على الأهداف الأمريكية، يتمثل في التأييد الأمريكي المتواطئ مع احتلال إسرائيل للقدس، وأرض فلسطين. ومنذ الهجوم على "مركز التجارة العالمي" في نيويورك يوم ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، أضحى التهديد الشائع للإرهاب الإسلامي، يواجه كلا البلدين، وعلى الرغم من كونه قد وُلِدَ، جزئيًا، من رحم التحالف الأمريكي الإسرائيلي، فإنه قد عضد ذلك التحالف عوضا عن تفتيته. ففي "الحرب الجديدة على الإرهاب"، تمثل خدمات المخابرات الباهرة، وإمكانية الوصول الجغرافي، مقوماتٍ لا يمكن الاستغناء عنها من منظور المؤسسة الأمنية الأميركية التي تفتقد للكثير من المهارات والخبرة.

وعلى الرغم من أن التحالف الأمريكي مع إسرائيل يواجه انتقادات دورية ارتكازا علي معامل التكلفة البحتة، فإن مثل هذه الشكاوى، تغفل أبعادًا مهمة متضمنة في المعونة الأمريكية. فعلى الرغم من ضآلة ما يعود من المعونة على الصناعة العسكرية الأمريكية، مقارنة بما هو موجود على

---

(١) See Hala Jaber's intelligent Hezbollah: Born with a Vengeance (New York: Columbia University Press, 1997).

الأوراق، فإن المنافع الاستراتيجية المعتادة فيما بينهما تزداد منعة. ففي كل مكان، تزيد التكنولوجيا العسكرية المشتركة من قوة التعاون وصلابته الاستراتيجي لإسرائيل مع الولايات المتحدة، وذلك بضمان الاتصال المستمر وتبادل المعلومات(١). فضلاً عن ذلك، فإن جزءًا من المعونة الأمريكية التي تُرسل ظاهريًا إلى إسرائيل، تصب فعليًا في مكان آخر، في شكل مبيعات أسلحة، واستشارات، وتدريب لأنظمة صديقة في مناطق نامية.

---

(١) يصل إجمالي المنحة الأمريكية الرسمية السنوية لإسرائيل حوالي ٣,٢ بليون دولار، ولكن هذا لا يمثل سوى جزء ضئيل من الإجمالي الفعلي، والذي يتضاعف عدة مرات عن طريق منح وزارة الدفاع، والفائدة من القروض المقدمة سلفًا ومدفوعات المنح، وكثير من المعاملات التجارية الخفية على مجال واسع من الواردات والصادرات. وقد بين تقرير مستقل أن الإجمالي قد وصل ٩١ بليون دولار، فيما بين عامي ١٩٤٨ و٢٠٠٢. وكان هذه الدعم قد بلغ في عقد الثمانينيات ١٠٠٠ دولار لكل فرد إسرائيلي سنويًا (**Shirl MacArthur, "A Conservative Total for U.S. Aid to Israel," Washington Report on Middle East Affairs, January-February 2001**). ويفترض للمنح العسكرية الأمريكية المقدّمة لإسرائيل أن تعود إلى صناعة الأسلحة الأمريكية، ولكن النفقات الخاصة تسمح لإسرائيل باستخدام حوالي ٤٠% من حجم المنح الأمريكية لشراء المواد الإسرائيلية. كما أن المادة الأمريكية تباع إلى إسرائيل بخصم خاص، والمشتروات مربوطة بالمقابل بالمشتروات الأمريكية للتكنولوجيا الإسرائيلية. فالعائد المالي للولايات المتحدة، قد يكون نصف الإجمالي المقصود. وبحساب المصالح وفرص التنمية المفقودة، والأسعار الخاصة على صفقات السلاح، وغيرها من التكاليف الخفية، قدر الاقتصادي "توماس ستوفر" **Thomas Stauffer** إجمالي المعونة الأمريكية لإسرائيل بحوالي ٢٤١ بليون دولار (وفق قيمة الدولار عام ٢٠٠٢) بين عامي ١٩٧٣ و٢٠٠٢ (انظر: **Washington Report on Middle East Affairs, June 2003**). وأما تكلفة الانخراط الأمريكي العسكري المباشر في المنطقة؛ فيشير إلى رقم أعلى من هذا بكثير.

وتعد إسرائيل ورقة رابحة للولايات المتحدة في هذا الدور البديل، وهو ما يرجع جزئيًا إلى مخابراتها المحنكة، ومؤسساتها المصرفية التي تـضمن إتمام هذه التحويلات بكفاءة وبشكل موثوق، بيد أن السبب الأهم فـي هـذا الصدد إنما يتمثل في أن إسرائيل لا ينظر إليها في العـالم النـامي كعميـل إمبريالي. وتسهل برامج المعونة الدولية الإسرائيلية عملية جمع المعلومـات وأعمال المخابرات فضلا عما تمتلكه من خبرة تقنية عالية لا تبـارى فـي المراقبة. وهو ما ساعد الولايات المتحدة كثيرًا في أهداف سياسية خارجيـة، مثل تقويض ثورة الساندنيـستا Sandinista فـي نيكـاراجوا، والحركـات اليسارية المسلحة في جواتيمالا خلال الثمانينيات[1]. ومن هنـا، فـإن لـدى الولايات المتحدة أسباب كثيرة لاعتبار علاقاتها بإسرائيل علاقـة "خاصـة"، وأن تضعه في الأولوية، مفضلةً إياه على أي تحالف آخر.

وفي الحقيقة فقد كانت الصعوبات التي تعتري هذا التحالف واضـحة دوما، مما حدا بخبراء الشرق الأوسط فـي وزارة الخارجيـة الأمريكيـة، ومراكز الدراسات الخاصة، لحث الرؤساء الأميركيين على حـل الـصراع الإسرائيلي العربي باعتباره مسألة ملحة. ولعل المثال الأكثر وضوحا في هذا

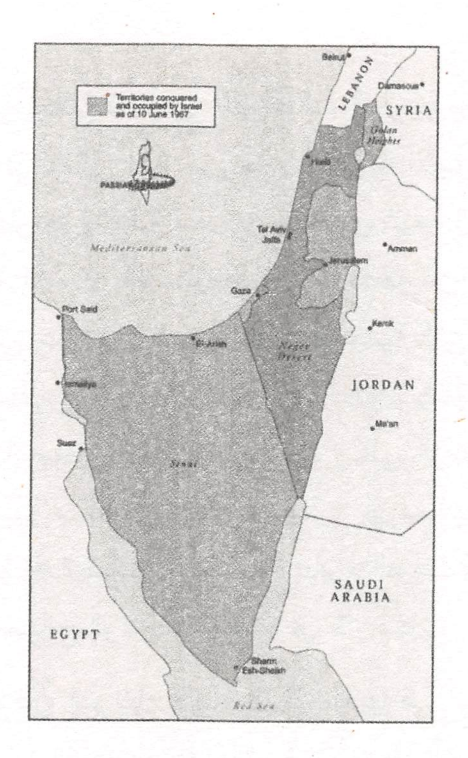
---

(١) شراكة الظل القائمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، تتحكم في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، من حيث تشكيل السياسات وتغيير الأنظمة الحاكمة في المنطقتين. انظر، على سبيل المثال:

Jane Hunter, No Simple Proxy (Washington, DC: Washington Middle East Associates, 1987); Bishara Bahbah, Israel and Latin America: The Military Connection (New York: St. Martin's Press, 1986).

الصدد هي الأضرار المتعاقبة التي لحقت بالجهود الأمريكية لتكريس هيمنتها علي المنطقة الغنية بالنفط، بفعل الأزمات التي تورطت فيها إسرائيل: خاصة الاعتداء الإسرائيلي عام ١٩٥٦ (مع بريطانيا وفرنسا) على مصر، والذي استولت فيه إسرائيل على كامل شبه جزيرة سيناء المصرية لما يقرب من عام؛ وأيضًا حرب الأيام الستة، التي استولت فيها إسرائيل على مرتفعات الجولات السورية، والضفة الغربية التي كانت تحت السيطرة الأردنية، وقطاع غزة، ومرة أخرى، سيناء (انظر: الخريطة رقم ١٦)، وحرب يوم كيبور/ الغفران **Yom Kippur**، حرب أكتوبر ١٩٧٣، أو الهجوم المباغت من كلا من مصر وسوريا على إسرائيل لاستعادة هذه الأراضي، والتي هزت إسرائيل في البداية، وطلبت المساعدة العسكرية الأمريكية الطارئة.

وربما كانت الآثار العرضية الأسوأ لهذه الصراعات على مصالح الولايات المتحدة هي تلك التي تمخضت عنها حرب ١٩٦٧، والتي أعادت، علي سبيل المثال تنشيط منظمة التحرير الفلسطينية، تحت قيادة عرفات الأكثر تشددا، وتجذر الفصائل الفلسطينية اليسارية وهو ما إنعكس في شنها لسلسلة من الهجمات الإرهابية المروعة (مثل، مذبحة أوليمبياد ميونخ ١٩٧٢، واختطاف سفينة أكيلي لاورو **Achille Lauro** عام ١٩٨٥، واختطاف الطائرة التابعة لخطوط الطيران الأمريكية **Pan Am** عام ١٩٨٦). وفي السياق ذاته وفي إطار الرد على المساعدة العسكرية الأمريكية لإسرائيل في ١٩٧٣، نظمت الدول العربية الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) حظرًا مؤقتًا لصادرات النفط، أشعل أول "صدمة نفطية"، وأدخل الاقتصاد العالمي في دوامة من الفوضي.



الخريطة رقم ١٦

الأراضي التي احتلتها إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧. (Courtesy Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs.)

أما الصراع الذي عاد بآثاره السلبية مباشرة على الولايات المتحدة، فقد كان غزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ لسحق منظمة التحرير الفلسطينية، فقد خلف الغزو مئات الآلاف من اللاجئين اللبنانيين داخل حدود لبنان، وحوالي عشرة آلاف جريح لبناني، وفي النهاية أدى لتدمير العاصمة اللبنانية "بيروت" التي كانت وقتئذ من أجمل مدن الشرق الأوسط. وقد انفجرت المأساة الفوضوية في لبنان مباشرة، في وجه الولايات المتحدة عام ١٩٨٣، عندما

فجر انتحاري شيعي لبناني نفسه في مقر قوات المارينز الأمريكية بالقرب من "بيروت" مما أدي لمقتل ٢٤١ من جنود البحرية الأميركية. وعلى الرغم من أن هذا الغزو كان في البداية محل ترحيب من شيعة الجنوب؛ للتخلص من انتهاكات منظمة التحرير الفلسطينية، فإن ما أعقبه من احتلال إسرائيلي للجنوب اللبناني حتى عام ٢٠٠٠، والأعمال الوحشية التي تخللته، من هدم للمنازل واعتقال تعسفي وتعذيب قد أدت عمليا لخلق حركة شيعية مسلحة هي "حزب الله" من حفنة صغيرة من المعارضين. وعلى الرغم من عدم تقاطعه بشكل مباشر مع اعتبارات الأمن الأمريكي، فإن "حزب الله" سوف يصبح عقدة مهمة في الحركة الجهادية الإسلامية عابرة القوميات، تربطها بالجهود الإرهابية المهددة لمصالح الولايات المتحدة في كل مكان.

وفي الحقيقة، فإن إسرائيل كانت طرفا أساسيا في أي صراع رئيسي من الصراعات الدولية التي نشبت في الشرق الأوسط على مدار نصف القرن الماضي- باستثناء حرب العرق وإيران في الثمانينيات، وما تلاها من غزو صدام حسين للكويت عام ١٩٩٠، والحربين الأمريكيتين على العراق عامي ١٩٩١ و٢٠٠٣- وقد ظل إبعاد إسرائيل عن الصراعات، مهمة أمريكية، ففي حرب الخليج الأولى، على سبيل المثال تولت الولايات المتحدة ترتيب استبعاد إسرائيل للتمكين لقيام التحالف العربي ضد العراق). وقد كان للدعم الأمريكي لإسرائيل في هذه الأحداث الجسام تكاليفه الباهظة والتي تمثلت بالأساس في اغتراب الحكومات العربية عن ركائزها الاجتماعية، وإجبارها، على الأقل، على تجديد موقفها من الاعتراضات المحلية على تلك الاعتداءات؛ واحتواء قواعدها الشعبية الغاضبة، وتحويل المزيد من رأس المال السياسي إلى الأنظمة المعادية لأمريكا مثل سوريا والعراق وليبيا

وإيران؛ وإضفاء المزيد من الجاذبية علي التحالف السوفييتي أثناء الحــرب الباردة؛ وعمومًا الحيلولة دون توطيد *السلام الأمريكي*(*) **Pax Americana** الذي طالما تاقت إليه شركات النفط الأمريكية والأوروبية.

وعلى الرغم من ذلك فقد كانت تقديرات المخططــين الاســتراتيجيين للسياسة الخارجية الأميركية خلال حقبة الثمانينيات، أن كل المتاعب الناشئة عن "العلاقة الخاصة" بين أمريكا وإسرائيل، قد تم تعويضها بما هو أكثر عبر المزايا الجيوستراتيجية التي تحققها هــذه العلاقــة. والحقيقــة، أن الهيمنــة الأمريكية ظلت محافظة على سطوتها إلى حد كبير في المنطقــة. فالغالبيــة

(*) **Pax Americana**: عبارة لاتينية تعني **American Peace** "نموذج السلام الأمريكي" على غرار نموذج السلام الروماني **Pax Romana**، أو تلك الفترة الطويلة من السلام النسبي (٢٧ قبل الميلاد – ١٨٠ ميلادي) التي شهدتها الإمبراطورية الرومانية. وينبثق المصطلح عن حقيقة ما فرضه الحكم الروماني ونظامه القانوني من سلام على المناطق التي كانت تشهد صراعات بين القادة المتخاصمين. وقد كان القيصر أغسطس هو من قاد روما في فترة السلام الروماني. أما مصطلح "نموذج السلام الأمريكي"، فإنه يصف فترة السلام النسبي في العالم الغربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ التي تصادفت مع صعود نجم الولايات المتحدة كقوة عسكرية واقتصادية مهيمنة. وهو ما وضع نموذج السلام الأمريكي في دور معاصر عسكريا ودبلوماسيا للإمبراطورية الرومانية، بعد أن تغلبت الإمبراطورية الأمريكية على سلفها، الإمبراطورية البريطانية. والمصطلح يستخدمه مؤيدو ومنتقدو السياسة الخارجية الأمريكية على حد سواء. ومن ثم، فهو يحمل دلالات مختلفة وفقًا للسياق المستخدَم. ومن أشهر الحالات التي استخدم فيها هذا المصطلح مرارًا وتكرارًا، وثيقة أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، حول إعادة بناء دفاعات أمريكا، حين استخدمه المحافظون الجدد في مشروع القرن الأمريكي الجديد، واستخدمه أيضًا نقاد الهيمنة الأمريكية كقوة إمبريالية في وظيفتها وأسس قيامها. وقد رأى البعض أن هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة تعد نهاية فترة نموذج السلام الأمريكي. (المترجم)

العظمى من العرب والمسلمين، وعلى الرغم من إدراكهم التـام بالمـصالح الأمريكية في النفط، وتحالفها الإسرائيلي، فإنهم ظلـوا مستـسلمين للنفـوذ الأمريكي- بل ومرحبين به- اعتقادًا منهم بأن الهيمنة الأمريكية قد تحقق لهم مزيدًا من التنمية والديمقراطية والحريات. في المقابل درجت الأنظمة العربية على التلويح بالعلم الفلسطيني؛ لإضفاء الشرعية على حكمها، إلا أن معظمهم متواطئين سرًّا أو علنًا مع المصالح الأمريكية. أما الجامعـة العربيـة فقـد درجت من حين لآخر على إصدار بيانات حادة اللهجة حول نـزع ملكيـة الفلسطينيين، والمعاناة التي يلقونها في معسكرات اللاجئـين، ولكـن وفيمـا يخص التحرك المباشر، فقد اقتصرت فعالياتها على مقاطعة التبادل التجاري (تآكلت المقاطعة تدريجيًا عبر التحايل). بالتوازي بدت الهجمات الإرهابيـة الفلسطينية مجرد لدغات قبيحة من قبل متطرفين، ولم تؤدِ إلا إلـى تعـاون أوثق بين الولايات المتحدة والمخابرات الإسـرائيلية. وحتـى فـي بدايـة التسعينيات، لم يبدُ أن "قلة من المسلمين الغاضبين"(١)، جديرون بنيل الاهتمام الأمريكي الجاد، حال مقارنتهم بالمهام العظيمة التي تساهم فيها إسرائيل، مثل احتواء النفوذ السوفييتي في المنطقة، وأخيرًا، تقليص الاتحاد السوفييتي إلـى ركام سياسي.

وقد اتضح الخطأ القاتل للرؤية الأمريكية البليدة وحاسرة النظر، فـي عام ٢٠٠١، عندما تقاطعت المعضلة الفلسطينية مع الراديكالية المتـصاعدة

---

(١) ترجع هذه العبارة إلى مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق زبينغيو بريجينسكي الذي صدق على منطقها: انظر النقاش في هذا السياق ضمن الدراسة التالية:

Ahmed Rashid, Taliban: Militant Islam, Oil, and Fundamentalism in Central Asia (New Haven, CT: Yale University Press, 2001).

للحركات الإسلامية، لتتجسد في ذلك التعبير المريع المتمثل في الهجوم المدمر الذي شنه تنظيم القاعدة على أرض الولايات المتحدة. ومن المؤكد، أن ذلك الهجوم لم ينشأ حصرا من استمرار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. فقد عززت جملة من الأخطاء الأمريكية من احتمالات الكارثة، خاصة التأييد الأمريكي للمقاومة الإسلامية المسلحة، في مواجهة الاحتلال السوفييتي لأفغانستان، وفتح المدارس الدينية الإسلامية، التي عززتها في الأصل الولايات المتحدة (بمساعدة السعودية)؛ بوصفها بوتقة لتلقين المذهب الإسلامي المناهض للسوفييت[1]. ولكن مع هزيمة السوفييت عام ١٩٨٩، تحول أسامة بن لادن إلى استهداف الولايات المتحدة نفسها، حيث رأى أن الهيمنة الأمريكية تمثل الخطر ذاته على القيم الإسلامية. وهنالك ثلاثة جرائم أمريكية محددة تم الاستشهاد بها على نحو خاص في تصريحاته، العقوبات المفروضة على العراق تحت قيادة الولايات المتحدة، والتي تسببت في معاناة إنسانية بشعة (خاصة سوء التغذية، ونقص الرعاية الطبية، وما نتج عن ذلك من وفيات في صفوف الأطفال، بلغت نصف مليون طفل)؛ والوجود العسكري الأمريكي على الأرض المقدسة الإسلامية في السعودية، وتحديدا بعد حرب الخليج الأولى؛ ثم القضية الفلسطينية. ومن بين هذه الجرائم الثلاث، كانت الأولى هي الأكثر خزيا على المستوى الدولي. إلا أن الجريمة الأخيرة، وهي القضية الفلسطينية، كانت أكثر الجرائم الثلاث فهما واستهجانا على نحو جماعي في أرجاء العالمين العربي والإسلامي.

---

(1) **Rashid, Taliban.**

وفي الواقع فقد ظلت القضية الفلسطينية علي الدوام، ومنذ النكبة عـــام ١٩٤٨ بمثابة إحساس ملتهب بالضيم ورمزٍ حيٌ في الضمير الشعبي العربي. وقد تسبب فساد منظمة التحرير الفلسطينية، وما مارسته من انتهاكات، علي مدار العقود المنصرمة في تآكل الدعم العربي الإقليمي للقضية الفلـــسطينية. حيث أدت ممارسات المنظمة ذات اليد العليا في الأردن ولبنان لاغتراب كُل من السكان المحليين وحكوماتهم عن القضية. إلا أن الانتفاضة الأولى عـــام ١٩٨٧ استعادت الفلسطينيين (في الوعي الجمعي العربي)؛ كأيقونات للمقاومة الحقه ضد القمع الإسرائيلي. أما الانتفاضة الثانية، التي اندلعت عـــام ٢٠٠٠ (أشعلها اقتحام أرييل شارون مع مئات من شرطة مكافحـــة الـــشغب لجبـــل الهيكل/الحرم الشريف)، فقد تم تغطيتها تليفزيونيا بالكامـــل[1]. فلـــم تحـــرم الجماهير العربية، جراء الرقابة الإسرائيلية (مثلما حدث مـــع المـــشاهدين الأمريكان)- من البث الحي لصور العنف التي يمارسها الجيش الإســـرائيلي في الأراضي الفلسطينية، والمشاهد المخزية لإطلاق النار، والضرب، وهدم البيوت، والتي ظهرت ليلاً في وسائل الإعلام العربي. وبالنسبة للمتـــدينين، بدت مشاهد القنابل المسيلة للدموع، والرصاص الذي يـــستهدف المـــسلمين المحتجين في القدس، داخل الحرم الشريف وحوله، بمثابة تدنيس للمقدسات.

---

(١) تم تقدير عدد أفراد شرطة الشغب الذين صاحبوا شارون بألف فرد. وللحصول على روايات حديثة حول هذا الموضوع، انظر:

Suzanne Goldberg, "Rioting as Sharon Visits Islam Holy Site," The Guardian, 29 September 2000; "Sharon on Temple Mount Sparks Riot," Haaretz, 29 September 2000.

وبالنسبة للملايين من العرب والمسلمين الذين لولا هذه التغطية لظلوا متشككين في الأمر، فقد أضفت هذه الصور شرعية إضافية على دعاية تنظيم القاعدة المناهضة للغرب. لقد كان الوضع الفلسطيني المتردي، يساهم، وبكثافة خلال تلك اللحظة، في خلق مشكلة لم تكن موجودة من قبل بالنسبة للولايات المتحدة؛ وهي وجود تهديد إرهابي إسلامي عابر للقارات، يتمتع بقاعدة جماهيرية عريضة جغرافيا، ومتعاطفة، وملتفة أيديولوجيا حول المشكلة الفلسطينية؛ باعتبارها رمزًا محوريا للإمبريالية الغربية. ولم يكن هذا التهديد قابل للاحتواء، بواسطة التقنية العسكرية العالية، التي اعتادت الهيمنة الأمريكية الاعتماد عليها.

ومن هنا، يمكن البرهنة، وبطرق عديدة، على أن "العلاقة الخاصة" مع إسرائيل، كانت تدمر الهيمنة الأمريكية في منطقة؛ كان من السهل- لولا هذه الملابسات- أن تقبع في جيب الولايات المتحدة. ومن ثم فإن الرؤى الواقعية الصرف تشير إلى إمكانية خدمة المصالح الأمريكية في المنطقة على نحو أفضل بكثير، إذا ما اتبعت أمريكا سياسة أكثر توازنًا، ومن ذلك على سبيل المثال، تنظيم حل الدولتين الذي سعت إليه الدول العربية والمجتمع الدولي سعيًا حثيثًا. وفي العام ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وبينما كان تنظيم القاعدة ينتشر كالسرطان، في مجال متقطع من التهديدات العالمية، وفيما دخلت السياسة الفلسطينية في طور راديكالي جديد، يميل نحو التطرف الإسلامي وسط الضغوط الإسرائيلية المتزايدة، كان من المتوقع منطقيا أن يلهم وازع حفظ الذات الصرف، الولايات المتحدة لبذل المزيد من الجهود لتحقيق تلك الغاية.

والظاهر أنه لهذه الأسباب تحديدًا، صدقت إدارة بـوش الابـن علـى إعلان دولة فلسطينية عام ٢٠٠٢، مزكية السلام المستقر، ومادحة إياه كونه يتولد من "دولتين تعيشان جنبًا إلى جانب بعضهما، في سلام وأمن"(١). وكانت هذه اللغة الرئاسية المصدّقة على دولة فلسطينية، لغةً غيـر مـسبوقة فـي الدبلوماسية الأمريكية. وانخرطت الحكومات العربية والأوروبية في جولـة جديدة من الاجتماعات، وسط أمل محفوف بالقلق، من أن المبـادرة سـتمد الفلسطينيين واقعيا بحق تقرير المصير، الذي طالما اعتُبر بمثابة *الشرط الذي لا غنى عنه* **sine qua non** لتحقيق سلام دائم. إلا أن التحول الأمريكي كان تحولاً وهميًا خادعًا. فلم تذكر خطة بوش- ولو على نحو عفوي- أن "أنشطة الاستيطان في الأراضي المحتلة يجب أن تتوقف"؛ (استـشهادًا بالتوصـيات الواردة في تقرير ٢٠٠١ للسيناتور الأمريكي "جـورج ميتـشل" **George Mitchell**)(٢)، بل دعت إلى سحب غير جوهري للمستوطنات، كما أشـارت بغموضٍ إلي انسحابَ إسرائيل إلى "حدود آمنة ومعترف بها". وفـي حقيقـة الأمر، كان أي فعل إسرائيلي حقيقي لا يزال متوقفًا على نجـاح الحكومـة الفلسطينية في إنهاء الهجمات الإرهابية، والعنف. بيد أن الأسوأ مما سبق، أن خطة بوش نفسها قد أشارت إلى أن "الدولة الفلسطينية المؤقتـة"، يجـب أن تضمن الأمن لإسرائيل- والأردن ومصر- *قبـل* التفـاوض فـي المـسائل المصيرية المتمثلة في حدود هذه الدولة وعاصمتها، حيث أشارت الخطة إلى

---

(1) "The Bush Peace Plan" (24 June 2002), available online at: www.jewishvirtualliberary.org/jsource/Peace/bushplan.html.

(2) "The Mitchell Report" (4 May 2001), available online at: www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Peace/Mitchellrep.html.

أن :"الحدود النهائية، والعاصمة والجوانب الأخرى من سيادة الدولة، سيتم التفاوض عليها بين الأطراف كجزء من الحل النهائي"[1].

وبعيدًا عن تبني مقاربة أكثر براجماتية لأزمة الشرق الأوسط، كانت إدارة بوش تلقي بثقلها خلف السياسة الإسرائيلية الساعية إلى تحويل فلسطين إلى دولة عرقية مغلقة/ بانتوستان **Bantustan**- وتستعين بالفلسطينيين أنفسهم لتحقيقها. وفضلا عن قصور تلك الرؤية (لأن البانتوستان لا تستطيع توليد سلام مستقر)، آذنت الخطة الجديدة في الحقيقة بمزيد من الضرر للمصالح الأمريكية في المنطقة. بيد أن المصالح الأمريكية لم تكن هي تحديدًا الشغل الشاغل لتلك الخطة، وهو ما يمثل نقطة ضعفها الأساسية في المقابل، أمعنت إدارة بوش والسياسة الخارجية الأمريكية في الانحياز السافر لإسرائيل، مقارنة بجميع أسلافها. وهنا يتطلب الإلمام بسمات هذا التغير، إلقاء نظرة مختصرة على الأبعاد السياسية والأيديولوجية لـ "العلاقة الخاصة" بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

"العلاقة الخاصة" السياسية

قبل إدارة بوش الابن، وعلى مدار ثلاثين عامًا من الانخراط السياسي غير المتوازن في الشرق الأوسط، التزمت الدبلوماسية الأمريكية مجموعة من المبادئ من بينها على سبيل المثال أن المستوطنات تمثل عقبة أمام السلام، وأن كلاً من الاتفاق على مسألة الأرض، وعودة اللاجئين وممتلكاتهم

---

(1) **"The Bush Peace Plan" .**

في إسرائيل؛ يجب أن يتم التفاوض عليها بين طرفي الصراع. وقد اتضح ذلك الاحترام الدبلوماسي للوضع الفلسطيني، من خلال تصديق الولايات المتحدة على قراريّ مجلس الأمن رقميّ ٢٤٢، و٣٣٨، وهو ما مكّن من تحقيق أسطورة "الوسيط الأمين" التي دعّمت دور الوسيط الأمريكي على نحو متأرجح. ولكن في أبريل/ نيسان ٢٠٠٤، أطاح الرئيس بوش بإطار الأمم المتحدة، وذلك عندما صدّق علنًا بموافقته على كتل الاستيطان اليهودية "الكبرى"، وفي الوقت نفسه الانسحاب أحادي الطرف من المفاوضات اعتراضًا على حق الفلسطينيين في العودة داخل إسرائيل. وقد ارتاع المجتمع الدولي وذهل من هذا التحول المفاجئ وتوقيته. وقد بدا أن الولايات المتحدة قد دمجت مصالحها مع إسرائيل إلى حد التخلي عن الأعمدة السياسية الرئيسية التي ترتكز عليها دبلوماسيتها، ونظرا لأن السياسة العربية كانت تواجه منعطفا بالغ الحساسية، فقد انصب اهتمام المجتمع الدولي على الانتخابات الرئاسية الأمريكية في ٢٠٠٤، والتي كانت تحمل إمكانية جلب رئيس جديد، يمكنه أن يعيد للسياسة الخارجية الأمريكية مسحة من النزاهة، ويحيي "عملية السلام" التي يمكن للمجتمع الدولي أن يعلّق عليها الآمال مجددًا.

إلا أن الأمل الذي ساور الجميع في احتمال وجود إدارة جديدة، كان مضللاً، أو أقرب إلى السراب. فربما يكون الرئيس الأمريكي الجديد قد أعاد تشكيل السياسة الخارجية في الشرق الأوسط عبر تبني مقاربة أكثر تعددية، وربما يكون قد أنقذ من تحت أنقاض احتلال العراق بعضًا من ركائز التعاون السلمي بين الولايات المتحدة والحكومات العربية. إلا أن اعتقادنا أنه في ظل

الظروف السياسية السائدة، لن يكون لدي أي رئيس ديمقراطي القدرة على تحقيق أدني تغيير جوهري، فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه إسرائيل، أو في سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين. والمشكلة ببساطة لا تكمن في طبيعة العواطف الصهيونية، أو في عدم القدرة علي التخيل؛ وإنما في استبعاد السياسة الأمريكية ذاتها لمثل هذا التغيير.

ويُخفق المراقبون الأجانب، وكثير من نظرائهم على المستوى الوطني العربي، في إدراك القاعدة المؤسسة لموالاة إسرائيل في السياسات الأمريكية. ولا ترجع أسباب ذلك الإخفاق فقط إلي أن تحليلها البنّاء –، أو حتى ذكرها – يتعرض دائمًا للهجوم من قبل كوادر الصهيونية، بوصفه معاداة السامية. حيث يثار هذا الاتهام دائما وعلى نحو ذرائعي؛ لحماية إسرائيل من النقد. إلا أنه يظل اتهامًا لا يمكن رفضه كاملاً على هذا النحو. فعلى مدار التاريخ، ولخدمة أجندات عنصرية متشددة، اخترع المعادون للسامية تهمًا للمؤامرة الصهيونية/ اليهودية، وأحيانًا ما استغلوا موضوع السياسة الأمريكية مع إسرائيل للإمعان في ذلك. ومن هنا، فإنه حتى النقد اليهودي الموجَّه إلى إسرائيل، وهو في حقيقة الأمر حيوي غالبًا ما يكون مقصورًا على المنتديات اليهودية الداخلية. فالنقد أبطء من أن يظهر على سطح الأمة الأمريكية المَسيحية، لأن التعاطف مع إسرائيل تطبّع في الثقافة الشعبية الأمريكية، عبر توليفة من التأثيرات النوعية المختلفة. ومنها الافتراضات الغربية المسيحية حول الأرض المقدسة، والصور النمطية عن "الشرق" والنظريات الأخلاقية المبدئية حول اليهودية ومعاداة السامية (وهذه موضوعات سنناقشها بمزيد من التفاصيل في الفصل الخامس)، وكلها استجابات متعارضة تعمل عملها.

ولم يكن من قبيل المصادفة التاريخية، أن تنحو تلك المنظومة من الأسس المجمّعة لتوجيه الرؤى الشعبية الأمريكية وسياستها الخارجية، نحو الدعم والتأييد أحادي الجانب لإسرائيل. فقد استطاعت جهود التعبئة والمناصرة الماهرة، المبذولة من جانب مجتمع من الفاعلين الموالين لإسرائيل، أن تبني على هذه الأسس– وبشكل موحد ومنظم– لحفر تاريخ أسطوري ورومانسي لإسرائيل في الضمير الشعبي الأمريكي، ومن ثم تعضيد الرؤى الموالية لإسرائيل في الخطاب السياسي الأمريكي. وفيما يلي صورة سريعة لهذه الشبكة، مأخوذة من الدراسات القليلة الجادة، ستبين كيفية امتلاك المعسكر الموالي لإسرائيل مثل ذلك النفوذ والتأثير الحصري في السياسة الخارجية الأمريكية فيما يتعلق بالشرق الأوسط[١].

وفي هذا السياق، تتبدي لجنة الشئون السياسية الأمريكية الإسرائيلية (أيباك AIPAC)، باعتبارها الفاعل السياسي الأكثر ظهورا ووضوحا، فهي مجموعة اللوبي الرسمية التي روّجت وبألمعية لمصالح إسرائيل داخل الحكومة الأمريكية، منذ ستينيات القرن الماضي. وفي الحقيقة فقد تمتعت

---

(١) تشمل المصادر حول اللوبي الموالي لإسرائيل:

Edward Tivnan's historical study The Lobby: Jewish Political Power and American Foreign Policy (New York: Simon and Schuster, 1987) and Paul Findlay's They Dare to Speak Out: People and Institutions Confront Israel's Lobby, 3rd ed. (Westport, CT: Lawrence Hill, 2003). Cheryl Rubenberg discussed the Israeli lobby in Israel and the American National Interest (Urbana: University of Illinois Press, 1986), 329-76. See also Michael Massing, "The Israel Lobby," The Nation, 10 June 2002.

"أيباك" منذ أوائل الثمانينيات، بنفوذ حصري على اتجاهات الكونجرس، وصناعة القرار فيما يتعلق بإسرائيل، وأصبحت إلى حد كبير المنظمة المناصرة والأكثر مهارة وحنكة، التي تخدم مصلحة خارجية (وإحدى أفضل المنظمات من أي نوع أو تصنيف). ويرتكز جانب مهم من تأثير "أيباك" على قدراتها المادية، إلا أنه لا يشكل السبب الرئيسي لقوتها، كما يشيع الظن أحيانا. فمن الطبيعي أن تدفق ملايين الدولارات عليها من تبرعات الحملات، عبر العمل المباشر لأعضاء "أيباك" البالغ عددهم ستين ألفًا يعزز نفوذ "أيباك" في الكونجرس تعزيزًا دالاً، إلا أن قوة "أيباك" تنبثق في الغالب عن قدرتها على تنسيق دوائر انتخابية جيدة التنظيم وشاسعة. فهي تجسد بالنسبة للحزب الديمقراطي، الصوت الليبرالي اليساري اليهودي، الذي طالما شكّل قاعدة شعبية قوية. أما بالنسبة للحزب الجمهوري، فهي تمثل الصوت الصهيوني-المسيحي اليميني المحافظ، الذي أصبح على مدار العقدين الأخيرين، معقلاً انتخابيًا حيويًا، ورفيع التنظيم (وكان، بوصفه قاعدة شعبية، المسئول الحصري في الغالب عن فوز بوش في السباق الرئاسي عام ٢٠٠٠).

وقد تحقق النفوذ والتأثير الحقيقيين لأيباك في الكونجرس، عبر قناعة داخلية حقيقية. فنظرا للضعف النسبي للوبي العربي، وخاصة اللوبي الفلسطيني الذي يفتقر للكفاءة، فإن معظم أعضاء الكونجرس الأمريكي يستمدون تصوراتهم عن أوضاع الشرق الأوسط، بشكل جماعي أو فردي، من منشورات أيباك المحترفة، والمُعَدة بخبرة وحنكة. (وبالطبع، فإن الجهل الفظيع بالشئون العالمية يزيد من هذا الاعتماد؛ فحوالي ٧٠% من أعضاء

الكونجرس لا يحملون حتى جواز سفر، وأكثر من ٩٠% منهم لم يسبق لهم السفر خارج الولايات المتحدة. وأغلب الرحلات التي ينظمهـا الكـونجرس للشرق الأوسط رحلات موجهة، تتم تحت إرشاد ورعاية الدولة الإسرائيلية). وفي الحقيقة فإن الحوافز المالية والانتخابية لمنظمة "أيباك" يصقلها اعتقـاد ساذج، وأصيل كذلك في الكونجرس بأن إسرائيل مُحبة السلام، وفي الإرهاب الفلسطيني المجنون المعادي للسامية، وفي قيادة فلسطينية إرهابية ومخادعة، كما في العداوة التي لا تلين لإسرائيل وسط الدول العربية.

بيد أن "أيباك" مجرد صوت واحد في شبكة مذهلة من النفوذ المـوالي لإسرائيل، بُنيت بشق الأنفس على مدار العقود الأخيـرة، وأصـبحت فـي التسعينيات صاحبة نفوذ حقيقي وجوهري داخل النظام السياسي الأمريكـي **inside the Beltway**، في واشنطن العاصمة. وهذه الشبكة ليست بالتحديـد "لوبي يهودي" كما يزعم كل مهاجميها والمدافعين عنها، فهـي تمثـل فقـط مواقف سياسية منتقاة، وهي في واقع الأمر محل معارضة قوية في الغالـب من جانب أصوات يهودية أخرى. ولكنها تعطي الانطباع بأنها لوبي يهودي من خلال زعمها الجماعي بأنها تمثل المصالح اليهودية، وأيضًا من خـلال نفوذ المنظمات الأمريكية اليهودية، التي تعد مفتاحًا لنفوذها السياسي. ومنها على سبيل المثال: اتحـاد مناهـضة تـشويه الـسمعة **Anti-Defamation League**، والكونجرس الأمريكي اليهـودي **American Jewish Congress**، واللجنة الأمريكية اليهودية **American Jewish Committee**، و"بناي بريث/ أبناء العهد" **B'nai B'rith**، والمعهد اليهودي لشئون الأمن القـومي **Jewish**

Institute for National Security Affairs، فضلاً عن "المراصد" الإعلامية المكملة، مثل لجنة تحري الدقة في تقارير الشرق الأوسط في أمريكا Committee for Accuracy in Middle East Reporting in America.

وقد ظهرت في نهاية التسعينيات من القرن الماضي، مجموعة أقوى من تلك المنظمات تروج للأجندات المحافظة الجديدة والصهيونية، وتبوّأت مكانة خاصة. وعلى وجه الخصوص تتألف هذه المجموعة الجديدة الآن نسبيا، من: معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى Washington Institute of Near East Policy (أسسه مدير الأبحاث في أيباك سابقًا)، ومعهد المشروع الأمريكي American Enterprise Institute (حيث كان ريتشارد بيرل Richard Perle، وحتى كتابة هذه السطور، أستاذًا مقيمًا)، ومعهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة Institute for Advanced Strategic and Political Studies (مكتبه الأم كائن في القدس)، ومركز السياسات الأمنيةCenter for Security Policy (الذي يزعم أن "بيرل" Perle و"دوجلاس فيث" Douglas Feith، و"إليوت أبراهامز"Elliott Abrahams، من بين أعضائه، والمشروع من أجل قرن أمريكي جديد the Project for a New American Century. وبطبيعة الحال فعندما يتولى أعضاء هذه المؤسسات مناصب محورية في حكومة جورج بوش الابن، فإن مذاهبهم تتسلل مباشرة إلى السياسة الخارجية الأمريكية. كما ساهمت تلك المؤسسات بدور إرشادي عبر تقديمها مجموعة من المبادرات الداخلية المكملة، مثل قرار مجلس النواب House Resolution 3077، الذي سعى إلى بسط النفوذ

على مجتمع المثقفين في الولايات المتحدة؛ بقصر التمويل الفيدرالي لبـرامج اللغات الجامعية على مناهج متعاطفة مع السياسة الخارجية[1].

وهذه المؤسسات عالية الأوكتين، لا تعمل فقط على المودة والمؤانسة. فهي تستمد نفوذها السياسي من قاعدة شعبية واسعة، تشمل ملايين من اليهود الأمريكان، والمجتمعات الصهيونية المسيحية التي يعد ارتباطهم العاطفي الحميم بالصهيونية، والاستثمار الروحي في إسرائيل، مصدرًا من مصادر التعبئة الروتينية لتأييد التشريعات الموالية لإسرائيل، والمرشحين السياسيين أيضًا. وشطر مهم من نشاط هذه الشبكة ليس سياسيا. فمنظمات مثل "مناشدة اليهود المتحدين" **United Jewish Appeal**، و"صندوق إسرائيل" **Israel Fund**، تضم محليين حَسني النية على مستوى البلاد ينخرطون في تأييد

---

(١) قانون الدراسات الدولية في التعليم العالي **International Studies in Higher Education Act (HR 3077**، تم تمريره بالتصويت في مجلس النواب الأمريكي **House of Representatives**، في مارس/ آذار ٢٠٠٤، واحتوى تعديلاً لشروط المنح **Title VI** (برنامج فيدرالي يوفر ملايين من الدولارات للتدريب على اللغات في جامعات رئيسية)؛ وذلك بتأسيس لجنة استشارية دولية مكونة من سبعة أعضاء لرصد ما إذا كانت المؤسسات المتلقية للمنحة تعلم وتدرب الطلاب على نحو سليم "المشاركة في الشئون الأمنية للبلاد". وقد دعا القانون نفسه أيضًا إلى عمل "دراسة لتحديد جمعيات التراث الخاصة باللغة الأجنبية الناقدة لأمن الولايات المتحدة القومي [على سبيل المثال، اللغتان العربية والفارسية]". ويمكن لهذه الدراسة الحصول على البيانات من كل مصدر فيدرالي، وخاص. كما أن تمرير قانون التعلم العالي **HR 3077** تم التعجيل به على نحو خاص من قبل ائتلاف من المنظمات الصهيونية اليهودية، التي تشمل "الجمعية الأمريكية اليهودية"، و"الكونجرس الأمريكي اليهودي"، و"اتحاد مناهضة تشويه السمعة"، و"أبناء العهد".

عاطفي لإسرائيل، يقوم على اتصال دقيق وانتقائي تمامًا مع الرواية الصهيونية حول "العودة" و"تخضير الصحراء".

وتفهم الجماعات الصهيونية المسيحية تأييدها لإسرائيل في إطار صورة حالمة، ترتبط بأساطير الألفية. ويتولد ذلك الفهم لديهم من التزام عميق بالنبوءة التوراتية. بيد أن القواعد الشعبية لهذه الجماعات قد انزلقت في تبنّي حزمة إجمالية شاملة من أساليب الدعاية الموالية لإسرائيل والمعادية للعرب في الوقت نفسه. ومن ثم فمن السهل تعبئة هذه الجماعات على مبدأ مقدس على النحو السابق، للدفاع عن أي تحدٍّ لإسرائيل، أو للرؤى الصهيونية التقليدية تجاه أحداث الشرق الأوسط. أما بالنسبة للصهيونيين المسيحيين، فإن مثل هذا النشاط يعكس التزامًا روحانيا لديهم بتحقيق وجود إسرائيل، ذلك الوجود الذي يعد تنبؤًا بنهاية العالم وعلامة على عودة المسيح. وبالنسبة للصهيونيين اليهود، مثلما لاحظت إحدى الصحف اليهودية الأمريكية، "انتزاع ما هو مفهوم من تحيز مناهض لإسرائيل في الإعلام أصبح... المخرج العاطفي الأكثر مباشرة للاتصال بالصراع على بعد ٦٠٠٠ ميل"(١).

ووفقا للمقياس السابق الذي يعد محط حسد من جماعات الضغط في كل أنحاء العالم، تمتلك القاعدة الشعبية- الصهيونية المسيحية- ثقلا مذهلا في التصويت داخل الكونجرس، من ذلك على سبيل المثال، مسألة التعجيل بتمرير القرار الخاص بالتعليم العالي **HR 3077** على الرغم مما وُجّه إليه من

---

(1) **Forward, April 2002, cited in Massing, "The Israel Lobby."**

نقد شديد. وحقيقة أن تلك القاعدة تتكون في معظمها من عامة الناس الــذين يتوزعون على مستوى الأمة باتساعها، فإن ذلك يعني أن بإمكانها المبـادرة بأي فعل أو تحرك مباشر في أي مدينة أو مكان تجمع محلي، شأنها في ذلك شأن إمبراطورية التلفاز لصاحبها المسيحي الإنجيلي "بات روبرتسون" **Pat Robertson**، والتي عادة ما يتم تجنيدها لبث كم هائل من الرسائل السلبية في الرأي العام؛ ردًّا منها على أي تغطية إخبارية محلية قد تحمل شـبهة النقـد لإسرائيل، فضلاً عن المشاركة في وضع القوائم السوداء لنجوم الـسينما أو الأكاديميين الأمريكيين الذين يُبْدُون أي جفاء لإسرائيل/ أو منع عرض الأفلام الوثائقية المنتقدة لها، أو وقف توزيع الكتب التي لا تروق لهم، وذلك بإلغـاء الاشتراكات وسحب الإعلانات منها[1]. أما فيما يتعلق بالأفراد العاديين مـن اليهود والصهيونيين المسيحيين من غير المسيّسين أو المنظمين، فهم ما زالوا مستعدين أخلاقيا لاستخدام حق النقض "الفيتو" الخاص بهم عند تعيين اللجان، ومجالس الأمناء، ومع المحطات الإذاعية والتلفزيونيـة. كمـا أن المثقفـين الأمريكيين المحليين عادة ما يساهمون في الصفحات التحريرية، إلى جانـب ما تحمله تلك الصحف من بـث منـتظم للتـاريخ الأسـطوري اليهـودي الإسرائيلي، وانطباعات ثابتة تجاه الإرهاب العربي والبراءة الإسرائيلية.

---

(1) **James Ennes's Assault on the Liberty (New York: Random House, 1979),**
هذه الدراسة رصدت زمنيا الهجوم الإسرائيلي في عام ١٩٦٧ على سفينة القوات البحرية الأمريكية، وقد عانت على نحو خاص من الهجوم المنظم على نشرها. وحول هذه الحالة وغيرها من الحملات، انظر:

Rubenberg, Israel and the American national Interest, 335- 44.

وتظل تلك الشبكة من المؤسسات المذكورة بعيدة عن تحديد مسارات الرؤى الشعبية الأمريكية الداخلية تجاه إسرائيل، والتي تتحول باضطراد باتجاه رؤى نقدية. كما أنها لا تدل أيضًا على الرؤى الأمريكية اليهودية والتي نكرر مرة أخرى أنها منقسمة بعمق. إلا أن حجم ما يصل من جدل حول إسرائيل إلى المنتديات الوطنية، لا يعدو النزر اليسير؛ بالنظر إلى مدى الاستهداف الفعال للإعلام الأمريكي من قبل المنظمات الصهيونية. ونظرًا لافتقاد الصوت المعارض في الكونجرس، فإن الشبكة الموالية لإسرائيل تكتسب قوة هائلة في توجيه السياسة الخارجية الرئاسية. وبغض النظر عن حقيقة تعاطف الرئيس الأمريكي مع إسرائيل من عدمه، فإن الآليات المستخدمة عادة ما تكون سياسية صرف. ويجب على كل رؤساء الولايات المتحدة أن يعتمد كل منهم على حزبه، فيما يتعلق بالفاعلية والكفاءة السياسية في المنصب نفسه. وكما ذكرنا، فإن كلا من الحزب الديمقراطي والجمهوري، أصبحا آمنيْن بفعل قواعدهما الشعبية الانتخابية ذات الثقل التصويتي، وذلك بفضل صناعة السياسات الموالية لإسرائيل. ومن هنا، فلم يتمكن أي مرشح رئاسي في الولايات المتحدة، في تسعينيات القرن المنصرم، من حصد تصديق حزبه منذ الوهلة الأولى، بدون التأكيد على تأييده الحديدي لإسرائيل. وكنتيجة لذلك فلم يكن في استطاعة أي منهم اتخاذ أي تحرك مناهض لمصالح الحكومة الإسرائيلية بأي طريقة مؤثرة، دون المخاطرة بخسارة تأييد الحزب. ولو أغفل أي رئيس حزبَه، أو تجاهله بممارسة عملية سلام حقيقية، من أجل المصلحة العليا للأمة، فإنه بذلك يكون كمن يهدر كلا

من الإمكانات الرئاسية والمستقبل الانتخابي لحزبه، وهي مجازفة لم يتوافر في أي رئيس أمريكي ما يكفي من الجسارة (أو سمو الأخلاق) للقيام بها.

ونظريا، قد يتخذ تأييد الرئيس الأمريكي لإسرائيل أشكالاً مبدئية كثيرة. فاليهود الليبراليون واليساريون والإسرائيليون اليهود، غالبًا ما تتملكهم رغبات مختلفة تمامًا، فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه إسرائيل. وقد يقطع رئيس أمريكي شوطًا جيدًا في اتباع مسار من الاستراتيجيات التي تعتبر مساعدة لإسرائيل، وتأتي معاكسة لرغبات آنية معينة لدى الحكومة الإسرائيلية. ولكن بما أن "أيباك" تؤثر على الكونجرس في صالح الحكومة الإسرائيلية، فقد ظل صنع السياسات على المستوى الرئاسي؛ موجَّهًا لتأييد سياسات الحكومة الإسرائيلية، أيًا كان نوعها واتجاهاتها؛ (ومن ذلك على سبيل المثال، التسامح التام مع توسع المستوطنات اليهودية في الضفة). أما المستشارون الذين يمكن أن يدافعوا عن سياسة مختلفة، تصب في صالح سلام مستقر، فهم غالبا غائبون وبشكل يثير الشكوك عن المناصب الرفيعة في الحكومة الأمريكية. ومن هنا، فإن الجهود الأمريكية الأفضل نية، مثل العمل الشاق الذي قام به الرئيس كلينتون في اتفاقات أوسلو ـ لم تتحدَّ أبدًا على نحو جديّ سياسات الحكومة الإسرائيلية، بأي طريقة من شأنها إشعال فتيل الانتقام عند "أيباك": (مثل قطع المعونة الأمريكية السنوية لإجبار إسرائيل على تجميد الاستيطان بوصفها القضية الأهم). وكما أشرنا سابقًا، فقد قدمت إدارة بوش خلال فترة رئاسته الأولى ضمانات قروض لإسرائيل بقيمة قدمت ١٠ بلايين دولار شريطة تجميد المستوطنات. إلا أن التأجيل لم

يكن إلا فترة قصيرة، وسرعان ما ازدادت الضمانات، والقــروض الهائلــة (لتوطين مليونٍ من المهاجرين اليهود من روسيا)، التي أطلقت يد إســرائيل أكثر من ذي قبل في بناء المستوطنات على الأرض المحتلة.

وفي الحقيقة فإن ذلك الفهم للسياسة الخارجية الأمريكية فــي الــشرق الأوسط، يجعل تصريح بوش في أبريل/ نيسان ٢٠٠٤ يبدو بطريقة مختلفة، بوصفه مجرد استمرار لسياسة طويلة الأمد موالية لإسرائيل، وغيــر قابلــة للنقد على نحو متزايد. لقد أطاح بوش بالمواقف الدبلوماســية التــي دامــت طويلاً، بتصديقه العلني على استراتيجية الاستيطان الإسرائيلية في الــضفة، والرفض أحــادي الجانــب لإمكانيــة عــودة الفلــسطينيين إلــى الأرض (الإسرائيلية). ولكن الإيماءة كانت مجرد رطانة لا أكثر، فلطالمــا دعمــت الولايات المتحدة سياسة الاستيطان الإسرائيلية، حتى أثنــاء إدارة كلينتــون، وبكل الطرق، فيما عدا تسميتها صراحة. وعندما تمت إزاحة ورقة التــوت الدبلوماسية بتلك الخشونة، تأرجح رد الفعل المخزي على مستوى المجتمــع الدولي، حيث كانت الشروط الجوهرية لــ "عملية السلام"، تعلن- من قبــل طرف واحد- بأنها لا تعدو مجرد حبر على ورق. إلا أن خواء معينا تــردد صداه في حركة الاحتجاج الدولية على ما بدا تخليــا أحمــق عــن خيــال دبلوماسي معهود فالولايات المتحدة لم تنوِ مطلقًا منع المستوطنات اليهوديــة من التوسع، أو إجبارها على الانسحاب. والكل يعرف ذلك. ولم يفعل جورج بوش الابن شيئًا في واقع الأمر سوى الاعتراف علنًا بهذا التوجه.

غير أن إدارة بوش من ناحية أخرى، حولت المعادلة السياسية في إسرائيل- فلسطين؛ بدفعها للعلاقة "الخاصة" مع إسرائيل إلى نقطة إعادة الصياغة الجذرية لطبيعة الدور الأمريكي في الشرق الأوسط. وقد كان هذا التحول واضحًا على نحو فوري في الدور الأمريكي المشاكس والداعي إلى الحرب هناك، خاصة في غزو العراق. وعلى الرغم من أن المنطق الدافع لهذا التحول، لم يكن واضحًا على الفور بالنسبة لمعظم المراقبين، حيث كان ثمة خلط بينه- وعلى نحو متعمد- وبين "الحرب على الإرهاب". ففي البداية تم الترويج لعملية الإطاحة بصدام بوصفها ضرورة لأمن الولايات المتحدة، للقضاء على أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها صدام حسين، ووقف دعمه لتنظيم القاعدة. ولكن ومع فشل الذريعتين بمرور الوقت، تمت إعادة صياغة احتلال العراق باعتبارها مهمة أخلاقية قوامها تحرير العراقيين من الطغيان والتحول الديمقراطي للعراق، وفي نهاية المطاف الشرق الأوسط برمته؛ ما يمثل رؤية متبجحة تروق لجزء كبير من الناخبين الأمريكان السذج (وإن كانت بمثابة تحذير للمجتمع الدولي الأكثر معرفة). ولكن وتحت مظلة نائب الرئيس الأمريكي، ووزير الدفاع، كان ثمة كادر من المستشارين ممن خططوا طويلاً للغزو- وفق أجندة مختلفة تمامًا- لإعادة تشكيل الشرق الأوسط بطرق تصب في صالح الأمن الإسرائيلي، وبوضعها في حيز التنفيذ، طبعت تلك السياسة ختم اللعنة النهائية على حل الدولتين، عبر إلغائها لإمكانية أي انسحاب إسرائيلي ذي معنى حقيقي من الضفة، في الوقت الذي كان التوتر الإقليمي يتزايد فيه بشكل هائل، حول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. الأمر الذي يستحق توضيحا مختصرا في الصفحات التالية.

"المحافظون الجدد" في الصورة

.لم تتضح الطبيعة الفعلية للمحافظين الجدد، الذين سيطروا على البيت الأبيض في عهد بوش الابن، لمعظم المراقبين على نحو فوري. ففي مراحلها الأولى بدت مجرد إدارة متشددة (صقورية)، وإن اتسم ذلك بدرجة غير معتادة من التهور. ولكن ومع تشكل ملامح الحرب على العراق، سرعان ما أدرك المراقبون أن تحولاً أكثر جوهرية وأصولية قد أصبح واقعًا في السياسة الخارجية الأميركية. حيث تغيرت البنية المعروفة لقوة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ودخل الدور الأمريكي في تحور أساسي.

لقد أدرك كل الرؤساء الأمريكيين، قبل بوش الابن، أنه وعلى الرغم من أن كلا من إسرائيل والولايات المتحدة حليفين أساسيين، فإن مصالح كل منهما في الشرق الأوسط متباينة للغاية. فإسرائيل متنافس محلي على النفوذ الإقليمي؛ بينما الولايات المتحدة قوة عظمى عالمية، تهيمن على مناطق وتسعى للتحالف مع دول متعددة. وبطبيعة الحال فإن هذه الأدوار المختلفة تولد أهدافًا استراتيجية مختلفة تمامًا بالنسبة للدولتين، فيما يتعلق بالمنطقة ككل. فمن منظور البراجماتيين الأمريكيين (على سبيل المثال، مستشارو الرئيس ريجان، وبوش الابن، وإدارة كلينتون)، يتمثل السيناريو الأفضل للولايات المتحدة في الشرق الأوسط في نموذج الدولة القوية، التي تتيح للأنظمة العربية الصديقة احتواء المعارضة الداخلية، وتأمين التزويد المستقر بالنفط. وفي ضوء هذا التوجه، فإن أي معارضة للمصالح الأمريكية، يجب أن يتم احتواؤها بحزم، مع إمكانية زرع نظم موالية. وكنتيجة لذلك بدا نظام

"صدّام" المخيف حليفًا ثمينًا للمخططين الاستراتيجيين إبـان حقبـة ريجـان (ولو على نحو مستتر) في احتواء الثورة الإسلامية في إيران، ومن ثم كـان يتم مده بالأسلحة والمعلومات في ثمانينيات القرن الماضي. ولم يغير غـزو صدام للكويت في التسعينيات من هذه المعادلة الواقعية، فقد ظلـت العـراق منتجًا مهما للنفط، وقوة إقليمية ينبغي استعادة القبضة على سياستها الخارجية لتخدم المصالح الأمريكية. ومن ثم سعت إدارة كلينتون لتغيير النظام، لـيس عبر التحول الديمقراطي، ولكن وببساطة من خلال انقلاب بعثـي؛ آملـة أن تواصل مجموعة الجنرالات التي تمسك بالدولة العراقية القوية، تقديم خدماتها للمصالح الأمريكية باحتواء السياسة الكردية الشيعية المقلقة، وتحقيق التوازن مع النفوذ الإيراني في الخليج الفارسي.

في المقابل كانت المصالح الإسرائيلية تتحقق عبر سيناريو آخر مختلف كلية، ويرتكز على حكومات عربية ضعيفة وعاجزة عن تـشكيل أي تهديـد حقيقي لإسرائيل، أو نفوذها الإقليمي. وبناء على ذلك فإن مصالح إسـرائيل تتحقق على أفضل نحو، من خلال مساندتها ودعمها للدول الـضعيفة التـي يمكنها السيطرة عليها عبر التلاعب بالفصائل العميلـة، مثـل المـسيحيين المارون في شمال لبنان (الذين دعمتهم إسرائيل في الحرب الأهليـة التـي دمرت لبنان في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضـي، والتـي أودت ولسنوات عديدة بالحكومة المركزية اللبنانية). وقـد عبّـر أحـد المحللـين الإسرائيليين، وهو "أوديد ينون" **Oded Yinon**، عن هذا المنطق في مقالـة كثيرًا ما تم الاستشهاد بها، وهي "استراتيجية إسرائيل في الثمانينيات"، والتي

نُشرت عام ١٩٨٢ بواسطة "المنظمة الصهيونية العالميــة"[١]. وقــد صــدّق "ينون" صراحة على تفتيت الدول العربية، أو "تفكيكها"، بوصفه أسلوب العمل الإسرائيلي **Israel's modus operandi**.

إن تفكيك كامل لبنان إلى خمسة أقاليم، يخدم كنموذج للعــالم العربــي برمته، بما في ذلك مصر، وسوريا، والعراق، وشبه الجزيرة العربية. ولبنان بالفعل تتبع هذا المسار. فتفكيك سوريا والعراق فيما بعد إلى مناطق متميــزة عرقيا ودينيا، كما هو الحال في لبنان، هو الهدف الأساسي لإســرائيل علــى الجبهة الشرقية على المدى البعيد، بينما تفكيك القوة العسكرية لتلك الدول يخدم كهدف أساسي قصير المدى. فمع انهيار سوريا، وفقًا لبنيتها العرقية والدينيــة، إلى دول عديدة مثل لبنان في الوقت الحالي.. ستكون ضمانة للسلام والأمن في المنطقة على المدى البعيد، وهذا الهدف أصبح في متناول أيدينا اليوم.

أما كامل شبه الجزيرة العربية، فهي مرشحة طبيعيًّا للتفكيــك؛ بحكــم الضغوط الداخلية والخارجية. ويعد التفكيك مسألة حتميــة، خــصوصًا فــي السعودية. وبغض النظر عن بقاء اقتصادها الذي قد يكون قائمًا على الــنفط، سليمًا أم لا، أو ما إذا كان سيتقلص علــى المــدى البعيــد، فــإن حــدوث

---

(1) Oded Yinon, "A Strategy for Israel in the 1980," Kivunim 14 (1982), ed. And trans. Israel Shahak, available at www.geocities.com/alabasters_archive/zionist_plan.html.

كان "أوديد ينون" صحفي إسرائيلي عمل فترة في وزارة الخارجية الإسرائيلية. وعلى حد قول "إسرائيل شاحاق" وهو ناقد إسرائيلي يهودي للصهيونية– تم ترجمة كثير من انتقاداته على مستوى واسع: قد قدمت مقالة ينون "الخطة الدقيقة والمفصلة للنظام الصهيوني القائم (شارون وإيتان) للشرق الأوسط والتي تقوم على تقسيم المنطقة ككل إلى ثلاث دويلات صغيرة، وتفكيك كل الدول العربة الموجودة". (المرجع السابق.)

التصدعات والانشقاقات داخل السعودية تعد تطورًا منظورًا وطبيعيًا؛ في ضوء بنيتها السياسية القائمة.

وفقا لهذا المنظور كان العراق- في ظل حكم "صدّام"- دولة شديدة القوة. حيث كان جيشه يشكل تهديدًا لقدرة إسرائيل على التحرك أحادي الجانب في الشرق الأوسط. ومن ثم لم يكن الانقلاب البعثي هو الحل الأمثل بالنسبة لإسرائيل، بل نظام ضعيف على كافة الأصعدة- أو العمل على "تفكيك" العراق كله؛ بردّه إلى فصائله المكوِّنة على أساس عرقي أو عشائري، على النحو الذي طرحه "ينون".

العراق الغني بالنفط من ناحية، والممزق داخليا من ناحية أخرى، مضمونٌ كمرشح لتحقيق أهداف إسرائيل. فتفكيك العراق يعد أكثر أهمية بالنسبة لنا حتى من سوريا. فالعراق أقوى من سوريا. وعلى المدى القصير، فإن القوة العراقية هي التي تشكل التهديد الأكبر لإسرائيل. وكل شكل من أشكال المواجهة العربية سوف يساعدنا على المدى القصير، ويختصر علينا المسافة إلى هدف أهم، هو تقسيم العراق إلى طوائف؛ مثلما هو الحال في سوريا ولبنان. وسوف يتم تقسيم العراق إلى أقاليم على أساس عرقي/ ديني مثلما كان الوضع في سوريا أثناء العصر العثماني. لذا، ستكون هناك ثلاث دول (أو أكثر)، حول ثلاث مدن كبرى: البصرة، وبغداد، والموصل، وستنفصل المناطق الشيعية في الجنوب عن السُّنيين والأكراد في الشمال[1].

---

(١) يكاد يكون تحليل "ينون" فريدًا من نوعه. ففيما يتعلق بالعراق، فإن كتّابًا بارزين، مثل "زيئيف شيف" Ze'ev Schiff، المراسل العسكري لصحيفة *هآرتس*، قدم تقريرًا عام ١٩٨٢ عن إجماع عام مؤداه أن المصالح الإسرائيلية ستكون في أفضل حال "بتفكيك العراق إلى دولة شيعية، ودولة سنية، مع فصل الجزء الكردي."، (**Haaretz, 5 February 1982**).

وكما ذكرنا سابقًا، فإن تلك الرؤية الساعية إلى "تفكيك" كل من العراق وسوريا، تتعارض والمصالح الاستراتيجية الأمريكية، كونها ستسفر عن حكومات محلية جديدة تمامًا، لا يمكن التنبؤ بها، وقد تقدم على إجراء تغييرات سياسية غير متوقعة. ومع ذلك، فقد تم التصديق على هذه الرؤية كاملة من قبل الأيديولوجيين المحافظين الجدد، الذين سيطروا لاحقًا على السياسة الخارجية الأمريكية في إدارة بوش الابن الثانية، والذين قاموا بدمج السياسة الإسرائيلية في الاستراتيجية الأمريكية. وقد اتضح جوهر رؤيتهم في الموجز السياسي الشهير الذي قاموا بصياغته لرئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في عام ١٩٩٦، بعنوان *كسر نظيف: استراتيجية جديدة لتأمين المملكة* **A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm**. والذي تولت إعداده مجموعة عمل، تضمّنت عددا من المسئولين الذين عملوا لاحقا في إدارة بوش، مثل "ريتشارد بيرل" **Richard Perle**، و"دوجلاس فيث" **Douglas Feith**، و"ديفيد وورمزر" **David Wurmser**[(١)].

---

(١) توجد نسخة من *كسر نظيف: استراتيجية جديدة لتأمين المملكة* **A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm** على شبكة المعلومات/ الإنترنت عبر هذه الوصلة: www.israeleconomy.org/strat I.html .

والتقرير موقع من قبل "ريتشارد بيرل" **Richard Perle** ، معهد المشروع الأمريكي **American Enterprise Institute**، قائد فريق الدراسة؛ وجيمس كولبرت" **James Collbert**، من المعهد اليهودي لشئون الأمن القومي **Jewish Institute for National Security Affairs**، و"تشارلز فيربانكس" **Charles Fairbanks**، جامعة جون هوبكنز **Johns Hopkins University**، كلية الدراسات الدولية المتقدمة **School for Advanced International Studies**؛ و"دوجلاس فيث" **Douglas Feith** ، و"الزملاء فيث وزيل **Feith and Zell Associates**، و"روبرت لوينبرج" **Robert Loewenberg**، رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة **Institute for Advanced Strategic and Political Studies**؛ و"ديفيد وورمسر" **David Wurmser**، معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة؛ و"ميراف ورمسر" **Meyrav Wurmser**، جامعة جونز هوبكنز.

وعلى الرغم من أن التقرير يلقي الضوء على وشائج التحالف الأمريكي الوثيق مع إسرائيل، فإنه يعد اليوم أقل معنى إذا ما نظرنا إليه كخطة حرفية، حيث خضعت تفاصيل العلاقة الثنائية لتعديلات جوهرية بالضرورة عبر هذه السنوات)، ومع ذلك فهو يوضح آليات التفكير الاستراتيجي لدى من سيصبحون لاحقًا أشخاصًا محوريين في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية وتشكيلها. من شاكلة "ريتشارد بيرل" **Richard Perle**، الذي ترأس مجموعة العمل التي أعدت هذا التقرير، والذي أصبح فيما بعد رئيس هيئة سياسة الدفاع في البنتاجون، التي تشكلت كهيئة استشارية لوزير الدفاع "رامسفيلد" **Rumsfeld**، والذي سرعان ما صادر دور وزارة الخارجية كهيئة رئيسية، تضع استراتيجيات تتعلق بالشرق الأوسط. وقد أسس رامسفيلد نفسه مكتب الخطط الخاصة **Office of Special Plans**، داخل البنتاجون والذي قام بدوره بتعيين كلٍّ من "بيرل" و"دوجلاس فيث"؛ للقيام بعملية "غسيل" للتقارير المخابراتية وتوجيهها لدعم الحرب على العراق، وقد أصبح هذا المكتب المحور الأساسي لحملة إدانة العراق واتهامه بإقامة صلات مع منظمات إرهابية، وامتلاك أسلحة دمار شامل. ولاحقا أصبح "فيث" نفسه مساعدا لوزير الدفاع للسياسات، والذي يعد ثالث أعلى منصب مدني في البنتاجون، وقد مارس مهامه عبر التنسيق الوثيق مع نائب وزير الدفاع "بول ولفوويتس" **Paul Wolfowitz** (الذي وُصف في مؤتمر "القيادة المسيحية القومية من أجل إسرائيل" **National Christian Leadership for Israel** كـ "بطل لا يكل لدعم الروابط السياسية والدفاعية الوثيقة بين إسرائيل والولايات المتحدة"). وفي أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٣، أصبح "ديفيد وورمسر"، وهو كاتب نُشرت له أعمال كثيرة حول التخطيط

الاستراتيجي الإسرائيلي (دافع مطولا عن ضرورة تقسيم الشرق الأوسط إلى "اتحادات قبلية وعائليـة وعـشائرية، تحـت حكومـات مقيـدة ومحـدودة الصلاحيات") مستشار نائب الرئيس "ديك تشيني" لشئون الـشرق الأوسـط، الذي شكّل مركزًا ثانيًا لقوة، بسطت مظلتها الحمائية على هؤلاء المخططين الاستراتيجيين كافة(١).

وقد مارس هؤلاء الرجال جميعا مهامهم بتنسيق وثيـق مـع مراكـز البحث والتخطيط الاستراتيجي التابعة للمحافظين الجدد والصهيونيين، والتي تم ذكرها آنفًا، وقد نظمت تلك المجموعات حملة إعلامية مؤيِّدة، عبر تأمين تعزيزات ثابتة من الخبراء المتعاطفين العاملين في برامج الأخبار والمنتديات التحريرية. فضلاً عن مناصب عديدة مهمة في مؤسسات قانونيـة كبـرى، وشركات تعمل في قطاعات النفط، والأمن، والمقاولات في الشرق الأوسـط بعقود تبلغ قيمتها مليارات الدولارات(٢).

---

(١) حول هذه المتاهة من القوة، انظر، على سبيل المثال:
Robert Dreyfuss and Jason Vest, "The Lie Factor," Mother Jones, January-February 2004; Seymour M. Hersh, "The Debate Within," The New Yorker, 11 March 2002, and "Behind the Mushroom Cloud,"' The New Yorker, 21 March 2003.

(٢) الصلات التجارية وسط عناصر هذه الشبكة تظهر أيضًا مثل قصة بوليسية مشوقة. فالسيد "بيرل"، الطرف المدير في الشركة الرأسمالية التجارية **Trireme Partners L.P**، التي استثمرت أموالاً طائلة في تكنولوجيا الأمن الداخلي والاستطلاع، حررت عقودًا بمليارات الدولارات للأمن في الشرق الأوسط (التي ستكون الحرب بالنسبة لها مناخا مساعدا جدا). وقد واجه "بيرل" أيضًا فضيحة في خدمة سابقة، على تلقيه رسومًا بصفته من مناصري مبيعات الأسلحة الإسرائيلية. وفي بداية التسعينيات تلقت مؤسسة "فيث" القانونية **Feith and Zell**، مئات الآلاف من الدولارات من المؤسسة المناصرة مجموعة المستشارين الدوليين **International Advisor Inc.**، التي كان فيث=

ومن ثم تشابكت واندمجت أجندات المحـافظين الجـدد، والـصهيونيين، ورجال الأعمال- داخل إدارة الرئيس بوش الثاني- في شبكة نفوذ مخفية إلـى حد كبير عن الجماهير الأمريكية: " تلك الشبكة التي أطلق عليها أحـد المثقفـين العرب مذهولا وصف مؤسسة الهيمنة العالمية" **World Domination, Inc**،[١].

وخلال ولاية الرئيس بوش، عملت هذه الشبكة باستقلالية فريدة، حيـث كان الرئيس غير مجهز على الإطلاق لتنقية معلوماتهم، إلا أنه كان مقتنعًا كلية بترجمتها إلى أفعال وقد أشرفوا بأنفسهم على تنفيذها. وفيما كان منعزلا عـن التعقيدات السياسية، على يد بطانته من المستشارين المحافظين الجـدد، كـان بوش منعزلاً أيضا ثقافيا على قاعدة احتقاره الـصريح "للنخبـة" (المفكـرون وبعض الصحفيين)، وأكثر انعزالاً بفعل يقينه الإنجيلي بأن تحليل مستشاريه قد استطاع إدراك مشيئة "الله القادر" الذي كان ملتزمًا بخدمته[٢]. ومع وجود كامل اللوبي المسيحي الصهيوني، شعت هالـة مقدسـة ومانويـة[*] **Manichaean** أيضًا، من البيت الأبيض متمثلة في سياسة أمريكية قوامها العدوان الإقليمي.

=صاحب أسهم فيها. وكانت هذه المجموعة معنية في الأصل بالترويج للمصالح التركية في الحكومة الأمريكية، وإرساء سبل التعاون التركي الإسرائيلي.

(١) شريف حتاته، "مؤسسة الهيمنة العالمية"،" الأهرام ويكلي:
Al-Ahram Weekly, no. 666 (27 November-3 December 2003).

(٢) حول فهم بوش الابن لدوره في تحقيق الإرادة الإلهية، انظر اللقاءات في:
Bob Woodward, Plan of Attack (New York: Simon and Schuster, 2004). In a 60 Minutes interview on 17 April 2004,
وقد أشار "وودوارد" **Woodward** في ملاحظته لهذه الصورة الماسونية عن الذات، إلى أنها "بعيدة المدى، وطموحة، وأعتقد أنها ستجعل الكثيرين يرتجفون".

(*) المانوية- أو "المنانية"، كما ذكر ابن النديم في "الفهرست"- ديانة تنسب إلى "ماني" الذي ظهر في زمان شابور بن أردشير، وقتله بهرام بن هرمز بن شابور بعد عيسى المولود في عام ٢١٦ م في بابل. وقيل: إن الوحي أتاه وهو في الثانية عشرة من=

لقد راكم مهندسو السياسة الخارجية الأمريكية الجدد هـؤلاء، فهمهـم للشئون العالمية ارتكازا على عقائد المحافظين الجدد الراسخة، التـي تؤكـد على المصالح الواقعية الضيقة، والاستخدام أحادي الجانب للقوة الأمريكيـة. ويمكن تعقب أسلافهم إلى سبعينيات القرن الماضـي وتنظيمـات الحـرب الباردة، مثل: لجنة الخطر القائم **Present Danger**، ومكتب تقيـيم الـشبكة بوزارة الدفاع **Net Assessment**. وغيرها من التنظيمات التي ألحت، خلال حقبة الحرب الباردة، على ضخ زيادات رئيـسية فـي الإنفـاق العـسكري الأمريكي؛ لمواجهة التهديد النووي السوفييتي. وقد جسد ريتـشارد تـشيني **Richard Cheney** على سبيل المثال ملامح هذه المدرسة، حينما عمل دونما بواعث أيديولوجية واضحة (بعيدًا عن الشائعات الكثيرة حول استمراره فـي خدمة مصالحه المؤسسية القديمة). فعلى مـدار التـسعينيات، قـام هـؤلاء الواقعيون القدامى **archrealists**، بالتحويل التدريجي لاختصاصات السياسة الخارجية من داخل وزارة الخارجيـة (ومحترفوهـا فـي مهنـة الخدمـة الخارجية) إلى البنتاجون، كما تم تحويلها داخل البنتاجون ذاته من الخبـراء الإقليميين إلى مكاتبهم- خاصة داخل ما أصبح بمثابة قدس الأقداس لغـسيل المعلومات المخابراتية، وتوجيهها نحو غزو العراق، والمتمثل فـي مكتـب الخطط الخاصة.

=عمره، وكان في الأصل مجوسيا عارفا بمذاهب القوم وكان يقول بنبوة المسيح ولا يقول بنبوة موسى فنحى منحى بين المجوسية والمسيحية.
حاول "ماني" إقامة صلة بين ديانته والديانة المسيحية، وكذلك بينها وبين البوذية والزرادشتية، ولذلك فهو يعتبر كلا من بوذا وزرادشت ويسوع أسلافا له. وقد كتب "ماني" عدة كتب، من بينها إنجيله الذي أراده أن يكون نظيرًا لإنجيل عيسى. أتباع المانوية هم من تعارف عليهم أولا بإطلاق لقب "الزنادقة". (المترجم)

ولكن، وكما أوضح تقريــر *كـسر نظيـف* A Clean Break، فــإن أصحاب الأدوار من أمثــال "وولفــوفيتس" Wolfowitz، و"بيــرل" Perle، و"فيث" Feith، و"وورمسر" Wurmser، وزميلهم "هارولد رودز" Harold Rhodes (يسيطرون أيضًا على مواقع النفوذ داخل البنتاجون)، أدخلوا أيضًا رؤية عالمية صهيونية متشددة لسياسات الشرق الأوسط. وفي هذا الإطــار، فإن السياسات الأمريكية في المنطقة ينبغي أن تعزز أمن إسرائيل، بإزالة أي تهديد محتمل لها. أما العالم العربي نفسه فكان ينظر إليه كتركيبة من أنظمة مرتشية، تحكم شعوبًا مستعدة ثقافيا لإظهار العداوة تجاه اليهود، ونحو القــيم الغربية والديمقراطية. وأنه يمكن للولايات المتحدة- بمجرد زرعهــا مثــل هؤلاء القادة، أو فضحها، لكونهم ليسوا مُخيّرين- أن تضمن تعــاونهم، أو إحلالهم بآخرين عند الضرورة.

بعبارة أخرى، فإن الفريق الذي يعمل حاليا تحت إمرة كلٍّ من "تشيني" و"رامسفيلد"، قد قام بتدويل عقيدة "الجدار الحديدي"، التي ترجع أصولها إلى المتشدد الصهيوني القديم "زيئيف جابوتنسكي"Ze'ev Jabotinsky، (١٨٨٠-١٩٤٠). وهي الرؤية ذاتها التي تشاطرها كل من نتنياهو وشارون، ومؤداها باختصار، أن القيادات العربية، أو بداهة تلك القيادات غير الراغبــة بقبــول الوجود والنفوذ الأمريكي (أو الإسرائيلي)، لا يمكن ضمان إذعانهم، إلا بعد إرغامهم على الإقرار بالقوة غير المشكوك فيها للقدرة العسكرية الأميركيــة (أو الإسرائيلية)[١]. وبطبيعة الحال فإن هذه الرؤية تستبعد أي أفكــار مــن

---

(١) حول حيثيات هذا المنطق، انظر:

Shlaim, The Iron Wall; Ian Lustick, "To Build and to Be Built By: Israel and the Hidden Logic of Iron Wall," Israel Studies I, no. I (1996).

قبيل: التوافق الإقليمي، أو بناء المعايير، أو الإصلاح المتنامي، أو التحـــول الديمقراطي بدافع التنمية. وهي الأفكار التي قد تبدو- لولا هـــذه الرؤيـــة- مناهجَ واضحة لكسب الهيمنة الأمريكية، وتوطيد العلاقـــات مـــع الخـــصوم القدامى، مثل ليبيا، وسوريا، وإيران. على العكس من ذلك ترتكز هذه الرؤية على استعراضات القوة المدعومة بالاستعداد لإلحاق الضرر المـــدمِّر، وقـــد تقاطعت تلك الرؤية مع الطيش الناجم عن غطرسة ما بعد الحـــرب البـــاردة والتي أدت إلى مصادرة كل الاستراتيجيين الآخرين من المحافظين الجـــدد؛ وقد دعت تلك الرؤية إلى تغيير أي نظام حكم عربي شـــكّل تهديـــدًا علـــى إسرائيل (مثل، العراق، وسوريا، وإيران)، وبالطبع لم يكن الهدف من وراء تغيير هذه النظم، خلق دول عربية قوية، بل دول ضعيفة ومذعنة.

ومدعومة برئيس على الدرجة نفسها من الإذعان، سرعان ما ترجمت هذه الرؤية العالمية إلى حالة غير مسبوقة من العدوانيـــة والتهديـــد بـــالقمع العسكري لـــ "محور الشر" الشهير- بدءا بالعراق. وقد مثل غـــزو العـــراق بهدف تغيير سلطته الحاكمة انتهاكًا للقانون الدولي، كما مثل تحذيرًا خطيـــرًا للمجتمع الدولي؛ ووفقا لسجالاته الداخلية فقد كان مجلس الأمن يواجه الأزمة الأخطر منذ الحرب الباردة، فيما كان الحلفاء المقربون للولايـــات المتحـــدة منعزلين. وعلى الرغم من هذا، قامت القـــوات العـــسكرية الأميركيـــة فـــي مارس/آذار، ٢٠٠٣، وعلى أساس دليل واهٍ (كان في الغالب من إنتاج مكتب الخطط الخاصة **Office of Special Plans** فـــي البنتـــاجون)، ومـــع دعـــم بريطانيّ، بغزو دولة عربية واحتلالها للمرة الأولى في تاريخها. وقد كانـــت المكاسب الأولية مأساوية؛ فقد انهزم الجيش العراقي على الفور. وكان مـــن

شأن المصالح الواقعية الأمريكية وقتئذ، أن تُستدعَى طبيعيا لإعادة بناء العراق كدولة قوية بجيش قوي، كحليف جديد قوي في الخليج الفارسي. ولكن وعوضا عن ذلك ومن أجل التوافق مع الأهداف الإسرائيلية، فإن القوات العراقية يتم تسريحها- وهكذا تمت الإطاحة بمائتي ألف جندي عراقي خارج وظائفهم، بالمخالفة مع النصيحة العاجلة لوزارة الخارجية الأميركية. وقد طار أحمد جلبي إلى هناك، وتم إعداده لتولي السلطة على خلفية وعد قطعه على نفسه أمام "بيرل" وغيره، بضمان العلاقات الودية لإسرائيل مع العراق[١].

وقد كان من المتوقع سلفا أن الخطة برمتها لن تخدم المصالح الأمريكية إلا على نحو ضعيف للغاية، فسرعان ما أدى الاحتلال إلى إثارة النزعة القومية العراقية ضد الولايات المتحدة، كما أضر الاحتلال جديا بمصداقية الولايات المتحدة في العالم العربي. وبدلاً من سلوك مسلك القوة المهيمنة إقليميا وذات المصالح المتعددة أضحت الولايات المتحدة حاليا قوة

---

(١) قامت "الجمعية اليهودية للأمن القومي" JINSA مع "معهد المشروع الأمريكي" American Enterprise Institute أيضًا بإعداد وتهيئة "جلبي"، موضحة الصلات الممتدة الإسرائيلية والأردنية للمؤتمر الوطني العراقي INC. وبدفعه إلى لعب دور المطيع، فإن المؤتمر الوطني العراقي كان من المفترض أن يخدم كحكومة "انتقالية" جديدة للعراق، موجهًا البلد نحو "الديمقراطية"ــ على الرغم من سلسلة محاولات الانقلاب الفاشلة وبعض إخفاقات المخابرات المركزية الأمريكية؛ جعلت هذه الجماعة منتظرة على أحر الجمر في الأجنحة على مدار عقد بأكمله. انظر:

Elizabeth Drew, "The Neo-Cons in Power," New York Review of Books 50, no. 10 (12 June 2003); John Dizard, "How Ahmed Chalabi Conned the Neocons," Salon.com, 4 May 2004, http://archive.salon.com/news/feature/2004/05/04/chalabi.

محتلة، وفقا لنهج "التحضر" الذي ساد في القرن التاسع عشر، وهو ما أدى، وبشكل مضاعف لإثارة كل الحساسيات ما بعد الاستعمارية، فضلا عن إشاعة الخوف في العالم العربي. بيد أن الأسوأ من ذلك، أن الإساءات الحتمية للاحتلال الأمريكي؛ من قبيل تعذيب العراقيين داخل السجون، ونقاط التفتيش سيئة الإدارة وما ينجم عنها من إصابات مطردة في صفوف المدنيين، والتفتيش العنيف والمرعب للمنازل، والتصاعد الهائل في أعداد الضحايا المدنيين بدت جميعها وكأنها تحاكي وبشكل مذهل ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، كما سادت شائعات عن توجيه إسرائيلي مباشر للسجون والتكتيكات العسكرية داخل العراق مما أشعل فتيل الأحقاد العربية.

وفضلاً عن ذلك، أدى اللغط المتنامي حول المزيد من الاجتياحات إلى تصنيف الولايات المتحدة كمعتدٍ لا يمكن التنبؤ بتصرفاته. خاصة وأن المجتمع الدولي كان قلقا، بعد أيام من سقوط بغداد، من إيحاء التهديدات الأمريكية بأن سوريا هي القطعة التالية في صف الدومينو المتساقط. وقد أجبر رد الفعل الدولي السريع مسئولي الولايات المتحدة على التراجع عن هذه الإيحاءات، ولكن من دون أن تتوقف التحذيرات المنذرة بالشر التي استمرت في الظهور. وفي حقيقة الأمر، فقد ركز تقرير "كسر *نظيف*" **A Clean Break**، على الإطاحة بحكومة العراق، وإلى حد كبير كان ذلك التركيز يهدف إلى زعزعة الاستقرار في سوريا. فسوريا التي كانت ولا تزال تصر على استعادة مرتفعات الجولان، كانت بمثابة العقبة الأخيرة في عهد *السلام الإسرائيلي* **Pax Israeli**، الذي يضمن لإسرائيل نفوذها الإقليمي الذي طالما سعت إلى تحقيقه. فضلا عن قناعة إسرائيل بتورط سوريا في

عمليات "حزب الله" (الحركة الشيعية المسلحة في جنوب لبنان)، والتي تمكنت من خلال تكتيكات حرب العصابات الحازمة في الثمانينيات والتسعينيات، من تدمير الجهود الإسرائيلية الساعية إلى إحكام سلطتها على لبنان. وقد عبر تقرير "كسر *نظيف*" عن هذا الاستدلال:

> إن سوريا تتحدى إسرائيل على التراب اللبناني... ونظرا لطبيعة النظام الحاكم في دمشق، فإنه من الطبيعي والأخلاقي على السواء أن تتخلى إسرائيل عن شعار "السلام الشامل"، وأن تنتقل إلى *احتواء* سوريا، وأن تسعى إلى لفت الانتباه العالمي إلى ما تمتلكه من برنامج لأسلحة الدمار الشامل، وأن ترفض صيغ "الأرض مقابل السلام" بالنسبة لمرتفعات الجولان... ويمكن لإسرائيل أن تشكل بيئتها الاستراتيجية، بالتعاون مع تركيا والأردن، وذلك بإضعاف واحتواء- بل وحتى دحر- سوريا. ***هذه الجهود يمكن أن تركز على إزاحة صدّام حسين من السلطة في العراق***- الأمر الذي يعد هدفا استراتيجيا إسرائيليا مهما في حد ذاته- ***كوسيلة لاحتواء الطموحات الإقليمية السورية***[1]. (التشديد من عندنا).

في هذا السياق مرَّر الكونجرس الأمريكي، المُذعِن كالعادة، في ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣، قانونَ المسئولية السورية **Syria Accountability Act (S 982)**، الذي أمر الرئيس الأمريكي من خلاله بفرض عقوبات على سوريا؛ بغرض "وقف الدعم السوري للإرهاب، وإنهاء

---

(1) **A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm, available online at: www.israeleconomy.org/stratI.html.**

احتلالها للبنان، ووقف تطويرها لأسلحة الدمار الشامل، وكذلك وقف توريدها غير الشرعي للنفط العراقي، وإلزامها بتحمل مسئوليتها عن دورها في الشرق الأوسط، إضافة إلى أغراض أخرى". وهو ما تم ترجمته في مايو/آيار ٢٠٠٤، حين أعلنت إدارة بوش فرض العقوبات التجارية على سوريا.

وقتئذ فاضت التهديدات الأمريكية بما يوحي بالشر تجاه إيران. وإذا ما التزمنا بعدسات الواقعية الأمريكية، فقد كانت إيران حليفا رئيسيا سابقًا وفقدت بفعل الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، إلا أنها ظلت ضمنيا ذات أهمية كبيرة فيما يتعلق بالمصالح المشتركة حول تحقيق الاستقرار في وسط آسيا. وقد كانت إيران وقتئذ تجنح باتجاه مقاربة تحفظ لها كرامتها فيما يتعلق باستعادة العلاقات مع الغرب. ولكن من خلال عدسات تقرير *كسر نظيف*"، ظهرت إيران ببساطة كمؤيد وداعم رئيسي لحزب الله، وربما لحماس، مع تلميحات بإمكانية أن تصبح قوة نووية؛ ومرة أخرى، دعا مؤلفو الموجز إلى انتهاج معاملة صارمة لتغيير النظام[١]. وسرعان ما دُمجت هذه الرؤية في السياسة الأمريكية؛ ففي خطابه الأول حول حالة الاتحاد، أطاح بوش بالإيماءات اللطيفة التي بدت من إدارة كلينتون حول العلاقات الأكثر ودية مع إيران، شاجبًا إياها كجزء من "محور الشر". وهي النقلة التي أخافت السلطة الدينية الإيرانية على الفور، وأدخلتها مجددا في حالة من الرفض، ومن ثم عدم الثقة بحركة الإصلاح الإيراني الذي كان وقتئذ في طور النمو؛ وذلك بوصفه أداة للضغط الأمريكي.

---

(١) المرجع السابق.

وبشكل عام لم يبدُ أن أيًّا من تلك التحركات الأمريكية يعكس فهمًا سياسيًّا واقعيا، أو حتى متشددًا (صقوريا) فيما يتعلق بالمصالح الأمريكية، ولذلك فقد حيرت الكثير من محللي السياسة الخارجية. لقد شكلت المزاعم المتغطرسة لإدارة بوش، حول اعتزامها "دمقرطة" العالم العربي، خطورة فعلية على القوة الأمريكية في المنطقة. ومن وجهة نظر العديد من المتخصصين، فقد أضرت بالأمن الأمريكي أكثر مما عززته. ولكن مع تسرب المعلومات الواردة في تقرير "كسر *نظيف*" في أوساط المجتمع الدولي، وشيوع فضيحة تجسس "أيباك"، ومكتب "بيرل" للخطط الخاصة في البنتاجون **Perle's Pentagon Office of Special Plans** في التيار الرئيسي للإعلام خلال خريف ٢٠٠٤،[1] بات المنطق وراء الجهد المبذول من أجل العراق واضحا؛ لقد كانت السياسة الأمريكية تعكس المصالح الإسرائيلية. لقد كان غزو العراق يهدف إلى الإطاحة بنظام صدّام (الأمر الذي يمثل هدفا كذلك لعدد من المفكرين الواقعيين من أمثال تشيني **Cheney**)، ولكن وفق شروط تصب في صالح إسرائيل، أكثر مما تصب في صالح الولايات المتحدة؛ ذلك أنها تسفر عن عراق ضعيف ومقسَّم طائفيا، يؤدي عجزه وتبعيته إلى تسهيل الهدف طويل المدى المتمثل في تقويض الحكومة السورية المجاورة، وتقويض قدرة إيران على دعم الجهاد الإسلامي المسلح.

---

(١) باكتشافها في خريف ٢٠٠٤ سرعان ما تم التكتم على فضيحة التجسس هذه من قبل إدارة بوش. انظر أيضًا على سبيل المثال:

Robert Dreyfuss, "Agents of Influence," The Nation, 4 October 2004.

وبطبيعة الحال فقد تضمنت الخطة الأصلية المنبثقة عن "مكتب الخطط الخاصة" **Office of Special Plans**، تولي حكومة عراقية خانعة تحت إمرة "جلبي"، بناء على وعوده بتأمين الأغلبية الشيعية في العراق كحلفاء لإسرائيل. ولكن حتى فشل "جلبي"، وتعثُّر الحكومة الانتقالية في العراق، سرعان ما جاء في صالح الخبرة الإسرائيلية الطويلة في التلاعب بالسياسة الانشقاقية. وفي أواخر عام ٢٠٠٤، وبمجرد إدراك إسرائيل لحقيقة تصدع الاحتلال الأمريكي، كان عملاء إسرائيل يعملون في الشمال لتشييد قاعدة نفوذ جديدة مع الأكراد(١).

ولسوء الحظ فإن العراق المقسَّم سرعان ما عزّز أيضًا حركات الإرهاب، ومع تآكل الهيمنة الأمريكية في المنطقة، كانت قدرة الولايات المتحدة على احتوائها آخذة في التدهور. وكانت "العلاقة الخاصة" بين أمريكا وإسرائيل وقتئذ، تجعل من المصالح الأمريكية أهدافًا جذابة لجماعات المعارضة الإسلامية والعربية الحانقة عليها، وفي الوقت ذاته تُوَرط إسرائيل مجددًا في العدوان الأمريكي. لذا بدا أن تلك السياسة "الخاصة" تنذر بمخاطر جديدة، وغير محسوبة، على المجتمع الدولي برمته. وعندما صادقت إدارة بوش صراحة على خطة شارون للتقسيم والضم في الضفة الغربية في أبريل/ نيسان ٢٠٠٤، تجمعت الأحداث والتوجهات لتنذر بعواقب وخيمة، وذلك على شكل رد فعل عربي وإيراني مخيف ودفاعي يؤدي لتكاثر حركات المقاومة والهجمات الإرهابية، فضلا عن تزايد حدة المناهضة العسكرية لأمريكا(٢).

---

(١) حول تورط إسرائيل في المناطق الكردية بالعراق، انظر:

Seymour M. Hersh, "Plan B, The New Yorker, 28 June 2004.

(2) **David Hirst, "Wagging Which Way," Al-Ahram 661 (23-29 October 2003).**

إجمالاً، وبحلول وقت الانتخابات الرئاسية الأمريكية في ٢٠٠٤، كان مذهب بوش في "التحول الديمقراطي" و"الحرب على الإرهاب" والذي عبر عنه بغزو العراق، قد أضر بصورة أمريكا "كوسيط أمين"، ضررًا يفوق قدرة أي رئيس جديد محتمل على إصلاحه سريعًا. فقد كان نهج "الحرب على الإرهاب" وقتئذ مزروعًا في الخطاب القومي الأمريكي؛ بحيث إن أي موقف "مهادن" من هذه "الحرب"، مثل التأكيد على التفاوض والتوافق، بدلاً من العدوان؛ كان من الصعب طرحه في ذاك الوقت للجدل على المستوى المحلي. وفي الوقت الذي كان يتم فيه خلط جميع الجماعات الإرهابية المحلية في عدو عالمي غير محدد المعالم، يسمى "الإرهاب"، كان يتم إعادة تعريف حرب إسرائيل الخاصة على الإرهابيين الفلسطينيين بوصفها قضية مشتركة، عوضا عن كونها عاملاً طارئًا. بمعنى آخر، كانت إسرائيل آنذاك قد وُضِعت في موقع الحليف الذي لا يمكن الاستغناء عنه، في "حرب" ضد الحركات الإسلامية المسلحة، المفعمة بالغضب على السياسة الإسرائيلية.

وفي ظل هذه الظروف السياسية والأمنية، كان أي تحول أمريكي دراماتيكي لتحقيق نوع من الضغط السياسي على إسرائيل، أمرًا مستبعدًا. فقط أزمة دولية حقيقية، مصحوبة بضغط دبلوماسي جاد من قبل حلفاء الولايات المتحدة، يمكن أن تمنح الرئيس الجديد، ولو مؤقتا على الأقل السلطة السياسية لمعارضة حزبه، واتخاذ تحرك طارئ نحو سلام إسرائيلي -فلسطيني مستقر- فقط إذا ما كان يمكن لمثل هذه الفكرة أن تبث في واشنطن. ولكن ليس هناك من يمتلك الثقل السياسي الضروري للتأثير على

السياسات الأمريكية. فعلى الأقل، لا تمتلك أيًا من الدول العربية، أو السلطة الفلسطينية، مثل هذا التأثير. كما أن انعدام الفعالية الأزلي من جانب أوروبا لا يعد أقل غموضا.

العرب

يتمثل أحد النجاحات الرئيسية للوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، في قدرته على تسييد تصور نمطي كاسح حول العالم العربي، بوصفه كتلةً هائلة وعدوانية معادية للسامية، يتمثل سياجًا من التهديد الموجَّه لإسرائيل الصغيرة، القابعة على حافة المتوسط. ومن المؤكد أن الجغرافيا، والعوامل الديمغرافية، يدعمان هذه الرؤية سطحيا. ولكن من المنظور العربي، وفيما يتعلق بالقوة، فإن العكس هو الصحيح. فالضعف العربي الفعلي، يعد في الحقيقة عاملاً رئيسيا، يدفع في سبيل حل الدولة الواحدة.

فعلى عكس التصور المحوري السائد، فإن العالم العربي في حقيقة الأمر يتلهف على سلام تفاوضي مع إسرائيل. ودوافعهم مشتعلة؛ خاصة دول المواجهة- مصر، والأردن، وسوريا، ولبنان- والتي تعاني بشكل منتظم من مشكلات أمنية حدودية (اقتحامات الحركات الفلسطينية المسلحة، وردود الانتقام والعقاب الإسرائيلية، والهجمات الجوية الإسرائيلية المنتظمة على لبنان)، فضلا عن مواجهتها لحروب رئيسية، أو حركات تمرد مزعزعة للاستقرار كل عقد تقريبا. كما أن تجارتهم تعاني من التعثر، وكذلك الاستثمار في مجال الأعمال، وسكان هذه الدول أصبحوا راديكاليين، في حين

أن اللاجئين الفلسطينيين يخلقون انشقاقات سياسية ومتاعب. (يعيش حوالي ٢,٥ مليون لاجئ فلسطيني في هذه الدول الأربع.)[١]. ولا تقتصر هذه التداعيات علي دول المواجهة وحسب، فقد لحق الضرر بالمنطقة العربية برمتها. فالتجارة الإقليمية، وإدارة المياه، والاستثمار في مجال الأعمال، باتت كلها محصورة ومقيدة. فكل حرب تهز المنطقة بأسرها، وتولّد مزيدًا من موجات تدفق اللاجئين، وتؤدي لتضاعف تكلفة الإنتاج، وهروب رءوس الأموال، وتجدد مشاعر الغضب الأخلاقي الذي يزعزع شرعية الأنظمة الحاكمة العربية غير الشعبية.

وفي الحقيقة فبحلول عام ٢٠٠٤، كان الخطر الأعظم الذي يُهدد الحكومات العربية جراء المشكلة الفلسطينية يتمثل في الغضب المتزايد، والمزاج الثوري الناشئ عن تنامي راديكالية الشعوب العربية. فعلى مدار فترة طويلة تراكم بغض وكراهية وانعدام ثقة المواطنين العرب في حكوماتهم، والتي تعكس ككيانات يستشري فيها الفساد والمحسوبية الميراث التقليدي البشع للاستعمار الأوروبي فالملكيات الخليجية والهاشمية، التي نصبها البريطانيون في الأساس، تتشبث بالسلطة بواسطة نجاح هش يستند على المحسوبية السافرة لدولة الرفاه، بينما تتعلق الديكتاتوريات الاشتراكية،

---

(١) إجمالي عدد السكان الفلسطينيين حوالي ٧,٨ مليون نسمة، نصفهم تقريبًا مسجلين كلاجئين مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) UNRWA ، والتي تدير شئون معسكرات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة والقطاع وكذلك في دول المواجهة).

أو "الديمقراطية السلطوية" (كما هو الحال في مصر)، بخرق بالية لميراث ثوري يعززه القمع. والحقيقة أن العالم العربي يعكس الكثير من الصعوبات التي واجهتها أفريقيا في حقبة ما بعد الكولونيالية والتي تتمثل بالأساس في وجود نُخب غير ممثلة للشعب تكافح لنيل شرعية محلية، وتحقيق وحدة وطنية وسط وحدات سياسية مفككة، تم تجميعها معًا داخل حدود رسمها في الأصل المحتلون الأوروبيون.

وكما أشرنا سابقًا، فقد تمكنت هذه الحكومات- ولفترة طويلة- من مراكمة قدر من الشرعية المحلية عبر الدعم اللفظي للفلسطينيين، وضمان قدر من المراعة الحقيقية من جانب الولايات المتحدة عند قيامها بصياغة سياساتها الخاصة. ولكن وبحلول نهاية عقد التسعينيات، كانت "عملية السلام" تتبدى كخدعة كبرى. فقد عجلت السياسات الأمريكية في العراق من إظهار الحكومات العربية المتعاونة ككيانات عاجزة وعميلة، تسهل فعليًا المؤامرات الأمريكية الصهيونية ضد الإخوة المسلمين والفلسطينيين والعرب، قليلي الحيلة. وكنتيجة لذلك بدا الاستعداد الشعبي، سواء العربي منه أو الإسلامي، للتعاون مع هذه الحكومات يذبل سريعا، وفي المقابل كانت البدائل الراديكالية غير الشعبية- مثل، الضربات الموجهة من تنظيم القاعدة- تحصد تعاطفًا شعبيًا متزايدًا؛ باعتبارها توفر، على الأقل بعض الايماءات الاحتجاجية. وقد شغل ذلك التهديد المتصاعد من القواعد الجماهيرية، زعماء مثل "مبارك" الذي أعرب عن قلقه في ربيع ٢٠٠٤ من أن المشكلة الفلسطينية تعزز من "عدم الاستقرار على المستوى الإقليمي".

وعلى الرغم من ذلك فلم تكن الحكومات العربية بقادرة على التحـــرك بفاعلية، حتى عندما سيطر الاضطراب على المشهد السياسي لبلدانهم. وفـــي الحقيقة فقد كان الافتراض المجرد لإدارة بوش حول قدرة الحكومات العربية على احتواء أي حركات سياسية مسببة للانشقاق، واحدًا من المقامرات الأكثر خطورة من قبل المحافظين الجدد. فعلى الرغم من اللغة المتعالية فـــي كـــل المنتديات العربية حول وحدة العرب، وعلى الرغم من الثروة النفطية الهائلة في المنطقة، والتي قد تبدو وكأنها تمنح قوة سياسية أيضًا، فإن العالم العربي يظل هشا سياسيا، مثله مثل أي منطقة نامية، وذلك لأسباب غالبًا ما تم فهمها على نحو سيئ في الغرب.

أولاً، بما أن عناصر اللوبي الإسرائيلي، تبذل جهدا هائلا في الترويج لضعف إسرائيل عسكريا، يغدو من المهم التوضيح أنه وبالنسبة للعالم العزبي فإن العمل العسكري ضد إسرائيل أصبح خارج النقاش منذ زمـــن طويـــل. فالجهد الأخير الذي بذل على هذا الصعيد يرجع إلى ٣٠ سنة خلت؛ حين نشأ تحالف وجيز بين سوريا ومصر عام ١٩٧٣، لم يتمكن من كـــسب الأرض، ولكنه حقق هدفًا سياسيا كافيًا لتهيئة الظروف لمعاهدات كامب ديفيد[١]. أمـــا اليوم، فقد ولى زمن الشروط اللازمة لبذل أي جهد من هذا النوع، ولـــسبب

---

(١) كان من المفترض أن تشارك الأردن أيضًا ولكنها تعثرت في اللحظة الأخيرة، كما أن القوات المصرية تراجعت عن إتمام الخطط الأولية. وللاطلاع على تناول جيد لهذه الحرب من منظور سوري، انظر:

Patrick Seale, Asad of Syria: The Struggle for the Middle East (Berkeley: University of California Press, 1990).

واحد، مفاده أن جميع الدول العربية، فيما عدا سوريا، أصبحت - سياسيًا واقتصاديًا- في جيب الولايات المتحدة الأمريكية. فمصر حليف مخلص ودائم للولايات المتحدة، كذلك كل من السعودية والأردن. ولا يمكن تخيل هجوم عربي عام على إسرائيل في مثل هذه الظروف. فضلاً عن أن إسرائيل دائمًا ما كانت القوة العسكرية الأقوى في المنطقة، وقد بات تفوُّقها حاليًا كاسحًا. وعلى الرغم من أن سلاحها النووي هو ورقتها الرابحة، فإن قوّتها الجوية والتكنولوجية الفائقة والظل الملوح في الأفق لحاميها الأمريكي، عوامل تجعلها مجتمعةً غير قابلة للهزيمة. وكنتيجة لذلك، فإن إسرائيل يمكنها قصف، بل وقصفت بحُرية أهدافًا عربية على مسافة كبيرة، ليس فقط في سياق غزوها للدول المحيطة (أغارت على لبنان عام ١٩٨٢، بحصانة شبه كاملة)، بل أيضًا عبر قصفها طويل المدى للمفاعل النووي العراقي (الذي بنته فرنسا) عام ١٩٨١، وقصفها أيضًا لمكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في تونس عام ١٩٨٥. والمؤكد، أنه لا يمكن لأي حملة عربية برية أن تبدأ حتى في التجمع والحشد، بدون هجمة إسرائيلية استباقية، وحتى في ظل الظروف المستحيلة لتبخر الولايات المتحدة. فإن أقصى ما يمكن لأي حكومة عربية معادية لإسرائيل أن تفعله هو القيام بمبادرات متحفظة، مثل الهجمات العراقية بصواريخ "سكود" أثناء حرب الخليج الأولى. وفي واقع الأمر فإن إسرائيل ليست معرضة للخطر إلا من خلال الإرهاب الذي يظهر سريعا مع فشل محادثات السلام الفلسطينية، ويتحول إلى تهديد أكبر بكثير من كل هذا.

إن العمل العسكري ضد إسرائيل، لا يمثل حتى مجرد ومضة في عين أيٍّ من الدول العربية، وهو ما يرجع ذلك أيضا لأسباب كثيرة. أولها، أن العالم العربي ككل، يظل معتمدًا بشكل كبير على الأسواق والخبرة الغربية. والواقع، أن كثيرًا من الحكومات العربية تعتمد على الرعاية الغربية لانتشال أنفسهم من وهدة السقوط نظرا لفشلهم سياسيًا واقتصاديًا. وعلى عكس التصور السائد فإن غالبية البلدان العربية لا تمتلك ثروة نفطية، وتعاني من تواضع ناتجها المحلي الإجمالي. ومثلما هو السائد في المجتمعات في حقبة ما بعد الاستعمار، فإن البلدان العربية تعاني من تفاوت حاد في معدلات الدخل المحلية، وارتفاع شديد في معدلات الفقر. فالاقتصاد المصري يترنح بدرجة خطيرة، مع معدل الفقر الشديد الذي بلغ ٢٥%. بينما تفتقد كل من الأردن واليمن إلى أي شيء وثيق الصلة بالموارد الكافية لسكانهما. وهما مصدّران كبيران للعمالة. وحتى البلدان المصدّرة للنفط، بما فيها إمارات الخليج الفارسي، تظل معتمدة على الخبرة الغربية، والصلات بالشركات الغربية الكبرى في استمرار صناعاتها النفطية. كما أن النخب العربية في هذه البلدان، تتمتع بروابط اجتماعية قوية مع الغرب، حيث توجد شركات عائلية، واستثمارات رئيسية، في أوروبا وأمريكا الشمالية. (فقط العراق البعثي، بحزبه الاشتراكي واحتياطيه النفطي الكبير، استطاع أن يحقق مزيدًا من المساواة في التنمية الوطنية- ولكن مقابل القمع الوحشي). إذن فالعالم العربي ككل، معلق في حقيقة الأمر على خُطّاف الاقتصاد المعولم، مع قدر كبير من الاعتماد- مثله في ذلك مثل أمريكا اللاتينية- على بلدان المركز "العالم الأول" في استهلاك منتجاته الأساسية، والتزود بالسلع تامة الصنع.

ومن ثم، فإن الاحتجاج الشعبي وبدايات التمرد دائمًا ما كانت تختمر في مثل هذه الأوضاع التعسة. فالاضطرابات العمالية تسري كالعدوى حتى في البلدان المصدرة للنفط. فلو وضعنا في الاعتبار الحجم الهائل للعمالة المغتربة وظروف حياتها الهشة سنجد أن الإمارات الخليجية الغنية بدرجة خيالية تنطوي على التفاوت الأكبر في معدلات الدخل على مستوى العالم. أما الحكومة السعودية، فهي على نحو خاص تعاني ضغوطًا من قطاع العمال المهاجرين، المستبعَدين والغاضبين. إلا أن كافة الطبقات والقطاعات الاجتماعية، قد تأذت من هذا التفاوت الجائر، والسياسة الداخلية العاصفة في جميع الدول العربية تعكس مناخًا من عدم الرضا المتزايد، والذي يظهر بين الحين والحين في شكل تحديات ديمقراطية، أو شيوعية، أو إسلامية، واجهت في بعض الأحيان قمعًا وحشيًا من أجهزة الدولة. (إن الفشل في الاعتراف بـ أو تذكُّر المجهودات الشجاعة العديدة المطالبة بالمزيد من الديمقراطية، والتي حملت لواءها أحزاب المعارضة العربية، يعد واحدًا من الإهانات الغربية الأكثر ضررًا). ومع تنامي هذه الضغوط، فإن الحكومات العربية لا بد لها من أن تتكئ أكثر فأكثر على الرعاية الغربية، من أجل القروض واتفاقيات التجارة الخاصة؛ لمساعدتها في رشوة أو قمع المعارضة الداخلية.

أما ثاني أسباب ضعف الدول العربية عن القيام بمواجهة فعالة لإسرائيل، فيكمن في أن أي سياسة عربية منسقة بين هذه الدول فيما يتعلق بإسرائيل، قد باءت بالفشل. ذلك لأن العالم العربي، وعلى الرغم من الوحدة المزعومة، يظل منقسمًا على نفسه، ومصابًا بالنزاعات الداخلية. فالقومية

العربية (التي تصنف الفلسطينيين كـ "أخوة عرب")، كانت دائمًا رطانة فارغة أكثر منها واقعًا عمليًا. فثمة خطاب للهوية تطور خصوصًا في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، حيث تم الترويج للقومية العربية على نحو خاص على يد "جمال عبد الناصر"؛ لتعزيز التعاون الاستراتيجي وسط دول الشرق الأوسط، ودول شمال أفريقيا. وكانت الفكرة وقتئذ، هي زرع أواصر المؤازرة والتضامن، لتحقيق نوع من الاستقلال الإقليمي عن المحتلين السابقين، مع تدبير الوسائل الكفيلة باستيعاب الضغوط الاقتصادية والسياسية الناشئة عن التخلص من الاستعمار. وفي سنواته الأولى، حاز هذا الخطاب قدرا من الجاذبية، وأسفر عن تشكُّل "الجامعة العربية". بيد أن الوحدة القومية العربية، قد عانت دوما من تباينات إقليمية وثقافية عميقة، ومن الصراعات السياسة، وانعدام للثقة وسط النخب المتنافسة، فضلا عن الانشقاقات الأيديولوجية. وبالتالي فقد عانت الجامعة العربية تباعا (انهارت الجامعة العربية كلية في اجتماعها الحاسم في مايو/ أيار ٢٠٠٤ في أواسط حرب العراق، وأثبتت استحالتها في ظل التصدعات السياسية).

فضلاً عن ذلك، فقد كانت المنطقة، شأنها في ذلك شأن جميع المناطق النامية ضحية للاستقطاب خلال حقبة الحرب الباردة على خلفية الصراع الأميركي السوفيتي. فاختار البعثيون العراقيون في سبعينيات القرن الماضي، على سبيل المثال الانتماء إلى المعسكر السوفييتي. وقد كان ذلك أحد أسباب فرض الحظر الأمريكي على مبيعات الأسلحة للعراق (الوضع الذي استوجب بعدئذ التحايل عليه سرًا في الثمانينيات، لدعم العرق في حربها ضد إيران).

وفي هذا السياق عزز الدعم الأمريكي لإسرائيل، من الميل إلى المعسكر السوفييتي، وسط بعض دول المواجهة، فكما فعلت مصر في عهد عبد الناصر انتمت سوريا، أيضًا إلى المعسكر الشرقي ولم يكن أيٌّ من هذه البلدان مجرد أنظمة عميلة، بيد أن الاستقطاب الشرقي- الغربي، والاشتراكي- الرأسمالي- مع المغرب، وتونس، والجزائر، ولبنان، والأردن (من بين آخرين) والتي توجهت بحزم نحو الغرب؛ قد صادر على الوحدة العربية. وبعد الحرب الباردة، أعادت جميع الحكومات العربية تشكيل تحالفاتها، باتجاه الصداقة، أو على الأقل تحسين العلاقات، مع الولايات المتحدة. وقد سهلت السياسة الخارجية متعددة الأطراف التي انتهجتها إدارة "كلينتون" من إتمام هذه العملية. إلا أن ثمة انشقاقات جديدة ظهرت وقتئذ، خصوصًا مع حرب الخليج الأولى (بدأت عام ١٩٩٠)، والتي قسّمت الجامعة العربية مجددًا، وكذلك أثناء الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، والذي استرجع جبرًا- في بعض الأذهان- وضعية الفتوحات الاستعمارية القديمة. فبعض الدول، المبهورة بالشبح الأمريكي وهو يكسر كل الحدود الطبيعية، تهافتوا على نيل الرضا، والبعض الآخر حاول مسك العصا من المنتصف، فيما يتعلق بمواقفهم العامة لاحتواء الاحتجاجات العربية الداخلية المشتعلة آنذاك.

ومن هنا، فليس من قبيل المفاجأة، ألا نرى موقفًا عربيًا منسقًا أو قويًا، فيما يتعلق بالدور الأمريكي في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. بيد أن الحقيقة أنه لا يوجد نظام عربي واحد مغرم بالفلسطينيين. وليس مرد ذلك فقط أن منظمة التحرير الفلسطينية أثبتت، في الماضي، أنها منافس خطير

للحكومات المحلية (خاصة في الأردن ولبنان). فهم أينما ذهبوا، يُدخِلون أخلاقيات ديمقراطية حقيقية، وهي فلسفة سياسية (ولو أن بعض التشوه قد نالها) زرعها المؤتمر الوطني الفلسطيني القديم، في منظمة التحرير الفلسطينية. وفي صراعها من أجل استعادة قوتها من خلال الرعاية، والاستبعاد، والقمع، فإن الدول العربية تميل إلى رؤية فلسطينيّ الشتات المثقفين والديمقراطيين، بوصفهم الدخيل غير المرحَب به دائمًا. ومن ثم، فقد قاومت الدول العربية استيعاب اللاجئين والمهاجرين الفلسطينيين، لا تأسيسًا على مبدأ (دعم الجهود الفلسطينية للعودة إلى فلسطين) فحسب، بل بوازع الحفاظ على الذات. فأسرة "الصباح" الحاكمة في الكويت، على سبيل المثال، غالبًا ما اعتمدت- على مدى ثلاثة أجيال- اعتمادًا كاملاً على شريحة المهنيين الفلسطينيين، في إدارة القطاعات الحكومية والمالية الكويتية، دون أن تمنح الفلسطينيين المواطنة على الإطلاق.

ربما يكون الحدث الوحيد الذي قد يشعل عملاً جماعيًا عربيًا جادًا، من جانب الدول العربية، يدفعها إلى مواجهة إسرائيل، هو الترحيل الإسرائيلي الجبري لشعب فلسطين من أرض إسرائيل، وهو العمل الذي يحث على إتمامه بعض اليمينيين، والصهيونيون المتدينون. وبالنسبة للعالمين العربي والإسلامي، فإن هذا الطرد الجماعي سيبدو مثيرًا للغضب، إلى درجة أن القادة العرب من شأنهم وقتئذ إما أن يتصرفوا بقوة، أو يواجهوا تمردات جماهيرية قد تنذر بالإطاحة بهم. وقتئذ سوف تُظهِر القبضة السياسية العربية التي طال عجزها، بعض القوة والصلابة المفاجئة. ولهذا السبب تحديدًا، فإن إسرائيل تكبح نفسها عن الإقدام على مثل هذا الفعل، وفيما الفلسطينيون متروكون متشعبين في الأرض المحتلة، تتراكم الضغوط باتجاه الانفجار.

الفلسطينيون

التأثير الآخر الذي من المتوقع أن يتحكم في السياسة الأمريكية، هو تأثير الفلسطينيين أنفسهم بالطبع. وفشلهم في تحقيق مثل هذا التأثير، ينبع من عدة مصادر. فكما ناقشنا سابقًا، فإن التأثير الفلسطيني، أو حتى نشر المآسي الفلسطينية- من قبيل التغطية الإخبارية للانتهاكات في ظل الاحتلال الإسرائيلي- قد مُنعت، أو تم تخفيف وطأتها بشكل كبير من قبل اللوبي الصهيوني، الذي استطاع بمهارة أن يصور الفلسطينيين على هيئة أناس غير عاقلين، وأن يدحض حججهم باعتبارها غير شرعية، ويصور محنتهم بوصفها مؤامرة فرضوها على العالم بأنفسهم، أو مؤامرة عربية جماعية. وقد دار الإرهاب الفلسطيني في إطار هذه الصور النمطية، حيث كانت الأفعال المريعة لمجموعة صغيرة من الراديكاليين الفلسطينيين تمنح المصداقية للأنماط الصهيونية المهيمنة عالميًا، والتي ألصقوها بالعرب والمسلمين- وبالفلسطينيين على وجه الخصوص- بوصفهم قتلة معادين للسامية. ومع ذلك فلا يمكن أن ننحو باللائمة كلية على مهارة اللوبي الصهيوني أو الاستشراق الغربي فيما يتعلق بافتقاد الفلسطينيين للقدرة السياسية في الولايات المتحدة.

فالفاعل الظاهر يتسم بالعجز الواضح. فالسلطة الفلسطينية تحمل على عاتقها المسئولية السياسية والأخلاقية لتمثيل ما ينبغي أن يكون قضية مقنعة- ليس في ظاهرها فحسب، ولكن لأنها مهمة أيضًا بالنسبة للاستقرار الإقليمي. غير أن السلطة الفلسطينية الحالية، مازالت واقعة تحت سيطرة حاشية القيادة

السابقة لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي ظلت متمحورة حتى وقت قريب على عرفات، والذي أصبح على مدار العقود الأربعة من الوجود خارج فلسطين (الشتات)، ماكينة رعاية ذاتية كبيرة. وفي الواقع فإن هذه "القيادة" لم تقدم سوى القليل من المساعدة، والكثير من الهدم للقضية الفلسطينية في السياسة الدولية. لقد كان لدى عرفات مفاهيم قيادية تشبه المافيا؛ فدائمًا ما سيطر على السياسة الفلسطينية من خلال الرعاية، والأموال المحسوبية والعطايا. وفيما هو محاط بالمتملقين والمقتنعين بأساطيره، لم يكن يتمتع بالموهبة الكافية لبناء دولة وأمة. وبحجة قوية، أدانت القيادة الإسرائيلية، بحجة قوية عرفات علي مواقفه الرافضة، وأخطائه العديدة؛ وبمرور الوقت زاد عدد الفلسطينيين الذي أصبحوا يتشاطرون هذا الازدراء لعرفات[١].

الأسوأ من ذلك أن ثقافة المحسوبية، انتقلت منذ زمن طويل إلى سفارة منظمة التحرير الفلسطينية، في واشنطن العاصمة، حيث كان ممثل منظمة التحرير- مع مطلع عملية أوسلو- معروفًا بالأساس بمهارته في بناء علاقات اجتماعية موالية، وسط النخبة العربية الفلسطينية في الولايات المتحدة. وفي الحقيقة فلم يوجد مطلقا تكتل أو تشبيك متماسك، مثل ذلك الذي أسسه مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في لندن، في أوساط القوة الإمبريالية العالمية؛ وفي الواقع فلم يكن بإمكان مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن أن يكون أقل فعالية حتي لو كان تم شراؤه من قبل المخابرات الإسرائيلية منذ زمن طويل.

---

(١) استطلاع أجراه "مركز القدس للإعلام والاتصال" Jerusalem Media and Communication Centre، للرأي الفلسطيني في يونيه ٢٠٠٤ (توجد نسخة منه عبر هذه الوصلة: www.jmcc.org/publicpoll/results/2004/n051.pdf) وقد وجد الاستياء من عرفات عند حوالي ٥٠%.

وعلى الرغم من ذلك، إلا أنه يمكن أيضا اقتفاء ركائز النفوذ المعوق لعرفات في التدخل الإسرائيلي، بأكثر مما هو متعارف عليه عمومًا. فعلى الرغم من الإدانات الإسرائيلية الزاعقة لفشل عرفات في وقف الإرهاب، وفيما هو ممقوت من القادة الإسرائيليين (وخاصة أرئيل شارون)، فإن عرفات ظل أحد المقومات الأساسية لإسرائيل، وذلك تحديدًا لأن وجود منظمة تحرير فلسطينية قوية ومؤثرة، لم يكن قط في مصلحة إسرائيل. والواقع، أنه ومنذ سبعينيات القرن العشرين، أصبحت السياسة الإسرائيلية تصب في اتجاه منع ظهور أي قيادة فلسطينية أكثر فاعلية من عرفات- حتى أن ثمة شكوكًا أثيرت حول الحفاظ على عرفات حيًا أثناء توجيه إسرائيل لضرباتها العسكرية. ذلك لأن عرفات وأثناء وجوده في المنفى، حقق وظيفة حيوية لإسرائيل، حيث كان قادرًا- لمعظم الوقت- على أن يسيطر على التحركات المسلحة، أو الإرهابية الفلسطينية، أو يحد من فاعليتها بحيث تكون مجرد أعمال رمزية غير مؤثرة. وفي الوقت نفسه كان يقوض أي عملية فلسطينية ديمقراطية بالمعنى الحقيقي، يمكن أن تتجمع في شكل عمل فلسطيني مؤثر، سواء أكان سياسيًا أم دبلوماسيًا. لذا كانت سياسة الاحتلال الإسرائيلي على طول الخط، تتمثل في إبعاد أي منافس لعرفات، سواء بالاغتيال أو الإقصاء، يمكن أن يكون أكثر فعالية في تمثيله للمصالح القومية الفلسطينية، سواء على المستوى المحلي، أو بالنسبة للجماهير الغربية.

وقد جاءت عملية أوسلو انعكاسًا لهذه السياسة التي دامت طويلاً. فعبر الاعتراف الدولي بدور عرفات، وإعادة التأكيد على حاشيته السلطوية كرأس لمنظمة التحرير، "الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني"، ساعدت

إسرائيل والولايات المتحدة عرفات على استعادة الزعامة من القادة المحليين المؤثرين تأثيرًا حقيقيًا، ممن كانوا يضطلعون وقتئذ بمقاومة سلمية في معظمها، تمكنت من هز أركان السياسية الإسرائيلية، ونالت قدرًا معقولاً من التعاطف الدولي. ومن ثم، فقد كانت إعادة زرع عرفات داخل الأراضي الفلسطينية عام ١٩٩٣ تدبيرًا من وازع اليأس، قُصِد به إعادة السيطرة على الانتفاضة. وكان الأثر المباشر لعملية إعادة زرع عرفات، إيجابيًا بالنسبة لإسرائيل؛ فبتواصله المباشر مع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، كان عرفات و"فتح" (الفصيل الفلسطيني الذي أسسه عرفات)، قادريْن على إعادة شراء الشبكات الشعبية للانتفاضة، مقابل توجُّه من أعلى لأسفل، وتخريب التضامن الجماهيري الذي منح الانتفاضة روحها، ومُثلها العليا في بداية الأمر. ومع ذلك، فقد كان لأوسلو بالفعل آثار إيجابية بالنسبة للقومية الفلسطينية، حيث بدأت البيروقراطية الفلسطينية المؤثرة فعليًا، في التشكل على الرغم من مظاهر الفساد والمحسوبية لعرفات، وأخذت هذه البيروقراطية في البناء من الأموال الدولية الممنوحة، واعتمادًا على الموهبة الفلسطينية التي عادت إلى الانتعاش. وعلى مدار بضع سنوات سريعة، كانت الإنجازات المؤسسية لدولة فلسطينية حقيقية، قد أتت ثمارها سريعًا.

بيد أنه لم يكن مقدرا لهذا الجهد أن يعمر طويلاً، فقد انهار تحت التأثير الخطير للأحداث. أولاً، بمجرد عودة عرفات إلى الأراضي الفلسطينية، وحصوله على دفعات جديدة من أموال المساعدة الأجنبية، كانت محسوبيته وكذلك كوادره من الحاشية الفاسدة، أكثر انكشافًا أمام التدقيق الفلسطيني الداخلي. وسرعان ما تحطمت هالته أمام دوائر فلسطينية مستمرة في

الاتساع[1]. ثانيًا، إن فشل عرفات في كبح عملية بناء المستوطنات المستمرة، ووحشية الاحتلال الإسرائيلي المتواصلة، جعل الفلسطينيين يفيقون من الأوهام والمرارة. وجاءت الانتفاضة الثانية التي اندلعت عام ٢٠٠٠، وأطلقت جولات جديدة من العنف المريع، لتعكس إحباطًا جماهيريًا متزايدًا وسط الفلسطينيين. وأخيرًا، ما تلى ذلك من رفض إسرائيل لدور عرفات كزعيم والذي جاء ليتوّج هامشيته. فنتيجة لاستياء شارون من عجز عرفات عن لعب دور المُعين له، أثبت شارون ومعه الجيش الإسرائيلي أن الانتفاضة قد سارت فعليًا على خط مؤامرة خبيثة من قبل عرفات، لتوظيف الإرهاب لفرض اتفاق سلام. وقد كان هذا التدبير حيلة؛ فقد قرر جهاز الأمن العام الإسرائيلي، الشين بيت Shin Bet، أن الانتفاضة الثانية كانت فعليًا قد انطلقت بعفوية شعبية، أزكاها اقتحام شارون الشهير للحرم القدسي الشريف (مع مئات من رجال البوليس كحرس). وقد أُجبر عرفات على مساندة هذا الانفجار الشعبي، كتابع للشعب الغاضب، أكثر من كونه قائدًا له[2]. لكن خطاب الحكومة الإسرائيلية كان قد انتشر. ومع تقييد دور عرفات، استطاعت إسرائيل ادعاء الغياب التام للقيادة الفلسطينية، ومن ثم بررت هجرها لعملية

---

(١) للاطلاع على دراسة وثيقة الصلة، انظر:

Rex Brynen, A Very Political Economy: Peace-building and Foreign Aid in the West Bank and Gaza (Washington, DC: United Sates Institute of Peace Press, 2000).

(2) **Uzi Benziman, "Corridors of Power: Whose Freedom Is It Anyway?" Haaretz, 30 April 2004, available online at www.diak.org/artikelaktuell/ip%20online20%18/Corridors%20Power.html.**

أوسلو. وقامت القوات الإسرائيلية بتحطيم كل أجهزة الحاسب، والأرشيف، والأثاث الخاصة بمكاتب السلطة الفلسطينية للصحة والتعليم والتنمية، في غارات عام ٢٠٠٢. وتم الانقضاض أيضًا على شبكات الرعاية الخاصة بعرفات. وأدت الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل إلى مزيد من سد الطرق، وعمليات التوقيف، وفرض القيود التي من شأنها تدمير قدرة عرفات على التحكم في مسار الأحداث، مما سهل اتهامه بأنه لم يكن يفعل أي شيء لوقف العنف الفلسطيني المنفلت، وخاصة تجاه صعود "حماس".

وكانت التدابير الإسرائيلية التي نُفِّذت لتحطيم السلطة الفلسطينية، قد أعاقت بذل أي جهد سياسي فلسطيني متماسك من شأنه أن يحل محل عرفات، أو يصلح من حال السلطة الفلسطينية. ومع تقطع مُدنهم وبَلداتهم على نحو مضطرد، ببناء المزيد من المستوطنات الإسرائيلية، وغلق الطرق، كان المجتمع الفلسطيني الذي يعاني في الوقت نفسه من غارات إسرائيلية دورية وعمليات غلق، يعيش في ظل ضغوط شديدة الوطأة، تمنع الفلسطينيين حتى من تدبير احتياجاتهم اليومية أو إدارتها. وقد أصدرت كوكبة من المفكرين والمثقفين الفلسطينيين اللامعين، والصحفيين، بيانات مستقلة ومقالات. ولكن هذا كله لم يبدُ سوى سبُل متفرقة للتعبير، بدلاً من أن يمثل موقفًا جماعيًا متماسكًا. وعلى أي حال، لم يكن هناك من يتحلى بالكاريزما أو الشعبية كي يحل محل عرفات؛ وكان في استطاعتهم وحسب اقتراح مؤسسة جديدة لتشكيل مجلس وزاري ديمقراطي حقيقي. ولكن في ظل ظروف الاحتلال، كان من المستحيل وجود حكم فعال، أو حياة ديمقراطية.

ثمة جهد فريد نُفذ لتجنب حالة الموات؛ ففي أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٣، انضم نفر من الساسة الفلسطينيين إلى الإسرائيليين اليهود الليبراليين، في وضع صيغة جديدة لحل الدولتين، عرفت بعد وقت قصير بوثيقة جنيف **Geneva Accords**. وقد صوَّرت الاتفاقات بوضوحٍ، توافر إرادة فلسطينية ساعية نحو سلام طالما أنكره كل من شارون و"أيباك" **AIPAC**؛ وقد حياهم كثيرون من جميع الأطراف، وهم مسرورون لهذه الحركة. ولكن الاتفاقات ظلت مقيَّدة، ورهينة نقص الشرعية الجماهيرية، وضعف برنامج المجموعة نفسه. وفي نهاية الأمر، لم تتعد هذه الاتفاقات كونها مجرد خبر جانبي في صفحة عملية السلام العقيمة(١).

ومن هنا، وبحلول الرابع عشر من أبريل/ نيسان ٢٠٠٤، وعندما صدّق بوش الابن على المستوطنات الإسرائيلية الدائمة في الضفة، أثناء مؤتمره الصحفي المشترك مع شارون، لم تستطع السلطة الفلسطينية بقيادة عرفات فعل أي شيء حيال ذلك. وفيما أصبح عرفات أثرًا من بعد عين

---

(١) عرضت الاتفاقات الطويلة في وثيقة جنيف خططًا مفصلة لعمل الشرطة، وتقسيم الأراضي، والسلطة المشتركة على الحدود واللاجئين الفلسطينيين، ولكن كل المسائل الحساسة- بما فيها تلك القضايا التي طالما أفشلت أي اتفاق، مثل المياه وتفكيك المستوطنات- كان يشار إليها في "ملحق **Annex X**" لم ينشر أبدًا. ولهذا، وعلى الرغم من كونها جاءت ملهمة كدليل واضح على الرغبة المتبادلة في السلام، فإن هذه الاتفاقية نظر إليها على أنها تفتقد إمكانية التحقق أو الجدية على أرض الواقع. النص الكامل للاتفاقية من "مؤسسة السلام للشرق الأوسط" **Foundation for Middle East Peace**، متوفرة على شبكة الإنترنت، عبر هذه الوصلة:

www.fmep.org/documents/Geneva_Accords.html.

(حبيس مكاتب رام الله المتهدمة جزئيًا)، وممثلاً لحركة فلسطينية وطنية محبَطة، لم يستطع عرفات سوى أن يقدم عرضا عن الكرامة المأساوية للجماهير العربية والإسلامية، زاد من ترويعها التغطية التليفزيونية للبؤس الوطني الفلسطيني المضطرد. والمؤكد أن سلطة عرفات الفلسطينية، لم يكن بمقدورها فعل شيء حيال تفكيك المستوطنات الإسرائيلية أو سحبها؛ كخطوة ضرورية لخلق دولة فلسطينية حقيقية على أرض الواقع.

ومن هنا بدا موت عرفات (نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٤) وكأنه يوفر فرصة تاريخية لإعادة تشكيل السلطة الفلسطينية، وكسر حالة الجمود. إلا أن النافذة كانت ضيقة جدًا. ففي الانتخابات الرئاسية في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥، سعى ائتلاف ليبرالي بقيادة "مصطفى البرغوثي" إلى إحلال السلطة الفلسطينية بقيادة ديمقراطية محترفة. ولكن إدارة شارون وبوش، صدقت على محمود عباس، زميل عرفات المقرب، الذي كان وضعه الراسخ في الحرس القديم لمنظمة التحرير، والسلطة الفلسطينية، و"فتح"، يضمن مواصلته للصلات الوثيقة بالمصالح الإسرائيلية والأمريكية. ومن منظور إسرائيلي وأمريكي، فإن الدور السليم للرئيس الفلسطيني الجديد، كان نفسه دور سلفه المتمثل في تعزيز الأمن الإسرائيلي عبر احتواء العنف الفلسطيني. والحقيقة، أن عباس قد أكد، وبطاقة جديدة، على أن الحركة الفلسطينية يجب أن تتخلى عن الكفاح المسلح، لتحقيق أحد الشروط اللازمة التي طرحتها إسرائيل مقابل تقديمها أي تنازلات. وقد وافق المجتمع الفلسطيني المجهَد، والممزَّق بفعل الانتفاضة، وبفعل القمع الإسرائيلي الوحشي الذي ولّدته تلك الانتفاضة التي

لم تكن مثمرة على أي حال. وكان الفلسطينيون أيضًا على استعداد للتصديق، في الغالب، على أي مرشح محبَّذ لدى إسرائيل والولايات المتحدة، اعتقادًا منهم بأنه سوف يجلب لهم الخلاص الذي طال الوعد به من جانب الاحتلال الإسرائيلي. ومن ثم فقد ربح عباس الانتخابات بسهولة.

ولكن لم يكن ثمة بيان إسرائيلي أو أمريكي واحد، أثناء تلك الانتخابات، يذكر أى وعود إسرائيلية محددة، أو التزامًا ما بمبادلة الجهود الفلسطينية في الإصلاح. وعلى نحو خاص، لم يذكر أي أحد شيئًا عن انسحاب شبكة المستوطنات، حيث كان- ولا يزال- البناء فيها مستمرًا على قدم وساق. وكان من شأن تلك لانتخابات الفلسطينية، أن تشحذ موجة دبلوماسية دولية جديدة مفعمة بالأمل. ومن ثم انطلقت اللغة الصحفية بانتعاش، متحدثةً حول ما سُمّي "فرصة تاريخية"، وعن "انفراجة جديدة للسلام". وقد تم التنبؤ بجولات جديدة من "عملية السلام"، تعد بالاستحواذ، وجذب الاهتمام الدولي لشهور، أو عام. ولم تكن هذه الحالة مخفقة تمامًا؛ فتعليق الهجمات بالنسبة لإسرائيل، وشعور الفلسطينيين بالحد الأدنى من الراحة من وحشية الاحتلال الإسرائيلي اليومي، أمكن تحقيقها؛ وهو ما منع شن جولات جديدة من العنف الذي أشعلته ضربات الاغتيال الإسرائيلية، أو المسلحون الفلسطينيون ممن راجعوا مواقفهم. ولكن ومع المزايا الإسرائيلية التي تطلق لها الإدارة الأمريكية العنان، لم يكن لأي إصلاح فعلى في السلطة الفلسطينية، أن يوقف أو حتى يبطئ من بناء شبكة المستوطنات الإسرائيلية المتقدمة في الضفة. أما بخصوص "العودة" الصهيونية إلى "يهودا والسامرا"،

وهي المهمة التي أصبحت وقتئذ تحت حماية ورعاية رئيس الوزراء الذي كان ولاؤه وإخلاصه المتحمس لبناء شبكة المستوطنات، لا يسبقه مثيل في التاريخ الإسرائيلي، فإن أي سلطة فلسطينية جديدة بعد الإصلاح، سواء في ظل محمود عباس أو أي شخص آخر، لن يكون لها أي وزن سياسي يزيد عن نسختها القديمة قبل الإصلاح.

"أوروبا الجديدة"

تظل أوروبا هي الفاعل الوحيد المتبقي، القادر على ممارسة ضغط حقيقي على الولايات المتحدة، على الرغم من رفض المحللين، وعلى نحو واسع، للزعم بامتلاكها مثل هذه القدرة. و"أوروبا" بالطبع، كيان معقد، تم تخيلها مرارا على مدار القرون الماضية، وهي كاتحاد، ما زالت في طور التشكل. ففي عام ٢٠٠٤، عندما واجه الاحتلال الأمريكي للعراق كارثة، وأعاد الرئيس بوش- من طرف واحد- تعريف الدبلوماسية الإسرائيلية-الفلسطينية، كان الاتحاد الأوروبي يصارع من أجل ضم عشرة أعضاء جدد، وصياغة دستور، والتقريب ما بين تفاوتاته الاقتصادية الداخلية العميقة. وقد صاحب ذلك التوسع انشقاق في السياسة الخارجية فالأعضاء الجدد كانوا دولا من أوروبا الوسطى، ممن لا يزالون ينظرون إلى الولايات المتحدة بامتنان، لما قدمته من دعم لهم أثناء الحرب الباردة. وفيما كانت تنفض غبار الاشتراكية السوفييتية عن أقدامها، بدت تلك الدول جانحة أيضًا، ومتعطشة لاستثمار الشركات الأمريكية ومساعدات التنمية التي عمدت الولايات المتحدة إلى تقديمها بالفعل؛ لتكثيف النفوذ الأمريكي في "أوروبا الجديدة".

وقد اتسمت إدارة بوش بالوقاحة، على وجه الخصوص في تأكيدها على أن المصالح الأمريكية، بناءً على ذلك قد تم إدماجها بأمانٍ في هذا التحالف الجديد. وفي خطابها، كانت "أوروبا القديمة" (في إشارة أساسًا إلى الثقل الأوروبي القديم المقابل للولايات المتحدة والمتمثل في فرنسا وألمانيا)، مجرد أثر هالك، في سياق العصر الجديد الذي وعدت به الهيمنة الأمريكية. فـ "أوروبا الجديدة"، ولو حتى عبر استخدام بعض بلدانها لحق الفيتو، قد وعدت بدعم الاتحاد الأوروبي للسياسات النيوليبرالية، والسياسية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. وفي صراعها من أجل تحقيق الإجماع اللازم لإقرار الدستور الجديد، بدت الإتحاد الأوروبي وكأنه يواجه سنوات تالية من المفاوضات، قبل أن يمكن لأي سياسة خارجية مستقلة أن تبدأ في التشكل. وفيما يتعلق بإسرائيل، فقد بدت مثل تلك السياسة المتماسكة، معوقة على نحو خاص. فألمانيا، على سبيل المثال ظلت ضعيفة للغاية أمام التُّهم الإسرائيلية الاستراتيجية بمعاداة السامية، بحيث إن أي نقد صريح للسياسة الإسرائيلية، أصبح متجنبًا بحرص وحذر، بوصفه خطًّا أحمرَ **third rail**.

وعلى الرغم من ذلك فسرعان ما أوحت الظروف العالمية المتدهورة، بإمكانية تحقيق مزيد من التغيير السريع. فنتيجة للاضطرابات التي سببتها السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، بات التهديد بعدم الاستقرار والهجمات الإرهابية، يتهدد المجتمع الدولي بأسره. ففي مارس/ آذار ٢٠٠٤، حولت سلسلة تفجيرات خطوط السكك الحديدية الرئيسية في "مدريد"، ما ظل حتى وقتها مجرد تهديد، إلى حقيقة مريعة. وكان لوقوع أحداث أخرى مريعة في

كل من لندن وباريس، دور في التأكيد على أن انتشار الخطر بات سـريعًا. وظهرت شكوك جديدة حول التحالف الأمريكي، كمـا بزغـت حالـة مـن التضامن القلِق حتى وسط أوروبا الوسطى، والتي كانت رد فعل على إدراك متزايد بأن الهيمنة الأمريكية، أضحت خطرة وغير قابلة للتنبـؤ وطائـشة. وكان لقيام تمرد رئيسي في العراق، أو غزو أمريكي آخر، أو انقـلاب ذي صلة في دولة شرق أوسطية أخرى، أو بعض الاضطرابات في الأراضـي الفلسطينية (على سبيل المثال، الترحيل الجبري للـسكان الفلـسطينيين)، أن يحوّل سريعًا الحسابات السياسية "لأوروبا الجديدة"، ويثير الرغبة في إعـادة توجه أعضائها بوتيرة أسرع تجاه إنجاز الوحدة الداخلية، وانتهـاج سياسـة خارجية أكثر تماسكًا مما كان متوقعًا.

وفي هذه الحالة، يمكن أن تستخدم أوروبا علي الفور سلاحا فعالا؛ ألا وهو المقاطعة التجارية. ففي عام ٢٠٠١ بلغ إجمالي الصادرات الإسـرائيلية إلى الاتحاد الأوروبي ما قيمته ٧,٧ بليون دولار أمريكي، وهو مـا يعـادل تقريبًا ثلث إجمالي صادراتها، بينما بلغت واردات إسـرائيل مـن الاتحـاد الأوروبي ١٣,٩ بليون دولار، أو ما يعادل ٤١% من إجمـالي وراداتهـا. وبالتالي فإن فرض حظر تجاري أوروبي على إسرائيل من شأنه أن يقوّض اقتصادها تمامًا. وإدراكا للقوة الضمنية لهذا السلاح، دعا البرلمان الأوروبي تحديدًا إلى اتخاذ هذا التدبير، في قراراته بهذا الخـصوص، خـلال عـاميّ ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. إلا أن هذه المقترحات لم تتجاوز المستوى الخطابي، نظرًا لغياب الإجماع الأوروبي حولها (وحول المصالح التجارية والمالية المقابلة)، كما مثّل التلويح بفضح أمريكي قاس، عائقًا واضحًا أمام تفعيل هذا الـسلاح.

وعلى الرغم من التردي المتزايد للأمن الدولي، فإن الرغبة المجردة في حفظ الذات يمكن أن تجبر أوروبا على اقتناص تلك المبادرة. ويمكن للهَمّ نفسه- أي الدواعي الأمنية- أن يلهم بعض الأطراف الأخرى بالتحرك، خاصة من يتمتعون بموقف دولي كفؤ؛ من ذلك على سبيل المثال، أستراليا، ونيوزيلاند، وجنوب أفريقيا، فضلا عن شبكات عدة في المناطق النامية؛ للضغط على السياسة الأمريكية، وعلى الصراع ذاته.

وفي الواقع فإن العقبات السياسية تظل هائلة. فلدى الاتحاد الأوروبي كافة الأسباب للنكوص عن التورط في مواجهة حاسمة مع الولايات المتحدة بخصوص إسرائيل. فعادات الحرب الباردة المتمثلة في إسناد الأمن الأوروبي إلى العملاق العسكري الأمريكي تموت ببطء. بيد أن الاتحاد الأوروبي ليس متلقيًا سلبيًا للأماني الأمريكية؛ فقد استطاع بالفعل توظيف ثقله الاقتصادي في صراع تجاري ناجح مع الولايات المتحدة، قاهرا الحواجز الجمركية الأمريكية على واردات الحديد الأوروبية. وقد عكسَ الإذعان الأمريكي لذلك الحظر، مدى حاجة الولايات المتحدة للتصديق على آليات منظمة التجارة العالمية والتي تعتمد عليها هي أيضا، إلا أنها قد عكست أيضا قدرة واستعدادًا أوروبيًّا متزايدًا لاستخدام قدراتها الاقتصادية الجماعية. ومع تصاعد حدة الأوضاع الطارئة- وبينما الإرهاب ينبئ بكوارث يخشاها الجميع- يمكن أن يدفع الاتحاد الأوروبي سريعًا للإلتحام كمجتمع أمني، كما أنه يمكن أن يعيد توجيه نفوذه الاقتصادي، للمرة الأولى، نحو تغيير المعادلة المريعة في الشرق الأوسط. وحينها سيصبح السؤال: أي نوع من السلام يمكن لهذا الجهد أن يسعى إليه؟ ما الذي لا يزال في الإمكان تحقيقه؟

خاتمة: الجدل المرتقَب

لقد ظل رجال الدول الأوربية ومحللوها بارزين وسط الأصوات الناقدة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. بيد أن غضبهم الشديد تجاه السلوك الأمريكي، كان انعكاسًا لاخفاقهم المتواصل في إدراك أن الولايات المتحدة باتت داخليًا عاجزة على التصرف بجدية لحل الصراع، وأنه من غير المرجح أن يتمكن أي رئيس جديد في المستقبل المنظور من تحقيق تغيير جوهري بالنسبة لهذا الظرف. فالمصالح الجيوستراتيجية الأمريكية، مصحوبة بالميل الصهيوني لسياستها الداخلية، قد قصّر دبلوماسيتها فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني- لزمن طويل- على التصريحات الضبابية، والتمثيليات الدبلوماسية الصامتة. ومن الناحية العملية، فإن الولايات المتحدة، بدلاً من أن تقوم بلعب دور "الوسيط الأمين"، فإن فريقها الدبلوماسي قد قام بكل دور ترغب الحكومة الإسرائيلية من أمريكا أن تتخذه. وبالتالي، فقد ضاعت هباءً عقود طويلة من الزمن، كما أن المراحل المختلفة من "عملية السلام" العقيمة، بقيادة الولايات المتحدة، استنفذت جل الاهتمام الدبلوماسي الدولي الجاد، والإبهار الإعلامي المحترم، والموارد النادرة من شبكات حقوق الإنسان المهمومة بجدية والتي كان يمكن توجيهها لإيجاد حل جديّ. وقد ظل هذا العرض المسرحي واهيًا وبلا هدف، إلى درجة أنه وحتى ثمانينيات القرن الماضي، وجد "نعوم تشومسكي" نفسه مضطرا لتفسير مصطلح *عملية السلام* بوصفه كلامًا دبلوماسيًّا عن "أي شيء تفعله الولايات المتحدة في اللحظة الراهنة".

على مدى ثلاثة عقود مضت، كانت النتيجة المادية الوحيدة لـ "عملية السلام" الأمريكية، هي في واقع الأمر منع التحرك الدولي الفعال بصدد أكثر القضايا الإسرائيلية الفلسطينية خطورة، ألا وهي عملية التوسع المتواصل والثابت لشبكة المستوطنات، وكان ذلك يتم دائمًا عن طريق الوعد بمناقشتها، دون أن يحدث هذا أبدًا بطريقة جدية. وفي تسعينيات القرن الماضي، أدرجت عملية أوسلو مساعدة منظمة التحرير في دعم أمن شبكة المستوطنات. وبعد فشل أوسلو، قدم فريق بوش "خارطة الطريق للسلام"، التي أشارت بإيجاز إلى سحب للمستوطنات، إلا أنها أثبتت في النهاية أنها لم تكن سوى شعار لاستيعاب (وتبديد) الاهتمام الدولي. أما "خارطة الطريق" التي لم تلقَ مطلقًا أي دعم أميركي، فقد تضمنت عوارًا حقيقيًا، تم إلحاقه بها في أبريل/ نيسان ٢٠٠٤، عندما صدق بوش علنًا على شبكة المستوطنات، وعلى ضم إسرائيل للضفة. وفي صياغة الخطاب الرسمي للرئيس حتى يكون له هذا التأثير، كانت الإيماءة الوحيدة التي قدمها فريق بوش بخصوص الهموم العربية والدولية، هي خطاب طنّان، وأكثر فتورًا مما سعت إليه حكومة شارون نفسها، لتهدئة "الحساسيات العربية والدولية".

ومع ذلك، ففي أحد محاور ملاحظاته الأولى في مؤتمر صحفي، عقد في ١٤ أبريل/ نيسان ٢٠٠٤، والذي تضمن تصديقه على استراتيجية شارون للاستيطان، كان الرئيس بوش محقا تمامًا: "لقد تغير الواقع على الأرض، وفي المنطقة تغيرًا كبيرًا على مدى العقود الماضية، وأي تسوية نهائية لا بد

لها أن تضع في عين الاعتبار هذه الوقائع، وأن تكون قابلة للاتفاق عليها من قبل كل الأطراف"[1].

وقد بدت هذه العبارة سخيفة في ضوء السياق الأكبر والمتمثل في أن الفلسطينيين لم ولن يوافقوا بالتأكيد على "دولة" فلسطينية، لا يمكن لها أن تكون أكثر من مجرد غيتو وهمي، يستحيل على جموع الفلسطينيين العودة إليه. إلا أن عبارة "الواقع على الأرض" كانت، وفي الحقيقة، واقعًا. فالمستوطنات تتمدد عبر الضفة، ولا توجد قوة يمكن أن تزيلها. حتى المقاطعة الأوروبية، لا يمكن أن تجبر إسرائيل على ذلك، نظرا لأن التجاذب السياسي من شأنه أن يمزق أوصال الوحدة اليهودية إربا.

ولكن إذا كان حل الدولتين معوقًا دائمًا بسبب تنامي شبكة المستوطنات، فكيف يمكن حل هذا الصراع، وإحلال الاستقرار في الشرق الأوسط؟ الحل يكمن في مكان آخر، في التحول إلى الديمقراطية، كما تم في جنوب أفريقيا وأيرلندا الشمالية. والعقبة الرئيسية في السعي إلى قيام دولة متعددة الأعراق، ديمقراطية متحدة، في إسرائيل- فلسطين ومتابعتها، هي عقبة واضحة للغاية. ففي خطابه البارز في ١٤ أبريل من عام ٢٠٠٤، اندفع بوش بدون أن ينتبه، عند سطر معين كان لو قرأه بشكل مختلف؛ لأوصل التأكيد الواضح الذي كان يقصده مَن كتبه له:"الولايات المتحدة ملتزمة بشدة،

---

[1] :Transcript of Remarks by Bush and Shron on Israel," New York Times, 14 April 2004.

وأنا ملتزم بشدة، بأمن إسرائيل كدولة ***يهودية*** نابضة (التشديد من عنـــدي). وقد عكست العبارة الفهم الأفضل لمن كتب الخطاب، لأن يهوديـــة الدولـــة اليهودية، هي تحديدًا المطروحة على الطاولة الآن. لأنه لو كان الاســـتيطان اليهودي في الضفة، قد تمدد بالفعل إلى أبعد مما يمكن وقفه أو قبوله، فـــإن الدولة الفلسطينية وقتئذ لا تعود ممكنة الوجود، ومن ثم فإن حل الـــدولتين لا يعدُ بأكثر من مجرد تجميع لعوامل الأزمة، وانفجار وشيك. ولو كانت الدولة الواحدة هي البديل الوحيد عن حدوث هذا الانفجار، فإن الـــصهيونية نفـــسها تتجه نحو أزمة.

الفصل الخامس

تتبع خيوط النسيج الصهيوني

لا شك أن الأزمة المتوقعة داخل الأراضي المحتلة، تشكل صيغة مدمِّرة للفلسطينيين، ولكنها في الوقت ذاته، تنذر بشرور كثيرة على الإسرائيليين. حيث إن خطة الدويلة المغلقة المعزولة/ البانتوستان؛ ستضع سكان إسرائيل اليهود في حالة دائمة من التهديد. أما الفلسطينيون الذين سوف تتدهور حالتهم أكثر فأكثر في الدويلة المعزولة بالأسوار والجدار، فعلى الأرجح سيواصلون مقاومة ظروف البؤس اليومي، والتدمير السياسي. فمع النمو السكاني السريع في هذه المساحة الضيقة والمغلقة، تتراكم بلا شك الضغوط الديموغرافية والاقتصادية والسياسية إلى حد خطير. ومن ثم، فإن القطاعات اليهودية والفلسطينية من السكان المعرضين للخطر في الأراضي المرتفعة، والمضغوطين معًا ومتلاصقين داخل حدود أشبه بالمتاهة، لن يمكنهم بالتالي أن يتحملوا مثل هذه الظروف إلى ما لا نهاية. ولو أن هذا الوضع من عدم الاستقرار، تسبب في إشعال مزيد من القمع الإسرائيلي المكثف أو، في أسوأ الحالات، إذا أقدمت إسرائيل على الطرد الجماعي للفلسطينيين – وهو التحرك الذي يروج له ويناصره المتطرفون ممن بات

لهم نفوذ داخل الحكومة الإسرائيلية- فإن شبح الانفجار الإقليمي سيواجه إسرائيل ومن ثم المجتمع الدولي ككل.

ومع ازدياد حدة التوترات الإقليمية في المنطقة منذ بدء الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، واستمراره إلى الآن، يصبح منع حدوث السيناريو الأسوأ، ضرورة ملحة ومسئولية جماعية. فالنكبة الفلسطينية لم تعد مجرد قضية وذريعة للمواطنين العرب المتذمرين ضد حكوماتهم المتوافقة مع العدو، بل أيضًا حجة لشبكات إرهابية ذات طموحات أبعد، وقدرات أضخم مما رأته المنطقة سابقًا. فلم يعد الأمر يكمن في تعرض النفط والمصالح التجارية للخطر، بل وكذلك الأمن الدولي الجماعي نفسه. ولو افترضنا أن العقبة أمام السلام أصبحت متمثلة في غياب الإرادة السياسية، وإلى دور أمريكي توفيقي، هل من الممكن وقتئذ لجهود جماعية أقوى أن تدعم "هذين الشعبين في أرض واحدة" كي يمارسا التفاوض، والتوافق، والتوفيق، والتعايش السلمي؟ تلك كانت الإشارة في الفصل الرابع من هذا الكتاب، فيما يخص احتمال وجود مبادرة بقيادة أوروبية.

ولكن بعض الجهود الجماعية الجديدة المبذولة في إطار السلام، لا يمكنها أن تفيد في شيء ما دامت الصفة الأساسية لطبيعة الصراع وحله، لا يتحقق فهمهما على الوجه الصحيح. حتى لو نال حل الدولتين المحتضِر قبلة الحياة، بشكل أو بآخر، من خلال جهود حثيثة ومضنية، عن طريق ائتلاف دولي (مازال مفقودًا)، فإن هذا الحل سيظل متعطلاً أيضًا لأنه جاء معيبًا منذ البداية، باعتماده على فكرة غير موثوقة- تراهن عليها الصهيونية السياسية

بكامل سلطتها الأخلاقية- وهي أن أي جماعة عرقية، يمكنها شرعيًا أن تفرض سيطرة رسمية دائمة على دولة إقليمية.

وأيًا كانت الأحزان والرومانسية، والمثالية، وعمق الانفعالات والعواطف المرتبطة بالأمر، فإن مهمة ورسالة الدولة العرقية اليهودية، قد سلكت المسار الملعون نفسه، مثلما فعلت القوميات العرقية في كل مكان. ولا يهم هنا إلى أي مدى من الشرعية قد يظهر اليهود أمام مريديهم، فكل القوميات العرقية تواجه المشكلة العضال ذاتها، ألا وهي كيفية إدارة عرقيات أخرى داخل الدولة الإقليمية ذاتها. وإسرائيل هنا مضرب المثل على هذا النوع من الحُكم، وليست استثناءً. فالصدامات المبكرة بين المستوطنين اليهود والفلاحين الفلسطينيين، والحروب الثلاث المفتوحة، والاحتلال العسكري للضفة والقطاع، وحاليًا المسار المدمر للعنف الذي تفيض به المستوطنات وتكرسه، كل هذا قد انبثق عن الرسالة الصهيونية لخلق دولة يهودية، يشترط لقيامها، كما هو مفهوم حتى الآن، وجود أغلبية يهودية دائمة. وقد أضفى هذا العهد، وفق المذهب الصهيوني التقليدي، سلطة أخلاقية لعملية "تطهير" الأرض من غير اليهود- على الرغم من ليِّ ذراع التاريخ من أجل التعمية على مثل هذه التدابير (على سبيل المثال، الزعم بأن الأمر كان من قبيل الصدفة، ثم إلقاء اللوم على الدول العربية بعدم إكماله). وبما أن الفلسطينيين لن يتم "تطهيرهم" بدون إحداث صدمة مرفوضة بالأساس- وتوابع مخيفة على الجميع- فإن من يبحثون عن السلام، بدأوا أخيرًا يشككون في ذلك المنطق الجوهري للصهيونية.

وكما اتضح كثيرًا، يعد هذا النوع من النقد العميق، أمرًا في غاية الحساسية. ففي الخطاب السياسي الغربي العام والسائد، تعتبر الصهيونية بطبيعة الحال غير قابلة للتناول؛ لعدد من الأسباب لم تتعرض لنقاش معمق وكاف- وذلك بناء على حجج مبهمة وزاعقة مفادها أن أيَّ تحدٍّ لـ "حق إسرائيل في الوجود" كدولة يهودية، إنما يعني نية الإبادة الجماعية للمجتمع القومي اليهودي ككل(١). ومع استهلاك هذه الحجة المانوية Manichaean طوال الوقت، والتي تصور الأمر في احتمالين لا ثالث لهما، إما بقاء الدولة اليهودية وإما إبادة لكل اليهود- لا بد من أن ننظر إليها كأحد المواقف الفضفاضة، وليست حجة محددة واضحة فيما يتعلق بالشروط الأساسية للبقاء اليهودي الجماعي. فمن بين الأشياء، أن الحجج حول العناصر المحددة التي تشكل "دولة يهودية"، أصبحت بالية حتى داخل إسرائيل نفسها (على سبيل المثال، دور الدين في أن تكون إسرائيل يهودية، وما إذا كانت بالفعل تتطلب ضم الأراضي المرتفعة في الضفة لتحقيق هويتها كدولة يهودية). الأهم من ذلك، أن ثمة حركة صغيرة ولكن متنامية "ما- بعد- صهيونية post-Zionist"- بلور ملامحها المفكرون الإسرائيليون ونشطاء حقوق الإنسان، يهيلها الاحتلال، وما يدركونه ككارثة متوقَّعة بالنسبة لإسرائيل- تقدم بالفعل مقترحًا لتحديدٍ مختلفٍ لمعالم الدولة اليهودية التي لا تتطلب أغلبية يهودية.

---

(١) لا يشمل القانون الدولي على "الحق في الوجود" المنسوب للدول. على الرغم من كونها تبدو قانونية، فإن الصيغة تعد فبركة فريدة من خطاب إسرائيل الدفاعي المتحفز.

هذه الحركة ما بعد الصهيونية، ليست حركة تجديدية على نحو راديكالي كما تبدو. فالتاريخ الفكري الخاص بالحركة الصهيونية، يشمل مفكرين يهود من الحركة الإنسانية المبكرة، ممن دفعوا ذات يوم في سبيل مشاركة الأرض مع "العرب". أما اليوم، فإن أفكارًا قديمة مثل هذه، قد تبدو زائدة عن الحاجة، أو غير مفيدة، سوى كضمادات أخلاقية، تتيح للصهيونية أن تدّعي حُسن نواياها منذ البداية. ولكن، تلك الأفكار القديمة التي تم إحياؤها في كتابات ما بعد الصهيونية، تقدم بعض المصادر المحترمة للكشف عن الصيغة الحالية للتدمير، وذلك بالإشارة إلى الحل الثابت الوحيد للصراع؛ الحل نفسه الذي قبلته أخيرًا جميع الأنظمة الديمقراطية الغربية: إحلال الديمقراطية في دولة قومية مدنية ديمقراطية علمانية.

فلماذا ينبغي على صانعي السياسات الدفع في سبيل خيار يبدو حاليا خيارًا هامشيا وغير محبذ، وربما حتى شاذًا عن تلك الحاجات الآنية الملحة، مثل وقف الإرهاب، وتفكيك المستوطنات، والجدار، ومنع البؤس المتزايد للشعب الفلسطيني؟ لأن المواجهة مع فلسفة الصهيونية المؤسسة للدولة العرقية، أمر لا يمكن تجنبه. فالجهود السابقة لحل الصراع التي تضمنت المنطق للصهيوني لـ "دولة يهودية" ثبت عدم نجاحها. وكونها ستظل غير ناجعة، مسألة يمكن إيضاحها بادئ ذي بدء عبر مقارنة الأزمة الإسرائيلية الفلسطينية بالصراعات في أماكن أخرى، مثل جنوب أفريقيا، وأيرلندا الشمالية، حيث كانت الدولة العنصرية أو العرقية، مرفوضة. ولقد تم- وفق حيثياتهم واستحقاقهم- اختبار الحجج الصهيونية التي تدفع بأنه لا بد لنا من أن نتعامل مع إسرائيل بوصفها استثناءً؛ أي إن القومية اليهودية لها ميزة فريدة، في عالم أصبحت فيه الدولة القومية بطبيعة الحال مهجورة وممقوتة.

إذن كان للجهود حسنة النية التي قبلت بالصبغة الصهيونية للدولة اليهودية؛ أي السيطرة القومية اليهودية الدائمة على مؤسسات الدولة والحكم، دور في جعل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني مقاومًا لمناهج وطرق صنع السلام التي تم تطبيقها في أماكن أخرى. على سبيل المثال، عند التعاطي مع قضية إسرائيل- فلسطين، نجد كثيرًا من الناس ينظرون إلى تجربة جنوب أفريقيا، حيث ساد ذات يوم هناك نوع شبيه وعميق من التمييز الممنهج، والقمع. وحالة أيرلندا الشمالية أيضًا، تطل برأسها في هذا السياق، وذلك بحكم ما تكتنفه من صدام عرقي حاد، وبحكم ما توحي به من أن التوسط الحاذق والماهر، قد يوفر مَخرجًا من الأزمة. وهذه المقارنات مفهومة، نظرًا للتشابه بين نوعي الصراع المذكور، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني في وجود أبعاد استعمارية استيطانية، والانخراط في خطابات تنافسية، حول أصلية الشعوب، والمقاومة العنيدة للحل؛ بسبب المخاوف، والكراهية العرقية، أو العنصرية المتبادلة.

إلا أن الأخذ بهذه الحالات كنماذج لحل الصراع في إسرائيل- فلسطين، أفضى إلى بذل جهود حادت عن الهدف، لأكثر من سبب. أولاً، والأهم، أن الصراع في كل من جنوب أفريقيا وأيرلندا الشمالية، لم يُحل عن طريق خلق دولتين، بل، بالأحرى، عن طريق التحول إلى الديمقراطية. على أساس أن أي هيمنة عرقية أو عنصرية، تعتبر غير شرعية أخلاقيًا. وطالما كانت الهيمنة العرقية اليهودية مقبولة وسارية بالنسبة لفلسطين- إسرائيل

(من خلال مقاربة الدولتين)، بدلاً من تحديها وشجبها، فإن المبادئ السياسية، وسُبُل حل الصراع التي تم الاستعانة بها في هاتين الحالتين الشهيرتين من الصراع، كانت معطلة في حالتنا هذه. ثانيًا، إن الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني لم يكن سبب استمراره طويلاً المشكلات الاجتماعية السيكولوجية، مثل الخوف والاضطهاد، وإنما الظروف الهيكلية، والقائمة على السيطرة على الأراضي، لتأمين الأغلبية اليهودية كما هو وارد في العقيدة الصهيونية. ثالثًا، بالنظر إلى دور الضغط الدولي مقارنة بالضغوط التي واجهت سياسة الفصل العنصري، لا يمكن ببساطة الاستعانة به، أو تحقيقه لإجبار إسرائيل على قبوله، طالما ظلت الصهيونية و"المسألة اليهودية" التاريخية، مختلفة في الفكر الأوروبي والأمريكي، وكذلك الجغرافية الأخلاقية في هذين المجتمعين. وهو ما يعد مشكلة تدعو إلى ممارسة بعضٍ من النقد الذاتي القاسي في أوروبا المسيحية الغربية، وأمريكا الشمالية.

إن المتحدثين باسم الصهيونية، أحيانًا ما يقرون بهذه الفروق، ويقترحون نماذج موازية مختلفة، مثل حل التقسيم الذي تم تطبيقه في حالة الحروب العرقية في يوغسلافيا السابقة، أو انقسام تشيكوسلوفاكيا إلى جمهوريتين تحملان الاسم الأصلي التشيك والسلوفاك. وهم يجادلون أيضًا بأن هذه الأمثلة قد أضفت الشرعية، بصورة جديدة، على طبيعة الدولة؛ عبر خطوط عرقية قومية. ولكن هذه المقارنات تشكل تشتيت عن الهدف أكثر مما تدنا على تحرك مثمر، حيث إن طريقة عمل الدولة اليهودية من الناحية السياسية يختلف عن طريقة عمل هذه البلدان الوسط أوروبية. كما أن تحقيق

النظام العرقي القومي الحالي لإسرائيل، داخل حدود دائمة، لن يولد ديمقراطية مدنية مستقرة مثلما حدث في المجر. وأتصور أن التعمق في تحليل الفروق النوعية بين كل هذه الحالات؛ سوف يحل الخلاف بصدد هذه النماذج غير المناسبة تمامًا لحالة إسرائيل– فلسطين.

جنوب أفريقيا

اليوم، وعلى الرغم من رفض الصهاينة رفضًا تامًا للمقارنة، وحتى بعض الإسرائيليين اليهود الليبراليين، يستدعون في أذهانهم سياسة الفصل العنصري/الأبارتيد في جنوب أفريقيا، عند مراقبتهم لسياسة الحكومة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين– وبصورة أكثر تكرارًا في رد الفعل على "الجدار" العازل. فالتشابهات، للوهلة الأولى، تبدو صاعقة. فمثل الخبرة الصهيونية– الفلسطينية، كانت مشكلة جنوب أفريقيا مبنية سيكولوجيًا وأيديولوجيًا، عن طريق تاريخ أسطوري استيطاني (أفريكاني[*] **Afrikaner**) لمستوطنة استعمارية جبهية جريئة في أرض خلاء، بل وحتى تتضمن عقيدة "الشعب المختار"[1]. وكما هو الحال فيما يتعلق بالقوانين الإسرائيلية التي

(*) الأفريكان هم الجنوب أفريقيين البيض وهم شعوب أوروبية مختلطة استوطنت جنوب أفريقيا يبلغون ٧% من سكان جنوب أفريقيا والكلمة مشتقة من معنى أفريقي باللغة الهولندية يتحدث الأفريكان اللغة الأفريكانية وهي لغة مشتقة من اللغة الهولندية وتأثرت بالإنجليزية وكثير من اللغات الأخرى. (المترجم)

(١) حول الديانية المدنية الأفريكانية، انظر:

Dunbar Moodie, The Rise of Afrikanerdom: Power, Apartheid, and the Afrikaner Civil Religion (Berkeley: University of California Press, 1975).

تضمن هيمنة قومية يهودية، فإن التفوق الأبيض في جنوب أفريقيا، ضمنته وكرسته قوانين تمييزية، وفرض سيطرة عنصرية بيضاء على الدولة، حيث تم إقصاء متعمد للشعب الأصلي. وفي الحالتين، ثمة تدابير اتخذت لعرقلة الاقتصاد الأسود والفلسطيني، بما يضمن بقاء الشعب الأصلي في الحالتين مصدرًا للعمالة الرخيصة، وفي الوقت نفسه بناء صور نمطية وتدعيمها عن دونيتهم الثقافية الغريزية (أو العرقية.) وفي الأخير، وفيما يعكس أحد أوجه التوترات اليهودية الفلسطينية، فإن جنوب أفريقيا في ظل سياسة الفصل العنصري، كانت غارقة في مخاوف ومشاعر كره متبادلة، إلى درجة أنه لم يكن يمكن تخيل إمكانية زوال تشريعاتها العنصرية سلميًّا. حتى شعور الشخص الأبيض بأنه معرض للهجوم، كان أعظم بكثير مما يمكن تذكره الآن؛ ففي ثمانينيات القرن الماضي، تعرض المجتمع الأبيض المهيمن، لخوف شديد جراء سلسلة من التفجيرات الإرهابية. ومن بين كثير من البيض الجنوب أفريقيين- مثلما هو اليوم بين كثير من اليهود الإسرائيليين- كان شبح العداوة الأصلية المتصلبة يبدو منذرًا بانتقام مريع، حال سقوط القيود العنصرية.

ولكن كل هذه المخاوف والعوائق التشريعية، تم التغلب عليها. وعلى الرغم من إتمام كل هذا بدون انقلاب، فإن التحول إلى الديمقراطية في جنوب أفريقيا قد تحقق. ومن ثم، فقد أثار البعض مقارنة الوضع في فلسطين مع جنوب أفريقيا، وهم يحدوهم الأمل بأن سقوط سياسة التفرقة العنصرية "الأبارتيد" هناك، أمرًا ملهمًا، وذلك في الإشارة إلى أن المخاوف المرتبطة بالتوحد العرقي والاضطهاد في إسرائيل- فلسطين، قد يسفر أيضًا عن حملة مماثلة من الإقناع، والحث الأخلاقي الدولي (نشر انتهاكات حقوق الإنسان،

الفضح الجماعي، الحوار) مقرونًا بعقوبات تجارية؛ لإضافة ما يلزم من دفع ولكز لسياسة الدولة الإسرائيلية. ففي عام ٢٠٠٢ على سبيل المثال، كانت حركة "الانفصال عن إسرائيل"، الناشئة حديثًا وقتذاك، قد انطلقت من جامعة "هارفارد" على هذا الأساس، وسرعان ما انتشرت في عدة تجمعات أمريكية وأجنبية[١].

ومع أن القومية اليهودية في فلسطين، تكرر كثيرًا من عناصر نظيرتها القومية الأفريكانية في جنوب أفريقيا، تظل هناك فروق مهمة. فالصهيونية فعليا، تأخذ بمنطق الفصل العرقي خطوة إلى الأمام. فعلى غرار ما فعلت حركة الاستيطان الصهيونية المبكرة، كانت حركة استيطان البيض في جنوب أفريقيا قد قامت بعمليات طرد، ومصادرات واسعة للأراضي (من شعوب البانتو **Bantu** والخويخوي **Khoikhoi**)، وكذلك حرمانهم الدائم من حق التصويت في الانتخابات. ومن ثم، فإن نظام البانتوستان **Bantustan** أو "الدويلة المغلقة المعزولة"، عكَس أيضًا بعضَ الجهود المبذولة في سبيل الانفصال الفعلي والحقيقي. وكذلك إمكانية تأمين دولة بيضاء بالنسبة لبعض الحالمين من الأفريكان. غير أن سياسة الفصل العنصري لم تقم ذات يوم وبجدية على تطهير عرقي (عنصري) كامل. بل، كان مجتمع الأفارقة السود مندمجًا كعنصر أساسي، ومكمل، في الاقتصاد الاستعماري الاستيطاني، وكانت الأغلبية السوداء المستمرة بثبات، مقبولة أيديولوجيا (على الرغم من اعتبارها مجرد طبقة اجتماعية عرقية خاضعة)، بوصفها حقيقة واقعية. وتأمين الأغلبية السوداء كقوة عمل رخيصة في الوقت الذي يتم فيه استبعادها

---

(1) See http://www.divest-from-israel-campaign.org/index.html.

– لضمان هيمنة البيض– مثّل بالتالي تحديًا صعبًا أمام حكم البيض، مما نتج عنه بنية سيئة السمعة لسياسة الفصل العنصري؛ قوامها التقسيم الإقليمي والاجتماعي، ومكونة من عزل صارم وقوانين مرور متشددة، والبانتوستان/الأقاليم المغلقة المعزولة، وفرض التحريم على علاقات الجنس مختلط الأعراق، والزواج، والقيود على الوظائف، وسن القوانين الخاصة لمنع أي تناول قانوني لمثل هذه التدابير التعسفية، والقمع السريع والوحشي لأي معارضة جادة من جانب السود.

على وجه النقيض، وعلى الرغم من أن العمالة الفلسطينية Palestinian labor كانت فعليا مندمجة وعنصرًا أساسيا في الاستيطان الصهيوني منذ البداية، فإن تعميم الصهيونية ونشرها تشكّل أيديولوجيا بواسطة عقيدة قوامها أن القومية اليهودية (الهادفة إلى التحقق روحانيًا وسياسيًا وثقافيًا)، كانت تتطلب استرداد الخبرة الروحانية الصحية إلى اليهودية الأوروبية من خلال العمل على الأرض لتحقيق "الخلاص والتحرر" للقومية اليهودية[1]. ووفقًا لهذه الرؤية الصهيونية، فإن الحياة القومية

---

(١) حول هذا التاريخ المبكر، انظر خصوصًا:

Gershon Shafir, Land, labor, and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict, 1882-1914 (Berkeley: University of California Press, 1996).

الاغتراب عن الأرض، ظرف فرضته قرون من القيود الأوروبية المعادية للسامية، وقد اعتبره الكتاب الصهاينة الأولون أنه قد "شوه" الثقافة اليهودية بل وحتى أضعف الناس جسديا. وكان التيار العام من "الصهيونية العاملة" التي تم التصديق عليها من قبل رؤساء الوزراء بن جريون، وبيريز، ورابين، قد استلهم في محوره هذه الفكرة.

اليهودية، ينبغي أن تصبغ مجتمعًا كاملاً بصبغتها، وأن تضم داخلها كل مجالات العمل والثقافة. ولتأمين العمالة اليهودية في كل القطاعات، وحتى تكون يهودية حقيقية في صفتها، لا بد لهذا المجتمع المنظور من أن يكون ذا أغلبية يهودية دائمة ومهيمنة. وهو الشرط الذي اقتضى بطبيعة الحال "تطهيرًا" للأرض من الأغلبية العربية التي كانت تسكنها. ومن هنا، فإن القوى الصهيونية حققت موجات من الطرد الجماعي للفلسطينيين خلال حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧. وحتى اليوم، لا تزال أهداف إسرائيل الاستراتيجية، تعكس ذلك المنطق الأساسي: إدماج غير مستقر لشعب أصلي خاضع (حتى ولو تم قبولهم مؤقتًا كـ "محتطبي حطب ومستقي ماء"[*] أي كأشخاص يقومون بالأعمال الشاقة **"hewers of wood and drawers of water"**)[١]، ولكن إزالتهم أو التخلص منهم بالمعنى المادي المكاني- حتى، ولو ضمنيا، "تنقلهم" جماعيا قسرًا وبالقوة إلى خارج الأرض- بأي وسيلة من شأنها ألا تعود بخطورة شديدة على أمن إسرائيل (وصورة الذات). ذلك أن هذه الاستراتيجية المحورية التي هي في أساسها عنصرية في المفهوم والنتائج، يمكن الإشارة إليها من خلال اللغة التي يتم بها ترجمتها على أرض الواقع في صورة التدابير الإجرائية المتخذة (على سبيل المثال، "نقل"، "تطهير"، "تهويد").

(*) و"قال لهم الرؤساء يحيون ويكونون محتطبي حطب ومستقي ماء لكل الجماعة كما كلمهم الرؤساء". (المترجم)

(١) تأتي الإشارة إلى عبارة "محتطبي حطب ومستقي ماء أي القائمون بالأعمال الشاقة" أصلا من سفر يشوع ٩:٢١، واصفا أدوار الحيثيين تحت الحكم اليهودي.

وتهمة العنصرية مرفوضة من جانب المدافعين عن إسرائيل رفضًا لا يخلو من الحنق، وهذا الرفض مبني على أرضيات متعددة، منها الزعم بأن الصهيونية، كونها حركة تحرر وطنية، لا يمكن أن تكون عنصرية، وأن اليهود لا يعتبرون أنفسهم فائقين على الأجناس الأخرى، وأن إسرائيل بالفعل دولة تعددية، وأن الأمة اليهودية تسعى ببساطة إلى التمتع بالسيادة التي تتمتع بها الأمم الأخرى[1]. ومن ضمن خيوط الحجج الرافضة لتهمة الصهيونية تلك الحجة التي تصر على أنه، "نظرًا لكون اليهود أنفسهم يأتون من جميع الأطياف العرقية، وأن إسرائيل قد استوعبتهم جميعًا دون استثناء، فإنه لا يمكن وصف اليهودية أو الصهيونية بالعنصرية."[2].

غير أن مثل هذا الدفاع وتلك الحجج لا تعدو بالنسبة للفلسطينيين سوى كلام أجوف، حيث إن مصطلح "عرب" في السياق الصهيوني، يربط بوضوح بين هوية جماعة ما وبين مفاهيم عنها تنم جوهريا- وعبر الأجيال- عن مواقف مسبقة (مثل التخلف، نزوع إلى العنف، عقلية معادية للديمقراطية)، وذلك مع كل التأثير والثقل المحطِّم الذي يميز أي خطاب عنصري عن غيره

---

(١) انظر على وجه الخصوص الجدال والنقاشات الدائرة حول المؤتمر العالمي للأمم المتحدة **UN World Conference** ضد العنصرية، والذي عقد في دربان، جنوب أفريقيا، من ٣١ أغسطس/آب إلى ٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١.

(٢) كثير من هذه الحجج قدمت عام ١٩٩١، في حملة ناجحة هدفها أن تلغي الأمم المتحدة قرارها بأن "الصهيونية عنصرية" (قرار الأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩)، انظر على وجه الخصوص المنشورات المتعلقة والتي أصدرتها اتحاد مناهضة التشويه **Anti-Defamation League**.

من الخطابات. اختصارًا، وفي السياق الإسرائيلي نفسه، فإن "العرب" هوية عرقية. كما أن الخطاب العنصري المحيط "بكونك عربيًّا" داخل إسرائيل، أحيانًا ما يعكس بالفعل واقعيا ماثلاً وبفجاجة. من ذلك على سبيل المثال، أن المؤرخ الإسرائيلي البارز "بيني موريس" **Benny Morris** قد شبّه الشعب الفلسطيني بـ "حيوان متوحش يجب حبسه بطريقة أو بأخرى"، مضيفًا: يجب "أن نبني لهم شيئًا يُحبَسون فيه، ولنقل قفصًا"[١]. وفي السياق ذاته، فقد أشار العميد "إيفي إيتام" **Effi Eitam**، وهو أحد الوزراء في حكومة شرم **Sharm** وزعيم حزب المفدال الديني الوطني، إلى العرب في إسرائيل بوصفهم "سرطان" في جسد الدولة[٢]. وفي أغسطس/ آب ٢٠٠٢، قدّم رئيس الأركان الإسرائيلي موشيه ياألون **Moshe Ya'alon** علاجًا كيماويًا لذلك السرطان:

خصائص هذا التهديد [من جانب الفلسطينيين] خفية مثل السرطان. فأنت عندما تتعرض لهجوم خارجي، يمكنك رؤية من يقوم بالاعتداء، ومن ثم تعرُّضك للإصابة. ولكن السرطان، هو في المقابل، شيء داخلي. ولهذا السبب، فإنني أراه أكثر إزعاجًا؛ لأن تشخيصه في هذه الحالة يكون حرجًا.. وإني لأخلُص إلى أن هذا التهديد سرطان.... وتشخيصي المهني له أنه ظاهرة تشكّل تهديدًا وجوديًا.. ولدينا جميع أنواع الحلول للظواهر السرطانية.

---

(١) تم الاستشهاد بهذه العبارة في: **Shavit, "Survival of the Fittest".**

(٢) ورد الاستشهاد بهذه العبارة في:

Ari Shavit, "Dear God, this is Effi – A Religious Zionist's Vision of Israel's Future," Haaretz, 22 March 2002.

ربما سيقول البعض: إنه من الضروري بتر الأعضاء المصابة. ولكن وفي الوقت نفسه، لا بد أن أقوم بإعمال العلاج الكيماوي؟ والإجابة: أجل[1].

ولكن، كما سبق أن بيّنا في الفصل الثاني، فإن العنصرية في إسرائيل، لا تتشكل من مجرد اتجاهات، أو توجهات. فغير اليهود، لا يتمتعون بالمساواة أمام القضاء في إسرائيل، كونهم محرومين من الوصول المتكافئ لموارد بعينها مثل أرض الدولة والأرض القومية اليهودية. وهذا التمييز الذي يتم الدفاع عنه تحت مسمى "الخلاص" القومي اليهودي، يلقي بغير اليهود في دوامة الحرمان وفي تجريد بنيوي من المزايا. وهذه صيغة عنصرية في حد ذاتها. وفي الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أنواع التمييز العنصري (التي صدّقت عليها إسرائيل في عام ١٩٧١) تم تعريف "العنصرية" بذكاء؛ لتضم بنودها إدراج مفاهيم ومدركات قومية، وعرقية، وإثنية، تقود إلى معاداة للسامية. ومن ثم يجب التعامل بالقوة نفسها، عندما نجد الهوية اليهودية تعرّف صفة "العرب"، أو حتى من هم "غير اليهود"، بأسلوب مماثل..

يستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات السياسية، أو التمتع بها، أو ممارستها، على قدم المساواة، في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، أو أي مجال آخر من مجالات الحياة العامة[2].

---

(١) ورد النص في:

Baruch Kimmerling, Politicide: Ariel Sharon's War against the Palestinians (London: Verso, 2003), 165

(2) UN Resolution 2106 (XX), 21 December 1965, article I, paragraph I.

ولكننا، في الممارسة، نواجه حججًا حول ما إذا كانــت "الــصهيونية عنصرية" أم لا، أكثر ميلاً إلى الاستقطاب منها إلى التيــسير فــي تحديــد الممارسات التمييزية لإسرائيل، أو الاعتراف بها. والمصطلح الأكثر انطباقًا لما يحدث اليوم في إسرائيل، هو التطهير العرقي **ethnic cleansing**، الــذي كان أثناء تفكيك يوغسلافيا سابقًا، قد تم إعلاؤه أخيرًا في قــاموس حقــوق الإنسان، ليصل إلى مكانة الجريمة المريعة التي تتطلب تدخلاً دوليــا. ولقــد تبنت الصهيونية بوضوح وعلانية منطق التطهير العرقي **ethnic cleansing**، والأدلة الأكثر شهرة على ذلك، نجدها ماثلة بقوة في عمليتي الطرد الجماعي للفلسطينيين من الأرض التي زعمت إسرائيل أنها أرض يهودية، وذلك فــي عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧. ومنطق "التطهير" هذا يسود مشاريع التهويد العلنيــة التي تقوم بها الوكالة اليهودية، والتي تتواصل بلا كلل لنقــل اليهــود إلــى المناطق العربية، وأراضي الدولة، والمستوطنات المقصورة علــى اليهــود (انظر: الخريطة رقم ٢). ومهما تعدد مفهوم الهوية العربية كجنس أو عرق، فإن الأثر الإنساني السلبي الناتج عن مثل هذه المعاملة واحد.

غير أن إسرائيل لم تتعرض قط إلى أي نوع مــن الإدانــة الدوليــة، وكذلك كان الأمر مع العمل الجماعي الذي استهدف إقصاء المذاهب نفــسها في جنوب أفريقيا وصربيا. وفي رأينا أن عدم إدانة إسرائيل علــى جــرائم التطهير العرقي المتواصلة، لا يعود فقط إلى أن إسرائيل ظلت تتمتع بحماية خاصة ومتميزة ضد أي نوع من الإدانة، بفعل التلــويح الــدائم باســتخدام

الفزاعة الصهيونية (معاداة السامية) في وجه أي اتهامات أو أي نقد قد يوجه إليها. فثمة شروط سابقة في التقاليد السياسية الأوروبية، تفعل فعلها. أولاً، التاريخ العميق لميراث أوروبا المسيحية في إخضاع واضطهاد اليهود (كان الهولوكوست بالنسبة لأوروبا بمثابة تغطية همّشت فطاعات أخرى كثيرة)، وهو ما أعاق قدرة الغرب على شجب- أو حتى الوقوف عند ما جرى- من استبعاد إسرائيل لمن هم "غير يهود" وما تبع ذلك من انتهاكات أخرى وفق معايير حقوق الإنسان، تلك المعايير التي دائمًا ما تم استخدامها جيدًا وسريعًا ضد سياسات الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، ويوغسلافيا سابقًا. حتى إن اللغة اللازمة لوصف القوانين التمييزية الواضحة، تصبح- في حالتنا هذه- ناعمة ورخوة بفعل هذا التاريخ، كعبارات مثل "السيطرة اليهودية"، أو "التفوق القومي اليهودي" ـ والتي تحمل إرثًا من التاريخ الدموي والمقزز للغرب، والمتمثل في إسناد كثير من مختلف المؤامرات الخيالية لليهود في سعيهم نحو السيطرة على العالم، وهي مؤامرات في الغالب لم يتم كشفها أو إعلانها أمام الضمير العالمي. ومن ثم وحيث إن الخروقات الإسرائيلية وانتهاكاتها تجاه الفلسطينيين عادة ما تتعرض للنقد، فإن المنطق الأساسي للدولة اليهودية الذي يحرك مثل هذه السياسات، لم يتم فرضه بفعل الالتزام الأخلاقي (أو أعلى الأقل تَحفُّظ على مضض)، تجاه الخبرة اليهودية. فالنشطاء الصهيونيون يقدرون حق التقدير، ويشعلون هذا الشعور المتحفظ على مضض والنامي، عندما يشجبون أي نقد لسياسات إسرائيل بوصفها "معاداة للسامية".

إن قضية جنوب أفريقيا وما تخللها من أحداث إنما تكشف عدم اللياقة السياسية والأخلاقية التي تكتنف تحفظ وإحجام الغرب عن توجيه النقد لإسرائيل. فمن السخف أن نقصر تناولنا للخروقات التي كانت ترتكبها حكومة جنوب أفريقيا في حق الأفارقة السود، من باب التوتر العرقي (داعين إلى "حوار" السود- البيض وإلى "التوافق")، بدون فهم تلك الخروقات بوصفها انعاكسًا لانعدام تكافؤ هيكلي في الثروة والسلطة، نابعًا من منطق وأساس حكم البيض المهتز أخلاقيًا. والإمساك بلا أخلاقية تفوق البيض، كان أيضًا ضروريًا للإلمام بـ "الحلول" الإقليمية النابعة من سياسة الفصل العنصري وإدانتها، حيث إنها قد كشفت عن الأقاليم المغلقة المنعزلة/ البانتوستان **Bantustans** والبلدات؛ بوصفها امتدادات أو بلورات، أكثر من كونها تصحيحًا ومعالجة لمجال وسلطة المستوطن الأبيض. وقد كان للعنصرية القائمة على تباينات ضخمة في القوة بين السود والبيض، أن تمنع حدوث أي تقسيم عادل للأرض والموارد في جنوب أفريقيا؛ وعلى هذا الأساس تحديدًا، كانت سياسة الفصل العنصري ككل، مرفوضة من المؤتمر الوطني الأفريقي**African National Congress** والمجتمع الدولي.

أما بالنسبة لإسرائيل- فلسطين، فإن الحجة التي ترتكز عليها سيطرة الدولة اليهودية، تُركت مقدسة غير قابلة للتناول؛ وبدلاً من ذلك تم الاكتفاء بنقد وشجب الظواهر اللاحقة لهذه السيطرة (بلا جدوى). وهذه المعاملة الاستثنائية تعد- كما هو واضح- غير ملائمة، ومبنية على أساس برجماتي بحت؛ وذلك حين نطلب من قوة متفوقة باكتساح، أن تضحّي بأرض ثمينة

من أجل السلام. ولكنها أيضًا معيبة أخلاقيًا، وبطرق تقوض الفعل والتحرك الساعي لتعديلها. فهدم الحركة الدولية لحقوق الإنسان بالنسبة لجنوب أفريقيا، تمثلت في التحول الديمقراطي الكامل، وغير العنصري، والوحدة الوطنية، وذلك تأسيسًا على الرفض الواعي للهيراركية العرقية العنصرية في حكومة ديمقراطية؛ بينما في حالة إسرائيل/ فلسطين– حل الدولتين– فإن الهدف الدولي قام على منطق التصديق على السيطرة (اليهودية) العرقية العنصرية في حكومة "ديمقراطية." وللغرابة، أن الغرب على الرغم من فهمه للأجندة الصهيونية الاستبعادية–العرقية، فقد صدّق عليها. وبهذا التصديق يكون قد نقض وعده بالمبادئ الجوهرية لحقوق الإنسان، تلك المبادئ التي تشرّع، وتمكِّن، وتُرشد التحرك الدولي في حالات أخرى.

وتعود معاملة الغرب الاستثنائية لإسرائيل، إلى ما هو أبعد من مجرد الحساسية الأبدية للمأزق اليهودي، حيث ثمة شرط آخر ومسبق يدعونا إلى المزيد من التمعن في موقف الغرب: ألا وهو ذلك الفهم المسيحي العرقي لفلسطين كأرض مقدسة. فالغرب لا يتخيل بطبيعة الحال فلسطين كأرض مسلمة، على الرغم من هذه القرون الأربعة عشر من التاريخ الإسلامي هناك. بل، إن الرواية الأسطورية المسيحية التي اكتسبت بعدًا حيًا في المخيلة الجمعية، عن طريق الأيقونات والتصويرات الملحمية الخشبية المقدّسة لموسى والخروج **Moses and the Exodus**، وشمشون وبيثشبع **Samson and Bathsheeba**، وداوود وجولياث **David and Goliath**، ومريم على

الحمار، وأحزان الجلجثة[*] pathos of Golgotha، وأيضًا بفعل العـــروض المسيحية السنوية وما شابهها؛ وهو ما يبني في الأذهان فلــسطين بوصـــفها الأرض المسيحية الأم proto-Christian landscape، ويطبع فـــي الوقـــت نفسه إسرائيل اليهودية بوصفها حاملة الجغرافية السياسية للخبرة المــسيحية اليهودية. وهذا المشهد المتخيل، إنما يعضد الزعم السخيف القائل بأن الأصل اليهودي العرقي، الذي يعود في التاريخ إلى ألفي عام، يفوق ويتجاوز قانونيًا وأخلاقيًا الأصل المسلم/العربي الذي قام على مدى لا يقل عن القرون الثلاثة عشر الماضية. (وثمة زعم مضاد، تم تقديمه في هـــذا الـــسياق، يقـــول إن الفلسطينيين الأصليين من مسيحيين ومسلمين، بعد أن تحولوا إلى الإسلام في القرن الثامن الميلادي، هم فعليًا سلالة المجتمعات اليهودية والمسيحية القديمة وحاملي ثقافات، أو أنهم على الأقل كانوا أكثر من اليهود الأوروبيين.)[1].

والأثر الخاص لهذه الرواية المسيحية الوجدانية المؤطرة، هـــو إبعـــاد النموذج الاستيطاني الاستعماري عن الطاولة. وعلى وجه النقـــيض، فـــإن المزاعم التي خاطها الأفريكان عن أصولهم في أفريقيا، لم تنجح أبـــدًا فـــي إسقاط الطابع الاستيطاني الاستعماري الذي أثبتته بوضوح البشرة البيـــضاء، ونمط حكم البيض في جنوب أفريقيا. فالسيطرة العرقية العنصرية البيـــضاء

(*) اسم يشير إلى مكان يقع خارج مدينة القدس القديمة، ويعتقد حسب الإنجيل أن "يسوع" صُلب عنده، وتعود التسمية إلى الآرامية جاجولثا أي موقع الجمجمة. "ولما أتوا إلى موضع يقال له جلجثة وهو المسمى موضع الجمجمة"، متّى: ٢٧: ٣٣. (المترجم)

(١) انظر على سبيل المثال: مناقشة لهذه الجوانب في:

Mazin B. Qumsiyeh, Sharing the Land of Canaan, 5-17.

على السود هناك، كانت واضحة، وكريهة، ومن السهل شجبها وإدانتها، وإلا لكانت الحكومات العنصرية حول العالم قد نالت تبريرًا أخلاقيًا يغسل يـدها من جرائمها. ولكن السيطرة اليهودية العرقية العنـصرية القانونيـة علـى العرب، وهي واضحة بالدرجة نفسها، تظهر على نحو ما بوصـفها نتيجـة عابرة غير محسوبة لقضية حقوقية. ومن ثم، فإن إدانة أشكال هذه الـسيطرة من قبل أطراف خارجية، ينظر إليها كاستهداف غير عادل لشعب (اليهـود) الذين تم الإساءة إليهم تاريخيًا؛ وهذا الإحجام يعني بدرجة ما انخراطًا ضمنيًّا في رسالة شبه مقدسة قوامها "العودة" إلى الأرض المقدسة.

وهذا التباين يمتزج بملفات مختلفة تمامًا، مفادها أن حـالتي أفريقيـا والعالم العربي تحت الاستعمار، إنما تعمل في المدارك الغربية، ولدى خبراء الدعاية الصهيونية، على تعزيز اضطهادات وأنماط متجددة معادية للعـرب عند الغرب. والحقيقة الواضحة هي أن السيطرة الأوروبية- اليهودية علـى العرب الأصليين، لم تُثر الاشمئزاز الأخلاقي عند الغرب الذي ازداد حـدة- على الأقل في أواخر القرن العشرين- تجاه سيطرة بيض جنوب أفريقيا على الأفارقة السود الأصليين. ومن ثم نعيد ونكرر أن ثمة أسبابًا عديـدة تكمـن وراء هذا التمييز الحالي، من بينها ما ترسب عبـر قـرون مـن التنـافس الجيوسياسي بين أوروبا المـسيحية والـشرق المـسلم (خـصوصًا فتـرة الإمبراطورية العثمانية) نجد آثارها ماثلة في الاستـشراق البـاقي بمذهبـه وقواعده الأساسية الحاطة من شأن الشرق، والذي استخدم قـضايا ومـسائل

تعمل على إظهار تخلفه.[١] (وقد تم التغاضي عن هذه المشكلة في إطار الاضطهاد الشنيع الذي تراكم على يد اليهود الأشكيناز الذين يهيمنون على النظام السياسي الإسرائيلي، في حق يهود السفرديم والمزراحي الذين أتوا إلى إسرائيل من مناطق عربية ومسلمة). كما أن صورة الثروة الهائلة لممالك النفط العربية، في الذهن الغربي التقليدي والنمطي، أضفت هالة كاذبة على النفوذ والقدرة السياسية على العالم العربي برمته (على الرغم من أن إجمالي الإنتاج المحلي للعالم العربي كله مجتمعًا لا يبلغ نظيره الكندي).[٢]

لقد تحركت هذه الخطابات بالانخداع الغربي بمفهوم القومية العربية؛ أي ذلك الوجود المقترَح لـ "أمة عربية" تتشارك في الخواص الثقافية والتضامن. ومن ثم، فقد سهلت تلك "العروبة العمومية **Pan-Arabism**" السبيل كثيرًا أمام الجهود الصهيونية الرامية إلى وضع الفلسطينيين ككل في سلة واحدة مع غيرهم من العرب ككل واحد (وغير متوافقين)، وكذلك تصنيف الفلسطينيين كمجرد مجموعة طرفية **peripheral** واحدة من العمال

---

(١) كتاب إدوارد سعيد هو العمل الأساسي لهذا التحليل:

Edward Said's Orientalism (New York: Pantheon Books, 1978).

(٢) للاطلاع على ملف مفيد للتطورات الإقليمية، انظر:

Abdulatif Y. Al-Hamad, "The Dilemmas of Development in the Arab World,"

ورقة مقدمة في ندوة العالم العربي ٢٠٠٠: التحول والتحديات، مركز الدراسات العربية المعاصرة.

Center for Contemporary Arab Studies (Washington, DC), n.d.

متوفر على شبكة المعلومات (الإنترنت) عبر الوصلة التالية:

www.ccasonline.org/symposium/Al-Hamad.htm.

المهاجرين، في أمة تتمتع بامتيازات زائدة، أي الأمـــة العربيـــة ــ والــذين يُعدّون ببساطة- من باب كرههم لليهود والديمقراطيـــة والـــ "الحريـــة"- متخلفين رجعيين، وأنانيين في رفضهم أن يكون لليهود وطن في ركن صغير من أرضهم الواسعة. وفي المقابل، فإن الزعم الأخلاقي الأفريكاني المنـــاظر كان مفاده أن "الشعب المختار" الأفريكاني قد استوطن الجبهة الخالية بجسارة، ذلك على الرغم من المقاومة الدموية من جانب المتوحشين السود، المتخلفين ملء الإرادة، والذين على الرغم من كونهم لا يقومون بشيء سوى التجـوال عبر الأرض كصائدين وقانصين وفي بقية القارة السوداء، فـإنهم هـاجموا المستوطنين البيض أصحاب النية الطيبـــة، مـن وازع كـرههم للحـضارة والتنوير، وكان هذا الزعم الأخلاقي دائمًا أقل إقناعًا بكثيـر مـن الحجـج الصهيونية.

إجمالاً، إن النظر إلى خبرة جنوب أفريقيا مـن أجـل الاسترشـاد أو الإلهام، لن يكشف لنا سوى القليل، ما لم يتبنَّ صُنّاع السياسات أيضًا المبادئ، والمعايير، والقيم التي قادت إلى ذلك الصراع: أي أن ذلك التفوق العرقي هو أمر غير شرعي، ولا يمكن أن يولّد نظامًا سياسيًا عادلاً، وأن الديمقراطيـة المدنية الرسمية، بحكم كل أخطائها ومظالمها، هي ضرورة لإتاحة تنـافس سياسي متكافئ على الموارد، وسلمي الطابع. هذه المبادئ التـي أصـبحت مدمجة فعليًا في النظم الديمقراطية الغربية، وتزعم إسرائيل كذبًا مصاهرتها السياسية لها، إنما تتطلب من الفلسطينيين أنفسهم أن يهجروا بدورهم المفاهيم الرجعية من الدولة القومية العرقية القائمة على العرق الفلسطيني، أو الهوية

"العربية". ولكن هذه المبادئ أيضًا تتطلب بلا شك حالة من تبخـر المـذهب الشاحذ لكل الهمم الإسرائيلية الإشكالية، والمتمثل في إصرار إسرائيل علـى السيطرة اليهودية الدائمة. وفيما يتعلق بفكرة قيام دولة علمانية ديمقراطيـة، تضع الأساس لمفاوضات على مبادئ ديمقراطية، فإن الفلسطينيين لم يتلقوا- على الأقل حتى الآن- سوى كلام "فض مجالس".. أمـا الفكـرة الخاصـة بالتكافؤ العرقي، أو الديمقراطية متعددة العرقيات، فهي مرفوضة صراحة من قبل المذهب الإسرائيلي المهيمن. وفي حالة قبول المجتمـع الـدولي لهـذا الرفض فعليا، فإن خبـرة جنـوب أفريقيـا فـي إلغـاء سياسـة الفـصل العنصري/الأبارتيد، لا بد وأن تُعتَبر بعيدة الشبه، أو غير ذات صلة.

أيرلندا الشمالية

المقارنة الثانية التي غالبًا ما أثارها المراقبون لـــ "لعمليـة الـسلام" المائعة في الشرق الأوسط والذين يساورهم القلق حيالها، هي حالة أيرلنـدا الشمالية. وهذه الحالة أيضًا، تعد مشابهة لحالتنا من الناحية الشكلية: جماعتان قوميتان عرقيتان متجاورتان في أرض واحدة صغيرة؛ لدى كليهما روابـط قوية ثابتة بمجتمعاتهما، والإطار الحاكم لهما يتمثل في الخطابات التنافـسية حول الحقوق العرقية والهوان؛ فقد جاء سيطرة عرق من الاثنين سياسيا على الحكم على حساب مصالح العرق الآخر؛ فيما كان التفاوت الاقتصادي سـببًا محفزًا لأحدهما (البروتستانت) لإبقاء الوضع على ما هو عليه، ووجود عقود من العنف في إطار قوميات عرقية متنافسة، وهو ما تحول إلـى صـدامات

عدوانية وشك متبادل، أصاب كل شيء بالشلل، وأعاق حتى المحادثات الهادفة إلى أي نوع من المشاركة في السلطة. وقد اعتمد اتفاق الجمعة العظيمة Good Friday Agreement، على التضحية المتبادلة بالطموحات التنافسية التي دامت طويلاً لكسب السيادة على الإقليم برمته (اتحاد البروتستانت مع المملكة المتحدة، أو الاتحاد الكاثوليكي مع جمهورية أيرلندا). وبما أن القوميات الإقليمية المتناحرة، قد طفت على السطح لتقود الصراع في إسرائيل- فلسطين، فإن صلة المقارنة هنا تبدو قوية.

ولكن يظل الاختلاف بين حالة أيرلندا الشمالية وحالة إسرائيل- فلسطين مكررًا لحالة الاختلاف مع جنوب أفريقيا. ففي أيرلندا الشمالية، تخلت الطموحات المتنافسة عن مزاعم الاستحواذ العرقي الإقصائي على الإقليم. ومن ثم، فإن عملية التوفيق مرتبطة بمدى القدرة على التحول الديمقراطي، بعد اعتراف متبادل بين الاتحادات البروتستانتية والجمهوريين الأيرلنديين، بما يجعل الديمقراطية متعددة الأعراق وتقاسم السلطة أمرًا لابد منه، خاصة مع عدم نجاح أي من القوميتين في تحقيق انفرادها بالسيادة الكاملة على الإقليم. وإذا أتينا إلى إسرائيل، فإنها لم تقم بمثل هذا الاعتراف: ومرة أخرى نقول إن برنامج إسرائيل المعلن هنا، هو رفضها حتى الاقتراح بالتكافؤ العرقي. وهذا الموقف يستبعد أي استيعاب للمقاومة الفلسطينية، أو المصالح، أو الروابط التاريخية للفلسطينيين في الأرض المحتلة. وبدلاً من ذلك، فإن إسرائيل تفرض حل الدولتين لإفساح المجال للمبدأ الصهيوني المتمثل في السيطرة الدائمة للعرق اليهودي. فضلاً عن ذلك، وخصوصًا في

الرؤية العالمية الصهيونية اليمينية (وهي الآن في قبضة الدولة والدبلوماسية المهيمنة وأيضًا الخطاب الصهيوني الأمريكي)، فإن السيطرة العرقية اليهودية داخل إسرائيل لا تتم مناقشتها بوصفها مجرد حق قومي، بل بزعم أنها شرط أساسي ولازم لبقاء القومية اليهودية. ونظرًا إلى أن الاستيعاب الديمقراطي للفلسطينيين، من شأنه أن يُضعِف يهودية الدولة اليهودية، فإن الصهيونيين اليمينيين يرون في الديمقراطية متعددة الأعراق الطريق الأقصر إلى محو القومية اليهودية، بل ربما محو اليهود أنفسهم. وهذه الحالة الخاصة من الاستطراد في التصورات العرقية والقومية، لم تكن يومًا ذات صلة بمفردات الصراع في أيرلندا الشمالية.

إننا لو نظرنا إلى الصراع في حالتي جنوب أفريقيا وأيرلندا الشمالية، سنجد أن الافتراض الصحيح تمثّل في أن حالات الاضطهاد والخوف والشك كانت العقبات الأساسية أمام تحقيق سلام مستقر، لأنها أعاقت وجود الثقة اللازمة، والاستعداد للتخلي عن المذاهب القديمة الفاشلة من السيطرة العرقية أو العنصرية، والتفاوض نحو التشارك في السلطة في حكومة ديمقراطية بالكامل. أما الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فلا يقوم على اتجاهات (الخوف، والكراهية، والعنصرية) بالطريقة نفسها. ومن ثم فإن محاولات الجمع بين الطرفين- من قبيل عمل معسكرات داخل المدارس الثانوية، حيث يتعلم الأطفال الفلسطينيون والإسرائيليون الغناء والطهي معًا- تظل فاقدة لأي دلالة. إذ على الرغم من أن الخوف والاشمئزاز من العرب يجسدان الإصرار الصهيوني اليهودي الشعبي على الاستبعاد العرقي، فإن الاستبعاد

الإقليمي المحوري بالنسبة للصهيونية (أي استبعاد الفلسطينيين من الأرض)، لم يكن وليد الخوف أو الاشمئزاز من العرب. بل يتعلق الأمر هنا بأن الكراهية تجاه العرب، هي نتيجة عارضة للمنطق القومي الأصولي الصهيوني، المتمثل في السيطرة اليهودية على الأرض على نحو مطلق واستبعاديّ. بينما كراهية الفلسطينيين لليهود ليست وليدة معاداة السامية (مثلما يزعم دائمًا المؤيدون لإسرائيل)، بل نتيجة رسالة إسرائيل المعلنة التي تصر على نقل الأرض الفلسطينية إلى اليهود. وهذا المشروع تمت صياغته وتكريسه في إطار النظام القانوني، وسياسات الاحتلال، والمزايا القومية اليهودية التي استنها الخطاب الصهيوني، واكتسبت صبغتها من الدولة اليهودية.

وهذه النقطة تمس على نحو وثيق المسيحيين في الغرب، ممن ينبثق فهمهم لحل الصراع من إيمانهم بالقوة التحولية للتفهم الإنساني المتبادل. ولا شك أن كسر الأنماط العرقية السلبية، أو العنصرية، يعد إنجازًا مؤثرًا في كل الحالات. ويمكن أن تتولد عنه طاقات جديدة نحو السلام بين الأطراف المتصارعة. ولكن المشكلة في حالة إسرائيل وفلسطين، لا تتمثل في ضرورة أن يتعلم الشعبان كيف ينظر كل منهما إلى الآخر كإنسان. بل المشكلة تكمن في الصهيونية السياسية، لأنها دائمًا ما افترضت مسبقًا وجود أرض خالية من العرب؛ لتمكين فكرة "الخلاص **redemption**" القومي اليهودي الكامل من التحقق، وهي من ثم ماضية نحو إثبات افتراضها، ولو خطأً. وبطبيعة الحال، فإن المجتمع الفلسطيني والقومية الفلسطينية يتحملان المسئولية عن رفضهما ذلك المشروع، وبالبقاء على جذورهما ومن ثم إصرارهما على الاحتفاظ

بأرضهم التاريخية الموروثة من الأجداد ــ ولكن المؤكد أن القيادة الفلسطينية الرسمية ظلت عديمة الكفاءة وبصورة مريعة فيما يتعلق بهذا المشروع (كما ناقشنا في الفصل الرابع). ولكنك أبدًا لن تجد لهذه الحجة الإسرائيلية التي تدين المقاومة الأصلية، أي صدى في أي مكان آخر من العالم.

إن المذهب القوموي هنا في حالة إسرائيل، يقف عائقًا أمام قبول التوافق الإنساني. ولقد سعت الدبلوماسية الدولية في المقابل إلى استيعاب أجندة كل من الطرفين، من خلال وضع صيغة شاملة الوجود في كل مكان "شعبان في أرض واحدة". وهذه الصيغة تعد إيماءة حقيقية نحو بلوغ التساوي والاعتراف المتبادل، وقد تبنّتها عن طيب خاطر أصوات من كل الأطراف[1]. ولكن مفهوم "الشعبان" فعليًا قد صار مشوشًا ومختلطًا، وأخرج حل الصراع عن مساره، لأنه يطرح الصراع الاستعماري الاستيطاني بوصفه تنافسًا تناظريًا **symmetrical** بين شعبين، يتمتع كل منهما بدوافع وحقوق متساوية سياسيًا وأخلاقيًا، وكذلك سلطة متساوية. وهذه الصيغة لا يمكنها أن تسفر عن أي عملية سلام ناجحة، لأنها تضفي الغموض لا على التميز والتفوق الهائل لقوة إسرائيل الداهمة فحسب، بل أيضًا على

---

(١) انظر على سبيل المثال:

Deborah Gerner, One Land, Two Peoples: The Conflict over Palestine (Boulder: Westview Press, 1991); Daniel Elazar, Two Peoples- One Land: federal Solutions for Israel, he Palesinians, and Jordan (Lanham, MD: University Press of America, 1991); Ilan Pappe`, A History of Modern Palestine: One Land, Two Peoples (New York: Cambridge University Press, 2003).

الأيديولوجية الصهيونية المتمثلة في الاستبعاد القائم على العرق، وهو الاستبعاد الذي صبغ طبيعة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني منذ اندلاعه. فحركتان قوميتان متنافستان تتقاسمان جذورًا تاريخية متضاهية في أرض واحدة، مثل القومية الكرواتية والصربية، قد تجدان صيغة ما من التوافق الناجح (سياسيًا و/أو إقليميًا)، وذلك إذا أمكن التغلب على المخاوف والشكوك المتبادلة. أما بالنسبة لصراع استعماري استيطاني، فإنه يتطلب مواجهة حقيقية وفعلية للأحقاد الأصلية الأهلية، تجاه الظلم المتمثل في إخضاعهم، وانتزاع الملكية منهم. وتبدو الأبعاد المادية والقانونية للمشروع الصهيوني القاضي بنقل أراضي الفلسطينيين إلى اليهود، واضحة في حد ذاتها، ولكنها أيضًا ترتبط ببعد اجتماعي- سيكولوجي، يكمن في أن المجتمع الاستيطاني نفسه ينكر بعض العناصر الأساسية في رسالته (مثلما حدث في جنوب أفريقيا)، خصوصًا أيديولوجياته وممارساته للسيطرة ونزع الملكية. والغرض من هذا الإنكار، هو إدارة دفة التغيرات الأساسية في السياسات، تلك الخطوة التي ماطل الصهيونيون عمومًا في اتخاذها- بل ورفضوها بأقوى الأشكال- والسبب في هذا أن هذه الخطوة تستلزم التضحية بأساطير البراءة واستقامة النية، وهو ما يمثل أهمية بالغة لكل المجتمعات الاستعمارية الاستيطانية، وعلى نحو خاص بالنسبة للصهيونية.

فإذا كان هذا البعد الاستطرادي المطول **discursive** للصراع، يبدو تافهًا أو زائدًا عن الحاجة بالنسبة للبعض، فإن دلالته السياسية ظهرت في عملية أوسلو. فقد ضمت عملية أوسلو صيغة "شعبان على أرض واحدة"، في التأكيد على اعتراف تاريخي متبادل بين شعبين متعاديين متخوفين من

بعضهما بالدرجة نفسها. ومن ثم، فإن هؤلاء المراقبين الذين يلهون بصيغة "شعبان"، واصلوا إبداء قدر كبير من التفاؤل في غير موضعه حول أوسلو، لأنهم افترضوا أنها كانت تمضي بنجاح في التغلب على المشكلة الأساسية، وهي العجز عن الوصول إلى صيغة توافقية. وبالمقابل، فإن هؤلاء المراقبين الذين يرون الصراع الإسرائيلي الفلسطيني صراعًا استعماريًا تنبؤا بحتمية فشل أوسلو، لأن إسرائيل لم يطلب منها أبدًا (وكذلك لم يعرض عليها قط) مناقشة نزع الملكية الفلسطينية في أي تحرك أو مبدأ. والمثال الأكثر وضوحًا، من خلال تجميد مستوطنة، بل والأهم من خلال اعتراف رسمي بأن إسرائيل مذنبة بمسئوليتها عن نزع الملكية. مثل هذا الاعتراف هو الشرط المسبق، والجوهري، لتحقيق "وضعية نهائية" منتجة حقيقية، من المفاوضات حول القدس وعودة الفلسطينيين (أيًا كانت التفاصيل الفعلية للاتفاقات الناجمة عن ذلك). وفي غياب هذا الاعتراف والإقرار، لا يمكن للمحادثات سوى أن تعيد إنتاج نتائج سابقة، تتوافق مع منطق براءة إسرائيل، والصفقة العادلة. ومرة أخرى، نقول إن حالة جنوب أفريقيا تبيّن عدم الجدوى السياسية التي يمكن تحصيلها من مثل هذه المحادثات.

وسط أوروبا

على الرغم من أن المتحدثين الموالين لإسرائيل، غالبًا ما يزعمون أن إسرائيل هي "الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط"، فإن الديمقراطية المدنية على نموذج أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية- النماذج الممثلة للجهود في جنوب أفريقيا وأيرلندا الشمالية- بعيدة عن أن تكون هدفًا، بل وليست

حتى خيارًا ممكن الاعتراف به بالنسبة للصهيونية. ومن ثم، فإن المقارنات الأكثر ملائمة هنا هي تلك التي وضعها الصهاينة الذين يشيرون إلى الصراعات القومية العرقية التي يكون فيها التقسيم الإقليمي هو الحل المثبت، مثل التقسيم في يوغسلافيا أو انقسام تشيكوسلوفاكيا إلى جمهوريتين تقومان على عرقين مختلفين. والحقيقة أن الصهيونيين الأوائل التقليديين، استمدوا الإلهام من التجارب القومية العرقية في وسط أوروبا أوائل القرن العشرين (على سبيل المثال، إن النموذج الرئيسي عند زيئيف جابوتنيسكي **Ze'ev Jabotinsky** لبناء الدولة تمثل في وطنه الأصلي بولندا). وكان تقسيم يوغسلافيا سابقًا إلى دول مستقلة قائمة على نموذج من الأقاليم العرقية التاريخية (أو أفكار حولها)، قد أعاد للمجتمع الدولي فكرة أن الأمة العرقية، حتى في القرن الحادي والعشرين، يمكن أن تظل مطالبة بإقليم دولة كشرط شرعي وضروري لبقائها، والتعبير الثقافي عنها. إذن لماذا ينبغي، كما يطلب اليهود، أن ينكر العالم على الأمة اليهودية دولة في "وطنها" التاريخي في فلسطين- خصوصًا عندما يكون لدي "العرب" (الذين يقاومون ذلك للأسف) أرض واسعة ملكهم؟ أليست إسرائيل في الحقيقة تكرر ببساطة- في تأسيسها لدولتها الخاصة- تاريخ أي أمة أخرى، لتكن فرنسا مثلاً؟

غير أن إسرائيل تعمل على تأسيس نموذج لا يمكن أن يدور في خلد أحد من بلاد البلقان، أو وسط أوروبا، ومن المؤكد أنه لا ينعكس وجوده في فرنسا[١]. ومن الناحية الفنية، فإن المواطنين الإسرائيليين (إزراحوت

---

(١) التشريعات العرقية في الدول الإسلامية (مثل ماليزيا، باكستان، وإيران) والدول الكاثوليكية (مثل إيطاليا وأسبانيا)، تنص على التمييز بين المواطنين وبعضهم بعضًا=

(ezrahut لديهم حقوق متكافئة: على سبيل المثال، فالجميع يمكنهم التصويت. ولكنها وفقًا لقوانينها الخاصة، فإن إسرائيل ليست دولة- أمة nation-state، بالمعنى المفهوم في جميع البلدان الأخرى؛ أي ليست دولة مواطنيها، أيّ مواطنين بفضل جنسيتهم citizenship. كما أن إسرائيل وببساطة لا تعد أيضًا دولة يهودية بالمعنى الذي نفهمه في كون إيطاليا دولة كاثوليكية، أو في كون ماليزيا وإيران دولاً إسلامية؛ في تبنيها تعاليم دينية كإرشادات للقانون المدني. بل وبالأحرى، فإن إسرائيل رسميًا دولة الأمة اليهودية Jewish nation. فمن هم دون اليهود يمكنهم أن يكونوا مواطنين/ رعايا citizens في إسرائيل، ولكنهم لا يكونون مواطنين/ قوميين nationals (le'um)؛ لأن الهوية القومية غير "الإسرائيلية" موجودة تحت مظلة القانون الإسرائيلي[١].

=على أساس الدين أو العرق. ولكن تعريف الدولة بدين واحد، يخلق تشكيلات مختلفة من المزايا غير المتكافئة وسط السكان متنوعي الديانات. ووسط دول العالم، تقف ماليزيا بمفردها في هذه الدراسة في ضمان الحقوق الخاصة لجماعة عرقية واحدة (الملايو Malays، ٥٣% من السكان) في دستورها، وهو ما يقصر امتلاك الأراضي في مقاطعات معينة على الملايو فقط (محميات الملايو) ويقصر الخدمة أيضًا عليهم في الفوج العسكري للملايو Malay Regiment. وفي أمريكا اللاتينية (مثل البرازيل، وبوليفيا، وإكوادور، وبيرو)، تعكس المواد الدستورية الخاصة بالحقوق الإقليمية والثقافية- وسط الشعوب الأصلية- تدابير الدولة في التكفل بالحاجات العرقية. ولكن، لا يوجد في أي دولة سوى إسرائيل، تكون "الأمة" معرفة بوصفها جماعة عرقية واحدة داخل الدولة.

(١) لقد رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية صراحة مناشدات المطالبة بالمواطنة القومية الإسرائيلية Israeli nationality (انظر النقاش في الفصل السادس). والحالة ذات الصلة هنا هي حالة جورج رفائيل تامارين في مخاصمة دولة إسرائيل

George Rafael Tamarin v. State of Israel, 20 January 1972, in Decisions of the Supreme Court of Israel (Jerusalem: Supreme Court, 1972), vol. 25, pt. I, 197 (in Hebrew).=

الأمة اليهودية هي وحدها التي تملك وضعًا قانونيًا، وكيانًا كبيرًا من الحقوق المدنية والمزايا التي تظل حكرًا على تلك الأمة. وهـذه الحقـوق مكفولـة ومضمونة لليهود، وذلك بقصرها على من سيكونون مؤهلين من المـواطنين للجنسية الإسرائيلية تحت قانون العودة **Law of Return** للعام ١٩٥٠ (الذي ناقشناه في الفصل الثاني). ولا يمكن لأي قومية غير يهودية أن تُمنح حقوقًا قومية ومزايا تشبه الحقوق المكفولة للمواطنين اليهود، لأنه لا توجد هنـاك قومية أخرى معترف لها بامتلاك حقوق قانونية داخـل الدولـة: فالهويـات "العربية،" و"الإسلامية" و"المسيحية"، تعتبر صـيغًا مـن "صـيغ مـا قبـل المواطنة". فإسرائيل تحافظ على الصورة، وتفخر بكونها ديمقراطية عالمية، بينما هي تحافظ على حالة من التمييز الفج بين المواطنين اليهود والعـرب، في الوصول إلى موارد الدولة والتمتع بالمزايا (امتلاك الأرض، وتـصاريح البناء، والمرافق التعليمية، والسكن، والخدمات الثقافية، وغيرها)[١].

وهذه الصيغ لا يوجد لها أي شبه واضح في النظم الديمقراطية الغربية في شكلها الراهن. والمؤكد، أن فرنسا لا تمثل أي تشابه. فالقومية "الفرنسية" يتم الحصول عليها مع الجنسية. فضلاً عن ذلك، فإن هناك تناقضًا صـارخًا

=في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣، قامت جماعة بالاستئناف ثانية أمام المحكمة العليا لطلب التسجيل كمواطن "إسرائيلي" ولكن الطلب رفض"

"State Refuses tp Register 'Israeli' Nationality," Ha'aretz, 19 May 2004.

(١) كان "روزيل تكنر" **Roselle Tekiner** صوتًا رئيسيا ألقى بالضوء على هذا التمييز: للاطلاع على ملخص، انظر كتابها:

"Israel's Two-Tiered Citizenship Law Bars Non-Jews from 93 Percent of Its Lands," Media Monitors Network, 13 February 2001, available online at www.mediamonitors.net/tekinerI.html.

بين هذه الحالة وبين الوضع في إسرائيل، من حيث إن جميع رعايا الإقليم الفرنسي تم دمجهم اجتماعيًا عمدًا في هوية "فرنسية"؛ من خلال نظام تعليم متناغم ومنظم، وبرامج دمج للسوق خلال القرن التاسع عشر[1]. كما أن الولايات المتحدة لا تمثل أي تشابه في هذا الصدد، على الرغم من عدم التكافؤ العنصري الذي مازال يعمل لصالح البيض بشكل واضح؛ فلا توجد مثلاً "أمة من الأنجلو **Anglo nation**" مذكورة في الدستور الأمريكي. كذلك، فإن النموذج الإسرائيلي لا يعكس صورة الحكم في أوروبا الوسطى، ولا حتى في الدول ذات القومية العرقية التي انبثقت عن يوغسلافيا السابقة، حيث، بمجرد حمل الجنسية، يمكن لأي أحد من أي عرق أن يكون مواطنًا في الدولة التي يحمل جنسيتها، ويتمتع بحق متساو في الوصول إلى الموارد العامة. وفي جميع هذه الدول، نجد أن التمييز بين المواطنين، على أساس الجنس أو العرق، محرم صراحة في دساتيرها. وعلى النقيض نجد القانون الأساسي الإسرائيلي، يحظر إلغاء الحقوق التفضيلية الممنوحة لمواطني القومية اليهودية. وفي جميع النظم الديمقراطية الغربية، نجد التوترات العرقية والعنصرية، وانعدام المساواة والتكافؤ موجودة، ولكن الشرعية القضائية والفلسفية لأي نظام هيراركي/ تراتبي هرمي، عنصري أو عرقي، يرسخ لأسس قانونية وسياسية أو نضالات اجتماعية مستمرة، نحو التكافؤ بين الأعراق الموجودة في المجتمع. وفي إسرائيل، نجد النضال من أجل التكافؤ

---

(١) ظل الكتاب التالي بمثابة الدراسة الكلاسيكية الأهم لهذا التاريخ:

Eugen Weber's Peasants into Frenchmen: The Modernization of Rural France, 1870-1914 (Stanford, University Press, 1979.

بين الأعراق، على الأقل بأي طريقة من شأنها وضع الدولة اليهودية موضع اتهام (أي السيطرة العرقية اليهودية على الحكومة)، تعد فعليًا غير قانونية[١].

ولكن ما الذي يدعم هذا التصميم الإسرائيلي المتشدد على ضمان السيطرة العرقية القومية اليهودية، بوسائل تختلف اختلافًا شديدًا مع المعايير الديمقراطية الليبرالية الغربية التي كان للمفكرين اليهود- وهو ما يدعو للسخرية- دورٌ تاريخيٌّ مهمٌ وملهمٌ في وضعها؟ بناء على التاريخ اليهودي، الحافل بالخضوع والعنف من جانب أعراق أخرى، تصبح الإجابة على السؤال السابق واضحة. ففي حقيقة الأمر ثمة كتلة، أو حزمة، من الانفعالات القوية، والمعتقدات، والخبرة الجماعية، تلتقي معًا في نسيج الصهيونية. وهو ما يعطي للدفاع عن الدولة اليهودية هذه المسحة العاطفية المكثفة. وهذا ما يعكس منابع عميقة من الخوف والأمل، خصوصًا بعد الهولوكوست- إلى درجة أن هذه المشاعر عادة ما تكون معفية من أي تناول أو تدقيق نقدي. ولكن لو استمرت هذه المشاعر التي تقود مذهبًا من السيطرة العرقية في دفع إسرائيل الآن والمنطقة نحو عنف لا يمكن تخيله، فلن يكون من الممكن مستقبلاً أن تظل معفية أو محصنة من النظرة النقدية.

والسؤال الذي يبقى غائمًا على نحو خاص، وفي غموضه تكمن إمكانات خفية، هو: لو أنه لا مناص من أن تبقى إسرائيل "دولة يهودية"، فما الذي يجب أن يكون "يهوديًا" بالتحديد فيما يتعلق بالدولة؟ قد يعتقد مؤيدو

---

(١) لقد تم إعادة التأكيد مجددًا على أن إسرائيل "دولة يهودية وديمقراطية" وذلك في المادة التاسعة الفقرة (أ) من القانون الأساسي: الكرامة الإنسانية والحرية. **Ia of Basic Law: Human Dignity and Liberty (1992).**

إسرائيل وداعموها أن الحفاظ على الخاصية اليهودية هي رسالة ثقافيــة، أو عرقية، أو دينية، أو هو أمر أساسي يتعلق بالحفاظ على البقاء، أو قد يكــون كل هذا معًا. ولكن تفنيد هذه الحجج قد يساعد على إبطــال مفعــول بعــض العواطف/ الانفعالات القوية التي تحيط حاليًا بهذه الحجج، أو على الأقل إلقاء الضوء عليها بصورة مختلفة؛ ومن ثم إيجاد إمكانات جديدة لإعادة تقييمهــا، وبالتالي إعادة إدراكها وفهمها. والخطوة الأولى في هــذا المــشروع، هـــي استكشاف معقل الصيغة الصهيونية الشائعة: روايتها التاريخية التـــي تـــشهد الآن توترًا ومشقة متزايدين.

ملامح من تاريخ- أسطوري

إن الانفعالات/العواطف حيال أي هوية قومية، أو إقليم قومي، لا تظهر عفويًا. فالأمم باحتضانها سكان كُثر، وأرض واسعة، تتجاوز الخبرة المباشرة لأي فرد، تصبح "مجتمعات متخيلة"، يتكون المفهوم عنها وإدراكها من خلال صورة، وروايات تاريخية، واحتفالات، ورموز، تتطور تحديدًا لإلهام الهوية الجماعية والولاء السياسي[1]. ومن ثم فإن المدارك والمعتقدات، لاشك تلهــم الانفعالات وتوجه مسارها: العاطفة الوطنية، الآمال والمخاوف الجماعيـــة، التوحد مع الأمة ضد أعدائها، في السلوك الذي يخدم المشروع القومي، مثل

(1) Benedict Anderson, Imagined Communities: Reflecting on the Origins and Spread of Nationalism (London: Verso, 1991). A rich literature exists on nationalist symbology: see, inter alia, Anthony D. Smith, Myths and Memories of the Nationas (New York: Oxford University Press, 1999).

الاستعداد لأداء الخدمة العسكرية. والعنصر الجوهري والأساسي لأي هوية قومية، هو مدى الفهم المشترك لتاريخ هذه الهوية.

إن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مؤطر برؤى للتاريخ متصارعة ومتنافسة فيما بين بعضها بعضًا، وهي رؤى لا تخلو من الصبغة الأسطورية؛ شأن الرؤى التاريخية لجميع الأمم تعمل على تعبئة الولاء الجماهيري والاتفاق والتوحد في النضالات المعاصرة. ومصطلح التاريخ الأسطوري **mytho-history** الذي استخدمناه في هذا الكتاب، لا يعني في الحقيقة تاريخًا كاذبًا أو خرافيًّا، بل يعني قراءة استراتيجية ذات طابع رومانسي لأحداث تاريخية من أجل الابتداع اللاحق لأجندات سياسية. وبدون هذا التأطير، فإن الأحداث المادية (مثل الهولوكوست، أو النكبة الفلسطينية) ستكون غير مؤثرة سياسيًا: فقد يتعلم الناس دروسًا غاية في الاختلاف عن بعضها بعضًا من قبيل هذه الخبرات الجماعية. ومن ثم تختلف ردود الأفعال السياسية حيال هذه الأحداث، وفقًا لاختلاف الإلهام الذي تُحدِثه لدي الأفراد. ومن ثم، يُشهِّر بمشاريع بناء الأمة والدولة (أو تصبح ذات سمعة سيئة)، أنها تولِّد تاريخًا أسطوريًا، يوجه ردود الأفعال نحو تأييد الدولة وسياساتها: على سبيل المثال بدمجها بعض الأحداث، في الوقت الذي تقوم فيه على المستوى الاستراتيجي بإلغاء بعضها الآخر؛ كأن تتركز الرواية على جماعة معينة (مثل "الشعب اليهودي"، أو "الشعب الفلسطيني")، وتجنيب أو محو جماعات أخرى؛ أو إعادة تلاوة اللحظات القومية التي شهدت عذابًا، مثل الثورة، بوصفها نبيلة وبطولية؛ وتقديم عملية بناء أمة بوصفها عملية خطية أو تخيلية، وكأنها ظلت لعقود متشظية داخليًا، وغائمة، ويكتنفها الصراع.

في جميع دول العالم، نجد المراجع المدرسية، والأعياد القومية، والتماثيل، والآثار، والخرائط، والمنح الدراسية، منظمة جميعها للتصديق على الروايات التاريخية "الرسمية" التي تم وضعها استراتيجيًا؛ لتكمل شرعية الدولة الإسرائيلية وسلطتها، عبر تأطير الأصول النبيلة للأمة، والعلاقة العضوية بالإقليم/الأرض، وقيَمها المحورية، وشخصيتها أو خواصها، ورسالتها. فالتاريخ القومي يكتسب قوة أسطورية في موكبه الاحتفالي الذي يتمثل في "الأبطال الأسطوريين، وفي الأشخاص النموذجيين، والأحداث الدرامية المؤثرة، والملاحم الذهبية، والسلالات الموغلة في القِدم، وفي التقاليد المتواصلة الصامدة عبر القرون."[1]، كما أن التاريخ يشكل تكوين الأرض نفسها، بناء على معناها الرمزي. ومن ثم، تلعب الهوية في العلاقة بين الأفراد والأرض دور الدافع المحفِّز للدفاع عنها، بل وحتى التضحية بحياتهم من أجلها.

والصيغة الأزلية الدائمة "إسرائيل- فلسطين"، إنما تعكس هذه الرؤية المزدوجة للأرض، التي يتم إضفاء التاريخ عليها وفق رؤية كل منهما له. فمع وجودهما في الأرض نفسها، نجد إدراك الصهيونيين لتلك الصيغة يختلف بعمق عن إدراك الفلسطينيين لها. فهي بالنسبة للفلسطينيين أرض عربية، معروفة بالبلدات والحقول والحدائق، والطرق العربية، وبعضها تم محوه ولم يعد موجودًا إلا في الذاكرة الخاصة. على هذه الأرض العربية، تعد المستوطنات اليهودية أشياء غريبة، عقيمة، وفي غير مكانها: غزاة بل

(1) Ram, “From Nation- State to Nation – State.”

مساكنهم ذات الأسقف البرتقالية الجاهزة. والتفسير الفلسطيني لهذا المشهد الطبيعي يمتد على استقامته، ليرى في إسرائيل: حركة استعمارية استيطانية، صادرت معظم الأرض الفلسطينية، وسازالت مستمرة في مصادرتها لما تبقى من الأرض، وذلك من خلال استخدام وحشي للقوة، ومعاملات خبيثة، وكذلك الدعم الصامت من القوى الإمبراطورية الغربية. أما الرؤى الصهيونية، فهي أكثر تنوعًا وتعقيدًا من ذلك (مثلما سبق أن ناقشنا في هذا الفصل). ولكن ربما بفهم المشهد الطبيعي بشكل كبير عبر مفهوم "العودة"، أي أن الأرض يهودية؛ فإن اليهود قد عادوا أدراجهم إلى وطنهم القديم بعد ألفي عام من النفي، وهم من ثم ينشئون مجتمعات جميلة، يمكن فيها للمُثل اليهودية الخاصة بالمجتمع والقيم، أن تتحقق أخيرًا وبشكل كامل. من هذا المنظور، هذه الرسالة التخيلية تواجه وجودًا عربيًا تتاريًا ومتخلفًا لبشر جالوا في الأرض خلال حقبة ما، لاحقة على خروج اليهود منها. وبما أن العرب غير مجهزين للإلمام بدلالة الصفة القومية وأهميتها للعودة اليهودية، فإن جهلهم وضيق أفقهم الإسلامي، يُترجم إلى كراهية غير عقلانية متصلبة، وهو ما يعبرون عنه في هجمات وحشية لا يمكن وصفها.

هنا تتجمع التواريخ الأسطورية المتنافسة للدفاع عن هذه الرؤى العالمية المتنافسة، وذلك في صراع يمضي حول ماهية الصراع **metaconflict** (أي صراع حول طبيعة الصراع)[١]. هذا الصراع

---

(١) حول الصراع على طبيعة الصراع أو **metaconflict**، انظر النقاش الذي ورد في الفصل الثاني من كتاب

Rene` Lemarchand, Burundi: Ethnic Conflict and Genocide (New York: Cambridge University Press, 1996).

حول طبيعة الصراع فيما يتعلق بالتاريخ، يلـوث ويـصيب أي مفاوضـات للسلام بالشلل، ويُودي بأي نقاش جاد في حلقة مفرغة من الحجـج التـي لا تنتهي، ويشل المجتمع الدولي (حيث الرواية الصهيونية مصدَّقة مـن قبـل الحكومة الأمريكية، والرؤية الفلسطينية آخذة بتصاعد في أن تكون مـصدقًا عليها من قبل الجميع). وكل من تعامل مع الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، لا بد وأن يواجه عروضًا ومواقف متنافسة (غالبًا متعبة). فالتاريخ الفلسطيني الأسطوري، كان مؤلفًا وعلى نحو كبير كرد فعل للرواية الـصهيونية، مـن خلال الدحض- ضربة مقابل ضربة- للمزاعم الـصهيونية حـول الأرض "الخالية"، والسكان العرب المهاجرين. ومن ثم كانت الرواية الصهيونية نقطة انطلاق لجولات لاحقة من الحجج، وفي شكلها الشائع الحالي، يمكن تلخيصه فيما يلي.

مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، عـادت أعـداد صغيرة من المثاليين اليهود، ولكنهم يتحلون بالـشجاعة، وبفعـل إدراكهـم لخطورة معاداة السامية في أوروبا، إلى وطنهم اليهودي وفق كتابهم المقدس لخلق مجتمع يهودي مثالي. وقد احتكموا على الأموال لشراء بعض الأراضي من العرب في الأرض التي كانت خالية في الغالب، وفـي المنطقـة غيـر الخصبة، وبالعمل الشاق وتوظيف الوسائل الفنية الأوروبية، اسـتطاعوا أن يحولوا الصحراء والمستنقعات إلى مزارع خضراء ومنتجـة. وقـد كـان لنجاحهم أن يجتذب المهاجرين العرب، الذين انجذبوا إلى فُرص العمل، ومن ثم ازداد عدد السكان العرب أيضًا. وبحلول ثلاثينيات القرن العشرين، كـان تهديد هتلر يؤدي إلى توجه مزيد من اللاجئين اليهود اليائسين إلى فلـسطين، حتى أصبح الوطن اليهودي ملاذًا حيويًا.

غير أن العرب كانوا في حالة من الغيرة والحنق من نجـــاح اليهـــود، وهم عمومًا كانوا يكرَهون اليهود كونهم غير مسلمين. وقد اشــتعل بعـــض القادة العرب الباحثين عن الذات، والطامعين، ضد الصهاينة الذين لم يكونوا يسعون سوى إلى التعايش السلمي في الوطن المقدس. وبدأ العرب في الهجوم على اليهود، وقتلهم، وكان المجتمع اليهودي مضطرًا إلى الدفاع عن نفـــسه. وحاولت الأمم المتحدة أن تتوسط بعرض خطة تقسيم (يمكـــن مـــن خلالهـــا للشعبين كليهما أن يعيشا كلٌ في جزء من الأرض)، وهو ما قبلـــه اليهـــود. ولكن العرب الطمّاعين اللاعقلانيين رفضوا الاتفاق، وبدلاً من ذلك هـــاجموا المجتمع اليهودي المحِب للسلام. وفيما نتج عن ذلك من حرب الاستقلال في ١٩٤٧- ١٩٤٨، دافعت القوة اليهودية الصغيرة عن نفسها وبشجاعة، ضـــد خمسة جيوش عربية، سعت جميعًا إلى إلقاء اليهود في البحـــر. وبمعجـــزة، استطاعت القوات اليهودية ناقصة العدد والعتاد أن تنتصر. وقد دعـــت القيـــادة العربية مواطنيها إلى ترك بيوتهم أثناء القتال. وعلى الرغم من طلـــب القيـــادة اليهودية أن يعود العرب آنذاك، فإنهم رفضوا العيش تحـــت الحكـــم اليهـــودي، وظلوا في معسكرات لاجئين حتى اليوم، لأن الدول العربية المحيطة ترفض بلا شفقة أن تمنحهم الجنسية، بل وبدلاً من ذلك يستخدمون محنتهم كأداة سياسية.

وبمرور السنين، سعت إسرائيل مرارًا وتكرارًا إلى السلام، باحثة فقط عن الاعتراف بالدولة اليهودية لدي جيرانها العرب. ولكن العرب دائمًا مـــا رفضوا كل الجهود، مصرّين على أن الحل الوحيد هو تدمير الدولة اليهودية، وطرد اليهود. وفي عام ١٩٦٧، وتحت تهديد مصر وسورية، قامت إسرائيل

بالهجوم للدفاع عن نفسها، ومرة أخرى وبمعجزة انتصرت، وأخذت الضفة الغربية، ومرتفعات الجولان، وسيناء. وقد هوجمت إسرائيل على حين غرة وبدون إنذار في ١٩٧٣ بواسطة جيوش عربية منسّقة بين بعضها بعضًا، ولكنها نجت مرة أخرى بجهد بطولي. وأخيرًا، خطا صانع السلام العظيم الرئيس المصري أنور السادات، خطوة للأمام ووقّع اتفاق سلام. وقد واصلت وقتئذ منظمة التحرير الفلسطينية الإرهابية رفضها العنيد للسلام، وجمعت دعمًا هائلاً من الرشوة والتهديدات والدعاية، ودمَّرت كل جهد دبلوماسي يسعى إلى توافق عادل. وتظل إسرائيل في موقف دفاعي، مدعومة من يهود الشتات وصديقتها الطيبة وحاميها الولايات المتحدة، الوحيدة وسط القوى العظمى في العالم التي تقدر حقًا بالمحنة اليهودية، ومدى حاجة اليهود إلى دولة. والفلسطينيون يتحدثون عن السلام، ولكنهم يواصلون إظهار لونهم الحقيقي بالهجمات الإرهابية المريعة على المدنيين الأبرياء. ومن ثم، فإن إسرائيل المُحبة للسلام تنظر إلى مصالحها، وتحمي شعبها بطريقة أو بأخرى- بقبضة قوية في السيطرة على هؤلاء الهمج، وذلك بإنشاء جدار الأمن باهظ التكلفة للدفاع عن نفسها ضد الإرهابيين، بل وحتى عن طريق (وربما يكون هذا في نهاية الأمر، بحكم الضرورة القصوى) نقل الفلسطينيين عبر نهر الأردن إلى "الدولة الفلسطينية" الحقيقية وهي الأردن[1].

---

(١) تم تجميع هذه الراية من وقاع خبرتي بفن السجال الصهيوني polemics أو فن إرغام أو القضاء على الخصم، على مدى عقدين. وثمة رؤى شعبية موثقة تشمل:

Joan Peter's From Time Immemorial and Alan Dershowitz's The Case for =Israel.

وبالطبع، فإن التاريخ الأسطوري الفلسطيني، يقلب كثيرًا من هذه الرواية، معطيًا الرؤية التي تعكس الاستيطان اليهودي.

في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كان العرب في فلسطين الذين يعيشون في بلداتهم وقراهم القديمة، آخذين في التطلع بأمل إلى الاستقلال عن الحكم التركي المكروه، الذي كان وقتذاك في حالة انهيار. ولكن وفيما كانت تتجمع الشروط السياسية لدولة عربية ، جاءت مجموعة صغيرة من المتشددين اليهود الأوربيين، مدعومة من قبل بريطانيا المحتلة، بخطط خلق دولة يهودية في الأرض العربية. ولقد كانت العلاقة بين العرب الفلسطينيين واليهود دائمًا ودية، وفي حالة طيبة؛ يتزاورون ويتسامرون. ولكن المستوطنين الصهاينة، بدءوا في شراء آلاف الهكتارات من أراضي القرى، طاردين منها آلاف الفلاحين العرب. وبدعم بريطاني، أسسوا حكومتهم التي هدفت صراحةً إلى تأسيس دولة يهودية حكرًا على اليهود.

وقد احتج العرب على ذلك، وحتى البريطانيون حاولوا الحد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ولكن المهاجرين جاءوا بطرق غير شرعية، بل وتوافدوا بأعداد أكبر. وبدأ الفلسطينيون نضالهم ضد عمليات نزع الملكية، ولكن الصهاينة طوّروا من فيالق الإرهاب (على سبيل المثال "إرجون" **Irgun**) التي قتلت فلسطينيين كثيرين، وشنت هجمات عصابات

=ولكن في الولايات المتحدة كانت المعلومات والقواعد المكونة تنبث عبر تأثير متعدد يوظف مدى واسع من المخارج، ويقوم خصوصًا على منشورات المنظمة الصهيونية العالمية والأكثر حداثة الموقع الإلكتروني للمنظمة.

ضد البريطانيين (على سبيل المثال، تفجير "فندق الملك داوود")، وهو ما أثبت وحشتيهم. وقد اقترحت الأمم المتحدة الجديدة آنذاك- وكانت تحت سيطرة القوى العظمى الغربية- تسليم أجزاء رئيسية من فلسطين، بما فيها المدن الساحلية الشمالية المهمة، والساحل الشمالي الخصيب، إلى الدولة اليهودية، ذلك مع أن العرب كانوا عام ١٩٤٧ الأغلبية العظمى. وقد رفض الفلسطينيون بطبيعة الحال تفكيك الغرب لبلدهم، ومن ثم سعوا إلى الحرب. ولكنهم كانوا ضعفاء عسكريًا، وسيئي التنظيم، بينما كان لدى الصهاينة الأسلحة الغربية وقوى فائقة. فضلاً عن ذلك، فإن عبد الله ملك الأردن، عقد صفقة سرية مع الصهاينة للسماح لهم بأخذ الأرض التي أعطتهم إياها الأمم المتحدة. وفي الصراع، شن الصهاينة حملة من الإرهاب والطرد، وقاموا بذبح مئات من الفلسطينيين في قراهم، وأجبروا ٧٥٠ ألفًا من الفلسطينيين على الفرار. ثم قام الصهاينة بهدم ما يقرب من خمسمائة قرية فلسطينية ومحوها، في أرض الدولة اليهودية الجديدة، وذلك لمنع الفلسطينيين من العودة. ولم يعد هناك سوى نبات الصبار، هو الذي يدل على أن تلك القرى كانت في يوم من الأيام موجودة هناك.

وبمرور السنين، سعى الفلسطينيون والعرب مرارًا إلى السلام، ولم يكونوا يسعون سوى إلى استعادة أرضهم وبيوت جدودهم وأسلافهم. وقد رفضت إسرائيل كل الجهود المبذولة في هذا الإطار، وأصرت على أن الفلسطينيين لا يمكنهم أبدًا العودة مرة أخرى، وأن العرب يجب أن يعترفوا بمصادرة إسرائيل لأرض الوطن الفلسطيني. وفي عام ١٩٦٧ هاجمت

إسرائيل البدلان العربية، واستولت على الضفة الغربية ومرتفعات الجـولان، وسيناء. وهو ما أثبت وقتئذ طبيعتها التوسعية. وفـي عـام ١٩٧٣ اسـتطاع العرب شن هجوم مضاد خطير، لم يحقق مكتسبات تتمثل في استعادة الأرض، ولكنه أعاد للعرب عزتهم. ولكن أنور السادات على حين غرة وبخداع؛ قـام بعقد اتفاق سلام خاص مع إسرائيل، تاركًا يد إسرائيل طليقة في الاستمرار في قمعها للفلسطينيين الذين على الرغم من ذلك واصلوا الاستمرار فـي مقاومـة بطولية، تم التنسيق لها عبر منظمة التحرير الفلسطينية الديمقراطية، وحكومتهم في المنفى. وقد تعاطفت حكومات وشعوب كثيرة حول العالم مع الفلسطينيين، ولكن حكومة الولايات المتحدة التي عزلتها إسرائيل عن الحقيقة، اسـتخدمت حق النقض/الفيتو لوقف أي قرار للأمم المتحدة سعت فيه إلى إنهاء الاحتلال. والآن فإن إسرائيل تكثف سيطرتها على الضفة الغربية، وتسجن الفلـسطينيين في أجزاء متشظية من أرضهم، وتحتجزهم عبر الموانع، خلف جدار هائل لـم يشهد العالم له مثيلاً من قبل منذ حائط برلين(١).

هذه الروايات لم تتجمد في حقيقة الأمر، ولكنها دائمًا ما تظل عرضة للتعديل والتغير لتتناسب مع الظروف المختلفة، والفـروق الخياليـة. وفـي السنوات الأخيرة، وجدنا الرواية الصهيونية وقد انقسمت بمرارة إلى ثلاثـة معسكرات، وهي وفقًا للمؤرخ اليهودي الإسـرائيلي "إيـلان بابيـه" **Ilan**

---

(١) هذه الرواية مأخوذة من خبرتي الشخصية في فن السجال **polemics** مع حركة التضامن الفلسطينية والدبلوماسية عبر عقود. وثمة دراسات أكاديمية كثيرة جيدة تدعم تفاصيل هذه الرواية، ولكني لا أستند إليها هنا.

Pappe`، "تبدو في معركة تدور على الذاكرة، والواقع، والرؤيـــة، أو علـــى الماضي، والحاضر، والمستقبل". والتيار السائد حاليًا- والقاعـــدة الأساســـية لرئيس الوزراء "رابين" في التفاوض ضمن اتفاقات أوسلو- هي ما يـــدعوه "بابيه" بــ"الصهيونية التقليدية"، وهي حسبما يرى تضم كلاً من حزبي العمل والليكود. وقد كان هذا التيار هو الركيزة الأساسية "لسياسات جميع الحكومات الإسرائيلية وخططها، منذ خلق الدولة"، ولا يزال هو "المنطق الرئيسي الذي ترى النخب السياسية والمهنية المركزية الواقع الإسرائيلي الفلـــسطيني مـــن خلاله". وبناء على ما استقاه من خبرته حول "آلاف التفاصـــيل التاريخيـــة المملة" (مدعومة، كما يذكر بفيلق كامل من الدراسات الأكاديميـــة)، يرســـم "بابيه" التاريخ الأسطوري الأكثر تحميلاً بالقيم، والـــذي بنـــاء عليـــه تبنـــي الصهيونية التقليدية اليوم براعتها، فيما هي تقر بالمصاعب الداخلية الناجمـــة عن الصراع الإسرائيلي مع الفلسطينيين والعالم العربي.

في رؤيتهم التي أعادوا هيكلتها [أي: الصهيونيون التقليديون]، كانـــت الصهيونية حركة قومية، إنسانية، ليبرالية، اشتراكية، جلبت الحداثة والتقـــدم إلى فلسطين البدائية، وحولت الصحراء إلى اخضرار يانع، وأعـــادت بنـــاء المدن المتهدمة، وأدخلت الزراعة الحديثة والصناعة لمنفعة الجميـــع؛ عربًـــا ويهودًا على السواء. وكانت الصهيونية قد تعرضت إلى مقاومة ناجمة عـــن تركيبة من الفاشية الإسلامية، والاستعمار البريطاني الموالي للعرب، والتقاليد والثقافة المحلية ذات الطابع العنيف سياسيًا. وأمام كل هذه الأمـــور الـــشاقة، وعلى الرغم من المقاومة المحلية الأكثر وحشية، ظلت الصهيونية مخلـــصة للمفاهيم الإنسانية فيما يتعلق بالسلوك الفردي والجماعي، ولم تكل عـــن مـــد

يدها إلى جيرانها العرب الذين يرفضونها. وأمام كل هذه الأمور المعاكسة الشاقة، أسست الصهيونية أيضًا، وبإعجاز، دولة في مواجهة العالم العربي العدواني. دولة استوعبت، على الرغم من النقص الفعلي في المكان والوسائل، مليون يهودي، تم طردهم من العالم العربي، وقدمت إليهم سبل التقدم، وفرص الاندماج في الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. ولقد كانت إسرائيل دولة دفاعية؛ تسعى إلى احتواء العدوانية العربية المتزايدة، وتقاعس العالم عنها؛ دولة أخذت اليهود من أكثر من مئة دولة في الشتات، وجمعتهم، وصنعت منهم شعبًا يهوديًّا واحدًا جديدًا. لقد كانت مجرد حركة أخلاقية للخلاص، والتي للأسف وجدت شعبًا آخر في أرض وطنها، ولكنها على الرغم من ذلك عرضت عليهم المشاركة في مستقبل أفضل، وهو ما رفضوه بحماقة. مثل هذه الصورة المسالمة الهادئة التي مضت على أساسها عملية إعادة البناء، تعرضت للهدم والتشظي بفعل التوابع الشريرة لحرب ١٩٦٧، والزلزال السياسي لعام ١٩٧٧ والذي جلب الليكود إلى السلطة. وبسبب حرب ١٩٦٧ وبَعدها، تطورت الملامح السلبية للدولة الإسرائيلية، مثل أطماع التوسع الإقليمي والتشدد الديني من الجناح اليميني، والشك في الذات، وكره الذات على الجانب اليساري. ولكنه يعد تطورًا قابلاً للرجوع عنه، بل ويمكن إيقافه بالعودة إلى القيم الصهيونية التقليدية حول الإنسانية، والديمقراطية، والليبرالية[١].

---

(1) **Ilan Pappe`, "The Square Circle: The Struggle for Survival of Traditional Zionism," in The Challenge of Post-Zionism: Alternative to Israeli Fundamentalist Politics, ed. Ephraim Nimni (London: Zed Books, 2003), 46.**

إن "الملامح السلبية" التي يحددها "بابيه" بوصفها تحديًا للتيار "التقليدي" من اليمين واليسار، أحيانًا ما تميز بـــ "الصهيونية الجديـــدة **neo-Zionism**" و"مابعد الصهيونية **post-Zionism**" (كما ذكرنا في الفصل الثالث من هــذا الكتاب). وكلاهما يعكسان تغيرًا اجتماعيًا في إسرائيل، وأيضًا- وعلى نحــو متزايد- معسكرات سياسية منفصلة. علـــى ســـبيل المثـــال، يفهـــم "بابيـــه" الصهيونية الجديدة على أنها منبثقة عن أربعة "عمليات متوازية":

إضفاء روح التشدد على الجماعات الدينية القومية في إسرائيل (ممـــن تتمثل معاقل قوتهم في المستوطنات، وفي الشبكة المترامية الأطراف لمراكز الاستيطان ياشيفا **Yeshiva** التي تمولها الدولة)؛ وإضفاء البعد القومـــوي، أو عملية الصهينة **Zionisation** لليهود الأرثوذكس المتشددين ضـــد الـــصهاينة سابقًا؛ والعزل العرقي لقطاعات المجتمع اليهودي المزراحي المحبوسين على الهوامش الجغرافية والاجتماعية للمجتمع؛ والدمج الـــسريع لإســـرائيل فـــي العولمة الرأسمالية/ التي تضيف محورًا فكريًا من المحافظين الجدد، اليمـــين الجديد، إلى الحلف[١].

وباكتسابها نفوذًا وتأثيرًا على نحو خاص أثناء تولي الحكومات اليمينية لنتنياهو وشارون، فإن الصهيونية الجديدة أصبحت تتمثل في تحالف حـــديث مكون من الأجنحة اليمينية المحافظة والدينية، يسعى إلـــى إعـــادة تـــشكيل إسرائيل كحكم لاهوتي عرقي ديني، مثيرًا بذلك "الماضي المجيد" لعهد الهيكل

---

(١) المرجع السابق، ص، ٥٤.

الثاني (من ٢٠٠ ق.م – ٧٠ ميلادية). وفي هذا النظام القوموي الديني النقي، سوف يكون الصهاينة التقليديون (وميولهم الليبرالية العلمانية) مهمشين وبلا صوت؛ وبالطبع سيكون غير اليهود من أي نوع آخر مستبعدين تمامًا. ووفقًا للمؤرخ "بابيه"، فإن الغاية التي ينشدها الصهاينة الجدد، لا تتمثل فحسب في الرؤية التوراتية الواضحة غير التوافقية التي تعد بالوحدة الوطنية ، بل أيضًا في خطها المتصلب الرافض للفلسطينيين. وكلا المذهبين أصبحا يمثلان ذاتًا جاذبة بالنسبة لبعض الإسرائيليين الذين يناضلون وهم في حالة افتقاد لأي توجه سياسي محدد. ومع اكتساب السيطرة على نظام التعليم ما قبل الجامعي، في ظل حكومة نتنياهو التي ازدهرت في تحالف استراتيجي مع الصقور المتشددين في حكومة شارون، تمتع الصهاينة الجدد بأوضاع تمنحهم أرضية مهمة ودالة في الفكر السياسي الشعبي الإسرائيلي.

وحركة الصهاينة الجدد تشجب بشدة "الشك في الذات" و"كره الذات" الباديين لدى أتباع "ما بعد الصهيونية" الذين يقفون على الاتجاه المضاد، وينتقدون الرسالة القومية العرقية لإسرائيل من موقف ليبرالي علماني، يؤكد على قيم ديمقراطية. وهم، أي حركة ما بعد الصهيونية، باكتسابهم قوة خصوصًا في فترة ما بعد أوسلو، ورد الفعل على عنف الاحتلال، يروجون لرؤية عن إسرائيل بوصفها دولة علمانية ديمقراطية، قد تحتفظ ببعض المزايا الخاصة لليهود (مثل قانون العودة)، ولكنها على صعيد آخر، ينبغي لها أن تخدم جميع المواطنين بالتساوي. وبالنسبة لهذه الجزئية، فإن أصحاب حركة ما بعد الصهيونية، يكرهون ويرفضون التمركز العرقي الذي تتصف به

الصهيونية التقليدية، ومن ثم فإنهم مكروهون ومستبعدون من "تشدد" الصهيونيين الجدد.

وكونها لا تزال صغيرة وهشة، فإن حركة ما بعد الصهيونية نالت تعضيدًا وحيوية من عدة استخلاصات أثرية حديثة، خصوصًا تلك الموجة من المدرسة التجديدية الإصلاحية، التي تقوم على وثائق محررة حديثًا من أرشيف الحكومة الإسرائيلية، والتي كشفت عن رؤية للتاريخ، تتفق كثيرًا مع الرواية الفلسطينية. بعض من هذه الأعمال يتناول الأسس التوراتية للرواية الصهيونية. وقد قام علماء الآثار الإسرائيليون بتمشيط المنطقة على مدى عقود؛ محاولين التأكيد على الرواية التاريخية اليهودية عن سفر الخروج والفتح اليهودي، ولكنهم فشلوا في ذلك. وبدلاً من ذلك، فقد أكدوا على دليل وصول مضطرد لليهود، وتقسيمات إدارية مدنية أصغر، ونموذج لأنماط الحياة المشتركة بين شعوب متعددة في الأرض. ويمكن لهذا التكشف للأساطير القومية اليهودية الأساسية أن يعتبر غير ذي صلة سياسيًا؛ مثلما أوضح "والتر لاكور" **Walter Laqueur**، فأديانٌ أو أمم قليلة تفشل في إضفاء الأسطورة على أصولها(١). ولكن الخطاب الصهيوني، يثير الرواية التوراتية لا كأسطورة بل كحقيقة تاريخية، لتدعيم المزاعم بالسيادة اليهودية الحصرية. ومن ثم، فإن هذه النتائج تطيح بالزعم الصهيوني القائل بوجود حق طبيعي في "استعادة" السيادة اليهودية الحصرية، على منطقة لا تبدو أنها

---

(1) Walter Laqueur, A History of Zionism: From the French Revolution to the Establishment of the State of Israel (New York: Schocken Books), xx.

قد عرفت في الماضي مثل هذه السيادة المطلقة غير المتنازَع عليهـــا. وفـــي المقابل، فإن سجل علماء الآثار من شأنه أن يدعم مذهبًا حديثًا، يتحدث عـــن نمط التعايش المشترك.

فضلاً عن ذلك، فإن الرواية الشعرية القومية لرسالة صهيونية مُحِبـــة للسلام، والتي أُجبرت على اتخاذ تدابير قاسية بفعل العدوانية العربية العنيدة، قد نالت سلسلة من الضربات. فـــ "بابيه" نفسه يعد واحدًا مـــن "المـــؤرخين الجدد"، وعلماء الاجتماع ضمن شخصيات بارزة، مثل "آفـــي شـــلايم" **Avi Shlaim**، و"إفـــرايم نيمنـــي" **Ephraim Nimni**، و"أوري رام" **Uri Ram**، فضلاً عن بني موريس **Benny Morris** (على الرغم من أن ذلك كان ضـــد إرادته)، هؤلاء الذين أعاروا بموقفهم العرقي اليهـــودي الإجـــازة لمـــزاعم فلسطينية دامت طويلاً، وأيضًا قـــاموا بتفكيـــك الرؤيـــة الرســـمية لتـــاريخ إسرائيل[1]. ولقد ظل من المعروف دائمًا للأساتذة الأكاديميين (مثلمـــا هـــو

---

(١) فيما يتعلق بتاريخ العلاقات الإسرائيلية مع العالم العربي، تشمل الأعمال الأكثر شهرة:

Avi Shlaim's Collision Across the Jordan: King Abdullah, The Zionist Movement, and the Partition of Palestine (New York: Columbia University Press, 1999) and The Iron Wall: Israel and the Arab World (New York: W. W. Norton, 2001).

وحول طرد الفلسطينيين في عام ١٩٤٨، انظر:

Benni Morris's The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited (New York: Cambridge University Press, 2004)

والذي كان له الأثر الأكبر. وكان وجهات نظر موريس **Morris** حول دوره قد أُلقي الضوء عليها في مقابلة مع "أري افيت" **Ari Shavit**، "بقاء الأصلح"

=Survival of the Fittest," Ha`aretz 19 February 2004.

معروف للمستوطنين الصهيونيين) أن مجتمعًا ضخمًا من العرب قوامه ما يقرب من ستمائة آلاف نسمة، كان موجودًا وراسخًا في الأرض، عندما وصل الصهيوونيون إلى فلسطين في ثمانينيات القرن الثامن عشر. وكان من المعروف أيضًا من البيانات المنشورة والكتابات التي وضعها الصهيونيون الأوائل، أنهم يفهمون الحاجة إلى "اختلاس" أو "نقل" هؤلاء السكان خارج البلد؛ بغرض تأسيس دولة يهودية. ولكن "المؤرخون الجدد" أضفوا الحقيقة على الأحزان الفلسطينية الأكثر خطورة على الإطلاق، وهي أن القوات الصهيونية شنت حملة عسكرية مدبرة من المذابح والإرهاب؛ لطرد الفلسطينيين من قراهم في حرب ١٩٤٨؛ وأن الدول العربية عرضت لاحقًا مقترحات للسلام، نحّتها إسرائيل جانبًا، أو تجاهلتها في أحسن الأحوال؛ وأنه، بعيدًا عن رد الفعل الإجرامي، فإن بن جوريون وغيره من الساسة، أشعلوا الحرب مع الأردن ومصر في عام ١٩٦٧ للسماح لأنفسهم بمزيد من اكتساب الأرض، خصوصًا في القدس والضفة الغربية.

=وحول حركة ما بعد الصهيونية ودور "المؤرخون الجدد" انظر:

Ilan pappe` three-part "Post-Zionist Critique on Israel and the Palestinians" in Journal of Palestine Studies 26, especially "Part I: The Academic Debate" (no. 2) also Laurence J. Silberstein's Postzionism Debates: Knowledge and Power in Israeli Culture (New York: Routledge, 1999) and Ephraim Nimni's especially engrossing collection in The Challenge of Post-Zionism: Alternatives to Israeli Fundamentalist Politics (2003).

وللاطلاع على تصوير لما بعد الصهيونية ورد نقدي معمق، انظر:

Yoram Hazony, The Jewish State: The Struggle for Israel's Soul (New York: Basic Books, 2001).

وهؤلاء المؤرخون الإصلاحيون الجدد، إنما يتحدّون التاريخ الأسطوري الصهيوني تحديًا جادًا، ولهذا السبب يضخّمون من مجمع القراء الإسرائيليين الكبير[1]. ولا شك أن التكشفات حول طرد مدبَّر للفلسطينيين، إنما تعصف بصورة إسرائيل المزعومة عن نفسها، والمتمثلة في كونها محبة للسلام، وأنها تدافع عن نفسها. ومن ثم، فإن الصورة الإسرائيلية الوردية بالنسبة لكثير من الناس، والمتمثلة في حقها في الجهد القومي تأخذ في الأفول مع تزايد الشك في هذا السياق. ولكن لو أصبح التاريخ الأسطوري "الرسمي"، عديم التأثير في إضفاء صورة، أو بريق أخلاقي على سياسات الدولة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، فإن هذه السياسة لا بد لها من أن تضع جهدها وبثقل على أفكار أخرى بديلة. ومن هنا، فإننا، وفيما تبقّى من هذا الفصل، سنقتفي مسار بعض الحجج الشائعة المقدمة لتبرير قيام دولة يهودية، ونكتشف صلة هذه الحجج بكل من حل الدولتين وحل الدولة الواحدة.

الرسالة الصهيونية

لا يمكن لمعالجة فكرية قصيرة مختصرة للفكر الصهيوني، أن تكون عادلة في تناول هذا الفكر. فالصهيونية، من ناحية، ترتبط بعمق بالعواطف التي يصعب على من هم خارجها أن يقدروها، ومن ثم لا يكون من السهل صياغتها على ورق. وهي من ناحية أخرى، تتألف من تيارات كثيرة،

---

(1) E.g., See Shavit, "Survival of the Fittest"; Laqueur, History of Zionism, xx-xxi.

تمضي إلى مذاهب متباينة (وأحيانًا متنافسة)؛ تشكلت في أواخر القرن التاسع، وتبلورت على نحو خاص في أوائل القرن العشرين. وقد وضع الأساتذة الدارسون أياديهم على تصنيفات متنوعة: "تصحيحيون،" و"عمال" و"سياسيون" و"دينيون" و"روحانيون"، و"ثقافيون". ولكن كل من هذه التصنيفات مقسم فرعيًا، بفعل اختلافات داخلية. ومن ثم فهم يطورون أطيافًا مختلفة للرسالة الصهيونية. وهنا قام بعض الساسة من أمثال إسحق رابين، وإيهود باراك، وبنيامين نتنياهو، وأريل شارون، بتكييف هذه التيارات، والتحكم فيها، والتلاعب بها، ولم يشكلوها أو يخلقوها. فعلى سبيل المثال، يستشهد شارون عادة بالمتشدد "زائيف جابوتنسكي" **Ze'ev Jabotinsky** (١٨٨٠-١٩٤٠)، وسياسات شارون نحو الفلسطينيين، إنما تعكس على نحو مذهل مذهب جابوتنسكي فيما يتعلق بـ "الجدار الحديدي" الذي لخصه في الرسالة التالية عام ١٩٢٣:

لا أُريد الجزم بأنه لا يمكن إبرام أي اتفاق مع العرب الموجودين في أرض إسرائيل. ولكن ثمة اتفاقًا طوعيًا تحديدًا، يظل غير ممكن. فطالما احتفظ العرب على بصيص أمل، في أنهم سينجحون في التخلص منا، فلا شيء في العالم يمكنه أن يجعلهم يتنازلون عن هذا الأمل، وذلك تحديدًا لأنهم ليسوا مجرد قطيع، بل هم شعب حي. والشعب الحي سيكون على استعداد لحُسن استغلال قضايا مصيرية فقط، عندما يتخلى عن كل أمل في التخلص من المستوطنين الغرباء. وقتئذ، ووقتئذ فقط، سوف تفقد الجماعات المتطرفة بشعارها "لا يوجد مستحيل" نفوذها وتأثيرها، ووقتئذ فقط سوف ينتقل هذا

النفوذ إلى فئات أكثر اعتدالاً. ووقتئذ فقط، سيبدأون المفاوضة والفصال معًا، على أمور سياسية، مثل ضمانات تحميهم من طردهم إلى خــارج الأرض، والمساواة في الحقوق السياسية والقومية.... والطريقة الوحيدة لمثل هذا النوع من الاتفاق هو الجدار الحديدي، أي أن تأسيس قوة في فلسطين بلا شك لــن يكون بمعزل عن التأثر بالضغط العربي. بمعنى آخر إن الطريقــة الوحيــدة لإنجاز الاستيطان في المستقبل، هو التجنب الكامل لكل محاولات الوصــول إلى مستوطنة في الوقت الحالي(١).

غير أن رؤية جابوتنسكي كانت مبدئيًا بعيدة عن الهيمنة؛ فقد كان في واقع الأمر يكتب لإقناع الصهاينة الآخرين، ممن اشتركوا على اتفــاقٍ مــا صغير، حول كيفية تشكيل دولة يهودية. على سبيل المثال، في فلسفة التجديد القومي اليهودي، شدد أحاد حاآم **Ahad Haam** علــى التجديــد الروحــاني والثقافي؛ ومن باب وعيه بالسكان العرب، فقد ندد بانتهاكــات المــستوطنين الصهاينة في حق الفلسطينيين، ولم يصدق أبدًا على الدولة اليهودية في بداية الأمر. وقد ساق بعض من الصهاينة الليبراليين، أمثال "مارتن بوبر" **Martin Buber** و"جودا ماجنس" **Judah Magnes** حججًا قوية من أجل دولة مشتركة بالتساوي بين اليهود والعرب، وأدانوا أفكار "نقل السكان" (الأفكار التي نفرد لها تفصيلاً في الفصل السادس)؛ بوصفها أفكارًا لا إنسانية، ومخطئة. ولكن المدرسة التي انتصرت في تشكيل إسرائيل، وتُدعى "الصهيونية التقليديــة"،

---

(1) Cited in Shlaim, The Iron Wall, 14.

على يد "بابيه" `Pappe، أو "الصهيونية السياسية"، أو "الصهيونية العامة" على يد آخرين، أخذت من مشروع تأسيس سيطرة يهودية قومية على دولة في فلسطين أمرًا محوريًّا.

ولكن، الصهيونية السياسية نفسها تتألف من نسيج متباين الخيوط من حيث الحجة، فضلاً عن صهيونيين أفراد تمسكوا ببعض خيوط تعتمد على تاريخ عائلاتهم، وتديُّنهم، ورؤية عالمية سياسية عامة. هذه الحالة من الانشقاق والتباين، إنما تسمح للصهيونية بالمرونة اللازمة التي تمكّنها من إدراج آراء متنوعة، خلف مشروع بناء الدولة في أرض الميعاد فلسطين. والحجج الناتجة عن، والمأخوذة من جدالات عامة وكتابات غزيرة؛ سيتم تجميعها هنا (مع بعض الإساءة لتميُّزها بعضها عن بعض والانشقاق داخلها)، حيث تشير إلى حَرَم عرقيّ ethnic sanctuary، وأمن جغرافي، وروح الشعب Volksgeist، وموقف متساوٍ. ولا بد لأي مقترح للسلام من أن يضم هذه الأفكار التي أصبحت تصل في تيارات معقدة، ومتزايدة التحول على المستوى الاستراتيجي، وأيضًا تضم قيمًا علمانية قومية دينية، وروحية، متباينة حول الأرض.

الحَرَم العِرقي

من بين الحجج الصهيونية السياسية الدافعة في سبيل دولة يهودية، وربما الحجة الأكثر انتشارًا، هي الزعم بأن الدولة اليهودية ضرورة كحرم،

أو ملاذ حيوي ومصيري لليهود، في عالم موبوء بمعاداة السامية[1]. وهـذه الحجة تحمل قوة هائلة وسط اليهود الواعين بأن خبرتهم المعتادة بمعاداة السامية، (سواء كانت خطيرة أو خفيفة)، تأتي على خلفية تقاليد مسيحية وأوروبية عميقة ظهرت قدرتها على تشكيل خطر شديد على اليهود بكل وضوح في الهولوكوست أو شواه(*) Shoa[2]. لقد قتلت ألمانيا النازية بالطبع ملايين من اليهود (من بين ملايين آخرين ماتوا)، في واحدة من أكبر الجرائم ضد الإنسانية في الزمن الحديث. وهو ما محا تقريبًا السكان اليهود القدامى في شرق أوروبا. هذه الخبرة المريعة، كان لها أن تبلور دعمًا يهوديًا مهزوزًا وقتذاك؛ ليتوجه إلى الصهيونية السياسية بين عشية وضحاها، في أربعينيات القرن العشرين. وهو ما غلف الدعم العاطفي (حتى ما دعته هنه أرندت **Hannah Arendt** "حافز انتحاري")، لتشكيل الدولة الجديدة. ولقد تم

---

(١) هذا الزعم هو في الحقيقة من أقدم المبادئ الصهيونية. فقد كان "مؤسس الصهيونية" تيودور هرتزل **Hertzl** مبدئيًا ملهمًا بهذا المبدأ، معتقدًا أنه لا من شيء يوحد الشعب اليهودي ثقافيًا وجغرافيًا بتنوعهم سوى ضعفهم وتعرضهم لاضطهاد معاداة السامية، وهو شرط متواصل يتطلب "دولة لليهود" (وكان عنوان أطروحة هرتزل ١٨٩٦ هو **Der Judenstaat**). غير أن الخطر المادي الحقيقي على اليهود كان ثيمة صغيرة في الكتابات الصهيونية في تلك الفترة، عندما كان الهم الرئيسي هو إيجاد قومي يهودي وإنجاز ثقافي.

(*) كلمة عبرية مذكورة في التوراة وتعني الكارثة. (المترجم)

(٢) على الرغم من شيوعه في الأسلوب والتعبير الأمريكي، فإن مصطلح الهولوكوست يعد مصطلحًا خلافيًا مثيرًا للجدل، وذلك لأن البعض قد حاج بأن أصله اليوناني ("الحرق الكامل للقرابين المقدمة") يمكن قراءته بما يوحي بأن اليهود قد قدموا أنفسهم كقربان. ومع الاحترام لهذا السبب لاستخدام المصطلح البديل **Shoa**، فقد اخترت استخدام مصطلح هولوكوست هنا لأنه المصطلح الأكثر استخدامًا وسط القراء الأمريكان.

نقل الصدمة إلى الخطاب اليهودي الإسرائيلي، بمعنى مباشر، عندما شحذ الإرهاب النازي عمليات التهجير الضخمة لليهود الأوروبيين إلى فلسطين، خلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين. وهو ما وسّع إلى حد كبير من عدد السكان اليهود في فلسطين، ووفر السيطرة المهمة من الناحية الديمغرافية اللازمة لقيام الدولة. (في ثلاثينيات القرن العشرين، وصل إجمالي السكان اليهود حوالي ١٧٤ ألفًا، أو تحديدًا ١٦% من السكان في أرض الميعاد فلسطين؛ وبعد أربعة عشر عامًا، تضاعف العدد ثلاث مرات؛ ليصل إلى ٥٠٠ ألف نسمة، أو حوالي ثلث السكان).

ومن هنا، فقد أصبحت "الهولوكوست" صورة محورية بالنسبة للتصوير الرمزي القومي اليهودي في إسرائيل، بوصفها (في الصيحة القومية الكلاسيكية) الخبرة الشخصية، والصدمة الدائمة لدى كثير من الأسر اليهودية الإسرائيلية، حيث كلهم يحتفون ويمجدون، ويستخدمون هذه الصدمة كشرعية أخلاقية محورية لتشكيل إسرائيل. وهذه حجة لا شك أنها قوية. وسواء تم فهمها كحجة وقائية ("عدم معاودة الفعل أبدًا مرة أخرى")، أو كملاذ سياسي، يمكن فيه للشعب الذي تعرض إلى وحشية، أن يستعيد النفسية الجماعية، ويمكن لدولة يهودية بسهولة أن تظهر بوصفها ملاذًا ضروريًا، وأيضًا الناقلة المأساوية المَجيدة للتراث الثقافي الثري ليهود أوروبا، ذلك التراث الذي تعرض إلى وحشية في التعامل معه. مثل هذا الخطاب، تم دمجه بشكل واسع عبر الأدبيات المتعلقة بالهولوكوست، وكذلك الأفلام، والمذكرات (بما فيها متحف الهولوكوست في واشنطن العاصمة)، التي دائمًا ما تنتهي فيها

الروايات عند التدمير المروع ليهود أوروبا، من جانب الملاحقة النازية بعلامة صهيونية، مع إشارة ما إلى الملاذ، أو الراحة التي وجدها الناجون في إسرائيل.

ولا توجد نية للتقليل من أثر هذه العواطف والانفعالات هنا؛ فقد تم التصديق عليها مجددًا في إطار الذاكرة الحية، وظلت بمثابة التصديق المدعّم للحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية، حتى بالنسبة لليهود الذين لا يتوقعون مواجهة أية متاعب خطيرة في بيئتهم، داخل أوطانهم المختلفة حول العالم. ولكن حجة الحرم، أو الملاذ العرقي للإبقاء على إسرائيل كدولة يهودية فعلية، ليست حجة سائدة كما قد يبدو للوهلة الأولى. فبعض النقاد اليهود، يحتجون على أن الأعمال الوحشية التي تمت في الماضي، على الرغم من استحالة نسيانها، لم تعد تشكل الحياة أو الحاجات اليهودية، سواء في إسرائيل، أو في الشتات. (وثمة مجموعة أو هيئة صغيرة من المنشقين اليهود الدوليين، يشكون من أن "صناعة الهولوكوست" قد تم استغلالها، وأن الصدمة الجماعية المريعة استُخدمت كأداة لخدمة سياسة الأمر الواقع.)[1]. ووفق هذا الرؤية، فإن اليهود اليوم يتمتعون بظروف داخل النظم الديمقراطية الغربية أفضل من أي مكان آخر، أو أي وقت آخر في التاريخ: صحيح أن معاداة السامية مازالت موجودة، ولكنها تزحزحت كثيرًا لتكون عرضية، وبدون خطورة حقيقية. والتدعيم السلبي أو المحايد لهذه الحجة، إنما يتمثل في

---

(1) **Norman Finkelstein's The Holocaust Industry (London: Verso, 2000) is the most famous example.**

ملايين اليهود الذين يعيشون مرتاحين في أوروبا وأمريكا الشمالية، ولا يريدون العيش في إسرائيل؛ وذلك على الأقل بسبب أنهم يدركون أن اليهود ليسوا معرضين، في أي مكان، لخطر يفوق ما قد يتعرضون له في إسرائيل، حال عدم إمكانية توفير الحماية في إسرائيل. ومن هذا المنظور، وبينما تعد إسرائيل مهمة رمزيًا؛ كملاذ يهودي نهائي في حالة الكارثة، فإن المشروع الأكثر جلاء، والممثل في "دولة يهودية"، يعد مبالغًا فيه كمحصلة للمقدمات السابقة. بل إن البعض– وسط يهود الشتات– أحيانًا يرى إسرائيل، وعلى نحو غامض، ضارة بالحياة؛ خصوصًا عندما يتم تعريف سياسات الاحتلال الوحشية، من قبل الصهاينة، بأنه يعكس مصالح وإرادة اليهود أينما كانوا، صابغة الجميع بلون واحد(١).

وكل هذه الاعتراضات نجدها مفندة ومرفوضة من قبل صهاينة آخرين، ممن يعترضون ويحقرون من سذاجة "ما بعد الصهيانة"، فيما يتعلق بمعاداة السامية(٢). والواقع، وبناء على حبل الهجمات الحديثة في أوروبا على

---

(١) بعيدًا عن ما يدور وسط "مابعد الصهاينة" فإن هذه الحجج قد ظهرت منذ أوائل القرن العشرين في كتابات مناهضة للصهيونية، وسنفرد مناقشة لها في الفصل السادس من هذا الكتاب.

(٢) انظر على سبيل المثال تمهيد "والتر لاكور" **Walter Laqueur's** لكتابه تاريخ الصهيونية **History of Zionism, xx:**

إن أصحاب حركة "ما بعد الصهيونية" المعاصرة ينتمون إلى جيل من الأكاديميين لم يكن لهم أبدًا خبرة شخصية بمعاداة السامية، والذين لا تعد الهولوكوست بالنسبة لهم خبرة تاريخية واقعية، والذين أيضًا لم يضطروا إلى مواجهة خطر التدمير والفرار من أوروبا لإنقاذ حياتهم".

الأهداف اليهودية (المعابد، المقابر، الأفراد)، وهو ما يبدو انتقامًا من سياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين، فإن استمرارية وجود قاعدة خبيثة لمعاداة السامية في الغرب، يكاد أمرًا لا يمكن رفضه. ولكن الرؤى اليهودية لأتباع ما بعد الصهيونية، توحي بأن ثمة نموذجًا مختلفًا لإسرائيل، ربما يكون أكثر تأثيرًا وفاعلية، بصدد مسألة الحرم/ الملاذ، وهو: إقامة الدولة اليهودية كملاذ باق لليهود (جزئيًا باستعادة قانون العودة)، ولكن مع التخلي عن مبدأ "أغلبية يهودية" الذي يستلزم في الوقت الحالي اتخاذ سياسات تمييزية مؤلمة جدًا من جانب، وتتعارض مع القيم اليهودية الليبرالية من جانب آخر. والصهاينة الذين يرون هذه الصيغة طريقًا سريعًا للقضاء على إسرائيل (على يد الأغلبية العربية)، يهاجمون هذا الاقتراح بشراسة، ولكن الشقاق في الرأي هنا، إنما يدل على الأقل على وجود انقسام داخلي يما يكفي للتشريع لأي زعم بأنه مسلَّم به، وغير قابل للمراجعة. وهذه النوعية من الجدل، نفرد لها تفنيدًا أطول في الفصل السادس.

ولكن، وتحديدًا، بسبب أن النظم الغربية الديمقراطية، تعرض وتوفر مثل هذه الظروف المريحة لليهود، فإن حجة الملاذ العرقي الصهيوني اليوم، يعاد توجيهها في الغالب إلى العالم العربي. وفي هذه الرؤية، فإن المسألة هنا تصبح في الأساس متمثلة في الكراهية العربية لليهود، والتهديد الدائم لإسرائيل بالفناء على يد الأعداء العرب. وهو ما يبرر الوجود الإسرائيلي بهذا الشكل من التسليح والتحصين. فالهجمات المستهدفة للمدنيين الإسرائيليين من جانب "حماس"، وغيرها من الانتحاريين الفلسطينيين، قد دعمت إلى حد

كبير هذا المعنى للكراهية اللدودة لليهود، والاعتقاد بـأن القـوة الـسياسية الفلسطينية المتزايدة، عبر التحول إلى الديمقراطية على سبيل المثال من شأنها أن تلعن الإسرائيليين اليهود سريعًا بلعنة التهميش، والقمع، وحتى الطرد. وفـي هذا السياق، يُعتقد أن العرب دائمًا ما أقسموا "بأن يلقوا باليهود في البحر"، وأنهم سوف يفعلون ذلك في أول فرصة تسنح لهم. ومن ثم، فإن بقاء إسرائيل كدولـة يهودية، بمعنى سيطرة اليهود على مؤسسات الدولة، أصبح يُناقَش بوصفه أمـرًا قاطعًا ولازمًا ضد العداوة العربية والإسلامية المستمرة التي من أجلها سـيكون الفلسطينيون طابورًا خامسًا[1]. وهذا الإدراك للعالم العربي الـضخم العـدائي، تصحبه بالطبع ذكريات معاداة السامية المبيدة في أوروبا، وتجتمع لتشكل معًا ما أسماه أحد الكتاب اليهود بـ "سياسة الخوف"[2].

وعلى الرغم مما ذكرناه آنفًا في هذا الفصل، عن أن الملامح التاريخية التصحيحية، قد نزعت المصداقية تمامًا عن الـزعم الـصهيوني الروتينـي المحفوظ؛ بأن العالم العربي ظل عدوًا لدودًا، فالمؤكد أن لغة بعض العـرب

---

(١) للاطلاع على إحدى الصيغ لهذه الحجج، انظر على سبيل المثال:

Abraham Foxman, Never Again? The Threat of the New Anti-Semitism (San Francisco: HarperSan-Francisco, 2003).

وحول رؤية عرب إسرائيل كطابور خامس، انظر أيضًا:

Arial Shenbol, "The Only Democracy in the Middle East," Maariv International, 17 June 2004; Moshe Gorali, "Second-Class Status and the Fear of Fifth Column," Ha`aretz, 24 May 2004.

(2) Seth Tillman, The United States in the Middle East: Interests and Obstacles (Bloomington: Indiana University Press, 1982), 123-71.

والفلسطينيين، تدعم مثل هذا الاتهام والحديث عن العداوة تجاه "اليهود". ولكن هذه الحجة الصهيونية (ومخاوف أخرى حقيقية) تُتداول في حالة من التشوش. فمنذ أن أقدم اليهود على شراء أول قطع رئيسية من الأرض الفلسطينية، وبدء إحراز التقدم السياسي للمشروع الصهيوني؛ واجهت المجتمعات العربية والفلسطينية "اليهود" ليس بوصفهم هوية عرقية، بل كهوية قومية منافسة، تمثلت في الساسة الصهيونيين، وفي قوّتهم العسكرية، ونيتهم في أخذ الأرض العربية من أجل مشروعها لبناء دولة. وعلى الرغم من أن العرب ليسوا معصومين بلا شك من معاداة السامية، فإن اللغة العربية المستخدمة ضد "اليهود"، تعد في الأساس رد فعل على الترويج الصهيوني الصريح، ومحاباة "اليهود" بالمزايا وطرد الفلسطينيين ونزع ملكيتهم من أجل "اليهود". (وهو ما يوجب علينا- وعلى نحو متواتر- أن نتذكر أن سمة أو علامة "المستوطنات اليهودية" ليست ببساطة سمة وصفية، بل هي بالفعل صيغة قانونية: فليس مسموحًا لمن هم غير اليهود أن يعيشوا في هذه المستوطنات.) ومن ثم، فإن رد الفعل العربي يستهدف "اليهود" لا بصفتهم يهودًا، بل لأن "اليهودي" هو الكيان السياسي الذي يواجهه العرب في الصراع المحوري والأساسي على الأرض. (على سبيل المثال، إذا حدث- في تغير ما- وأطلقت المشروع نفسه حركة ما، ولنقل مثلاً "حركة المعمدانية الجنوبية"**Southern Baptists**، وقتئذ سيكون "المعمدانيون" هم العدو).

ولإضفاء الغموض على هذه الدينامية الاستعمارية الاستيطانية، سعت الصهيونية السياسية إلى شيطنة العرب، والمسلمين، والعداوة الفلسطينية تجاه "اليهود"، وكأنها منبثقة عن تقاليد وحوافز معاداة السامية نفسها التي اجتاحت

أوروبا كالوباء ضد اليهود[1] وهنا تمتزج العنصرية **racism**، والشرقية **orientalism**، والتمركز على الهوية الأوروبية **interlace Eurocentrism**، في نسيج واحدٍ ضمن هذه الرؤية: فالعرب ينظر إليهم على أنهم غير متحضرين، متخلفين، معدومي الضمير، ومخادعين، كارهين للحضارة والتنوير[2]. وقد تتبعت بعض الكتابات الحديثة الداعمة لإسرائيل تاريخ العداوة العربية، وأرجعته إلى حقد ينبثق عن حسد للحياة الغربية الذهبية، والماجنة، التي تصور في الإعلام الغربي المستورَد، أو حتى ببساطة عن كراهية "الحرية"؛ ذلك المفهوم الذي قفز في عهد بوش.. وإسرائيل "الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط"؛ تعد رمزًا لكل هذا. كذلك يتم تصوير العرب بوصفهم أنانيين لا عقلانيين، لأنهم لديهم وفرة من المساحة في أماكن أخرى، كان يمكنهم التوجه إليها (الخطاب الصهيوني غالبًا ما يذكر في هذا السياق عبارة "اثنين وعشرين دولة عربية"). ومن ثم، فإن الأمة اليهودية، في الفكر السياسي الصهيوني، وبناء على خلفية "الهولوكوست"، ستكون من الحماقة أن تضحي بأرضها وأمنها لتكرر الكراهية نفسها لليهود،

---

(1) **Foxman, Never Again?**

(٢) كثير من هذه الرؤى تظهر في مواقع الإنترنت والخطابات الشفهية: على سبيل المثال، "رؤية من عين العاصفة" **A View from the Eye of the Storm**، قطعة يتكرر نشرها كثيرًا من قبل المنظر النووي حاييم هراري **Haim Harari**، والتي تؤكد على أن "جذور المشكلة هي أن هذه المنطقة الإسلامية برمتها لا وظيفة لها بالمرة، وفق أي معيار في العالم." وللاطلاع على مرادف صهيوني- مسيحي انظر:

Hal Lindsey, The Everything Hatred: The Roots of Jihad (Murrieta, CA: Oral House, 2002).

والتي تأتي الآن من العرب. ومن السذاجة، بل ومن غير المستوعب أخلاقيًا لدى الآخرين، أن تطلب إليهم أن يفعلوا ذلك.

لقد أثرت هذه الحجة تأثيرًا بالغًا في المنطق الصهيوني المتأرجح، فيما يتعلق بحليّ الدولتين والدولة الواحدة المذكوريْن في الفصل الثالث. وكما أشرنا آنفًا، فإن الحجة الصهيونية المعهودة، ضد حل الدولتين، تمثلت في أن الدولة الفلسطينية لن يكون من شأنها سوى توفير إطار ومنبر متاخم لتنفيذ نوايا العرب القتلى تجاه اليهود وإسرائيل. وقد تم إعادة تعديل التهديد الظاهر نفسه حاليًا لإضفاء الشرعية على حل الدولتين، وذلك عبر السماح لإسرائيل برفض الضغوط الهادفة لإدماج السكان الفلسطينيين كمواطنين: حيث يحاج الصهاينة، والفرصة مواتية، بأن الفلسطينيين سوف يسعون بالتأكيد إلى تدمير اليهود من الداخل.

وبعيدًا عن التنميط العنصري الفج، ثمة عاملان يعقّدان الحجة الصهيونية القائلة بأن عداء العرب لليهود في تزايد. العامل الأول، أن الكراهية بلا شك موجودة داخل إسرائيل. على سبيل المثال، فقد روّعت التفجيرات الانتحارية الإسرائيليين، ودعمت المخاوف من أن الفلسطينيين ماضون في أهداف الإبادة. ولكن هذا التفسير تطعن فيه بعض الجماعات الإسرائيلية، ممن يرجعون الهجمات إلى مشاعر الغضب واليأس المنبثقة عن سياسات الفساد الإسرائيلية. وهناك عدد متزايد من المبادرات اليهودية-الفلسطينية المشتركة، يعكس الإيمان المتبادل ببعضهم بعضًا (على سبيل المثال، إسرائيل الأخرى **The Other Israel**، وهي مبادرة سلام وقّع عليها

مائة ألف إسرائيلي وخمسة وستون ألف فلسطيني من المؤيدين للمبادرة)[1].
العامل الثاني، وهو مرتبط بمجال الاحتلال العسكري، وحجم السكان الفلسطينيين تحت الاحتلال، بما يجعل التفجيرات الانتحارية، وغيرها من الهجمات- على الرغم من أثرها المريع الواسع- ظاهرة غريبة صغيرة. وقد أقرّت الكتابات والمحادثات من قبل كتاب فلسطينيين معروفين عالميا بالنزاهة (ممن لا يمكن دحض تمثيلهم للعاطفة الفلسطينية)، والسلوك العام لما يقرب من مليونين ونصف المليون فلسطيني تحت الاحتلال (والذي ببساطة يتجسد في الامتثال والطاعة)، إنما يدل على أن الأغلبية العظمى من الفلسطينيين ما زالوا مقاومين للكراهية العنصرية على نحو مبهر. فالعدو هو إسرائيل والصهيونية، وليست اليهودية في حد ذاتها. فـ "اليهود" مرهوبو الجانب ومبغَضون؛ لأنهم يجسّدون سياسة الاحتلال التي تقمع الفلسطينيين؛ حيث تعمل قوات الاحتلال الإسرائيلية تحت اسم "اليهود". فإذا قُدِّر لسياسة الاحتلال الإسرائيلي أن تتغير، ولأعمالها المرتَكبة باسم "اليهود" أن تتحول صوب

(١) بعيدًا عن حركة "إسرائيل الأخرى"، و"السلام الآن" **Peace Now**، فإن جماعات السلام الإسرائيلية الصريحة ممن يصدقون على هذا الافتراض، يعدون في الغالب صغيري الحجم من حيث العضوية، ولكن انتشارهم، وشبكات "مؤيديهم"، وتنوعهم الفلسفي؛ يدل على طيف العواطف المساهم في المعسكر الليبرالي اليساري، الذي يفترض إمكانية وجود علاقات جيدة مع الفلسطينيين. ومن المنظمات المعروفة جيدًا المؤيدة لهذه الجماعات: أريجا **Ariga**، بتسيلم **B`Tselem**، وكتلة السلام **Gush Shalom**، وبات شالوم **Bat Shalom**، واللجنة الإسرائيلية ضد هدم السكن **ICHAD**، وتعايش **refuseniks**، وبالنسبة للرافضين من الجنود الإسرائيليين توجد حركة **Courage to Refuse/Seruv**، (لديها قائمة من المؤيدين تفوق الأربعة عشر ألفًا).

المشاركة في الأرض، لقُدِّر للمدارك الفلسطينية لـ "اليهود" كتجسد للتهديد أن تتغير هي الأخرى بالتالي. ومرة أخرى، لنا في تجربة جنوب أفريقيا أسوة حسنة، فيما يتعلق بهذه الدينامية. فقبل سقوط سياسة الفصل العنصري/الأبارتيد، عانى كثير من البيض التشوش نفسه، وفشلوا في إدراك أن اللون الأبيض كان مستهدفًا لأنه ارتبط بالقمع، وليس لأنه كان مكروهًا في حد ذاته. ولا شك أن العنصرية ضد البيض مازالت مستمرة في جنوب أفريقيا، مثلما العنصرية ستبقى في فلسطين. ولكنها في جنوب أفريقيا أصبحت منصهرة في أشكالٍ، يمكن احتواؤها بالنظام الديمقراطي الذي تم تشكيله[١].

وبالطبع، فإن المخاوف اليهودية تعكس تاريخًا حديثًا من القمع المبيد، لم يقترف مثيله الأفريكانز في تجربتهم، أيًا كان حجم ما في ذاكرتهم الجماعية من إساءة لحقت بهم (على يد الإنجليز). ولكن عندما يمزج

---

(١) دائمًا ما تفشل الشعوب الأصلية في تحقيق تنبؤات المجتمع الاستيطاني المريعة بوقوع مذابح انتقامية منهم. على سبيل المثال، في جواتيمالا في ثمانينيات القرن العشرين، أعلن بعض من شعب اللادينو ladinos صراحة خوفهم من مذابح يقوم بها المايا Maya انتقامًا في حال تولي "الهنود" أي سلطة. وبعد معاهدات السلام في منتصف التسعينيات، قام شعب المايا الذي طالما عانى القمع وكما هو متنبأ، لدي جميع من عرفوا هذه المجتمعات ـ بتشكيل أحزاب سياسية على الفور، وتكتلوا من أجل إصلاحات تعليمية. وحول السياسة الديمقراطية للمايا في الفترة الانتقالية، انظر:

Santiago Bastos and Manuela Camus, Entre el mecapal y el cicelo: Desarrollo del movimiento en Guatemala (Guatemala: Faculated Latinoamericana de Ciencias Sociales, 2003)>

الصهاينة أيديولوجيات الهولوكوست مع المعاداة العربية للصهيونية، فإنهم بذلك يضفون الغموض على كل دينامية مختلفة تمامًا. وعلى الرغم من أن رطانة العرب والفلسطينيين قد دعت بلا شك إلى طرد المستوطنين اليهود من أرض فلسطين، فإنهم لم يشيروا مطلقًا بجدية إلى ما يوحي بإبادتهم بناءً على أي شيء يشبه هذه المصطلحات العنصرية لاشتراكيةٍ قومية. فالعالم العربي ككل نظر بالتأكيد إلى الهجرة الاستيطانية اليهودية (التي غلب عليها الأوروبيون حتى عام ١٩٥٠)- وأغارت على المجتمع الفلسطيني، ودمرته- على أنها هجرة غير شرعية، ولكن العرب رأوا ذلك من المنظور نفسه ومن الأرضية التي كان يتم النظر بها إلى المجتمع الاستيطاني الفرنسي في الجزائر على سبيل المثال، بوصفه استيطانًا غير شرعي.

ولا نقصد بهذا القول إن العرب معصومون من رهاب يهودي حقيقي **Judeophobia**: فلا يوجد مجتمع على وجه الأرض معصوم من العنصرية، ولا يُستثنى من هذه القاعدة العرب ولا اليهود. ولكن الدليل على العنصرية العربية ضد اليهود يبدو مثل خيط رفيع تمامًا، إلى درجة أن الاتهام الصهيوني بارتكاب العرب عنصرية حقيقية ضد اليهود، لا بد وأنه اتهام يتمركز على مجرد شخصية عنصرية واحدة: هو مفتي القدس الأكبر عديم الكفاءة، الرجعي الحاج أمين الحسيني. ولكن هذه الشخصية غير ممثلة للمجتمع الفلسطيني. فهو معيَّن بوصفه "المفتي الأكبر" من قبل السلطات الاستعمارية البريطانية (التي اخترعت أيضًا هذا المنصب الذي لم يكن موجودًا من قبل)، وقد كان رد فعل الحسيني على ضغوط بناء الدولة

الصهيونية، من خلال التعاون مع هتلر (وموسوليني) في ثلاثينيات القرن العشرين، على أمل تقليل حجم الهجرة اليهودية إلى فلسطين. بل لقد صدّق على اضطهاد النازي لليهود، ويبدو أنه تبنى تمامًا المذاهب العنصرية النازية. ولكن مناوراته ظلت غير فعالة ومعزولة، ولم يكن أبدًا زعيمًا لأكثر من بعض الفصائل الفلسطينية الرجعية. وكان إنجازه الرئيسي هو تهميش وإضفاء الغموض على تاريخ تلك الفصائل العربية التي سعت إلى التعايش مع الحركة الصهيونية اليهودية. (وحتى لا نجد العذر للحسيني بل لوضعه في سياقه، قد نتذكر أيضًا أن الصهاينة المختلفين، بمن فيهم الهجانا- **Haganah**، حاولوا أيضًا وبدون فعالية التعاون مع هتلر في الثلاثينيات، ولكن وفقًا لأجندة مضادة. وقد كان للنازي وقتئذ، وبعد كل شيء، أن يصبح قوة هائلة تضطلع بدور مركزي فيما يتعلق بيهود أوروبا، ومعظم القضايا الأخرى في القارة العجوز. ففي سنواتهم الأولى، جذبوا كثيرًا من المقترحات المنقولة على نحو سيئ؛ بما فيها المقترحات البريطانية، والأمريكية، والروسية.)[١].

على أي حال، لقد أصبح كل من الخطاب والرطانة الملتهبة اللذين استخدمتهما القيادات العربية في الستينيات؛ لتشجيع طرد "اليهود"، من الماضي الذي ولّى زمنه؛ فلم نعد نسمعها في أي منتدى عام على مدار عشرين سنة مضت، إلى أن تم شحذهما مجددًا بين القطاعات الإسلامية

---

(١) انظر على سبيل المثال:

Lenni Brenner's chronicle of these complicated relations, Zionism in the Age of the Dictators, at http://www.onestate.org.

المتطرفة بفعل الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ (الذي أدى بالبعض إلى الاعتقاد بأن سياسات الاحتلال الأمريكية والإسرائيلية متصلة بعضها ببعض). وكما أشرنا آنفًا، فإن الدول العربية قد كررت عروض السلام على إسرائيل، وهي في حقيقة الأمر إنما تسعى بجد مع إسرائيل بلا جدوى، مثلما ذكرنا في الفصل الرابع. حتى إن منظمة التحرير الفلسطينية اعترفت بإسرائيل عام ١٩٨٨. ومن ثم، فإن التهم الصهيونية بأن العالم العربي ينتوي إبادة اليهود، تبدو اليوم غير مقبولة. وعجز إسرائيل عن الاستجابة لذلك التغير السياسي بتغيير سياستها الخارجية الرافضة، إنما يعد في الحقيقة أمرًا ملحًا حاليًا، تحت منظومة الأمن الدولي.

وواقع الأمر، أن تاريخ الخطاب العربي حول إسرائيل، بدلاً من ترويجه لإبادة اليهود إنما يشير إلى أمل في حل الدولة الواحدة. فالبيانات العربية التي تشجب، وتدين إسرائيل (أو "الكيان" الصهيوني)، لطالما استقبلها الصهاينة على أنها تستهدف اليهود بصفتهم "يهودًا". ولكننا نجد في صيغ بيانات الجامعة العربية، المصل المضاد لمثل هذه الإدانات؛ فهي بيانات استهدفت بوضوح جزئية "الدولة". إذن الدولة القومية اليهودية، هي التي حُسبت واعتُبرت غير مقبولة لدي العالم العربي، بوصفها انتهاكًا للحقوق السياسية الفلسطينية. وهذا التمييز يشير إلى مرونة يفضل الخطاب الصهيوني العام أن يرفضها؛ ذلك أن بعض التعديلات المعمّقة ليهودية الدولة، مثلما يحدث في الصيغ ثنائية أو متعددة الأعراق، من شأنها أن تكشف عن ذلك الرفض، وتسمح للعرب أن يقبلوا بالوجود القومي اليهودي في فلسطين (والذي أضفى عليه الوضع الطبيعي الآن).

الأمن الجغرافي

ثانية الحجج الشائعة التي تروّج لدولة يهودية، تنبثق من حجة الحَـرَم العرقي المطروحة في سياق الجدال حول مدى تنامي إسرائيل فـي الـصغر جغرافيًا (وأنها معرضة بسهولة إلى أي هجوم عربي مرتقب)، إلى درجة أن "الدولة اليهودية"- المفهومة هنا كسيطرة أمنية مطلقة من قبل اليهـود علـى قوات الأمن الإسرائيلية المهيبة- تعد مسألة جوهرية، ولازمة للبقاء في البلد. وفي هذه الحجة، تعد مسألتا صغر حجم إسرائيل، وسهولة تعرُّضها للهجوم؛ ترشيدًا وتسويغًا لموقف الدفاع اليهودي العرقي الصلد، وأيـضًا لـرفض أي تسوية قوامها "الأرض مقابل السلام". ولقد بُذلت جهود كثيرة مثلاً في "وسط إسرائيل الضيق- فقط تسعة أميال في أضيق نقطة، بـين الخـط الأخـضر والبحر- وفي المساحات القصيرة بين المدن الإسرائيلية الرئيسية، والأرض العربية المحيطة، وفي جولات داخل هذه الجغرافيا التي تتوسع بانتظام أمـام الزائرين، نجد مرتفعات الضفة الغربية، يشار إليها كمواقع مناسـبة مواتيـة لهجمات المدفعية من العدو إلى السهل الساحلي. ومن ثم، فإن المصدَّر البري الأعمق الذي توفره الضفة، دائمًا ما يستخدم كحجة بأنه ضروري للدفاع عن إسرائيل ضد الهجوم، أو الغزو العربي. المخاطرة نفسها، مـن الـصواريخ السورية، دائمًا ما تُذكر لتبرير الاحتفاظ بمرتفعات الجولان. ومن هنا، فقـد أكد مناحم بيجن على أن انسحاب إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧ سيكون بمثابـة "انتحار قومي". وقد شجبت جولدا مائير مثل هذا الانسحاب؛ واصفة إياه بأنه

"ينطوي على خيانة للوطن treasonable". وقال أبا إيبان Abba Eban: إن حدود ١٩٦٧ حملت "ذكرى Auschwitz[*]"[1].

وكثير من زائري إسرائيل، سرعان ما يتم إقناعهم بهذه البيانات التحذيرية. وعلى سبيل المثال، فإن الرزمة الكاملة، تم تجميعها كلها بدقة في خطاب موجَّه إلى "رابطة مكافحة التشهير" Anti-Defamation League من قبل جون كيري أثناء حملته الرئاسية في الولايات المتحدة.

ولكنني لم أفهم قط هذه الهشاشة وهذا الضعف، أكثر مما فهمتهما عندما زرت إسرائيل للمرة الأولى، في مهمة تابعة لرابطة مكافحة التشهير، منذ عدة سنوات مضت. على مدى أيام، سعى الفريق السياسي المرافق لي

(*) معسكر الأعتقال والإبادة الذي بنته وشغلته بني ألمانيا النازية أثناء الاحتلال النازي لبولندا إبان الحرب العالمية الثانية. يعتبر معسكر أوشفيتز من أكبر معسكرات الاعتقال النازية ويتكون من ثلاث معسكرات رئيسية و٤٥ معسكرًا فرعيًا. وقد صمم بناء على أفكار هاينريك هملر وزير الداخلية الألماني لوضع حل أخير لليهود في أوروبا. وتم نقل اليهود بالقطارات في الفترة بين ربيع عام ١٩٤٢ وخريف عام ١٩٤٤ إلى غرف الإعدام بالغاز في المعسكر من جميع أرجاء أوروبا الواقعة تحت الاحتلال النازي. اتهم رودولف هوس القائد الأعلى للمعسكر أثناء محكمة نورنبيرغ بعد نهاية الحرب بإعدام ثلاثة ملايين شخص، ثم تم تعديل الرقم ليصبح ١,١ مليون أكثر من ٩٠% منهم من اليهود بالإضافة إلى ١٥٠ ألف بولندي، ٢٣ ألف من أقوام روما وسنتي، ١٥ ألف من السجناء السوفيت في الحرب وعشرات الآلاف من الجنسيات الأخرى. سقط معسكر أوشفيتز في ٢٧ يناير ١٩٤٥ بيد الجنود السوفييت وهو اليوم الذي أصبح لاحقاً اليوم الدولي لذكرى الهولوكوست. أدرج أوشفيتز بيركينو كأحد مواقع التراث العالمي في بولندا عام ١٩٧٩، ويزوره حوالي ٧٠٠ ألف زائر في العام. (المترجم)

(1) New York Times, 23 December 1969; Der Spiegel, 5 November 1969.

إلى تنظيم طلعة في مقاتلة تابعة للقوات الجوية الإسرائيلية. وعندما حصلنا في الأخير على جولة، أقنع السياسي المصاحب لي الطيار بأن يتركني أتولى القيادة لمدة قصيرة. ولكنه بعد بضعة دقائق في الجو- بضع دقائق- صاح الطيار فيّ بأن أدير وجْهة الطائرة. فأخبرته: "إننا لم نفعل شيئًا بعد، نحن بالكاد استقمنا فقط في الجو"، فرد الطيار:"نعم أعرف ذلك، ولكننا لو طرنا في أي اتجاه لدقيقتين أخريين، سنكون طائرين في إقليم العدو". ومن هذه اللحظة، شعرت كما يفعل الإسرائيليون: إنه يجب تأمين الوعد بالسلام، قبل أن تكون أرض الميعاد آمنة على هامش رفيع من الأرض"(١).

ولكن، حجة الأمن الجغرافي تلك، تعد أكثر غموضًا مما يمكن لطائرة هليكوبتر، أو مقاتلة، أن توحي به. فهذه الحجة أساسًا لا توضح بدقة كيف لدولة يهودية على إقليم مغلق أن تحمي الشعب اليهودي، أو حتى ما مساحة الأرض المطلوبة لهذه الحماية؟ على سبيل المثال، إذا كان أمن إسرائيل في الحقيقة يتطلب سيطرة على الضفة الغربية أم لا. وهذا السؤال يعد بالفعل مثار خلاف وجدل داخل إسرائيل. فتطوير تكنولوجيا عسكرية، قد جعل المصد الإضافي المتمثل في أرض الضفة الغربية أمرًا خياليًا، يزداد خيالية مع الوقت: فمساحتها الضيقة لن تستغرق سوى ثوان معدودات لشن هجوم صاروخي من أي أرض خلف نهر الأردن، والصواريخ الحديثة لا تتطلب

---

(1) "Senator John Kerry Addresses ADL's National Leadership Conference," 10 May 2004, available online at: www.adl_in_action/conference_2004_kerry.asp.

مرتفعات (مثلما بين ذلك هجوم صواريخ سكود التابعة لـصدّام فـي عـام ١٩٩١). والحقيقة أن بعض الإسرائيليين يحاجون بقوة، بأن الـضفة هـي بالفعل محدد أمني، وذلك لأن الاحتلال الإسرائيلي يولّد رد فعـل فلـسطيني وعربي خطير من جانب، ويُرى كمفسد ومفسّخ لـ"الروح القومية" لإسرائيل من جانب آخر. ومن وجهة النظر هذه، فإن تسليم بعضٍ من أراضي الضفة إلى دولة فلسطينية، من شأنه أن يخدم أمن إسرائيل ليس على الوجه الأكمل، ولكنه سيكون الوضع أفضل.

وحديثًا، اكتسبت الميول الإسرائيلية اليهودية نحو التخلي عـن الـضفة، أرضيةً مناسبة؛ لسبب مختلف: ألا وهو ما تم إدراكه مـن "تهديـد" المواطنـة الفلسطينية. فتقرير مؤشر السلام Peace Index في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٤، وجد أن ما يصل إلى ٦٦% من يهود إسرائيل، يعتقدون أن الـضفة ينبغـي أن تحول إلى السيادة الفلسطينية، وقد بدا أن السبب العام الظـاهر، وهـو احتـواء الإرهاب، ليس هو المحرك لهذا الميل، بل إن مصممي الاستطلاع، العاملين عن كثب مع البيانات، خلصوا إلى أن "التأييد الواسع للفصل [حل الـدولتين]، إنمـا ينبثق كما هو ظاهر عن الخوف واسع الانتشار (٧٣%)، من أنه في حالة عـدم إيجاد حل للصراع في المستقبل القريب، وفـي المقابـل اسـتمرت الـسيطرة الإسرائيلية على الأراضي، فإن الفلسطينيين سيصبحون في نهاية الأمر أغلبيـة ديمغرافية غرب الأردن، وبالتالي ستظهر 'دولة ثنائية القومية' فعلية على أرض

الواقع"[1]. بمعنى آخر، لقد أراد المستجيبون للاستطلاع أن يسلموا الضفة الغربية للفلسطينيين، لا لرغبتهم في احتواء العنف الفلسطيني أكثر من كونه لاحتواء "التهديد" الذي يشكله حل الدولة الواحدة.

إن هذا الاستعداد للتخلي عن الضفة، يعكس حقيقة أخرى ساطعة تصدّق أيضًا على حجة الأمن الديمغرافي، وهي: أن المخاطرة الفعلية في القيام بأي غزو عسكري بري كبير، أو بهجوم على إسرائيل؛ أصبحت غير موجودة الآن بناء على ما آلت إليه القوة العسكرية الإسرائيلية الفائقة. فالقوات الجوية الإسرائيلية (التي تضم أحدث التكنولوجيا)، وما يتبعها من نُظم استطلاع عالية التطور، فضلاً عن القوات البرية الفائقة (الدبابات، والمدفعية، والأفراد المدربون تدريبًا عاليًا) تشكل قدرة دفاعية وهجومية هائلة، تفوق عدة مرات إمكانية وقدرات جيرانها مجتمعة. كما أن التهديد بأي هجوم عربي مدمر، كان أيضًا قد مُحي محوًا نهائيًا ودائمًا، عندما أصبحت إسرائيل قوة نووية. وكما أشرنا في الفصل السابق، فلم ولن يوجد جيش

---

(١) يوضح أحد البيانات الصحفية لمركز "شتاينميتس" **Steinmetz Center** في السابع من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤، أن: "مشروع مؤشر السلام تم في مركز شتاينميتس لبحوث السلام في جامعة تل أبيب، تحت رئاية إفرايم يار **Ephraim Yaar** ود. تامار هيرمان **Tamar Hermann**. وقد تم إجراء مقابلات عبر الهاتف من قبل معهد كوهن في جامعة تل أبيب **B. I. Cohen Institute of Tel Aviv University** في الفترة من ٢٩-٣١ ديسمبر/ كانون الأول، وضم ٥٧٩ مقابلة كعينة مثلت السكان اليهود والعرب الراشدين في إسرائيل (وشملت الأراضي والكيبوتسيم/التجمعات اليهودية). ويقدر الخطأ الإحصائي للعينة المرتبط بهذه الاستطلاع بعينة من هذا الحجم بحوالي ٤,٥% لكل اتجاه.

عربي واحد، يمكنه أن يبدأ بالإغارة على الأرض الإسرائيلية، حتى ولو استبعدنا التدخل الأمريكي. فحتى في ثمانينيات القرن الماضي، لم تستطع أي قوة عربية أن تضعف من قوة إسرائيل العسكرية، في الشرق الأوسط والعالم العربي على اتساعهما. ومن ذلك مثلاً قدرة القوات الجوية الإسرائيلية على قصف المفاعل النووي العراقي (عام ١٩٨١)، أو مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس (عام ١٩٨٥). المنافس الوحيد المستتر للهيمنة العسكرية الإسرائيلية كان، ولمدة وجيزة، هو العراق في ظلِ حكم صدام حسين في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، ولكن هذا التهديد تم محوه تمامًا.

هذه الوقائع الاستراتيجية، جنبًا إلى جانب الخلافات الإسرائيلية اليهودية الداخلية، حول الحدود الأكثر ملاءمة لإسرائيل، تلقي الضوء على المنطق العميق لحجة الأمن. فالمسألة لا تكمن بالتحديد في أي جغرافية تلك التي تبدو حيوية ومصيرية استراتيجيا للدولة اليهودية، حيث إن الجغرافيا لم تعد محددًا للأمن. الأحرى من ذلك أن يقوم الأمن على أساس من السيطرة اليهودية الدائمة على القوى الدفاعية المذهلة للدولة، والتي يمكن من خلالها ضمان الأمان للسكان القوميين اليهود في إسرائيل. ولكن هذا المنطق في حقيقته حلزوني الطابع فيما يتعلق بالدفع بأن الدولة اليهودية ضرورة لازمة لحماية اليهود من توابع الدولة اليهودية. فالحقيقة الخرقاء أنه لو أصبح الفلسطينيون متمتعين بحقوق ديمقراطية كمواطنين في دولة ديمقراطية علمانية، فإن تهديد الهجوم العربي سوف يختفي تمامًا، حيث لن يكون لدى الدول العربية دافع لمهاجمة دولة كهذه.

والواقع، وفيما يتعلق بسيناريو الدولة الواحدة، فإن المخاوف الصهيونية فيما يتعلق بالأمن اليهودي، لا تركز على أي تهديد عربي خارجي (والذي سيتبخر بلا شك)، بل تركز على العدائية الفلسطينية الداخلية: ذلك أن أغلبية انتخابية فلسطينية في المستقبل، قد تغير الدستور، أو بدلاً من ذلك سوف تصادر استمرار السيطرة على جهاز الأمن، وتنزع الملكية، أو تضطهد الأقلية اليهودية، بدلاً من احترام مواد الدستور الذي ينص على حمايتها. إحدى نقاط الضعف المباشرة في هذه الحجة المرتبطة بيوم الهلاك، كما أشرنا آنفًا، تكمن في أن إسرائيل في الوقت الحالي لديها مواطنون عرب قوامهم تقريبًا ١٩% من تعداد السكان، وبناء على معدل النسل المرتفع في القطاع العربي، لا يمكن في أي حال من الأحوال التعويل على الأغلبية اليهودية للأبد. ولكن الطبيعة الدقيقة للتهديد أو الخطر الناجم عن هذا "التهديد الديمغرافي" الخطير، ليس واضحًا. فالبعض يتخيل أن العداء ضد اليهود من قبل أغلبية فلسطينية عربية، داخل دولة ديمقراطية علمانية، سيأخذ شكل الهجوم العسكري المباشر، و/أو الطرد الجماعي الصادم للسكان اليهود. ولكن، ثمة عوائق كثيرة تمنع مثل هذه الخيارات، ليس أقلها اعتماد الدولة مؤخرًا على التجارة الدولية، والقلق الخاص من السكان الفلسطينيين وخطرهم على استقرار الدولة. أما ما يبدو أكثر واقعية هنا، هو الخوف من أن الأغلبية الفلسطينية التي تظل انتقامية وحانقة، ولديها رهاب اليهود؛ من شأنها أن تشن هجومًا خبيثًا وخطيرًا على المصالح والحياة الثقافية اليهودية. ومن ذلك على سبيل المثال، عن طريق تنظيم عودة فلسطينية جماعية، والتوجه إلى البيوت

اليهودية لتسكين العائدين. وهو ما يسبب بالتدريج تدهورًا في المصالح، وازدياد الهموم الثقافية اليهودية، ومصادرة سيطرة اليهود على المواقع المقدسة، وإلا سيتم محو الشروط الخاصة باستمرار الثقافة اليهودية بلا شفقة، وكذلك الأمن الاقتصادي، والتعبير الحر عن القيم الروحية اليهودية والحياة القومية. ومن هنا، فإن المقاومة الإسرائيلية اليهودية لحل الدولة الواحدة، تأتي كرفض للتحول إلى الضعف، والتعرض لاستبداد وطغيان الأغلبية من قبل أعداء تاريخيين، مكرِّرين بذلك الظروف التاريخية الكارثية المتعِبة للمجتمعات اليهودية في بلدان أخرى.

وفي هذه اللحظة الجدالية، فإن الدفاع عن الدولة اليهودية، يتمركز قليلاً على الأمن المادي لليهود؛ بوصفه حفاظًا على حياة يهودية ثقافية، وعلى قومية صحية وقوية. ومن هنا، فإن الحجج الخاصة بدوام إسرائيل كدولة يهودية، تأتي لتركز لا على البقاء المادي اليهودي، بل على البقاء القومي اليهودي، بمعنى تشكيل مجتمع ثقافي وسياسي قوي، قادر على التحكم في ظروفه ومصيره.

التعبير القومي

في معظم جوانب الفكر الصهيوني، تعتبر الدولة اليهودية الشرط الجوهري اللازم لازدهار الأمة اليهودية كمجتمع ثقافي وسياسي. ووفقًا لهذه الرؤية، فإن مجرد الأمن المادي أو البدني للأفراد اليهود، والذي قد يجدون مثيله أيضًا أو أفضل منه في الشتات، ليس كافيًا لإقامة حياة يهودية حقيقية.

الأحرى من ذلك، أن تتمتع الحياة القومية اليهودية بصفات فردية ثمينة، اجتماعيًّا وروحيًّا، إلى درجة أنها لا يمكن أن تعاش إلا بصورة جماعية، وأنها قد قويت أو شحبت في الشتات، وأن تلك الحياة في دولة يهودية قد نالت تمكينًا ودفعًا إلى الأمام. وبما أن ضياع الدولة اليهودية من شأنه أن يدل على تفكك الحياة القومية اليهودية، فإن دفاعها أساسي وفائق، جوهري بالنسبة للبقاء القومي اليهودي.

وقد كان لهذه الحجة القومية العرقية التقليدية أن تلهم وتوجه كثيرًا من تحركات الحركة الصهيونية في أوائل القرن العشرين، وظلت حجة محورية حتى بعد "الهولوكوست". على سبيل المثال، إن "برنامج القدس" **Jerusalem Program** (هو مجموعة من المبادئ التأسيسية التي تطورت في المؤتمر الصهيوني العالمي السابع والعشرين عام ١٩٦٨، والذي سنناقشه بتفاصيل أكثر في الفصل السادس)، ذكر كلمة "البقاء" بوصفها همًّا محوريًا – وبشكل أساسي بمعنى المجتمع القومي لـ "الشعب اليهودي" الذي فهم الجميع على أنه معرض لخطر التفكك بسبب الاندماج في بلاد الشتات. وكانت أربعة "قيم أساسية" للصهيونية قد فُهمت بوصفها الأساس لاستعادة الترابط القومي العرقي:

١- الاعتراف بالتضامن الأساسي للشعب اليهودي، بمصير واحد، وهو ما يتجاوز الحواجز الجغرافية والثقافية. نحن شعب واحد **Am Echad**، كل جزء فيه مسئول عن بقية الأجزاء.

٢- الاعتراف بأن بقاء الشعب اليهودي هو قيمة يهودية وعالمية سامية ومطلقة، وأن الأمة جديرة، ومقدر لها البقاء إلى الأبد. ومن هنا، يأتي الرفض المطلق لأي اندماج.

٣- الاعتراف بأن الشعب اليهودي لا بد له أن يحقق السيادة القومية في وطنه التاريخي. ومن هنا، فإن الواجب اللازم لكل صهيوني هو تقوية دولة إسرائيل من خلال الهجرة الشخصية إلى إسرائيل أو عليا(*) **Aliyah**.

٤- الاعتراف بمركزية دولة إسرائيل في حياة الشعب اليهودي؛ لأن إسرائيل وحدها هي التعبير الحي عن جميع هذه القيم، ولأنها تشكل مركز التوحد اليهودي العالمي(١).

هذه الحجة القومية العرقية توجه أيضًا الزعم بالحق في أرض الدولة. والمفهوم هنا، هو أن بقاء القومية اليهودية لا يتطلب بالضرورة قيام دولة يهودية في فلسطين الميعاد (المشهور في هذا السياق، وفي نصه الأساسي أن الدولة اليهودية **Der Judenstaat**، طرحت أوغندا والأرجنتين كخيارات). ولكن الزعم الصهيوني الأعمق بخصوص الأرض، نجد له تعبيرًا أيضًا في

(*) كلمة عبرية تشير للهجرة اليهودية لأرض فلسطين (وإلى دولة إسرائيل منذ تأسيسها في ١٩٤٨). أما هجرة اليهود من إسرائيل لخارجها فتسمى يريدا (النزول). (المترجم)

(١) برنامج القدس، تم تبنيه في المؤتمر صهيوني العالمي السابع والعشرين (١٩٦٨)، وكان "يستهدف إعادة تحديد أهداف، وأفكار، ومبادئ الصهيونية." ونص البرنامج موجود على شبكة الإنترنت عبر هذه الوصلة:

www.wzo.org.il/en/resources/view.asp?id=497&subject=43

برنامج أورشاليم/ القدس، وهو أن الأرض المقدسة لإسرائيل هي في الواقع "الوطن التاريخي" لليهود كشعب أو أمة، وهو ما يبقي على الروابط الروحية القديمة أو حتى الثقافية بهذه الأرض. وفي هذه الرؤية، فإن "اليهودي" لا يمثل ببساطة هوية عرقية أو دينية، بل هوية قومية ظهرت في الأصل فوق هذه الأرض تحديدًا، بسلالة تمتد إلى أبراهام (بعض الخيوط تؤكد على أن هذه الأرض قد وهبها الله إلى أبراهام، وموسى، ويوشع). وعلى مدار القرون، اكتسب "الشعب اليهودي"- كمجموعٍ قوميّ- قيَمه الأساسية، وصِفته، وأساطيره، ورموزه من تلك الأرض. كذلك إعلان استقلال إسرائيل يبدأ بهذا الزعم:" أرض إسرائيل كانت محل الميلاد للشعب اليهودي. هنا تشكلت هويتهم الروحانية والدينية والسياسية. هنا حصلوا للمرة الأولى على دولتهم، وخلقوا قيمهم الثقافية ذات الأهمية القومية والعالمية، وأعطوا للعالم كتاب الكتب الأزلي"(١).

إن التاريخ الأسطوري الصهيوني الشائع يشدد على أنه منذ أن تم طردهم ظلمًا من فلسطين، على يد الرومان عام ٧٢ ميلادية، حافظ اليهود على شوق وحنين سيكولوجي جماعي إلى أرض الوطن، وظلوا مرتبطين بها. وهو ما أبقى على خواصهم القومية (ومن هنا، تأتي صيغ على شاكلة "السنة القادمة في القدس"). ولكن، ثمة أساتذة يهود آخرون أصروا على أن هذا "التوق أو الشوق"، كان بالفعل تجريدًا. فاليهود الأوروبيون لم يتمنوا العودة إلى فلسطين غير المتقدمة، التي لم يستطع الأفراد على أي حال

---

(١) تمت الترجمة في وزارة الشئون الخارجية الإسرائيلية.

زيارتها، ولم يزوروها (ومن هنا ظلت هناك قلة من اليهود تتحـرك جيئـة وذهابًا من المجتمع اليهودي في القدس). بـل إن بعـض أصـحاب الفكـر اليهودي ما بعد الأرثونكسي، حاج بتحريم أي عودة جماعية، وأنها ليست من الحكمة الروحانية، حيث من شأنها أن تمنع الخلاص المسيحي الذي لا يمكن أن يأتي إلا من خلال الممارسة الروحانية، أو التدخل الإعجازي. بل والأكثر من ذلك أن "القدس" كانت مفهومًا أكثر من كونها مكانًا بالمعنى الحرفي. ذلك العالم العادل في مستقبل متخيل عندما يتم التغلب على معاداة السامية، وتـتمكن الحياة الثقافية والدينية اليهودية من أن تعبر عن نفسها بحريـة، وعلـى نحـو كامل[1]. ولكن المذهب الصهيوني يصر على أن هذا المفهوم اللاهـوتي كـان شوقًا وحنينًا حَرفيًا، وأن الأمة اليهودية لديها حق طبيعي في إعادة تشكيل نفسها في أرض الوطن تلك. ومن هنا، فإن الرواية الرمزيـة التـي تـستند عليهـا الصهيونية السياسية، ليست الهجرة ولا الاستيطان، بل هي العودة.

ومن دورات هذه الحجة أن اليهود هم في الحقيقة الشعب الأصلي لهذه المنطقة، وهو زعم يمثل قلبًا متعمدًا لحقيقة النموذج الاستعماري الاستيطاني. ومن ثم، فإن الزعم المترتب على هذا، هو أن الفلسطينيين هم فـي الواقـع

---

(١) حول الأفكار ما بعد الأرثوذكسية عن الصهيونية، وغيرها من الأمور الخلافية ذات الصلة، انظر على نحو خاص:

Aviezer Ravistsky's Messianism, Zionism, and Jewish Religious Radicalism, trans. Michael Swirsky and Jonathan Chipman (Chicago and London: Obstacle tp Peace," in Anti-Zionism: Analytical Reflections, ed. Roselle Tekiner, Samir Abed-Rabbo, and Norton Mezvinsky (Brattleboro, VT: Amana Books, 1988).

مهاجرون لاحقون- حتى المهاجرون منهم خلال القرن العشرين، كانوا قد انجذبوا لفرص عمل يهودية- لا يتمتعون بحق شرعي في الأرض التي هي في الحقيقة أرض قومية يهودية(١). والمفهوم السابق مفهوم كاذب كما هو ظاهر؛ فإلقاء نظرة على الضرائب العثمانية، والعاملات التجارية، وسجلات التعداد السكاني، تبين بوضوح وجود مجتمع عربي صميم ومتنام في فلسطين خلال القرن التاسع عشر. ولكن على أي حال، إن الحق في السيادة "الأصلية" في فلسطين، ليست مسألة ناجعة بالنسبة لأي فئة من الفئتين، وذلك بناء على تاريخ المنطقة الموغل في القدم. (فالفتح العبري للمدن المعمورة في فلسطين- "مكان الكنعانيين، والحيثيين، والأموريين، والفرزيين، والحيويين، واليبوسيين"- هو بالطبع عنصر مركزي لرواية سفر الخروج التاريخية.)(٢).

---

(١) قد يكون كتاب "جوان بيتر" **Joan Peter's From Time Immemorial** هو المصدر الأكثر شهرة لهذه الحجة، ولكنها حجة أقدم بكثير من كتابها. بيد أن بيانات الحصر أو التعداد تقدم تفسيرًا مختلفا تمامًا عن نمو السكان العرب- الزيادة الطبيعية، الناجمة عن ظروف المعيشة الأفضل، والمنبثقة عن توسع التجارة، بداية من القرن التاسع عشر. ومن سجلات التعداد، وجد "تشارلز كامن" **Charles Kamen** أن الهجرة العربية أثناء الانتداب البريطاني، كانت حوالي ثمانية وخمسين ألفا، أو فقط ٧% من الزيادة الإجمالية في عدد السكان العرب أثناء تلك الفترة: انظر:

Little Common Ground (Pittsburgh: Pittsburgh University Press, 1991), 231, cited in Benvenisti, Sacred Landscape (2000), 82.

(٢) سفر الخروج ٣:٨ طبعة منقحة معتمدة **Exodus 3:8 Revised Standard Version.** على الرغم من أعمال الحفر التي تقوم بها إسرائيل، فإن الفتح العبري المفاجئ الذي ورد ذكره في العهد القديم لم يلق تدعيمًا بالدليل الأثري، والذي يشير بدلاً من ذلك إلى عملية بطيئة من الوصول العرقي والاختلاط، مع المدن التي تم فتحها (من قبل آخرين) في قرون مختلفة.

وفي واقع الأمر، أن الزعم بأسبقية الوجود الأصلي لليهود على الوجود الأصلي للعرب استلزم إعادة شاملة لرسم خرائط التاريخ والأرض الفلسطينيين، بغرض محو الوجود العربي، وإعادة مركزة للوجود القومي اليهودي بوصفه خيطًا متصلاً ومحوريًا (وهي مناورة ابتلعها مسيحيو الغرب بسرور بالغ، للأسباب التي أشرنا إليها سابقًا). وبناء على هذه الأجندة، فقد تم وضع خطط مفتوحة، من بينها على سبيل المثال، ما تم في ثلاثينيات القرن الماضي، حين شكّل الصندوق القومي اليهودي مشروع استكمال القانون المدني، والأدب، والسياحة، مقدمًا أثناء ذلك خريطة مترجمة إلى العبرية؛ أصبحت هي المصدر الرئيسي للمراجع الإسرائيلية[١]. ومن هنا، فإن ثمة هيئة تبدو كاملة- أو على الأقل قائمة بذاتها- من السلطات العلمية واللغوية والأدبية والتاريخية والتوراتية، اختُرعت لتعزيز هذا الانطباع عن الانتماء اليهودي، والحق الطبيعي في أرض يهودية معاد إنتاجها من أسطورة توراتية[٢].

والأسطورة التوراتية في واقع الأمر، هي السلطة الأساسية التي تمت إثارتها لتدعيم الزعم بالحق اليهودي الخاص في الأرض التي يتضح جليًا أنها عبر آلاف السنين تم احتلالها من جانب شعوب أخرى. وفي صيغته الأبسط، فإن هذا الحق يُذكَر ببساطة كـ"هبة إلهية" (على نحو ما فصّلنا من قبل).

---

(1) See Benvenisti, Sacred Landscape, chap. I.

(٢) حول تيار صهيوني وثيق الصلة، أشار إليه منظرون من "بربورشوف Ber Borochov إلى "هارولد إزاكس Harold R. Isaacs، صنع كثير من هذه التربيطات "القديمة". انظر:

Isaacs, Idols of the Tribe (New York: Harper and Row, 1977).

والحجة الأكثر تعقيدًا هي أن الأرض قد مُنحت للشعب اليهودي (العبريـــون) من لدُن الله، لذا فإن اليهود، سواء كانوا متدينين عن وعـــي أم لا، يمكـــنهم جماعيًا إنجاز إرادة الرب مكوّنين بذلك المجتمع العادل الذي أمـــر الله بـــه. وهذه الفكرة للرابطة المقدسة بين الشعب اليهودي والأرض، والتـــي طالمـــا لاقت استحسانًا بطوليًا عظيمًا، قد تمت بلورتها بحصافة من قبـــل "مـــارتن بوبر" **Martin Buber** (من بين جملة كتّاب آخرين).

قصة أبراهام التي تربط هبة كنعان بالأمر أن تكون نعمة، هي الحيثية الأكثر دقة لحقيقة أن ارتباط الشعب بهذه الأرض، يدل على رسالة. فالشعب جاء إلى الأرض لإنجاز رسالة... وقد كانت هذه الأرض في وقت ما مـــن تاريخ إسرائيل، هي ببساطة ملك الشعب. وكانت دائمًا في الوقت نفسه تحديًا لأن يتم بها ما قصد الله أن يتمه بها... وقد كانت إتمامًا وتتويجًا لـــم يكـــن ليتحقق على يد الشعب بنفسه أو الأرض بذاتها، بل فقط بالتعاون المصيري المقدر بين الاثنين معًا، وكان الارتباط الذي ظهرت بـــه الأرض لا كـــشيء ميت سلبي، بل كشريك حي وفاعل. لذلك تحديدًا، ولتحقيق كمـــال الحيـــاة، احتاج الشعب الأرض، وكذلك احتاجت الأرض الشعب، ولم يكن من الممكن الوصول إلى الغاية المنشودة لكليهما، إلا بشراكة حية[1].

---

(1) Martin Buber, Israel and Palestine: The History of an Idea (London: East and West Library, 1952), xi. See also Buber's "The Land and Its Possessors" [a letter to Mahatma Gandhi], in Israel and the World: Essays in a Time of Crisis (New York: Schocken Books, 1948), 228-29.

ولكن فيما نجحت الحركة الصهيونية، أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فقد راكمت تلك الحركة أيضًا على روابط متخيلة بين أراض وشعوب، ثم امتزجت في فكر قومي عنصري معاصر. في تلك الفترة، تأثرت أفكار عابرة القوميات حول القومية تأثرًا شديدًا بـ "العلوم" الجديدة، المتخصصة في العنصر أو الجنس، والتي صورت علاقة محدّدة للأرض بالعرق أو الجنس، والجنس بالعقلية الجمعية، والعقلية الجمعية بالثقافة، والثقافة بالخواص القومية. ومن ثم إضفاء الشرعية على الزعم الأوّلي القديم للأمة بالحق في دولة على أرض منحتها الحياة. وفيما تعد هذه الحجج وذلك المنطق مقنعين للكثيرين، إلا أنهما لم يخلُوا من تطبيقات سيئة وصادمة في الواقع؛ تعود إلى انطوائهما ضمنيًا على أن أي أمة قوية تتطلب تطهيرًا لعرقها، وهو ما يعني تصديقًا على إبادة الأعراق الإثنية الأخرى من أرض الدولة. ونأمل، ألا يكون ثمة احتياج لمزيد من النقاش هنا للطعن في القومية الإثنية أو العنصرية: فنتائجها ظلت واضحة، ومؤثرة، على مستوى عالمي (على سبيل المثال في اليابان وألمانيا الإمبريالية العنصرية، وفي بريطانيا الاستعمارية)، وأيضًا على مستوى محلي (على سبيل المثال في التخلص من الأمريكان الأصليين، وفي العمليات المختلفة من النقل الجبري للسكان في وسط أوروبا). ولكن، على الرغم من افتقادها إلى المصداقية على مدى طويل، فإن بعضًا من هذه الحجج نفسها، ما زالت تَندمِج- وعلى نحو غامض- بين معظم المدارس القومية، وحتى على مستوى العمل الأكاديمي الافتراضي في وقتنا الحاضر؛ فعلى سبيل المثال، صدّق صمويل هنتينجتون **Samuel Huntington** مجددًا على هذه الحجج في تحليل أجراه حديثًا

لجوهريات السياسة الخارجية الأمريكية، ونسمعها تدوي عبر تحليلات معاداة السامية في الغرب، تلك التي تمتد إلى اللزوميات العرقية الإثنية. فالمذهب القومي الإثني الكلاسيكي يغذي التأكيد الصهيوني، والذي، لولا ذلك لبقي مأخوذًا من الأسطورة المقدسة، القائلة بأن اليهود يداومون كجماعة في علاقة عضوية بوطنهم الأصلي، الذي شكل الشخصية القومية اليهودية، وأضفى الشرعية على عودتهم إلى الأرض، ومن ثم فإن معنى طرد الأعراق الأخرى التي ليس معترفًا لها بأي علاقة شبيهة بالأرض، يصبح أكثر وضوحًا.

ولكن الاستحسان العاطفي لمثل هذه الأفكار حول وجود رابطة عضوية بين الأرض والعرق، وربما الأمة، لا يمنحها في حد ذاتها أي مصداقية. ومن المؤكد أن هذه الأفكار وحدها، لا يمكن استخدامها لتشكيل أي مصدر لدفاع شرعي عن الدولة اليهودية. فالواقع أن قراءتها حرفيا، لا تفي بجعل قليل من الناس يصدقون عليها. ولكنها لا تقف مجردة، بل تتسلل إلى داخل كثير من الحجج الدقيقة، في المفاهيم المتعلقة- على سبيل المثال- بأن الشعب اليهودي ككل، يشترك في صفة ما يهودية روحانية عليا متجاوزة، أو ما يسمى روح الشعب **Volksgeist**.

روح الشعب

إن الرطانة والخطاب الصهيوني، يلمح غالبًا إلى فكرة أن الشعب اليهودي، وأرض إسرائيل مرتبطان بروحٍ ما، أو برابط ميتافيزيقي. وفي الصهيونية المعاصرة، ظل هذا المفهوم دائم الغموض استراتيجيًا، بما يعكس

خلافات كبيرة حول طبيعته. فبالنسبة للصهاينة المتدينين، تثير هـذه الفكـرة بوضوحٍ علاقةَ الشعب اليهودي المقدسة بالأرض التي مُنحت لهـم بـالأمر السماوي. كما أن مفاهيم الرسالة الروحانية لإسرائيل، تلتقط أيـضًا أفكـارًا مؤداها أن اليهود يشتركون، أينما وُجِدوا، في مسئولية روحانيـة مـشتركة ألقاها الله على عاتقهم، بوصفهم "الشعب المختار". ولكن فكرة وجود رابـط روحاني يجمع الإسرائيليين، أو رسالة ما، لطالما تغذت على منطقيات قومية جديدة، وارتبطت مرة أخرى بالنظرية العرقية الأوروبية، التي قامت علـى مفاهيم هيجلية **Hegelian** بأن كل عرق أو جنس (أو شعب أو أمة) له وجود روحاني، أو روح الشعب **Volksgeist**، يتجسد أمثل تعبير عنها في المسئولية الأساسية للدولة، وفي الموقع الحقيقي للهوية، والعزة، وولاء أعضائها. فـي بداية القرن العشرين، كان القوميون عبر العالم مهمـومين بهـذه الفكـرة، وظهرت كتابات حول "الروح الأرجنتينية" أو "الروح الصينية"، ظهرت آنذاك كتعبير عن طاقة وإرادة جماعية لدي شعب بكامله، ولكن التعبير عنها كـان من خلال ترجمتها إلى أفعال، كان بالتالي على الشعب واجب سامٍ لخـدمتها (وهو ما يعني بوضوح منطقًا فاشيًا). وقد كانت هذه الحزمة مـن الأفكـار الكلية، قد طُرحت للرد على زعم، لا يشوبه شك، بأن الدولة المستقلة في أي أرض، بدت وكأنها ولّدت الشخصية الثقافية للأمة (مع ما هو عرقي، وما هو روحاني). وعلى أي حال، لقد كانت الصهيونية، في هذا السياق، معفاة مـن التساؤل أو المراجعة. فقد كتب ديفيد بن جريون حول المفهوم، وقـد ظلـت أفكاره متداولة، بل تم تلخيصها في خطاب حديث لأريل شارون.

نحن لدينا سلاح سري، ربما يكون هو السلاح الرئيس الذي يحمل لنا الوعد بفرصة النصر، ولا بد لنا من أن نقويه. وهذا السر بين يديكم- بين أيادي من هم هنا، وأيادي من ليسوا هنا أيضًا- إنها الروح. وهذا ما سوف يكون حاسمًا في الحرب التي وجدنا أنفسنا في غمارها. فالروح ستكون حاسمة، ولكنها لن تكون كذلك بمفردها. فكل المدفعية والطائرات لن تسعفنا، لو لم تعلُ الروح فينا؛ ولقد أعطتنا هذه الروح حتى الآن قوة البقاء والاستمرار، وبها سنكون منتصرين(١).

وللأسف، إن مثل هذا الكلام يؤكد على روح قومية فريدة، المقصود بها هو تعزيز منطقيات النقاء العرقي. "لكل عرق آلية روحانية مختلفة"؛ هكذا كتب جابوتنسكي **Jabotinsky** في ١٩٣٣. واستطرد قائلاً:

لنرسم لأنفسنا النمط المثالي لـ "أمة كاملة". فمن شأن أمة كاملة أن تمتلك مظهرًا عرقيًا من شخصية فريدة مميزة، مظهرًا مختلفًا عن الطبيعة العرقية لجيران الأمة. ومن شأنها أيضًا، أي هذه الأمة، أن تشغل- ومنذ زمن محفور في الذاكرة- قطعة أرض معروفة بوضوح ولها صفة الدوام؛ وسيكون من المرغوب جدًا فيه، لو كانت هذه المنطقة تخلو من أي أقليات غريبة، ممن يُضعِفون بوجودهم روابط الوحدة القومية. ومن شأن الأمة أيضًا

(1) **Ariel Sharon, address to the Jewish Agency assembly, Jerusalem, 23 June 2002.**

أن تحافظ على اللغة القومية الأصلية، التي لا يمكن أن تنبثق عن أي أمة أخرى سواها[1].

قبل انتشار الفكر الصهيوني المعاصر، كانت الهوية اليهودية في أوروبا، ترتبط دائمًا بممارسات دينية، وبقيم روحانية، ذات علاقة بأفكار السلالة والقرابة. كما أن الإحساس بأن اليهودية أيضًا عابرة للأجيال، استمرت خلال سلالات أمومية، يعد إحدى المقدمات المنطقية الأساسية للتضامن اليهودي (وأيضًا، وعلى نحو مريع، لممارسة العنف تحت غطاء "معاداة السامية"). ومع قدوم الفكر الصهيوني المعاصر، ضربت الخطابات العابرة للقومية التي تدمج "الشعب" مع "الروح" على نغمة روح الشعب، داعمة بذلك الزعم بأن الأمة اليهودية تشترك في شخصية روحانية لا توصف بالكلمات (شرط روحاني أو عبء روحاني خاص)، وتعد إسرائيل هي التعبير الحصري عنه، أو على الأقل، في أسوأ الحالات، هي المدافع الأخير عنه. وعندما تلمّح الكتابات الصهيونية المعاصرة إلى "بُعد روحاني" للصهيونية والدولة اليهودية، فإن شيئًا ما في هذه الصفة الروحانية- ليس دينيا بالمعنى الحرفي، وغير معتمد على ممارسات محددة- يكتنف هذا التلميح. فاليهود في كل مكان يرِثون، ويشتركون في مسئولية العمل الروحاني، وهو ما "حضروا" إلى إسرائيل من أجل إنجازه؛ ومن خلاله تطور مفهوم عليا **aliyah** أو "الصعود" إلى إسرائيل. وفي الحياة الواقعية قد يكون المهاجرون **olim** علمانيين تمامًا في رؤاهم؛ و"صعودهم"- كمفهوم روحاني- يكون هنا إلى الأمة نفسها.

---

(1) Cited in Goldberg, To the Promised Land, 180-81.

وبطبيعة الحال تقدم الصهيونية زعمًا دينيًا مباشرًا يتعلــق بــالأرض، خصوصًا الضفة الغربية ("يهودا والسامرا")، على أساس أن الله منح أبراهام الأرض (وموسى ويوشع). ووفق هذه الرؤية، فإن الشعب اليهودي يــستعيد الآن، وعن حق، هذا الإرث أو العطية السماوية، ولا يعنينا فــي ذلــك رأي أحد. ومثل هذه السلطة المقدسة التوراتية، هي في الحقيقة بعيدة عن أن تكون مقصورة على خيالات الأصوليين أو المتشددين، بل إنها تظهر في المواقــع العلمانية، والمعتدلة في ظاهرها؛ كخلفية صامتة لرسالة إســرائيل القوميــة المقدسة. (على سبيل المثال، وزير الــدفاع الأســبق عيــزر فايتــسمان **Ezer Weitzman** اختار لكتابه عن القوات القوية الإسرائيلية عنوان لك السموات، لك أيضًا الأرض **Thine Are the Heavens, Thine Is the Earth**، مستخدمًا أيًّــا من المزامير التي تمدح الرب؛ وعندما سئل حول خاصية استخدام اللغة الموجهة إلى الله لغرض عسكري علماني، أكد فايتسمان على أن الرب والشعب اليهودي هو الشيء نفسه، وأن مراجع الاثنين هي نفسها واحدة)[1].

ومن بين المزاعم الصهيونية الأكثر ذيوعًــا، يــأتي زعــم حركــات المستوطنين المتدينين بالتصديق السماوي على بناء المستوطنات، والمقاومة المسلحة لأي سَحب لها. وكما ناقشنا التوترات الإسرائيلية الداخلية في الفصل الثاني من هذا الكتاب، فإن الحجج الدينية الإسرائيلية لا تحتاج إلى مزيد من النقاش هنا. ربما تكون المفاجأة الوحيدة الحقيقية حول مثل هذه المزاعم، هي

---

(1) Cited in Shahak, ed. Roselle Tekiner, Samir Abed-Rabbo, and Norton Mezvinsky (Brattleboro, VT: Amana Books, 1988), 292.

أن المجتمع الدولي يمنح تلك الحجج مصداقية أخف، وذلك بقبوله واقعيًا أن الشعب اليهودي يتمتع بحق روحاني خاص في الأرض، وهو ما يخفف نوعًا ما من حدة وحشية طرد سكانها الأصليين. وهو ما يعد انزلاقًا مضافًا يستدعي إلى الذهن مرة أخرى بعض التأمل في عقدة الذنب لدى الغرب المسيحي. فالمتشددون الدينيون موجودون في معظم الأديان الرئيسية، ومن الطبيعي أن تضلع مسئولية المجتمع الدولي باحتواء طموحاتهم الأكثر تدميرًا، إذا قيضَ لهذا أن يتم بأكبر قدر ممكن من الأدب.

إلا أن مصطلح روحاني يظل مصطلحًا غامضًا، إلى درجة أنه قد يثير مشاعر عميقة لدى قطاع عريض من الناس، بمن فيهم أولئك الذين سيجدون المزاعم الدينية غير مستساغة. ويبدو، بالنسبة للبعض، أن مصطلح روحاني يثير في الأذهان تعاليم دينية، وأسطورة توراتية مقدسة. وبالنسبة لآخرين، يُترجم المصطلح وبطرق أكثر علمانية على أنه يشير إلى رسالة أخلاقية سامية لخلق مجتمع عادل. ولا شك في أن اللغة الصهيونية التي تستخدم مفردات " التجمع" و"الخلاص" و"العودة"، تدمج بداخلها مناهج دينية وعرقية وقومية، وتسمح بمرونة داخلية من شأنها أن تستوعب مدى واسعًا من الرؤى الفردية، بل وأيضًا الأفكار العلمانية والروحانية التي تتسم بالغموض الاستراتيجي، ميسّرة بذلك التآزر والتوافق فيما بينها. ومن ثم، فإن حتى اليهود العلمانيين غير الصهيونيين قد يحافظون- على نحو مجرد حينًا وبطرق شبه واضحة حينًا- على استمرار إحساس قوي بأن ثمة صفة روحانية يهودية ثمينة، يعجز عنها الوصف، أو رسالة وجدت على الأقل

تحقُّقها والتعبير الحر عنها في إسرائيل. فإذا تحولت إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية، مخنوقة بالعرب المسلمين والمسيحيين، فإن هذه المخيلة الروحانية سوف يتم ابتلاعها ويصيبها التحلل؛ في خسارة تعتصر القلب، لا يمكن تصورها، وتفوق قدرة السيطرة السياسية بمفردها.

ولكن إلى أي مدى يمكن للمجتمع الدولي أن يدعم مطلبًا روحانيًا، تمت ترجمته إلى مثل هذا الدمار الذي يحدث للمجتمع الفلسطيني من قِبل الملايين، ويؤدي الآن إلى حالة من عدم الاستقرار الإقليمي؟

على قدم المساواة

هناك إجابة صهيونية سريعة، على سؤال الاهتمام الدولي بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، مفادها أنه في الوقت الذي تعد فيه معاناة الفلسطينيين أمرًا مؤسفًا، فإن العالم الإسلامي والمسيحي يتمتع بأراض شاسعة، ويمكن لسكانه تخصيص مكان لدولة يهودية صغيرة. والحركة الصهيونية ليست الوحيدة في ربط الدولة بالدين: بعض المدارس القومية الإسلامية والمسيحية والهندوسية، تفعل الشيء نفسه، وبالمثل، تكتسب ارتباطات عاطفية قوية. إذن، يدفع الصهاينة بأنه بناء على قبول العالم لوجود هذه الدول الأخرى، فلماذا لا يقبل بالدولة اليهودية؟

وهذه الحجة تخفق على ثلاثة أصعدة. أولاً، أنها تبالغ في حالتها. فالحكومات الدينية في كل مكان تشكل إشكالية، وأينما كانت وحشية (كما في إيران)، أو أينما كانت القومية تولّد دفقات من العنف الجماهيري (كما في

الهجمات الهندوسية على المسلمين في الهند)، فإنها تلقى ذمًّا وسبًّا عالميًا.

ثانيًا، جميع الدول الدينية الأخرى يمكنها أن تزعم وجود انتماء مفترض لمجتمعٍ هو أغلبية في الأرض، مستقين ذلك من تقليد ديني متجذر في الأرض عبر قرون من الممارسة. وإسرائيل التي صنعت هذه الأغلبية بالقوة، قد تشكلت على مدار حملة من الهجرة اليهودية الجماعية في القرن العشرين، مصحوبة بطرد جماعي للأغلبية المسيحية/ المسلمة الأصلية. ومن ثم، فإن هوية إسرائيل الدينية العرقية، تقوم وتستمر على أساس مشروع واقعي من التطهير العرقي؛ وهي تظل في أعين الفلسطينيين والإقليم برمته غزوًا دينيًا من الطراز القديم، أو "صليبيًا"، أكثر منه تعبيرًا جماعيًا توافقيًا عن عاطفة دينية أصلية لأغلبية ما. ثالثًا، على الرغم من كون إسرائيل رسميًا "دولة يهودية"، فإنها ليست دولة دينية بالمعنى الدقيق؛ أي دولة تؤكد قوانينها الأساسية على المبادئ الدينية اليهودية كنسق تعليمي للأخلاقيات من أجل قوانينها ومواطنيها. وفي الواقع، وكما ناقشنا سابقًا، إن الهوية اليهودية لم تكن أبدًا مجرد انتماءٍ ديني، وإنما هي خليط يضم أفكارًا عن السلالة، والثقافة، والصهيونية، وفكرة الأمة. والحجج الأبدية حول "من هو اليهودي"، تعكس وتدل على هذا التعقيد. فقد اعتاد اليهود وفي مختلف الدول، أن يوجهوا مدى واسعًا من الآراء حول هذه المسألة. ولكن ثمة مزايا كثيرة جدًا، وحقوق سياسية، مرتبطة بأن تكون يهوديًا في إسرائيل؛ إلى درجة أن صناعة القوانين قد راعت بالضرورة صياغة تعريف لها. فالتعريف القانوني الإسرائيلي لـ "اليهودي"، كما هو منصوص عليه في قانون العودة، هو

"شخص ولد من أم يهودية، أو تحول إلى اليهودية، وليس منتميًا إلى ديانة أخرى"[1]. ومع ذلك، ثمة نصوص إضافية أصبحت ضرورية، وتدل على نقاط خلافية بهذا الصدد.

بالإضافة إلى تعريف "اليهودي"، فإن القانون الجديد [في التعديل ٥٧١٤]، أوجد طبقة جديدة من المهاجرين الذين من شأنهم أن يتمتعوا "بحقوق اليهودي". وهؤلاء الأفراد سوف يكونون قادرين على الهجرة وفقًا لقانون العودة، ولكن لن يتم الاعتراف بهم كيهود من قبل الدولة. وهؤلاء يشملون أي طفل أو حفيد ليهودي (ذكرًا كان أو أنثى)، وزوج يهودية، أو زوجة يهودي... وزوج أو زوجة ابن أو ابنة يهودية، وزوج أو زوجة حفيدة يهودية... "شخص كان يهوديًا وغيّر ديانته طوعًا"، معفى من قانون العودة... والأفراد المتمتعون بـ "حقوق يهودي"، سوف يكونون مؤهلين كمواطنين في إسرائيل تحت القانون، ولكنهم لن يتمكنوا من التسجيل كيهود سواء بحكم "الانتماء العرقي أو الديانة، إذا لم يكونوا مستوفين تعريف اليهودي". ذلك أن هؤلاء الأفراد الذين هاجروا إلى إسرائيل وفق قانون العودة، ولكنهم ليسوا يهودًا، لا يستطيعون التسجيل في وزارة الداخلية كيهود. وباعتبارهم أشخاصًا غير يهود، فإن هؤلاء الأفراد يمكن أن تمنعهم

---

(١) قانون العودة: معدل، ومرر في ١٩٧٠.
Law of Return, Amendment 5714-1954, passed in 1970.
ولا يتفق هذا التعريف مع قانون هالاخاه Halacha (الكلمة العربية تعني المذهب، وأن الشريعة اليهودية هي مجمع القوانين- م) والذي ينص على أن الشخص يظل يهوديًا حتى بعد التحول إلى ديانة أخرى.

وزارة الداخلية من الزواج من اليهود، أو من الدفن في مدافن اليهـود فـي إسرائيل[1].

إن هذه النصوص القانونية المطولة، إنما تدل على مدى الرعاية التي توليها الحمايات القانونية الإسرائيلية للهوية القوميـة اليهوديـة، وحزمتهـا الرئيسية من الحقوق والمزايا الخاصة الممنوحة. ولكنْ حتى القضية الدينيـة الخالصة، التي تثير الخلاف والجدل، تعد مسألة دقيقة وعويصة. فحتى يمكن الحصول على اتفاق عام حول أن إسرائيل هي في الحقيقة "دولة يهودية"، فإن العهد القومي للصهيونية قد منح للسلطات الأرثوذكسية سلطة فوق "من هـو يهودي" ممن يعتقدون أن قانون الهالاخاه **Halacha** هو الذي يحدد المـسألة. والنتيجة أنه وحتى عام ٢٠٠٢، وفي مواصلة للإثارة التي لا تنتهـي مـن جانب اليهود الإصلاحيين والمحـافظين**Reform and Conservative Jews**، فإن أي شخص، داخل إسرائيل، لم يتحول إلـى اليهوديـة تحـت الرعايـة الأرثوذكسية وما بعد الأرثوذكسية، لا يمكنه الحصول على وضع قانوني في إسرائيل بصفته يهوديًا. وعندما أعلنـت المحكمـة العليـا الإسـرائيلية أن المتحولين إلى اليهودية عبر اليهود الإصلاحيين والمحافظين، يجب أن يـتم تسجيلهم كيهود (لأغراض التسجيل فقط، ولكـن دون مـسألتيّ الـزواج أو الدفن)، توالت عاصفة من الجدل والخلافات[2].

(1) Anti-Defamation League, "The Conversion Crisis: The Current Debate on Religion, State, and Conversion in Israel," n.d.,: http://www.adl.org/Israel/Conversion/crisis.asp.

(2) Eliezer Rauchberger, "United Torah Judaism Rejects High Court's Conversion Decision," Dei`ah veDibur, 27 February 2002, available online at http://Chareidi.shemayisrael.com/KS62aconvrt.htm

وبناء على كل هذا التعقيد والتوتر، حول الهوية اليهودية والتحول إلى اليهودية، لن نفاجئ بعدم وجود هيئة يهودية تبشيرية، سواء تابعة للدولة أو خاصة، تعمل بشكل جيد على الأحياء الإسرائيلية العربية- خاصة في الأراضي المحتلة- وتسعى إلى تحويل المسلمين والمسيحيين إلى الديانة القومية. صحيح أن التبشير لم يكن يومًا تقليدًا من بين تقاليد اليهودية، ولكننا في إسرائيل، نجد امتزاج الأبعاد العرقية والدينية والقومية في أن "تكون يهوديًا"، يتم ترجمته إلى حالة قبلية **tribalism** دائمًا ما تعمد إلى إبعاد غير اليهود عن القومية الوحيدة التي تمنحها الدولة كافة الحقوق. وفي الحقيقة، تعد إسرائيل صيغة فريدة بين الدول الدينية في الحفاظ على نفسها، لا بوصفها قابلة للتحول، وغير راغبة في أي تحويل لعموم المواطنين في أرض الدولة إلى ديانة قومية. ونكرر أن ذلك إنما يعود إلى أن إسرائيل ليست دولة يهودية بالمعنى الديني الضيق تحديدًا؛ إنها "دولة اليهود" (وفق الترجمة الحرفية لتوصيف هرتزل **Der Judenstaat** دولة اليهود) أي مجتمع مترابط بقوة بحكم المفاهيم والمدارك الداخلية بأن هويته، في الوقت الذي ينفتح فيه على التحول إلى ديانة أخرى، هو في الأساس متجذر في أفكار السلف والسلالة. وحسب التعريف السابق لا يوجد أي وجه للتشابه بينها وبين أي دول دينية أخرى.

خاتمة: المسئولية الملقاة على الصهيونية

في الصهيونية، وكما في أي خطاب قومي آخر، تتجمع خيوط متباينة من الجدل والحجج؛ لتمنح المشروع القومي مسحة التراجيديا والغموض. وفي الوقت نفسه تقدم تنوعًا فلسفيًا مهمًا وأهمية حيوية لإدراج مجال واسع من التابعين فيه. ومن الطبيعي ألا تظهر الخيوط التي تناولناها بالنقد في هذا الفصل، على نحو منعزل، بل تظهر في ارتباط ما بين بعضها بعضًا، وأن يكتنفها الغموض في إطار مزاعم أكثر تأثيرًا وأكبر حجمًا، حول الولاء اليهودي، وفي الوقت نفسه تكون هذه الخيوط قادرة على مواجهة أي تحدٍّ قد يأتي مع حدوث تغير استراتيجي في الأرضية، أو الأساس الذي تستند إليه. بهذا الفحص والتحليل، حاولنا في هذا النقاش أن نبيّن مدى قوة وتأثير هذه الخيوط التي دائمًا ما تكون محل نزاع، وغير يقينية عند الإسرائيليين اليهود، وأيضًا في موقف إسرائيل البائس نسبة إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان. أولاً، إن المشكلة الأساسية الأصلية التي تسود الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وأصوله، وأساسه المستمر، ومقاومته العنيدة للحل، تمثلت طوال الوقت في المبدأ الصهيوني القائل بضرورة أن تكون هناك دولة يهودية، وعلى إسرائيل أن تُبقي على أغلبية يهودية. ثانيًا، يكتنف مسارات تلك الحجة خلاف وتباين عميقين. وعلى الرغم من العاطفة التي تغلّف تقديمها للعالم، فإن بنيتها الكلية تستند إلى أرضية ضعيفة وسريعة التآكل.

وبناء على الأزمة المتطورة في الشرق الأوسط، فإن هذه الخيوط الواهية لا بد من الآن أن تتم مناقشتها بصورة أسرع من المعدل الطبيعي للتطور السياسي الذي قد يتم في ظروف عادية. وقد حدث أن أصبح الفكر

الديمقراطي الغربي يعتبر السيطرة العرقية على دولة ما مسألة كريهة أخلاقيًا؛ ومن هنا، فعندما أدت جهود ميلوسيفتش Milosevic نمحو "صربيا العظمى" إلى مجازر ونقل جبري للسكان (الأزمة الأولى من نوعها في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية)، كانت هناك بوصلة أخلاقية واضحة- على الأقل- توجه التحرك الدولي المتردد المهتز.. ولكن على الرغم من الإسهام في أزمة أكبر من ذلك بكثير، فإن الحجة الصهيونية قد نجحت في طرح "إسرائيل الكبرى" كمشروع أخلاقي- يستحق، وفي الحقيقة يتطلب أخلاقيًا- تحققًا وحماية. وهذه الحجة تكرس لضرورة أن تظل إسرائيل استثناء، خارج حدود المعايير الديمقراطية المدنية المنطبقة في كل مكان. وقد تسبب هذا المنطق الغريب في إحداث تشوش للدبلوماسية الدولية من الناحية الأخلاقية، في سعيها لتهيئة كل من الثقافة اليهودية وتاريخ من الاضطهاد- خصوصًا الإرث الأخلاقي الجبري للهولوكوست- لإضفاء الشرعية على هذه الدولة العرقية. ولكن، وبناء على الأزمة البادية في الأفق، فإن مثل هذا التشوش الأخلاقي يجب الآن تنحيته جانبًا. فأصول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لا يرجع إلى اضطهاد أواسط القرن العشرين، بل إلى الحركة القومية في أواخر القرن التاسع عشر التي ألهمتها معاداة السامية، وكذلك الأيديولوجيات القومية الجامحة في تلك الفترة؛ نحو خلق دولة قومية يهودية في أرض، كانت بالفعل، ولسوء الحظ، تضم مجتمعًا عربيًا أصليًا قديمًا ومسيّسًا. وكانت تلك الصيغة دائمًا غير قابلة للنجاح، وذلك على حد اعتراف مهندسي الصهيونية الأوائل. وكان نجاح الصهيونية مفهومًا دائمًا على أنه يتطلب ترحيل ونقل جماعي للعرب أو طردهم؛ هذا الهدف الذي تم السعي إلى تنفيذه مرتين بالقوة (في

١٩٤٨ و١٩٦٧) ولكنه لم يتحقق. والجهود الإسرائيلية المستمرة لتحقيق هذه الرؤية على أرض الواقع، إنما تولّد في الوقت الحالي مخاطر إقليمية لا تطاق.

وإلى حد ما، فإن إسرائيل تعاني من توقيت سيئ الحظ في محاولة طرد العرب الأصليين، بعد مضي ما يقرب من نصف قرن على تخلص المنطقة من الاستعمار. ومفاخرها الاستيطانية الاستعمارية- المتمثلة في كونها جلبت التطور و"الحضارة" إلى أرض متخلفة جرداء- إنما تواجه تخلف وانقضاء هذا العهد من الناحية المعيارية، خاصة عندما وجد التفوق الأبيض نفسه بين أطلال مُحرجة في جنوب أفريقيا ذات الأغلبية السوداء. فضلاً عن ذلك، فإن بقية النظم الديمقراطية الغربية تعلمت دروسها (وإن ببطء) من أخطاء الماضي. ففي القرن التاسع عشر، كانت الجيوش البيضاء الاستيطانية التي تمخر السهول العظيمة، لما أصبح في نهاية الأمر معروفًا بالولايات المتحدة؛ كانت قادرة على مهاجمة الشعوب الأصلية وتدميرها، بل ومُنحوا النياشين، وكوفئوا على جهودهم النبيلة في نشر الحضارة والمسيحية. ولكن يكفي ذلك لم يعد الأمر يتحمل المزيد. فإسرائيل لا تمتلك هذه المزية، على عكس ما يزعم الصهاينة دومًا، لتكرار انتهاكات وجرائم الماضي المروّعة.

وأخيرًا، فإنه مع تنميط إسرائيل نفسها بوصفها "الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط"، تظل الديمقراطية الإثنية الوحيدة التي تزعم انتماءها إلى المجتمع الدولي الأوروبي الأمريكي. وذلك الزعم يصبح حَرَجًا لا يمكن التسامح معه، حيث هذا النموذج آخذ في الانقراض في كل مكان. على سبيل المثال، لقد أقام مشروع "أستراليا البيضاء" ديمقراطية عرقية، في أوائل القرن العشرين، مانعًا الهجرة الآسيوية ومستبعدًا الأبورجين (شعب أستراليا

الأصلي)، على أساس الاعتقاد بأن الهيمنة العرقية وحدها، هي التي يمكن أن تسمح للبيض بأن يتمتعوا، بحرية، بممارسة ديمقراطية جلبوها من أوروبا. وقد استخدمت الولايات الجنوبية في الولايات المتحدة مجموعة من الطرق، رسمية وغير رسمية، لاستبعاد السود من التصويت، وتأمين سيطرة البيض خلال ستينيات القرن الماضي. ولكن الحركات المدنية التي تحدت وهزمت هذه النظم، حملت معها ما هو أكثر من مجرد التغير المحلي أو القومي؛ فقد شنت حملة وكثفت الخطاب المعياري الدولي الرافض للتفوق العرقي الإثني؛ بوصفه مصدرًا أصيلاً للظلم، واللاإنسانية، ومعاناة البشر. وقد ظهر أثر هذا التغير ليلحق بجنوب أفريقيا، إذ سرعان ما أزال قناع المصداقية عن وجه سياسة الفصل العنصري/ الأبارتيد؛ كما جاءت طموحات ميلوسوفيتش الصربية متأخرة للغاية، وتجديفًا في المد العالي للأمواج. ها قد وصلت دروس الحرب العالمية الثانية أخيرًا إلى التحقق: فالقومية الإثنية تولّد خطابات غير مقبولة حول التفوق العرقي ومن ثم الدونية، كما تمنح سلطة أخلاقية للتطهير العرقي، وتمنع المساواة في الحقوق أمام القانون، وهو ما يمثل مبدأ أساسيًا في النظم الديمقراطية الغربية. فإذا كان لدولة ما أن تكون ديمقراطية بكل ما تعنيه الكلمة؛ حيث يتمتع جميع مواطنيها بالمساواة أمام القانون، فإنها لا يمكنها أن تقوم على أساس من السيطرة العرقية. وأيًا كان ما تزعمه إسرائيل تأسيسًا على خطايا أوروبا في الماضي أو على أساس ماضيها المعالَج أسطوريًا، والمتمثل في المقاومة السلمية للعرب المتوحشين، لو أن الدولة اليهودية تزعم انتماءها إلى النادي الغربي، فلا يمكنها أن تتوقّع إعفاءها من هذه المبادئ.

ومثلما أشار "مارك توين" Mark Twain ذات مرة، فإنه لأمر جيد أن تكذب الأمم فيما يتعلق بأفعالها، لأن الكذب في هذه الحالة يبين أن هذه الأمة تعرف تمامًا أنها تقترف شيئًا ما سيئًا. وربما نلاحظ أن الخطاب المؤيد لإسرائيل، يقر بالصعوبة الأخلاقية التي تكتنف الدولة اليهودية، والتحول المعياري في حقوق الإنسان الدولية، في انتشار أسطورتين واضحتين بذاتهما، هما: أسطورة أن فلسطين أرض خالية جرداء، تم جذب العمال العرب المهاجرين إليها، عن طريق إنجازات المستوطنين اليهود الجادين في العمل، حيث حولوا الصحراء إلى خضار. وأسطورة القيادات العربية العدوانية المعادية للسامية الذين أمروا الفلسطينيين بالفرار في ١٩٤٨. هذا التاريخ الأسطوري يعكس تأكيدًا على أن العدل والمعاملة العادلة، تعد أيضًا قيمًا أساسية للدولة اليهودية. ولا يتبقى على الصهاينة، سوى أن يعبّئوا هذه القيم لمواجهة فهمهم المنقّح عن ماضيهم، وبأمانة متجددة. وتلك العملية، إلى حد ما، بدأت بالفعل: فالتاريخ تعاد كتابته، والأنماط العنصرية القديمة تنهار أمام المساوئ والانتهاكات الواضحة للاحتلال الإسرائيلي، وعمليات إضفاء العقلانية على الاستعمار الاستيطاني في فلسطين آخذة في المزيد من التحلل. كما أن التاريخ الأسطوري المتهالك بدأ يخسر جمهوره. وقد ظل الجدل السياسي الدائر داخل إسرائيل، يعترف دائمًا بالتوتر القائم بين دولة يهودية ودولة ديمقراطية، ولكن الأصوات المهيمنة قد حثت هذه الخطابات المتعارضة على ضرورة أن تكون يهودية الدولة في الأولوية. ولا بد من حل هذا التناقض الآن، وبصورة مختلفة.

الفصل السادس

حل الدولة الواحدة

الجدل الممتد

بعد قرن من الأحلام والصراع، تخلل حلم الصهيونية المياه الضحلة التي صنعتها تناقضاتها. فسكان إسرائيل، من يهود وعرب من جانب والفلسطينيون من جانب آخر يعتمدون على بعضهم بعضًا اعتمادًا كبيرًا، ويرتبطون ارتباطًا وثيقًا فيما بينهم إلى درجة أن تقسيمهم قسرًا لا يعني إلا إنذارًا بالانحدار إلى هاوية الكارثة. صحيح أن الثقافة والأيديولوجية، وقرن من الصراع تفصل بينهم، إلا أنهم متشابكون ومتجذرون في بعضهم بعضًا، ومتصلون اتصالاً لا يمكن الفكاك منه؛ مثل توأم متصل في أرض ضيقة ودقيقة طبوغرافيًا.

ربما كان من الممكن في وقت سابق إقامة دولتين، غير أن خيار الدولتين تبخر منذ سنين، أو ربما منذ عقود مضت. وربما، كما برهنت بعض الأصوات كثيرًا، لم يكن حل الدولتين موجودًا فعليًا على الإطلاق. وأيًا كانت الإمكانات والفرص التي كانت سانحة للتقسيم، فهي الآن لم تعد موجودة. كمان أنه لا يوجد اليوم جديد على مستوى الأيديولوجيا، أو

التخطيط، أو "عملية سلام." والمؤكد أيضًا أن جدار الفصل العنصري الملتوي كالثعبان، غير كفيل بتقديم معنًى حقيقًا لتقسيم هذه الأرض الصغيرة إلى دولتين.

ومن ثم، فإن المأزق الذي يواجه الطرفين الآن، أصبح واضحًا للجميع. فالشعب الفلسطيني أكبر حجمًا وأشد تسيسًا من أن يتم حشره داخل جدران، فهم بلا شك سيحاربون ضد دمار أمتهم، وإفقارها. وفي صيغة الدولتين، سيتوجب على إسرائيل إما أن تواجه رد الفعل الفلسطيني بقمع لم يسبق له مثيل، أو أن تذعن للمطالب الفلسطينية بانسحاب حقيقي. بيد أن انسحابًا إسرائيليًا من الضفة الغربية، والذي يكفي للسماح بقيام دولة فلسطينية حقيقية؛ لم يعد أمرًا متخيلاً. حيث أصبحت شبكة المستوطنات غير القابلة للنقل، راسية بثقلها الديمغرافي والمالي والأيديولوجي. والخيار الآخر الوحيد لدى إسرائيل؛ أي النقل الجماعي القسري للفلسطينيين خارج الضفة إلى الأردن، هو خيار من شأنه أن يشعل رد فعل سياسي كارثي على مستوى المنطقة والعالم، ويتسبب مجددًا في أزمة طاحنة. ولا توجد قوة سياسية يمكنها تغيير هذا الوضع. فالسياسات الإسرائيلية الداخلية تعجز عن حل التوترات الأيديولوجية التي يمكن أن تخلفها أي محاولة جادة، من جانب الحكومة الإسرائيلية، لسحب شبكة المستوطنات من الضفة. ولا توجد حكومة إسرائيلية لديها المقدرة، أو المبررات للانطلاق في مثل هذه التصفية؛ أو على الأقل لا يمكن ذلك في غياب ضغط خارجي قاهر. ولكن الواقع أنه لا يوجد

فاعل أو مجموعة فاعلين خارجيين تملك الإرادة السياسية والقوة الخام (اقتصادية، أو سياسية، أو عسكرية) لممارسة مثل هذا الضغط.

وبما أن خيار الدولتين تم اختراعه أو رسمه في ظل هذه الظروف، فلا يمكنه أن يفعل سوى أن يدفع بهذا الصراع العرقي الذي طال اشتعاله نحو الانفجار، ويوسع دائرة ضحاياه. واستجابة لذلك، فإنه في إطار السياسية اليهودية والفلسطينية المتبعة، نلاحظ أن ثمة تحولاً رئيسًا يختمر. فمع ازدياد وضوح الأزمة والإصرار على إيجاد حل، يبدأ الناس في التحدث عن مستقبل مختلف لإسرائيل والأراضي الفلسطينية: دولة ديمقراطية واحدة على كامل أرض فلسطين وقت الانتداب البريطاني، يشارك فيها اليهود والفلسطينيون المثل بالمثل. "لقد حان الوقت للتفكير فيما لا يمكن التفكير فيه"، هكذا كتب "توني جودت" **Tony Judt** الأستاذ في جامعة نيويورك، في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٣، كاسرًا بذلك القاعدة السياسية العامة للولايات المتحدة، ضمن سلسلة **New York Review of Books** موضحًا أن "حل الدولتين- جوهر عملية أوسلو و'خارطة الطريق' في الوقت الحالي- قد يكون الموت مصيره المحتوم"[1].

وفي مقابلة مع صحيفة هاآرتس عام ٢٠٠٣، نجد ناشط السلام الإسرائيلي المخضرم حاييم حانجبي **Haim Hanegbi**، وهو صحفي يساري ولد في إسرائيل، يدعو الجميع إلى مواجهة الحقائق: "كل من لديه عين ترى،

---

(1) **Tony Judt, "Israel: The Alternative."**

وأذن تسمع، عليه أن يفهم أن الشراكة ثنائية القومية فقط هي التي يمكن أن تنقذنا"(١). وها هو الصحفي الإسرائيلي "دانيال جافرون" **Daniel Gavron** يطرح النقطة نفسها في كتابه الوجه الآخر لليأس **The Other Side of Despair(2003)**: "لم يعد لدينا سوى بديل واحد: تعايش إسرائيلي فلسطيني في أمة واحدة"(٢). إن جافرون الذي صعد/هاجر **aliyah** إلى إسرائيل مع أسرته في عام ١٩٦١، ضمن سعيه الحثيث لتحقيق الحلم الصهيوني؛ عند طرحه حل الدولة الواحدة، يدرك جيدًا مدى عمق التحدى الذي تمثله رؤيته المتغيرة هذه أمام للتيار العام السائد. إلا أنه وغيره يتحدثون ويكتبون وسط كوكبة متنامية من الصحفيين والنشطاء، والمفكرين الإسرائيليين والفلسطينيين الذين سلموا بأن حل الدولتين لم يعد صالحًا.

"ميرون بنفنستي" **Meron Benvenisti**، نائب عمدة القدس سابقًا، لم يصل بدوره إلى حل الدولة ثنائية القومية، إلا بعد عقود من البحث عن أرضه الأصلية، وبإحساس عميق من الأسى. "ليس من السهل عليّ أن أنفصل عن حلم أبي في دولة قومية يهودية. من الصعب عليّ ذلك. حيث كان هذا ولمعظم فترات حياتي حلمي أنا أيضًا". هكذا قال بنفنستي وهو لا يرى أي بديل آخر:

---

(1) **Avi Shavit, "Cry, the Beloved Two-State Solution," Ha`aretz, 6 August 2003.**

(2) **Daniel Gavron, The Other Side of Despair: Jews and Arabs in the Promised Land (New York: Rowman and Littlefield, 2004).**

المحصلة هي أن الحل الذي يبدو عقلانيًا لدولتين لأمتين لا يمكن أن يتحقق هنا. فنموذج التقسيم إلى دولتين لأمتين، لا يمكن أن ينطبق. فهو لا يعكس عمق الصراع، ولا يتناسب مع مستوى التشابك الموجود في أجزاء كبيرة من البلد. في استطاعتك تشييد كل جدران العالم هنا، ولكنك لا تستطيع أن تتغلب على حقيقة أنه لا يوجد سوى طبقة واحدة من المياه الجوفية والهواء نفسه، وأن كل التيارات تصب في البحر. ولن تكون قادرًا على التغلب على حقيقة أن هذا البلد لن يتسامح مع وجود حدود في وسطه... لا يوجد خيار إلا التفكير في فلسطين غربية [أرض إسرائيل] كوحدة جغرافية واحدة... وما علينا أن نفعله هو محاولة الوصول إلى التوافق على وضع من التكافؤ الشخصي والجماعي، في إطار من النظام الكلي على مستوى البلد بأكمله[1].

وهكذا فإن إسرائيل تواجه قرارًا قدَريًا محتومًا، كان شارون قد زاد من سرعة حركته وأصبح الآن الخيار الذي يواجه الجميع. "نحن نؤجل خيارًا حتميًا صعبًا"، هكذا يقول "توني جودت" **Tony Judt**، "ذلك أن اليمين المتطرف واليسار المتطرف، قد أقرا حتى الآن خيارًا... بين إسرائيل مطهرة عرقيًا، وبين دولة واحدة مندمجة ثنائية القومية لليهود والعرب، إسرائيليين وفلسطينيين"[2].

---

(1) **Shavit, "Cry, the Beloved Two-State Solution."**

(2) **Tony Judt, "Israel, The Alternative."**

وهناك أيضًا بعض من تيار الوسط واليمين يفهمون أن ثمة خيارًا على وشك الحدوث: على سبيل المثال، المؤرخ الإسرائيلي "بني موريس" **Benny Morris**، الذي كان مسئولاً عن هدم أسطورة أساسية في الرواية القومية لإسرائيل، وذلك بتوثيقه الطرد العمدي الذي قام به الصهاينة لمئات الآلاف من الفلسطينيين من قراهم عام ١٩٤٨[1]. وفيما يعد من دواعي الدهشة بالنسبة لمحاور حديث، فإن "موريس" يصدق على هذه الحقائق الوحشية، بوصفها شرعية من الناحية الأخلاقية، في السماح لتشكل إسرائيل كدولة يهودية، إذ يقول: "وثمة وقائع في التاريخ تبرر التطهير العرقي". ولكن "موريس" يعتقد أيضًا، في نهاية الأمر، أن ذلك الجهد لم يكن مثمرًا، بناء على العداوة العربية. "لقد كان من الخطأ الاعتقاد بأنه سيكون من الممكن تأسيس دولة مستقرة هنا منسجمة مع المحيطين". هكذا قال، وهو على وشك إنهاء المقابلة الشهيرة مع هاآرتس، والتي أذاعت للمرة الأولى رؤاه ومنطقه حول حل الصراع. وقتئذ أعاد الصحفي "آفي شافيت" **Avi Shvit** بيأس: "وهذا ما يتركنا أمام احتمالين: إما صهيونية وحشية تراجيدية، وإما تجاوز الصهيونية". فردّ "موريس": "لقد أوجزت، وهذا صحيح"[2].

هذه الأصوات القليلة، والمتزايدة شيئًا فشيئًا، تولد إحساسًا بضغط متزايد، وتجلب ردود أفعال صهيونية مقذعة. فها هو "يورام هازوني" **Yoram Hazony** (رئيس مركز شاليم في القدس **Shalem Center in**

([1]) **See especially Morris, Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited.**

([2]) **Shavit, "Survival of the Fittest."**

(Jerusalem في كتابه الدولة اليهودية: النضال من أجل روح إسرائيل The Jewish State: The Struggle for Israel's Soul، يقول: "إن فكرة الدولة اليهودية تتعرض لهجوم منظم"[1]. فيما يحتج "يويل استرون" Yoel Esteron، مدير تحرير في هاآرتس، قائلاً: "الجدل مشتعل". وذلك في شجبه لحل الدولة الواحدة بمفردات عاطفية[2]. فبالنسبة لهؤلاء الإسرائيليين مثلما هو الحال بالنسبة لكثير من الصهاينة، فإن مجرد الاقتراح أو الإيماء إلى دولة ثنائية القومية، يمثل خيانة غير متخيلة للحلم الصهيوني، واستسلامًا غير معترف به للرفض العربي؛ بل هو عند هؤلاء كره للذات، أو ضلالة لقتل الذات. فالدولة ثنائية القومية سوف تعني أغلبية عربية، وهو ظرف يفترض فيه أنه بداية النهاية للدولة اليهودية، والحياة القومية اليهودية، بل هو انتحار قومي، ينتج عن هجوم عربي مبيد و/أو طرد الشعب اليهودي من "وطنه التاريخي". والدعوة بترحاب إلى تهيئة هذا الظرف، تبدو كلغز لا يمكن سبر أغواره. "هل يمكن لفكرة ما أن تكون سخيفة، وخطيرة في آن واحد؟"، هكذا عبّر "إسترون" الغاضب[3].

ولكن الأصوات اليهودية المتمردة ترفض أن يتم إسكاتها، وذلك بحكم ما يؤمنون به من مبادئ خاصة بهم. فحل الدولتين الآن يبدو أنه لا يحمل لإسرائيل سوى وعد بأكثر أشكال المستقبل بؤسًا: حرب دائمة، وإرهاب

---

(1) Yoram Hazony, The Jewish State: The Struggle for Israel's Soul (New York: BASIC Books, 2001), xvii.

(2) Yoel Esteron, "Who is in Favor of Annihilating Israel?" Ha`aretz, 28 November 2003.

(٣) المرجع السابق.

متواصل، وثقافة سياسية داخلية تقع تحت سيطرة شوفينية ثيوقراطية/ دينية صهيونية جديدة (أو على الأقل شوفينية عرقية). وقد فاقمت بيانات الجناح اليميني من مخاطر هذا الرؤية المريعة. فها هو الجغرافي الإسرائيلي "أرنون سوفر" Arnon Soffer، وهو صوت رئيس في هذا النقاش؛ يدفع بأنه من الواجب على إسرائيل أن تواجه وبقوة "التهديد الديمغرافي" الفلسطيني، متحدثًا بصراحة عن التبعات المباشرة لـ "انفصال من جانب واحد" لحل الدولتين الذي يحث عليه:

> بادئ ذي بدء، إن الجدار لم يُبنَ على طريقة حائط برلين. إنه جدار سنحميه على الجانبين... فعندما يعيش شعب من مليونين ونصف المليون نسمة في غزة المغلقة، سيكون ذلك كارثة. فسيصبح هؤلاء الناس حيوانات أكبر حجمًا مما هم عليه الآن، بمساعدة الإسلام الأصولي المجنون. وسيكون الضغط على الحدود مريعًا. ستكون حربًا فظيعة. لذا، إذا كنا نريد أن نظل على قيد الحياة، سيكون علينا القتل والقتل والقتل. جميع الأيام، وكل يوم... وإذا لم نَقتُل، سنتوقف عن الوجود. الشيء الوحيد الذي يعنيني في هذا، هو كيف نضمن أن الأولاد والرجال، ممن سيكون عليهم القتل سيكونون قادرين على العودة إلى ديارهم إلى أسرهم، ويكونون مع ذلك بشرًا طبيعيين[١].

---

(١) ورد الاستشهاد بهذه الفقرة ضمن:

Ruthie Blum, "ONE on ONE: It's Demographic, Stupid," Jerusalem Post, May 2004.

مثل هذا التصوير للحلم الصهيوني الذي يشبه صورة "دوريان جراي" Dorian Gray، إنما يمثل مصدر إحباط شديد لليبراليين واليساريين اليهود؛ مشيرًا إلى رؤية لإسرائيل، لا تستحق أن نحافظ عليها. وبالنسبة لنشطاء السلام، مثل هانجبي Hanegbi، فإن المسألة لا تتعلق بأمن إسرائيل فحسب، بل بالصفة والشخصية المحددة لإسرائيل، وهي من ثم التي تقوم على خلق دولة ثنائية القومية:

> جوهريًا، إن مبدأ الثنائية القومية، هو الأطروحة المضادة الأعمق للجدار. فالغرض من الجدار هو فصل، وعزل، وسجن الفلسطينيين في أقفاص. ولكن الجدار يسجن الإسرائيليين أيضًا. فهو يعود بإسرائيل إلى حالة الغيتو. والجدار هو الحل الأكثر يأسًا لمجتمع صهيوني يهودي. إنه آخر فعل يائس لمن لا يستطيع مواجهة القضية الفلسطينية. حل المضطرين للدفع بالقضية الفلسطينية خارج حياتهم، وخارج وعيهم. وأمام هذا الوضع، فإنني أقول العكس؛ أقول: إننا مغالون في التسامح مع الصهيونية؛ إلى درجة أن اليهود الذين أتوا إلى هنا، ووجدوا أرضًا لم تكن خالية تبنوا نموذجًا من القوة الجامحة. وبدلاً من أن يفرض الصراع عليهم نظامًا أخلاقيًا وعقلاً، أصبحوا مدمنين لاستخدام القوة. وإذا ظلت إسرائيل دولة استعمارية في صفتها، لن تظل على قيد الحياة. ففي نهاية الأمر ستكون المنطقة أقوى من إسرائيل، وفي النهاية سيكون الشعب الأصلي أقوى من

إسرائيل. وهؤلاء الذين يأملون في العيش بالسيف سيموتون بالسيف... وعمومًا، فإن علينا أن نتحول إلى نموذج التفكير القائم على ثنائية القومية. وربما سيتحتم علينا في النهاية أن نخلق إسرائيل جديدة ثنائية القومية، تمامًا مثلما نشأت جنوب أفريقيا جديدة، متعددة الأعراق[1].

ومن هنا، فإن العواطف الداعمة لتأسيس دولة ثنائية القومية، أو ديمقراطية علمانية، تزداد اكتسابًا للقوة يومًا بعد يوم، لا بسبب أن حل الدولة الواحدة يبدو أكثر عدلاً أو إنصافًا من حل الدولتين، بالرغم من وجود ما يبرهن على ذلك، ولكن لأنه من الناحية الإمبريقية يظهر بوصفه البديل الوحيد عن مستقبل مهلك لإسرائيل. ولكن ماذا عن الفلسطينيين؟ ألن يرفضوا أي فكرة للانضمام مع اليهود في دولة متعددة الأعراق؟

المفاجأة، أن ثمة أصوات فلسطينية تناصر المنظور نفسه. فالفلسطينيون بالطبع يعون، وبإخلاص، أن الوضع الديمغرافي العرقي المبقع، الذي خلقته شبكة المستوطنات، ينذر بهلاك مؤكد للقومية الفلسطينية في إطار "قفص"، أو "غيتو" لـ "الدولة" الفلسطينيية الموعودة، أو الدويلة المغلقة المنعزلة/ البانتوستان. وقد كتب "إدوارد سعيد" مبكرًا وتحديدًا عام ١٩٩٩ في هذا السياق، قائلاً:" المشكلة هي أن تقرير المصير الفلسطيني في دولة منفصلة ليس ناجحًا، تمامًا مثلما هو مبدأ الانفصال بين سكان عرب ويهود

---

(١) ورد في كتاب شافيت:

Shavit, "Cry, the Beloved Two-State Solution."

مختلطين ديمغرافيًا، ومرتبطين ارتباطًا- لا يمكن الرجوع فيه- داخل إسرائيل والأراضي المحتلة... ومن ثم، فإنني لا أرى طريقة أخرى، سوى أن نبدأ الآن في التحدث عن مشاركة الأرض التي دفعتنا معًا، نتشارك فيها بطريقة ديمقراطية حقيقية، بحقوق متكافئة لجميع المواطنين"(١). ويعتقد "على جرباوي" الأستاذ في جامعة بيرزيت في الضفة أن العاطفة الفلسطينية الواسعة، تتحرك صوب المحصلة نفسها: "معظم الفلسطينيين يفضلون فكرة الانفصال، لأنهم يريدون دولتهم الخاصة بهم. ولكن فكرة شارون عن حل الدولتين يقصد بها اعتصارنا داخل كانتونات... وبتخييرهم بين حالة الكانتونات ودولة واحدة، سيختار الفلسطينيون الخيار الأخير"(٢).

وبناء على عدائية الإسرائيليين اليهود والصهيونيين لأي فكرة حول تفكيك الدولة اليهودية، فإن حديث الفلسطينيين عن خيار الدولة الواحدة، ربما يظهر ببساطة كحيلة للتأثير في إحداث انسحاب إسرائيلي حقيقي من الأراضي المحتلة. وقد أشار رئيس وزراء السلطة الفلسطينية أحمد قريع كثيرًا، واستخدم التلويح بحل الدولة الواحدة كنوع من التهديد: "إن وضع الفلسطينيين في كانتونات يمثل حلاً عنصريًا لأنه يقوم على الفصل العنصري/ الأبارتيد. من يقبل هذا؟ نحن مع حل الدولة الواحدة. لا يوجد حل

---

(1) **Edward Said, "Truth and Reconciliation," in The End of the Peace Process: Oslo and After (New York: Vintage, 2001), 318.**

(٢) ورد في مقال "بيتر هيرشبيرج":

Peter Hirschberg, "Hello, I'm Israeli-Palestinian," Mideast, 9 February 2004.

آخر. لن نتردد في الدفاع عن حقوق شعبنا عندما نشعر بالنية الخطيرة لتدمير هذه الحقوق"[1]. وقد قدم هاني المصري أحد مسئولي السلطة الفلسطينية رسالة استراتيجية شبيهة في يناير/ كانون الثاني من عام ٢٠٠٤، في أحد الأعمدة بجريدة الأيام اليومية العربية في الضفة؛ واضعًا في الاعتبار احتمال أن إسرائيل، لن تقلب سياساتها في الضفة، فكتب:

> لن يكون لدينا خيار آخر سوى التخلي عن تأسيس دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ونعود أدراجنا إلى خيار تأسيس دولة علمانية ديمقراطية، في كامل أرض فلسطين، حيث يعيش اليهود والمسلمون والمسيحيون على قدم المساواة... الهدف الذي لا بد أن نتبعه، ولا تستطيع إسرائيل أن تمنعنا من مزاولته، يكمن في حل السلطة الفلسطينية، والتخلي عن الدولة الفلسطينية[٢].

ولقد أفلح التهديد. تحديدًا وعلى أساس أن الدولة ثنائية القومية أصبحت وشيكة، قامت موجة من الإسرائيليين اليهود، مثل مسئول الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت، لتكثيف الدعم المطلوب لتنفيذ استراتيجية

([1]) Wafa Amr, "Palestinian PM Says Two-State Solution in Danger," Reuters, 8 January 2004, available at www.one.state.org/articles/2004/amr.htm.

(٢) ورد في:

Ali Abunimah, Palestine/Israel: The End of the Road for the Two-State Solution?"

ورقة مقدمة في حلقة نقاشية في مركز الشرق الأوسط،

Middle East Centre, St. Anthony's College, Oxford, 20 February 2004.

"الانفصال أحادي الجانب" التي وضعها شارون. حيث إنهم يفهمون أن المخاطرة الأكبر على إسرائيل، هي في الحقيقة مطلب فلسطيني بديمقراطية كاملة. "نحن لا ننعم بوقت مفتوح"، هكذا يقول أولمرت. "المزيد والمزيد من الفلسطينيين غير مهتمين بحل الدولتين عبر التفاوض، لأنهم يريدون تغيير جوهر الصراع من النموذج الجزائري، إلى نموذج جنوب أفريقيا. من نضال ضد 'الاحتلال' في أسلوبهم، إلى نضال من أجل صوت لكل مواطن. وهذا بالطبع، نضال أكثر نظافة، وأكثر شعبية؛ وفي النهاية هو نضال أكثر قوة وتأثيرًا. وبالنسبة لنا، سيعني هذا نهاية الدولة اليهودية"(١).

العضو العربي في الكنيست والبروفيسور "عزمي بشارة"، من المؤيدين الأوائل للدولة ثنائية القومية، ومازال يدفع بقوة في سبيل المواطنة المتكافئة للعرب في إسرائيل، وقد أشار ذات مرة إلى أن هذه البيانات الخاصة بالسلطة الفلسطينية، تعطي إنذارًا كاذبًا، بوصفها مناورات سياسية. وذكر أنه لو أراد المرء فعليًا نتيجة ما، فإنه لا يستخدمها في تهديد خصمه. غير أن مخاوف أولمرت تعكس بدقة القوة المعنوية التي تسري في كتابات الفلسطينيين، حول حل الدولة الواحدة، حيث من الواضح أن معظمها دعوات مبنية على مبادئ. وفي هذا السياق، يذكر أن "جماعة العودة الفلسطينية" الكائنة في الولايات المتحدة (الائتلاف الفلسطيني لحق العودة) قد تبنت في اجتماعها (١٦-١٩ أبريل/ نيسان) عام ٢٠٠٤ "وبإجماع كاسح" عديدًا من "نقاط الوحدة"؛ كان

---

(1) **Cited in David Landau, "Maximum Jews, Minimum Palestinians," Ha`aretz, 19 February 2004.**

أولها تأسيس "دولة ديمقراطية مستقلة لجميع المواطنين في فلسطين... وتضم 'إسرائيل' الحالية، والضفة والقطاع"[١]. وهناك إمام فلسطيني، كتب ذات يوم في صحيفة دينفر بوست Denver Post، "لو كنا فعلاً نريد خلق نموذج للحرية والديمقراطية في الشرق الأوسط، ينبغي أن نشجع حل الدولة الواحدة في فلسطين، والضفة وغزة، حيث يتمتع اليهود والمسيحيون والمسلمون، وغيرهم، بحقوق وواجبات وفرص متكافئة"[٢]. وفي مقال لها نشر في مارس/آذار من عام ٢٠٠٤ كتبت الأستاذة رجا حلواني من جامعة شيكاغو، وبعاطفية عن خيار الدولة الواحدة بوصفه رسالة سياسية نبيلة:

قد يكون من الحقيقة أننا "مدفوعون" أو "مجبرون" على حل الدولة الواحدة؛ بحكم حقائق على أرض الواقع، من نوعية الجدار الذي تبنيه إسرائيل، وتقسيم وتقطيع الأرض الفلسطينية؛ بسبب المستوطنات اليهودية... ومع ذلك... تبقى الأسباب الحقيقية لحل الدولة الواحدة أسبابًا أخلاقية، وليست عملية (أو ليست عملية فقط). فهي تنبثق عن اعترافنا بأهمية العدل في حق العودة، وتنبثق أيضًا من اعترافنا بأن أرض فلسطين، كل أرض فلسطين، مهمة لليهود والفلسطينيين معًا. وهذه ليست الأسباب التي "تدفعنا" أو "تجبرنا" على حل الدولة الواحدة. فهي

([1]) Musa Al-Hindi, "The Road to palestine," Al-Ahram Weekly 690, 13-19 May 2004.

([2]) Ibrahim Kazerooni, "A One-State Solution in Mideast," Denver Post, 24 April 2004.

أسباب لا بد وأن تقودنا إلى هـذا الحـل بـرءوس مرفوعـة، وبابتسامة الفخر والفرحة على وجوهنا. فالمشاركة في فلسطين ليس أقل الضررين. إنه خير كبير، بل هو في الحقيقة، وفي ظل هذا الصراع، الخير الأكبر[١].

ترى، ما الذي يشحذ هذا التحول القوي وسـط المفكـرين والمثقفـين الفلسطينيين، نحو حل الدولة الواحدة؟ السبب المباشر هو تقـديرهم للواقـع البرجماتي؛ ذلك أن قاعدة الأرض القومية، تعد الآن قاعدة غير مناسبة؛ وأن عملية السلام عديمة النفع؛ وأخيرًا وليس آخرًا، أن الحكومة الفلسطينية فـي طورها الأول التجريبي، تظل عديمة الإمكانات والقدرات، وعاجزة عن الدفع في سبيل سحب المستوطنات. ولكن استطلاعات الرأي التي تركز على زوال الوهم الفلسطيني بخصوص القومية الفلسطينية مازالت مفقودة، وهنا يعتقـد الصحفي "خالد عميره" أن دعم الدولة الواحـدة "مـازال مقـصورًا علـى القطاعات النخبوية داخـل المجتمـع الفلـسطيني." ولكـن بمـا أن شـبكة المستوطنات مازالت مستمرة في النمو، والانتشار، فهـو يعتقـد، أن "هـذه الأفكار سوف تنتشر سريعًا، وتكتسب تأييدًا وسط الفلسطينيين، حيث أصـبح كثيرون منهم بالفعل مكتشفين أن السلطة الفلسطينية تأخذ في التحول يومًا بعد يوم لأن تصبح عبئًا وطنيًا، أكثر من كونها مقومًا وطنيًا"[٢].

---

(1) **Raja Halwani, "Palestinian Options: The One-State Solution," Palestine Report, 31 March 2004.**

(2) **Khalid Amayreh, "Controversial Move," Al-Ahram Weekly 673, 15-21 January 2004.**

ويرى "علي أبو نعمة" أحد مؤسسي الانتفاضة الإلكترونيـــة، أن هـــذا التحول يعكس تغيرًا ثوريًا عميقًا في السياسية الفلسطينية، وهم ما يعود مـــن وجهة نظره إلى ثلاثة عوامل؛ أولاً، وكما يرى أبو نعمـــه، أن القـــدر قـــال كلمته: "على الرغم من مـــرارة الـــصراع، فـــإن الأغلبيـــة الواســـعة مـــن الإسرائيليين والفلسطينيين يقبلون بديمومة الآخر، وأن لدي كل طرف مـــن طرفي الصراع قلة يمارسون مجونًا من أجل التخلص من الآخر"[1]. ثانيًـــا، يدفع أبو نعمه بأن أيديولوجية تفكيك مدرسة استعمار القرون الوسطى للقومية الأصلية، التي شكلت مذاهب في شخصية منظمة التحرير الفلـــسطينية، قـــد "فقدت بريقها"؛ حيث إن البلدان التي تحررت من الاســـتعمار فـــي أفريقيـــا والشرق الأوسط، قد "فشلت وبشكل ملحوظ في توفير الرخاء والحرية التـــي وعدت بها". وقد أصبح الفلسطينيون الذين يعيشون في العالم العربي- علـــى نحو خاص- متحررين من وهم الخطابات القومية الأصلية. وثالثًا، يبـــرهن أبو نعمه بأن عقودًا من حياة الشتات في أرجاء الشرق الأوسط، وأوروبـــا، وأمريكا الشمالية، قد زرعت في الفلسطينيين إيمانًا بديمقراطية مدنية متعددة الأعراق، ومن ثم تقلص لديهم حجم الاهتمام من ناحية أخرى بتأسيس دولـــة

---

(1) Abunimah, "Palestine/Israel."

يمكن لاتساع العاطفة الصهيونية نحو "النقل/الترانسفير" أن تتحدى هذه الفكرة؛ فكما أشرنا آنفا، أن استطلاعًا أجري عام ٢٠٠٢ أظهر أن ٤٦% من الإسرائيليين اليهود يقفون في صف طرد الفلسطينيين بالقوة، وأن ٣١% يفضلون طرد حتى العرب الإسرائيليين. ولكن سياسة الواقع من شأنها أن تجري على نحو مختلف. انظر:

Asher Arian, Israeli Public Opinion on National Security 2003, Memorandum 67, Jaffee Center for Strategic Studies, Tel Aviv University.

وفق المعاني القومية القديمة "متجسدة عبر علَم وفرقة للمارش العسكري". وما يريده الفلسطينيون، كما يعتقد أبو نعمه، هو "حرية الحركة، وحرية التعبير، والوصول المتكافئ إلى منافع مجتمع ديمقراطي". والتركيز على هذه الأهداف الديمقراطية الأساسية "يجعل من السهل بكثير التفكير في مستقبل متعدد الأعراق في فلسطين بدون المرو بهذه الخبرة على أنها ضياع للروح الفلسطينية".

ومن ثم، يسأل أبو نعمة، بدوره: "لو أن الفلسطينيين يمكن أن يقتنعوا بذلك، فماذا عن الإسرائيليين؟"[1].

بعض من اليهود "ما بعد الصهيونيين" وهم قلة، يلاحظون هذا التحول في مسار الفكر الفلسطيني، نحو التصديق على دولة واحدة متعددة الأعراق، يكتشفون توافقًا عابر للتكوين العرقي، وائتلافًا سياسيًا واعدًا. وهنا يتحدث جافرون **Gavron** بثقة عن شعوره بالاتفاق الفلسطيني: "كثير من الفلسطينيين أخبروني بأنهم يفضلون دولة واحدة، ولكنهم يقبلون حل الدولتين لأن هذا ما يريده اليهود"[2]. وكذلك يرى حاييم بريشيث **Haim Bresheeth** من جامعة إيست لندن**East London**، التلاقي نفسه:

هذا ليس بشيء يسهل علي قوله، وبصفتي إسرائيليًا وابن الناجين من الهولوكوست. فأنا أود أن أكون قادرًا على الدفع في سبيل كيان إسرائيلي- عبري، ليس كمشروع صهيوني عسكري، بل ككيان ديمقراطي مستقل

---

(1) **Abunimah, "Palestine/Israel."**

(2) **Gavron, The Other Side of Despair, 235.**

سياسيًا وثقافيًا، متناسج مع كيان فلسطيني مماثل. ولكن بعد أربعة قرون من الحكم العسكري، وكل الانتهاكات للحقوق السياسية والإنسانية والمدنية، وحقوق الملكية، وكافة أشكال الحقوق الأخرى، على يد نظام الاحتلال، فإن أعقل الناس سيوافقون على أنه لا ينفع أبدًا تقديم أي تأييد لهذا النموذج البالي العنيف اللاأخلاقي، غير الكفؤ، القائم على سيطرة شعب على آخر... وكثير من الفلسطينيين الآن يعودون إلى مرحلة سابقة، وأكثر مبدئية، من تطورهم السياسي وحجتهم في ذلك هي الحل الذي طرحته منظمة التحرير الفلسطينية المتمثل في دولة واحدة علمانية ديمقراطية في كل فلسطين؛ دولة واحدة تتيح الحقوق المتكافئة لليهود والعرب بالمثل. ومن السخرية أن القادة الإسرائيليين بفشلهم في انتهاز الفرصة واتخاذ ما يلزم من أعمال تمكنهم من المحافظة على دولة إسرائيلية في إطار حدود ما قبل ١٩٦٧، أجبروا الفلسطينيين على تغيير تفكيرهم فأصبح: "إذا لم يُسمح لنا بالعيش كشعب حر في ٢٢% من أرضنا، أو ما يقرب من ذلك، حتى ١٠% منها، فربما ينبغي علينا أن نعود إلى الكفاح من أجل تحرير كامل أرضنا، لكي يعيش الشعبان في سلام وتكافؤ"[1].

وفي الفكر الإسرائيلي اليهودي أيضًا أصبح هذا التحول في طور النضوج، وذلك لأسباب أكثر شمولاً. أولها، التحديات القانونية والسياسية، الأكثر تأثيرًا من جانب الإسرائيليين العرب لنظام المواطنة الإسرائيلي ذي

---

(1) Haim Bresheeth, "Two States, Too Little, Too Late," Al-Ahram Weekly 681, 11-17 March 2004.

الطبقتين، والذي دائمًا ما يتعارض مع المبادئ الديمقراطية لإسرائيل، هذه التحديات زرعت (ولو على نحو غير متساوٍ) اتفاقًا ليبراليًا، وما "بعد صهيوني" ينزع نحو الإصلاح. ثانيًا، بعد نصف قرن من بناء أمة، تبلورت هناك هوية قومية إسرائيلية قوية، تولّد عنها شق ثقافي عميق، بين اليهود في إسرائيل واليهود في الخارج. وفي مدن مختلطة مثل حيفا، نجد العرب واليهود لديهم أمور كثيرة مشتركة مع بعضهم بعضًا؛ مثل اللغة، والمرجعيات الثقافية، والمعايير الاجتماعية، بما يفوق ما يتشاركون فيه مع أقربائهم العرقيين القوميين- من عربٍ ويهودٍ- في الخارج. ثالثًا، إن الاعتراف بأن النظم الديمقراطية الغربية تضمن في حقيقة الأمر بيئة مستقرة وآمنة لليهود، يضعف على نحو متزايد الشعور بأن الدولة اليهودية مصيرية، ومهمة للاستمرار العرقي، أو الثقافي اليهودي. وفي الوقت نفسه، إن نهضة انتعاش التعددية الثقافية وعودتها في هذه النظم الديمقراطية الغربية التي كانت يومًا ما إدماجية، قد فتحت مساحات عامة جديدة، حيث أمكن من خلالها ليهود الشتات، أن يطوروا أشكالاً من المجتمع العرقي، والتعبير الثقافي أكثر تناغمًا مما سبق مع ظروفهم المحلية.

ونتيجة لذلك، فإن المشروع الصهيوني أواخر القرن التاسع عشر، الساعي إلى "تطبيع" الوضع الشاذ من الأمة اليهودية التي لا دولة لها؛ بتأسيس دولة يهودية؛ نجده الآن يتحول إلى طموحات في "حياة طبيعية" جديدة؛ حياة مستقرة وآمنة، وثرية ثقافيًا، لليهود في أمة مدنية "إسرائيلية"

ديمقراطية متعددة الأعراق[1]. وهنا تأتي أزمة الأمن، والجدار المرعب، لتضع كل هذه العواطف فجأة تحت المجهر: فكثير من اليهود يتوصلون إلى نتيجة مؤداها أنه من الأفضل لهم أن يكون لديهم دولة واحدة مدنية؛ أيًا كانت توتراتها العرقية، عن أن يكون لديهم حلم صهيوني تآكل الاعتراف به وذاب.

غير أن العوائق السيكولوجية أمام حل الدولة الواحدة، تظل عوائق ضخمة على الجانبين. فهذه الفكرة بالنسبة للأغلبية العظمى من الإسرائيليين اليهود والصهاينة في الخارج، إنما تنتهك المعتقدات والولاء للصهيونية التي تسري بعمق في رؤيتهم الشخصية العالمية، وفي الروايات التاريخية ذات الصلة التي استلهموها، وأصبحت جزءًا من تكوينهم، ومن القيم الأكثر إيمانًا لديهم. والبعض ممن قطعوا رحلة فكرية وصولاً إلى التصديق على حل الدولة الواحدة، لم يبلغوا ذلك القبول سوى عبر ألم داخلي وحزن على فقدان الرؤى الصهيونية، مختلطين بآمال عظيمة وقلقة في رؤى جديدة. وهؤلاء الذين تنبأوا بكارثة ودمار يهودي في حل الدولة الواحدة؛ نجدهم مدفوعين وبالدرجة نفسها بعاطفة عميقة، والتزامات فلسفية. فالنظم البيروقراطية المرتبطة بالمؤسسات القومية اليهودية؛ الوكالة اليهودية، والمنظمة الصهيونية العالمية، والصندوق القومي اليهودي، هي أيضًا مسلحة جيدًا لتغذية وعي

---

(١) انظر النقاش الوارد في كتاب:

Ephraim Mimni, "From Galut to T'futsoth: Post-Zionism and the Dislocation of Jewish Diaspora," in The Challenge of Post-Zionism: Alternatives to Israeli Fundamentalist Politics, ed. Ephraim Nimni (London: Zed Books, 2003).

جماعي بهذه الالتزامات، وتعمل على تقوية كل العوائق السيكولوجية وتعضيدها أمام حل الدولة الواحدة. ومما لا شك فيه أن أي مقترح جاد لحل الدولة الواحدة، سوف يجذب طاقات معارضة جديدة وواسعة المدى؛ وواقع الأمر أن هذه الفكرة قد أدت إلى هذا بالفعل.

وعلى الجانب الآخر، فلا شك أيضًا في أن التخلص من صيغة "الدولة الفلسطينية"، سيكون صادمًا لكثير من الفلسطينيين، حيث من الطبيعي أن يخاف كثيرون منهم، أو يرفضوا، أي صيغة بديلة لها. وعلى الرغم من أن القومية الأصلية القديمة قد اختفت، فإن النشطاء الفلسطينيين الذين وهبوا حياتهم لتقرير المصير الفلسطيني (مباشرة أو بالإنابة)، قد يرون حل الدولة الواحدة بوصفه خيانة قومية. كما أن البعض سيعتقد في حقيقة أن الفلسطينيين يمكنهم فقط من خلال دولة فلسطينية أن يجدوا التعبير العرقي القومي الكامل؛ وهذه هي الصورة المقابلة للمنطق الصهيوني المتشدد. وفي السبيل إلى ذلك سوف يخشى آخرون من الخضوع السياسي الدائم في إسرائيل: حيث الفارق في القوة كبير جدًا بين إسرائيل اليهودية، وبين الفلسطينيين، إلى درجة أن دولة متعددة الأعراق، قد تبدو في نظر هؤلاء واعدة إياهم بمواطنة من الدرجة الثانية وعلى نحو دائم لا يتغير، مثلما فُرض الحال على عرب إسرائيل. أما القوميون الأكثر معاناة من التهجير والحرمان، فقد يجدون ببساطة مستقبل فقدان المعنى الرمزي للكرامة السياسية الفلسطينية أمرًا عميقًا لا يمكن سبر أغواره ــ عَلم الدولة، والخطاب المهيج ــ وسوف يقاومون تفكيك يوطوبيا الدولة الأمة الفلسطينية المتخيلة في المستقبل. وبطبيعة الحال،

فإن بعض العناصر سوف تخسر الكثير في حالة قيام الدولة متعددة العرقيات؛ ليس أقلها خسارة النخبة الفلسطينية من الحرس القديم، وعملاؤها في السلطة الفلسطينية الذين سيخسرون وظائفهم التي يتقاضون فيها رواتب بدون عمل، والتي يسيئون استخدامها إلى أقصى درجة. ولكن المذاهب السياسية والحوافز، ليست هي العوائق الوحيدة أمام قبول هؤلاء لهذا الحل. فكثير من الفلسطينيين، خصوصًا في غزة، سيشعرون بكراهية غريزية في مشاركة حياة قومية مع المجتمع اليهودي، الذي هدم ثقافتهم، وأفقر أسرهم؛ وخصوصًا مع بلوغ الغضب والكراهية لإسرائيل اليهودية إلى أقصى درجاته في السنوات الأخيرة، مع تزايد أعداد القتلى الفلسطينيين، والهدم الجماعي، والشعور بالخيانة بعد انهيار أوسلو. والقلة المتشددة من الفلسطينيين، سترى في حل الدولة الواحدة خيانة لإرادة الله؛ أي هزيمة اليهود على يد المسلمين، التي تم التنبؤ بها في بعض الأحاديث الإسلامية[١].

إن تغيير الوعي القومي لدى الصهاينة والفلسطينيين، بحيث يتجه نحو هذا المسار الذي يعد جديدًا، وعلى نحو راديكالي بالنسبة لكليهما؛ ألا وهو دولة واحدة متعددة العرقيات، هذا التغيير سيتطلب بحثًا في الروح، وكذلك سيُحدث تعضيدًا للاضطراب السياسي، وبعض الانشقاقات المُرة، وكلاهما

---

(١) هذا التفسير للفكر الفلسطيني يقوم إلى حد ما على كتابات وبيانات عامة من قبل مسئولين في السلطة وحماس ولكن في الأساس على انطباعاتي الخاصة التي أخذتها من محادثات مع الفلسطينيين ــ مفكرين، نشطاء، ومزارعين ــ في الولايات المتحدة وبلدات وقرى في الضفة والقطاع. ومن ثم فثمة حاجة حقيقية إلى عمل استطلاعات جادة حول هذه الأمور.

يجب أن يتم تتبعهما في إطار مجتمعات معارضة بشجاعة وأمانة متجـــددة. وقد يبدو هذا الجهد المطلوب غير واقعي أو ليس حقيقيًا، مثلما هو عليه حال حل الدولتين، فيما عدا أن حل الدولتين لا يمكن على الإطـــلاق أن يـــنجح. فطالما لن يكون مطلوبًا من اليهود الانسحاب من "الأرض المقدســـة"، فـــإن التحدي هنا يكمن في قبول المشاركة في الأرض، وليس التخلي عنها. وهي صيغة يعد من الصعب جدًا على الجناح اليميني والـــصهاينية المتـــدينين أن يرفضوها (مثلما أشار أولمرت). وللأسف وفي مواجهة مرحلـــة تاريخيـــة قدرية، فإن هذه التحديات التاريخية العظيمة، يجب أن يتم التعامل معها بإيقاع أسرع يفوق ما قد يتطلبه هذا التحول اللحظي.

المهمة الأخيرة التي نحاول إنجازها ضمن هذا الكتاب، هـــي وضـــع بعض أحجار الأساس لهذه النقاشات وهذا الجدل الضروري، وذلك بالتركيز على المنطقيات الصهيونية التي استبعدت حل الدولة الواحدة منـــذ البدايـــة. ولكن في البداية، يحتاج الجدل نفسه نوعًا من التطبيع. فحتى النقاش الحساس لحل الدولة الواحدة، قد تم منعه على نحو واسع؛ بفعل التهم الصهيونية التي تتمثل تلقائيًا في معاداة السامية، أو حتى الإبادة في حافزها، أو على الأقل في تطبيقاتها. كما يجب أن نضع في الاعتبار مبدئيًا ذلك التحدي الذي يتمثل في كون حل الدولة الواحدة قد يأتي متعارضًا مع الاتفاق الدولي الذي يدعم حل الدولتين، ومن ثم يكون بطريقة أو بأخرى غير شـــرعي. وتنـــاول هـــذين الموضوعين سيتيح مجالاً سياسيًا لمناقشة أولية للمسائل الحقيقيـــة الـــساخنة: ماذا سيعني حل الدولة الواحدة للوطن القومي اليهودي، وما إذا كـــان مـــن الممكن إيجاد مستقبل بديل لإنقاذ الحلم الصهيوني.

الوقوع في المحظور

تهمة معاداة السامية

على مدار السنوات القليلة الماضية، كانت أي محاولة لمناقشة خيار الدولة الواحدة لإسرائيل وفلسطين، تعاني في الأساس من شجب وإدانة صهيونية شرسة، يتم تبريرها بأن فكرة كهذه تمثل هجومًا مستترًا على الشعب اليهودي. فلطالما عرّف الخطاب الصهيوني أي نقد موجّه إلى إسرائيل بوصفه "غطاء" أو "كلمات مشفرة: لمعاداة السامية. وفي العقد الماضي، أكدت موجة من المنشورات من جديد على أن التحدث عن دولة متعددة العرقيات، يعكس "معاداة سامية جديدة"، أو "معاداة سامية بدون يهود."[(١)]، وتحت هذه اللافتة، يتم عمومًا تعبئة الشبكات الصهيونية (كتلك الشبكات التي سردنا لها في الفصل الرابع)؛ لاستهداف حتى هؤلاء اليهود المدافعين عن حل الدولة الواحدة؛ بوصفهم مهندسي إبادة، سواء فعلوا ذلك عن قصد أو دون إدراك منهم. وقد واجه "طوني جودت"، الأستاذ الكبير في جامعة نيويورك، مثل هذا الفخ الهجومي، بعد نشره لكتابه المميز "إسرائيل: بديل" **Israel: An Alternative** في سلسلة **New York Review of Books**، وهو ما ظهر لاحقًا في مراسلات متبادلة مع السلسلة الناشرة للكتاب:

---

(١) هذه الأطروحة تراكمت حديثًا في الكتب الحديثة، على سبيل المثال:

Phyllis Chesler, The New Anti-Semitism (San Francisco: Jossey-Bass, 2003); Gabriel Shoenfeld, The Return of Anti-Semitism (San Francisco: Encounter Books); Foxman, Never Again?

كثير من الاستجابة الأمريكية تلاقت عند حد الهستريا. فقد اتهمني بعض القراء بالانتماء إلى "اليسار النازي"، وبكراهية اليهود، وبإنكار حق إسرائيل في الوجود. وثمة "أساتذة متميزون" في الجامعات الأمريكية، قاموا بإلغاء اشتراكاتهم في نيويورك ريفيو **NYR** (في تضاد واضح مع المناظرين الإسرائيليين الذين رحبوا بالاختلاف، الذي هو أمر "أساسي للحرية"، مثلما عبّر مدير **Yad Vashem Archives**). لقد اتهمتني "أندريا ليفين" **Andrea Levin**، المدير التنفيذي للجنة تحري الدقة في التقرير عن الشرق الأوسط في أمريكا **Committee for Accuracy of Reporting in America**، بـ " التدليس/ بالعمل على تسهيل الإبادة"، ورأتني "طرف في الإعداد لحل نهائي". وها هو "آلان درشوفيتس" **Alan Dershowitz** من جامعة هارفارد شبه ما نقوله بمشروع "الدولة الواحدة لجميع أوروبا" الذي طرحه أدولف هتلر. و"ديفيد فروم" **David Frum** كاتب الخطابات السابق للرئيس بوش، اتهمني بالدفاع عن "الليبرالية الإبادية": وكما هو معهود، قام بإرجاع أرائي إلى أصولي، التي ظن خطأ أنها ترجع إلى أصول بلجيكية. أما الجمهورية الجديدة **The New Republic** فقد وصفت مقالي بأنه "يتجاوز خطًا"؛ في إشارة عريضة إلى القراء الذين تعد معاداة الصهيونية ومعاداة السامية بالنسبة لهم لا

يتميزان عن بعضهما بعضًا، وألصقت بـرؤاي صـفة "معـادة الصهيونية بوجه إنساني"[1].

في مقالة أخرى في **The Nation** حاول "بريان كلـوج" **Brian Klug** أن ينتقد هذه التهمة المسماة "معاداة السامية الجديدة"[2]، ولاقى الذم والاستهانة نفسهما، وذلك في خطاب منشور من "جيدون رمبا" **Gidon Remba**. وفـي إصراره على أن "مناصرة الثنائية القومية"، هي في واقع الأمر "عنـصرية أصيلة معادية لليهود"؛ تنبأ رمبا بأن "الكابوس الخبيث الذي يروّج له أصحاب الثنائية القومية" المتضمَّن في أفكار كلوج الديمقراطية العلمانية، سوف يقلص لا محالة من وضع السكان اليهود، إلى مجرد "أقلية خاضعة متسامَح معهـا، والأرجح أنها ستلقى الأقدار المأساوية الموجودة في النظم متعددة العرقيـات مثل لبنان، والبوسنة، ويوغسلافيا". ومن هنا، فإن اقتراحـات حـل الدولـة الواحدة، ليست سوى "ورقة التوت التي تستُر وراءها محاولة حرمان اليهود الإسرائيليين من حقوقهم الإنسانية والمدنية الأساسية، في دولة عربية جديدة. وفي هذا السياق، فإن هذا يعد تمييزًا معاديًا لليهـود، ويـستوفي التعريفـات

([1]) **An Alternative Future: An Exchange," New York Review of Books, 50, no. 19 (4 November 2003).**

في رسالة عبر البريد الإلكتروني أبلغني د. "جودت" أنه تلقى ما يقرب من ستمائة رسالة الإلكترونية وحوالي ١٥٠ خطابا مطبوعا على مقالته ـــ ناهيك عن مئات الردود التي نبذها "لفظاعتها أو بذاءتها" أو تلك التي تم نسخها من بعض المواقع الإلكترونية المنظمة.

([2]) **Brian Klug, "The Myth of the New Anti-Semitism," The Nation, 15 January 2004.**

المعيارية لمعاداة السامية، كشكل من أشكال العنصرية ضد اليهود الإسرائيليين". وأنهى رمبا مقاله بطريقة تنبؤية بالقيامة والهلاك:

> إن الطريق إلى جهنم مفروش بالنوايا الحسنة، وهذه النوايا الحسنة المتعجلة تعضد موقف اليمين الإسرائيلي، مغذية المخاوف والبارانويا اليهودية، ونعرة الانتصارية الشوفينية العربية. وإذا نجحت، فإنها ستحمل الإسرائيليين والفلسطينيين إلى المرحلة التالية من السعير الشرق أوسطي، مخندقة إياهم في لهب وشيك من الحرب الأهلية[1].

ثيمات عديدة (ناقشناها في الفصول السابقة) تلتقي في هذه الرؤية من الجدال: مجتمع يهودي خائف، ومجتمع عربي مشيطن (يكره اليهود، ويسعى- على أقل تقدير- إلى حرمان اليهود من الحقوق الإنسانية والمدنية الأساسية)، وخوف المستوطنين من انتقام السكان الأصليين (بتعبير رمبا "الانتصارية الشوفينية")، وافتراض الطاولة المقلوبة بأن الطموحات الصهيونية بطرد العرب، لا بد لها أن تُترجم لا محالة إلى طموحات العرب بطرد اليهود. وأن إسرائيل التي صارت بالفعل تكرر الآن "الأقدار المأساوية" للدول القومية العرقية الأخرى، لا تبدو أنها واردة في أفق من يطرحون مثل هذه الصيغ. وأن إسرائيل قد تتحول ديمقراطيًا وبنجاح كمجتمع مدني متعدد العرقيات، على الرغم من حدوث ذلك في إطار عملية معذبة من التكيف، كما حدث في جنوب أفريقيا، لا تعتبر مسألة واقعية عند النظر إليها من بعيد.

---

(1) Gidon Remba, "Anti-Semitism – New of Old?" The Nation, 24 March 2004.

وفي أي وضع آخر، فإن مثل هذا التنميط العرقي ضد العرب، والتساؤلات التاريخية للإبادة على يد السكان الأصليين الذين يعودون إلى حالة الإجرام عند تحقيق الغلبة، ستشحذ احتقارًا جاهزًا للظهور من جانب القيادات اليهودية النقدية. وبدلاً من ذلك، ولأسباب ناقشناها في الفصلين الرابع والخامس، فإن الدفاعات الصهيونية قد نجحت، وللغرابة، في إفشال وإزالة الشرعية حتى عن النقاشات الأكاديمية حول الدولة ثنائية القومية، أو الديمقراطية العلمانية، وذلك بإلقائها هذه النقاشات بتعسف في حفرة من المحرمات الأخلاقية، بوصفها نذيرًا بـ "السعير المنفلت"، و"حل نهائي" جديد.

ومثل هذا الرفض الحاد لحجج الدولة الواحدة، بوصفها معادية للسامية، إنما يستند إلى موضوعات عديدة. أولها، وأكثرها بساطة، أنها تساوي بين الدولة اليهودية والشعب اليهودي، وتعتبر أي نقد للدولة (أو يهوديتها) هجومًا على اليهودية بصفتها، أو في حد ذاتها. وهذه الحجة غالبًا ما تكون مدمرة، خصوصًا عندما يتم التعامل معها كمطرقة وحشية، تطيح بلا هوادة بالسجال العام، غير أنها في الحقيقة حجة واهية جدًا، كونها نحّيت جانبًا عبر رد سريع ومنفعل، بأن الدول في كل مكان معرضة لخطايا مؤكدة، وأن دولة إسرائيل ليست استثناءً، وأنها ينبغي عليها ألا تظل متمتعة بميزة الإعفاء من الالتزام بمعايير حقوق الإنسان ومعايير الديمقراطية المدنية، ببساطة بسبب ارتباطها القومي العرقي اليهودي. فالنتيجة الكاذبة **non sequitur**، أي تلك النتيجة التي لا تتبع مقدمتها المنطقية في صيغتها الصهيونية القياسية، هي أن كثيرًا من الدول تتعامل مع أقلياتها الداخلية أسوأ بكثير مما تفعل إسرائيل، ومن ثم فاستثناء إسرائيل لا بد وأن يكون مدفوعًا بأجندة معينة خاصة، لا

يمكن إلا أن تكون سوى معاداة السامية. فثمة عماء مذهل عن حجم الانتهاكات الإسرائيلية المفروضة على الفلسطينيين، واضح جلي للعيان هنا، وأيضًا إنكار- على الدرجة نفسها من الإدهاش- لحقيقة ملامح الصراع في الشرق الأوسط وشكله. وهو ما يعطيه مثل تلك المعاني الضمنية المريعة للأمن العالمي. ولكن ذلك الزعم الفخور لإسرائيل، بأنها جزء من المجتمع الديمقراطي الغربي، إنما يجسد على نحو خاص الإخفاق المنطقي. فالزعم بأن صفتها الديمقراطية، وسلطتها الأخلاقية تضمن رعايتها الخاصة من قبل الولايات المتحدة، لا يمكن للصهاينة إذن وعلى نحو مقنع، أن يحاجوا بأن إسرائيل مصنفة إيجابيًا؛ مقارنة بأنظمة وحشية أخرى، مثل أنظمة صدام حسين، أو الحكومة السودانية.

غير أن تهمة معاداة السامية، تعكس أيضًا ذلك الهم الحقيقي الذي يلغي إسرائيل كدولة يهودية، ومن شأنه أن يترك اليهود معرضين للتمييز، بل وحتى للهجوم المادي، خصوصًا من قبل العرب، ولكن في كل مكان آخر. ومثل هذا المنظور معبأ بالعنصرية، فيما يكتنفه من شيطنة العرب و"المجتمع العربي"، ولكنه أيضًا يشكل خوفًا حقيقيًا يتطلب نقاشًا له الأولوية.

شبح العدوانية العربية

الشائع أن الحجة الأولى التي تناهض حتى مجرد التفكير في الدولة ثنائية القومية، أو الديمقراطية العلمانية، هي أنها فكرة مدمرة للذات في حد ذاتها، وذلك بسبب العدوانية العربية اللدود لليهود، والنية العربية القاتلة. ولقد

قدمت رؤية "رمبا" الجحيمية (التي عرضنا لها آنفًا) هذا الافتـراض، مثلمـا فعل كتاب أمريكيون ممن ألقوا بتهم "الليبرالية الإبادية" ضد "توني جـودت" Tony Judt. وتصاحب هذا الخوف، وتمتزج معه، افتراضـات عنـصرية بوجود استعداد ثقافي فطري، داخل "المجتمع العربـي" متهيـئ للتـسلطية والديكتاتورية، التي من شأنها أن تدفع الفلسطينيين إلى مكافحة الديمقراطيـة نفسها. ومن هنا، فإن أحد المعاني المتضمنة لصيغ الصهيونية الشائعة؛ "لا بد أن تظل إسرائيل يهودية وديمقراطية"، هو أن الديمقراطية لو جاءت بالأغلبية العربية إلى السلطة، فسوف تتوقف إسرائيل علـى الفـور عـن أن تكـون ديمقراطية. (الموقف المضاد لعرب إسرائيل، أصحاب الدور الكامـل فـي الديمقراطية الإسرائيلية، وأشاروا إلى عدم رغبتهم في فقدان تلك المكانة، لا تدحض بطريقة أو بأخرى هذا الافتراض.)

ما دامت المسألة في حدود التنميط العرقي، فربما يمكن دحـض هـذه الحجة، خصوصًا أن بعض الساسة الديمقراطيين الليبراليين الملهمـين فـي إسرائيل، هم من عرب إسرائيل. ولكن طالما ظلت هذه الحجة في حدود أنها تعكس خوفًا يهوديًا حقيقيًا من العداء العربي، فإنها تمثل بنية لا يمكن نقضها بسهولة، ليس فقط لأنها، في هذه المرحلة غير السعيدة من التـاريخ، أكثـر صلاحية من سابقتها. فغضب العرب والمسلمين وإحباطهم مـن الـسياسات الإسرائيلية، قد وصل إلى نقطة أصبحت معها معاداة السامية الحقيقية (شيطنة "اليهود")، تشهد موجة جديدة مكثفة، بوصفها تفسيرًا رجعيًا عنـصريًا مـن النوع الكلاسيكي. وبالطبع، وكما نوّهنا في الفصل الخامس، فـإن الخطـاب

العربي حول "اليهود"، يستجيب مباشرة للخطاب الإسرائيلي، والأيديولوجية الصهيونية التي تروّج "لليهود" بوصفهم هوية قومية في الشرق الأوسط، خصوصًا أن دفاع إسرائيل عن "اليهود" يمتد إلى التصديق على إخضاع الفلسطينيين باسم "الشعب اليهودي".

وعلى الرغم من إثارة مرجعيات عنصرية قديمة، فإن الخطاب العربي لا ينبع من تقليد بائد، أو تاريخي عميق، من كراهية اليهود. ولكن لا حاجة هنا لحساسية يهودية خاصة لشحذ الكراهية العرقية من جانب الانتحاريين الفلسطينيين تجاه المدنيين اليهود، وتفجير المعابد اليهودية في أوروبا، والخطاب العدائي حول "اليهود" من جماعات إسلامية، مثل "حزب الله" و"حماس"، وعقود مضت من خطاب الدولة العربية الرسمي حول "اليهود" و"الكيان الصهيوني". حتى إن الوعود بطرد مباشر لليهود، تعاود الظهور من وقت لآخر، على ألسنة طغاة مثل صدام حسين، وفي مصطلحات أكثر ارتباطا بالألفية والقيامة، من "حماس"؛ مشيرة إلى طبقة تحتية أكبر من العاطفة والنية العربية العدائية المبيتة. ومن ثم، فإن التمييز الجيد بين معاداة الصهيونية، ومعاداة السامية، أصبح على نحو خاص لطيفًا للغاية، فيما يتعلق ببعض اللغة في ميثاق "حماس": على سبيل المثال، عند إثارة الفعل، أو التحرك، مثل "كفاحنا ضد اليهود عظيم وجاد. ونحتاج إلى كل الجهود الحثيثة". هي لغة دائمًا ما تأتي مصحوبة بحكمة إسلامية حول إبادة اليهود. كل هذه اللغة تدعم المدارك اليهودية لإسرائيل، بوصفها مجتمعًا مغلقًا مضغوطًا في بحر من المسلمين العرب العدوانيين الناوين على تدمير اليهود، وهي وجهة نظر تصب في البئر العميقة لتجربة الهولوكوست.

أما ميثاق "منظمة التحرير الفلسطينية، فقد رفض صراحة أيضًا حق الإقامة في فلسطين لليهود ممن لا يمكنهم إثبات انتمائهم إلى أسلافهم اليهود "الذين أقاموا بشكل طبيعي في فلسطين حتى بداية الغزو الصهيوني". وهو الرفض الذي ينطوي ضمنيًا على طرد اليهود، أو على الأقل يحمل مستقبل غير مضمون للبقية منهم. وفي هذا السياق، كانت عملية "أوسلو" قد طرحت مجددًا أمل التوافق، ولكن شدة العنف منذ الانتفاضة الثانية دعمت بشكل كبير اليقين اليهودي الشعبي من أن الفلسطينيين مازالوا يأملون في "تخليص" الأرض بالمعنى الحرفي للكلمة "من اليهود". ووفق هذه الرؤية القلقة، فإن الفلسطينيين إذا أصبحوا يشكلون أغلبية في دولة واحدة، فإن من المتوقع من الفلسطينيين، في أفضل الأحوال، أن يظهروا إهمالاً شديدًا للمصالح اليهودية. وهو ما من شأنه أن يدمر تدريجيًا حق التعبير وحريات المجتمع اليهودي، وإنهاء وظيفة إسرائيل بوصفها الوطن القومي اليهودي. هذا الخوف أحيانًا ما يتم التعبير عنه في تنبؤات من قبيل الاستيلاء "المدبَّر" على البلد من قبل الفلسطينيين، إذا ما أتيحت لهم أي ثغرة للتحكم. ذلك أن هذه المخاوف تم استغلالها، وانتهازها، وتضخيمها من قبل المتعصبين اليمينيين لرفض حتى مزاعم سياسية فلسطينية بما يجعلها تبدو حقيقية في أعين الكثيرين، ولن يكون من السهل تلطيفها على مدى قصير. وباختصار، إن الخوف من الانتقام الفلسطيني، يمثل عاملاً سياسيًا في حد ذاته.

ولكن الانطباعات اليهودية عن كراهية العرب، لم تكتسب وضعها وشكلها الحالي من الخبرة الجماعية اليهودية بالخطاب العربي، والعنف الحديث. فالصهيونية السياسية لديها تقليد قديم، وطويل الأمد، من فهم الآخر

العربي بوصفه عدوًا كارهًا بشكل غير عقلاني وذلك لتبرير وتشريع الدولة اليهودية من ناحية، ولتدعيم الموقف الرافض المتشدد تجاه الفلسطينيين من ناحية أخرى. وهي رؤية أشعلتها المذاهب المتشابكة من التنميط العرقي، والتاريخ الأسطوري لإسرائيل. والمقتنعون بهذه النظرية يلقون مباشرة بمبادرات السلام العربية المختلفة القائمة على "الأرض مقابل السلام"- على سبيل المثال، مقترح السلام السعودي مارس/ آذار ٢٠٠٢- إلى كومة القمامة الدبلوماسية؛ على اعتبار أن تلك المبادرات ما هي إلا مجرد مكائد لوضع الجيوش العربية على حدود إسرائيل[١]. ولكن نظرية العدوانية العربية اللدود، مازال من الممكن تلطيفها ضمن عملية سلام حقيقية. فالآمال الإسرائيلية اليهودية الساطعة في السنوات الأولى من أوسلو، أشارت في حقيقة الأمر إلى أن الانفتاح الأكبر نحو الفلسطينيين، ظل كامنًا في إطار السياسة الإسرائيلية على مدار عقود الصراع نفسها. وقد تبادلت الآمال والحماسة الفلسطينية، وبشكل مذهل هذه النية الحسنة التي لم تدُم طويلاً، مما أشار إلى تمتع الطرفين بالمرونة نفسها.

ولكن الاعتقاد الحقيقي بأن الفلسطينيين قد يتشاركون الدولة مع اليهود، بدون السعي إلى تدميرهم؛ أمر يتطلب أكثر بكثير من التأرجحات المزاجية اليهودية، التي تشكل ظاهرة ثانوية لظواهر أخرى أساسية، فيما يتعلق بالنوايا

---

(١) انظر على سبيل المثال:

Zionist Organization of America, "Saudi 'Peace' Plan Would Reduce Israel to Indefensible Pre-1967 Borders," news release, 21 February 2002, available online at www.zoa.org/pressrel2002/20020227a.htm.

العربية والفلسطينية. ومن بين ذلك تبنّي مشروعًا جادًا لإعادة صياغة مفهوم الغضب الفلسطيني، بوصفه وليد ظلم محدد، تم ارتكابه بفعل بناء الدولة الصهيونية، وسيتطلب كذلك تحولاً واضحًا في كل من السياسة والخطاب المطروح، من شأنه أن يعكس هذا الإدراك الجديد، وذلك لاستخلاص صورة متبادلة حوله من جانب الفلسطينيين والإسرائيليين، وأيضًا لإرساء أساس مفاهيمي لتصديق الإشارات الفلسطينية للسلام، التي أصبحت الآن مرفوضة بشدة بوصفها نفاقًا. ولكن هذه الخطوة تتطلب أيضًا، وعلى الجانب الآخر، من اليهود في إسرائيل، وفي الخارج أن ينخرطوا في عملية إعادة هيكلة جماعية عميقة للأساطير المؤسسة لإسرائيل، وهذه ليست بمهمة يسيرة على أي من المستويات، السياسي منها أو العاطفي، خصوصًا فيما يتعلق بأسطورة الحركة الصهيونية المحبة للسلام، والمتنورة، التي سعت إلى مشاركة الأرض مع الفلسطينيين، وفي المقابل تعرضت للهجوم الشرس من "الأعداء العرب". (الإلمام الكامل والتأكد من أن الفلسطينيين قد طُردوا وعلى نحو مدبر ومتعمد من الأرض عام ١٩٤٨، لـ "تطهير" الأرض من أجل اليهود، يضع المقاومة القومية الفلسطينية تحت ضوء مختلف تمامًا، بوصفها تعكس الغضب العادل للسكان الأصليين الذين انتُزعت ممتلكاتهم منهم. وبالمثل، فإذا قبل الإسرائيليون اليهود والصهاينة أن الدول العربية قدمت في الظاهر محاولات سلام حقيقية في السنوات الأولى من للدولة، وأن هذه الجهود قد رفضت بالفعل من قبل بن جوريون وممن تلاه من رؤساء الوزراء، فقد يكون من الممكن خلق مناخ أفضل لتثمين مبادرات السلام الحديثة من قبل الدول العربية "مثل المبادرة التي قادتها السعودية عام ٢٠٠٢"). فقط إذا أمكن

تغير الفهم اليهودي للضغينة الفلسطينية، إلى تقدير باعثها الأصـلي؛ يمكـن وقتئذ الحديث عن إرادة سياسية كافية لإعادة الاعتبار لهم ضـمن سياسـات الدولة. وكما حدث في جنوب أفريقيا، فإنه حتى اللغة الدبلوماسية يمكنها شحذ تبادل فلسطيني ذي فحوى، ووضع الأساس الذي طالما كان مفقودًا؛ لإجراء محادثات سلام حقيقية.

والواقع، وبعيدًا عن إظهار تاريخ عميق من الرفض، فإن العالم العربي لطالما أشار ودلل على اهتمامه الحقيقي في أرض مشتركة. حتـى حـرب ١٩٤٧-٤٨، كان الصهاينة الذين سعوا إلى "وطن قومي" لليهود في فلسطين ("مثل جودا لايب ماجنس" **Judah Leib Magnes**، و"مارتن بوبر" **martin Buber**، و"هنّا أرندت" **Hannah Arndet**) مقتنعين تمامًا بإمكانية تأسـيس دولة يهودية عربية، بالتنسيق مع الشركاء العرب المُرحّبين. وقد سخر بعض النقاد من هذه الرؤية ووصفوها بالساذجة، وأشاروا أحيانًا- فـي معـرض انتقادهم- إلى أن تحديد هؤلاء "الشركاء العرب" لدولة مشتركة أمر خـارج الإمكان. ولكن تقرير لجنة الأمم المتحدة الفرعية عام ١٩٤٧، الداعي إلـى قيام دولة ثنائية القومية، يقدم تأييدًا فريدًا لهذه الرؤى[1]. فقد عقدت الجمعيـة العامة لجنة للنظر في مختلف الخيارات في فلسطين، وقد شكلت لاحقًا لجنـة

---

(1) **Report of the General Assembly by the United Nations Special Committee on Palestine (Official Records of the Second Session of the General Assembly, 1947, Supplement No. 11), cited in Walid Khalidi ed., From haven to Conquest: Readings in Zionism and the Palestinian Problem Until 1948 (Washington, DC: Institute for Palestine Studies), 645-99. The Special Committee included Australia, which endorsed neither position.**

فرعية لتجريب المقترحات الناتجة. وفي النهاية، تغلبت رؤية الأغلبية: ففي ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني، مررت الجمعية العامة قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١، الذي صدق على تقسيم فلسطين إلى "دولة عربية" و"دولة يهودية".

ولكن- في وقت لاحق- تشكلت لجنة فرعية ثانية لفحص البدائل التي يمكن تقديمها للتقسيم. وتشكلت هذه اللجنة من ممثلين عن دول عربية في أغلبها: أفغانستان، وكولومبيا، ومصر، والعراق، ولبنان، وباكستان، والسعودية، وسوريا، واليمن. ووصل تقرير اللجنة إلى محصلة مختلفة تمامًا: وهو أن الحل القانوني والعادل الوحيد في فلسطين هو دولة ثنائية القومية. ووجدت اللجنة الفرعية أن "وطن قومي للشعب اليهودي" (والذي تم تقديمه في إعلان بلفور Balfour Declaration ١٩١٧)، كان في واقع الأمر مقبولاً ومعترفًا به، في ظل الانتداب البريطاني، ولكن دولة يهودية لم تكن صيغة مقبولة أبدًا. وفي مسودة قرارها الأخير، دعت اللجنة الفرعية، بدلاً من ذلك، إلى قيام دولة ديمقراطية متحدة، بنصوص متعددة لضمان الحقوق العرقية. أولها، أن التشريع ينبغي أن يضمن التمثيل النسبي "لجميع القطاعات المهمة من المواطنين"، ولكن مع "تحفظ واسع" بالنسبة "للسلطات المحلية "في أمور متعلقة بالتعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية". كما ينبغي ممارسة إدارة المواقع المقدسة، وحرية الأديان "وفقًا للوضع الراهن Status quo". مع ضمان نص دستوري لحقوق اليهود الجماعية، بغض النظر عن نسبة السكان التي يشكّلونها في البلد:

لا ينبغي للضمانات المتضمنة في الدستور فيما يتعلق بحقوق الأقليات وضماناتها أن تكون عرضة للتعديل أو التغيير بدون موافقة الأقلية المعنية، وأن يتم التعبير عن ذلك من خلال أغلبية من ممثليها في التشريع[1].

ورأت اللجنة الفرعية أيضًا أنه لو تأسست دولة يهودية "ضد المعارضة الشديدة للعرب في فلسطين والسكان في البلدان المجاورة"، فلن تفعل سوى "تعريض السلام والأمن الدولي للخطر على مستوى الشرق الأوسط قاطبة"، وسوف "تسفر عن اندلاع للعداوات التي يمكن أن يصبح من الصعب للغاية الإلمام بها، ووضعها تحت السيطرة":

من المؤسف أن اللجنة الخاصة، بدلاً من أن تبحث عن طرق ووسائل لضمان مزيد من التعاون بين العرب واليهود في دولة واحدة، وجدت نفسها مضطرة إلى أن تطور منظومة من شأنها، لو بقيت كما هي في الحقيقة، أن تدمر أي مستقبل مازال موجودًا للتعاون الودي بين المجتمعَيْن، وأن تؤدي إلى تبعات مأساوية[2].

واليوم، ببساطة لن يتم تخفيف حدة المخاوف اليهودية من العداء العربي، من خلال التذكير بهذا التاريخ الدبلوماسي أواسط القرن الماضي؛ لا

---

(1) **Khalidi, From Heaven to Conquest, 695. See app. A for the text of the subcommittee's final resolution.**

(٢) المرجع السابق، ٦٨٣.

لأن الحروب وجولات العنف العديدة أعادت بالتالي تحديد كل العلاقات إلى أسوأ أشكالها (مثلما تنبأت اللجنة الفرعية للأمم المتحدة في فقرة سابقة). غير أن هذا التدخل المسلم العربي في ١٩٤٧ لا يتناول الافتراض العنصري العام الواسع بأن العرب، في حد ذاتهم، قد عارضوا الوجود اليهودي في فلسطين بشراسة، أو رفضوا أي توافق نحو حل دائم. وكان "الكيان الصهيوني" المدان لاحقًا في الخطاب العربي هو الدولة اليهودية، وليس الوجود اليهودي. وكما ناقشنا في الفصل الخامس، فإن الخطاب العربي والفلسطيني في المراحل الأولى من الصراع، نعت وأدان الاستيطان اليهودي، واصفًا إياه بأنه يتبع بشكل كبير النموذج الفرنسي في الجزائر. والحقيقة أن الخطاب العربي العام الزاعق قد تضمن أحيانًا تصعيدات خطابية حول طرد "اليهود"، تمامًا مثلما ظل الخطاب العام الإسرائيلي دائمًا مسفرًا عن مقترحات لطرد "العرب". ولكن تفسير الرفض الذي دام طويلاً من جانب الجامعة العربية للدولة اليهودية، بوصفه رفضًا إجماليًا للشعب اليهودي ليس سوى مناورة دعائية صهيونية.

لقد رسمت اللجنة الفرعية للأمم المتحدة، بعناية وحذر، موادَّ دستورية (انظر: الملحق أ)، تنص أيضًا على هدم الأسطورة العنصرية القائلة بأن العرب هم في فطرتهم معادون للديمقراطية، وأنهم إذا تم استيعابهم في إسرائيل، سوف لن يمهلوا كلاً من اليهود والنظام الديمقراطي إلا مهلة قصيرة. وتمجيد هذه الأسطورة بتقديم ما يتناقض معها، يمكن أن يقتصر على مراجع قليلة مختصرة، للمنظّرين السياسيين العرب أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، الذين برهنوا بلباقة على النظم الديمقراطية في

بلادهم. فحركات المعارضة الديمقراطية في مصر والأردن والجزائر وتونس ولبنان والعراق والخليج الفارسي في القرن الماضي (بعضها نجح جزئيًا، والبعض الآخر تم قمعه بمساعدة القوى الإمبريالية الغربية)؛ وبالكاد سكان عرب إسرائيل الديمقراطية المندمجون في السياسة الإسرائيلية، وممثلوها العرب المفوهين في الكنيست[١].

والمسألة التي يعد طرحها أمرًا مشروعًا هنا، هي الصفة الديمقراطية للسياسة الفلسطينية. فالمجتمع الفلسطيني، على الرغم من افتقاده لوجود حكومة مركزية، فإنه أظهر التنوع السياسي نفسه الذي يمكن لأي مجتمع سكاني أن يمر به في ظل ظروف كهذه. ولقد اتسع مدى تنوع الطيف من الماركسيين، وعبر الديمقراطيين والليبراليين، إلى الشموليين الإسلاميين (ولكن الأخيرين كانوا- للأسف- يغطّون بصورة متزايدة على غيرهم من التيارات السياسية في التغطية الإعلامية). ولكن حتى في ظروف النفي والتشظي، فإن هذا الطيف السياسي الفلسطيني المتنوع، قد تم تناوله بشكل جماعي وكلّي. وفي واقع الأمر، إن القومية الفلسطينية نعمت بفلسفة ديمقراطية منذ مراحلها المبكرة، وهو أساس سياسي أصبح الآن يشكل مجمل النضالات الفلسطينية لتأسيس قيادة شرعية منتخبة، بعد موت عرفات.

---

(١) حول هؤلاء الفلاسفة العرب المبكرين، انظر:

John Esposito, The Islamic Threat: Myth of Reality? 3rd ed. (New York: Oxford University Press).

وحول السياسية العربية الإسرائيلية، انظر على نحو خاص بحث أسعد غانم ونديم روحانه وإيان لوستيك:

As`ad Ghanem, Nadim Rouhana, and Ian Lustick.

وهذا التقليد الديمقراطي لم يكن ظاهرًا لمن يعتقدون أن السياسة الفلسطينية قد تم تعريفها تاريخيًا وكليًا عبر عقيدة شخصية عرفات غير الفاعلة، أو أن الخطاب الديمقراطي الفلسطيني قد زال عنه المصداقية بفعل التفجيرات الانتحارية. حماس على وجه الخصوص أدت ببعض المحللين إلى رؤية السياسة الفلسطينية على أنها مدفوعة في الأساس بالإسلام. ولكن هذا التصوير غير تاريخي بالمرة، بل ويكتنفه فقدان الذاكرة من الوجهة الاستراتيجية. فأي أحد على أُلفة بالسياسة الفلسطينية، يمكنه إثبات أن الميل الإسلامي يعد أمرًا حديثًا، وأنه مازال يمثل نزعة لدى الأقلية نحو حركة قومية كانت، وعلى مدار النصف الأول من القرن العشرين، تغلب عليها العلمانية.

لقد تهيكلت السياسية الفلسطينية طويلاً بفعل المنافسات الحزبية الشهيرة بين "فتح" اليمينية، و"الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، و"الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين"، و"الحزب الشيوعي الفلسطيني" الوليد. وقد استوعبت منظمة التحرير الفلسطينية هذا الطيف في المجلس الوطني الفلسطيني، و"البرلمان" الفلسطيني القائم على مبادئ ديمقراطية. وكان مفكرون فلسطينيون، من أمثال إبراهيم أبو لغد وإدوارد سعيد، ممثلين في بعض الأحيان للمجلس الوطني الفلسطيني، والذي خصص مقاعد للكتاب، والطلاب، والعمال، والمرأة، وفلسطينيّ الشتات، وكذلك للجماعات المسلحة. ولم يكن المجلس الوطني الفلسطيني أبدًا نظامًا ديمقراطيًا مثاليًا؛ فدائمًا ما تحكّم عرفات ومعه الأحزاب الفلسطينية الرئيسية، وتنافسوا على عضويته، وعانت السياسة الفلسطينية (وهو ليس بمفاجأة) معاناة شديدة من المنافسات المضنية

المعهودة داخل سياسات المنفى. (المثير للسخرية أنه يمكـن تحديـد بعـض العناصر الموازية للسياسة الصهيونية قبل الاستقلال.). ولكـن الأخلاقيـات والمبادئ الدائمة للديمقراطية، تسري بعمق في الخطاب السياسي الفلـسطيني وتؤطره بكامله، فيما عدا الظهور الحديث للغاية، والمخيف في الوقت نفسه، للمذاهب الشمولية الإسلامية. والواقع، وبسبب هذا التقليد الـديمقراطي، فقـد أعجب الفلسطينيون بديمقراطية إسرائيل، وتأملوا بعض الوقـت فـي دولـة فلسطينية مماثلة. وهذه القيم الديمقراطية نفسها، هي المحـرك الآن للتغيـر الحاصل وسط بعض الفلسطينيين في سبيل حل الدولة الواحدة، على أمل أن تجد القيم الديمقراطية للفلسطينيين إمكانية التعبير عنها داخـل المؤسـسات الديمقراطية الإسرائيلية القوية.

إن الديمقراطية الإسرائيلية القوية، ينبغي أن تكون قادرة تمامًا على أن تظل ديمقراطية، بينما هي تستوعب السكان المتوجهين ديمقراطيًا. فقانونهـا الأساسي يحتاج إلى إعادة تشكيل، ومؤسسات الدولة تتطلب تكيُّفـا وتعـديلاً شديدين (مثلما سنناقش لاحقًا ضمن هذا الفصل). والعمل المبكر على تأسيس دستور جديد، وتثبيت نظام حزبي جديد، يمكن أن يُرسـي أرضـية صـلبة لديمقراطية مدنية وعملية، يمكنها من حيث الحقيقة والتوافق، أن تساعد فـي توضيح وتدعيم اتفاق جديد على تاريخ البلد، وهو ما يشكل أساسًـا جديـدًا للقومية المدنية. ولا يوجد في هذا ما يعني ضمنًا انهيارًا مفاجئًا للديمقراطية، أو خسارة فادحة في القوة السياسية للسكان اليهود. وهنا يـشير "جـافرون" Gavron:" في سنواتها الأولى، ستكون الدولة الجديدة واقعة تحت سـيطرة

اليهود الإسرائيليين. وسوف نشكل أغلبية في برلمانها، ونـــدير حكوماتهـــا، ونقود جيشها، ونرأس قضاءها، ونسيّر نظام التعليم فيها"[1].

باختصار، يمكن لإسرائيل أن تتكيف مثلما تتكيـــف جنـــوب أفريقيـــا، ومثلما تكيفت بلدان أخرى كثيرة. فسقوط سياسة الفصل العنصري/الأبارتيد، يعد في واقع الأمر موحيًا في سياق حديثنا هذا، حيث إن تلك العملية كان قد تم التنبؤ بها وكما هو مشهور، في ظل مخاوف البيض المبالغ فيهـــا، مـــن لاعقلانيةِ السود وعنفِهم وانتقامهم. ولكن الأفريكانز **Afrikaners** اكتـــشفوا أنهم يمكنهم مشاركة الدولة مع السود، وألا يعيـــشوا فقـــط لكـــي يـــسردوا الحكايات، بل ليحفظوا مجتمعهم، وأحياءهم، وبيوتهم، وأعمالهم. وقـــد تـــم إعمال حكم القانون، حيث تمتع السكان السود بنصيب متساو فيه. والحاجـــة المتبادلة بين البيض والملونين والـــسود للديمقراطيـــة، مـــصحوبة بـــشعور بالإنجاز التاريخي بالاستسلام السياسي من قبل البيض، أعطى الاستقرار لما كان يعتقد أنه تحول مستحيل. بالنسبة للسود، أيًا كانت الإثابـــات المتـــأخرة والصعوبات المستمرة، فإن حقيقة الديمقراطية قد حلت أخيرًا محل الانتقامات القديمة في العملية السياسية نفسها، في الوقت الذي يحل فيه النزاع المـــسلح للسود، ويسلبه المصداقية. كما أن تحولات أخرى، من قبيـــل مـــا تـــم فـــي جواتيمالا، أظهرت استجابة أصلية رفيعة المستوى تشبه السابقة. (فالاتـــساق الذي أظهرته المجتمعات السكانية المدمَّرة تاريخيًا، في مدّها يد الغفران إلـــى الفاتحين الاستعماريين، لا شك سيظل يذهلني إلى ما لا نهاية). بهذه الرؤية،

([1]) **Gavron, The Other Side of Despair, 236.**

فإن الشعب اليهودي سينضم إلى خبرة الفئات الأخرى ممن تمتعوا بأوضاع مهيمنة في النظم الديمقراطية الغربية، مع استمرار مصالح فئات معينة ولكن أيضًا، وفي نهاية الأمر، تتقاطع مع الروابط العرقية. فقط كيفية إدارة هذا التحول هو ما سنناقشه باختصار هنا، ولكن أحدًا لا يمكنه أن يكون في وضع أفضل للاضطلاع بهذه الإدارة من اليهود أنفسهم، والذين يشكل تاريخهم الجمعي؛ كمهندسين لديمقراطية مدنية وعدالة اجتماعية، بئرًا عميقة من الخبرة، بأكثر مما تشكله خبرة الهولوكوست.

الإجماع الدولي

الحجة الصهيونية الثانية التي تعوق مناقشة حل الدولة الواحدة، هي أن هذا الحل مدعوم بتقليد عميق من الإجماع الدولي الذي يصدّق على التقسيم، وعلى دولة يهودية. ويستشهد هذا الزعم أحيانًا بوعد بلفور ١٩١٧، وهو خطاب يحمل تصديقًا بريطانيًا رسميًا، للرسالة الصهيونية بتأسيس "وطن قومي للشعب اليهودي" في فلسطين. ولكن الزعم يرتكز خصوصًا على قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧- "قرار التقسيم"- الذي يقسم الأرض وينص على وجود دولتين (في اتحاد اقتصادي). وقد دبت الحياة في هذا الخطاب مرة أخرى، وعلى نحو غامض، ضمن عملية أوسلو، على الرغم من أن هذا تم على أساس شروط جغرافية مختلفة تمام الاختلاف عن المنظور السابق. ومن ثم، فإن انتقادًا تحمله حجج مختلفة يتم توجيهه إلى طرح حل الدولة الواحدة، مؤداه أنه حل يعارض ما يقارب قرنًا من الحكم

الخبير، ويحيد بشكل مرفوض عن هذا الإجماع. وبناء على الاحتقار المذهل من إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة والرأي العام الدولي- والمضمون الفعلي لقرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ نفسه، والذي دعا إلى حقوق عرقية متساوية ولن تعترف به إسرائيل حاليًا- فإن هذه الحجة قد تبدو ضربًا من السخرية، ولكنها تظل جديرة بالاهتمام الخاص، وبإيجاز(١).

لقد تعرض و"عد"، أو "تصريح بلفور"، إلى دراسة تاريخية مكثفة، مما يجعل أي تلخيص لها هنا بمثابة إخلال بالموضوعية(٢). ولكنْ ثمة جانبان من جوانبها السياسية، يمكن إلقاء الضوء عليهما. الأول، أن بعض الناس - بريطانيون وصهاينة- المتورطين بشكل محوري في تصميمه، كان من الواضح لهم أن الحركة الصهيونية دعت إلى تأسيس دولة، وأن صياغة التصريح فيما يتعلق بـ "وطن قومي للشعب اليهودي"، كان ببساطة هو ورقة التوت الدبلوماسية لبلوغ هذا الهدف. والجانب الثاني، أن الآخرين المشتركين

([1]) Malliison and Mallison, Palestine Problem.

(٢) من بين العناوين المهمة العديدة، انظر:

Rashid Khalidi's British Policy towards Syria and Palestine, 1906-1914: A Study of the Antecedents of the Hussein-McMahon Correspondence, the Sykes-Picot Agreemnt, and the Balfour Declaration (Ithaca, NY: Ithaca Press, 1980) and David Fromkin's A Peace to End All Peace (New York: Henry Holt, 2001).

وثمة تحليل مختصر رائع:

W. Thomas Mallison's "The Balfour Declaration: An Appraisal in International Law," in The Transformation of Palestine, ed. Ibrahim Abu-Lughod (Evanston: Northwestern University Press, 1987).

في تصميمه، كانوا على الدرجة نفسها من اليقين بأنه لا ينبغي تأسيس دولة يهودية في أرض تضم أغلبية عربية، وأن النص على "وطن قومي للشعب اليهودي"، لم يذهب في الدلالة على ما هو أبعد من حق اليهود في الاستيطان، وتشكيل مجتمع عرقي مترابط في أرض مستقبلها السياسي لايزال قيد التحديد، آنذاك. وقد حاجّت التحليلات المتنافسة اللاحقة على أن وجهة نظر من بين هذين، قد أزاحت أو تغلبت على الأخرى. ولكن الدراسات الوثيقة تترك السؤال على الأقل غير قابل للبحث، أو التشكيك، حيث أظهرت تفاعلاً معقدًا لوجهات النظر والحجة التي كان على الحركة الصهيونية أن تعمل بحذر بصددها كي تجبرها على الاستسلام[1]. على أي حال، لا يوجد إجماع دولي واضح على بناء الدولة اليهودية، يمكن العثور عليه، سواء في لغة أو مضمون تصريح بلفور.

وتقييم خطة الأمم المتحدة للتقسيم عام ١٩٤٧ تتطلب ملاحظة أساسية، حول دور الأمم المتحدة في صنع القانون الدولي. (قد يستدعي الأمر أيضًا النظر في سياسة الأمم المتحدة الغريبة غير المتزنة في هذا الوقت- على سبيل المثال السيطرة الواقعة تحتها في الوقت الحالي من الولايات المتحدة والقوى الأوروبية الغربية، والانشقاق العميق بين البلدان الأساسية، وبين تلك التي تحررت من الاستعمار حديثًا، مثلما أشرنا آنفًا- ولكننا سننحي هذه الديناميات جانبًا الآن). كما أن قرارات الجمعية العامة على نحو خاص، تقع

---

(١) حول مسودة تصريح بلفور والقضايا الخلافية التي طرحها، انظر على وجه الخصوص: Mallison, "The Balfour Declaration."

في منطقة غائمة غير واضحة فيما يتعلق بالتشريع، أو وضع القـوانين؛ أي يمكن اعتبار أنها تلعب دورًا في توجيه التحرك الدولي الجماعي، نحو تقنين ما، أو التعبير عن "قانون عام"، أو التعبير عن إجماع دولي حول مسألة مـا تهم المجتمع الدولي. ولكن مع ضعف قدرة الأمم المتحدة- عن عمد- علـى التعزيز والتدعيم، فإن قرارات الجمعية العام فيما يتعلق بصنع السلام، تعتبر مجرد خطوط توجيهية أو بيانات من المبادئ العريضة، أكثـر مـن كونهـا قرارات أو أوامر ملزمة، أو قانون واجب النفاذ. (لهذا السبب، فإن الـرفض الفلسطيني لخطة الأمم المتحدة للتقسيم عام ١٩٤٧، لم تكن تحديًـدا انتهاكًـا "للقانون الدولي"، وبالتالي لم يكن رفض إسرائيل لها لكونها خطة قديمة غير صالحة لتلك اللحظة، انتهاكًا للقانون الدولي.) والفشل في تطبيق قرار كهذا، حتى على مدار عقود طويلة، لا يجعله قرارًا غير صـالح، حيـث يـستمد صلاحيته من مبدأ الإجماع، وليس من الانصياع والتنفيذ. بيد أن نـصوص القرار من ناحية أخرى لا تتضمن بالضرورة ما إذا كان الإجماع يتغير مـع الظروف المتطورة. بمعنى آخر، إن قرارات الجمعية العامة ليست قـوانين دولية: على سبيل المثال، لا تحتاج الجمعية العامة للأمم المتحدة، تكرار قرار سابق لإضفاء الصفة "القانونية" على تحرك دولةٍ ما يتعارض مع ذلك القرار.

لهذا السبب، فإن خطة التقسيم التي قدمتها الأمم المتحدة عـام ١٩٤٧، على الرغم من كونها لا تزال صالحة كمرجع لكلا الطرفين، لا تمنع بـأي حال من الأحوال قرارًا من قبل إسرائيل وفلسطين لتشكيل دولـة، إذا كانتـا راغبتين في ذلك. كما أن النية، أو الهدف من قرارات الأمم المتحدة، لـصنع

السلام، تكاد تكون مانعة للشعبين من صنع السلام. فـالقرار رقـم ١٨١ جـاء ليعكس تقديرًا سياسيًا مفاده أن لدى الشعبين اليهودي والفلسطيني حقوقًا شـرعية في أرض واحدة. وهو ما لا يمكن التوفيق بينه في دولة واحدة؛ إذا كـان مـن الممكن لهذه الحقوق أن يتم التوفيق بينها، فإن شرط القرار يصبح عقيمًا أو بائدًا.

ولقد ظل التحرك اللاحق للأمم المتحدة حول الصراع، غير حاسم مع مسألة حل الدولة الواحدة، أو حل الدولتين. ولسوف تركز الجهود الدبلوماسية في نهاية الأمر على قرارين أصدرهما مجلس الأمن، ويعتبران لهما سـلطة قانونية أكبر، على الرغم من أنهما لم يتم تطبيقهما أبدًا، وهما: القرار رقـم ٢٤٢ في ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٧، والقـرار رقـم ٣٣٨ فـي ١٥ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٧٣)، وكلاهما تم إعادة التأكيد عليهما فـي إعـلان اتفاقية أوسلو للمبادئ (١٩٩٣). هذان القراران يمكن اختصارهما إلى ثلاثة مبادئ، هي:

(١) أنه ينبغي على إسرائيل أن تقوم بسحب "القوات المسلحة من أراضي احتلتها في الصراع الأخير" (حرب ١٩٦٧، عندما أخذت إسـرائيل مرتفعات الجولان، والضفة، والقطاع، وشبه جزيرة سيناء).

(٢) أن إسرائيل ينبغي عليها أن تفعل ذلك، وفي الوقـت نفـسه "تحقـق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين".

(٣) أنه ينبغي مواصلة المفاوضات "بين الأطراف المعنية تحت رعايـة ملائمة تهدف إلى تأسيس سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط".

هذه النصوص مجتمعة، أسست القاعدة لـــ "عملية سلام" أبدية وعقيمة، بينما تركت الهدف الفعلي لهذه العملية غير واضح. ولم يأت أيٌّ من القرارين على ذكر الفلسطينيين الذين ظهروا في السياق بوصفهم "مشكلة اللاجئـــين"، وعلى مدى عقود طويلة، لم يتم حتى منحهم مقعدًا على طاولة المفاوضـــات. (فـــ "الأطراف" أو "الدول" المذكورة في القرارات كانـــت مـــصر، والأردن، وسوريا، ودول عربية وغربية أخرى معنية). فضلاً عن ذلك، فـــإن الأرض الفعلية التي كان على إسرائيل أن تنسحب منها، ظلت غير محددة المعـــالم. وبسبب عملية التكتل والضغط الإسرائيلي الشديد، فإن الترجمـــة الإنجليزيـــة للقرار رقم ٢٤٢ ألغت وعلى نحو استراتيجي أداة التعريف "ال" من العبـــارة المحورية "أراضي احتُلت في الصراع الأخير". (حتى الترجمـــات الرســـمية الأخرى لم تتضمن أداة التعريف. وهو ما يشير إلى أن إســـرائيل يجـــب أن تعيد الـــ الأراضي- أي جميع الأراضي- المحتلـــة). ومـــن هنـــا، أمكـــن لإسرائيل الزعم بأنها قد أوفت بضمون القرار رقم ٢٤٢- على الأقل وفقًـــا للنسخة الإنجليزية- وذلك بالانسحاب من الأراضي المصرية فـــي ســـيناء. والمؤكد أن أيًا من القرارين لا يعترف بأي حق فلسطيني في دولة؛ ولم يرد فيه حتى ذكر للفلسطينيين على الإطلاق.

ونتيجة لذلك، لم تكن هناك صيغة قانونية أو قضائية- في "عملية السلام" التي تلت حرب ١٩٦٧- نصّت على أن أرضًا قد عادت إلى السيادة الفلسطينية، أو أوحت بأن المحصلة النهائية ستكون قيام دولتين. فاتفاقية أوسلو التي أثـــارت كل ذلك التاريخ، وضعت وكـــ "هدف" لها فقط عملية خلق "السلطة الفلـــسطينية

المؤقتة للحكم الذاتي"، والذي سيخول من ثم مسئولية عن أمـور مـن نوعيـة الكهرباء والمياه والشرطة في الضفة والقطاع. وكان من المفتـرض أن ينظـر بعين الاعتبار إلى الأراضي المحتلة "كوحدة أرضـية/إقليميـة واحـدة، سـتتم المحافظة على سلامتها أثناء الفترة المؤقتة أو الانتقالية". وقـد اعتقـد معظـم الفلسطينيين والمراقبين أن هذه النصوص تتنبأ بدولة حقيقيـة مـستقلة. ولكـن النصوص، على الصعيد الاستراتيجي، تركت دون تحديد، نوع الكيان الـسياسي الذي يمكن لـ "الوحدة" أن تكون عليه- دولة فلسطينية مستقلة، أو نوع ما مـن منطقة الحكم الذاتي، أو جزء من إسرائيل- وما إذا كانـت "سـلامة" الوحـدة ستستمر بعد الفترة الانتقالية المؤكدة، أم لا.

فقط "خارطة الطريق للسلام" التي وضعتها الولايات المتحدة، وقـدّمها الرئيس جورج دبليو بوش في ٢٤ يونيه/حزيران ٢٠٠٢، هي التي تحـدثت صراحة ولأول مرة عن حل الدولتين. ولكنها في الوقت نفسه لم تذكر تحديدًا أين ستكونان هاتين الدولتين. ثم جاءت "مذكرة تفاهم" لاحقة، أصدرتها إدارة بوش إلى رئيس الوزراء شارون، في الرابع عشر من أبريل/ نيسان ٢٠٠٤، فتحدثت عن "دولتين تعيشان جنبًا إلى جنـب فـي سـلام وأمـن". الدولـة الفلسطينية ينبغي أن تكون "متحققة علـى أرض الواقـع، ومتاخمـة، وذات سيادة، ومستقلة"؛ في مكان ما[1]. وقد صدقت الحكومة الإسرائيلية على هذه الخطة، وفي الرابع عشر من أبريل/ نيسان ٢٠٠٤، أصدرت حكومة شارون

---

(1) Letter from President Bush to Prime Minister Sharon on Sharon's Disengagement Plan." (14 April 2004), Foundation for Middle East Peace available on-line at: www.fmep.org/documents/Bush_letter_to_Sharon_Disengagement_Plan.html.

خطابًا رسميًا يقر بحل الدولتين. ولكن في خطاب شارون كانت هناك أيضًا صيغة الضم النهائية؛ أي أنه فيما ستنسحب إسرائيل من جميع المستوطنات في غزة، فقط "عدد صغير من القرى"، ستقوم بالانسحاب من "سامرا" (بالكاد النصف الشمالي من الضفة الغربية)[1]. وقد قدم خطاب بوش تصديقًا مميتًا في هذا السياق:

> في ضوء المستجدات الواقعية على أرض الواقع، بما في ذلك المراكز السكانية الإسرائيلية الرئيسية الموجودة بالفعل، يصبح من غير الواقعي توقع أن تكون محصلة الوضع النهائي للمفاوضات هو عودة كاملة وكلية لخطوط الهدنة عام ١٩٤٩، وأي اتفاق للوضع النهائي لن يتحقق إلا على أساس تغيرات متفق عليها بالتبادل، تعكس هذا الواقع[2].

لا يوجد في هذه اللغة ما يشير إلى أي التزام من جانب الولايات المتحدة، بدولة حقيقية متحققة في الضفة الغربية. وبالتصديق على أن شبكة المستوطنات "واقع" لا يمكن تغييرها، فإن إرادة بوش، إنما صدقت على خطة الدويلة المعزولة المغلقة التي طرحها شارون.

---

(1) Sharon Letter to Bush on Disengagement Plan," Foundation for Middle East Peace," (14 April 2004), Foundation for Middle East Peace, available on-line at:
www.fmep.org/documents/Bush_letter_to_Shron_Disengagement_Plan.html

(2) "Letter from President Bush to Prime Minister Sharon."

جملة واختصارًا، لا يوجد تاريخ عميق سواء من الدبلوماسية أو الإجماع الدولي، يقدم أي عائق معياري للدولة ثنائية القومية، أو الديمقراطية العلمانية. فحل الدولتين نفسه يحمل عبئًا أكبر من الشرعية، حيث جاء مفتقدًا للتصديق الرسمي من جانب الفلسطينيين حتى عام ١٩٨٨، ومن قبل إسرائيل والولايات المتحدة حتى عام ٢٠٠٢. والعقبات الحقيقية أمام حل الدولة الواحدة إذن هي الرؤى الخاصة ببطليّ الرواية؛ أي الأيديولوجية القومية لكل منهما، وسياساتهما الداخلية، والكراهيات المتبادلة. وفي ظل العبء النفسي الناتج عن نصف قرن من العنف، ونزع الملكية، والمخاوف المتبادلة، والتنميطات، فإن هذه الأمور تعد من العوائق المخيفة.

الشيء المحوري بالنسبة لهذه الرؤى ووجهات النظر، هو المذهب الصهيوني القائل بأن الدولة اليهودية، تمثل مشروعًا جماعيًا لجميع يهود العالم. وهو ما يمنح الجسم الرئيسي للأمة اليهودية ملاذًا وموئلاً، ويعطي يهود الشتات مواردَ ثقافية وروحانية مصيرية سوف تكون خسارتها دمارًا للحياة المجتمعية اليهودية في كل مكان. وهذا المذهب بالطبع يدعم مهمة تجميع الشعب اليهودي في أرض الوطن القديم. ولكن هذه المهمة أو الرسالة، قد ولدت أيضًا متاعبَ، لكونها تُرجمت إلى فهم خاص لـ "الدولة اليهودية" التي تكفل وجود أغلبية يهودية، ومن ثم طرد الشعب الفلسطيني الأصلي.

الوحدة القومية اليهودية

إقليمية أم عابرة للحدود؟

ينبغي لإسرائيل، بوصفها "الدولة اليهودية" أن تكون ممثلة ومدافعة عن اليهودية، والتهويد، واليهود في كل العالم. وإعادة تصور الدولة القومية اليهودية بوصفها "دولة قومية- إسرائيلية" (أو "دولة القدس"، أو أي صيغة أخرى من هذا القبيل)، تخدم جميع مواطنيها في الإقليم بالتساوي، يمكن من ثم النظر إليه كإلغاء لمركز ثقافي وروحاني حيوي لليهود في الداخل وفي الشتات. وهو ما يعرّض الترابط اليهودي العرقي للخطر. ولكن، ثمة نزاعات ظهرت بالتحديد حول الكيفية التي تخدم بها إسرائيل المجتمع اليهودي في الشتات أو ما إذا كان من الأصل تقوم بهذا فعليًا، وهي نزاعات وخلافات تحمل بين طياتها احتمالات جديدة لإعادة التفكير في إسرائيل كوطن قومي يهودي.

فالصهيونية السياسية في أوائل عهدها، افترضت أن من شأن الشتات اليهودي أن "يتجمع" في إسرائيل، حيث يمكن للحياة في كنف الدولة أن توفر "الوضع الطبيعي" للحياة القومية اليهودية في مشاركة مع أمم أخرى. ولكن، حتى مع حرب ١٩٦٧، أصبحت هناك حدود واضحة، وتقلص في حجم الهجرة الجماعية إلى إسرائيل/ الصعود إلى إسرائيل **aliyah**؛ وقد بدا أن مجتمع الشتات الكبير نسبيًا، وخصوصًا في الولايات المتحدة، سوف يديم البقاء في الشتات. كما أخذ يهود الشتات أنفسهم، على محمل سيئ، الإشارةَ إلى أن حياتهم كانت أقل شرعية من الناحية العرقية، أو أنهم في النهاية واجهوا من معاداة للسامية دمارًا لم يتوقعوه. وبالتالي، فإن المذهب

الصهيوني السياسي، أعاد التشكل والهيكلة؛ للتأكيد على اعتماد متبادل وثابت بين الدولة ومجتمعات الشتات المستمرة، من خلال روابط دولية. فجاء "برنامج القدس"؛ ليؤكد على "أننا لا بد أن نعمل كشعب واحد"، وتم وضع مجموعة من المبادئ الصهيونية في عام ١٩٦٨:

> مجتمعات الشتات لا يمكن أن تحافظ على هويتها اليهودية الحقيقية، بدون الإلهام الروحاني، والإبداع الثقافي، والموارد التعليمية التي تتمتع بها إسرائيل. ويجب على إسرائيل أن تواصل جذب الموارد البشرية، والدعم السياسي من يهود الشتات. والواقع أنه في إطار العقود الثلاثة من عمر استقلال إسرائيل، أصبحت الدولة اليهودية والشتات مرتبطيْن ببعضهما بعضًا على نحو متزايد. ويبدو أن من المرجح لهذا التيار أن يميز علاقتهما المتبادلة خلال السنوات القادمة.

وظهور الدولة اليهودية قد نفخ روحًا جديدة في الحياة اليهودية في جميع أرجاء العالم، وتسبب وجودها في إحداث تحول مهم ودال، في وضع ومكانة القيادة اليهودية في الشتات. ومن ثم، فإن مركزية إسرائيل أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليهودية في الشتات، بوصفها اعتمادًا متبادلاً كما ذكرنا آنفًا. ومن ثم فإنه لا يمكن للوجود اليهودي الاستغناء عن إسرائيل؛ فبدونها يتحول العالم اليهودي إلى برود وخواء(١).

---

(1) **Jerusalem Program, "The Unity of the Jewish People," adopted at the Twenty-Seven World Zionist Congress, Jerusalem, 1968.**

"برود وخواء"؛ كانت تلك قراءة سلبية جدًا للحياة في الشتات اليهودي، مثّلتها الكلمة العبرية جالوت Galut (الترجمة العبرية الشائعة لكلمة شــتات diaspora). و"جالوت" تدل على الاغتراب، وعدم حقيقية الحياة اليهودية في ظل حكم أجنبي، مما يكيف المفهوم الديني للنفي من الأرض المقدسة بوصفها مقدرًا سماويًا على خطايا الشعب اليهودي(1). وفي عام ١٩٦٨، كان الاندماج لايزال ذا دلالة ومعنى شديد السلبية للقمع العرقـــي؛ فالمـــذاهب الـــسياسية الأمريكية والأوروبية الغربية جعلت "العرقية" مقصورة على المجال الخاص، مؤكدة بذلك على مناخ محايد في ظاهره، ولكنه أحادي العرق ومعياري فعليًا (بروتستانت أنجلو-ساكسوني) في الفضاء/المجال العام. وبإلزامهم المنـــازل الخاصة، وفي ظل معاداة السامية، فإن حياة اليهود والأعراق الأخرى لا تجد التعبير الكامل عن نفسها. وفي ظل هذه الظروف الخانقـــة، فُهمـــت الحيـــاة الثقافية والدينية اليهودية الكاملة في إســـرائيل، علـــى أنهـــا تـــوفر جبهـــة من الموارد الثقافيـــة والروحانيـــة ليهـــود الـــشتات، مـــن خـــلال شـــبكة المنظمة الصهيونية العالمية WZO، والروابط العائليـــة، والهويـــة القوميـــة اليهودية العالمية.

ولكن، المشكلة المحددة في "برنامج القدس" (النقطة الرابعة)، بوصفها المشكلة الأخطر بالنسبة ليهود العالم، لم تكمن تحديديًا في الاندماج في ظـــل الضغوط المعادية للسامية، بل في "المحو الثقافي" الناتج عن ارتخاء أواصـــر التضامن اليهودي في ظل النظم الديمقراطية الليبرالية:

---

(1) See Nimni, “From Galut to T’futsoth,” 133.

إن الاندماج هو قانون الوجود في الشتات في التاريخ اليهــودي القديم، وفي التاريخ الحديث لشعبنا. فلم يكن الشعب اليهودي أبدًا متفرقًا جغرافيًا بهذه الدرجة، ولا متشظيًا ثقافيًا ولغويًــا بهــذه الدرجة، ولا معرضًا لضغوط بهذه القوة تسعى إلى الإدماج، كما هو حادث في زمننا هذا. فروابط القوى الوقائية التقليديــة، تــم إضعافها في بعض الحالات، وفي حالات أخرى اختفت تمامًــا. ونحن اليوم نواجه المشهد المرير من تقطيع أوصــال الجــسد اليهودي؛ من خلال اندماج ديني، وتخلي ثقافي.

وفي ظل هذه الظروف، فإن الشعب اليهودي في حاجة إلى مثال قومي عظيم، وإلى حركة قومية شاملة، تعمل على توحيده فــي سبيل القيم والتقاليد التاريخية.

ولقد كان تأسيس الدولة اليهودية هدفًا رئيسًا للحركة الصهيونية، ولكن الهدف النهائي كان دائمًا هو الحفاظ على هويــة الــشعب اليهودي، وإعادة توليد الأهمية الحيوية والإبداع اليهودي. واليوم وأكثر من أي وقت مضى، أصبح من الواضح ضــرورة إدراج قوة متحققة لمحاربة الميل نحو محو الثقافــة، وعلــى الحركــة الصهيونية- بوصفها الجماعة الأكثر تمثيلاً للشعب اليهودي- أن تضطلع بدور القيادة لهذا النضال، من خلال نظام مكتمل وواسع من التعليم اليهودي الرفيع.

استمرت النغمة إذن في العزف على مشكلة الاندماج، على الرغم من أنها ستصبح أكثر تعقيدًا فيما بعد بفعل الظروف المتغيرة. فمن ناحية، سمح التحول إلى القوميات المتعددة، في النظم الديمقراطية الغربية، بحرية أكبر لليهود في التعبير عن حياة ثقافية ويهودية قوية وحيوية. وهو ما أتاح للمراكز الثقافية اليهودية أن تنتعش بقوة وحيوية متجددة. ومن ناحية أخرى، فإن هذا المناخ قد عزز الاندماج من خلال تخفيف الدفاعات العرقية: فالسكان اليهود في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، قد قلوا بنسبة دالة على مدى العقود الأخيرة، من خلال الزواج المتبادل وانخفاض معدل المواليد، حيث جاءت نسبة السكان هناك أقل من السكان اليهود في إسرائيل عام ٢٠٠٣، وذلك لأول مرة في التاريخ. وبالنسبة للبعض في الولايات المتحدة، فإن الإلمام بهذه المشكلة التي تأخذ صيغة "**J2K problem**" (تلاشي الهوية اليهودية بعد الألفية)، قد أدت إلى فتح نقاشات كثيرة وبعض التدابير الاحترازية (مثل، عصر الإنترنت، مواقع المعلومات الشبكية مثل **www.whymarryjewish.com**).[1]

---

(١) سجل شبكي على الإنترنت يسيره ويصونه من يصفون أنفسهم بـ "العلماء المتعصبون **opinionated scientists**" وقد تم الاستشهاد بهم بمسمى "الأرقام المتجهمة **grim numbers**" في: إعادة تقييم الزواج المختلط: التيارات، والنوعية، والاستراتجيات،

Reexamining Intermarriage: Trends, Textures, Strategies,

وهي الدراسة الأكثر شمولاً حتى اليوم عن الزواج المختلط، وفيها وجد عالم الاجتماع "بروس فيليبس" **Bruce Philips** أن ***١٤% فقط من الزواج المختلط يمكن تصنيفهم كأزواج 'يهود'*** بمعنى أن ميزان الأداء الديني في المنزل يهودي. وحتى في تلك البيوت، فإن ٦٠% لديهم أشجار الكريسماس/ عيد الميلاد. وما يقرب من ٩٠% من أطفال الأزواج المختلطين سيتزوجون هم أنفسهم من غير يهود. وبسبب ما يكتنف=

في المقابل، يرى آخرون أن حياة الشتات اليهودي قد وجدت لنفسها ثراءً جديدًا، وأشكالاً متميزة من التعبير المحلي؛ وهي الخبرة التي تم نقلها بأفضل صورة عبر الكلمة العبرية توفتسوث T'futsoth تعني "التشتت والتوزيع"، تعد الأكثر إيجابية لليهود في الحياة الديمقراطية الغربية؛ كأفراد وجماعات متميزة[1]. ومن هذا المنظور، فإن الدولة اليهودية ليست مصيرية للاستمرار اليهودي، بل إنها حتى تمثل عائقًا، وذلك في التأكيد على نموذج "للكيان اليهودي"، لا يناسب بالضرورة المجتمعات اليهودية في مناطق عالمية بعيدة.

=الزواج المختلط من انحراف، فإن اليهود الأمريكان مجتمعون عاطفيًا جدًا على معارضته. وثمة دراسة في ٢٠٠١ أجرتها اللجنة اليهودية الأمريكية American Jewish Committee وجدت أن ***١٢% فقط من الآباء اليهود يعارضون بقوة زواج أبنائهم المختلط مع جنسيات وأعراق أخرى*** (وهو رقم أعلى بقليل من نسبة اليهود الأرثوذكس). أيضًا، وقد رد أكثر من النصف بأنهم لن يعانوا على الإطلاق من زواج أبنائهم المختلط". وقد عرف السجل الشبكي أيضًا الصلة بين هذه التيارات والديمقراطية الليبرالية: "إن معارضة الزواج المختلط اليوم، هكذا يصرح المؤرخ جوناثان سارنا Jonathan Sarna، يعني السير ضد الأخلاقيات الأمريكية المعاصرة برمتها وذلك بوضع هوية فئة معينة فوق الاندماج الاجتماعي، والروح الفردية، والقيم الليبرالية.... ونصف من اشتركوا في دراسة اللجنة اليهودية الأمريكية يذهبون بعيدًا جدًا ليصفوا معارضة الزواج المختلط بأنه أمر 'عنصري'".

(Gene Expression, "Jewish Assimilation," available online at: www.gnxp.com/MT2/archives/000740.html).

(١) حول التمييز بين ***جالوت*** Galut ***تفوتسوث*** T'futsoth، انظر خصوصًا:
Nimni, "From Galut to T'futsoth."

وسواء كان الاندماج اليهودي مشكلة تخول التحرك اليهودي الجماعي من عدمه، فهي تعتبر هنا مسألة مهيأة للنقاش اليهودي الداخلي. فالسؤال المطروح هنا، بالنسبة لمن يرون في الاندماج مشكلة، هو ما إذا كان كيان الدولة **statehood** يعد في الحقيقة ضروريًا لدعم الاستمرار الثقافي والديني اليهودي من عدمه في نموذج جالوت **Galut** ما زالت الدولة اليهودية تبدو بالنسبة للصهاينة اليوم، كقوة مصيرية للاستمرار العرقي اليهودي في كل مكان. والهم بدعم ارتباط إسرائيل بالشتات اليهودي وبقائه، هو في الحقيقة من أحد أسباب عدم السماح بوجود جنسية قومية "إسرائيلية" **Israeli nationality** في ظل القانون الإسرائيلي، حيث إن الهوية القومية الإسرائيلية ستعني حدوث انقسام بين اليهود في داخل إسرائيل وبين اليهود في الخارج[١]. ولكن هل من الممكن لـ "الوطن القومي اليهودي" أن يصان في إسرائيل، خادمًا الوظائف العرقية والروحانية لليهود على مستوى العالم، بدون الاضطرار إلى المحافظة على جهاز قضائي تمييزي، أصبح فعلاً لازمًا لكيان الدولة اليهودية؟

---

(١) في استجابة لقضية رفعها "أوزي أورنان" **Uzi Ornan** عام ٢٠٠٤، رفض مكتب النائب العام الإسرائيلي التماسهم لتسجيل جنسيتهم كـ "إسرائيليين،" مؤكدًا أن "التعريف القاموسي لكلمة قومية **nationality** هو "قوم/أمة، شعب؛ جماعة كبيرة من الناس من أصل مشترك، ومصير وتاريخ وعادة ما يشتركون في لغة منطوقة." وقد أفاد النائب العام بذلك أن التسجيل كـ "إسرائيلي: لن يعكس "الهوية القومية والعرقية" الحقيقية للمتقدمين. انظر:

Yuval Yoaz, "State Refuses to Register 'Israeli' nationality," Ha`aretz, 19 May 2004,

وكذلك الهامش رقم ١٧ من الفصل الخامس في هذا الكتاب.

الشيء الدال هنا، هو أن الخلاف الصريح على هذه النقطة تحديدًا، كان في وقت ما شائعًا جدًا داخل المجتمعات اليهودية على مستوى العالم، بل وحتى داخل الحركة الصهيونية. وخلال ثلاثينيات القرن العشرين، لم يكن حتى المتحمسون من اليهود لبناء "وطن قومي" يهودي في فلسطين- بمن فيهم الذين أتوا فعلاً إلى فلسطين وعملوا فيها- يصدقون بالضرورة على دولة يهودية بالتحديد، بل إن بعضهم عارض وجودها بشدة. نعم، البعض عارض قيام الدولة اليهودية لأسباب روحانية: فاليهود الذين يعيشون في أقليات تمكنوا، عبر قرون، من زرع أخلاق عالمية متنورة؛ مثّلت عاملاً أو ثقلاً مضادًا للإفراط المادي في تلك الدول؛ ومن ثم بدا كيان الدولة اليهودية بمثابة خيانة لهذا التراث الروحاني الفريد. فيما آمن آخرون القيمة الحقيقية للاستيطان اليهودي **Yishuv**، تكمن في القيم المجتمعية والاشتراكية التي من شأن الحوافز المادية لكيان الدولة أن يشكل عبئًا عليها ومن ثم يفسدها. ومن ناحية أخرى كان البعض الآخر حساسًا تجاه الحضارة العربية التي عشش فيها الاستيطان اليهودي؛ فالمصلحة الذاتية المتنورة بدت ملتزمة بالسيادة المشتركة مع المجتمع العربي، وبدا الاتفاق العرقي- من الناحية الأخلاقية- كالواجب الذي يجسده الشعار الحقيقي للاستيطان اليهودي وهو "النور إلى الأمم **light into nations**". ومن هنا، وبينما كان صهاينة سياسيون، من أمثال بن جريون وإسحق شامير، يجمعون الموارد السياسية والعسكرية لتأسيس دولة إسرائيل، كان من بين المعارضين الرئيسيين لهم في الحقيقة كوكبة من المنظمات اليهودية والمفكرين اليهود في القدس، وأوروبا، والولايات المتحدة، ممن ضغطوا بشدة ضد مشروع الدولة اليهودية.

ومن ضمن المسجلين التاريخيين لهذه المعارك الصهيونية المبكرة يأتي يوارم حازوني Yoram Hazony، الذي يقدم عرضًا تاريخيًا في كتاب التاريخ السياسي الحانق والمستوعب في الوقت نفسه الدولة اليهودية: النضال من أجل روح إسرائيل The Jewish State: The Struggle for Israel's Soul.(١) يرى حازوني حركة ما بعد الصهيونية post-Zionism كخطر خبيث على إسرائيل؛ متتبعًا الأسلاف الفكريين لتلك الحركة، في طريقه لعرض دورهم الخبيث الفاسق في معارضة الدولة اليهودية منذ مراحلها المبكرة. ولكنه في تجميعه تاريخًا مكثفًا من تلك المعارك السياسية المبكرة، يقدم حازوني تذكيرًا مهمًا ولافتًا إلى أن الخلاف اليهودي حول دولة يهودية كان ذات يوم سائدًا، وحدث تصارُع من خلاله وتنافُس، عن كثب، على من يكون له الكلمة الغالبة في فلسطين.

في الولايات المتحدة على سبيل المثال، أحاطت بالمشروع الصهيوني معارك مريرة. وخلال ثلاثينيات القرن العشرين، عارضت المنظمة الأرثوذكسية "أجودات إسرائيل" Agudat Israel فكرة قيام دولة يهودية، مثلما فعلت "أبناء العهد"/ بإناي بإرث B'nai B'rith، واللجنة اليهودية الأمريكية، ولبعض الوقت كان الرفض أيضًا هو موقف "المنظمة الصهيونية للمرأة" في أمريكا Hadassha. وقد رفضها أيضًا تجمع "بيت الرب" Beth-El في هيوستن Houston، وكذلك رفضها "المؤتمر اليهودي" الرئيسي في سان فرانسيسكو، والتجمع الثري والمؤثر "الله معنا" Emanu-El في

---

(١) Hazony, The Jewish State.

نيويورك. وظلت اليهودية الإصلاحية معارضة للصهيونية حتى أواخر الثلاثينيات من القرن الماضي، وكانت منقسمة بعمق على المسألة خلال الأربعينيات من القرن نفسه. وفي عام ١٩٤٢، التقت مجموعة من مائة حاخام من الحركة الإصلاحية في مدينة أتلانتا Atlantic City للتوقيع على بيان عام، يرفض خلق دولة يهودية، وقد أدت هذه المبادرة إلى تشكيل "المجلس الأمريكي لليهودية" وهو معاد للصهيونية، وفي سنواته الأولى ضم في عضويته آرثر هايز سلزبرجر Arthur hays Sulzberger ناشر نيويورك تايمز الذي ساعد في كتابة المانفستو الخاص بالمجلس. وقد عارض ألبرت أينشتاين- كما هو معروف- الدولة اليهودية، معتبرًا القوة الدنيوية للدولة تتعارض أخلاقيًا لفهمه الأكثر روحانية لـ "الطبيعة الجوهرية لليهودية"، وكتب في هذا السياق:"أرى أنه من الأحرى بكثير أن يكون هناك اتفاق معقول مع العرب على أساس العيش معًا في سلام. فهذا أفضل من خلق دولة يهودية"[1].

في فلسطين، كان المناخ داخل الاستيطان اليهودي محبذًا في الغالب لكيان الدولة، ولكن ثمة انشقاقات عميقة ظلت موجودة. ومن بين المعارضين بفاعلية لبُناة الدولة- من عينة بن جريون وشامير (وغيرهما ممن تجمعوا تحت مظلة الوكالة اليهودية)- كانت هناك كوكبة من الأصوات اليسارية والليبرالية. وكانت حركة الاستيطان المهمة "هاشومر هاتسير" Hashomer

---

([1]) **Albert Einstein, Ideas and Opinions (New York: Crown Publishers, 1954), 190, cited in Hazony, The Jewish State, 213.**

Hatzair، على سبيل المثال، مناهضة بشدة لهذه الدولة. وفي خمسينيات القرن الماضي، شكلت مجموعة من النشطاء والمفكرين "مؤسسة عهد السلام" **Brit Shalom** التي مارست ضغوطًا على المستويين الداخلي والدولي؛ من أجل دولة يهودية عربية ثنائية القومية، وضمّت بعضًا من أهم المفكرين الفلسطينيين في عضويتها. ولم يكن من الممكن اتهام أحد من هؤلاء المفكرين بالجهل فيما يتعلق بالنوايا العربية، أو الأهداف السياسية؛ فحججهم بالنسبة للدولة العربية اليهودية، كانت مبنية على خبرتهم المباشرة بالظروف القائمة في البلد، والتزامهم ببناء وطن قومي يهودي، بناء على الاحتواء والديمقراطية، في أرض تضم مجتمعًا عربيًّا أصليًّا.

ومن بين المفكرين الأكثر شهرة ممن مارسوا ضغطًا من أجل تكوين دولة ثنائية القومية، كان الحاخام جودا لايب ماجنس **Judah Leib Magnas** وعالم اللاهوت مارتن بوبر **Martin Buber**. ولم يكن من المتخيل أبدًا أنه يمكن اعتبار ماجنس **Magnes** من "الكارهين لأنفسهم" (وهو مصطلح لا يمكن تطبيقه على المعادين للصهاينة المناهضين للدولة في ذلك الوقت). في عام ١٩٠٦ أصبح ماجنس- الذي كان قد تدرب في مدرسة إصلاحية- حاخامًا زميلاً في "معبد الله معنا" في نيويورك **New York City's Temple Emanu-El**، وهو المعبد الذي خدم الأسر الألمانية الثرية في المدينة، وكان من أهم التجمعات اليهودية في الولايات المتحدة. وفي وقت لاحق مثّل ماجنس كلاً من "منظمة أبناء العهد" **B'nai B'rith** و"اللجنة اليهودية المشتركة للتوزيع في فلسطين" **Jewish Joint Distribution Committee in**

Palestine، وكان منخرطًا بحميمية في ذلك المشروع الكبير لتأسيس وطن يهودي في فلسطين. ولكنه وجد في مشروع "دولة يهودية ككل" شيئًا مقيتًا، ودافع في المقابل عن دولة غربية يهودية، يمكن أن تجمع مصالح الشعبين معًا. وكتب في هذا السياق: "علينا أن نتخلى مرة وللأبد، عن فكرة 'فلسطين يهودية'؛ فاليهود والعرب... كل منهم له الحق نفسه هناك، لا أكثر ولا أقل من بعضهم بعضًا: حقوق متساوية، ومزايا متساوية، وواجبات متساوية. وهذا هو.... الأساس الأخلاقي الروحي لحقوقنا هناك". بيد أن همومه لم تكن همومًا أخلاقية فحسب؛ فقد خشي أيضًا من تبعات تأسيس دولة يهودية، وكتب في هذا الصدد عام ١٩٢٠: "إن تصريح بلفور خاصتكم يتعهد بطبقة يهودية حاكمة منذ البداية. وهذه المنحة من السيطرة السياسية لليهود في فلسطين، بدلاً من إقرار المساواة السياسية؛ تتضمن بذور الحقد والضغينة والصراع في المستقبل. ...عندما أفكر أن فلسطين قد فُتحت بالقوة والسلاح، وأنها تحولت إلى 'يهودية' في مؤتمر السلام الخبيث [فرساي Versailles]؛ فإنني أتذكر الوصف اليهودي الشهير 'حُمِل به ووُلِدَ في نجاسة'"(١).

مارتن بوبر Martin Buber أيضًا كان معنيًا، وبشكل عميق، بالوطن القومي اليهودي. ولكنه أيضًا حمل شكًا ذهنيًا عميقًا في مسألة القومية العرقية، وحاج بشدة وبإخلاص- خلال معظم مسار حياته الاحترافية- في سبيل إقرار المعاملة العادلة مع السكان العرب في فلسطين، وفي سبيل دولة ثنائية القومية. ففي عام ١٩٤٢ شارك بوبر مع ماجنس وآخرين في تأسيس

(1) Cited in Hazony, The Jewish State, 203.

منظمة يحود **Ichud** (الاتحاد)، التي أصبحت فيما بعد الصوت المهم في جهود الاستيطان اليهودي، وممارسة الضغوط الدولية. وكتب عام ١٩٤٧ (على شفا الحرب) "إننا نصف برنامجنا بوصفه برنامجًا لدولة ثنائية القومية؛ أي أننا نهدف إلى بنية اجتماعية قائمة على واقع شعبين يعيشان معًا". وواصل بوبر قائلاً:

> إن أسس هذه البنية لا يمكن أن تكون أسسًا تقليدية لأغلبية وأقلية، بل يجب أن تكون مختلفة عن ذلك... ليس ما نحتاجه هو "دولة يهودية"؛ حيث إن أي دولة قومية كبرى، ستمثل العدائية المحيطة بها انتحارًا قوميًا مخططًا، وأساسًا دوليًا غير مستقر، لا يمكن أبدًا أن يعوّض الأساس القومي الداخلي المفقود... والطريق الذي يجب أن يُتبع هو طريق الاتفاق بين الأمتين، ويضع بطبيعة الحال في الاعتبار المشاركة المنتجة من الجماعات القومية الأصغر؛ ذلك الاتفاق في رأينا من شأنه أن يؤدي إلى تعاون عربي يهودي في إحياء الشرق الأوسط، مع تركز الطرف اليهودي في استيطان قوي في فلسطين. وهذا التعاون، على الرغم من أنه يبدأ بالضرورة من المقدمات الاقتصادية، فإنه سيتيح التنمية وفقًا للمنظور الثقافي الضام والشامل، وعلى أساس الشعور بالوحدوية، وهو ما يمكن أن ينتج عنه شكل جديد من المجتمعات[١].

([1]) **Martin Buber, "The Bi-national Approach to Zionism," in Towards Union in Palestine: Essays on Zionism and Jewish-Arab Cooperation, ed. M. Buber, J. L. Magnes, and E. Simon (Westport, CT: Greenwood Press, 1947), 10.**

وقد بلورت "يحود" هذه الرؤية لديها، كبرنامج رسمي لبناء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، في شكل دولة عربية يهودية ثنائية القومية، قائمة على مبادئ عالمية:

١- إن الاتحاد (يحود Ichud) يظل مرتبطًا وملتزمًا بـ:

أ- الحركة الصهيونية طالما ظلت تسعى إلى تأسيس الوطن القومي اليهودي للشعب اليهودي في فلسطين.

ب- النضال على مستوى العالم من أجل نظام جديد في العلاقات الدولية، واتحاد الشعوب، الكبيرة والصغيرة، من أجل حياة قوامها الحرية والعدالة، بدون خوف الاضطهاد والعوز.

٢- ومن ثم، فإن الاتحاد ينظر بعين الاعتبار في وحدة تقوم بين الشعبين اليهودي والعربي كأمر أساسي لبناء فلسطين، والتعاون بين العالم اليهودي والعالم العربي في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية؛ وهو ما يمهد الطريق لازدهار العالم السامي ككل[1].

معظم هذه الجهود والأصوات المعارضة لقيام دولة يهودية، تبخرت في أواسط الأربعينيات من القرن الماضي، بالتزامن مع الرعب الذي تفجر بشأن معسكرات الموت النازية، وأزمة اللاجئين اليهود بعد الحرب العالمية

---

(1) Martin Buber, "The Ichud," in A Land of Two Peoples: Martin Buber on Jews and Arabs, ed. Paul R. Mendes-Flohr (New York: Oxford University Press, 1983), 149.

للاطلاع على برنامج يحود كاملاً، انظر الملحق أ من هذا الكتاب.

الثانية. ففي عام ١٩٤٧ أدهشت الأمم المتحدة الجديدة، بدورها، هذا المعسكر المناهض للدولة اليهودية، عندما منحتها التصريح بعبارة "دولة يهودية" في نص القرار ١٨١. وكل الاعتراضات الباقية على كيان دولة يهودية أصبحت مشينة فجأة بوصفها ارتعاشاً يستحق اللوم والذنب، وهي سمة ظلت قائمة حتى اليوم. وكأن "هانا أرندت" **Hannah Arndt**، وهي تكتب عن هذا المحور، كانت مذهولة من ذلك "التغير المذهل والسريع فيما نسميه الصفة القومية. فلا توجد منظمة ما الآن، وفي الغالب لا يوجد فرد واحد يهودي، لا يدعم- سواء على صعيد خاص أو عام- تقسيم وتأسيس دولة يهودية. ولكن هذا التحول في الرأي، هو ما جلب أخلاقاً حربية عسكرية وشمولية لتلك الدولة؛ وهي ما حملت عليها أرندت:

> إن المفكرين اليهود اليساريين ممن كانوا، ومنذ فترة قصيرة مازالوا، ينظرون إلى الصهيونية بوصفها أيديولوجية صالحة لضعاف العقول، ونظروا إلى بناء وطن يهودي كمشروع بلا أمل، ورفضوه بحكمتهم العظيمة من قبل أن يبدأ؛ وكذلك رجال الأعمال اليهود ممن ظلت مصالحهم في السياسة اليهودية، تحددها المسألة المهمة المتمثلة في كيفية إبعاد اليهود عن الأضواء الإعلامية؛ وهؤلاء الخيريون من اليهود الذين بغضوا فلسطين بوصفها صدقة مريعة باهظة التكاليف، مغدقين الأموال على أغراض "أكثر جدارة"؛ وكذلك قراء الصحافة اليهودية **Yiddish** الذين ظلوا لعقود مقتنعين بإخلاص، وإن يكن بسذاجة، بأن أمريكا هي أرض الميعاد؛.. كل هؤلاء، من برونكس

Bronx إلى بارك أفينو Park Avenue إلى جرينويتش فيلـدج Greenwich Villave إلى بروكلين Brooklyn متحدون اليـوم، عن قناعة وإيمان لا يلين، على الاحتياج إلى دولة يهودية، وأن أمريكا قد خانت الشعب اليهودي، وأن أفعال عهد الإرهاب مـن قبل جماعات الإرجون Irgun والشترن Stern مبررة بشكل أو بآخر، وأن رابي سيلفر Rabbi Silver، وديفيـد بـن جريـون David Ben Gurion، وموشيه شرتوك Moshe Shertok هـم رجال الدولة الحقيقيون والمعتدلون إلى حد كبير، والمتحـدثون باسم الشعب اليهودي[١].

وقد سجلت أرندت أيضًا ذلك القمع المفاجئ للمعارضة. فهـي نفسـها كانت قد أيدت، وبإخلاص شديد، مشروع خلق "وطن يهودي" في فلـسطين؛ وفي عام ١٩٤٨ رأت أرندت إنجـازات اليـشوب/ الاسـتيطان Yishuv، والجماعات اليهودية، باعتبارها "الأمل العظيم والفخر الكبير لليهود في جميع أنحاء العالم."[٢]، ولكنها في الوقت نفسه رأت التحول من السعي إلى "وطن" إلى الوازع العسكري المسلح لـ "دولة" "يتم فيها التـسامح مـع الإرهـاب، والمناهج الشمولية، ويتم التصفيق لها سـرًا"؛ رأتـه "تحـولاً دراماتيكيًـا"، وواصلت الكتابة في هذا السياق، قائلة:

---

(1) Hannah Arndt, "To Save the Jewish Homeland: There is Still Time," Commentary, May 1948, 399.

(٢) المرجع السابق، ٤٠٢.

إن [اليهود في الولايات المتحدة وفلسطين]، يتفقون أساسًا على المقترحات التالية التي ذكرت تقريبًا بصيغتها هذه: أن الوقت قد حان للحصول على كل شيء أو لا شيء على الإطلاق، النصر أو الموت؛ الحقوق العربية واليهودية لا يمكن التوفيق بينها، والقرار العسكري وحده هو ما سيحسم المسألة؛ فالعرب، كل العرب، هم أعداؤنا ونحن نسلم بهذه الحقيقة. فقط الليبراليون من الطراز البائد هم من يعتقدون في التوفيق، وفقط النبطيون philistines هم من يؤمنون بالعدالة، وفقط الحالمون schlemiels هم من يفضلون الحقيقة والتفاوض على الدعاية وصوت المَدافع. إن الخبرة اليهودية في العقود الأخيرة- أو على مدار القرنين الأخيرين، أو على مدار الألفيتين قد أيقظتنا، وعلمتنا الاعتناء بأنفسنا؛ وهذا وحده هو الواقع، كل شيء ما عدا ذلك هو عواطف غبية، والولايات المتحدة إمبريالية-... ففي التحليل الأخير، فإننا لا نعتمد على أحد، بل على أنفسنا؛ الخلاصة أننا جاهزون للحرب، وسوف نعتبر كل من يقف في طريقنا خائنًا، وأي شيء يعوقنا طعنة في الظهر[1].

وقد حذرت أرندت من أن هذه الأخلاق المتطرفة، قد حملت مناخًا من "الإجماع الجماهيري [الذي] الذي لا ينتج عن اتفاق، بل كتعبير عن فاشية

---

(١) المرجع السابق، ٤٠٠.

وهستريا"[١]. وهي نفسها التي ظلت مؤمنة بشدة بأن "الوطن القومي" اليهودي، يجب أن يتحقق من خلال "تعاون وثيق" بين العرب واليهود في فلسطين. وقد ختمت مقالها عام ١٩٤٨- والذي كان عنوانه الفرعي "ما زال هناك وقت" **There is Still Time**، الذي كتبته بينما كانت المدن العربية قد أخليت بسبب الحرب- بدعوة أخيرة للتعاون العربي اليهودي، عبر شروط من قبيل "حكم ذاتي محلي ومجالس بلدية وريفية مختلطة يهودية عربية" (انظر: الملحق أ). "الطريقة الوحيدة لإنقاذ واقع الوطن اليهودي"، كما أصرت في كتابتها، هو بالمشاركة فيها.

> إن فكرة التعاون العربي اليهودي، وعلى الرغم من أنه لم يتحقق قط على أي مستوى، واليوم صار أبعد عن الإمكان من أي وقت مضى، ليس بأحلام يقظة مثالية بل بيان وقور لحقيقة أنه بدونه ستضيع المغامرة اليهودية ككل في فلسطين.
>
> لقد تم بالفعل تضييع فرص كثيرة للصداقة اليهودية العربية، ولكن لم يمكن لأي من هذه الإخفاقات أن يغير الحقيقة الأساسية، وهي أن وجود اليهود في فلسطين، يعتمد على تحققه[٢].

حتى في وسط هذا المناخ المشحون، كانت الحجج الدافعة في سبيل دولة عربية يهودية ثنائية القومية، يُنظَر إليها من ناقديها لا بوصفها معاداة

---

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق، ٤٠٣.

للسامية، بل على أنها رؤى ضالة عن سواء السبيل نحو الرفاهية اليهودية، سواء الثقافية منها أو المادية أو الروحانية. وتلك هي الحجج نفسها التي سوف تظهر في عقود لاحقة، وتصبح بمثابة معاداة للسامية في التقييم التداركي الذي يرى أنه لو كانت هناك دولة يهودية لاستيعاب الهجرة اليهودية غير المحدودة، أثناء الإرهاب النازي، إذن لنجا ملايين من اليهود. ومن هنا، فإن معارضة الدولة اليهودية اليوم، يُنظر إليها في أفضل الصور، بوصفها انعدامًا للمسئولية الأخلاقية عبر تجاهل هذا التاريخ، وفي أسوأ صورها، على أنها معارضة تحركها دوافع الإبادة، المتجسدة في تهيئة الظروف لمعاودة ذبح اليهود مجددًا. وهذا التقييم التداركي ذاته يحاج بأن النظم الديمقراطية الغربية، وبينما تعد مريحة وعلى نحو هائل لليهود، فإنها لم توفر الملاذ الحيوي في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي، ولا يمكن الاعتماد عليها لاستيعاب اليهود في أي أزمة مستقبلية ما لم تكن هناك دولة يهودية لإرسال المساعدات السياسية الحرجة والحيوية، إن لم تكن ملاذًا بالمعنى الحرفي. ومع موت كثير من اليهود وإثارة الأمر لتدعيم الدولة اليهودية، فإن الحجج الرامية إلى حل الدولة الواحدة، أصبحت تبدو وكأنها عمياء، وبتعمدٍ وإرادة، عن المخاطر المستمرة التي لا يتحمل الشعب اليهودي المسئولية الأخلاقية عن استدعائها مجددًا.

وهذه الحجج قد تبدو منيعة عن الهجوم؛ والسؤال الذي طرحته حركة ما بعد الصهيونية، هو ما إذا كانت هذه الحجج صحيحة أم لا. هل الدولة القومية اليهودية التي تنحصر على عرق واحد في فلسطين، هي أفضل تناول

لحاجات اليهود؟ هل معاداة السامية المستمرة تعد بالخطورة الكافية بما يستدعي استمرار "الدولة اليهودية"؛ خصوصًا عندما تكون تلك الدولة قائمة علي تطهير عرقي، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وهو ما يعد محركًا وملهمًا على مستوى العالم نحو مزيد من العداء والانتقام تجاه اليهود، أكثر من أي عامل آخر في الدنيا؟ وبعد نصف قرن من الزمان، تم تطبيع الحياة اليهودية في النظم الديمقراطية الغربية، إلى درجة يبدو معها الملاذ الآمن هناك، كمكان أكثر تحققًا وأمانًا عنه في إسرائيل. كما أن الحياة في الغرب تعد من الناحية المادية أكثر جاذبية. (حتى الهجرة اليهودية الروسية الجماعية في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، كانت مبدئيًا تستهدف الولايات المتحدة وعلى نحو غالب؛ فقط القيود الدقيقة على التأشيرة ونظام السفر بالاستدانة الذي فرضته إسرائيل، هو ما وجّه موجة المهاجرين في نهاية الأمر إلى إسرائيل)[١]. وكذلك حققت المؤسسات اليهودية في الشتات تأثيرًا

---

(١) مارس اللوبي الإسرائيلي والأمريكي ضغوطًا على الحكومة السوفييتية لعدة سنوات، للسماح لليهود بالهجرة من الاتحاد السوفييتي. وعندما تم فك القيود المفروضة، اختارت الأغلبية العظمى من اليهود الروس الهجرة إلى الولايات المتحدة. وبالنظر بحسرة إلى الخسارة التي قد تشكلها هذه الهجرات الثمينة بالنسبة إلى مشروعها في التحكم الديمغرافي، مارست إسرائيل وقتها ضغوطًا ناجحة على الولايات المتحدة لوقف منح التأشيرات، وعلى الحكومة الروسية لمنح تأشيرات الخروج لليهود ممن يحملون تأشيرة إسرائيلية، وهو ما تم إلحاقه إلى ترتيبات السفر إلى إسرائيل. وكانت تكاليف سفر الروس التي تمت تغطيتها مبدئيًا بقروض إسرائيلية، تحولت إلى منح لليهود الذين بقوا في إسرائيل لمدة خمس سنوات على الأقل؛ وإلا فإن القرض كان يتم استرجاعه، وكان يبلغ في النهاية عدة آلاف من الدولارات للشخص الواحد. وكانت النية والتأثير المراد هو التضييق على المهاجرين الروس ماليًا في إسرائيل حتى يقوموا بإرساء روابط شخصية مع البلد.

سياسيًا واجتماعيًا، إلى درجة أن انفصالها المتكرر عن المصالح الإسرائيلية، كان في واقع الأمر يسبب أحيانًا تعقيدات أمام خدماتها المحلية. وكنا قد ذكرنا في الفصل الخامس، أن الحصر العرقي الذي تمثله إسرائيل، يعد الآن في حالة نشاز واضحة عن القيم الديمقراطية الليبرالية الغربية التي تؤطر وتثري حياة اليهود في الشتات.

إجمالاً، إن الإجماع أصبح مفقودًا الآن. ودرس "أبدًا لن يتكرر"، الخاص بالهولوكوست، لا يقرر أو يؤسس لنوع الظروف السياسية التي يتطلبها الآن يهود العالم في إسرائيل. فمنذ عام ١٩٤٨، كانت ثمة أخلاق جماعية (وجبرية) لتدعيم إسرائيل، نزعت إلى منع وخنق النقاشات الداخلية الجديدة حول دولة إسرائيل. ولكن بما أنه لم يعد من الممكن رفض هذه النقاشات مبدئيًا؛ بوصفها عدائية بالغريزة تجاه البقاء الثقافي والقومي اليهودي؛ فمن المعقول أن يتم الدفاع عنها بوصفها لازمة وجوهرية لذلك.

وواقع الأمر، وبناء على الأزمة الأمنية الماثلة، يجب الانخراط الآن في محادثات جديدة حول الدولة اليهودية. فالسؤال المحدد الذي يواجه الصهيونية الآن هو: ما الذي يمكن خسارته بالنسبة للوطن القومي اليهودي، إذا كان للدولة الواحدة أن تتشكل في كل أرض فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وإذا أمكن "للدولة اليهودية" بالتالي أن تصبح شيئًا آخر - دولة يهودية فلسطينية ثنائية القومية، أو ببساطة دولة متعددة العرقيات تخول نوعًا من المؤهلات لحقوق الجماعات العرقية؟ وهذا السؤال يتمحور على حقيقة لوجستية واحدة (أو "كابوس" مثلما يسمونه الصهاينة المعترضون)، هي أن:

إعادة توحيد فلسطين كما كانت عليه تحت الانتداب البريطاني كدولة واحدة، من شأنه أن يتحول سريعًا إلى أغلبية عربية في إسرائيل. وهذه النتيجة تُرى من قبل الصهاينة السياسيين بوصفها كارثة في حد ذاتها، لأن إسرائيل، حتى في التحول السلمي، ستكف بالتالي، وبطريقة ما عن أن تكون "دولة يهودية". ومن ثم، فإن المقصود تحديدًا بصيغة "الدولة اليهودية"؛ يصبح المسألة المهمة والرئيسية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

الدولة اليهودية

لا يوجد تعريف واحد لصيغة "الدولة اليهودية". فالعبارة لا توحي بأن الدولة، بمعنى ما، هي التعبير السياسي عن الشعب اليهودي، أو أن لها الاضطلاع بدور حمايةٍ خاصة للشعب اليهودي. ولا توجد ترجمة أو تفسير، يعني بالضرورة أن اليهود واقعون تحت سيطرة الحكومة، ولا أن أغلبية البلد يهودية ولا بد من أن تظل يهودية، لكون الحكومة ديمقراطية. هذا النوع من التداعيات ولد منطقًا حلزونيًا؛ مفاده أن إسرائيل يجب أن تحافظ على أغلبية يهودية، لتُبقي على سيطرة الحكومة، وتحفظ إسرائيل كـ "دولة يهودية". ولكن أي "يهودية" تحديدًا تضمنها تلك الأغلبية؟ هل صيغة "دولة يهودية" تعني ببساطة دولة يتم فيها ممارسة الدين اليهودي بحرية؟ إن كان ذلك، فهذا الشرط متحقق في جميع النظم الديمقراطية الغربية. هل تعني أن الأعياد اليهودية تحدد الإيقاع العام للحياة الوطنية؛ الخدمات العامة، والعمل، والإجازات؟ وهنا، نجد إسرائيل متفردة في تقديم هذه الطبيعة الثمينة للحياة

اليهودية، ولكن شرطًا كهذا يمكن تحقيقه أيضًا في دولة ثنائية القومية، وفـــي كثير من الحالات، لا يمكن لـــ "دولة يهودية" أن تكون ببساطة قضية تقـــويم ديني؛ لا بد من أن يكون لها معنى أعمق من هذا، يعكس جذورها في الديانة اليهودية وقيمها. ولكن ما الصفة العامة تحديدًا لتلك الهوية الدينية، وما تلـــك القيم المحددة؟

بمعنى آخر، ما صفات "اليهودية" التـــي يمكـــن أن تفقـــدها إســـرائيل بالضرورة، إذا هي توقفت عن أن تضم أغلبية يهودية؟ ومن ضمن الإجابات: أن اليهود سوف يكونون، وسريعًا، في عرضة لمخاطر من العرب المعاديين للسامية. ولكن، وكما ناقشنا بالتفصيل سابقًا، هذا الخوف مفترض هنا؛ كـــي تتم المبالغة فيه وتضخيمه. فإذا كان من الممكن تأسيس دولة مدنية ديمقراطية مستقرة في كامل أرض فلسطين، مع بعض العمل الشاق في سبيل التغير، فما الانحدار أو التبخر الذي قد يحدث تلقائيًا للوطن القومي اليهودي نتيجة لذلك؟

الإجابة الأولى والأكثر وضوحًا، هي أن دولـــة ديمقراطيـــة علمانيـــة واحدة، وكامل جهاز القانون الأساسي، والإدارة العامة التي تحابي القوميـــة اليهودية الآن بمزايا كثيرة في إسرائيل، سوف تتفكك. وكما عرضـــنا فـــي الفصل الثاني، فإن القانون الإسرائيلي يرسخ لنظام من طبقتـــين للمواطنـــة، يعطي القومية اليهودية حقوقًا خاصة (مثل ما يتعلـــق بـــالأرض، والـــسكن، والتعليم)، وينكر هذه المزايا على العرب، وكل من هم غير يهود. وســـيكون من الضروري فك هذا النظام التمييزي الواضح، لصالح قوانين جديدة تمـــنح كل مواطني الدولة الحقوق المتساوية والمتكافئة نفسها في موارد البلد. ومن

ثم، يظل السؤال الملح، الذي يطرحه حل الدولة الواحدة، قائمًا: كيف يمكن المحافظة على الروح الجوهرية، وعلى وظائف الوطن القومي اليهودي- "الملاذ" بالتعبير القومي- مع منح الفلسطينيين وكل من هم غير يهود المساواة السياسية الكاملة؟ وبناء على تاريخ الصراع، فإن النظام العرقي الأعمى لن يكون كافيًا؛ وسيكون محتمًا على الضمانات المتبادلة أن تصون المصالح العربية واليهودية الجماعية، خصوصًا في الفترة الانتقالية. وهنا فإن اليهود الصهاينة، وهذا مفهوم، ينظرون إلى أي إشارة لكلمة "ضمانات" بكثير من الشك والريبة. ولكن لو أمكن للحياة اليهودية أن تواصل تعبيرها الحقيقي الكامل في بلد مستقر، فإن العائد على الصهيونية سيكون في واقع الأمر هائلاً، حيث إن هذه الحالة ستبدد "التهديد الديمغرافي" لإسرائيل على نحو دائم، وذلك بتفريغه من المعنى. ومن ثم، علينا أن نلقي الضوء على الدوافع الكامنة وراء تصنيف أو تحديد نظام ما فاعل، وناجح.

وفي هذا الإطار، فإن المحللين لحل الدولة الواحدة، يتجادلون بالفعل حول مقترحات واعدة للغاية. يمكن طرحها هنا باختصار. فالمقترحات الرامية إلى دولة ثنائية القومية؛ تسعى إلى تأمين حقوق متساوية لليهود والفلسطينيين معًا، وذلك بتأمين حقوق الجماعات العرقية على نحو مستقل، فيما يتعلق بالموقع المكاني للناس؛ على سبيل المثال، بتأمين الحقوق اللغوية العرقية، والتقويم الديني، والإنتاج الثقافي، والسيطرة العرقية على المواقع المقدسة، والمناهج التعليمية المحلية. أما المقترحات الفيدرالية، فهي عادة ما تتصور التوصيفات الإقليمية تأسيسًا على الكثافة الديمغرافية. فالحدود الملتوية

بشكل متزايد، سوف تتطلب أن تستوعب المقترحات ذلك الموزاييك العرقي الحالي في إسرائيل، بحيث تقف بثبات ضد أي محاولة لنحت مقاطعات عرقية فعلية، ولكن الفيدرالية قد تبقى فاعلة على أساس إقليمي. فأرض فلسطين وقت الانتداب البريطاني، لا تحافظ على مناطق تاريخية، مثل الجليل، والمرتفعات الشمالية في الضفة، والنجف، والتي قد يمكن تحديدها كأقاليم أو دوائر انتخابية. وقد تُمنح مثل هذه الدوائر، أو المقاطعات، حُكمًا محليًا، وتخضع في الوقت نفسه لسلطة فيدرالية دستورية (كما هو الحال في كندا والولايات المتحدة). وذلك ما يجعلها قادرة على إقامة سياسات وإدارة محلية. وكل مقاطعة من هذه المقاطعات، سوف تضم أغلبيات يهودية أو فلسطينية، ولكن كل منها سوف يحتوي أيضًا على أقليات عرقية كبيرة نوعًا ما، يمكن لثقلها الانتخابي أن يظل قضية مهمة للسياسات الحزبية على مستوى الدائرة، أو على المستوى الوطني.

ولكن على الرغم من ذلك، فإن الجدل الدائر حول التضمين الدقيق المحدّد لشكل الدولة، يظل سابقًا لأوانه في هذه المرحلة. فكما حدث في الفترة الانتقالية في جنوب أفريقيا، فإن أبطال اللعبة لا بد لهم من أن يحددوا التصميم الجديد للدولة بأنفسهم عبر منتديات شرعية. وفي هذه النقاشات، لا شك في أن كثيرًا من المخاوف المتبادلة والهموم المشتركة حول ضمانات أمنية، والاستقرار، والتعبير الثقافي؛ سوف يتم النقاش حولها بصورة كاملة. وفي هذه اللحظة، فإن النموذج المحدد للحكومة، يكون أقل أهمية من فكرة أنه يجب بطريقة ما أن تضمن القوانين المؤطرة والحاكمة الوقوف على قدم

المساواة بين العرب والمواطنين الآخرين غير اليهود، في الوقت الذي تضمن فيه- وعلى نحو مقنع- الحمايات المستمرة لأقلية يهودية (كبيرة نسبيًا). ولكي تأخذ هذه القوانين صفة الاستمرار، فإنه من المحتمل أن تحتوي على صيغة ما حول النصوص، أو الشروط التالية:

- المحافظة على قانون العودة لليهود، بما يعكس العلاقة التاريخية الخاصة لليهود بدولة إسرائيل، ويؤكد على الوظيفة الدائمة لإسرائيل كملاذ.
- إزالة أي مزايا إضافية زائدة (مثل المواطنة/الجنسية التلقائية، والمنافع السكنية الخاصة)، من وضع الهجرة والمتضمَّنة في قانون العودة. وتعديل قانون المواطنة ليشمل المعايير المحايدة عرقيًا؛ بهدف تطبيع المسألة.
- كبح أنشطة المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية، فيما يتعلق بالترويج النشط للهجرة إلى إسرائيل **aliyah**، ومواصلة أنشطتها فيما يتعلق باستيعاب المهاجرين **olim** وتدعيم حياة اليهود في الشتات.
- إرساء مبدأ مساوٍ لعودة الفلسطينيين. ومن ذلك على سبيل المثال، إعطاء فترة تعديل مبدئية للاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة، ثم إذا شعرت الدولة بأنها مجبرة على الحد من الهجرة لأسباب لوجستية، تضمن أن تكون هناك دفعات سنوية للفلسطينيين تضاهي على الأقل الدفعات اليهودية. والجيلان الثاني والثالث من الفلسطينيين، ممن لم يولدوا في أرض فلسطين، يجب أن يبقوا تحت معايير نفسها التطبيع التي تنطبق على المواطنين اليهود المنتظرين.

- إلغاء كل الشروط العرقية فيما يتعلق بحيازة الأرض وتحريمها، والسماح للعرب ولكل من هم غير يهود، بإمكانية الحصول الكامل على أرض الدولة.
- إلغاء الفروق العرقية فيما يتعلق بالخدمة العسكرية، والمزايا الرفيعة المرتبطة بها (مثل ما يترتب على ذلك من منافع تعليمية أو صحية أو سكنية).
- نقل السلطة العامة على التخطيط والتنمية، إلى هيئات الدولة غير القومية اليهودية. وفرض ما يجعل الأنشطة الداخلية للوكالة اليهودية مقصورة على إدارة وترويج الأمور العرقية والدينية اليهودية، مثل الترويج للأحداث الدينية، وإدارة الموارد العرقية (مثل المكتبات والمشاريع التاريخية).
- ضمان الوصول الحر لكل المواطنين والحجيج الأجانب إلى المواقع المقدسة، بمعايير احترام واضحة، ومعززة من قبل الهيئات الدينية المعنية.
- إلغاء جميع الهويات القومية فيما عدا هوية الدولة كمكانة معترف بها في ظل قانون الدولة. وعبر الطرق المعتادة من الترميز العام، وتاريخ أسطوري جديد، ومراجع جديدة تؤكد وتشدد لدي السكان على معنى الكرامة، والتحقق، ورؤية هوية الدولة كهوية قومية متعددة العرقيات مترابطة، تضم كل مواطني الدولة بالتساوي، ويعيش فيها المواطنون في ظل الشعور بصفة قومية ومصير قومي مشترك.

في دولة تضم مثل هذه الصيغ، يمكن للمستوطنات اليهودية أن تظل في مكانها. ومن شأن اليهود أن يحصلوا على إمكانية الوصول والحصول الكامل على حقوق الإقامة في الأرض المقدسة القديمة، والتي تعد غاية في الأهمية بالنسبة للتيارات المتعددة من الفكر الصهيوني. ولكن إلغاء الحوافز الخاصة للعيش في المستوطنات (مثل القروض منخفضة الفائدة)، وتفكيك المزايا المحابية للمجتمعات اليهودية في الحصول على الأرض، والمياه، والنقل، من شأنه أن يقلل من جاذبية المستوطنات لمجتمعات للنوم، ويوقف الضغوط الديمغرافية على مرتفعات الضفة الغربية. ولا بد من فهم أن العمل في سبيل تحقيق التساوي العرقي، سوف يستغرق أعوامًا بطبيعة الحال، وسوف تكون العملية بلا شك مشبعة بمعارك سياسية على إعادة تشكيل رئيسية لتخصيص موارد البلد. وسوف تظل السياسات العرقية موجودة في المستقبل المنتظر. ولكن التنافس سيكون وقتئذ يسير في آليات ديمقراطية. وكما هو الحال في النظم الديمقراطية الغربية، فإن التقسيمات العرقية سوف تأخذ تدريجيًا في أن تكون معقدة بفعل التحالفات السياسية المتقاطعة والقائمة على الطبقة، والنوع الاجتماعي/ الجندر، والأجندات الفرعية الإقليمية، وغيرها من المصالح.

ولكن المخاوف الكثيرة تتحدى التفاؤل البسيط. على سبيل المثال، وصول الفلسطينيين إلى موارد الدولة على نحو متساوٍ، وإصلاح قوانين الهجرة، يوحي ليهود إسرائيل بأن مجتمعاتهم سرعان ما سيتم ابتلاعها من قبل الفلسطينيين، خصوصًا الفلسطينيين العائدين الساعين إلى استعادة أماكن

إقامتهم العائلية في أحيائهم القديمة، ونزع المستوطنين على نحو خاص، ربما يكون مستقبل الانتقال الفلسطيني إلى المستوطنات اليهودية نفسها، بما أنهم يتمتعون بالحق القانوني في ذلك. والاستيعاب أو الفهم اليهودي فيما يخص هذه الإمكانات، يعكس من ناحية عنصرية بسيطة (كراهية تجاه الانتقال العربي إلى الأحياء)، ومن ناحية أخرى، فإن العودة الجماعية سوف تتم ترجمتها إلى طرد اليهود من (مستوطناتهم التي كانت فيما سبق 'بيوتًا' فلسطينية). ومن ثم يجب وضع اتفاق مسبق، يضمن منازل الناس؛ وهو ما يمثل موضوعًا دقيقًا للتفاوض. ولكن، وكما حدث في جنوب أفريقيا، فإن التدفقات الديمغرافية الجماعية يمكن تخفيفها بكثير من العوامل، بما في ذلك الخيارات الفردية فيما يتعلق بـ "المناطق المريحة" عرقيًا، وتوافر السكن وفرص العمل، والروابط العائلية بالمجتمعات العربية الحالية، ومستويات الدخل.

وعلى الرغم من كل ما سبق، فإن الخوف اليهودي الأكبر، يكمن في أن الأغلبية الفلسطينية سوف تستخدم في النهاية الثقل الانتخابي لتفكيك الضمانات الدستورية (كما ناقشنا آنفًا في هذا الفصل)، ولكن مثل هذا الخطر المحتمل يمكن مواجهته، بجعل أي تغيير دستوري من شأنه أن يؤثر على حقوق الأقلية متوقفًا على تصديق أغلبية من داخل تلك الأقلية (انظر: مقترح اللجنة الفرعية للأمم المتحدة في "الملحق أ"). كما أن أي إغواء لانتهاك أو تعليق الدستور نفسه، سيتم تخفيف وطأته من خلال مصلحة فلسطينية مقابلة في تحول تالٍ، كما صدَق ذلك على حالة السود في جنوب أفريقيا. فالمصالح الاقتصادية من شأنها أن تمعن في تغذية التعاون المتبادل، حيث إن الروابط

الاقتصادية الكثيفة والقوية بالفعل، بين القطاعات المقسمة، يمكن دمجها وترشيدها على نحو سليم، مما يوفر منافع اقتصادية رئيسية ومتبادلة للطرفين كليهما. والحقيقة أنه يكاد يكون من اليقين، وبحكم ما ساد من سيطرة اليهود على سياسات وتجارة الدولة لمدة طويلة، فإن السيطرة العرقية اليهودية ستستمر لعقود، تمامًا مثلما استمرت مزايا البيض في جنوب أفريقيا. وقد يتحتم مبدئيًا للسير في هذه الإجراءات، أن يكون استقرار الدستور الجديد مضمونًا من قبل المجتمع الدولي (الغالب كما هو واضح من قبل أوروبا والولايات المتحدة)؛ وذلك مثلاً، بجعل التجارة الدولية متوقفة على انصياع الطرفين المتبادل للقوانين. ومثل هذا الدور الخارجي المصيري، فيما يتعلق بالسياسات الداخلية، من شأنه أن يتعارض مع المذهب الصهيوني الأساسي من الاستقلال والاعتماد على الذات، ولكن في ظل هذه الظروف الراهنة، فإن إسرائيل تعتمد على أي حال وبشدة على الولايات المتحدة. ومع استقرار الدستور وتطبيع الثقافة السياسية متعددة العرقيات في الأمة الجديدة، سيتوقف هذا الدور الدولي عن أن يكون ذا صلة بها، بل ويمكن أن ينتهي رسميًا.

ولكن، هل ثمة صفة حيوية ما ومصيرية لـ "اليهودية" سوف تُفقد في هذه الصيغة، وهو ما قد يبدو واضحًا حدسًا؟ لو حصل ذلك، فإن المعنيين بالمحافظة على إسرائيل كـ "دولة يهودية"، يجب عليهم أن يحددوا بدقة أكثر أي بعد من أبعاد اليهودية سيكون في خطر، أو سيضيع في ظروف الأغلبية غير اليهودية؛ بعيدًا عن الخوف من الاضطهاد (خوف جدير منا باعتبار محترم، ولكنه يبدو مبالغًا فيه هنا، على حد ما ناقشنا آنفًا). كما أن التنبؤات

بحدوث المتاعب، ينبغي لها على الأقل أن تكون محددة، بما يكفي لفتح نقاش، وبطرق أكثر وضوحًا وصراحة مما هو معتاد من غموض ولف ودوران الاستدلال الصهيوني. وإلا، فإن الحجة الصهيونية ستبدو على نحو يجعل مفادها أن إسرائيل ينبغي لها أن تعمل ببساطة كدولة مغلقة يهودية عرقية منعزلة؛ أي ينبغي فهم "كيان الدولة اليهودية" على أنه "مجتمع مغلق". ولا توجد جماعة عرقية اليوم لديها الحق في هذا "الحلم".

والملاحظة التحذيرية حول مسألة عرقية الدولة وعزلتها، ينبغي لها أن تخضع لمزيد من النقاش؛ خصوصًا أن الخبرة العرقية في نماذج أخرى من العالم، تراوغ أي محاولة لوصف دقيق وملموس لها، وليس من الممكن تحويلها أو إنقاصها إلى عادات، أو مزايا بعينها، حتى ولو أمكننا الاستعانة ببعض منها أحيانًا بوصفها مهمة، أو رمزية شعارية. فضلاً عن ذلك، فإن الجماعة العرقية تتذكر المشاعر الدائمة، الخاصة بالآخر، التي تصاحب حياة البعض كأقلية دائمة؛ قد تعتبر التغير البسيط على حالة الأغلبية في حد ذاته وكأنه انفراجة جماعية كبرى، بما يتجاوز الوصف في ظل مفاهيم محددة تتعلق بالمخاوف، أو المزايا، أو العادات. (بعض التشابهات غير الموازية تشمل- في هذا السياق- الأمريكان الأصليين، والأمريكان الأفارقة، والنساء: الفئات التي غالبًا ما تمر بخبرة هذا الانفراج عندما تحصل، ولو على قليل من بعض المساحة الاجتماعية المتجانسة). ولكن، ومرة أخرى، فإن ما يشيعه التجانس في حد ذاته من راحة، تترجم إلى مساحة للعيش- من الناحية الجسدية والمادية- غالبًا ما يميل إلى تتبع سبل "الراحة" الخاصة بالمجتمعات

المغلقة المنعزلة. وعندما تطالب جماعة عرقية ما، وعلى نحو استثنائي بدولة كاملة، فإنه وقتئذ يمكن المطالبة المعقولة، ببعض المحددات حول الحاجات الأكثر أساسية لهذه الجماعة. والمذهب الصهيوني السائد لا يدعو ببساطة إلى خدمة إسرائيل كمركز للحياة اليهودية؛ فهي تصر على المحافظة على إسرائيل كـ "دولة يهودية"، وذلك بتثبيت فعلي للسيطرة العرقية اليهودية داخل الحكومة، والمقاضاة عبر أرض الدولة.

إذن ما الملمح "اليهودي" الموجود، والذي لا بد له أن يظل موجودًا فيما يتعلق بـ "الدولة اليهودية" بغرض المحافظة عليه كمجتمع يهودي؟ هل تعتبر الأغلبية اليهودية ضرورية ولازمة لاستمرار إسرائيل كوطن قومي يهودي؟ هل يمكن لمؤسسات الدولة أن تكون مشتركة مع الشعب الفلسطيني، وتظل موفرة للمساحة الاجتماعية والسياسية الكافية للمشروع القومي اليهودي؟ هل لا بد لتقرير المصير الوطني اليهودي، من أن يظل مفهومًا على أساس نموذج بداية القرن العشرين؛ الذي يركز على صيغة الدولة- الأمة، التي تم الترويج لها من أجل الشعوب تحت الحكم العثماني المحتضر آنذاك؟ أو يمكن فهم تقرير المصير اليهودي على أساس نموذج أواخر القرن العشرين؟ وهذا النموذج الأخير قد شهد مآزق شائعة، سادت الدول الإقليمية التي تضم قوميات عرقية متعددة، وتحولت فيما بعد إلى صيغ حكم قائمة على تطوير مفهوم الدولة متعددة العرقيات، تلك التي تُبقي فيها جماعات مختلفة على شخصيتها القومية من خلال الحكم الذاتي المحلي، بالتعويل على التعليم وغيره من المصالح الحيوية بما يعكس مؤسساتها وشرائعها الاجتماعية

المتميزة، وأيضًا أطرها الكونية والأخلاقية الفريدة[١]. هل يمكن إعادة تعريف إسرائيل على أساس هذه الأرضية من التعدد العرقي، أو التعددية القوميـــة؟ هل من الممكن حتى أن تكون إسرائيل نموذجًا تقدميًا للديمقراطيـــة متعـــددة الأعراق، مثلما حاج بعض الصهاينة الأولون؟

إعادة تخيل الوطن القومي اليهودي

إحدى نقاط الانطلاق حول الأسئلة المتعلقة بمتطلبات القومية اليهودية، قد تكون في الحلول الأكثر حداثة التي طرحها المؤتمر الـــصهيوني الرابـــع والثلاثون (انعقد في أكتوبر/ تشرين الأول من عام ٢٠٠٢)، والـــذي أكـــد مرارًا وتكرارًا- بنغمة من العجلة المتحفزة- أن إســـرائيل "دولـــة يهوديـــة وديمقراطية". وقد كان التوتر المستهلك بين القيم الشوفينية العرقيـــة، وبـــين الديمقراطية العالمية واضحًا جدًا هنا.

> إن المؤتمر الرابع والثلاثين يدعو المؤسسات المنتخبة في دولة إسرائيل، إلى التطبيق السليم لمبادئ إعلان الاســـتقلال، وذلـــك لضمان أن تكون دولة إسرائيل يهودية ديمقراطية، تمثل مركزًا

---

(١) "ويل كمليكا Will Kymlicka أحد المنظرين الذين برزوا في تناول هذا النوع من التحول، خصوصًا في كتابه:

Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minorities Rights (New York: Oxford University Press, 1996).

وقد اتسعت الأدبيات كثيرًا في العقد الماضي حول هذا الموضوع.

قوميًا روحانيًا، وأيضًا مصدرًا للإلهام لليهــود علـــى مــستوى العالم... إن دولة إسرائيل تمنح حقوقًا متساوية لكل رعاياهـــا، دون اختلاف في الدين أو العرق أو النوع الاجتماعي... وتجميع المبادئ العالمية لليهودية من ناحية، ومبادئ الديمقراطيـــة مـــن ناحية أخرى، إنما يخلق الأساس لصنع توازن ضروري لقيـــام علاقات بين الأغلبيات والأقليات داخل دولة إسرائيل... وفـــي هذا الوقت، فإن المؤتمر الصهيوني يرى القضية الديمغرافيـــة، بوصفها ذات أهمية حرجة للمستقبل اليهودي الصهيوني لدولـــة إسرائيل اليوم؛ مؤكدين على ضرورة وجود أغلبية يهودية كبيرة ومستقرة. وثمة نزعات في الوقت الحالي تهدد هـــذه الأغلبيـــة، ومن ثم من الضروري التحرك بعجلة بغـــرض التأكيـــد علـــى أغلبية يهودية[١].

ولكن إذا كان المواطنون الإسرائيليون يتمتعون بحقوق متساوية، "بدون اختلاف فيما يتعلق بالدين أو العرق أو النوع الاجتماعي"، لماذا إذن التأكيـــد على أن ضمان وجود أغلبية يهودية يعد مسألة "ملحة"؟ من الواضح إذن أن المواطنين اليهود يحسبون أنهم محتاجون إلى ميزة ديمغرافية ما خاصة، وهو ما يتطلب الإبقاء على إسرائيل كـــ "دولة يهودية وديمقراطية". ولكن المؤتمر

---

(1) **Thirty-Fourth Zionist Congress Resolution, "A. Israel as A Jewish and Democratic state, based on Zionist Principles," Hagshama Development, World Zionist Organization, available online at: www.wzo.org.il/en/resources/view.asp?id=II49.**

أو التجمع الصهيوني، لم يحدد مطلقًا تلك الصيغة، ولم يؤكد إلا على أنها ينبغي أن تكون متفقة مع "المبادئ الصهيونية". فما هي تحديدًا "المبادئ الصهيونية" التي تضمنُها أغلبية يهودية؟

إن المؤتمر السابع والعشرين للصهيونية العالمية، الذي انعقد في القدس عام ١٩٦٨، قدم صيغة من مبادئ أربعة طالما تم الاستشهاد بها، وأصبحت معروفة بعنوان برنامج القدس **Jerusalem Program** (ذكرناها في الفصل الخامس). وهذه المبادئ هي: ١) أن الشعب اليهودي يشكل أمة واحدة متحدة. ٢) أن "البقاء" الثقافي ومقاومة الاندماج أمر يهودي جماعي. ٣) أن السيادة القومية اليهودية ضرورية، وأساسية، وأن الهجرة إلى إسرائيل حاضرة ومائلة. ٤) أن إسرائيل مركزية للحياة اليهودية في كل مكان. ولكن، برنامج القدس أكد أيضًا على أن تأسيس دولة إسرائيل على أساس هذه المبادئ، لم يكن سوى البداية. "فأغلبية الشعب اليهودي مازالت في الشتات"، وقد ورد في البرنامج "حيث يكون بقاؤهم الروحاني وعلى نحو مضطرد مهددًا، في الوقت الذي تحتاج فيه إسرائيل إلى هجرة جماعية، لضمان نموها المستمر واستقلالها الاقتصادي". ومن ثم، فإن برنامج القدس وضع هذه المبادئ موضع تنفيذ كـ "رسالة" لكل صهيوني، مكونة من خمسة "أهداف" رئيسية:

١- وحدة الشعب اليهودي ومركزية إسرائيل في الحياة اليهودية.

٢- تجمع الشعب اليهودي في وطنه التاريخي، كل إسرائيل **Eretz Israel**، من خلال الهجرة إلى إسرائيل **Aliyah**، من كافة البلدان.

٣- تقوية دولة إسرائيل التي تقوم على الرؤية النبوية للعدالة والسلام.

٤- الحفاظ على هوية الشعب اليهودي، من خلال تقوية التعليم اليهودي والعبري والقيم الروحانية والثقافية اليهودية.

٥- حماية الحقوق اليهودية في كل مكان(١).

غير أن النقاط الخمس ما زالت يعتريها الغموض، بخصوص الكيفية المحددة التي يفترض لدولة إسرائيل أن تعمل بها بكل هذه الطرق، أو كيف تتقاطع دولة إسرائيل، مع المشروع الصهيوني لبناء وطن قومي يهودي في فلسطين. النقطة الأولى، على سبيل المثال، اقترحت أن إسرائيل مركزية للحياة اليهودية، ولكن لم توضح لنا كيفية ذلك. ولم توضح أيضًا ما السمات التي تشكل "حياة يهودية". وهذا سؤال عويص، خصوصًا على خلفية التنوع الديني والثقافي والعرقي وسط اليهود؛ وإجابته واضحة حدسًا للقراءات اليهودية المتنوعة، فقط في حالة أن تكون "الحياة اليهودية" متروكة غامضة. وفي بلورة لاحقة حول هذه النقطة، فإن التنوع اليهودي في حد ذاته تم إقراره كنقطة فخر؛ على الرغم من النقاش الذي يلغي وبشكل بارز التقسيمات الاجتماعية السياسية العميقة بين اليهود الأشكيناز (من أوروبا وأمريكا الشمالية)، واليهود السفارديم، أو المزراحي (من العالم العربي).

---

(١) الصلة المستمرة لبرنامج القدس نراها مشار غليها أيضًا من خلال موقفه البارز تحت وصلة "الصهيونية" على الموقع الخاص بالمنظمة الصهيونية العالمية،

WZO's Hagshama Department:

http://www.wzo.org.il/en/resources/view.asp?id=1707&subject=28.

نحن شعب واحد:

هذا المفهوم يهيمن على تاريخ شعبنا، وعلى طبيعة تطور الصهيونية الحديثة. وقد كانت إحدى الصفات المميزة للصهيونية، تكمن في قدرتها على توحيد كل القوى المحورية والحيوية للأمة، سواء دينية كانت أو علمانية، اشتراكية أو ليبرالية برجوازية، وكذلك على المؤيدين للأيديولوجيات الصهيونية السياسية المتنوعة، في بذلهم جهدًا سياسيًا واقتصاديًا مشتركًا لبناء وطن قومي. وبدون صفتها الجمعية، فإن الحركة الصهيونية لم يتسنَّ لها أن تكون قادرة على توحيد الصهاينة في حركة تحرير قومية واجتماعية واحدة للشعب اليهودي.

ومن هنا، فإن برنامج القدس يعتبر أن التحرير اليهودي يتطلب "وطنًا يهوديًا". ولكن النقطة الأولى من هذا البرنامج، لا تقدم أي سبب لكون الوحدة والترابط اليهودي، أو حتى "حركة التحرير" اليهودية لا يمكن أن تبقى وتزدهر في وطن قومي مشكِّل داخل دولة مشتركة متعددة العرقيات. كذلك النقطة الثانية التي تقترح أيضًا أن إسرائيل مركزية؛ ولكنها بالمعنى الجغرافي حاليًا تتيح "وطنًا" يمكن للشعب اليهودي أن يتجمع ويتمتع فيه باستقلالية ثقافية، ليست ممكنة له في أي مكان آخر. وتؤكد النقطة الثانية على مأزق الشتات اليهودي الذي ناقشناه سابقًا من أن اليهود، كونهم معتمدين على تسامح الأغلبيات غير اليهودية، فلا بد من أن يكون التعبير الكامل عن هويتهم اليهودية، محكومًا بالمعايير المقبولة لدى غير اليهود. ومن ثم تم

اعتبار التجمع هو "الوظيفة" المركزية للصهيونية، لأن إعادة محورة الثقافة اليهودية، الثمينة في حد ذاتها، سوف تمكن أيضًا التحقق الفردي من الوجود.

إن كل الاتحادات والمنظمات الصهيونية، تقر بأن الوظيفة الحقيقية الفعلية للصهيونية كحركة تحرير قومية هي تجميع معظم، إن لم يكن كل الشعب اليهودي في أرض إسرائيل، وتحريرهم من الاعتماد اليومي على حسن نية الآخرين. فمع تجميع المنفيين، سيأتي خلق الظروف المناسبة لإعادة توليد النشاط الثقافي، واستمرارية التراث الروحاني للأمة، التي سيجد فيها المهاجر الجديد هويته التاريخية والتحقق الذاتي لنفسه ولأسرته، والفرصة للإسهام كيهودي وكصهيوني، في أحد أكثر المشاريع القومية والاجتماعية دينامية في القرن.

ولكن التحقق العرقي من الممكن أيضًا مزاولته في دولة مشتركة متعددة العرقيات. فهل كيان الدولة اليهودية الحصرية يعد مسألة جوهرية لتوفير الظروف الضرورية لـ "إعادة الإحياء الثقافي "اليهودي"؟ وتأتي النقطة الثالثة من برنامج القدس؛ لتبرهن على أن الدولة هي في الحقيقة "أداة أساسية" تمكن من التحقق الأسمى لـ "القيم اليهودية المتميزة"، على الرغم، ونكررها، من أن "القيم اليهودية" غير محددة.

إن الصهيونية تكافح من أجل تحقيق الأفكار النبوئية للعدالة والمساواة وسط كل الناس.

الصهيونية تكافح من أجل خلق مجتمع يهودي جديد، تتحقق فيه الأفكار الاجتماعية، وكذلك القيم اليهودية المتميزة على أعلى مستوى.

إن الصهيونية في الوقت الذي طمحت فيه إلى كيان الدولة، سعت إلى نوع خاص من الدولة المتسقة مع أفكار الشعب اليهودي.

في تصور الصهيونية، تعد الدولة والأرض أدوات أساسية، يمكن من خلالها الشروع في بناء نظام أخلاقي وقومي.

ووفقًا لبرنامج القدس، فإن "الدولة والأرض"، وما يتبعها من "مجتمع يهودي جديد"، سوف تسمح للتحول الشخصي الذي تم التأكيد على كونه "مركزيًا بالنسبة لحلم الصهيونية".

> ولقد كان الجزء المهم في هذه الرؤية هو تطوير شخص يهودي جديد، يكون مواطنا مستقيمًا، جنديًا عند الضرورة، ورجلا مثقفا، ويهوديًا مخلصًا ملهمًا بحس المثالية وحس الرسالة. وهي صورة خلقها الآباء المؤسسون لإسرائيل الحديثة، ونفذتها المستوطنات الزراعية الإسرائيلية ***Chaultizm*** من كل جيل جاء إلى إسرائيل من كل بلدان العالم.

ولكن لماذا بالتحديد تكون السيطرة اليهودية على الدولة ضرورية لهذه الرسالة؟ عند الإجابة عن هذا السؤال، سيبدو لنا أن من الممكن مزاولة هذه الأفكار السامية، والتحولات الشخصية بشكل كامل، وعلى المدى البعيد، بل وحتى بصورة أكثر استمرارية، في وطن قومي يهودي داخل إسرائيل، لا يتطلب أغلبية انتخابية يهودية للإبقاء على صفتها القومية. والنقطة الرابعة تؤكد على أن الدولة اليهودية والدولة اليهودية وحدها هي التي يمكنها أن

توفر الظروف الأساسية اللازمة لإحياء الحياة القومية اليهودية، ولكنها في الوقت نفسه لا تحدد ما الذي ستحققه الدولة، إلى جانب حفاظها على الشعب اليهودي من الخطر الرئيسي. ولكن الخطر الرئيسي في هذه الصيغة، لا يتمثل في العنف المعادي للسامية، بل في نقصه؛ ذلك أن الاندماج الثقافي والديني في الشتات، يؤدي إلى تفكك اليهودية:

> إن الاندماج سُنة الوجود في الشتات في التاريخ اليهودي القديم، وفي التاريخ الحديث لشعبنا. فلم يكن الشعب اليهودي متناثرًا هكذا جغرافيًا من قبل، ولا منقسمًا ثقافيًا ولغويًا، ومعرضًا للضغوط قوية [في مقام آخر، تم توضيح الضغوط في صورة الديمقراطية الليبرالية] الساعية إلى الاندماج، كما هو في زمننا الراهن. فقد ضعفت روابط القوى الوقائية التقليدية في بعض الحالات، وفي حالات أخرى تلاشت تمامًا. ونحن اليوم يقف في وجوهنا هذا المشهد المر من أوصال الجسد اليهودي المتقطعة، من خلال الاندماج الديني، والتخلي الثقافي.
>
> وفي ظل هذه الظروف، فإن الشعب اليهودي يحتاج إلى مثل قومي عظيم، وحركة قومية شاملة تقوم بتوحيده؛ في سبيل تحقيق القيم والتقاليد التاريخية.
>
> ومن بين المثل والحركات التي ظهرت في الأفق اليهودي في الأجيال الحديثة، لا يوجد إلا الصهيونية والحركة الصهيونية، هي

وحدها القادرة على تحقيق هذه الوظيفة. فقد كـان تأسـيس دولـة يهودية هدفًا رئيسًا للحركة الصهيونية، ولكن الهدف النهائي كـان دائمًا الحفاظ على الحيوية والأهمية والإبداع اليهودي. واليوم وأكثر من أي يوم مضى، من الواضح أن كل قوة حقيقية يجب إدراجهـا لتحارب الميل نحو المحو الثقافي، والحركة الصهيونية، بوصـفها الفئة الأكثر تمثيلاً للشعب اليهودي، يجب أن تضطلع بدور القيـادة في هذا الكفاح؛ من خلال أتباع نظام متبلور، وواسع، من التعلـيم اليهودي عالي الجودة.

ولكن لماذا لا يمكن لهذا المشروع الكبير لإحيـاء "الحيويـة والأهميـة اليهودية والإبداع"، أن يتم في دولة متعددة العرقيـات، مثلمـا حـاج مفكـرون صهيونيون، من أمثال "هنا أرندت"Hannah Arendt، و"مارتن بوبر" Martin Buber، و"جـودا مـاجنس" Judah Magnes، و"ألبـرت أينـشتاين" Albert Einstein، و"إلمر برجر" Elmer Berger، وآخـرون ذات مـرة وبـإخلاص، ومثلما يحاج الجدد من أصحاب حركة ما بعد الصهيونية اليوم؟ ألن يكون وطنٌ قوميٌ يهوديٌ، في دولة قائمة على مبادئ التعدد العرقي، أكثر اسـتقرارًا عبـر الأجيال التي تجاوزت بنجاح "التهديد الديمغرافي"؟ ألا يمكن للشعبين الفلـسطيني واليهودي، وبعد ما مرّا به من عذابات، أن يكتشفا في الحقيقة رسالتهما القوميـة الأعظم، في تشكيل مستقبلهما معًا كدولة ثنائية القومية؟

ألن يكون هذا المستقبل المشترك، هو الطريقة الحقيقية "لتحقيق الأفكار النبوئية للعدالة والمساواة وسط الجميع؟".

خـاتمـة

"الأرض المقدسة" للديانات الثلاث مثبتة على مركز عصبي حساس في الشرق الأوسط؛ وقد وصل المشروع الصهيوني للدولة اليهودية إلى حالة برميل البارود، فيما يخص الأمن الدولي ومسار هلاك إسرائيل. فهذا المشروع المرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتاريخ الأسطوري لكراهية العرب والعداوة، مازال يحافظ على قوة عاطفية جعلته مربوطا فى القاطرة، وهي تسير نحو الهاوية. ولكن ثمة أصواتًا ارتفعت لقلب، أو منع تلك الكارثة، واستدعى أصحابُها من التقاليد الديمقراطية، والفكر اليهودي، بل وحتى من الصهيونية نفسها، تياراتٍ فكرية قوية؛ ليقدموا لصهيون "خلاصًا" أكثر حقيقة وواقعية.

ولطالما راوغ المدافعون عن إسرائيل، وتحاشوا التناقضات المخيفة للدولة اليهودية؛ عبر الخيال الجماعي المتمثل في أن العرب كانوا هم المسئولين عن المعاناة الفلسطينية، وأن الدولة اليهودية لم تتحمل العبء الأخلاقي لنزع الأرض، ومصادرة ممتلكات الشعب الفلسطيني. ولكن "المؤرخون الجدد"، هدموا هذا الوهم المؤثر، وتزايد عدد الإسرائيليين والصهاينة الذين يواجهون تطبيقات ما حدث، أي أن التطهير العرقي كان متأصلاً بالنسبة لمشروع بناء الدولة منذ البداية. والدولة اليهودية التي تواجه الآن توابع ذلك، أصبحت في حاجة إلى حبس شعب واقع تحت السيطرة في دويلة معزولة مغلقة بالجدران، بما ينتهك كل مبادئ العدالة التي طالما أمِلت الدولة اليهودية في تحقيقها.

ولكن تظل فكرة "دولة يهودية" تتضمن مثل هذه القوة المعرفية، بمـــا يبقيها من الناحية المفاهيمية، غير قابلة للانفصال عن الحلم بـــوطن قـــومي يهودي. هنا يرى الروائي الإسرائيلي "ديفيد جروسمان" **David Grossman**، على سبيل المثال، الاثنين كواحد: "مع كل الأشياء المريعة والفظيعـــة هنـــا، ومع كل النقد الذي أوجهه لهذه الدولة، أعرف أنني إذا وجدت نفسي أعـــيش في فترة لم تعد فيها دولة إسرائيل موجودة، فـــستكون حيـــاتي حينئـــذ بـــلا طعم"[١]. ولكن الصحفي الإسرائيلي "دنيال جافرون" **Daniel Gavron** ألقـــى السلاح من يده، قائلاً: "إنـــني أؤمـــن بالـــصهيونية. ولا أقـــول ســـوى أن الصهيونية، مثل أي شيء آخر، عليها أن تعدل من نفسها، وفـــق معطيـــات الواقع"[٢]. فلو أن ذلك "الواقع" هو في حقيقة الأمر الحاجة إلى خلـــق دولـــة ديمقراطية واحدة، كما يضيف "هاييم بريشيش" **Haim Bresheesh**، فحينئـــذ يبدو السؤال هكذا: هل لا بد من أن نقوم بتصفية حساب دمويـــة، وإبـــادات جماعية، وتطهير عرقي، قبل أن تظهر هذه الدولة؟"[٣].

في النقاشات التي قمنا بها في بدايات هذا الكتاب، أكدنا على الدلالات المظلمة لبعض الاستطلاعات الحديثة: الاستقطاب المتزايد بين نزعة ما بعد صهيونية ديمقراطية ليبرالية، ونزعة صهيونية جديدة يمينية، تشلّ أي محاولة

---

(1) Cited in Ari Shavit, "Elective Affinities/Reality Bites," Ha`aretz, 16 January 2003.

(2) Cited in Peter Hirschberg, "One- State Awakening," Ha`aretz, 10 December 2003.

(3) Bresheeth, "Two States."

لسحب الاستيطان عبر التهديد بحرب أهلية. ولكن هذه الاستطلاعات نفـــسها تدين المبدأ الصهيوني، المتمثل في الإجماع على الفكر اليهودي حيال الدولة اليهودية، بما يشير إلى أن أقلية قوية يمكنها أن تكون النواة لبـــزوغ خيـــال قومي جديد. على سبيل المثال، وفي استطلاع أُجري عام ١٩٩٥ لليهود في إسرائيل؛ اعتقد ما يقرب من ٣٠% منهم أن إسرائيل هي "الوطن المـــشترك لليهود والعرب"، بينما أعتقد ٤٨,٥% من اليهود أن الدولة "ينبغي أن تعطي أفضلية دالة/حقيقية لليهود"، ونسبة كبيرة قوامها ٢٥,٦% اعتقدوا أنها ينبغي ألا "تعطي أفضلية لا لليهود ولا للعرب". والأهم من ذلك، أن الرد على سؤال "ما الذي تفضله في حالة تناقض الصفة الديمقراطية والمساواة للدولـــة مـــع صفتها اليهودية والصهيونية، ومن ثم تكون مضطرًا للاختيار بين الاثنتين؟" نجد أن ٢١,٩% أجابوا بـــأنهم "بالتأكيـــد" ســـيدعمون صـــفة الديمقراطيـــة والمساواة، و٢٣,٨% اعتقدوا أنهم ربما يدعمون ذلك، ولكنهم لا يمكـــنهم أن يؤكدوه. ومن هنا، فإن ما يقرب من نصف يهود إسرائيل، سوف يميلون نحو نظام سياسي أكثر عدالة ومساواة لإسرائيل كلها، إذا كانت الظروف تسير في مسارها الصحيح[1]. وثمة أرقام شبيهة تظهر في الاستطلاعات الفلـــسطينية (انظر: "الملحق ٢" من هذا الكتاب). لقد تم تخيل جميع الأمم، وتأسيسها من عند قاعدة اجتماعية أصغر من هذه.

---

(1) See As`ad Ghanem, "Zionism, Post-Zionism, and Anti-Zionism in Israel: Jews and Arabs in Conflict over the Nature of the State," in The Challenge of Post-Zionism: Alternatives to Israeli Fundamentalist Politics, ed. Ephraim Nimni (London: Zed Books, 2003).

وفي سياق مشروع إعادة تخيل إسرائيل كمجتمع مدني، يحتضن الوطن القومي اليهودي، فإن كلاً من الفكر اليهودي والتاريخ الصهيوني لديهما الكثير ليقدموه في هذا السياق. ولا شيء غريب في الحقيقة على المشروع الصهيوني (إذا تم أخذه بكامل اتساعه الفلسفي في تاريخه)، موجود في برنامج يهودي متجدد لمشاركة الأرض مع الشعب الفلسطيني الأصلي، وتشكيل مجتمع عادل في عيش مشترك للجميع. والواقع أن إعلان تأسيس دولة إسرائيل، قد أرسى القاعدة لـ "أحقية righteousness" إسرائيل في أكثر فقراته جوهرية:

> سوف أعضد تنمية البلد لمنفعة سكانه؛ ستكون قائمة على الحرية والعدالة والسلام مثلما تصورها أنبياء إسرائيل؛ وستكفل المساواة الكاملة للحقوق الاجتماعية والسياسية لجميع سكانها، بغض النظر عن الدين، أو العرق، أو الجنس. وسوف تضمن حرية الديانة، والفكر، واللغة، والتعليم، والثقافة؛ وسوف تحمي الأماكن المقدسة لجميع الأديان؛ وسوف تكون مؤمنة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

هذه الفقرة لم تكن مجرد لافتة لتهدئة الرأي الدولي، مثلما اتهمها البعض؛ فالحركة الصهيونية دائمًا ما اتخذت العدالة كعقيدة بارزة في فلسفتها، وتشكيل مجتمع عادل ومتنور هو واحد من أسس الحلم الصهيوني، إن لم يكن من أسس الواقع الصهيوني.

ولكن الحلم الصهيوني حتى بالنسبة لمؤيديه المخضرمين يبدو في حالة احتضار؛ وذلك لفشله في تحقيق رسالته. لقد حققت الصهيونية ما في استطاعتها؛ حيث أسست وطنًا قوميًا يهوديًا في فلسطين، لكنها لم تخلق دولة يهودية مستقرة، ولا يمكنها مطلقًا أن تفعل ذلك في أرض تضم شعبًا آخر. إنها لم تخلق العدالة، بل خلقت بنية من أشكال الظلم المتعددة. وهو ما يشين ويفضح المنطقة وكثيرين من مواطنيها اليهود. وإسرائيل بلا شك فريدة في هذا الإخفاق؛ وليس لأي قومية عرقية أن تفعل سوى الإخفاق مثلها. بعض الفلسطينيين أيضًا التقطوا رسالة بناء الدولة العرقية، من أجل استمرار حزنهم وأساهم. فالرسالة الصهيونية لبناء الدولة، قد حققت شيئًا لم يكن مقصودًا ولكنه كان حتميًا، وهو ما تنبأ به بعض الصهاينة الأوائل، وأمعن فيه أرئيل شارون دونما قصد منه: أمة واحدة تتشارك "أصل مشترك، ومصير وتاريخ مشترك"، في أرض إسرائيل- فلسطين، هي الآن مقسَّمة بشكل مريع بفعل الغضب العرقي المرير، حيث هناك مجتمع يصارع للحفاظ على استمرار سيطرته، والآخر يناضل للبقاء والكرامة(١).

في التاسع من مايو/ أيار من عام ٢٠٠٤، وقف المؤدي وعازف البيانو "دانيال بارنبويم" **Daniel Barenboim** في الكنيست لتسلم الجائزة الإسرائيلية الثمينة **Wolf Prize**، التي تُمنح للفنانين والعلماء الذين أسهموا

---

(١) العبارة الواردة مأخوذة من قرار (أوردناها من قبل في الهامش ٤٤ من هذا الفصل) والذي رفض فيها مكتب النائب العام الإسرائيلي القومية/الجنسية الإسرائيلية. وقد اقترح "دانيال جافرون" في (كتابه الوجه الآخر لليأس)

Daniel Gavron (The Other Side of Despair, 234)

إعادة تسمية الدولة الجديدة لتكون "دولة أورشاليم/القدس."

إسهامًا بارزًا في "منفعة البشرية". وفيما امتُدِح من لجنة الجـائزة بوصـفه "شخص يتمتع بالتزام وإخلاص إنساني وموسيقيّ، تميَّز كواحد مـن أعظـم الموسيقيين في عصرنا"؛ قدم بارنبويم خطابًا قصيرًا، كان صادمًا ومسيئًا إلى بعض الحضور، سأل فيه سؤالاً وجوديًا عظيمًا، يواجه إسرائيل الآن:

> إنني اليوم أسأل وبعميق الأسى: هل يمكننا، على الرغم من كل إنجازاتنا، أن نتجاهل الفجوة الفظيعة بين ما وعد بـه إعـلان الاستقلال وما تم إنجازه، الفجوة بين فكرة إسرائيل وواقعها؟ هل شرط الاحتلال والسيطرة على شعب آخر، يتناسـب وإعـلان الاستقلال؟ هل ثمة أي معنى لاستقلال شـعب علـى حـساب الحقوق الأساسية لشعب آخر؟ هل في استطاعة الشعب اليهودي الذي يعد تاريخه سجلاً من المعاناة المستمرة والاضطهاد الـذي لا يتوقف، أن يسمحوا لأنفسهم أن يكونوا غير مكترثين بحقوق ومعاناة شعب مجاور؟ هل يمكن لدولة إسرائيل أن تسمح لنفسها بحلم غير واقعي لنهاية أيديولوجية للصراع، بدلاً من السعي إلى نهاية برجماتية إنسانية، قائمة على العدالة الاجتماعية؟[1].

ثمة طريق آخر أصبح موجودًا. في كل بلد سـعى إلـى بنـاء أمـة معاصرة، دائما ما انطلق التغيير في الأيديولوجية القومية، من خلال أصوات قليلة ملهمة، ممن يعيدون وعلى نحو دوري تخيُّل المجتمع القومي، ويمنحونه

---

[1] **Daniel Barenboim, On Israel," speech to the Israeli Knesset upon receiving the Wolf Prize, 9 May 2004, reprinted in The Nation, 24 May 2004.**

اتجاهًا جديدًا. وبالفعل، إن مثل هذه العملية من إعادة البناء القومي، يمكنها الآن أن تبدأ في إسرائيل-فلسطين. فالأرض في حاجة إلى رسالة أكثر نبلاً، وهي تستحق ذلك: ديمقراطية حقيقية، يتم بناؤها من خلال التقارب بين الشعبين وتاريخهما. لقد تحقق ذلك في أماكن أخرى من العالم، ونجح أمام تحديات مذهلة، وهو ما يمكن أن يتحقق هنا، في إسرائيل-فلسطين.

الملحق الأول

مقترحات الدولة الواحدة

منذ أربعينيات القرن العشرين

١. برنامج الاتحاد "يحود" Ichud (١٩٤٢)

في عام ١٩٣٩، وبدافع من الشعور بالقلق إزاء الصراع الذي تنبأوا به داخل الحركة الصهيونية السياسية الساعية إلى تأسيس دولة يهودية، قامت مجموعة من المثقفين والنشطاء في فلسطين بتشكيل اتحاد معاودة العلاقات الودية والتعاون العربي اليهودي League of Arab-Jewish Rapprochement and Cooperation. وكان هذا الاتحاد الرافض للدولة اليهودية التي سعت إليها الحركة الصهيونية السياسية، وكذلك الدولة العربية التي تم اقتراحها من خلال كتاب أبيض white paper بريطاني في عام ١٩٣٩، قد قدم اقتراحًا بصيغة الدولة ثنائية القومية؛ فحواه "أن يتم حل القضية الفلسطينية على أساس التقدم الاقتصادي وحرية الثقافة القومية والتنمية الاجتماعية للأمتين كليهما- العرب واليهود- معًا."[1]، وقد ضم هذا

([1]) See Susan Lee Hattis, The Bi-National Idea in Palestine during Mandatory Times (Haifa: Shikmona Publishing, 1970), 222, cited in Paul R. Mendes-Flohre, ed., A Land of Two Peoples: Martin Buber on Jews and Arabs (New York: Oxford University Press, 134.

الاتحاد في عضويته طيفًا سياسيًا واسعًا، وضــخمًا، يفتقــر إلــى التنــاغم والتنسيق، وهو ما أدى في عام ١٩٤٢ إلى سعي بعض أعضائه إلى تأسيس مجموعة سياسية أكثر تماسـكًا. وشـمل الأعـضاء المؤسـسون للاتحـاد **Association Union** الجديد- بالعبري إيحود **Ichud**، أو يهود **Ihud**- كـلاً من هنريتا سزولد **Henrietta Szold** (مؤسس حداش، المنظمة الـصهيونية للمرأة في أمريكا) وأيضًا جودا ماجنس **Judah L. Magnes** ومارتن بـوبر **Martin Buber**. ونحن نقدم برنامج يحود هنا، من خلال الكتاب الذي حرره بول مندس **Paul R. Mendes** "أرض شعبين: مارتن بـوبر حـول اليهـود والعرب" **A Land of Two Peoples: Martin Buber on Jews and Arabs** **(New York: Oxford University Press), 148-49**.

(١) إن الاتحاد (يحود **Ichud**) يظل مرتبطًا وملتزمًا بـ:

(أ) الحركة الصهيونية؛ طالما ظلت تسعى إلى تأسيس الـوطن القـومي اليهودي للشعب اليهودي في فلسطين.

(ب) لنضال على مستوى العالم، من أجل نظـام جديـد فـي العلاقـات الدولية، واتحاد الشعوب، الكبيرة والصغيرة، من أجـل حيـاة مـن الحرية والعدالة، دونما خوف من الاضطهاد والعوز.

(٢) ومن ثم، فإن الاتحاد ينظر بعين الاعتبار في وحدة بـين الـشعبين اليهودي والعربي؛ كأمر أساسي لبناء فلسطين، وللتعاون بين العالمين اليهودي والعربي في جميع مجالات الحياة؛ الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. وهو ما يمهد الطريق لازدهار العـالم الـسامي ككل.

(٣) الأهداف السياسية الرئيسية للاتحاد، هي كالآتي:

(أ) الحكم في فلسطين يقوم على حقوق سياسية متساوية للشعبين.

(ب) مطابقة الاستيطان اليهودي المتزايد، وكامل الشعب اليهودي مع الاتحاد الفيدرالي الفلسطيني، والبلدان المجاورة. وهذا الاتحاد الفيدرالي يضمن الحقوق الوطنية لكامل الشعبين.

(ج) يكون هناك عهد بين الاتحاد الفيدرالي وبين الاتحاد الأنجلو أمريكي؛ يمثل جزءًا من الاتحاد المستقبلي للشعبين الحرين. وهذا الاتحاد بين الشعبين الحرين، يتحمل المسئولية النهائية عن تأسيس واستقرار العلاقات الدولية في العالم الجديد بعد الحرب.

(٤) الاتحاد المشترك يتعاون مع اتحاد الصداقة العربي اليهودي، متضمنًا، كما هو موضح، ممثلين لمنظمات لها وجهات نظر مختلفة. ويكون أيضًا مستعدًا للتعاون مع المنظمات والجماعات الأخرى في مشاريع محددة.

٢. اللجنة الخاصة للأمم المتحدة حول إسرائيل، تقرير اللجنة الفرعية الثانية (1947), A/AC. 14/32 And Add. 1

في مايو/أيار من عام ١٩٤٧، شكلت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة خاصة لوضع خطة لحل الصراع في فلسطين تحت الانتداب. وكانت اللجنة مكونة من ممثلين عن أستراليا، وكندا، وتشيكوسلوفاكيا، وجواتيمالا، والهند، وإيران، وهولندا، وبيرو، والسويد، وأورجواي، ويوغسلافيا. وقد

صدق سبعة من بين أعضاء اللجنة، في نهاية الأمر، على التقسيم؛ وفضل ثلاثة هم (الهند وإيران ويوغسلافيا) حل دولة فيدرالية، (ولم تصدق أستراليا على أيٍّ من الموقفين). ثم تشكلت الجمعية العامة نفسها كلجنة للجميع للنظر في هذه التقارير، وكونت لجنة فرعية لفحص خيارات التقسيم المختلفة، ولجنة فرعية ثانية للنظر في خيارات أخرى. وكانت اللجنة الفرعية الثانية مكونة من أعضاء يمثلون في أغلبهم دول عربية أو الإسلامية: أفغانستان، وكولومبيا، ومصر، والعراق، ولبنان، وباكستان، والسعودية، وسورية، واليمن. وقد عرضت اللجنة في تقريرها الكامل رؤية قانونية كاملة للوضع الفلسطيني، في ظل انتداب عصبة الأمم عام ١٩٢٢ على فلسطين، والالتزامات الخاصة بسلطة الانتداب (بريطانيا)، تجاه الشعب الأصلي الفلسطيني، والظروف الاجتماعية التي تعكس الهجرة اليهودية الجماعية، وتقييم لفكرة التقسيم كحل للصراع.

وفي ختام تقريرها، عرضت اللجنة الفرعية ثلاث مسودات قرار؛ أحال أحدها مسألة التقسيم برمتها، خصوصًا فيما يتعلق بحقوق السكان الأصليين، إلى محكمة العدل الدولة. والثاني دعا إلى بذل جهود جماعية لإعادة توطين اللاجئين اليهود في بلادهم الأصلية، أو في "أرض أعضاء آخرين في الأمم المتحدة"، على أساس أن فلسطين لا يمكنها أن تستوعب مزيدًا من اللاجئين، "بدون أن يقع ضرر بالغ لاقتصاد البلد وحقوق ووضع السكان الأصليين". أما القرار الثالث، وقد استشهدنا به في هذا الكتاب، دعا إلى قيام دولة ديمقراطية اتحادية في أرض فلسطين تحت الانتداب؛ ونصه

الأخير يتحاشى الخطر السائد للتمثيل غير المتناسب، وذلك بتأمينـــه أن يـــتم التغيير الدستوري- فيما يتعلق بحقوق الأقلية- وفق إرادة أغلبية هذه الأقلية، أيًا كان حجمها. والنص الكامل لتقرير اللجنة الفرعيـــة (A/AC.14/32 and Add. I) تم إعادة تقديمه في فصل وليد خالدي "٦٣: ثنائية قوميـــة ولـــيس تقسيمًا" Walid Khalidi, "63 Binationalism not Partition في كتاب:

From haven to Conquest: Readings in Zionism and the Palestinian Problem Until 1948 (Washington DC: Institute for Palestine Studies, 1987), 654-701.

مسودة القرار لدستور وحكومة المستقبل في فلسطين

إن الجمعية العامة، تقر بأن الحل الوحيد والمتفق مع عهد عصبة الأمم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، هو الحل المقبول لدى أغلبية شعب فلسطين.

وكونها راضية بأن تقسيم فلسطين غير عادل وغير قـــانوني وغيـــر عملي، وأن الحل الوحيد العادل والناجع، هو التأسيس الفوري لدولة اتحادية ديمقراطية مستقلة، بضمانات ملائمة للأقليات.

واعتقادًا منها بأن النقل السلمي والمنظم للسلطة، من الانتـــداب إلـــى حكومة شعب فلسطين، ضروريًا في مصلحة جميع من يهمهم الأمر.

فإنها توصي بـــ:

١- أنه ينبغي تشكيل حكومة مؤقتة في فلسطين، ممثلة للقطاعات المهمة من المواطنين نسبة إلى قوتهم العددية، وذلك في أقرب وقت ممكن.

٢- ينبغي أن تئول سلطات ووظائف إدارة فلسطين الحالية إلى الحكومة المؤقتة بمجرد تشكُّلها.

٣- ينبغي أن تبدأ سلطة الانتداب في سحب قواتها، وخدماتها من فلسطين، بمجرد تشكيل الحكومة المؤقتة، وينبغي أن تكمل الانسحاب في خلال سنة.

٤- ينبغي على الحكومة المؤقتة ، بمجرد أن يكون هذا ممكنًا عمليًا، أن تسن قانونًا انتخابيًا لتشكيل جمعية تأسيسية، تعد لسجل انتخابي، وتعقد الانتخابات للجمعية التأسيسية.

٥- أن الجمعية التأسيسية ينبغي لها أيضًا أن تعمل كهيئة تشريعية، كما ينبغي على الحكومة المؤقتة أن تظل مسئولة عنها، إلى أن يتم عقد الانتخابات التشريعية في ظل الدستور الجديد.

٦- أنه بينما يجب أن تترك للجمعية التأسيسية مهمة تأطير دستور جديد لفلسطين، فإن المبادئ الأساسية التالية، سوف يتم الالتزام بها التزامًا صارمًا:

(أ) تكون فلسطين دولة اتحادية ذات سيادة.

(ب) تتمتع بدستور ديمقراطي، وهيئة تشريعية منتخبة، وهيئة تنفيذية مسئولة أمام الهيئة التشريعية؛

(جـ) يوفر الدستور ضمانات لقدسية الأماكن المقدسة، تغطي ضمان عدم الانتهاك، والصيانة، وحرية الوصول إليها، وحرية العبادة وفقًا للوضع الراهن.

(د) يضمن الدستور احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بدون تمييز على أساس العرق، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، ويكفل حرية الاعتقاد الديني والممارسة بما يتفق والوضع الراهن (ويشمل ذلك صيانة المحاكم الدينية المنفصلة للتعامل مع أمور الأحوال الشخصية).

(هـ) يضمن الدستور حقوق الهيئات الدينية، أو مجتمعات، وأفراد آخرين، في صيانة المؤسسات التعليمية الخاصة بهم، فضلاً عن المؤسسات التي تديرها السلطة العامة، وتكون خاضعة للإشراف وتفتيش الحكومة الطبيعي.

(و) يقر الدستور بحق اليهود في استخدام العبرية كلغة رسمية ثانية في مناطق يكونون فيها أغلبية.

(ز) إن قانون التطبيع والمواطنة ينبغي أن ينص، وضمن شروط أخرى، على أن طالب المواطنة يجب أن يكون مقيمًا، وبشكل قانوني، في فلسطين ولمدة متواصلة، يُترك تحديدها للجمعية التأسيسية.

(ح) يضمن الدستور التمثيل المتكافئ وإدارة توزيع التمثيل داخل الهيئة التشريعية.

(ط) يفوض الدستور الهيئة التشريعية في نقل السلطات المحلية بصلاحيات واسعة، في أمور مرتبطة بالتعليم والصحة، وغيرها من خدمات اجتماعية.

(ى) ينص الدستور على تشكيل محكمة عليا، يكون من ضمن سلطاتها، بين أمور أخرى، سلطة النطق بالصلاحية الدستورية لكل التشريعات. وينبغي أن تكون هذه المحكمة منفتحة أمام أي طرف متضرر لكي يتحقق الإنصاف أمام هذه المحكمة.

(ك) لا ينبغي أن تكون الضمانات المتضمنة في الدستور، فيما يتعلق بحقوق وضمانات الأقليات، خاضعة لتعديل أو تغيير بدون موافقة الأقلية المعنية. ويكون ذلك بالتعبير من خلال أغلبية من ممثلي هذه الأقلية في الهيئة التشريعية.

٣. هانا أرندت (١٩٤٧)

أصبحت هانا أرندت (١٩٠٦-١٩٧٥) مشهورة دوليا بسبب كتاباتها ذات البصيرة النافذة، والفلسفية الإنسانية، وخصوصًا تحليلها السابر للشمولية والفاشية- وهي مشهورة بمقالاتها التي تم تجميعها في كتاب أيخمان في القدس **Eichmann in Jerusalem** (١٩٦٣)، والذي حددت فيه كما هو معروف "ابتذال الشر **the banality of evil**". وكونها ولدت في ألمانيا، فقد قاومت علنًا فاشية هتلر، وتم القبض عليها في عام ١٩٣٣. وتمكنت لاحقًا من الهرب إلى باريس، حيث عملت مع الحركة الصهيونية على جلب الأطفال اليهود إلى فلسطين. وهربًا من الاحتلال الألماني، انتقلت إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٤١، حيث واصلت، من نيويورك، انخراطها الفكري العميق في الحركة الصهيونية. وقد عارضت هانا أرندت بقوة، في

عام ١٩٤٧، ذلك التطرف الذي بدا مستحوذًا على الحركة الصهيونية آنذاك(وقد ناقشنا ذلك في الفصل السادس من هذا الكتاب)، وخصوصًا أعمال المنظمات اليهودية الإرهابية، مثل الإرغون **Irgun**، وهي تشير إليها في المقال الذي رجعنا إليه هنا، "لإنقاذ الوطن اليهودي: مازال ثمة وقت"، وقد نُشر في مجلة كومنتري **Commentary**، عدد مايو/أيار من عام ١٩٤٨.

صحيح أن اليهود من غير المتشددين، وذوي النية الحسنة المخلصة؛ اعتقدوا في التقسيم بوصفه وسيلة ممكنة لحل الصراع العربي اليهودي. ولكن، وفي ضوء الوقائع السياسية والعسكرية والجغرافية الجارية، فقد كان حل الصراع دائمًا جزءًا من تفكير لم يتعدَّ مرحلة التمنّي. فالتقسيم لبلد صغير جدًا، يمكنه على الأقل أن يعني تجميدًا للصراع. وهو ما قد يسفر عن وقف تطور الشعبين كليهما؛ وفي أسوأ الأحوال سوف يدل التقسيم على وجود مرحلة مؤقتة من وقف الصراع، ربما يعد الطرفان أثناءها العدة لشن مزيد من الحرب المتبادلة. والاقتراح البديل المتمثل في الدولة الفيدرالية، التي صدق عليها حديثًا أيضًا د. مادنس **Dr. Magnes** [انظر: برنامج يحود **Ichud**، الذي قدمناه سابقًا في هذا الملحق]، يعد أكثر واقعية؛ على الرغم من حقيقة أنه ينص على وجود حكومة مشتركة لشعبين مختلفين، ويتجنب تجمع الأغلبية-الأقلية المثير للمتاعب، وهو وضع غير قابل للحل. وفضلاً عن ذلك، فإن البنية الفيدرالية للدولة المشتركة، سوف تقوم على مجالس مجتمعية يهودية عربية، وهو ما يعني أن الصراع العربي اليهودي سوف يتم حله على

أقل المستويات، ويبدو أكثر وعدًا من حالة التقارب والتعايش بالجوار. وفي النهاية، فإن الدولة الفيدرالية، يمكنها أن تصبح بمثابة الخطوة الأولى الطبيعية لأي خطوات أخرى لاحقة، أي أن تصبح بنية فيدرالية أكبر، في الشرق الأدني ومنطقة المتوسط...

ونتيجة الورطة الحالية ليست مهمة، نظرًا إلى ضرورة أن تكون العوامل الموضوعية التالية معايير بديهية للصالح والطالح، الصحيح والخاطئ:

(١) الهدف الحقيقي لليهود في فلسطين هو بناء وطن يهودي. وهذا الهدف يجب ألا يتم التضحية به أبدًا من أجل سيادة كاذبة لدولة يهودية.

(٢) استقلال فلسطين لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس قوي من التعاون اليهودي العربي. وطالما يزعم القادة اليهود والعرب، أنه "لا يوجد جسر" بين اليهود والعرب (مثلما قالها موشيه شيرتوك **Moshe Shertok**)، فإن الأرض لا يمكن تركها تحت رحمة حكمة ساكنيها السياسية.

(٣) إلغاء الجماعات الإرهابية (وعدم الاتفاق معها، والعقاب السريع على كل الأعمال الإرهابية (وليس مجرد إعلان الاحتجاج ضدها)، سيكون هو الدليل الصالح الوحيد، على أن الشعب اليهودي في فلسطين قد استعاد معنى الواقع السياسي، وأن القيادة الصهيونية أصبحت مرة أخرى مسئولة بما يكفي؛ لأن تكون مصدر ثقة فيما يتعلق بمصائر الاستيطان.

(٤) الهجرة إلى فلسطين، محدودة بالعدد والزمن، هي "الحد الأدنى الوحيد غير القابل للنقصان" في السياسة اليهودية.

(٥) الحكم الذاتي المحلي، والمجالس البلدية والريفية، اليهودية والعربية المختلطة، وبحجم صغير وبأوسع تعددية ممكنة، هي التدابير السياسية الواقعية الوحيدة التي يمكنها في الحقيقة أن تقود التحرير السياسي لفلسطين.

لم يفت الأوان بعد.

الملحق الثاني

الرأي العام الفلسطيني

حول حل الدولة الواحدة

أجرى مركز القدس للإعلام والاتصال (JMCC) استطلاعات منتظمة للرأي العام الفلسطيني منذ عام ١٩٩٣. وقد تم اقتراع المركز من خلال مواجهات حية مع حوالي اثني عشر ألف نسمة (مختارين من خلال عينة عشوائية)، في الضفة والقطاع. (للحصول على المعلومات الكاملة حول المنهجية، وبيانات التوزيع، انظر: الموقع الإلكتروني لمركز القدس، عبر هذه الوصلة: http://www.jmcc.org). منذ عام ٢٠٠٠ اشتملت الاقتراعات التي قام بها المركز على السؤال التالي، فيما يخص دولة ثنائية القومية: "البعض يعتقد أن صيغة الدولتين هي الحل المحبذ للصراع العربي الإسرائيلي، بينما يعتقد آخرون أن فلسطين التاريخية لا يمكن أن تقسم، وأن الحل المفضل هو دولة ثنائية القوميات على أرض فلسطين، حيث يتمتع الفلسطينيون والإسرائيليون على حد سواء، بتمثيل متكافئ، وبحقوق متكافئة. فأيُّ الحلين تفضل؟

وهنا يجب أن نقرأ بعناية نتائج هذه الاقتراعات التي تم وضعها في جدول، خلال شهر ديسمبر/كانون الأول من عام ٢٠٠٠ وحتى شهر يونيه/حزيران من عام ٢٠٠٤. وهذا الجدول مرفق في نهاية هذا الملحق. فالنقاش العام مفتقد في المجتمعات الفلسطينية، حول ما يتعلق بآراء من عينة "دولة ثنائية القومية"، و"دولة أحادية القومية"، و"دولة إسلامية". ولا يوجد اتفاق أو إجماع ما، يعد وثيق الصلة وسط الفلسطينيين، حول ما تعنيه تحديدًا هذه المصطلحات. على سبيل المثال، قد تشير عبارة "دولة فلسطينية" عند المستجيبين للاستطلاع، إلى دولة متركزة على القومية العرقية الفلسطينية، أو قد توحي بوصف دفاعي إقليمي، يضم صيغة ديمقراطية علمانية لأيديولوجية منظمة التحرير الفلسطينية.

ومن هنا، فإن وضع الهوية اليهودية، يظل غير واضح في مسألة التأييد لـ "دولة فلسطينية"، البادي في استطلاعات الرأي التي أجريت في ديسمبر/كانون الأول من عام ٢٠٠٢ وإبريل/نيسان من عام ٢٠٠٣، والتي أضافت شرط أن مثل هذه الدولة الفلسطينية تضم "قومية واحدة". وفضلاً عن ذلك، ونظرًا لكون خيارات من قبيل "دولة إسلامية"، لم تكن معروضة من القائم بالمقابلة في السؤال، فإن الاستطلاعات قد تكون أهدرت- وعلى نحو دال- فرصة إظهار التأييد لهم. فالمستجيبون للاستطلاع الذين تطوعوا بخيار "دولة إسلامية"، كانت نسبتهم منخفضة (أقل من ٣,٥%)، ولكننا في استطلاع ديسمبر/كانون الأول من عام ٢٠٠٢، نجد أن ٦,٥% قدموا خيار "دولة إسلامية مستقلة عاصمتها القدس"، حيث تضاعف التأييد أربع مرات للدولة الإسلامية. وليس من المفاجئ أن المستجيبين في غزة مالوا بنسب أكبر نحو تحبيذ دولة إسلامية.

نتائج استطلاعات الرأي العام التي قام بها "مركـــز القـــدس للإعـــلام والاتصال" في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤ فيما يتعلق بخيـــارات الـــسلام الإسرائيلي- الفلسطيني (حسب النسب المئوية للمستجيبين)

الخيار	ديسمبر	أبريل	يونيه	سبتمبر	ديسمبر	مارس	سبتمبر	ديسمبر	أبريل	أكتوبر	يونيه
	٠٠	٠١	٠١	٠١	٠١	٠٢	٠٢	٠٢	٠٣	٠٣	٠٣
صيغة الدولتين	٤٧,٠	٤٣,٨	٤٧,٢	٤٢,٩	٤٨,٨	٤١,٦	٤٤,٠	٤٦,٥	٥١,٩	٤٥,٧	٤٤,٥
دولة ثنائية القوميات	٢٠,٠	٢٤,٣	٢٢,٢	٣١,٨	١٧,٦	٣١,٦	٢٨,٩	٢٦,٢	٢٥,١	٢٥,٣	٢٦,٥
دولة فلسطينية أو قومية واحدة		٨,٢	١١,٧أ	١٣,٧	١٤,٤أ	١٨,٤ب	٨,٣	١١,٢أ	١٦,٢أ	١٣,٣	١١,١
دولة إسلامية		٢,٨	١,٤أ	٢,٩	٣,٢أ	٣,٤	٢,١	١٠,٠أ،ج	٣,١أ	٣,٤	٢,٣

أ- يشير مركز القدس بوضوح إلى أن هذه الإجابة لم تكن متـــضمنة كخيار تم قراءته على المشارك، ولكنه لا يُظهِر أنه قد طُرِح سؤال بصددها بأي حال من الأحوال.

ب- هذه الإجابة تدمج ثلاث استجابات: "فلسطين مستقلة ذات ســـيادة عاصمتها القدس" (٥,٧ %)؛ و"دولة فلسطينية على كامل فلسطين التاريخية، وعودة اللاجئين" (١٢,٥ %)؛ و"دولة فلسطينية" (٠,٢ %).

ج- هذه الإجابة تجمع بين استجابتين: "دولة إسلامية مستقلة عاصمتها القدس" (٥,٤ %) و"دولة إسلامية" (٤,٦ %).

الببليوجرافيا

Abu-Lughod, Janet. 1971. "The Demographic Transformation of Palestine." In *The Transformation of Palestine*, ed. Ibrahim Abu-Lughod. Evanston: Northwestern University Press.

Abunimah, Ali. 2004. "Palestine/Israel: The End of the Road for the Two-State Solution?" Paper presented at Middle East Centre, Seminar Series: Palestinians on Palestine: The Way Forward, St. Anthony's College, Oxford, UK, 20 February.

Al-Hamad, Abdulatif Y. N.d. "The Dilemmas of Development in the Arab World." Paper presented at Arab World 2000 Symposium: Transformation and Challenges, Center for Contemporary Arab Studies, Washington, DC. Available online at http://www.ccasonline.org/symposium/Al-Hamad.htm.

Al-Hindi, Musa. 2004. "The Road to Palestine." *Al-Ahram Weekly* 690 (13–19 May).

Amayreh, Khalid. 2004. "Controversial Move." *Al-Ahram Weekly* 673 (15–21 January).

Americans for Peace Now. 2003. "Israeli Peace Now Survey of Settlers: Most Reject Extremists, Would Accept Compensation to Leave." Press release, 23 July. Available online at http://www.peacenow.org/nia/pr/07232003.html.

Anderson, Benedict. 1983. *Imagined Communities: Reflections on the Origins and Spread of Nationalism*. London: Verso.

Anti-Defamation League. N.d. "The Conversion Crisis: The Current Debate on Religion, State, and Conversion in Israel." http://www.adl.org/Israel/Conversion/crisis.asp.

Arendt, Hannah. 1948. "To Save the Jewish Homeland: There Is Still Time." *Commentary*, May.

Arian, Asher. 2003. *Israeli Public Opinion on National Security, 2003*. Memorandum 67. Jaffee Center for Strategic Studies, Tel Aviv University, October. Available online at http://www.tau.ac.il/jcss/memoranda/memo67.pdf.

Aruri, Naseer. 2003. *Dishonest Broker: The U.S. Role in Israel and Palestine*. Cambridge, MA: South End Press.

Bahbah, Bishara. 1986. *Israel and Latin America: The Military Connection*. New York: St. Martin's Press.

Barenboim, Daniel. 2004. "On Israel." Speech to the Israeli Knesset upon receiving the Wolf Prize, 9 May. Reprinted in *The Nation*, 24 May.

Bar-Gal, Yoram. 2004. *Propaganda and Zionist Education: The Jewish National Fund 1924–1947*. Rochester, NY: University of Rochester Press.

Bastos, Santiago, and Manuela Camus. 2003. *Entre el mecapal y el cielo: Desarrollo del movimiento maya en Guatemala*. Guatemala: Facultad Latinoamericana de Ciencias Sociales.

Bayit Ne'eman B'Yisrael. N.d. "Maale Adumim." *Tehila: A New Dimension of Aliyah*. http://www.tehilla.com/haut/bayit/List%20of%20Communities/maaleadu.html.

Benvenisti, Meron. 2000. *Sacred Landscape: The Buried History of the Holy Land since 1948*. Berkeley: University of California Press.

Benziman, Uzi. 2004. "Corridors of Power: Whose Freedom Is It Anyway?" *Ha'aretz*, 30 April. Available online at http://www.diak.org/artikelaktuell/ip%20online%2018/Corridors%20of%20Power.htm.

Berger, Elmer. 1988. "Zionist Ideology: Obstacle to Peace." In *Anti-Zionism: Analytical Reflections*, ed. Roselle Tekiner, Samir Abed-Rabbo, and Norton Mezvinsky. Brattleboro, VT: Amana Books.

Bishara, Azmi. 2004. "Separation Spells Racism." *Al-Ahram* 697 (1–7 July). Available online at http://weekly.ahram.org.eg/print/2004/697/op2.htm.

———. 2004. "Jewishness versus Democracy." *Al-Ahram* 714 (23 October–3 November). Available online http://weekly.ahram.org.eg/2004/714/op63.htm.

Blum, Ruthie. 2004. "ONE on ONE: It's the Demography, Stupid." *Jerusalem Post*, 20 May.

Bresheeth, Haim. 2004. "Two States, Too Little, Too Late." *Al-Ahram Weekly* 681 (11–17 March).

Brynen, Rex. 2000. *A Very Political Economy: Peacebuilding and Foreign Aid in the West Bank and Gaza*. Washington, DC: United States Institute of Peace Press.

B'Tselem. 2002. *Land Grab: Israel's Settlement Policy in the West Bank; Comprehensive Report*. Jerusalem; May.

Buber, Martin. 1947. "The Bi-national Approach to Zionism." In *Towards Union in Palestine: Essays on Zionism and Jewish-Arab Cooperation*, ed. M. Buber, J. L. Magnes, and E. Simon. Westport, CT: Greenwood Press.

———. 1948. "The Land and Its Possessors." *Israel and the World: Essays in a Time of Crisis*. New York: Schocken Books.

———. 1952. *Israel and Palestine: The History of an Idea*. London: East and West Library.

Chesler, Phyllis. 2003. *The New Anti-Semitism*. San Francisco: Jossey-Bass.

Cohen, Asher, and Bernard Susser. 2000. *Israel and the Politics of Jewish Identity*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Coon, Anthony. 1992. *Town Planning under Military Occupation*. Aldershot: Dartmouth.

Davis, Leonard J. 1989. *Myths and Facts: A Guide to the Arab-Israel Conflict*. Washington, DC: Near East Report.

Dershowitz, Alan. 2003. *The Case for Israel*. Hoboken, NJ: John Wiley and Sons.

Dizard, John. 2004. "How Ahmed Chalabi Conned the Neocons." *Salon.com*, 4 May. http://archive.salon.com/news/feature/2004/05/04/chalabi.

Drew, Elizabeth. 2003. "The Neo-Cons in Power." *New York Review of Books* 50, no. 10 (12 June).

Dreyfuss, Robert. 2004. "Agents of Influence." *The Nation*, 4 October.

Dreyfuss, Robert, and Jason Vest. 2004. "The Lie Factor." *Mother Jones*, January–February.
Elazar, Daniel. 1991. *Two Peoples—One Land: Federal Solutions for Israel, the Palestinians, and Jordan*. Lanham, MD: University Press of America.
Ennes, James. 1979. *Assault on the Liberty*. New York: Random House.
Esposito, John. 1999. *The Islamic Threat: Myth or Reality?* 3rd ed. New York: Oxford University Press.
Esteron, Yoel. 2003. "Who's in Favor of Annihilating Israel?" *Ha'aretz*, 28 November.
Findlay, Paul. 2003. *They Dare to Speak Out: People and Institutions Confront Israel's Lobby*. 3rd ed. Westport, CT: Lawrence Hill.
Finkelstein, Norman. 2000. *The Holocaust Industry*. London: Verso.
Foundation for Middle East Peace. 2004. "Sharon's Enduring Agenda: Consolidate Territorial Control, Manage the Conflict." *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories* 14, no. 1 (January–February).
Foxman, Abraham. 2003. *Never Again? The Threat of the New Anti-Semitism*. San Francisco: HarperSanFrancisco.
Fromkin, David. 2001. *A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East*. New York: Henry Holt.
Gavron, Daniel. 2004. *The Other Side of Despair: Jews and Arabs in the Promised Land*. New York: Rowman and Littlefield.
Gerner, Deborah. 1991. *One Land, Two Peoples: The Conflict over Palestine*. Boulder: Westview Press.
Ghanem, As'ad. 2003. "Zionism, Post-Zionism, and Anti-Zionism in Israel: Jews and Arabs in Conflict over the Nature of the State." In *The Challenge of Post-Zionism: Alternatives to Israeli Fundamentalist Politics*, ed. Ephraim Nimni. London: Zed Books.
Goldberg, David J. 1996. *To the Promised Land: A History of Zionist Thought*. London: Penguin Books.
Gorali, Moshe. 2004. "Second-Class Status and the Fear of a Fifth Column." *Ha'aretz*, 24 May.
Gresh, Alain. 1985. *The PLO: Towards an Independent Palestinian State*. London: Zed Books.
Guyatt, Nicholas. 1998. *The Absence of Peace: Understanding the Israeli-Palestinian Conflict*. London: Zed Press.
Halper, Jeff. 2004. "Beyond Road Maps and Walls." *The Link* 37, no. 1 (January–March).
Halpern, Ben, and Jehuda Reinharz. 1998. *Zionism and the Creation of a New Society*. New York: Oxford University Press.
Halwani, Raja. 2004. "Palestinian Options: The One-State Solution." *Palestine Report*, 31 March.
Hazony, Yoram. 2001. *The Jewish State: The Struggle for Israel's Soul*. New York: Basic Books.
Hersh, Seymour M. 2002. "The Debate Within." *The New Yorker*, 11 March.
———. 2003. "Behind the 'Mushroom Cloud.'" *The New Yorker*, 21 March.
———. 2004. "Plan B." *The New Yorker*, 28 June.
Herzl, Theodor. 1988. *The Jewish State*. Trans. Sylvie d'Avigdor. New York: Dover Publications. (Orig. pub. 1896.)
Hetata, Sherif. 2003. "World Domination, Inc." *Al-Ahram Weekly* 666 (27 November–3 December).
Hirschberg, Peter. 2003. "One-State Awakening." *Ha'aretz*, 10 December.

———. 2004. "Hello, I'm Israeli-Palestinian." *Mideast*, 9 February.
Hirst, David. 2003. "Wagging Which Way." *Al-Ahram* 661 (23–29 October).
Hunter, Jane. 1987. *No Simple Proxy*. Washington, DC: Washington Middle East Associates.
Isaacs, Harold R. 1977. *Idols of the Tribe*. New York: Harper and Row.
Jaber, Hala. 1997. *Hezbollah: Born with a Vengeance*. New York: Columbia University Press.
Jewish Agency for Israel Settlement Department, Central District, and World Zionist Organization Settlement Division, Central District. 1988. *Nahal-Eron Project: Five-Year Plan for the Development of the Eron-Reihan Region*.
Judt, Tony. 2003. "Israel: The Alternative." *New York Review of Books* 50, no. 16 (23 October).
Kazerooni, Ibrahim. 2004. "A One-State Solution in the Mideast." *Denver Post*, 24 April.
Khalidi, Rashid. 1980. *British Policy towards Syria and Palestine, 1906–1914: A Study of the Antecedents of the Hussein-McMahon Correspondence, the Sykes-Picot Agreement, and the Balfour Declaration*. Ithaca, NY: Ithaca Press.
———. 1997. *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness*. New York: Columbia University Press.
Khalidi, Walid. 1987. *From Haven to Conquest: Readings in Zionism and the Palestinian Problem Until 1948*. Washington, DC: Institute for Palestine Studies.
Kimmerling, Baruch. 2003. *Politicide: Ariel Sharon's War against the Palestinians*. London: Verso.
Kimmerling, Baruch, and Joel S. Migdal. 2003. *The Palestinian People: A History*. Cambridge: Harvard University Press.
Klug, Brian. 2004. "The Myth of the New Anti-Semitism." *The Nation*, 15 January.
Kymlicka, Will. 1996. *Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Rights*. New York: Oxford University Press.
Lagerquist, Peter. 2004. "Fencing the Last Sky: Excavating Palestine after Israel's 'Separation Wall.'" *Journal of Palestine Studies* 130 (winter).
Landau, David. 2004. "Maximum Jews, Minimum Palestinians." *Ha'aretz*, 19 February.
Laqueur, Walter. 2003. *A History of Zionism: From the French Revolution to the Establishment of the State of Israel*. New York: Schocken Books.
Lemarchand, René. 1996. *Burundi: Ethnic Conflict and Genocide*. New York: Cambridge University Press.
Lustick, Ian. 1980. *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*. Austin: University of Texas Press.
———. 1996. "To Build and to Be Built By: Israel and the Hidden Logic of the Iron Wall." *Israel Studies* 1, no. 1.
MacArthur, Shirl. 2001. "A Conservative Total for U.S. Aid to Israel." *Washington Report on Middle East Affairs*, January–February.
Mallison, Tom, and Sally Mallison. 1986. *The Palestinian Problem in International Law and World Order*. Essex, England: Longman.
Mallison, W. Thomas. 1987. "The Balfour Declaration: An Appraisal in International Law." In *The Transformation of Palestine*, ed. Ibrahim Abu-Lughod. Evanston: Northwestern University Press.
Massing, Michael. 2002. "The Israel Lobby." *The Nation*, 10 June.

Megged, Aharon. 2002. "And First of All, the Justice of Our Path." *Ha'aretz*, 26 March.

Mendes-Flohr, Paul R., ed. 1983. *A Land of Two Peoples: Martin Buber on Jews and Arabs.* New York: Oxford University Press.

Moodie, Dunbar, 1975. *The Rise of Afrikanerdom: Power, Apartheid, and the Afrikaner Civil Religion.* Berkeley: University of California Press.

Morris, Benny. 2001. *Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conflict, 1881–2001.* New York: Vintage.

———. 2004. *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited.* Cambridge: Cambridge University Press.

Netanyahu, Benjamin. 1993. *A Place among the Nations: Israel and the World.* New York: Bantam Books.

Nimni, Ephraim, ed. 2003. *The Challenge of Post-Zionism: Alternatives to Israeli Fundamentalist Politics.* London: Zed Books.

———. 2003. "From *Galut* to *T'futsoth:* Post-Zionism and the Dis><location of Jewish Diasporas." In *The Challenge of Post-Zionism: Alternatives to Israeli Fundamentalist Politics*, ed. Ephraim Nimni. London: Zed Books.

Pappé, Ilan. 1992. *The Making of the Arab-Israeli Conflict, 1947–51.* New York: I. B. Tauris.

———. 1997. "Post-Zionist Critique on Israel and the Palestinians. Part I: The Academic Debate." *Journal of Palestine Studies* 26, no. 2.

———. 2000. "Israel at a Crossroads between Civic Democracy and Jewish Zealotocracy." *Journal of Palestine Studies* 29, no. 3.

———. 2003. *A History of Modern Palestine: One Land, Two Peoples.* New York: Cambridge University Press.

———. 2003. "The Square Circle." In *The Challenge of Post-Zionism: Alternatives to Israeli Fundamentalist Politics*, ed. Ephraim Nimni. London: Zed Books.

Peace Now. 2003. "Israeli Peace Now Survey of Settlers." Press release, 23 July. Available online at http://www.peacenow.org/nia/pr/07232003.html.

Pederson, Jon, Sara Randall, and Marwan Khawaja, eds. 2001. *Growing Fast: The Palestinian Population in the West Bank and Gaza Strip.* Fafo Report 353. Fafo Institute for Applied Social Science. Available online at http://www.fafo.no/pub/rapp/353/353.pdf.

Peters, Joan. 2001. *From Time Immemorial: The Origins of the Arab-Jewish Conflict over Palestine.* New York: Harper and Row.

Qumsiyeh, Mazin. 2004. *Sharing the Land of Canaan: Human Rights and the Israeli-Palestinian Struggle.* London: Pluto Press.

Ram, Uri. 2003. "From Nation-State to Nation——State: Nation, History, and Identity Struggles in Jewish Israel." In *The Challenge of Post-Zionism: Alternatives to Israeli Fundamentalist Politics*, ed. Ephraim Nimni. London: Zed Books.

Rappaport, Meron. 2003. "A Wall in Their Heart." *Yedioh Aharonoth*, 23 May.

Rashid, Ahmed. 2001. *Taliban: Militant Islam, Oil, and Fundamentalism in Central Asia.* New Haven, CT: Yale University Press.

———. 2003. *Jihad: The Rise of Militant Islam in Central Asia.* New York: Penguin Books.

Rauchberger, Eliezer. 2002. "United Torah Judaism Rejects High Court's Conversion Decision." *Dei'ah veDibur*, 27 February. Available online at http://chareidi.shemayisrael.com/KS62aconvrt.htm.

Ravitsky, Aviezer. 1993. *Messianism, Zionism, and Jewish Religious Radicalism.* Trans. Michael Swirsky and Jonathan Chipman. Chicago: University of Chicago Press.
Remba, Gidon. 2004. "Anti-Semitism—New or Old?" *The Nation*, 24 March.
Rogan, Eugene L., and Avi Shlaim, eds. 2001. *The War for Palestine: Rewriting the History of 1948*. Cambridge: Cambridge University Press.
Rubenberg, Cheryl. 1986. *Israel and the American National Interest.* Urbana: University of Illinois Press.
Said, Edward. 1978. *Orientalism.* New York: Pantheon Books.
———. 2001. "Truth and Reconciliation." In *The End of the Peace Process: Oslo and After*. New York: Vintage. First published in *New York Times Magazine*, 10 January 1999.
Schoenfeld, Gabriel. 2003. *The Return of Anti-Semitism.* San Francisco: Encounter Books.
Schöpflin, George. 1997. "The Functions of Myths and a Taxonomy of Myths." In *Myths and Nationhood*, ed. Geoffrey Hosking and George Schöpflin. New York: Routledge.
Seale, Patrick. 1990. *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East*. Berkeley: University of California Press.
Segev, Tom. 2000. *One Palestine, Complete: Jews and Arabs under the British Mandate.* Trans. Haim Watzman. New York: Henry Holt.
Shahak, Israel. 1988. "Zionism as a Recidivist Movement." In *Anti-Zionism: Analytical Reflections*, ed. Roselle Tekiner, Samir Abed-Rabbo, and Norton Mezvinsky. Brattleboro, VT: Amana Books.
Shafir, Gershon. 1996. *Land, Labor, and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict, 1882–1914*. Berkeley: University of California Press.
Shavit, Avi. 2003. "Elective Affinities/Reality Bites." *Ha'aretz*, 16 January.
———. 2003. "Cry, the Beloved Two-State Solution." *Ha'aretz*, 6 August.
———. 2004. "Survival of the Fittest." *Ha'aretz*, 19 February.
Sheleg, Yair. 2003. "The Settlers and a Binational State." *Ha'aretz*, 31 August.
Shenbol, Arial. 2004. "The Only Democracy in the Middle East." *Maariv International*, 17 June.
Shlaim, Avi. 1999. *Collusion across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement, and the Partition of Palestine.* New York: Columbia University Press.
———. 2001. *The Iron Wall: Israel and the Arab World*. New York: W. W. Norton.
Shragai, Nadav. 2003. "Split Right Down the Middle." *Ha'aretz*, 18 March.
Silberstein, Lawrence J. 1999. *Postzionism Debates: Knowledge and Power in Israeli Culture.* New York: Routledge.
Sternhall, Zeev. 1998. *The Founding Myths of Israel: Nationalism, Socialism, and the Making of the Jewish State*. Princeton: Princeton University Press.
Stokes, Geoffrey, ed., 1997. *The Politics of Identity in Australia.* Cambridge: Cambridge University Press.
Sussman, Gary. 2004. "Is the Two-State Solution Dead?" *Current History* 103, no. 669 (January).
———. 2004. "The Challenge to the Two-State Solution." *Middle East Report*, summer.
Tekiner, Roselle. 1988. "On the Inequality of Israeli Citizens." *Without Prejudice* 1, no. 1.
———. 2001. "Israel's Two-Tiered Citizenship Law Bars Non-Jews from 93

Percent of Its Lands." *Media Monitors Network*, 13 February. Available online at http://www.mediamonitors.net/tekiner1.html.

Tilley, Virginia. 2004. "The One-State Solution." *London Review of Books* 25, no. 21 (6 November).

———. 2004. "Unfair to Revenants." *London Reviews of Books* 26, no. 11 (3 June).

Tillman, Seth. 1982. *The United States in the Middle East: Interests and Obstacles.* Bloomington: Indiana University Press.

Tivnan, Edward. 1987. *The Lobby: Jewish Political Power and American Foreign Policy.* New York: Simon and Schuster.

Weber, Eugen. 1979. *Peasants into Frenchmen: The Modernization of Rural France, 1870–1914.* Stanford, CA: Stanford University Press.

Woodrow Wilson Task Force WWS 401c. 1999. "Water Rights in the Jordan Valley: Geography of Water Resources." http://www.wws.princeton.edu/~wws401c/geography.html.

Woodward, Bob. 2004. *Plan of Attack.* New York: Simon and Schuster.

Yaar, Ephraim, and Tamar Hermann. 2003. "The Peace Index: Israeli Jews Fret over the Possibility of a Binational State." *Ha'aretz*, 5 November.

———. 2004. "Peace Index: Demographic Fears Favor Unilateral Separation." *Ha'aretz*, 7 January.

Yinon, Oded. 1982. "A Strategy for Israel in the 1980s." *Kivunim* 14. Available, ed. and trans. Israel Shahak, at http://www.geocities.com/alabasters_archive/zionist_plan.html.

المؤلفة فى سطور:

فرجينيا تيللي Virginia Tilley (١٩٥٣-)

أكاديمية وناشطة سياسية أمريكية متخصصة في الدراسة المقارنة للصراعات العرقية والعنصرية.

بعد الانتهاء من دراسة الماجستير في الدرسات العربية في جامعة جورج تاون Georgetown عملت مديرًا مساعدًا للمنظمة الدولية لإلغاء كل أشكال التمييز العنصري International Organization for Elimination of All Forms of Racial Discrimination في واشنطن DC. حيث طورت عملاً جديدًا لها في الجوانب السياسية المرتبطة بالشعوب الأصلية. وقد ساقها هذا الاهتمام للتوصل إلى أطروحة الدكتوراه حول الجوانب السياسية بكون المرء هنديًا أو شعبًا أصليًا في أمريكا اللاتينية Being Indian or indigeneity in Latin America والذي نشر عام ٢٠٠٥ تحت عنوان: رؤية الهنود: دراسة للعرق، والأمة، والسلطة، في السلفادور Seeing Indians: A Study of Race, Nation and Power in El Salvador (University of New Mexico Press). وقد اختير هذا الكتاب كتاب العام من قبل مجلس علماء الأنثروبولوجيا في أمريكا الوسطى Congress of Central American Anthropologists، للعام ٢٠٠٦.

وقد عرفت تيللي بتبنيها موقفًا نقديًا من عملية السلام في الشرق الأوسط وقد كتبت عديدا من المقالات والتعليقات الناقدة لسياسات الاحتلال الإسرائيلية. وهذا الكتاب "حل الدولة الواحدة" يعتبر خلاصة مواقفها وآرائها وخبرتها في تحليل الصراعات العرقية والعنصرية.

المترجم فى سطور:

ربيع أحمد مرسي وهبه

ولد في القاهرة، عام ١٩٧٠، تخرج في كلية الآداب -جامعة القاهرة عام ١٩٩٣، وعمل اختصاصيا نفسيا في أحد المراكز العلمية المتخصصة في مجال القياس النفسي وتحليل المعلومات.

عمل مترجمًا حرًا لفترة طويلة، ترجم خلالها كثيرًا من الأبحاث والدراسات في مجال علم النفس والاجتماع والسياسة والفلسفة والعلوم.

حصل على دبلومة العلوم السياسية في المجتمع المدني وحقوق الإنسان فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة عام ٢٠٠٠.

عمل مترجمًا مع عدد من منظمات المجتمع المدني، ومراكز البحوث والدراسات، والصحف والدوريات العربية.

عمل مديرًا لقسم العلاقات الدولية والترجمة في عدة منظمات غير حكومية فى مصر.

عمل مترجمًا مع مؤسسة **Hotcourses** البريطانية العاملة في مجال التعليم، وخدمة المعلومات.

عمل مديرًا تنفيذيًا في إحدى منظمات حقوق الإنسان في مصر.

ترجم للمشروع/المركز القومي للترجمة:

- **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، تأليف ستيفن ديلو، الطبعة الأولى ٢٠٠٣، الطبعة الثانية ٢٠١٠.
- **الحركات الاجتماعية ١٧٦٨- ٢٠٠٤**، تأليف تشارلز تيلي، الطبعة الأولى ٢٠٠٥.
- **جيلُنا**، تأليف: زبيدة جعفر، الطبعة الأولى ٢٠٠٧.
- **المرجع في علم النفس السياسي**، تأليف دافيد سيرز، وآخرون،(مع مجموعة من المترجمين) ٢٠٠٩.
- **التمكين**، *سياسة التنمية البديلة*، تأليف جون فريدمان، ٢٠١٠.
- **السلطة والرخاء**، تأليف مانكور أولسون، ٢٠١٠.
- **أقنعة جنسية**، الفن والانحطاط من نفرتيتي إلى إميلي ديكنسون، تأليف كاميلي باليا، ٢٠١١.
- **كوكب العشوائيات**، تأليف مايك ديفيز.

ترجم لدار الساقي، بيروت:

- **السلطان الخطير، الشرق الأوسط والسياسة الخارجية الأمريكية**، تأليف: نعوم تشومسكي وجلبير أشقر، الطبعة الأولى ٢٠٠٧.

ترجم لمؤسسة "ترانزناشونال إنستيتيوت" TNI، هولندا:

- **استعادة الملكية العامة للمياه، نضال الشعوب من أجل الحق في المياه**، الطبعة الأولى ٢٠٠٨.

ترجم لمؤسسة المورد الثقافي:

- **إدارة الفن على نمط العمل الحر**، تأليف جيب هاجورت، الطبعة الأولى ٢٠٠٩.

يعمل حاليًا مدير برنامج الشرق الأوسط/ شمال أفريقيا، في "شبكة حقوق الأرض والسكن"، التحالف الدولي للموئل **Habitat International Coalition**.

التصحيح اللغوى: محمود أحمد

الإشــراف الفنى: حســن كامل